الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الأهمية الاستراتيجية

للنفط العربي

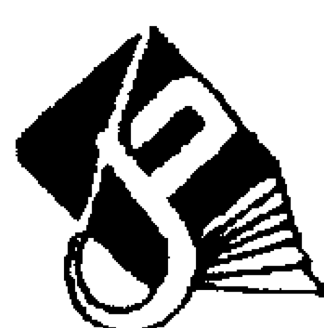
الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي

الأستاذ الدكتور

رضا عبد الجبار الشمري

الطبعة الأولى

2013م – 1434هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2012/10/3951)

665.5

الشمري، رضا عبد الجبار

الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي/ رضا عبد الجبار الشمري .. وآخرون.

- عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012.

( ) ص

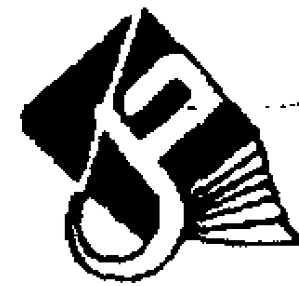
ر . أ: (2012/10/3951)

الواصفات: النفط//الاستراتيجية/

تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

2013م - 1434هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - تلفاكس 4612190 6 962+

هاتف: 4611169 6 962+ ص.ب 922762 عمان - 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: +962 6 4612190 – Tel: +962 6 4611169
P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail:safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-868-0 ردمك

فهرست المحتويات

الفصل الثاني: أهمية النفط في المجال الاقتصادي

الفصل الثالث: اهمية النفط في مجال التنمية البشرية

الفصل الرابع: الاهمية السياسية للنفط العربي

الفصل الخامس: رؤية جيوبولتيكية مستقبلية لاهمية النفط العربي

الاستنتاجات والتوصيات

الملاحق

المصادر العربية والاجنبية

فهرست الجداول

فهرست الخرائط

فهرست الأشكال

المقدمة

حظى النفط باهمية كبيرة عند كل شعوب وامم العالم لانه يؤثر في كل جوانب الحياة بشكل مباشر او غير مباشر، وذلك لاهميته الستراتيجية في وقت السلم والحرب، وهو من اهم اركان مقومات القوة الاقتصادية للدولة لانه اهم مصادر الطاقة ومادة اولية لعشرات الالاف من الصناعات البتروكيمياوية في العالم.

ومما يزيد من اهميته الستراتيجية واشتداد التكالب والصراع الدولي حوله، هو تركزه الجغرافي في مناطق محدودة من العالم، ومعظم هذه المناطق لا تستهلك سوى نسبة محدودة مما تنتجه، وهذه الدول لا تمتلك اهم مقومات الصناعة النفطية الاساسية في الاستكشاف والتنقيب والانتاج والتسويق والنقل والتصنيع ... الخ.

وتكمن الاهمية الجغرافية البارزة في دراسة هذا الموضوع من خلال النظرة الجغرافية الشاملة لصناعة النفط العربية، واهميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من زاوية جغرافية – ستراتيجية تزيح الغبار عن ضعف دور الجغرافية السياسية في معالجة هذا الموضوع، الذي سوف لن تشبعه الا عشرات الدراسات المتجددة في هذا المجال.

تتمثل الحدود المكانية لمنطقة الدراسة في الوطن العربي، باقطاره النفطية (السعودية والعراق والكويت وليبيا والجزائر وقطر ومصر وسوريا والبحرين وتونس وعمان) والحديثة نفطيا كاليمن والسودان، وقد انضمت اليمن والسودان عامي 1990 و 1996 على التوالي للاقطار العربية النفطية ومن المؤمل ان تنضم المغرب اذا استثمرت استكشافاتها الحديثة. وتم التطرق الى الاقطار غير النفطية كلما تطلب الامر، وذلك لغرض مقارنة اوضاع الاقطار النفطية مع غير النفطية لابراز اهمية النفط وتاثيره، فضلا عن الحق القومي لعموم ابناء الوطن العربي بهذه الثروة التي تذهب جل فوائدها للدول الصناعية.

اما الحدود الزمانية للدراسة فقد تمثلت بتطور صناعة النفط العربية منذ نشاتها في بداية عشرينيات القرن العشرين وحتى سنة 2000، فقد ركز الباحث على العقود الاربعة الاخيرة من القرن العشرين نتيجة للتطورات السريعة التي شهدتها صناعة النفط العربية، فضلا عن نظرة مستقبلية امتدت تقديراتها الى سنة 2020.

ان مجموع مساحة الوطن العربي 14.17 مليون كم^2 تكون نسبة 9.5٪ من اليابس الارضي العالمي، ومجموع سكانه 280 مليون نسمة سنة 2000، يكونون نسبة 4.7٪ من مجموع سكان العالم للسنة نفسها، ولكنه يحتوي على اكثر من 62٪ من مجموع الاحتياطي النفطي المؤكد من العالم سنة 2000

وهذه المنطقة اخذت تتزايد اهميتها عقدا بعد اخر، فبعد ان كان موقعها الستراتيجي اهم عوامل قوتها واهميتها الدولية في الماضي، اصبح موضعها الان غاية في الاهمية لاحتوائه على كميات هائلة من الثروة الهايدروكاربونية (النفط والغاز الطبيعي)، الامر الذي يبين عمق الصراع في الوطن العربي بحيث اخذت القوى العظمى والكبرى تنفذ تهديداتها واهدافها في احتلال المناطق النفطية الحيوية في الوطن العربي.

تتمثل مشكلة البحث بضعف استثمار الاهمية الستراتيجية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجيوبولتيكية) للثروة النفطية العربية. هذه الثروة التي تحظى بأهمية عالمية كبيرة، لان النفط اهم مصادر الطاقة في العالم منذ اكثر من خمسين سنة مضت، كما انها تعد مادة اولية اساسية لعدد كثير من الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية.

وفرضية البحث تنطلق من المشكلة اعلاه حيث ان لاوضاع السياسية والتبعية الاقتصادية والتكنولوجية وضعف التكامل والتعاون العربي، وما نتج عن هذه الظروف من سياسيات نفطية وتنموية خاطئة ومجتزئة من آثار سلبية على استثمار الثروة النفطية العربية.

وهذه السياسات ادت الى نشوء مشاكل معقدة وخطرة جعلت الامة العربية تمر باضعف حالاتها، فتحولت الاقطار النفطية الى دول مديونة تعاني من التبعية والضعف

الجيوبولتيكي، فارتبطت بالقوى الخارجية بحيث لم تستثمر ثروتها الستراتيجية الا في بعض التطورات الاقتصادية والخدمية المجتزاة قطريا وقوميا. حيث كانت تجري التطورات التنموية في قطاع معين بمعزل عن القطاعات الاخرى داخل القطر الواحد، وكانت تجري في قطر بمعزل عن القطر الاخر قوميا مما ادى الى ضياع فرص التنمية الحقيقية.

والستراتيجية (STRATEGY) مصطلح تعددت تعاريفه [1]. ولعل اقرب تعريف يخدم هدف الاطروحة هو تعريف الدكتور عبد المنعم عبد الوهاب، الذي يعرفها على انها تجنيد كافة القوة البشرية والاقتصادية والنظم والعقائد السياسية لتطوير المجتمع او الكيان السياسي من جميع الوجوه، وخلق مكانة دولية مرموقة لهذا الكيان السياسي [2]. ويرى المختصون بالامور الستراتيجية ان النفط سلعة ستراتيجية لها اهمية اقتصادية واجتماعية وعسكرية وسياسية [3]، ولهذا فالباحث يرى ان هذه السلعة الستراتيجية قد تكون مفتاحاً للتنمية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الوطن العربي اذا ما احسن استثمارها.

تهدف الاطروحة الى ابراز الاهمية الستراتيجية للنفط العربي سياسيا واقتصاديا وتنمويا وجيوبولتيكيا على وفق منهج الجغرافية السياسية لاعطاء النفط العربي اهميته وابعاده الستراتيجية سياسيا واقتصاديا وجيوبولتيكيا.

وكذلك تهدف الاطروحة الى دراسة التطور التاريخي لاهمية النفط ستراتيجيا في مجال الطاقة والصناعات النفطية اللاحقة وفي جميع مجالات الحياة الاجتماعية والبشرية الاخرى، بعد ان نجحت الدعاية والاعلام الغربي في ايهام العرب بان زمن

---

(1) لمزيد من المعلومات عن هذه التعاريف لطفاً ينظر:
د. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مطبعة دار نشر الثقافة، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1977، ص 165-166.
(2) المصدر نفسه، ص 167.
(3) المصدر نفسه، ص 51.

النفط سينتهي قبل نهاية النفط. والى الكشف عن ابعاد الصراع الدولي حول المناطق النفطية منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهايته. هذا الصراع المحموم الذي قادته وتعاقبت على قيادته قوى كبرى وعظمى لم يجن منها الوطن العربي الا المشاكل والازمات والصراعات والحروب المدمرة، التي تعددت اسبابها والهدف واحد، هو الوصول الى النفط العربي.

تصدت الاطروحة الى ادوات هذا الصراع وستراتيجياته واثاره على الوطن العربي بعد ان تخلت القوى الكبرى عن لغة الحوار ولغة العلاقات الدولية المتكافئة التي تحكمها القوة بكل اشكالها.

مما ضيع على الوطن العربي فرص التنمية والتطور في خضم هذا الصراع الذي جعل الوطن العربي يعيش حالة من التطورات والتغيرات المجتزاة والانية. الامر الذي لم يساعده في بناء قوة ذاتية اقتصادية وتكنولوجية وفنية بالرغم من امتلاكه اقوى سلاح سياسي واقتصادي وستراتيجي وهو النفط، فهو اهم مصادر الطاقة واهم مادة تدخل في التجارة الدولية من حيث كمياتها والاموال التي تصرف عليها، فضلا عن كونه مادة اولية لاهم انواع الصناعات في نهاية القرن العشرين وهي (الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية).

كما هدفت الاطروحة الى وضع حلول مناسبة لاستثمار الثروة النفطية، وكان اهمها ضرورة بناء الانسان العربي، عن طريق تنمية بشرية شاملة ترفع من مستواه النوعي والحضاري ويجعله اداة تنموية قادرة على مواجهة الصعاب والمشاكل المختلفة.

وبخصوص منهج البحث الدراسي، فلقد اعتمد الباحث اكثر من منهج لتحليل مشكلة البحث ولمحاولة وضع الحلول المناسبة لها، لان السياسة الدولية تجاه النفط قد عطلت كثير من القوانين الاقتصادية والاحصائية الممكن توظيفها في مجال دراسة الصناعة النفطية، من اجل خدمة مصالحها الضيقة. ولهذا اضطر الباحث الى اعتماد المنهج التاريخي للكشف عن الكثير من الامور التي مرت بها صناعة النفط العربية

والعالمية، للاستفادة من الدروس والعبر في هذه التطورات، والمنهج الوظيفي للكشف عن الوظيفة الرئيسية التي اتصف بها الوطن العربي باعتباره مصدر الطاقة العالمي، والتعمق في دراسة وظيفة النفط على الصعيدين الدولي والقومي ودوره في انسجام وتعاون الاقطار العربية ودور النفط في بناء القوة الستراتيجية العربية، واعطاء الوطن العربي وزنه الحقيقي في ظل ما يؤديه من دور في تلبية الاحتياجات الدولية من الطاقة.

كما اعتمد الباحث على المنهج المورفولوجي لابراز شكل ومضمون المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهها الوطن العربي من جراء سياساته النفطية غير الصائبة في استثمار ثروته النفطية. وما رافقها من صراع دولي، عبرت عن شكله ومضمونه المنظمات والتكتلات العربية والدولية المتخصصة في شؤون النفط، فضلا عن اعتماد المنهج التحليلي كاساس في تحليل التطورات والوظائف والمشاكل التي واجهتها صناعة النفط العربية، واثرها على استثمار اهمية النفط الستراتيجية.

وقد كانت الخرائط الكمية والنوعية والاشكال البيانية والاحصاءات الدقيقة والحديثة ادوات فعالة بيد الباحث في رفد التحليل بالادلة والحجج الدامغة على ما ذهب اليه من اجل اتمام هذه الاطروحة.

تضمنت الاطروحة مقدمة وخمسة فصول فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات والملاحق والمصادر. تناول الفصل الاول جغرافية النفط العربي، من حيث توزيع الاحتياطي، وحركة الاحتياطي من الناحية الكمية والعوامل المؤثرة فيه، وموقع الانتاج العربي من العالمي، وتاثيره في سوق النفط العالمية، فضلا عن دراسة طرق نقل النفط العربي.

وخصص الفصل الثاني لدراسة الاهمية الاقتصادية للنفط العربي من حيث تاثير العوائد المالية النفطية وحركتها وعلاقتها بالاسعار وانهيارها، وتاثير هذا الانهيار على تحول الاقطار النفطية العربية، الى اقطار مديونة. كما تناول الفصل الاخفاق العربي في مجال استثمار ثروته النفطية في حركة التنمية الاقتصادية (الصناعية والزراعية

والتجارية) بسبب التوجهات القطرية الضيقة والنظرة المجتزاة الانية لحركة التنمية في معظم الاقطار النفطية اللاحقة (البتروكيمياوية)، كما تناول هذا الفصل تطور اهمية النفط بين مصادر الطاقة عربيا وعالميا.

أما الفصل الثالث فقد تناول اهمية النفط في مجال التنمية البشرية، وبين التاثير الكبير للنفط في مجال توفير الخدمات الاساسية والاجتماعية في معظم الاقطار النفطية. ولكن لم تفلح هذه الاقطار في تحقيق تنمية بشرية فعلية لان القوى البشرية العربية بقيت بعيدة عن حركة التنمية والتطور العلمي والتكنولوجي، واستعاض عنها بالايدي العاملة الاجنبية في معظم الاقطار النفطية، مما شكل خلل كبير في كل مسيرة التنمية وفي بناء القوة العربية الذاتية سياسيا واقتصاديا وستراتيجيا.

وبحث الاهمية السياسية للنفط العربي، ومدى امكانية استثماره كسلاح سياسي وستراتيجي والكشف عن التجربة العربية في هذا المجال، وكشف عن عمق الصراع الدولي حول المناطق النفطية العربية وما تحمله الوطن العربي من اثار كبيرة وخطيرة من جراء هذا الصراع الذي ادارته الشركات النفطية الاحتكارية العالمية. ومن ثم حكومات دول الوكالة الدولية للطاقة من جهة والدول النفطية العربية وغير العربية من خلال منظمتي اوبك واوابك من جهة اخرى فقد خصص لها الفصل الرابع.

أما الفصل الخامس فكشف حقيقة الاخفاق الغربي في ايجاد بدائل عن النفط، ومن ان النفط سيبقى اهم مصادر الطاقة في القرن الحادي والعشرين. وركز هذا الفصل على ضرورة ايجاد محاور جيوبولتيكية نفطية للحد من حجم الهجمة الكبيرة التي قادتها ومازالت تقودها الدول الصناعية، لاجهاض اهمية النفط من جميع النواحي، من خلال الضرائب المتعددة التي تفرضها على استخدامه، ومن خلال حجب التكنولوجيا عن الدول النفطية ايضا لكي تبقى في دائرة التبعية السياسية والاقتصادية لها.

الفصل الأول
جغرافية النفط العربي

- ☒ المبحث الأول: احتياطي النفط العربي
- ☒ المبحث الثاني: إنتاج النفط العربي والعالمي
- ☒ المبحث الثالث: نقل النقط العربي

الفصل الأول
جغرافية النفط العربي

المبحث الاول
احتياطي النفط العربي

تعد دراسة احتياطي النفط العربي غاية مهمة لانها تحدد الاهمية والتاثير الستراتيجي للنفط العربي حاضراً ومستقبلاً، فالعلاقة قوية جداً بين كمية الاحتياطي النفطي واهميته الستراتيجية، فكلما كبرت دكميات الاحتياطي المؤكد ((Proven Reserves)) وحتى الاحتياطي المحتمل ((Probable Reserves))، زادت الاهمية الستراتيجية للوطن العربي الذي تضم تراكيبة الجيولوجية اكبر احتياطي مؤكد ومحتمل في العالم. توجد جملة عوامل تؤثر في تحديد كمية الاحتياطي اهمها(1):

أ) التراكيب الجيولوجية: نوعها وبنيتها ونوع الحركات التي تعرضت اليها سواء اكانت التواءات ام انحناءات ام انكسارات لانها تؤثر في استقرار النفط وهجرته وحتى نوعه لان الحركات التكتونية تولد ضغطاً هائلاً وحرارة عالية جداً وهذه النتائج تؤثر في نوع النفط وعلى المواد العالقة فيه من(املاح وماء وكبريت وشوائب اخرى).

ب) الامكانيات الفنية والتكنولوجية للاستكشاف والتنقيب، والنشاط الاستكشافي يرتبط او يتاثر بعوامل سياسية واقتصادية وتقنية ، اذ ان قلة الاحتياطي في بعض الاقطار العربية مثل السودان واليمن و تونس والمغرب و

(1) منعم مفلح الراوي، استكشاف البترول، دراسات في صناعة البترول العربية، اوابك، الكويت، 1981، ص 34- 41.

انخفاض العوائد المالية النفطية يؤثر سلباً في حركة الاستكشافات والتنقيب عن النفط فيها سواء من حيث ضعف حركتها وصغر المساحات المنقب فيها، الامر الذي ادى بتلك الاقطار العربية الى منح امتيازات التنقيب والاستكشاف الى الشركات النفطية العالمية مقابل حصة من الانتاج الى مدة زمنية معينة، ولهذا اثار سياسية وستراتيجية خطيرة، لانه هذا الامر يضع هذه الاقطار تحت رحمة الشركات الاجنبية ويجعل موضوع السيطرة على الثروة النفطية ياخذ طابعه الشكلي، بينما من الناحية الفعلية تقوم هذه الشركات بدور كبير في تحديد ملامح الصناعة النفطية في الوطن العربي، وذلك لانها شريك للاقطار العربية من خلال العقود المجحفة التي تفرضها على الاقطار العربية الفقيرة او التي لاتمتلك امكانيات الاستكشاف البترولي، وهذا الامر يتطلب ان تعمل الاقطار العربية باتجاهين:

الاول: الاعتماد على الدول ذات المصالح المشتركة مع الوطن العربي مثل الصين وروسيا وبعض دول اوربا الغربية في مجال الاستكشافات النفطية لتمتين العلاقة الدولية معها اولاً، ولضمان نقل تكنولوجيا الصناعة النفطية، وبناء اسس صحيحة لصناعة النفط العربية ثانياً.

الثاني: هو الاعتماد على التعاون العربي والاعتماد على الاقطار التي لديها خبرة في هذا المجال وخاصة الشركات المصرية والعراقية والجزائرية وعلى الاقل في عملية الاستكشاف الأولى المتمثلة بحصر التكوينات الرسوبية والمسح الجوي والاستعشار من بعد والمسح الجيولوجي السطحي الى ان تصل الى مراحل المسح الجيوفيزيائي باستخدام طريقة الجاذبية والطريقة الزلزالية والطريقة المغناطيسية والطريقة الكهربائية واخيراً المسح الجيوكيميائي، وذلك عن طريق الخصائص الكيميائية لصخور المصدر ومقارنتها بنوعية النفط الخام او عن طريق التحري عن وجود البكتريا التي تكثر في

نز مجهري للهيدروكاربونات اوعن المكونات الكيميائية للهيدروكاربونات المذابة في المياه الموجودة في الابار الجافة للتعرف على هجرة النفط [2].

حركة الاستكشاف عن النفط في الوطن العربي

تشمل دراسة هذا الموضوع عدة جوانب هي:

أ) الاطلاع على النشاط الدوؤب والواسع عربياً وعالمياً والخاص باكتشاف احتياطيات هيدروكاربونية وبخاصة النفط.باعتبار ان هذا العامل هو اهم عوامل زيادة الاحتياطي النفطي.

ب) التعرف على حركة الاستكشاف والعوامل المؤثرة فيها ودور الشركات العالمية في هذه الحركة، حيث تلعب هذه الشركات دوراً كبيراً في الصناعة النفطية العالمية فبسبب ارتفاع تكاليف عمليات الاستكشاف والتنقيب والانتاج تمنح دول العالم الثالث هذه الشركات امتيازات كثيرة وتوقع معها عقود مجحفة من خلال محاصصة الانتاج لمدة معينة وبخاصة في الدول الحديثة العهد بالصناعة النفطية، فهذه البلدان على العموم فقيرة مالياً وتكنولوجياً الامر الذي يدفعها الى التعاقد مع الشركات النفطية العالمية التي اخذت تندمج وتشكل تكتلات كبيرة من ناحية امتلاكها رؤوس اموال ضخمة وامكانيات فنية ومادية (وسائل انتاج، حفارات، معدات صناعية، وسائط نقل....الخ)واهداف هذا الاندماج هي من اجل زيادة قدرتها التنافسية في سوق النفط العالمية ومن اجل مواجهة الصراع الاقتصادي في العالم، واخطر مالهذه الشركات المتعددة الجنسية هو ارتباطها باستخبارات دولها التي تهدف الى تدمير اقتصاديات الدول النامية المستهدفة [3].

---

(2) المصدر نفسه، ص41 – 42.

(3) جمال مظلوم، الحروب الاقتصادية نظرة مستقبلية، السياسة الدولية العدد 145، القاهرة، 2001 ص 234 – 236

ففي عام 1998 اعلنت شركتا بريتيش بتروليوم البريطانية واموكوالامريكية اندماجها في مجموعتين نفطيتين حيث بلغت القيمة السوقية لمتلكاتهما 110 مليار دولار، وقد اطلق على المجموعة الجديدة اسم ((بريتيش بتروليوم اموكو)) ومقرها لندن واصبحت حصة بريتيش بتروليوم 60 ٪ وشركة اموكو 40 ٪، وان عملية الدمج ستوفر لهما اكثر من ملياري دولار سنوياً وتعتبر الشركتان من اكبر شركات النفط في العالم. وللشركتان مصالح كبيرة في الوطن العربي وبخاصة في الامارات، تقوم الشركتان بعمليات استكشافية في اكثر من 36 بلداً والانتاج في 14 منطقة في العالم الثالث [4] وقد بلغ انتاج الشركتين من النفط الخام عام 1997 اكثر من 1.888 م ب/ي* [5].

وهذا الرقم يعكس مدى التاثير الذي يمكن ان تفعله هذه الشركات في التلاعب بالعرض والطلب العالمي على النفط وتحاول هذه الشركات السيطرة على الاحتياطي النفطي في باطن الارض وهذا ماأكدته العقود التي تم ابرامها تحت وطاة الديون في السنوات الاخيرة الماضية، كما فعلت شل وكولف مع نيجيريا وشيفرون وكولف مع انغولا واجيب وتوتال مع الجزائر [6].

وكذلك اندمجت شركتا اكسون وموبيل واصبح رأسمالها 241.94 مليار دولار وكذلك شركتا داتش وشل واصبح رأسمالها اكثر من 162.8 مليار دولار [7].

---

(4) اوابك، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الثالث، الكويت، 1998، ص24.

(5) Petroleum Intelligence weekly.July20.1998 , P.7.

(*) م ب / ي تعني مليون برميل يومياً.

(6) نبيل شبيب، مستقبل النفط الخام تحت المجهر، الانترنيت:

http: // www. Islam–online. net./iol–arabic /dowali…/namaal as P. 10–11.

(7) مجلة البترول المصرية، يناير، 1999، ص 27.

ومن الجدير بالذكر ان معظم الاقطار العربية الحديثة العهد بالصناعة النفطية مثل السودان واليمن والاقطار التي تطمح الى تطوير انتاجها وزيادة احتياطاتها والعريقة في انتاجها النفطي وخاصة مصر والجزائر وليبيا والعراق فهي تعمل بكل الطرق والوسائل من اجل توسيع نشاطها الاستكشافي وتقوم بعمليات الحفر والتنقيب بشكل مستمر، ففي عام 1993 بلغ معدل عدد الفرق الاستكشافية العاملة في الوطن العربي نحو 60 فرقة في الشهر، واكثر من (221) حفارة تعمل في الابار الاستكشافية ويتم حفر 84 بئراً استكشافية عن النفط خلال شهر سبتمبر من العام نفسه (8).

اما في كانون الثاني من عام 2000 فقد بلغ عدد الفرق الاستكشافية نحو 39 فرقة وعدد الحفارات العاملة نحو (261) حفارة، اما على الصعيد العالمي ولنفس اشهر السنة فقد بلغت عدد الفرق 322 فرقة وعدد الحفارات العاملة في العالم بلغت 1857 حفارة (9).

ومن تفحص (جدول 1) يتضح ان هناك نشاطاً استكشافياً عالمياً واسع النطاق يؤكد اهمية النفط في الاقتصاد العالمي وفي حياة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد تبين ان الولايات المتحدة وهي اكبر مستهلك للنفط في العالم تقوم بنشاط استكشافي واسع النطاق وخاصة في الاسكا والمياه العميقة في خليج المكسيك، ففي عامين فقط قامت الولايات المتحدة وكندا بحفر اكثر من 75068 بئراً استكشافية بحثاً عن النفط وبلغ طول الامتار المحفورة بنحو 376575 وهذا النشاط الاستكشافي يشكل اكثر من 62٪ من النشاط الاستكشافي العالمي خلال عامي 97، 1998، ثم تاتي بالمرتبة الثانية منطقة الشرق الاقصى وهي مرشحة ان تكون اكبر مستهلك للنفط في العالم، اذا استمرت اقتصاديات المنطقة وبخاصة اقتصاديات النمور الاسيوية والصين بالنمو بشكل سريع ومضطرد.

---

(8) اوابك، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الرابع، 1993، الكويت، ص 33 –34.

(9) اوابك، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الاول، 2000، الكويت، ص 24 – 28.

ثم تليها دول اوربا الشرقية وكومنولث الدول المتحولة (السوفيتية سابقاً) ومن ثم دول امريكا الجنوبية بينما نلاحظ ان الوطن العربي لايحظى بنشاط استكشافي كبير مقارنة مع مناطق العالم الاخرى بالرغم من العوامل المشجعة على الاستكشاف النفطي فيه.

جدول (1) عدد الآبار المحفورة في العالم 97 – 1998.

الإقليم / السنة	1997 الآبار المحفورة	1997 الأمتار المحفورة	1998 الآبار المحفورة	1998 الأمتار المحفورة
الوطن العربي	1556	11960885	1449	11726364
أمريكا الجنوبية	3163	17255112	2416	14513343
أوربا الغربية	711	7388214	667	6904920
أوربا الشرقية وكونولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق	5077	31504492	3413	20825401
أفريقيا عدا الوطن العربى	565	4751197	604	5056750
إيـران	158	1203722	168	1223645
الشرق الأقصى	12379	65712329	11595	62834402
جنوب الباسفيك	351	2542035	294	2293890
أمريكا الشمالية	42030	20586829	33038	170707482
مجموع العالم	65990	162904815	53644	296086197

المصدر: World oil , Vol. 220. No 8 , August 1999 , Houston U.S.A , 1999. P. 28 – 30.

يعود السبب الى جملة عوامل ابرزها ارتفاع تكاليف الاستكشاف والتنقيب وحاجتها الى الامكانات الفنية والتكنولوجية. ان العمل الاستكشافي يحتاج الى سنوات طويلة من العمل المتواصل. والانتاج يحتاج الى سنوات اخرى عديدة ولذلك فهي تتاثر كثيراً بانخفاض اسعار النفط [10] التي اثرت في العوائد المالية النفطية للوطن العربي الذي اصبحت معظم اقطاره النفطية مثقلة بالديون، الامر الذي دفع بمعظم الاقطار العربية الى التعاقد مع الشركات العالمية للاستكشاف والتنقيب عن النفط في الوطن العربي بعقود مرنة جداً، اذ مازالت نسبة كبيرة من اراضي الوطن العربي بكراً ولم تطأها اقدام الاستكشاف والتنقيب، وحتى المنقبة سابقاً فلم تستخدم في معظمها طرق الاستكشاف والتنقيب الحديثة. اما سبب تراجع النشاط الاستكشافي في العالم عام 1998 فيعود الى انهيار اسعار النفط في هذا العام والتي وصلت الى اقل من 12 دولار / برميل [11].

وفي تقرير صدر حديثاً عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ((اوابك)) بينت فيه اهم واكبر الاكتشافات النفطية الحديثة في الاقطار العربية التي هي خارج ((اوبك)) فقد اكد هذا التقرير [12] وجود كميات نفطية كبيرة في مصر وتونس وعمان والسودان وسوريا والمغرب والاردن، ففي مصر اعلن عن اكتشافات نفطية جديدة في البحر المتوسط ومن المؤمل ان تزيد احتياطي مصر من 3.7 مليار برميل الى 8.2 مليار برميل. وفي تونس اعلن عن اكتشاف حقل نفطي كبير في عرض السواحل التونسية على الحدود مع ليبيا وقدر احتياطي النفط فيه باكثر من 747 مليون برميل.

---

(10) د.نبيل عبد الهادي، انخفاض اسعار البترول واثرها على النشاط الاستكشافي، مجلة البترول المصرية، المجلد 23، العدد 9، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، 1986، ص 16-17

(11) اوابك، النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، العدد 4، آيار، الكويت، 2002، ص 17.

(12) الانترنيت، النفط العربي يتزايد، الحدث السبت 26 آب، 2000، الانترنيت:
http:// islam online. net / oil– arabic / dowalia / al... / alhadath , 9. as , P. 1–6.

وفي عمان تم اكتشاف اكبر حقل نفطي في جنوب عمان بلغ معدل تدفقه اليومي اكثر من 6500 برميل، وهو من الحقول الضخمة التي ستزيد من احتياطي عمان النفطي. اما في السودان فقد تم تصدير اول شحنة نفط خام الى سنغافورة وبلغت 600 الف برميل وذلك يوم 30 آب 1999، وتقدر الاحتياطات السودانية المكتشفة حديثاً في مناطق كفرة شمال غرب السودان وفي منطقة النيل الازرق والخرطوم وفي سواحل البحر الاحمر باكثر من 2 مليار برميل. ويتوقع ان تصبح المغرب من الدول المصدرة للنفط في اقل من بضعة سنين خاصة بعد الاكتشافات التي اعلنت عنها شركة ((لونستار – انرجي)) الامريكية العاملة في مجال النفط المغربي عند انجاز حفر بئر للنفط بمنطقة سيدي قاسم، وان انتاج البئر يتراوح مابين 3–4 الاف برميل يومياً واعلنت الشركة عن اكتشافين نفطيين في منطقة القنيطرة شمال العاصمة الرباط وقدر الاحتياطي بحدود 500 مليون برميل[13] كما اعلن الملك محمد السادس عن اكتشاف النفط والغاز بكميات كبيرة من منطقة تالايسنت شرق المغرب، كما اعلنت الشركات الامريكية المنقبة عن النفط في هذه المنطقة عن وجود احتياطي يقدر بـ 20 مليار برميل من النفط في اعماق تتراوح بين 1000 –3000م [14].

وفي الاردن اعلن وزير الطاقة والثروة المعدنية عن اكتشاف النفط والغاز بكميات تجارية في جنوب الاردن في منطقة السرحان المحاذية للسعودية، وفي موريتانيا اعلن عن وجود كميات كبيرة من النفط في السواحل الموريتانية تقدر بحوالي 20 مليار برميل مما دفع بكبريات الشركات العالمية الى التفاوض لعقد اتفاقيات للتنقيب واستغلال النفط في موريتانيا. ومن هذه الشركات ((هاردمان رسورس)) وشركة ((وودايد بتروليوم))، وشركة ((بريتيش بورينيو)) [15].

---

(13) الانترنيت، المغرب على ابواب مرحلة جديدة من الاكتشافات النفطية، الانترنيت:
http: www.morocco –today. com / econmya. htm P. 1– 4.

(14) المصدر نفسه، ص 4.

(15) الانترنيت، النفط العربي يتزايد، مصدر سابق، ص4 – 5.

وفي ندوة عالمية عن النفط اعلن عبيد بن مسعود الجهني رئيس مركز الخليج للطاقة والدراسات الستراتيجية ((في الوقت الذي تتراجع فيه الاكتشافات النفطية في الاسكا وبحر الشمال، وبقاع كثيرة أخرى في العالم، وما يعثر عليه من احتياطات جديدة، لا ترقى الى مستوى الجهود والامكانيات التي تبذل وتنفق من اجل زيادة الاحتياطي العالمي من النفط)). اما حركة الاستكشافات في منطقة الخليج العربي (دول مجلس التعاون الخليجي) فيتوقع ان يزيد احتياطي النفط فيها على (800) مليار برميل في السنوات القليلة القادمة[16]، كما أكدت مؤسسة دوبرتسون ديسيرش انترناشونال البرطانية للاستشارات، ان منطقة الخليج العربي ما زالت تستطيع اكتشاف اكثر من (210) مليار برميل نفط[17]. وفي عامي 1997 و 1998 تحقق اكثر من (18) اكتشافاً نفطياً جديداً في اقطار مجلس التعاون الخليجي[18]، الامر الذي سيزيد من الاهمية الستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

اما في العراق فبعد الاكتشافات النفطية الحديثة في الهضبة الغربية وفي جنوب وجنوب غرب العراق وفي المناطق الممتدة بين الكوت والناصرية يتوقع ان يزيد الاحتياطي العراقي على (214) مليار برميل سنة 2000 [19].

في الجزائر قدرت شركة سوناطراك الجزائرية وشركاؤها بعد اعمال تنقيب واستكشافات مهمة ان احتياطي الجزائر من المحتمل ان يزيد على (40) مليار برميل[20]. اما ليبيا فقد حققت (8) اكتشافات نفطية جديدة عامي 1997، 1998[21].

---

(16) رويتر، الاحتياطي النفطي في الخليج قد تجاوز 800 مليار برميل الانترنيت.
http:// arabic.planet arabia. com / content / article. Cfm... 2002. P.1– 4.

(17) اوابك، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الثاني، الكويت، 2000، ص 23.

(18) اوابك، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الثاني، الكويت، 1999، ص29.

(19) OPEC , Bulletin , January , 2000. P. 17. & OPEC , Bulletin , March , 1996.P. 16.

(20) اوابك، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الاول، الكويت، 2000، ص4.

(21) اوابك، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الثاني، الكويت، 1999، ص29.

عند تحليل (جدول 2) و(شكل رقم 1) يتضح ان هناك تباطؤاً في تزايد كمية الاحتياطات النفطية العالمية، وهذا ما تؤكده جميع المصادر العالمية، اذ تراجعت حركة الاكتشافات واصبحت معظم الاكتشافات حقولاً قزمية، احتياطاتها محدودة عدا بعض الحالات الشاذة، فقد اكد المختصون بالاكتشافات النفطية ان زمن الحقول العملاقة قد ولى[22]، وان مناطق انتاج النفط واحتياطاته الرئيسية سوف تبقى نفسها والتي تم اكتشافها قبل 40–50 سنة مضت[23]. وان ما اكتشف حديثاً هي احتياطات هامشية وصغيرة ووجدت في بيئات طبيعية قاسية وذات ظروف انتاج صعبة بيئياً ومكلفة كما في الاسكا وسيبيريا وبحر الشمال[24].

فعلى سبيل المثال تراجع الحفر الاستكشافي للولايات المتحدة بنسبة 6٪ كما تراجع عدد الاكتشافات النفطية نسبة 32 ٪ ليصل الى (90) اكتشافاً ولكن معظمها صغيراً وذات تكاليف انتاج عالية [25]. هذه الاكتشافات النفطية في مختلف بقاع العالم فضلاً عن ماتحققه طرق الاستخلاص البترولي المدعم من احتياطات يجعل احتياطات العالم شبه ثابتة لان ما يكتشف وتضيفه الطرق الحديثة من نسب مرتفعة في الاستخلاص يعوض عما ينتج تقريباً عدا في السنوات الخمس الاخيرة فقد اخذت كمية المنتج سنوياً تزيد على 23 مليار برميل بينما مايكتشف سنوياً خلال عقد التسعينات لايزيد معدله السنوي على 7 مليار برميل[26].

يعتقد الان ان اهم عمل للمحافظة على الاحتياطي العالمي والعربي هو استخدام التطورات الفنية والتكنولوجية في استخراج وانتاج النفط بواسطة طرق الاستخلاص

---

(22) اوابك، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الثاني، الكويت، 1997، ص27.

(23) Richard F. Meyer and Mary L. flemin, survey of world Shallow oil and gas proceedings of the first international conference, Gulf puplishing company, U.S.A, Tlustan , 1986. P.P.133–141.

(24) Michel. T. Halbouty, word petroleum Reserves and Resources , printed in Great Britain by unwin brothers Limited , united Nations , 1982. P.4–11.

(25) اوابك، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الاول، الكويت، 1996، ص28

(26) المصدر نفسه، ص 26 – 28.

المدعوم وخاصة الحقن بالماء والبخار والغاز والحرق الموضعي في المكامن النفطية وطرق الاستخلاص بالمواد الكيمياوية والحرارية وبطرق الازاحة المتجانسة. وقد ادى ارتفاع اسعار النفط في السبعينيات الى استخدام بعض هذه الطرق.

ففي عام 1998 شهد العالم تراجع اعمال التنقيب في عام 1997 وقد تحقق اكثر من 1300 اكتشاف نفطي وغازي في 50 بلداً، 21 منها تجاوزت كمية المكتشف على 100 مليون برميل، فقد تم العثور على 7.3 مليار برميل نفط خارج امريكا الشمالية وهي لاتساوي سوى 34٪ من الانتاج العالمي للسنة نفسها والبالغ 22.3 مليار برميل[27].

واهم ماينبغي الاشارة اليه في مجال الاستكشاف والتنقيب الحاجة الى مبالغ ضخمة وامكانيات فنية عالية وسنوات طويلة من العمل الشاق المتمثل في الدراسات والتحريات وحفر الابار الاستكشافية في اعماق بعيدة في البحر والبر ثم بعد التاكد من الاحتياطات النفطية تاتي مرحلة التهيؤ للانتاج ونصب المنشآت والمكائن والمعدات المطلوبة في الانتاج والنقل وفصل النفط عن الغازات والابخرة والاملاح والشوائب الصلبة الاخرى، ثم تهيئة البنية التحتية لاقامة العمال ونقل النفط ومعالجة الغازات المصاحبة له... الخ).

هذه العمليات جعلت عمليات الاستكشاف والتنقيب مكلفة وتحتاج الى عشرات المليارات من الدولارات سنوياً وتستغرق عدة سنوات من العمل المستمر[28]. ومن الجدير بالذكر ان ما اعلن عنه من اكتشافات نفطية محتملة في الوطن العربي دفعت بالشركات العالمية للتنافس للحصول على عقود مغرية خاصة وان عمليات الاستكشاف والتنقيب والانتاج اقل كلفة واكثر ضماناً من باقي مناطق العالم لكن المشكلة تكمن في العقود المجحفة التي تبرم مع الاقطار العربية. فعلى سبيل المثال لا

(27) اوابك، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الثالث، الكويت، 1999، ص28.

(28) اوابك، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الثالث، الكويت، 1998، ص 26-27.

الحصر ان السعودية حاولت فرض شرطين على احدى الشركات اليابانية من اجل تجديد ترخيص الاستكشاف في المناطق المغمورة والشرطين هما:

- زيادة الصادرات السعودية من النفط الخام الى اليابان من (0.9 – 1 مليون ب/ي) الى (1.5 – 2 م ب / ي).
- زيادة الاستثمارات اليابانية في المشاريع التطويرية في المملكة. ولكن اليابان لم توافق على هذه الشروط التي تصب في مصلحتها ايضاً.

يتضح من (شكل 1) و(جدول 2) ان القفزة الكبيرة في الاحتياطي العالمي قد حصلت نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات وجاء معظمها من التطبيق الكبير لطرق استخلاص البترول المدعوم في مناطق كثيرة من العالم.

فتقنيات الاستخلاص[*] التي كانت سائدة في الخمسينات والستينات كانت تسمح باستخلاص نحو(25 ٪) من الاحتياطات الموجودة في باطن الارض (الاحتياطي الجيولوجي الممكن) وبفضل التطورات التقنية التي حصلت في مجال الاستخلاص خلال عقد السبعينات والثمانينات رفعت النسبة الى (40–50 ٪) بل انها تجاوزت الى حد (70٪) في بعض الحقول.وهذه الزيادة لها اهمية كبيرة في زيادة الاحتياطي، اذ ان زيادة (1٪) من نسبة الاستخلاص من الاحتياطي الجيولوجي العالمي تؤدي الى زيادة احتياطي النفط العالمي (25) مليار برميل[29].

لقد اخذت الحكومات الغربية تدعم الشركات النفطية العالمية والمؤسسات المتخصصة بالطاقة من اجل تطوير هذه الطرق لتوفير احتياجاتها من الطاقة، خاصة

---

(29) OAPEC, Monthly Bulletin , No. 12. December, 1993 , P. 1.

(*) تعني كلمة الاستخلاص عملية استخراج النفط من التراكيب الجيولوجية بأستخدام طرق تقنية عديدة، ولهذا تسمى احياناً بطرق الاستخلاص المدعم أي المدعم بأستخدام تقنيات متطورة.

بعد ان فشلت معظم بدائل النفط، فقد خفضت عنها الضرائب المفروضة على المعدات والادوات اللازمة لتطبيق طرق الاستخلاص البترولي المدعم(30).

ان الوطن العربي مازال يستخدم طرق الاستخلاص التقليدية لزيادة الانتاج والاحتياطي من حقوله النفطية وخاصة طرق الحقن بالماء والغاز الطبيعي المجاور للحقول النفطية وقد استخدمت الكويت طريقة التنشيط باستخدام البخار، وكذلك تونس قامت بتطبيق بعض طرق الاستخلاص البترولي المدعم بسبب صغر احتياطاتها النفطية وقدم انتاج آبارها .

نستطيع ان نستنتج ان أي تطور في هذه المجالات سوف يكون في خدمة الاحتياطي والانتاج العربي لان الوطن العربي يضم احتياطات ضخمة لم يتم ادخالها في الاحتياطات الممكنة لعدم استخدام هذه التقنيات وخاصة المتطورة منها لحد الان في دول الاحتياطي الرئيسية في الوطن العربي وهي (السعودية، العراق، الامارات، الكويت، ليبيا) (جدول 2) وينبغي ان تكون هناك ستراتيجية عربية لانشاء مؤسسة علمية تقنية تتبنى دعم استخدام هذه التقنيات وتطويرها وحث الجامعات التكنولوجية العربية وكليات الهندسة التي يوجد فيها اقسام هندسة النفط على تبني مشاريع استخدام هذه الطرق وتطويرها. كما ينبغي ان لايغيب عن تفكير المسؤولين العرب الاستمرار في الاستكشافات والتنقيب في المناطق غير المستكشف فيها سابقاً وبخاصة في الاقطار ذات الاحتياطيات المحدودة.

التوزيع المكاني والكمي لاحتياطيات النفط عربياً وعالمياً

أي رقعة جغرافية تمنحها الجغرافية مقومات القوة الطبيعية والبشرية تصبح منطقة ذات اهمية ستراتيجية وتقوم بدور بارز في الصراع الدولي، واذا ما احسن استثمار هذه المقومات والعناصر ستصبح هذه المنطقة قطباً دولياً مؤثراً في الصراع الجيوبولتيكي في العالم.

---

(1) شركة شل الهولندية، ورقة مقدمة الى اوابك، ندوة الاستخلاص البترولي المدعم 11/26-1983/12/1، الدوحة، ص7.

جدول رقم (2) احتياط النفط عربياً وعالمياً للمدة 1946 – 2000

1988	1986	1984	1982	1980	1979	1977	1975	1969	1965	1946	السنة / الاقاليم والدولة
98.10	33.00	32.00	32.4	30.4	30.61	32.4	31.2	-	-	-	دبي الامارات
0.13	0.14	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	-	-	-	البحرين
1.79	1.81	1.50	1.9	-	-	-	-	-	-	-	تونس
9.2	8.8	9.00	9.4	8.2	8.4	6.6	7.4	-	-	-	الجزائر
255.0	169.2	171.7	168.3	168.00	167.39	169.48	144.08	-	-	-	السعودية
1.73	1.75	1.5	1.5	1.9	2.1	2.2	2.2	-	-	-	سوريا
100.00	72.00	65.0	59.0	30.0	31.0	34.5	34.3	-	-	-	العراق
3.15	3.9	3.4	3.4	3.6	3.8	5.6	5.9	-	-	-	قطر
94.5	94.5	92.7	67.2	70.1	68.5	70.1	71.2	-	-	-	الكويت
22.00	21.3	21.2	21.5	23.0	23.5	25.0	26.1	-	-	-	ليبيا
4.3	4.3	3.2	3.3	2.9	3.1	2.45	3.9	-	-	-	مصر
4.1	4.1	3.5	2.7	2.3	-	-	-	-	-	-	عمان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	اليمن
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	السودان
594.0	441.7	404.9	370.8	340.6	338.6	348.6	326.58	246.544	172.8	28.69	اجمالي الوطن العربي
92.85	48.8	48.5	55.3	57.5	58.0	62.0	64.5	-	-	-	دول اوبك الاخرى ايران
58.1	25.0	25.8	21.5	17.95	17.9	18.2	17.7	-	-	-	فنزويلا
16.00	16.0	16.7	16.7	16.7	17.4	18.7	20.2	-	-	-	نيجيريا
8.25	8.3	8.7	9.6	9.5	9.6	10.0	14.0	-	-	-	اندونيسيا
0.72	0.65	0.50	0.50	0.45	0.5	2.1	2.2	-	-	-	الكابون
1.35	1.70	1.40	1.40	1.30	1.1	1.6	2.5	-	-	-	الاكوادور
176.82	100.45	101.6	105.0	103.4	104.5	112.6	121.1	152.206	87.545	-	اجمالي اوبك غير العربية
759.2	503.15	497.1	466.2	434.3	437.5	456.3	441.8	398.750	260.345	-	اجمالي دول اوبك
5.18	9.0	13.6	13.9	14.8	15.4	19.0	16.0	-	-	-	بحر الشمال المملكة المتحدة
10.44	10.5	8.3	7.7	5.5	5.8	6.0	7.0	-	-	-	النرويج
15.62	19.5	21.9	21.6	20.3	21.2	25.0	23.0	2.431	2.590	-	مجموع بحر الشمال
26.5	24.6	27.3	29.8	26.4	26.5	29.5	33.0	-	-	-	امريكا الشمالية U.S.A
54.1	54.7	48.6	48.3	44.0	31.2	14.0	9.5	-	-	-	المكسيك
6.79	6.9	7.1	7.0	6.4	6.8	6.0	7.1	-	-	-	كندا
87.39	86.2	83.0	85.1	76.8	64.5	49.5	49.6	47.762	42.900	22.55	المجموع
58.5	59.0	63.0	63.0	63.0	67.0	75.0	80.4	78.0	33.4	23.9	كومنولوث الدول المستقلة روسيا
=	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=	كازاخستان
=	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=	اذربيجان
=	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=	تركمانستان
=	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=	اوزبكستان
58.5	59.0	63.0	63.0	63.0	67.0	75.0	80.4	78.0	33.4	23.9	المجموع
23.6	18.4	19.5	19.5	20.5	20.0	20.0	20.0	-	-	-	الصين
34.26	26.26	25.4	24.6	26.8	25.8	15.1	37.5	31.337	14.355	-	باقي دول العالم
990.19	751.51	719.3	689.6	651.5	641.6	645.8	658.18	558.28	353.59	75.14	مجموع العالم
%59.9	%57.2	%55.4	%53.8	%52.2	%52.8	%54.0	%49.7	%44.2	%54.8	%38.2	الوطن العربي من العالمي

من العالمي سنة 2000	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
	97.80	97.80	98.10	98.10	98.10	98.10	98.10	98.10	98.10	98.1	98.10
	0.15	0.15	0.16	0.21	0.21	0.21	0.21	0.11	0.11	0.12	0.14
	0.31	0.31	0.31	0.31	0.31	0.42	0.42	1.70	1.70	1.70	1.70
	9.20	9.20	10.04	10.4	9.98	9.98	9.98	9.20	9.20	9.20	9.20
	261.50	263.50	261.50	261.50	261.50	261.45	261.37	261.20	261.20	260.94	260.34
	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	1.70	1.70
	112.50	112.50	112.00	112.00	112.00	112.00	112.00	100.0	100.00	100.0	100.00
	4.50	4.50	4.50	4.5	4.50	4.00	4.50	3.73	3.12	2.99	2.99
	96.50	96.50	96.50	96.50	96.50	96.50	96.50	96.50	96.50	96.50	97.03
	45.00	45.00	45.00	45.00	45.00	45.00	45.00	45.00	45.00	45.00	45.00
	3.50	3.50	3.00	3.00	3.00	3.10	3.30	3.41	3.40	3.50	3.50
	5.50	5.40	5.40	2.24	2.25	5.24	5.18	4.70	4.74	4.025	4.30
	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00
	0.26	0.26	0.20	0.2	0.20	-	-	-	-	-	-
%62.1	643.42	645.12	643.21	643.46	643.5	642.5	643.06	630.15	629.57	628.0	628.0
	89.70	89.70	89.70	92.60	92.60	93.70	94.30	92.86	92.86	92.86	92.85
	76.86	72.60	72.60	74.93	72.67	66.33	64.88	64.45	63.33	62.65	60.05
	22.50	22.50	22.50	20.83	20.83	20.83	20.99	20.99	20.89	20.00	17.10
	4.98	4.98	4.98	4.98	4.98	5.33	5.13	5.78	5.78	5.78	10.79
	❖	❖	❖	❖	❖	2.35	2.35	2.35	2.41	1.82	1.78
	❖	❖	❖	❖	❖	❖	❖	❖	3.02	1.52	1.36
%18.8	194.04	189.78	189.78	[illegible]	191.08	188.59	187.65	186.43	188.29	184.64	183.92
%79.3	821.04	817.78	817.62	821.48	818.66	816.07	815.10	800.16	801.51	797.36	796.58
	5.00	5.15	5.20	5.00	4.52	4.29	4.52	4.55	4.14	3.99	3.80
	9.45	10.79	10.91	10.42	11.23	8.42	9.42	9.28	8.81	7.6	7.60
%1.4	14.45	15.94	16.11	15.42	15.75	12.71	13.94	13.83	12.95	11.59	11.4
	21.77	21.53	22.55	22.02	22.35	22.46	22.96	23.75	24.68	26.25	26.20
	28.26	28.4	47.42	47.82	48.8	49.78	50.78	51.30	51.30	51.31	52.00
	4.71	4.93	4.93	4.89	4.89	4.90	5.04	5.09	5.29	5.59	5.80
%5.3	54.74	54.86	74.9	74.73	76.04	77.14	78.78	80.14	81.27	83.15	84.00
	49.26	49.26	49.26	57.00	57.00	57.00	57.00	57.00	57.00	57.00	57.00
	5.42	5.42	5.42	=	=	=	=	=	=	=	=
	1.18	1.18	1.18	=	=	=	=	=	=	=	=
	0.55	0.55	0.55	=	=	=	=	=	=	=	=
	0.59	0.59	0.59	=	=	=	=	=	=	=	=
%5.5	57.00	57.00	57.00	57.00	57.00	57.00	57.00	57.00	57.00	24.00	57.00
%2.3	24.00	24.00	24.00	24.00	24.00	24.00	24.00	24.00	24.00	24.00	24.00
%4.6	47.87	46.50	46.04	42.98	41.62	43.94	41.53	28.27	24.30	23.93	32.14
	1035.32	1033.2	1051.4	1050.93	1048.54	1045.88	1045.96	1029.74	1017.48	1012.31	1020.46
	%62.1	%62.4	%61.2	%61.2	%61.4	%61.5	%62.9	%61.8	%61.9	%62.0	%61.6

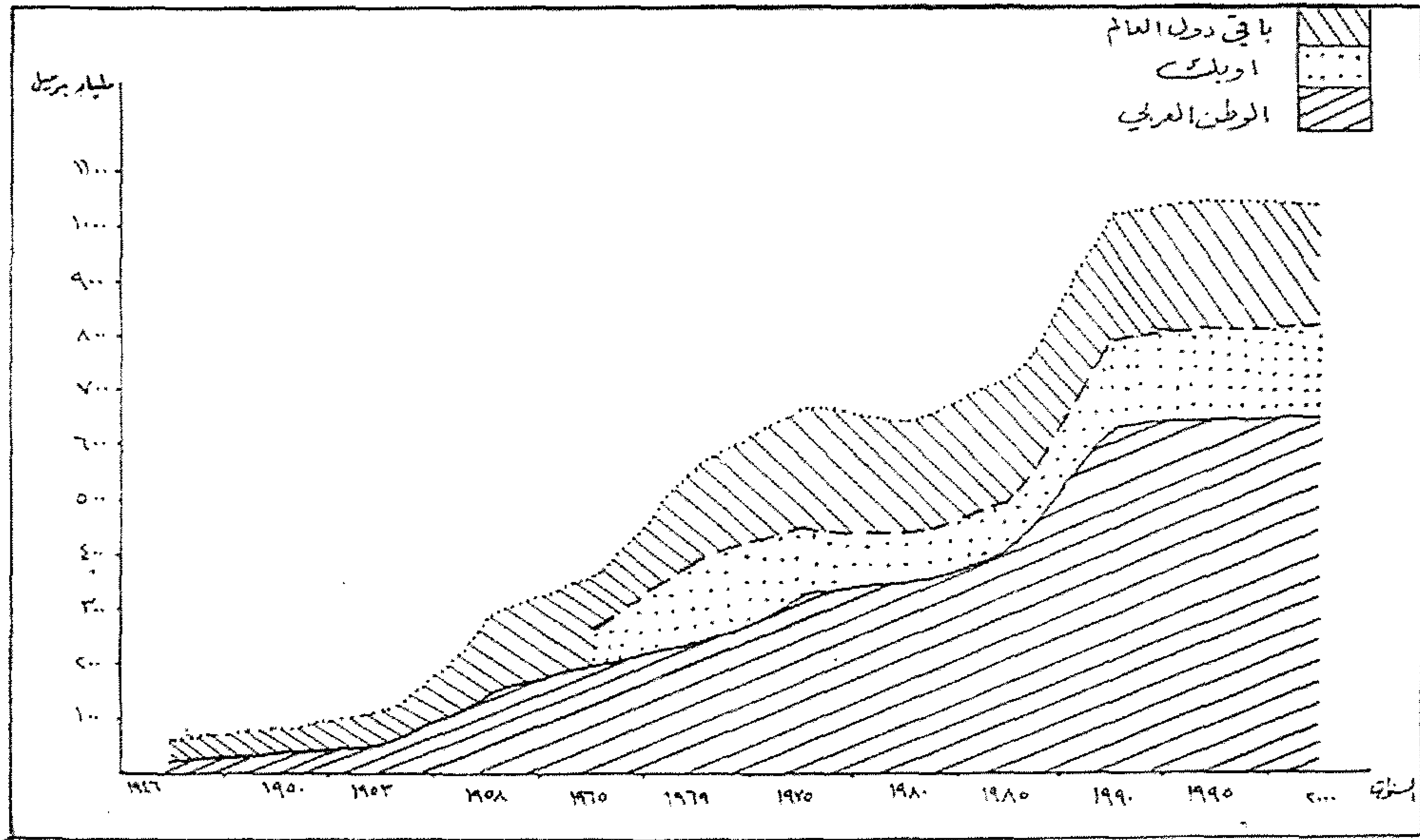
المصادر:

1. OPEC Annual statistical Bulletin . Vienna , 1983 P. 12 , 1990 , P.12 .
2. التقارير السنوية للامين العام لاوابك AOPEC ، التقرير السابع لسنة 1980 ص 59 ، التقرير الخامس عشر لسنة 1988 ص66 ، التقرير الحادي والعشرون 1994 ص 90- 96 ، التقرير الخامس والعشرون لسنة 1998 ، ص95-96، التقرير السابع والعشرون لسنة 2001 ص 114 – 115 .
3. الامانة العامة لجامعة لدول العربية ومصادر عربية اخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1985 ، ص310 .
4. أ . باكيروف وآخرون ، الاسس النظرية للبحث والتنقيب عن البترول والغاز ، ترجمة د . سمير رياض ، دارمير للطباعة والنشر في موسكو ، ب ت ، موسكو ، ص 7 – 11 .

— هذه العلامة تعني لاتوجد احصاءات تفصلية . = وهذه العلامة الاحتياطي ضمن الاتحاد السوفيني السابق .

وهذه ❖ تعني الانسحاب من اوبك .

شكل (1): تطور احتياطي النفط في الوطن العربيوالعالم من 1946 - 2000



المصدر: (جدول ٢)

لقد حبا الله عز وجل الوطن العربي بكثير من هذه المقومات، وكان ابرزها ومنذ القدم الموقع الجيوستراتيجي المهم لكونه يتوسط العالم القديم، وحلقة الوصل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، ثم حباه الله بالفكر الاسلامي الذي عزز المكانة الحضارية لهذا الموطن الحضاري وامتدت الدولة العربية الاسلامية من اقصى الشرق الى اقصى الغرب واصبحت هذه الدولة تملك السيادة والريادة في كل مناحي الحياة وجوانبها، وقد ساد الازدهار الحضاري واحترام السيادة للامم وشعوبها، ولم تذهب ريح هذه المقومات وقوتها فهي ما زالت موجودة وهي بحاجة

الى من يبعثها من جديد وعززت قوتها بمتغير ستراتيجي كبير الاهمية وهو النفط الذي يكمن منه في جوف الوطن العربي اكثر من (57٪) من احتياطي النفط في العالم سنة 2010 (جدول 2).

جدول رقم (2)

السنة الاقليم او الدولة	2009	2010	السنة الاقليم او الدولة	2009	2010
الوطن العربي الامارات	97.80	97.80	اجمالي اوبك غير العربية	290.23	289.62
البحرين	012	012	اجمالي دول اوبك	953.12	952.51
تونس	043	043	دول بحر الشمال المملكة المتحدة	3.08	2.86
الجزائر	12.20	12.20	النروج	6.68	5.67
السعودية	264.59	264.59	مجموع دول بحر الشمال	9.76	8.53
سوريا	2.25	2.25	امريكل الشمالية U s a	19.12	19.12
العراق	115	115	المكسيك	10.40	10.40
قطر	25.38	25.38	كندا	6.10	6.10
الكويت	101.50	101.50	مجموع دول امريكا الشمالية	35.62	35.620
ليبيا	46.42	46.42	كومنولت الدول المستقلة روسيا	60	60
مصر	4.41	4.41	كازخستان	30	30
عمان	5.50	5.50	اذربيجان	7	7
اليمن	3.0	3.0	تركمستان	0.60	0.60
السودان	5.0	5.0	اوزبكستان	0.59	059
اجمالي الوطن العربي	683.60	683.60	المجموع	98.90	98.90
دول اوبك الاخرى ايران	137.62	137.62	الصين	20.35	20.35
فزويلا	99.40	99.40	باقي دول العالم	33.83	39.19
نيجيريا	37.20	37.20	مجموع العالم	1185.09	1188.73
اندنيسيا	–	–	٪ الوطن العربي من العالم	57.6	57.5
الكابون	*	*			
الاكوادور	6.51	6.51			
انغولا	9.50	9.50			

- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011 ص 336

(خريطة ١): التوزيع الجغرافي لحقول النفط في العالم سنة ٢٠٠٠ .

المحيط المتجمد الشمالي

كندا

الولايات المتحدة

روسيا

الصين

المحيط الأطلسي

المحيط الهادي

المحيط الهندي

البرازيل

المحيط الجنوبي

حقول النفط في العالم .

١٦٠٠ ٠ ١٦٠٠ ٢٤٠٠ ٣٢٠٠ كم

المصدر : الباحث بالاعتماد على :

١). محمد علي الفرا، أطلس الوطن العربي والعالم، ط١، بيروت، ١٩٨٨، ص٧٨.

2). OPEC , Annual Statistical Bulletin 1991 , Vienna , 1991 , Maps .

3). OPEC , Bulletin , Vol. XXI , Number 9 , September 2000 , P. 46.

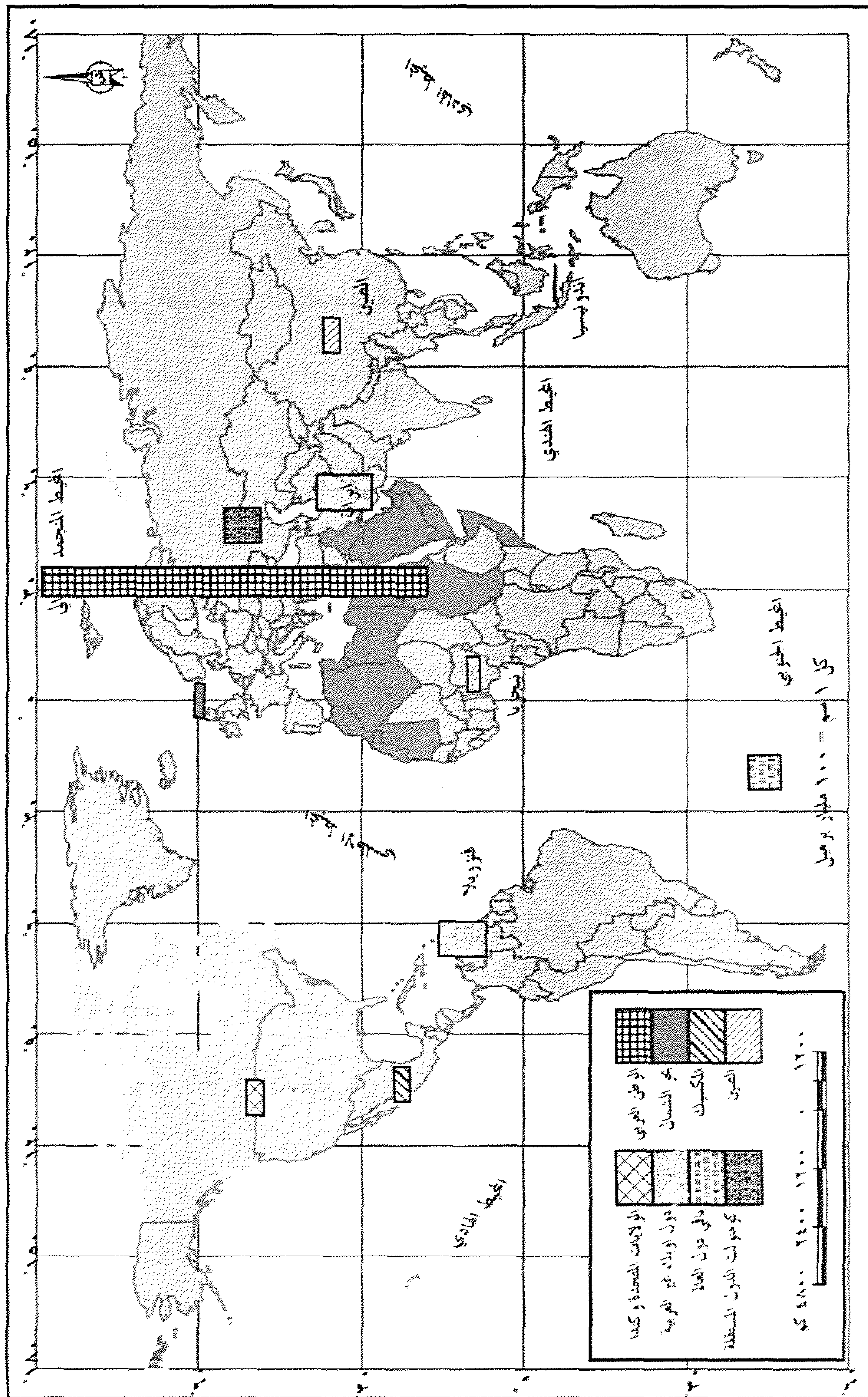
4). Petroleum Economist The International Energy Journal ,Vol. LVII , Number 4 , April ,1990 , Norwog Petroleum Society , P. 116.

[illegible]

ومـــن خـلال تفحـــص (خريطـة 1) يتضـح ان الـنفط ينتشـر في بقـاع واسـعة مـن العالم وهو فعلاً ينتشر في اكثر من (40) دولة تتوزع على جميع القـارات ولا تخلـو قـارة من النفط، لا بل لاتخلو كثير من دول العالم ورفوفه القارية من النفط ولكن المشكلة تكمن في كون كمياتها غير اقتصادية اما بسبب قلتها او بسبب ضعف الامكانيات الفنية والتكنولوجية القادرة على استخراجها بسبب العوامل الطبيعية مثل عمق المياه وقسوة الظروف الطبيعية المناخية او كونها بيئات وعرة بعيدة عن مراكز العمران والخدمات، او للسببين معاً. ولكن من تفحص (خريطة 2) ومراجعة (جدول 2) تتغير الصورة الحقيقية لتوزيع احتياطيات النفط في العالم فيتضح ان هناك مناطق محدودة تضم معظم الاحتياطي النفطي في العالم ومناطق اخرى تضم نسباً محدودة جداً من هذا الاحتياطي.

فالوطن العربي يضم اكبر احتياطي للنفط في العالم فقد بلغ هذا الاحتياطي اكثر من (643) مليار برميل مكوناً اكثر من (62٪) من احتياطي النفط في العالم عام 2000 ويتوقع المختصون ان هذه الكمية ستزداد وبالفعل بلغ الاحتياطي الوطن العربي سنة 2010 نحو 683.96 مليار برميل مشكلة نسبة 57.5٪ من الاحتياطي العالمي. ويتوقع الخبراء أن كثير من مناطق العالم ستشهد نضوباً او تراجعاً في احتياطياتها خاصة امريكا الشمالية وروسيا الاتحادية وبحر الشمال والمكسيك، وذلك بسبب ضخامة انتاجها اليومي، فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق انتجا كميات كبيرة من النفط، فقد مضى اكثر من 100 سنة على بدأ انتاجهما، كما ان هاتين الدولتين كانتا تسيطران على (50٪) من احتياط النفط في العالم[31]، في النصف الاول من القرن العشرين.

(31) عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1977، ص 31-33.



(خريطة ٢): التوزيع الكمي لاحتياطات النفط في العالم سنة ٢٠٠٠.

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٢).

ان صورة توزيع احتياطيات النفط تغيرت منذ عقد الخمسينيات واخذ احتياطي النفط العربي يتزايد من حيث الكمية والنسبة ؛ يتضح من (خريطة 2) و (جدول 2) ان ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم يقع في دول (اوبك) غير العربية وهي ايران وفنزويلا ونيجيريا واندونوسيا وتضم اكثرمن (298) مليار برميل من النفط بنسبة تزيد على (24٪) من مجموع الاحتياطي العالمي سنة 2010 وجميع هذه الدول من النامية، ومن تفحص

(جدول 2) نستطيع ان نستنتج ان اكثر من (70٪) من احتياطي النفط في العالم يقع في ست دول هي السعودية والعراق والامارات والكويت وايران وفنزويلا الامر الذي يمكن هذه الدول من تشكيل كارتل نفطي خطير خاصة ان الدولتين غير العربيتين تنهجان نهجاً ستراتيجياً ايجابياً باستثمار نفطها ولكن المعوق هو بعض اقطار الوطن العربي الخليجية التي تحاول اعاقة عمل الاقطار المصدرة في منظمة (اوبك) وبسبب الضغوط السياسية الامريكية عليها، وخاصة اذا علمنا ان الولايات المتحدة ودول غرب اوربا لاتضم سوى اقل من (3٪) من احتياطيات النفط، وهي اكبر مناطق استهلاك النفط في العالم.

اما روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى (كومنولث الدول المستقلة) فهي لاتضم سوى (8.3٪) من احتياطي النفط في العالم وهذا يعني ان الهالة الغربية التي وضعت على نفط بحر قزوين هي اكبر من حجمها في ظل الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحالية لاستثمار النفط المتوقع في هذه المنطقة من العالم، وذلك لاسباب سياسية واقتصادية وستراتيجية هدفها تقويض الاهمية الاستراتيجية للنفط العربي خاصة ونفط اوبك عامة، فقد قدرت احتياطيات النفط المؤكدة في هذه المنطقة بحدود (8 –16) مليار برميل كما حددته (Statistical Review of world Energy)، وكما ورد ذلك في مجلة النفط والغاز الصادرة في اواخر عام 1998، وقد قدر المصدر نفسه الاحتياطي غير المؤكد او المحتمل وجوده بحدود (70 – 200) مليار برميل[32] اما هيئة معلومات الطاقة الامريكية (EIA) فقدرتها بحدود (18 – 34) مليار برميل، بينما قدرت الاحتياطي المحتمل بحدود (250 – 270) مليار برميل[33]، ومصادر اخرى تقدر الاحتياطي بحدود (200) مليار برميل كحد اقصى ولكن من اجل التحقق من هذه الاحتياطيات وجعلها احتياطيات مؤكدة تحتاج الى استثمارات تقدر بأكثر من (30) مليار دولار وسنوات طويلة من العمل الشاق[34]، ومن المتوقع ان تقل اهمية هذه

(32) OAPEC, Monthly ,Bulletin , No 3 , March , 1999. P. 1.

(33) عاطف معتمد عبد الحميد، بترول قزوين حقائق وتساؤلات، مجلة العربي، العدد 524، الكويت، 2002، ص 24.

(34) سعيد عبد المجيد، خط البترول القزويني... الاستراتيجية الامريكية والمصالح الاقليمية، الانترنيت: http:// www. Islam – online , net / iol – arabic / dowali … / namaa 2. as , P. 2.

الامكانيات النفطية المتوقع توفرها في هذه المنطقة لاسباب جيوبولتيكية وامنية وعرقية وقومية وسياسية واقتصادية، بجعل احتياطيات المنطقة محــــدودة لمدة طويلة من الزمن وكما مبين في (جدول 2).

ويتضح من الجدول ايضاً ان الصين تضم (2.3٪) من احتياطي النفط في العالم وباقي دول العالم تضم (4.6٪) من الاحتياطي العالمي.

(خريطة ٣) : التوزيع الكمي الجغرافي لاحتياطي النفط في الوطن العربي سنة ٢٠٠٠.

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢) و (خريطة ١).

اما عند تحليل (خريطة 3) فيتبين ان منطقة حوض الخليج العربي وامتداده حوض دجلة والفرات في الوطن العربي تضم اكبر احتياطي نفطي في العالم والتي تزيد كميتها على (568) مليار برميل مكوناً نسبة تزيد على (54٪) من الاحتياطي العالمي، وبذلك تكون هذه المنطقة قلب العالم النفطي ومصدر طاقته وحركته ويتبين من الخريطة ان توسعاً جغرافياً في صورة توزيع النفط العربي فقد انضمت اليمن والسودان الى الخريطة النفطية في الوطن العربي ويتوقع ان تدخلا المغرب وموريتانيا عالم النفط، اما الاردن وفلسطين فقد عثر فيهما على كميات محدودة جداً من النفط في الاردن قرب الحدود السعودية وفي فلسطين في الرصيف القاري قبالة الساحل الفلسطيني في غزة، اما الصومال وجيبوتي فلم يعثر على النفط فيهما لمحدودية عمليات الاستكشاف والتنقيب.

مما تقدم نستطيع ان نستنتج ان اربعة اقطار عربية هي (السعودية، العراق، الامارات، الكويت) تستطيع ان تسيطر على اكثر من نصف احتياطيات النفط في العالم، ولكن المشكلة تكمن في السياسة النفطية لدول الخليج العربي التي تستجيب للضغوط الامريكية الغربية التي هي بالضد من الاهداف التي تخدم الامة العربية ومصالحها القومية.

اصبح من المؤكد ان نسبة الاحتياطي العربي سوف تأخذ بالزيادة لان كثيراً من مناطق العالم ستشهد تراجعاً في احتاطياتها من جراء الانتاج الكبير وكذلك لصغر احتاطياتها اصلاً.

المبحث الثاني
إنتاج النفط العربي والعالمي

يعد أي مورد طبيعي لم يستثمر اقتصادياً قوة كامنة الى حين استثماره، والنفط العربي مازال معظمه قوة كامنة في باطن الارض، لان ماانتج منه من عام 1900 – 1969 هو بحدود 39 مليار برميل يكون نسبة 17 ٪ من المجموع التراكمي للانتاج العالمي البالغ 230 مليار برميل للمدة نفسها(35). ثم ازداد المجموع التراكمي للانتاج العربي من النفط عام 2000 وبلغ 248 مليار مكوناً نسبة 28٪ من المجموع التراكمي العالمي البالغ 881 مليار برميل للسنة نفسها(36).

لم يدخل العرب قوة منتجة للنفط الا في بداية الخمسينات، وكان ماينتج قبل هذه المدة كميات محدودة تشكل نسباً قليلة من الانتاج العالمي الذي كانت تسيطر عليه الولايات المتحدة، اذ كان انتاجها اكثر من 60٪ من الانتاج العالمي خلال العقود الثلاثة الاولى من القرن العشرين، ولم تتراجع هذه النسبة سوى في عقد الثلاثينيات اذ بلغ معدلها 55 ٪ من الانتاج العالمي بسبب الازمة الاقتصادية العالمية التي امتدت من (1929 – 1932)، اذ تـراجع انتاجها من 2.76 م ب /ي(*) عام 1929 الى 2.15 م ب / ي عام 1932 (37).

أما في عقد الخمسينات فقد تراجعت نسبة مساهمتها الى 51 ٪ من الانتاج العالمي، وكان متوسط انتاجها اليومي بحدود 6.8 م ب /ي. وفي عام 1956(38)

(35) اعتمد الباحث في حساب الانتاج التراكمي لمختلف اقاليم العالم على:

- أ. باكيروف وآخرون، الاسس النظرية للبحث والتنقيب عن البترول والغاز، ترجمة د. سمير رياض، دار مير للطباعة والنشر في موسكو، بدون تأريخ، موسكو، ص 7-11.

(36) اعتمد الباحث على اصدارات اوبك واوابك وعلى (جدول 3).

(*) م ب / ي تعني مليون برميل يومياً.

(37) عبد المنعم عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 59-60.

(38) Stephen.L. Mcdonald , petroleum conservation in the united states An Economic analysis , the Johns Hopkins press , London , 1971 , P.2–5.

أصبحت تستورد النفط الخام، وفي عام 1960 تراجعت نسبة انتاجها الى 32.7 ٪، وعام 1969 تراجع انتاجها من الانتاج العالمي الى 23.9 على الرغم من تزايد انتاجها الذي بلغ 9.2 م ب / ي عام 1969، وذلك بسبب بروز قوى انتاج جديدة ابرزها اقطار الوطن العربي، ودول اوبك غير العربية والاتحاد السوفيتي السابق، الذي كان ثاني اكبر منتج للنفط في العالم خلال 50 سنة الاولى من القرن العشرين اذ كان يساهم بنسبة 21.3 ٪ من الانتاج العالمي عام 1910 وتأرجحت هذه النسبة بين 4٪ و 10.6٪ خلال المدة بين 1920 –1950. ثم اخذت نسبة مساهمته تتزايد في الانتاج العالمي من النفط، بعد ان برز قوة عظمى بعدالحرب العالمية الثانية فقد بلغ معدل انتاجه عام 1960 نحو 3.02 م ب/ ي مشكلاً نسبة 12.2 ٪ من الانتاج العالمي وفي عام 1969 بلغ معدل انتاجه 6.7 م ب/ ي مكوناً نسبة 15.4 من الانتاج العالمي[39].

أما صورة الانتاج النفطي في باقي دول العالم فيمكن ايجازها عن طريق توزيع المجموع التراكمي للانتاج النفط في العالم خلال المدة من 1900 – 1969 والذي بلغ 230 مليار برميل. وقد كانت حصة الولايات المتحدة منها 93.3 مليار برميل أي مانسبته 40.6 ٪ من مجموع الانتاج العالمي التراكمي، وحصة الاتحاد السوفيتي السابق 29.9 مليار برميل مكونة نسبة 13 ٪ من الانتاج التراكمي العالمي. ومن الجدير بالذكر ان اكثر من 70 ٪ من الانتاج السوفيتي كان من منطقة بحر قزوين وتحديداً حقول باكو وكروزني وباكو الثانية وحقول ايشيرون[40].

أما من ناحية الاقاليم الانتاجية للنفط، فالوطن العربي يعد اكبر اقليم منتج للنفط خلال المدة من 1900 – 1970 اذ بلغ مجموع انتاجه التراكمي (39) مليار برميل. ومعظمه جاء بعد عام 1950 وبخاصة من الكويت والسعودية، اما قبل هذا العام فان الانتاج كان قليلاً بسبب حداثة عهداً الاستثمار النفطي في الوطن العربي. وقد كانت

(39) أ. باكيروف وآخرون، مصدر سابق، ص 9.

(40) عبد المنعم عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 68–69.

نسبة الانتاج العربي عام 1940 اقل من 2٪ من الانتاج العالمي، ثم ارتفعت الى 11٪ عام 1950، ثم قفزت نسبة الانتاج الى 21 ٪ عام 1960 ثم الى 30.7 ٪ عام 1969[41].

اما ثاني اكبر اقليم منتج للنفط في العالم خلال المدة المذكورة انفاً، فهو اقليم امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الذي بلغ المجموع التراكمي لانتاجه اكثر من 37.7 مليار برميل مكون نسبة 16.4 ٪ من الانتاج العالمي، وان اكثر من 71 ٪ منه تنتجه فنزويلا و12٪ تنتجه المكسيك وباقي دول الاقليم تنتج نحو 17٪ من انتاج الاقليم. ومن المثير للانتباه ان معظم دول هذا الاقليم تنتج النفط منذ عام 1920 ولكن بكميات قليلة وهي (الارجنتين و البرازيل وترينداد وبيرو وكولمبيا وشيلي والاكوادور وبوليفيا وكوبا والمكسيك) وقد اضمحل دور معظم هذه الدول عدا فنزويلا والمكسيك وكولمبيا.

اما اقليم الشرق الاقصى الذي يضم اندونيسيا وبورينو الشمالية ((ماليزيا)) والصين ومنغوليا والهند وبورما وباكستان واليابان وغينيا الجديدة. وعلى الرغم من انها بدات الانتاج منذ عام 1920 الا ان حصتها من المجموع التراكمي للانتاج العالمي من النفط للمدة من 1900 –1969 كون نحو 3٪، ونحو 55٪، منه تنتجه اندونسيا.

اما اقليم اوربا بشقيه الغربي والشرقي فكان اصغر اقليم منتج للنفط في العالم فلم تتجاوز نسبة المجموع التراكمي لانتاجه على 2.5 ٪ من العالمي، وكان 50 ٪ منه انتجة رومانيا و15 ٪ انتجته المانيا[42]. ومن الجدير بالذكر ان معظم الدول الاوربية قديمة العهد بالانتاج وخاصة (رومانيا والمانيا وبولندا وفرنسا وايطاليا وجيكو سلوفاكيا). مما تقدم نستطيع ان نكون مجموعة اقاليم منتجة في صناعة النفط العالمية.

---

(41) أ. باكيروف وآخرون، مصدر سابق، ص 7–12.

(42) المصدر نفسه، ص 10 – 11.

اقاليم انتاج النفط في العالم

1) اقليم الولايات المتحدة

ان اهم مناطق انتاج النفط الرئيسية في العالم كانت الولايات المتحدة، حيث استمر انتاجها الكبير وبلغ مجموعها التراكمي حتى عام 2000، 178 مليار برميل.

ويتضح من (جدول 3) ان الولايات المتحدة اخذ انتاجها يتراجع منذ منتصف السبعينات ثم عاد ليتجاوز 10 مليون برميل يومياً بعد ان اصبح انتاجه من الاسكا في ذروته حيث اخذ يتدفق اكثر من 2 مليون برميل من حقول الاسكا ويتضح ان الانتاج الامريكي قد بلغ ذروته عام 1988 ثم اخذ يتراجع بعد ان تراجع انتاجه في الاسكا[43]، وبلغت تكاليف الانتاج حداً كبيراً من الحقول التقليدية نتيجة لاستخدام طرق الاستخلاص الحديثة والمكلفة ويتضح من الجدول ان الانهيار في انتاج الولايات المتحدة قد حل منذ عام 1997 عندما بلغ معدل الانتاج اليومي 6.4 مليون برميل ثم تراجع الى 5.8 م ب / ي في عام 2000 وهو ادنى مستوى انتاج منذ عام 1955 وهذا التراجع في الانتاج ومايقابله من تنام في الاستهلاك والذي بلغ اكثر من 20 مليون ب/ ي مما جعل العجز الامريكي من النفط يزيد على اجمالي العجز الاوربي من النفط عام 2000 (شكل 2).

وهذا مادفع بالولايات المتحدة الامريكية من الاستمرار في تنفيذ ستراتيجيتها التي يعلن عنها القادة الامريكان بان اي تهديد لمنابع النفط هو تهديد مباشر للامن القومي الامريكي، ثم استغلت موضوع مكافحة الارهاب ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل والدفاع عن حقوق الانسان من اجل احكام هيمنتها على النفط العربي وهذا عكس المنطق الجغرافي السياسي لان سيادة الدولة وحرمتها وامنها القومي مرهون بحدودها الدولية البرية والبحرية و الجوية وما ينتج لها القانون الدولي من بناء علاقات دولية متكافئة مع الدول الكبرى.

(43) Thomas stauffer , OPEC prices and non – OPEC oil production survivors and casualties of the market share strategy , OPEC Bulletin , No. 4 April , 1994 , P.10.

(جدول 3) انتاج النفط عربياً وعالمياً للمدة من 1960 – 2000

السنة / الإقليم والدولة	1965	1970	1972	1974	1976	1978	1980	1982	1984	1984	1985
عربي الإمارات	282.2	766.2	1173.0	1678.6	1947.0	1828.0	1710.0	1215.0	1142.0	1370.0	1578.0
البحرين		154.9	74.0	68.0	58.0	58.0	48.0	44.0	42.0	44.0	42.0
تونس		84.9	83.0	74.047	-	-	116.0	102.0	.114	107.0	101.0
الجزائر	558.7	999.7	1011.0	1008.6	1075.1	1086.0	1020.8	654.0	995.0	600.0	640.0
السعودية	2205.3	3874.8	5597.0	8479.7	8577.2	9200.0	9900.0	6467.0	4079.0	5042.0	4942.0
سوريا		86.6	115.0	119.00	192.0	174.0	158.0	144.0	162.0	194.0	270.0
العراق	1312.6	1552.7	1945.0	1970.6	2389.0	2629.0	2646.0	991.0	1222.0	1688.0	2805
قطر	232.6	358.5	448.0	518.4	497.3	445.0	472.0	321.0	402.0	333.0	311.0
الكويت	2360.3	3059.2	3556.0	2546.1	2145.4	2129.0	1658.0	832.0	1160.0	1416.0	1463.0
ليبيا	1218.8	3261.4	2462.0	1021.3	1933.0	1983.0	1827.0	1103.0	957.0	1034.0	1039.0
مصر	-	143.3	224.0	118.0	315.0	484.0	557.0	667.0	780.0	829.0	852.0
عمان	-	296.7	281.0	297.00	374.0	347.9	282.0	321.0	416.0	558.0	595.0
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
باقي الاقطار العربية الاخرى	-	-	110.3	-	-	-	-	-	-	-	-
اجمالي الوطن العربي	8170.5	14640.9	17079.3	18399.3	19503.0	19631.9	20394.0	12881.0	11171.0	13215.0	14438.0
ايران	1908.3	3829.0	5023.1	6021.6	5883.0	5207.0	1467	2408	3032.0	1871.0	2234.0
فنزويلا	3472.0	3708.0	3219.9	2976.3	2294.0	2163.0	2165.0	2003.0	1696.0	1781.0	1377.0
نيجيريا	274.2	1083.1	1815.7	2255.0	7067.0	1920	2058.0	1249	1388.0	1463.0	1377.0
اندونيسيا	480.6	853.6	1080.8	1374.5	1504.0	1635.0	1576.0	1293.0	1280.0	1348.0	1255.0
الكابون	24.9	108.8	125.2	201.5	223.0	225.0	174.0	157.0	157.0	165.0	175.0
الاكوادور	7.8	4.1	78.1	177.0	188.0	202.0	204.0	214.0	256.0	275.0	309.0
اجمالي اوبك غير العربية	6167.8	9586.6	11342.8	13005.9	12159.0	11352	7644.0	7344.0	6809.0	6873.0	7109.0
اجمالي انتاج اوبك	14339.2	23413.0	27094.4	30729.2	31288.0	29926	26877	18927	16466	18336.0	19687.0
المملكة المتحدة	-	-	-	-	247.0	1095.0	1590.0	2122.0	2551.0	2602.0	2595.0
النرويج	-	-	-	-	279.0	350.0	532.0	490.0	726.0	904.0	1179.0
مجموع انتاج بحر الشمال	-	442.2	445.4	454.4	526.0	1445.0	2122.0	2612.0	3277.0	3508.0	3574.0
U.S.A امريكا	-	9680.0	9450.0	8850.0	8130.0	8700.0	10283.0	9724.0	10420.0	10231.0	9794.0
المكسيك	-	-	-	-	801.0	1270.0	1989.0	3008.0	3011.0	2750.0	2892.0
كندا	-	-	-	-	1303	1300.0	1659.0	1484.0	1777.0	1798.0	1953.0
مجموع انتاج امريكا الشمالية	8617.8	10900.0	10972.8	10463.3	10234.0	11270	13931.0	14216.0	15208.0	14784.0	14639.0
دول المستقلة روسيا	-	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=
كازاخستان	-	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=
اذربيجان	-	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=
تركمانستان	-	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=
اوزبكستان	-	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=
اجمالي انتاج كومنولث الدول المستقلة	5162.5	7459.0	8071.8	9332.1	10315.0	11345.0	11992.0	12344.0	12322.0	12384.0	12519.0
الصين	-	-	-	-	1675	1930	2114.0	2042.0	2232.0	2600.0	3030.0
باقي دول العالم	2103.6	-	-	-	-	-	1543.0	4319	4757.0	6458.0	6341.0
مجموع العالم	30222.2	45719.5	50850.0	56088.4	57567.0	59993.0	59740.0	55758.0	55776.0	59827.0	61670.0
اوبك للعالم	47.44	51.2	53.3	54.78	45.3	49.88	45.0	33.9	29.3	30.6	31.9
الوطن العربي من العالمي	%27	32.0	30.13	32.80	33.23	32.1	34.13	23.1	20.02	22.08	23.41

تابع جدول (3)

% من العالمي سنة 2000	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
	2232.7	2048.8	2244.1	2160.7	2160.0	2160.0	2160.0	2159.3	2266.0	2123.5	2085.0
	183.0	176.0	183.0	163.0	157.0	146.0	143.0	31.0	31.0	31.0	31.0
	74.5	81.6	80.5	82.0	87.0	89.0	89.0	97.7	109.1	108.5	95.1
	805.0	749.6	827.3	846.1	806.0	752.0	752.0	747.3	756.5	803.0	789.9
	8108.2	7564.4	8280.2	8011.7	8102.0	8023.0	8049.0	8047.8	8331.7	8117.8	6412.5
	510.0	542.0	553.3	563.0	582.0	591.0	563.0	570.4	512.8	469.8	404.5
	2888.6	2719.8	2181.1	1383.9	740.0	737.0	749.0	659.5	526.2	278.8	2153.7
	639.6	608.5	618.0	405.0	407.0	390.0	379.0	390.3	423.2	391.2	405.6
	2007.0	1872.2	2051.5	2007.1	2006.0	2007.0	2007.0	1881.0	1084.0	193.2	1172.2
	1345.3	1287.2	1449.0	1395.8	1394.0	1399.0	1390.0	1361.0	1432.7	1550.3	1397.0
	767.0	711.0	809.0	826.7	809.0	840.0	839.0	900.00	884.00	877.0	879.0
	928.0	904.0	899.0	904.0	887.0	858.0	816.0	900.0	884.0	700.0	685.0
	439.5	407.0	385.0	373.0	205.0	344.0	337.0	233.0	168.0	197.0	189.0
	185.0	56.8	12.0	9.0	2.0	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	21113.4	19789.4	20578.1	19131.0	18442.0	18336.0	18273.0	17848.3	17265.2	15841.1	16659.5
	3501.1	3439.0	3714.0	3603.4	3596.0	3595.0	3596.0	3425.2	3431.6	3428.0	3194.7
	305.00	2800.4	3120.0	2411.0	2381.0	2378.5	2368.0	2326.0	2345.6	2286.2	2135.2
	1966.1	1939.8	1939.0	1876.7	1863.0	1843.0	1821.0	1905.2	1957.0	1893.1	1726.7
	1224.8	1207.1	1315.4	1330.4	1328.0	1328.0	1333.0	1327.0	1347.7	1471.6	1280.8
	*	*	*	*	*	302.0	297.0	312.3	292.0	295.2	269.1
	*	*	*	*	*	*	*	*	311.0	309.0	286.1
	9742.0	9386.3	10088.4	9221.5	9167.0	9446.5	9415.0	9296.0	9684.1	9683.1	8892.6
	27768.4	26237.3	27739.7	25431.8	24782.0	24914.5	24901.0	24542.2	24305.2	23140.9	22268.5
	2536.9	2724.9	2632.7	2543.0	2534.0	2666.0	2584.0	2039.0	1927.0	1870.0	1890.0
	3216.2	3017.6	3021.0	3148.8	3214.0	2908.0	2701.0	2374.0	2200.0	1918.0	1701.0
	5753.1	5742.5	5653.7	5691.8	5748.0	5574.0	5285.0	4413.0	4127.0	3788.0	3591.0
	5823.0	5881.5	6252.0	6452.0	8340.0	8371.0	8455.0	8650.0	8850.0	9078.0	8812.0
	3050.0	2906.4	3071.1	3022.1	3273.0	3074.0	3070.0	3133.0	3117.0	3127.0	2967.0
	1998.5	1900.8	2017.0	1910.3	2423.0	2383.0	2227.0	2179.0	2066.0	1985.0	1938.0
	10871.5	10688.7	11330.1	11384.4	14036.0	13828.0	13752.0	13942.0	14033.0	14190.0	13717.0
	6350.8	5930.0	5919.0	5914.0	5844.0	=	=	=	=	=	=
	627.0	563.8	521.7	521.7	413.0	=	=	=	=	=	=
	250.0	250.0	190.3	190.3	181.0	=	=	=	=	=	=
	143.0	140.0	120.2	120.2	87.0	=	=	=	=	=	=
	152.0	151.0	157.7	157.7	125.0	=	=	=	=	=	=
	7420.0	7125.7	7082	7000.0	7092.0	6998.0	7097.0	7843.0	9042.0	10379.0	11464.0
	3255.0	3224.5	3199.9	3188.9	3110.0	2976.0	2937.0	2900.0	2843.0	2791.0	2771.0
	8508.1	8527.8	7730.9	8073.2	10472.0	9375.0	8986.0	8760.7	8009.9	8085.8	7780.9
	66863.1	64484.9	65594.3	63490.8	62072.1	66533.5	65745.0	65020.0	65005.0	64758.0	64876.0
	41.53	40.69	42.29	39.93	39.92	37.45	37.88	37.75	37.70	35.73	35.87
	31.57	30.68	31.36	30.03	29.71	27.55	27.73	27.45	26.55	24.46	25.67

تابع جدول (3)

السنة الاقليم او الدولة	2009	2010	السنة الاقليم او الدولة	2009	2010
الوطن العربي الامارات	2.242	2.304	اجمالي دول اوبك	28.927	29.477
البحرين	0.182	0.182	دول بحر الشمال المملكة المتحدة	1.293	1.196
تونس	082.	.081	النروج	2.017	1.875
الجزائر	1.216	1.199	مجموع انتا ج دول بحر الشمال	3.31	3.071
السعودية	8.184	8.135	امريكل الشمالية U s a	5.309	5.486
سوريا	0375.	.387	المكسيك	2.621	2.594
العراق	2.336	2.340	كندا	2.034	2.017
قطر	0.733	.0726	مجموع انتاج دول امريكا الشمالية	9.964	10.097
الكويت	2.262	2.311	كومنولت الدول المستقلة روسيا	9.919	10.148
ليبيا	1.474	1.487	كازخستان	1.286	1.600
مصر	0.564	0.554	اذربيجان	1.014	1.027
عمان	0.712	0.755	تركمستان	220.	0.220
اليمن	0.284	275	اوزبكستان	085.	0.095
السودان	.475	0480.	اجمالي انتاج كومنولت الدول المستقلة	12.661	13.221
باقي الاقطار العربية الاخرى	-	-	الصين	3.802	4.049
اجمالي الوطن العربي	21.121	21.217	باقي دول العالم	7.613	7.431
دول اوبك الاخرى ايران	3.557	3.545	مجموع العالم	70.909	72.110
فزويلا	2.878	2.878	٪دول اوبك للعالم	40.79	40.87
نيجيريا	1.842	2.430	٪ الوطن العربي من العالم	29.8	29.4
اتدنيسيا	-	-			
انغولا	1.739	1.739			

السنة الاقليم او الدولة	2009	2010	السنة الاقليم او الدولة	2009	2010
الكابون	*	*			
الاكوادور	465	473			
اجمالي اوبك غير العربية	10.481	10.974			

المصادر:

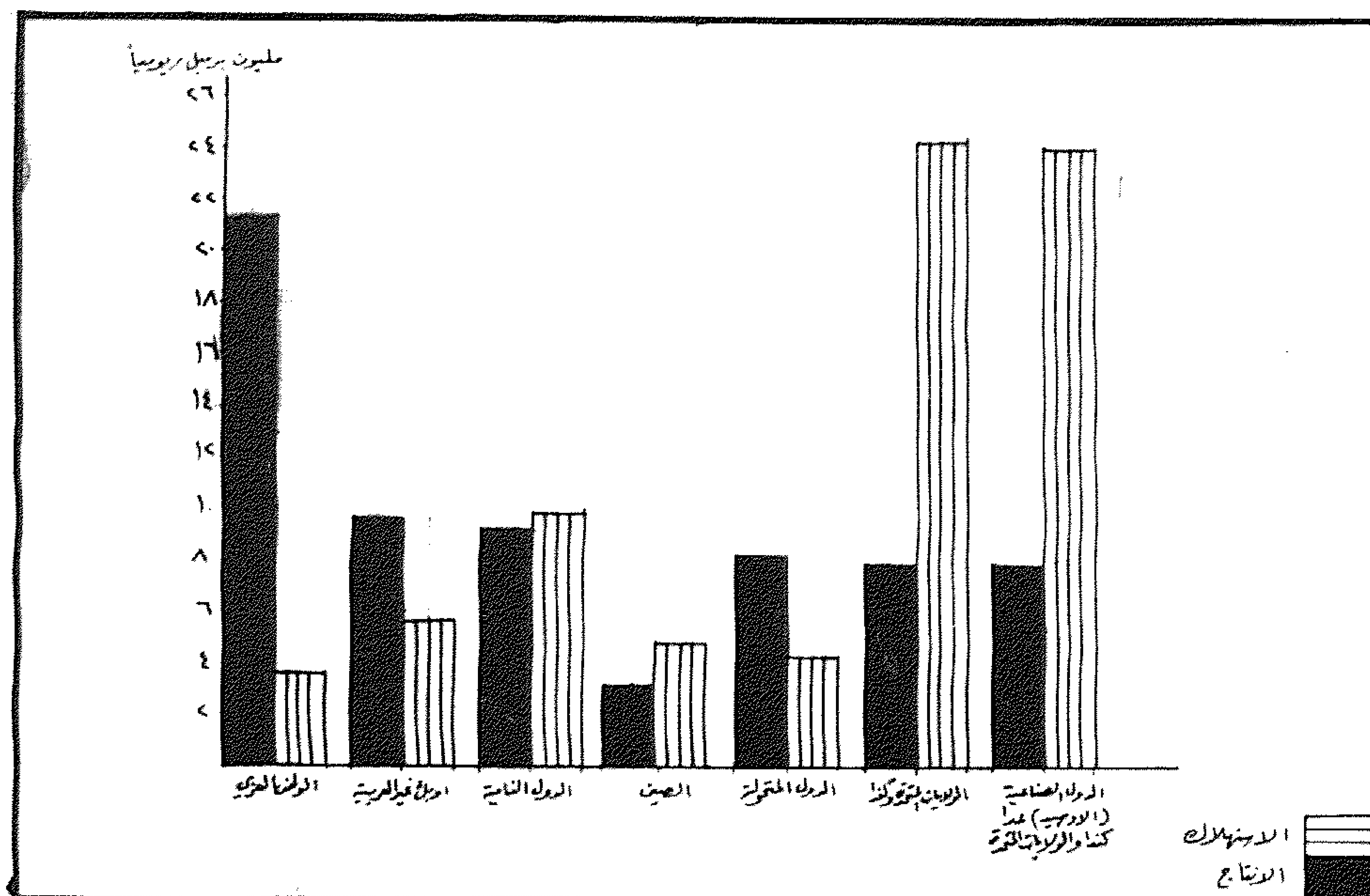
1. اوابك ، التقارير السنوية للامين العام لاوابك ، التقرير الخامس عشر لسنة 1988 ص 71 ، التقرير الحادي والعشرون لسنة 1994 ص99 – 100 التقرير الخامس والعشرون لسنة 1998 ص99- 100 ، التقرير السابع والعشرون لسنة 2000 ص118 – 119 .
2. اوابك ، دراسات في صناعة النفط العربية ، الكويت ، 1981 ، ص292 .
3. مجلة نفط العرب ، العدد العشر ، مكتب عبد الله الطريقي للاستشارات النفطية ، الكويت ، 1973 ، ص24 .

5- OPEC , Annual statistical Bulletanl , Vienna , 1983 , P. 14 .

4. أ . باكيروف وآخرون ، الاسس النظرية للبحث والتقيب عن البترول والغاز ، ترجمة د. سمير رياض، دارمير للطباعة والنشر في موسكو، بدون تاريخ ، ص9- 12.

(–) هذه العلامة تعني ان الانتاج غير مبين ، ولم ينتج بعد ، (=) هذه العلامة تعني الانتاج مع الاتحاد السوفيتي السابق . وهذه العلامة ❖ تعني الانسحاب من اوبك .

شكل (2) الإنتاج والطلب العالمي على النفط للعام 2000



المصدر: جدول (٤)

لكن التفرد الامريكي منح الولايات المتحدة الامريكية فرصة لفرض ارادتها على المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير والشركات المتعددة الجنسية)، وهذه المؤسسات اخذت تغرق الدول النفطية بالمديونية وتعمل الشركات المتعددة الجنسية النفطية الى محاولة شراء حصص الانتاج في الدول النفطية مقابل تسديد مديونيتها ولم تكتف بذلك بل عملت على محاولة شراء الاحتياطي النفطي في باطن الارض وهذا ما تؤكده العقود التي ابرمتها اجيب وشل والف مع نيجيريا وشيفرون والف مع انجولا وكذلك اجيب وتوتال مع الجزائر[44].

وهذه سابقة خطيرة لاستعمار النفط ونهبه امام صمت الدول النفطية التي اخذت تبيع نفطها وهو في باطن الارض لكي تصبح نزيلة ومتفرجة على ما يحصل في بلدانها. في مبادئ العولمة وامركة العالم بحيث يصبح كل ما لايتماشى والمخططات الامريكية والمصالح الامريكية غير المشروعة خارج على القانون الدولي وينبغي محاربته.

2) اقليم دول الاتحاد السوفيتي السابق

اما ما انتجته دول الاتحاد السوفيتي السابق من النفط حتى عام 2000 فيقدر بحدود (133) مليار برميل وهي كمية كبيرة والاهم من ذلك ان معظمها انتج من منطقة بحر قزوين في زمن الاتحاد السوفيتي السابق وهذه المنطقة هي الان هدف ستراتيجي امريكي – غربي لنهب ثرواتها الهايدروكربونية وعلى الرغم من المصاعب الجيوبولتيكية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تواجه استثمار النفط في هذه المناطق، وذلك لقلة احتياطياتها المؤكدة وحاجتها الى اموال ضخمة لاستثمارها لان قسماً كبيراً من نفطها استنزفه الاتحاد السوفيتي السابق.

---

(44) نبيل شبيب، مستقبل النفط الخام تحت المجهر، مصدر سابق، ص 10.

ومن ملاحظة (شكل 2) يتبين ان هذا الاقليم يبقى له اهمية عالمية لان انتاجه الحالي اكثر من استهلاكه فمن ملاحظة (جدول 3) يتضح ان معظم انتاج هذا الاقليم تنتجه روسيا الاتحادية، اما باقي دول بحر قزوين وآسيا الوسطى فأن انتاجها لم يتجاوز المليون برميل يومياً الا في عام 1999.

وحتى تصبح هذه الدول منافسة لدول الوطن العربي واوبك غير العربية تحتاج الى انفاق مبالغ طائلة لزيادة احتياطياتها وانتاجها اليومي كما وانها تواجه صراعات عرقية واثنية معقدة معظمها ما زال كامناً[45]، كما ان هذه المنطقة حبيسة جغرافياً وهي تواجه مشكلة حقيقية في نقل نفطها الى الاسواق العالمية كما ان المستقبل الجيوبولتيكي لهذه المنطقة يبقى غامضاً.

فالتدخل الاقليمي والدولي المباشر والتغلغل الامريكي والصهيوني والغربي[46] سوف يواجه مشاكل حقيقية من الدول الاقليمية التي ترتبط بعلاقات جغرافية وجيوبولتيكية بهذه المنطقة وخاصة روسيا الاتحادية لانها ربما لن تقف مكتوفة الايدي امام هذا التغلغل الغربي الذي يهدد المصالح والامن القومي الروسي، كما ان ايران ترتبط بهذه المنطقة جغرافياً فلها حدود طويلة معها ولها علاقات اثنية عرقية ودينية ولها طموحات اقليمية في هذه المنطقة تدفعها الى لعب دور كبير في المستقبل الجيوبولتيكي لهذه المنطقة.

كما ان تركيا قوة اقليمية تحاول ان تجد لها موطئ قدم من التنافس الدولي من هذه المنطقة خاصة وانها تحظى بدعم امريكي صهيوني من اجل تحقيق مصالح

---

(45) فيكن تشيريان، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، سلسلة دراسات عالمية، العدد 18، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1988، ص 32-44.

(46) جوليان ثوني، النزاع في طاجكستان... التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية 1991 – 1994، العدد 3، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1995، ص 30-43.

امريكا التي تحاول ان تستغل العلاقات العرقية بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى. كما جعلها الان زعيمة للقوات الغربية المحتلة لافغانستان.

ان هذا الصراع الدولي والتنافس المحموم سوف يلقي بظلاله واثاره السلبية على اهمية نفط بحر قزوين، وهو الان يزرع والشك والخوف لدى الشركات النفطية التي تعد استثماراتها في هذه المنطقة مغامرة اقتصادية وجيوبولتيكية ومن هذا نستنتج ان هذه المنطقة سوف تؤدي دوراً ثانوياً في سوق النفط العالمية في المستقبل القريب، كما ان تطور اقتصادي وتقني في روسيا الاتحادية سوف يجعلها مستهلكاً كبيراً للنفط في العالم وبالتالي فأن معظم انتاجها وانتاج هذا الاقليم سوف يكون مستقبله السوق الروسية، كما ان الصين تحاول ان تجد لها طريقاً سياسياً واقتصادياً للوصول الى نفط الجمهوريات الاسيوية الوسطى.

3) **إقليم أوربا**

توكد المصادر على ان اوربا كانت منتجاً قديماً للنفط ولكن بكميات محدودة جداً وهي لاتوازي استهلاكها من النفط وهذا الاقليم يعد اكثر المناطق فقراً للنفط واستهلاكاً له خلال القرن العشرين، فمن ملاحظة (جدول 3) يتضح ان انتاج بحر الشمال من النفط اخذ ينمو بعد عام 1976 عندما ارتفعت اسعار النفط واصبحت قادرة على تغطية تكاليف الانتاج خاصة وان معظم الحقول النفطية مغمورة بالمياه وتحتاج الى تكنولوجيا عالية لاستثمارها ويرى بي كارسيا ان الدول الصناعية تنتج النفط بتكنولوجيا عالية وكلف عالية وذلك لعدة اسباب هي. كي تكون عاملاً ضاغطاً وعامل توازن على دول اوبك ولضمان تنوع جغرافي بالامدادات النفطية وكذلك للمحافظة على مستوى اسعار مقبولة ويتم ايقاف أي اسعار تكون ذات آثار خطيرة على نمو اقتصاد العالم، واخيراً من اجل ايجاد تقارب في المصالح بين الدول المصدرة الكبرى والدول الاخرى[47].

(47) B. Garcia, The economic lmpact of oil prices on Exploration and prodution activities , Graham & Trotman , Luxembourg , 1988. P. 29 – 30.

يتضح من (جدول 3) ان انتاج بحر الشمال استمر بالتزايد حتى اجتاز حاجز (3م ب / ي) عام 1984 ثم حاجز (4 م ب / ي) في عام 1992 ثم حاجز (5 م ب / ي) خلال المدة 1994 – 2000.

ويتضح من (الجدول 3) ان تذبذب انتاج المملكة المتحدة اكثر تذبذباً من انتاج النرويج ويتضح ايضاً ان اكثر من (62٪) من الانتاج اصبح يأتي من النرويج، ومن الجدير بالذكر ان معظم انتاج بريطانيا يستهلك محلياً وان معظم انتاج النرويج يصدر الى الخارج ولذا فأن الانتاج النرويجي يؤثر في سوق النفط العالمية وهي ثالث اكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية وروسيا وهذا البلد يتفاعل ايجابياً مع قرارات اوبك الرامية الى استقرار اسعار النفط في حدود معقولة فبعد التدهور الكبير في اسعار النفط عام 1998 اعلنت النرويج انها ستخفض انتاجها اليومي بين (100 – 150) الف برميل[48]، وذلك لان أي تدهور في اسعار النفط ينعكس سلباً على عمليات الاستكشاف والتنقيب والانتاج في دول بحر الشمال[49].

ويتضح من احتياطات هذا الاقليم وتكاليف الانتاج الباهضة وما يستخدم من تقنيات عالية في الانتاج والاستكشاف سوف لن يكون منافساً للنفط العربي لا بالمستقبل القريب ولاالبعيد، وفي ضوء معدلات الانتاج الحالية سوف يكون اول الاقاليم التي ستواجه نقصاً حاداً في المنتجات النفطية اذا ما استمرت معدلات الانتاج على وضعها الحالي.

4) اقليم امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

اما فيما يخص اقليم امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فهو اقليم قديم في الانتاج وانتجت منه كميات كبيرة من النفط خلال القرن العشرين ويبقى اكبر

---

(48) رويتر، النرويج تعتزم خفض انتاجها النفطي، الانترنيت..
http://www.alJazeera , net / economics / 2001 / 11 / 11– 22. htm P. 1.
(49) B. Garcia , opcit , P. 13.

منتجي النفط في هذا الاقليم هما فنزويلا والمكسيك.ويقدر الانتاج التراكمي لفنزويلا بأكثر من (50) مليار برميل خلال المدة 1920 – 2000 وهذا الرقم يبين حجم الاستثمار الكبير لحقول فنزويلا المجاورة لاكبر سوق نفطية استهلاكية في العالم وهو السوق الامريكية وهي ثالث اكبر مزود للولايات المتحدة بالنفط بعد السعودية وكندا. ومن الجدير بالذكر ان فنزويلا تتفاعل مع دول اوبك في استثمار النفط ومنع تداعيات او هبوط اسعاره.

اما المكسيك فهي ايضاً من اقدم منتجي النفط في العالم وقد بلغ انتاجها التراكمي حتى عام 1970 نحو (6.6) مليار برميل[(50)] ولكنها في العقود الاخيرة من القرن العشرين اصبحت من كبار منتجي النفط في العالم فمعدل انتاجها لا يقل عن (2.8 م ب / ي) منذ عام 1980 وحتى 1990 لم يقل عن (3.0 م ب / ي) منذا عام 1990 لحد عام 2000 وهي رابع مصدر للنفط الى امريكا.

وترتبط بها جغرافياً وسياسياً واقتصادياً بعلاقات قوية وهي جزء من تكتل دولي (النفتا) يضم الولايات المتحدة وكندا، وتعتبرها الولايات المتحدة اكبر اقتصاد نام يمكن تطبيق مبادئ العولمة فيها[(51)] وهذا يعني ان قطاع النفط في المكسيك اصبح في فخ العولمة وشركاتها المتعددة الجنسية، وقد قامت الجغرافية السياسية بدور كبير في جنوب امريكا وسيطرتها غير المباشرة على قطاع صناعة النفط المكسيكية، لابل ان خطة بوش الابن للطاقة تعول وبشكل كبير على عموم دول امريكا اللاتينية المنتجة للنفط لسد احتياجاتها من الطاقة فيؤكد المسؤولون الامريكيون في تقديمهم خططاً الى حكومات امريكا اللاتينية المنتجة للنفط لسد احتياجاتها من الطاقة، فيؤكد المسؤولون الامريكيون في تقديمهم خططاً الى حكومات امريكا اللاتينية للتعاون

---

(50) أ. باكيروف وآخرون، مصدر سابق، ص 9.

(51) هانس بيترمان وهارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 283، الكويت، 1998، ص 87 – 99.

المشترك لتنمية الطاقة، وقال وزير الطاقة الامريكي الى المؤتمر الوزاري الخامس للطاقة في النصف الغربي للكرة الارضية في مكسيكو في 8 آذار 2001 اننا نتطلع الى المستقبل وتنوي التشديد على الامكانات الهائلة لتعاون اقليمي اكبر من اجل بناء علاقات تساهم في امن طاقة مشترك[52].

ويقصد ممارسة امريكا لمزيد من الضغط والتهديد من اجل امتصاص النفط ونقله الى امريكا المتعطشة للطاقة وهي تشهد تناقص انتاجها وتراجع احتياطاتها ومن بين ابرز ما تضمنه خطة بوش للطاقة وهو دفع الشركات الامريكية للتغلغل في قطاع الصناعة النفطية في امريكا اللاتينية وبخاصة في المكسيك وفنزويلا وحديثاً كولومبيا التي تعد سابع مصدر للنفط الى امريكا[53] ويبقى تنامي استهلاك المكسيك للنفط عقبة امام احلام امريكا في توفير الطاقة من هذا البلد. فخلال المدة من 1995 – 1999 قفز استهلاك المكسيك من النفط من (1.8 م ب / ي) الى (2.1 م ب/ي)[54]، وهذا يعني ان هامش التصدير يتراجع الى اقل من 1 م ب / ي.

اما اقليم جنوب وجنوب شرق اسيا، فعلى الرغم من قدم عهد الانتاج النفطي في هذا الاقليم الا انه يعد من افقر الاقاليم في العالم بعد الاقليم الاوربي، وقد بلغ انتاجه التراكمي حتى عام 1970 نحو 7 مليار برميل اكثر من 60 ٪ منه من اندونيسيا التي بدأ انتاج النفط فيها قبل عام 1910 وهي احد اقطار اوبك ولكن ارقام (جدول 2) و(جدول 3) تبين ان احتياطي اندونيسيا محدود جداً ولم يتجاوز 5 مليار برميل وعمر هذا الاحتياطي في ضوء معدلات الانتاج لعام 2000 سوف لن يزيد على 12 سنة، ومن الجدير بالذكر ان ماشهدته اندونيسيا من تطورات اقتصادية في العقدين الاخيرين من

---

(52) سحر بعاصيري، خطة بوش للطاقة، الانترنيت:
http://www.bint Jbeil. com / articles / 020331. baasiri. htm. P. 10 – 12.

(53) المصدر نفسه، ص 11.

(54) OAPEC, secretary General's, Twenty – sixth, Annual Report 1999, AL Kuwait. 2000, P. 54.

القرن العشرين وحجمها السكاني الكبير الذي يزيد على (210 مليون نسمة) عام 1995 ويتوقع ان يزيد على ¼ مليار نسمة عام 2015[55] جعلاها تبتلع معظم انتاجها فقد بلغ استهلاكها السنوي (0.8 م ب / ي) ازداد الى (1 م ب/ ي) عام 1997[56]، وهذا يعني ان هذا البلد سيواجه صعوبة في سد احتياجاته النفطية في المستقبل المنظور.

تقع اندونيسيا في اقليم يستهلك كميات كبيرة من النفط ويتوقع ان يشهد تطوراً اقتصادياً كبيراً في المستقبل القريب الامر الذي يجعل تاثير النفط الاندونيسي محصوراً في اقليم جنوب شرق اسيا.

اما القوة النفطية الحديثة العهد بالصناعة النفطية في هذا الاقليم فهي الصين التي تطورت صناعة النفط فيها بعد عام 1975، اذا ان انتاجها التراكمي عام 1970 لم يتجاوز (1) مليار برميل، وخلال عقدي السبعينات والثمانينات استطاعت ان ترفع معدل انتاجها اليومي الى اكثر من (2) مليون برميل وتحقق اكتفاء ذاتياً الى ان جاء عام 1993 واخذت تستورد النفط بشكل كبير واصبح مقدار عجزها النفطي عام 2000 اكثر من 1.250 م ب / ي قيمته النقدية 14.9 مليار دولار سنة 2000[57].

وقد بلغ إنتاج الصين سنة 2010 نحو 4 م. ب. ي، وتستورد نحو 3.5 م. ب. ي، وذلك بسبب نموها الاقتصادي وهي اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

يعد النمو الاقتصادي المضطرد وخلال الاحدى عشرة سنة الاخيرة في القرن العشرين من ابرز عوامل زيادة الطلب الصيني على النفط فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي الصيني خلال السنوات من 1990 – 2000 (4.3 ٪، 8.2 ٪، 13.0 ٪، 13 ٪، 11.02 ٪، 10.5٪، 9.6٪، 8.8٪، 7.8٪، 7.7٪، 7.1٪، 7.5٪) على التوالي وهو من اعلى معدلات

(55) United nation Human Derelopment Report 2001 , New york 2001 , P. 156.
(56) OAPEC , secretary General's , Twenty – sixth , Annual Report 1999 , opcit ,P. 54.
(57) التنين يتعطش الى النفط، اسلام اون لاين، الانترنت:
http://www.Islam – onlin … / miDetails , asp …h maga zineld , 3770 – P.1.

النمو الاقتصادي في العالم خلال هذه المدة[58]، وتوقع رئيس وزراء تايلند (سوباش بانيشاكدي) الذي سيستلم منصب الامين العام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) ان الصين اذا حافظت على هذه المستويات من التطور الاقتصادي ولم تحصل ازمات اقتصادية عالمية او اقليمية. ستصبح احد اكبر ثلاث اقتصاديات في العالم خلال اقل من نصف قرن، لان الصين تشهد حركة تطور صناعي ونمو الاستهلاك المحلي في اكبر سوق داخلية في العالم[59]، فضلاً عن وقوعها في اقليم كثيف السكان وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية الدولية مع دول العالم النامي فمن المتوقع ان تاخذ مكان الاتحاد السوفيتي السابق في هذا المجال، كل هذه الاسباب سوف تجعل الصين تحتاج الى كميات كبيرة من النفط فيجعلها مستهلكاً رئيسياً للنفط في المستقبل المنظور.

نستطيع ان نستنتج مما تقدم ان معظم مناطق العالم ستشهد نمواً كبيراً في الطلب على النفط، خاصة اقليم جنوب وجنوب شرق اسيا، فاضافة الى تنامي استهلاك النمور الاسيوية فالهند والصين يبرزان على الساحة النفطية ويستهلكان كميات كبيرة من النفط بسبب نموهما الاقتصادي الجيد وحجم سكانها الكبير، كما ان التراجع في انتاج الولايات المتحدة وتنامي استهلاك النفط خاصة بعد الدور الذي لعبه نفط الاسكا في رفع انتاجها عندما اخذ يتراجع عام 1974 وحتى عام 1978 (جدول 3) وفي هذه السنوات كان انتاج الاسكا ينمو بطيئاً حتى تجاوز (1 م ب/ي) عام 1978 ثم تجاوز حاجز (1.5 م ب / ي) عام 1980 ثم استمر بالصعود حتى تجاوز حاجز (2 م ب / ي).

اما انتاج (48) ولاية فهو في تراجع مستمر منذ عام 1970 وبلغ ادنى معدل يومي له (6.8 م ب / ي) عام 1994 وفي هذا العام اخذ انتاج الاسكا بالتراجع حيث هبط

---

(58) OAPEC , Secretary General's , Twenty – sixth , Annual Report 1999 , opcit , P.56.

- اوابك، تقرير الامين العام السنوي (21) 1994، الكويت، 1995، ص 47.
- اوابك، تقرير الامين العام السنوي (27) 2000، الكويت، 2001، ص 49.

(59) التنين يتعطش الى النفط، مصدر سابق، ص 1.

الى (1.6 م ب / ي)[60]. ومنذ هذا العام أخذ الانتاج الامريكي يتراجع الى ان شهد اكبر انحدار له عام 1997 عندما بلغ 6.425 م ب/ي ثم هبط الى 5.823 مب/ي عام 2000 (جدول رقم 3).

مما دفع بالادارة الامريكية الى الاعلان عما يعرف بخطة بوش الابن للطاقة التي جعلت من منطقة الخليج العربي خاصة والنفط العربي عامة هدفاً ستراتيجياً لتوفير الطاقة للولايات المتحدة الامريكية والتي تقدر استهلاكها بـ (20.4 م ب/ي) عام 2002 ويرتفع الى (37.1 ب/ي) عام 2020،

وعلى امريكا ان تنفق (2.5) ترليون دولار على النفط المستورد من الان وحتى عام 2020 على افتراض ان تبقى الاسعار على مستوياتها المعتدلة الحالية اضافة الى انفاق مبلغ مماثل على استيراد الغاز الطبيعي [61]، ولكن المشكلة الامريكية لاتكمن في توفير المبالغ بل تكمن بمصادر التمويل وضخامتها فنياً واقتصادياً وستراتيجياً وتلقي بهذا العبيء على شركاتها النفطية للبحث عن استثمارات نفطية في العالم وهذا يعني ان هذه الشركات ستلعب ادواراً سياسية وستراتيجية الى جانب مهمتها الاقتصادية.

اما المستهلك الكبير الاخر فهي دول اوربا الغربية واليابان التي يتوقع ان يزيد استهلاكها في السنوات القادمة، خاصة وان ما موجود من احتياطات في بحر الشمال لاتكفي لأكثر من 10 سنوات قادمة في ضوء معدلات الانتاج الحالية.

من تفحص (جدول 4) و (شكل 2) اذ تتضح الهوة الكبيرة بين الانتاج المحلي للاقاليم الرئيسية في العالم وخاصة دول الاوسيد التي تستهلك اكثر من (47.8 م ب/ي) من النفط الخام وغاز النفط السائل (زيت الغاز السائل).

(60) Thomas stauffer , opcit , P.11.

(61) سحر بعاصيري، الانترنيت، مصدر سابق، ص 3-4

كما يتوقع ان يتزايد الطلب في الدول النامية والصين وتصبح الهوة كبيرة بين انتاجها وطلبها على النفط الامر الذي سيلقي عبيء تلبية الطلب العالمي من النفط على الوطن العربي ودول اوبك غير العربية.

اما الوطن العربي الذي يعد اكبر منتج للنفط في العالم فهو يساهم بأكثر من 31٪ من انتاج النفط في العالم عام 2000 (جدول 3) الذي يتضح منه ان الانتاج العربي خلال عقد السبعينيات كما يتزايد بشكل كبير فبعد ان كان مجموعه عام 1970 14.6 م ب/ي اصبح 20.3 م ب/ي عام 1980 وهذا الانتاج يشكل اكثر من 30٪ من الانتاج العالمي خلال هذا العقد. ويرجع سبب هذا النمو السريع والمضطرد الى تزايد الطلب العالمي على النفط بسبب التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم وكذلك الى تحسن اسعار النفط بشكل سريع خلال هذه المدة (شكل 3). ويتضح من هذا الشكل (وجدول 3) تراجع بسيط في الانتاج العالمي من النفط بسبب الركود الاقتصادي منذ عام 1979 [62]. فقد تراجع الانتاج العالمي من 59.9 م ب/ي عام 1978 الى 59.7 ب/ي عام 1980 ثم تراجع الى 55.7 م ب/ي عام 1982 واستمر هذا المعدل من الانتاج الى عام 1984 ثم اخذ الانتاج يستعيد معدلاته السابقة فبلغ 59.8 م ب/ي عام 1986 ثم ازداد الانتاج العالمي الى 61.6 م ب/ي عام 1988.

اما انتاج الوطن العربي وانتاج اوبك فهو الاخر قد تراجع بشكل كبير اذ هبط الانتاج العربي 20 م ب/ي عام 1980 الى 11.1 م ب/ي عام 1984 وذلك بسبب صدمة الاسعار التي تعرض لها سوق النفط العالمية، فحاولت اوبك العمل على تخفيض انتاجها من اجل تقليل العرض العالمي والمحافظة. أخذ إنتاج النفط العربي يزداد سنوياً حتى بلغ عام 2000 م. ب. ي، ثم استمر هذا المعدل اليومي حتى عام 2010.

---

(62) اوابك، تقرير الامين العام السنوي السابع 1980، الكويت، 1981، ص 87

جدول (4) الطلب والعرض العالمي من النفط الخام و NGL والفائض عن حاجة الدول المنتجة من النفط الخــام و NGL سنة 2000

(م . ب / ي)

الاقليم	انتاج النفط الخام		العرض من النفط الخام و NGL		الطلب على النفط الخام NGL		ما يدخل في السوق العالمية من النفط الخام		ما يدخل في السوق العالمية من النفط الخام NGL	
	الانتاج	%	العرض	%	الطلب	%	الكمية	%	الكمية	%
الوطن العربي	21.1134	31.58	23.9665	31.64	3.5	4.62	7.6134 +	63.00	20.4665 +	61.44
اوبك غير العربية	9.7420	14.58	11.1128	14.67	3.2	4.32	6.5420 +	32.40	7.9128 +	23.76
الدول النامية الاخرى	9.1312	13.66	10.4785	13.83	12.1	16.00	2.9688 -	-	1.6211 -	-
الصين	3.2550	4.87	3.4547	4.56	4.8	6.35	1.5450 -	-	1.3453 -	-
الدول المتحولة كومنولث الدول المستقلة دول اوربا الشرقية	8.1000	12.11	9.2309	12.19	4.3	5.68	3.8 +	13.59	4.9309 +	14.8
امريكا الشمالية كندا U.S.A	7.8215	11.69	8.8108	11.63	24.1	31.87	16.2785 -	-	15.2892 -	-
دول الاوسيد الاخرى اوربا دول الباسفيك	7.7000	11.51	8.6951	11.48	23.7	31.34	16.0 -	-	15.0049 -	-
المجموع	66.8631	100	75.7493	100	75.7	100	27.9554 + 36.7923 -		33.3102 + 33.260 -	

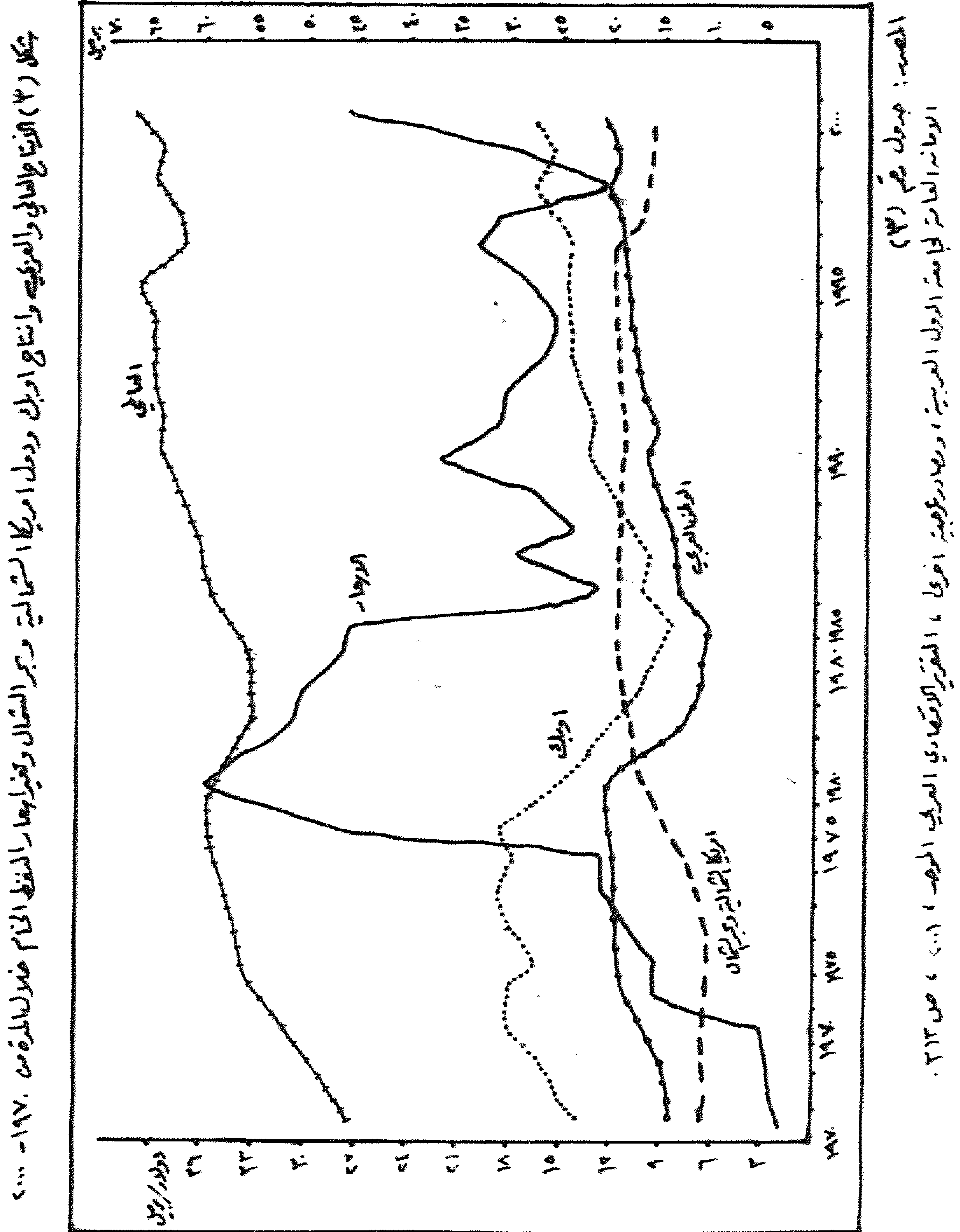
المصادر : الباحث بالاعتماد على:

1. OAPEC , Monthly Bulletin , May 2001 , P. 11-13 .
2. (جدول 3)

NGL (زيت الغاز السائل) .

(+) هذه الاشارة تمثل الفائض من النفط الخام .

(–) النقص في النفط الخام و NGL .



على الاسعار دون هبوطها الى مستويات متدنية جداً ، بينما كانت في الجبهة الثانية دول امريكا الشمالية وبحر الشمال تزيد في معدلات انتاجها اليومي لتعوض النقص وتساهم في مزيد من التدهور في سعر النفط. اذ يتضح من (شكل 3) تقاطع خطوط انتاج الوطن العربي واوبك الهابطة مع خط انتاج دول بحر الشمال وامريكا

الشمالية الصاعد منذ بداية عقد الثمانينات، ويتضح من الشكل ان اكبر تراجع في انتاج نفط الوطن العربي ونفط اوبك كان عام 1985.

ويتضح من الشكل ان انتاج دول بحر الشمال ودول امريكا الشمالية حافظ على مستواه ولم يحقق أي ارتفاع كثير خلال المدة من 1988 وحتى عام 1996 وبعدها يتضح ان الانتاج اخذ بالهبوط منذ 1997 وهو عام تراجع انتاج الولايات المتحدة الامريكية وكندا، ويتوقع ان هذا الانتاج لن يستمر بهذا المستوى بل يتراجع الى مستويات ادنى في السنوات القادمة وذلك لضآلة احتياطيات هذه الدول وارتفاع تكاليف انتاجها، اذ يتضح من (جدول 5) ان اعلى تكاليف استخراج النفط في العالم هي في كندا والولايات المتحدة ودول بحر الشمال. ويتضح من (شكل 3) ان انتاج الوطن العربي وانتاج اوبك اخذ بالزيادة البطيئة منذ عام 1986 ويتضح ان هناك تذبذباً في انتاجها صعوداً ونزولاً مع حركة هبوط وارتفاع الاسعار، فبعد كل هبوط في الاسعار تقوم الاقطار العربية واقطار اوبك غير العربية بتخفيض انتاجها لرفع الاسعار، اذ تظهر سنوات التدرج في الاسعار من (34.3) دولار / برميل عام 1981 الى (13.5) دولار /برميل عام 1986 وحتى عام 1998 وشهدت اول ارتفاع كبير لها عام 1990 بسبب حظر تصدير النفط العراقي وتوقف الانتاج الكويتي، ولكن يبقى اعلى ارتفاع لها في عام 2000 اذ تجاوز سعر البرميل (27) دولار (شكل 3) اثر اتفاق دول اوبك في آذار 1999 على خفض الانتاج بنحو (4.3 م ب / ي)(63).

يتضح من (شكل 3) ان سبب هبوط الاسعار هو تزايد الانتاج بشكل يفوق الحصص التي تحددها الاوبك او بالدرجة الرئيسة نتيجة لعدم تفاعل بعض الدول المصدرة خارج اوبك مع قراراتها ودعواتها لخفض الانتاج وابرز هذه الدول هي كومنولث الدول المستقلة وعمان والنرويج والمكسيك وباقي دول العالم الاخرى حيث يتضح من (جدول 3) ان انتاج النرويج والمكسيك اكثر تفاعلاً مع دول اوبك في

(63) اسلام اون لاين. نت، ثلاث اسباب لارتفاع اسعار النفط، الإنترنت:
http:// www. Islam–online... /mDetails.asp/h Magazinel D=315. 20 / 2 / 2000 , P.1

السيطرة على الأسعار[64] فقد خفضت هاتان الدولتان انتاجهما خلال الاعوام 1997 – 1998 و 1999 عندما تدهورت الاسعار بشكل كبير بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة الازمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا وما تركته على الانتاج العالمي من النفط من آثار سلبية، في حين تبين من الجدول ان انتاج عمان في تصاعد مستمر عدا تخفيضين قامت بهما عام 1998 وعام 1994 ويتضح من الجدول ان انتاج كومنولث الدول المستقلة في تصاعد مستمر خلال المدة من 1996 – 2000 بالرغم من تدهور الاسعار عام 1998 الى (12.3) دولار / برميل. اما اهم العوامل التي اثرت في ارتفاع الاسعار فهي انتهاء الازمة الاقتصادية الآسيوية.

جدول (5)

تكاليف انتاج برميل النفط في الوطن العربي والعالم دولار / برميل

السنة الإقليم أو الدولة	متوسط التكاليف خلال المدة من 1967 – 1977	تكاليف الإنتاج بعد عام 1996
الوطن العربي	0.25 – 0.01	5.0 – 0.5 *
دول أوبك غير العربية	0.41 – 0.10	6.0 – 3.0
الولايات المتحدة الأمريكية	4.55 – 1.62	21.0 – 5.5 **
كندا (البرتا)	6.56 – 0.74	25.2 – 20.0
بحر الشمال وأوربا الغربية	8.04 – 0.21	17.0 – 11.8
باقي دول العالم	1.17 – 0.18	9.0 – 5.0

المصادر:

(1) مجلة نفط العرب، العدد العاشر، تموز 1978، الكويت ص 16–17.

(2) Oil and Gas Journal , May 27 , U.S.A , 1996 , P.41.

❖ الإمارات بعض حقولها البحرية كلفة الانتاج 20 دولار / برميل مثل زاكوم الاعلى والبندق.

❖❖ الولايات المتحدة حقولها على اليابسة 24.2 – 32.7 دولار / برميل.

(64) رويتر، النرويج تعتزم خفض انتاجها النفطي، مصدر سابق، ص 1 – 2.

مميزات انتاج النفط العربي:

تتمثل اهم مميزات انتاج النفط العربي في عدة جوانب ابرزها:

1) انه يكون كماً كبيراً يزيد على (31٪) من الانتاج العالمي عام 2000 والاهم من ذلك ان معظمه فائض للتصدير فمن ملاحظة (جدول 4) يتضح ان النفط العربي الخام يشكل (63٪) من النفط الذي يدخل في تجارة النفط العالمية ونحو (61٪) من تجارة النفط الخام وزيت الغاز السائل عام 2000، وهذا يجعل الوطن العربي يتحكم بقدر كبير في اقتصاديات العالم وتجارة النفط العالمية اذا ما امتلك الارادة السياسية والتخطيط الاقتصادي والفني المطلوب، اذا اراد مثل هذا التحكم والتأثير في الاقتصاد العالمي. كما يتضح من الجدول ان دول اوبك تتحكم بأكثير من (23٪) من تجارة النفط العالمية والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي تحكمها بنحو (14.8) من تجارة النفط العالمية للعام 2000، اما باقي اقاليم العالم فأنها تعاني من عجز في توفير النفط وبخاصة الدول الصناعية(الاوسيد).

2) ان تكاليف التنقيب والاستكشاف والانتاج هي الاخفض في العالم، فعموم الوطن العربي هو بيئات صحراوية غير وعرة ويسهل التنقيب فيها كما انها مضمونة النتائج. اما من ناحية تكاليف الانتاج فيتضح من (الجدول 5) ان تكاليف انتاج البرميل تتراوح بين (5٪ – 5.0) دولار بينما تراوحت في البرتا في كندا بين (20.0 – 25.2) دولار برميل وفي بحر الشمال تراوحت بين (11.8 – 17.0) دولار – وفي U.S.A تراوحت بين (5.5–21) دولار اما في دول اوبك غير العربية فقد تراوحت بين (3.0 – 6.0) دولار / برميل وفي باقي دول العالم الاخرى تراوحت بين (5.0 – 9.0) دولار / برميل.

هذا الانخفاض في التكاليف يوفر مرونة عالية في الاستخراج والانتاج حيث تؤكد المصادر ان اكثر من (70٪) من الابار السعودية والعراقية والاماراتية والكويتية يتدفق النفط منها بشكل طبيعي[65].

اما سبب ارتفاع تكاليف الانتاج في معظم دول العالم الاخرى فيرجع الى قدم الانتاج ونضوب الاحتياطات الامر الذي يدفعها الى استخدام طرق الاستخلاص الحديثة في الانتاج وهذه الطرق مكلفة جداً، كما ان بعض المناطق بيئات انتاجية متطرفة كما في ظروف الاسكا وسيبريا او الانتاج في المياه الضحلة والعميقة في خليج المكسيك وبحر الشمال.

3) وللنفط العربي مزايا مهمة فهو ذا نوعية جيدة، كما ان معظم حقوله ذات مواقع جغرافية قريبة من منافذ التصدير، فضلاً عن كون معظم انتاجه يتم بالضخ الذاتي مما يقلل تكاليف انتاجه.

4) وفي ضوء معدلات الانتاج الحالية والامكانيات الفنية والتقنية الحالية والايكونوميست تقدر عمر النفط العربي بحدود 100 سنة وهو الأطول في العالم[66]، كما ان معظم الحقول العربية عملاقة وكبيرة الامر الذي يسهل عمليات الانتاج ويخفض تكاليفها على المدى البعيد لان انشاء البنية التحتية للاستخراج والنقل والخدمات الاخرى سيستفاد منها لفترة طويلة.

5) ومن عناصر قوة الانتاج العربي بروز قوى انتاج نفطي جديدة على الساحة العربية وهي اليمن والسودان، ويتوقع ان تدخل المغرب سوق النفط العالمية ايضاً.

لقد بدأت عمليات التنقيب في السودان عام 1928 من قبل شركة شل التي اكتشفت النفط بكميات غير تجارية ثم توالت عمليات الاستكشاف من قبل

---

(65) Oil and gas Journal , May 27 , U.S.A , 1996 , P.41.

(66) مركز التخطيط الفلسطيني، النفط والجيوستراتجيا المعاصرة، الانترنت:
http://www.oppc.pna.net/slf10. htm.P.28.

الشركات العالمية، الى ان جاءت شركة شيفرون الامريكية عام 1974 وبعد اعمال التنقيب اكتشف النفط في جنوب وغرب السودان في جابرة وحقول الوحدة وشارف ويتليدي واريبيل المجلد وملوط وهيجليج، وقدر الاحتياطي في هذه الحقول بمليار برميل من النفط الخفيف الممتاز، وكلفت عمليات التنقيب نحو مليار دولار، ولكن لاسباب سياسية وامنية قامت بها حركة التمرد في الجنوب فتعطلت مشاريع الانتاج الخاصة بعد تهديد زعيم التمرد جون قرنق للشركات العالمية العاملة في السودان، وانسحبت شركة شيفرون الامريكية وقامت ببيع مناطق امتيازها الى شركة كنكورب العالمية مقابل (20) مليون دولار فقط، وقد تبين ان سبب تخلي الشركة هو سياسي حيث قامت الجهات الامريكية التي تدعم الانفصال والتمرد السوداني بالضغط على ادارة الرئيس ريغان لتعويض الشركة عن استثمارها مقابل تركها السودان وذلك من خلال الاعفاءات الضريبية[67].

ثم حاولت الحكومة السودانية طلب العون من ايران 1996 في المجالات النفطية واعتبر هذا تغلغل ايراني في افريقيا فحاولت امريكا وبريطانيا اجهاضه عن طريق ضرب المنشآت النفطية من قبل المتمردين في الجنوب ومن قبل المعارضة في ارتيريا واثيوبيا، وبالرغم من ذلك استطاعت السودان ان تنتج (10000 ب / ي) من حقل هيجليج، وهي ماضية في خططها لاستثمار ثروتها النفطية عن طريق الاتفاق مع شركات آسيوية وكندية. وفي 30 آب عام 1999 نجحت السودان بتصدير اول شحنة نفط بلغت كميتها (600) الف برميل واخذت امريكا تمارس ضغطاً سياسياً وعسكرياً من خلال دعم المتمردين في شرق البلاد وجنوبها واخذت تتدخل في شؤون السودان الداخلية وارسلت مبعوثها جون دان فورث الذي رفع تقريراً الى الكونكرس عن الاوضاع في جنوب السودان بتاريخ 26 / 4 / 2002 وجاء فيه ضرورة توزيع الموارد

(67) علاء سالم، النفط السوداني – بين طموحات الداخل وضغوط الخارج، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد351، 1999، ص19 – 21.

على اهل السودان ككل وتبين فيما بعد ان امريكا لاتريد حل مشاكل السودان بل تريد حل قضيتي النفط والدين في جنوب السودان(68)، حيث اخذ اللعاب الامريكي يسيل على النفط السوداني الذي اخذ يتدفق الى العالم حيث يتضح من (جدول 3) ان انتاج السودان عام 2000 بلغ 185 الف ب / ي.

اما اليمن فاعمال الاستكشاف والتنقيب تبشر بمستقبل زاخر لصناعة النفط اذ اكدت شركة اوكسي كان الكندية التي بدات اعمال التنقيب عن النفط عام 1987 اذ حفرت 37 بئراً اختبارية وعثرت على النفط في 28 بئرمنها، وفي تعليق لنائب رئيس الشركة ان هذه النتائج باهرة ولم يشهدها أي موقع اخر في العالم تقريباً (69) ويوجد في اليمن 13 حوضاً رسوبياً وما ينتج من النفط يأتي من ثلاثة احواض هي مأرب وشيوة والمسيلة (70). ويتضح من (جدول 3) ان الانتاج اليمني في تزايد مستمر منذ عام 1993 اذ بلغ الانتاج اليومي 233 الف برميل /ي وارتفع الى 439 الف ب/ي عام 2000 وفي اليمن تعمل 16 شركة عالمية استكشافية و 6 شركات انتاجية عالمية فقد عثر على كميات تجارية من النفط في امتيازي شركة دوف البريطانية وفينتج الامريكية (71). كما تم اكتشاف حقول جديدة هي (جنة وحليوة وذهب والنصر وعصر) وهذه الاستكشافات ستدفع بأنتاج اليمن من النفط الى اكثر من مليون ب/ي خلال العشر سنوات القادمة (72).

---

(68) ايجاد تناقش الدين والنفط والانفصال، الانترنيت:
http://www.Islam – onlin … / m Detalls.asp?h Magazineld = 3880 P. 1 – 4.

(69) اخبار الصناعة النفطية في الوطن العربي، مجلة الجيولوجي العربي، العددان 3 و 4، بغداد، 1993، ص 22

(70) نبيل صالح القوسي، خطط وبرامج تطوير صناعة النفط والغاز في الجمهورية اليمنية، مجلة الجيولوجيا والتنمية، العددان 1و2،بغداد، 2001، ص 14–15

(71) محمد السطري، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 370، ابو ظبي، 2001، ص 5–6

(72) الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية ((ويكوم))، مجلة الجيولوجيا والتنمية، العددان 3 و 4، بغداد، 1999، ص6 –7

العوامل المؤثرة في انتاج النفط في الوطن العربي

توجد عوامل عديدة تؤثر في كميات الانتاج منها نجاح جهود الاستكشافات والتنقيب وارتفاع معدلات الانتاج حيث توجد علاقة طردية بين زيادة الانتاج وبنجاح جهود الاستكشافات وزيادة الاحتياطي وكذلك بين الانتاج وارتفاع معدلات الاسعار(73). كما ان هناك تأثيراً كبيراً للعوامل السياسية على مستوى انتاج الدول حيث تمارس الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة ضغوطاً سياسية واقتصادية على بعض الدول لزيادة الانتاج من اجل خفض الاسعار كما يحصل مع بعض اقطار الخليج العربي وبخاصة السعودية والكويت، او من خلال ما تفرضه من عقوبات وحصار على الدول المنتجة للنفط كالعراق وليبيا فكان طموح هذه البلدان رفع طاقة انتاجها عام 2000 الى 5.3 مليون ب/ي للعراق و2م ب/ي لليبيا ولكن ظروف الحصار الامريكي البريطاني حال دون ذلك (74)، فضلاً عن ما تمارسه من ضغوط سياسية وعسكرية عن طريق المتمردين على السودان، الامر الذي أخر انتاج السودان من النفط. اما العوامل الاكثر تأثيراً في الانتاج العربي والعالمي هي:

1) شركات النفط العالمية

قبل عام 1970 كانت الشركات النفطية الثمان الكبرى تسيطر على حوالي 80٪ من انتاج النفط في العالم وعلى 71٪ من طاقة التكرير(*) (75) ولكن بعد ان طبقت قوانين المشاركة وتنامت حركة تأميم النفط في معظم دول العالم اصبحت سيطرة الحكومات الوطنية على مواردها النفطية ((الاحتياطي النفطي)) كبيرة، اما الانتاج

---

(73) E. Millich and others ,,new technologies for the exploration of oil and gas resources Graham and Trotman , Luxembourg , 1988.p 12–17

(74) Ghazi. M. Haider and Shamkhi H. Farag Iraqi Oil the potential, need and opportunities OPEC , bulletin , April , 1998 , P.12–13

(75) عبد المنعم عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 122.

(*) وهذه الشركات هي (ستاندرد اويل اوف نيوجرسي، موبيل اويل كومبني، غلف اويل، ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا، تكساكو، رويال دوج شل، برتش بتروليوم، شركة البترول الفرنسية).

فما زالت الشركات النفطية العالمية تسيطر على نسب مرتفعة من الانتاج في العالم، فحصة الشركات الاجنبية 33٪ من الانتاج في اليمن [76] وفي ليبيا حصة الشركات الاجنبية نحو (50٪)[77]، وفي سوريا حصة الشركات بحدود 20٪ من حصة الانتاج [78]. كما بلغ مجموع انتاج حصص شركتي شل واكسون 2.14 م ب/ي، 1.7م ب/ي على التوالي والبترول البريطانية (1.29 م ب/ي)[79]وهذه الشركات تتلاعب في العرض والطلب من اجل تحقيق مصالحها ومصالح حكومات بلدانها.

2) النمو الاقتصادي العالمي

يعد هذا العامل من اهم العوامل تأثيراً في نمو الطلب على النفط وبالتالي على الانتاج، ومن تفحص (الشكل 4) تتضح قوة العلاقة بين النمو السنوي في الاقتصاد العالمي والنهوض في الطلب على النفط فعندما تراجع النمو الاقتصادي عام 1991 لم يحصل أي نمو في الطلب على النفط، بل استمر بالمستوى نفسه ويتضح استمرار انخفاض نسبة الطلب على النفط وذلك لسببين رئيسيين اولهما –حصول شتاء دافئ عام 92–1993 بحيث ارتفعت درجة الحرارة اكثر من (20٪) عن معدلاتها السنوية الامر الذي خفض استهلاك الدول الصناعية الباردة بحدود (500000 ب/ي) [80] والسبب الثاني هو التراجع في النمو الاقتصادي لكومنولث الدول المستقلة ودول شرق اوربا، التي استمر تراجع نموها الاقتصادي بالاتجاه السالب واستمر تراجع استهلاكها من النفط ايضا فبعد ان كان استهلاكها (10.2ب/ي) تراجع الى (6.9م ب/ي)عام 1993 [81]. وعلى الرغم من استمرار الدفء في العالم عام 1994 الا ان الانتعاش

---

(76) مقابلة مع وزير النفط والمعادن اليمني، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 370، ابو ظبي، 2001 ص 5.

(77) اوابك، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد 2، 2000، الكويت، ص 4–5.

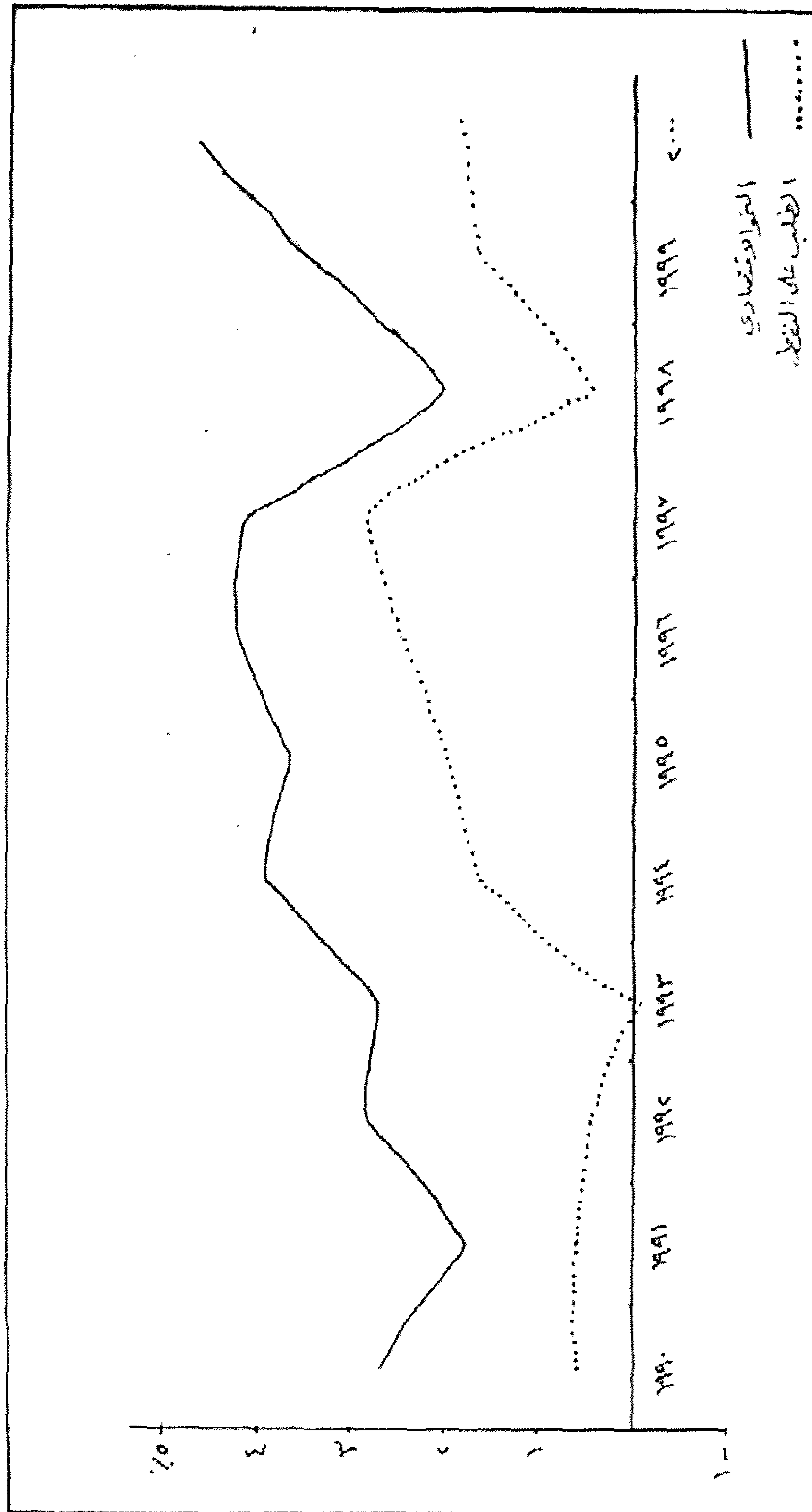
(78) المصدر نفسه، العدد 1، 2000، الكويت، ص 5.

(79) المصدر نفسه، العدد 4، 1993، الكويت، ص 30.

(80) اوابك، تقرير الامين العام السنوي الحادي والعشرون، الكويت، 1995، ص 5.

(81) المصدر نفسه، ص5.

الاقتصادي العالمي كان واضحاً وشجع على زيادة الطلب على النفط الذي استمر حتى عام 1997. عندما بدأت الازمة الاقتصادية الاسيوية التي عصفت باقتصاديات النمور الاسيوية وكذلك اثرت في الاقتصادين الياباني والصيني بشكل مباشر والاقتصاديات العالمية الاخرى بشكل غير مباشر، اضافة الى التدهور الكبير في الاقتصاد الروسي عام 1998 نتيجة



شكل (٤) نسبة النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط في العالم منذ ١٩٩٠-٢٠٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على: ١- اوابك، تقرير الامين العام السنوي الحادي والعشرون، اوابك، الكويت، ١٩٩٥، ص٤٦.
٢- اوابك، تقرير الامين العام السنوي الخامس والعشرون، اوابك، الكويت، ١٩٩٨، ص٤١-٤٢.
٣- اوابك، تقرير الامين العام السنوي السابع والعشرون، اوابك، الكويت، ٢٠٠٠، ص٤٩.

لأسباب سياسية واقتصادية بحيث تراجع نسبة النمو (-5٪) اما النمور الاسيوية فهي ايضا شهدت نسبة نمو سلبية حيث بلغت (-15٪) في اندونيسيا و(-8٪) في تايلند و(-7٪) في كوريا الجنوبية و(-6.4)في ماليزيا و(-0.6٪) في الفلبين، اما اليابان فهي شهدت نسبة نمو سالبة (-2.5 ٪) وهي لاول مرة تشهد هذا النمو السلبي اما الصين فقد تراجعت نسبة نموها الى (5.5٪) عام 1998 بعد ان كان (9.6) عام 1996 وهذا التراجع في النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط ادى الى انهيار الاسعار الى اقل من 13.0 دولار / برميل (شكل 3). اما في عام 2000 فعلى الرغم من ارتفاع نسب النمو الاقتصادي في العالم فيتضح من (الشكل 4). تراجع الطلب على النفط وذلك لجملة اسباب ابرزها الارتفاع الكبير في الاسعار مما ادى الى ان يتجاوز سعر البرميل 30 دولار للبرميل والعرض الفائض عن الطلب[82].

3) **المخزونات النفطية:**

هناك اساسان ستراتيجيان وراء التفكير بتكوين خزين نفطي في الدول الصناعية هما[83]:

أ) الاساس الكلاسيكي الذي يدعو الى بناء المخزون النفطي لدى توفر العرض ورخص الاسعار للسحب منه عند مايتقلص العرض. ومثل هذا الاجراء يساهم في استقرار الاسواق اذا ما تم التنسيق مع الدول المصدرة للنفط.

ب) اساس المضاربات الذي يدفع بالمضاربين الى بناء المخزون توقعاً لارتفاع الاسعار والسحب منه عندما يتجه العرض النفطي الى الزيادة.

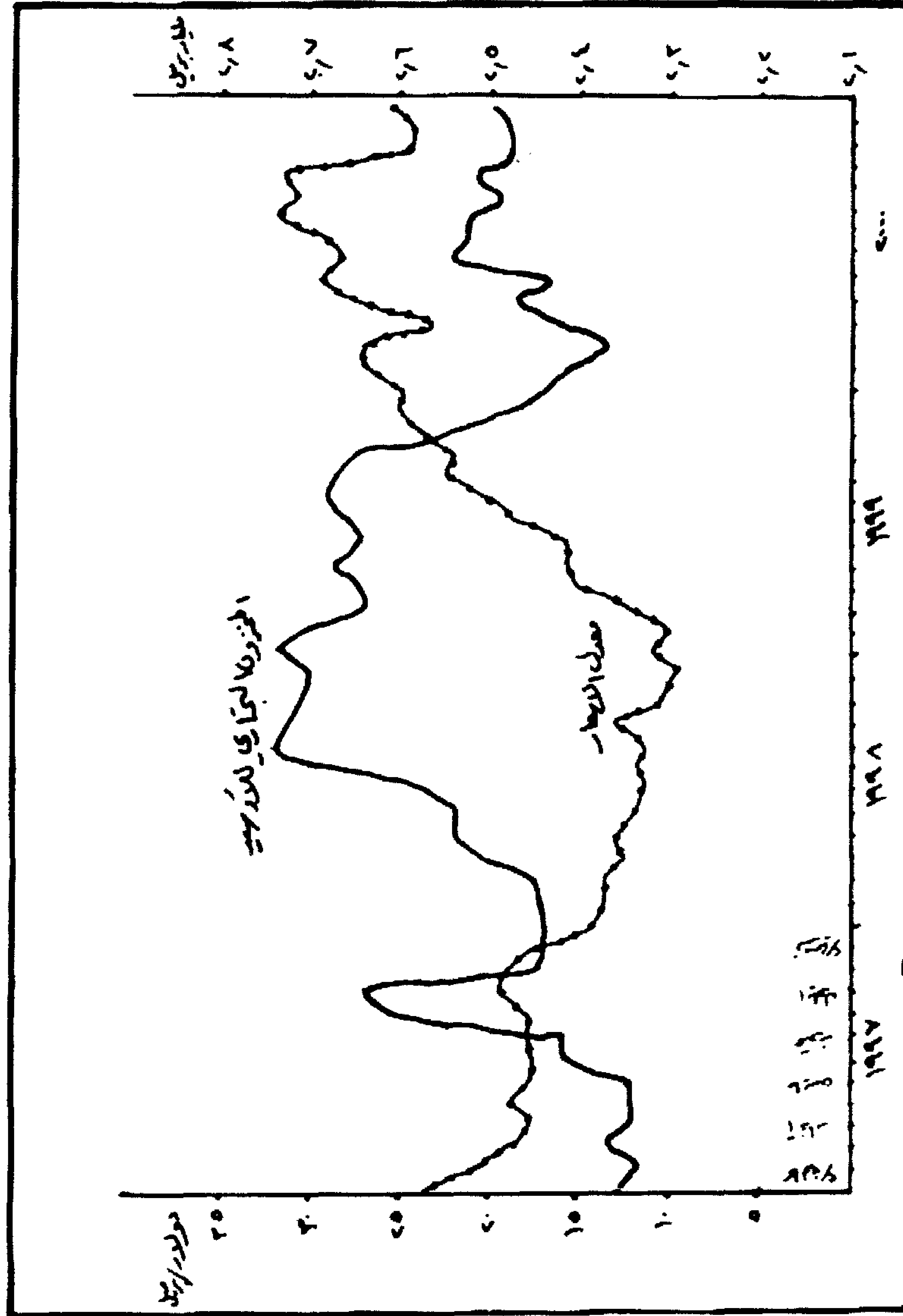
(82) اوابك، تقرير الامين العام السنوي الخامس والعشرون 1998، الكويت، 1999، ص 4 - 5.

(83) اوابك، افتتاحيات النشرة الشهرية من 1975 - 1985، الكويت، 1986، ص 87.

وتقوم حكومات الدول الصناعية المستهلكة بتنفيذ الستراتيجية الاولى التي تسحب النفط من ارخص المصادر في السوق وتخزنه وتعتبره دعامة لامنها القومي وهو مايعرف بالخزين الستراتيجي، اما الستراتيجية الثانية فتوكلها الحكومات الى الشركات النفطية للمضاربة بسوق النفط، ومن بين ابرز ماتقوم به الشركات للمضاربة هي ضخ كمية من المخزون النفطي الى الاسواق لمضاعفة الضغط التنازلي على سعر النفط وبالنتيجة تنزل الاسعار بشكل كبير وتستطيع ان تعوض ماضخته وباسعار زهيدة، ويتضح من (شكل 5) انه في عام 1997 عندما كان المخزون التجاري اكثر من 2640 مليون برميل تم ضخ اكثر من 200 م/ ب خلال شهر تشرين الاول مما ادى انهيار الاسعار بشكل كبير، وبعد بضعة اشهر تم تعويض المخزون التجاري باسعار اقل مما بيعت.

ففي عام 1976 خططت الولايات المتحدة لتخزين مليار برميل من النفط وهو ما يعادل استيراد امريكا من النفط العربي لمدة عام كامل وكانت تدعو دول الاوسيد لبناء خزين نفطي في الثمانينات حتى اصبح الخزين التجاري والستراتيجي للاوسيد عام 1990 (3417 م / ب) عدا المخزونات الاخرى الموجودة في البر والبحر والبالغة (1655 م ب)، وهذا المخزون يكفي دول الاوسيد 92 يوماً منها 69 للمخزون التجاري و 23 للمخزون الستراتيجي وحصة الولايات المتحدة من الخزينين الستراتيجي والتجاري ((1621 م ب)) وحصة اليابان 590 م ب وحصة كندا 121 م ب [84].

(84) محمد السطري. تطور حجم المخزون البترولي في دول الاوسيد (1990 – 2000)، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 379، ابو ظبي، 2002، ص 11-12



وقد تزايد المخزونين حتى بلغا عام 1998 (3947 م ب) وهو اعلى معدل يصل اليه خلال عقد التسعينات فقد تم تخزين كميات كبيرة من النفط عند انهيار الاسعار الى اقل من 13 دولار / برميل عام 1998 (شكل 5) الذي يوضح التذبذب الكبير في كمية المخزون التجاري والعلاقة العكسية بينه وبين معدلات الاسعار يتضح مما تقدم

ان هدف المخزون هو اجهاض الدور الستراتيجي للنفط العربي خاصة بعد استخدامه سلاحاً في عام 1973، كما ان الدول المستهلكة (الاوسيد) تعده اداة للضغط على المنتجين وخلق الاضطرابات في سوق النفط العالمية، فضلاً عن استخدامه لضرب وحدة الدول المصدرة من خلال اغراء وابتزاز بعض الدول المصدرة لبيع كميات كبيرة من نفطها من اجل استخدامها كخزين لايؤثر على العرض العالمي، ومن المؤسف ان هذه المخططات لم تقابلها ستراتيجية للدول المصدرة وعلى الاقل العربية التي تواجه معركة شرسة مع الولايات المتحدة والصهيونية العالمية. مما يتطلب وضع خطة للانتاج تواجه تقلبات السوق وتعمل على اجهاض دور الخزين النفطي عن طريق امتصاصه بواسطة العرض المحدود للنفط، كما ان هذا الخزين النفطي ينبغي ان يدفع العرب الى بناء خزين غذائي ستراتيجي خاصة وان دول الاوسيد تهدد باستخدام الغذاء بوصفه سلاحاً.

من العوامل الاخرى المؤثرة في انتاج النفط هي المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية التي يمكن ان يحققها النفط لاسيما وان جميع الاقطار المصدرة له تعتمد بشكل كبير على الريع النفطي في تمويل ميزان مدفوعاتها ولهذا فهي حريصة على زيادة انتاجها في أي مناسبة تسمح بذلك، كما ان بعض الدول ذات الطاقة الانتاجية العالية والتي لاتنظم الى اوبك تقوم بانتاج كميات فائقة عن الطلب العالمي على النفط ولم تقوم بتخفيض انتاجها الا بعد ان تطلب منها دول اوبك التي اخذت تحاول تقليل الانتاج والعرض من النفط الخام لكي لاتهبط الاسعار الى اقل من 22 دولار كحد ادنى.

يتضح مما تقدم ان هناك عوامل بالغة التعقيد والتداخل تؤثر في الانتاج العالمي للنفط منها سياسية واقتصادية وخدمية، فضلا عن الازمات السياسية والعسكرية في مناطق الانتاج. ويخضع تأثيرها لعوامل الضغط والتهديد والصراع مع الدول من اجل الحصول على مصادر مضمونة للطاقة فضلا عن صعوبة مراقبة انضباط اعضاء اوبك بحصص الانتاج المتفق عليها.

المبحث الثالث
نقل النفط العربي

تتمثل الاهمية الستراتيجية للنفط العربي بكونه يساهم باكثر من 63٪ من تجارة النفط الخام العالمية عام 2000 فمن تحليل (شكل 2) و(جدول 4) يتضح ان اكثر من 82٪ من الانتاج العربي من النفط عام 2000 يدخل في التجارة العالمية وهذه النسبة البالغة كميتها اكثر من 18 مليون برميل يوميا تدخل في سوق النفط العالمية، وخاصة اسواق الدول الصناعية (الاوسيد) في اوربا وامريكا الشمالية واليابان حيث تستهلك هذه الدول كمية اكثر من 47.8 م ب/ي (جدول 4). معظمها ياتي من خارج الانتاج المحلي لهذه الدول اذ ان النقص اليومي فيها اكثر من 32 م ب/ي، وهذا يحتم توفر هذه الكمية بشكل يومي ومستمر.

ان تدفق مثل هذه الكمية من النفط يوميا الى امريكا الشمالية وغرب اوربا ودول الاوسيد في الباسفك يحتاج الى اسطول بحري عملاق لكي يجوب العالم من اقصى الشرق الى اقصى الغرب، خاصة وان معظم الصادرات العالمية من النفط تتدفق من منطقة الخليج العربي. قبل اكثر من 20 عاما كانت مساهمة النفط العربي في تجارة النفط الدولية تقدر ب 54٪ [85]. اما في عام 2000 وبعد تراجع انتاج بعض المناطق العالمية وتنامي استهلاك كثير من الدول الصناعية والنامية جعل الوطن العربي يستحوذ على اكثر من (63٪) من صادرات النفط الخام العالمية ونحو (61.4٪) من صادرات النفط الخام وزيت الغاز السائل (جدول 4) ومن هنا تاتي اهمية تسويق النفط العربي.

من الجدير بالذكر ان احكام السيطرة على قنوات توزيع النفط من استخراجه وحتى وصوله الى المستهلك من اهم حلقات الصناعة النفطية، كما ان توحيد قنوات

---

(85) عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، دار الكتب للطباعةوالنشر في الموصول، بغداد، 1981، ص 197.

التسويق يزيد التعاون والتنسيق بينها وبالتالي يقلل المنافسة ويزيد الارباح، فضلا عن الفعالية والتاثير في سوق النفط العالمية [86]. ولهذا فتصريف النفط عندما يزداد العرض وتشتد المنافسة بين المنتجين في سوق نفطية تتصارع فيها قوى السوق والشركات العالمية ومخططات المستهلكين تتطلب جهود كبيرة ليس في مجال المحافظة على حصته من السوق بل زيادتها والمحافظة على المردود الاقتصادي من النفط المصدر الرئيس لتمويل الاقتصاد العربي. وهذا امر لايخلو من التعقيد ويتطلب دراية بسوق النفط العالمية ومضارباتها، وهنا تلعب عملية نقل النفط دورا كبيرا في العملية التسويقية خاصة وان رحلة النفط من الوطن العربي الى مناطق الاستهلاك تقطع عشرات الالاف من الكيلومترات بواسطة وسيلتين رئيستين هما:

اولاً – النقل بالأنابيب:

وهي اهم وارخص وسيلة لنقل النفط بريا ولعل الميزات الاقتصادية لخطوط الانابيب تتغلب على المشاكل السياسية والعسكرية التي تعوق عملها. ولهذا فأن الانابيب تبقى اهم وسيلة وارخص وسيلة في توصيل النفط من منابع الاستخراج الى منافذ التصدير في البحار، فهي مكملة للناقلات النفطية العملاقة التي تنقل النفط عبر البحار والمحيطات العالمية قاطعة عشرات الالاف من الكيلومترات، وتتمثل عوامل تفضيل الانابيب على الوسائل الاخرى بما ياتي:

1) التوفير في نفقات النقل عن طريق خطوط الانابيب نتيجة لتدفق النفط بشكل مستمر عبرها، بعكس الوسائط الاخرى التي تعود فارغة

2) التوفير من تكلفة الطاقة نظرا لأن خطوط الانابيب هي وسائل نقل ثابتة، والطاقة فيها تستهلك فقط لضخ النفط الخام.

3) التوفير الناتج في اختصار المسافة كما سيرد ذلك عند شرح أهمية خط سومبيد.

---

(86) صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 348–352.

4) تجنب بناء مرافق خدمية خاصة بالوسائل الاخرى كالجسور والسكك الحديدية...الخ.

5) التوفير في تكاليف الايدي العاملة نتيجة للتطور التكنولوجي في خطوط الانابيب، مما خفض عدد العمال اللازمين لتشغيل ومراقبة الانابيب.

6) خطوط الانابيب اقل تلويثا للبيئة وبعيدة عن مخاطر السلامة واقل تاثراً بظروف المناخ والعواصف والمتغيرات البيئية الاخرى. ولكن طبوغرافية سطح الارض التي تمر فوقها الانابيب تلعب دوراً كبيراً في اتجاه حركتها وتكاليف بنائها والتخطيط لعناصرها[87]، وقد كان لهذه التضاريس تأثيراً على مد شبكات الانابيب في معظم الاقطار العربية عدا ليبيا التي كان لانحدار سطح الارض تأثيراً ايجابياً سهل عمليات الضخ والنقل، ولكن خطوط العراق بأتجاه البحر المتوسط والاحمر والسعودية بنفس الاتجاهين كانت عملية الضخ بعكس ارتفاع سطح الارض وانحدارها الامر الي يرفع من كلفة انشاء محطات ضخ ونصب الانابيب.

تبقى المشكلات السياسية والجيوبولتيكية اكثر تأثيراًمن الناحية السلبية على نقل النفط بالانابيب خاصة اذا كان الانبوب يمر بأكثر من دولة. وللعرب اكثر من تجربة في توقف ضخ النفط عبر الانابيب العربية فأحتلال الكيان الصهيوني الى فلسطين عطل خط الانابيب العراقي الى حيفا في فلسطين، او ما تعرض له خط التابلاين السعودي من توقفات منذ عام 1975 بعد اشتعال فتيل الحرب الاهلية ومن ثم اجتياح القوات الصهيونية الى لبنان وكذلك تأثير تذبذب العلاقات السياسية العربية[88]، فقد توقف ضخ النفط العراقي عبر سوريا بعد التأميم وفي اثناء الحرب الايرانية – العراقية وكذلك توقف الخط العراقي السعودي عام 1990،

(87) جليبر غانتية، انابيب البترول والغاز، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، 1970، ص 21 – 26.

(88) رجائي ابو خضرا، نقل النفط الى اسواقه، دراسات في صناعة النفط العربية، اوابك، الكويت، 1979، ص 265

فالمشاكل السياسية سوف تترك آثارها السلبية على تسويق النفط وتجارته الدولية وتؤدي الى رفع تكاليف ضخ النفط / ميل. لان هناك تكاليف ثابتة لاقامة خطوط الانابيب (التكاليف الرأسمالية) وكذلك تكاليف التشغيل واجور العمال والعائدات الحكومية للدول التي تمر بها الانابيب فضلاً عن الاندثار من جراء التوقف.

وهنا لابد من دراسة انابيب نقل النفط الخام العربي من حقول الانتاج الى موانئ التصدير ومعامل التكرير وهي بحسب اهميتها بالنسبة للاقطار العربية حيث يتبين ان اطولها واهمها في القطر العراقي حيث ان الموقع الجغرافي للعراق في شرق الوطن العربي جعل حدوده البرية اطول بكثير من حدوده المائية عدا منفذ قصير في جنوبه، ومما يزيد الطين بله هو التوجهات الايرانية الخطيرة على الجناح الشرقي للامة العربي من مضيق هرمز وحتى اقصى شمال شرق الحدود العراقية، جعل السلامة والملاحة البحرية في الخليج أمراً محفوفاً بالمخاطر خاصة في فترات التوتر السياسي والعسكري مع ايران، كما حصل في حربها مع العراق من عام 1980 – 1988 حيث اشتعلت حرب الناقلات في عام 1984 وهددت المنفذ الرئيس لتصدير نفط الخليج العربي وشهدت الحرب تعقيداً خطيراً حيث ادخلت اسلحة بحرية وجوية تتعامل مع الاهداف البحرية وزودت السعودية بأسلحة دفاعية وطائرات انذار مبكر مكنها من اسقاط الطائرات الايرانية (أف 4) التي دخلت المجال الجوي السعودي في 5 حزيران عام 1984[89]، هذه المخاطر لم تكن غائبة عن السياسة العراقية منذ ان تدفق نفطه قبل اكثر من نصف قرن مما جعل التفكير بتنويع منافذ التصدير التي اصبحت جزءاً من ستراتيجية العراق النفطية حتى عام 1972 ثم ربط الحقول الشمالية للعراق بشبكة انابيب ثلاثة بطول (865) كم تصل الى طرابلس في لبنان وآخر بطول (893) كم يصل الى بانياس في سوريا وقد توقفت

(89) خضر الدهراوي، ابعاد حرب الناقلات البترولية في منطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 78، القاهرة، 1984، ص 188 – 191.

هذه المنظومة عام 1984 بشكل كلي واصبح المنفذ الوحيد لتصدير النفط العراقي هو الخط التركي[90].

لقد تم بناء الخط الستراتيجي ليصل بين حقول النفط في الشمال وفي الجنوب وبالعكس اذ تم ربط حديثة بحقول الرميلة للمناورة بنقل النفط من الجنوب الى الشمال وبالعكس كما تم بناء الانبوب العراقي التركي الذي يربط الحقول الشمالية بميناء دورتيول التركي (خارطة 4) وبدأ الضخ فيه بطاقة (500 الف ب / ي) عام 1977 وفي عام 1987 تم افتتاح الخط العراقي التركي الثاني وبلغت طاقة تصديره عبر تركيا (1.6) مليون ب / ي[91].

واخيراً قام العراق ببناء خط يربط الحقول الجنوبية بميناء ينبع على سواحل البحر الاحمر وكانت طاقته في المرحلة الاولى (500 الف ب / ي) التي انجزت عام 1985 ثم ارتفعت طاقة الضخ فيه الى (1.6 م ب / ي) بعد انجاز المرحلة الثانية عام 1989[92]، والذي توقف عن الضخ في عام 1990 بعد العدوان الاطلسي الصهيوني على العراق. وبذلك يكون العراق قد واجه الضغطين الطبيعي والجيوبولتيكي على تصدير نفطه بمرونة عالية عن طريق تنويع منافذ التصدير حيث لم يتم عقد من الزمان منذ عام 1976 الا وكانت المتغيرات السياسية قد لعبت دور في ايقاف ضخ النفط من بعض منافذه حيث تعطل ولحد الان الخط العراقي السعودي الى ينبع وكذلك توقف الخط التركي بسبب العدوان الاطلسي والتكالب الدولي على العراق خاصة بعد ان اختط طريق الاستقلال السياسي والاقتصادي في سياسته النفطية.

---

(90) صباح محمد علي جمعة، الطاقات التصديرية للعراق ومنافذها، الاستثمار الوطني المباشر (تأميم النفط العراقي) تحرير جورج عزيز ياقو، وزارة النفط العراقية، دائرة الاعلام والعلاقات، بغداد، 1992، ص59.

(91) اوابك، تقرير الامين العام السنوي الرابع عشر، الكويت، 1988، ص 108.

(1) صباح محمد علي جمعة، مصدر سابق، ص 58 – 60.

خريطة (٤) انابيب نقل النفط الخام ومرافئ التصدير الرئيسة في الوطن العربي

1- OPEC, Seminar on Pipelines for the Transport of oil in the Arab Countries, November, 13-16, P.1-50.
2- OPEC, OPEC bulletin, September, 2000, P.46.
3- OPEC, Annual Statistical bulletin, 1998, P.
٤- اوابك، التنقيب عن البترول في الوطن العربي، ط، الكويت، ١٩٨٩، P.

هذه المرونة في المنافذ تحتاج الى مزيد من المرونة في العلاقات الدولية مع دول الجوار لضمان تدفق النفط الى مناطق استهلاكه وتوفير حداً ادنى من العوائد المالية

لتنمية الاقتصاد العراقي وبخاصة القطاع النفطي الذي واجهه حضراً شاملاً وتدميراً كبيراً من جراء العدوان الاطلسي الصهيوني منذ عام 1991 ولكن الاجراءات العراقية والملاكات الوطنية استطاعات من اعادة تأهيل الدور الحيوي لهذا القطاع وقد اعلن العراق عام 1998 انه قد انجز خطوة متقدمة جداً في مجال اعادة تأهيل واصلاح منظومات تصدير النفط الى الاسواق العالمية وانه سيكون بأمكانه بعد اكتمال تأهيل منظومات التصدير وبعد رفع الحضر المفروض عليه قادراً على تصدير (6.6 م ب / ي) موزعة بواقع (2 م ب) عبر الخليج العربي و (1.4 م ب) عبر سوريا و (1.6 م ب) عبر السعودية و (1.6 م ب) عبر تركيا[93] (خريطة 4).

هناك شبكة انابيب داخلية تربط حقول النفط بالمصافي العراقية فضلاً عن الخط الستراتيجي الذي يبلغ طوله (810 كم) والخطوط القصيرة التي تربط حقول الزبير والرميلة والعمارة بموانئ البصرة (الفاو والبكر وام قصر)[94]. ومن ملاحظة (جدول 6) يتضح ان مجموع اطوال الانابيب العراقية هو اكثر من (7663) ميل وعددها (21) خط انابيب ويتضح ان نصفها تقريباً انابيب طويلة حيث بلغ عدد الانابيب التي طول الواحد منها اكثر من (400) ميل (9) انابيب وهي الخطوط الدولية والخط الستراتيجي.

اما السعودية فهي تمتلك ثاني اطول شبكة انابيب نفط بعد العراق والتي يبلغ مجموع اطوالها 5255 ميل (جدول 6)، ويرجع سبب قلة اطوال الانابيب بالرغم من كون السعودية اكبر مُصدر ومنتج للنفط في العالم حالياً الى قرب 90٪ من حقولها النفطية من سواحل الخليج العربي وعدد كبير منها تقع داخل الخليج نفسه وهذا ما يفسر كثرة عدد انابيب النفط السعودية والتي بلغت 52 خط انابيب عام 1995 (جدول 6) والسعودية تمتلك خطي انابيب ستراتيجيين هما خط التابلاين وخط البترولاين.

---

(93) OAPEC.monthly Bulletin,vol 25 , No 10 October. 1999 P.20.

(94) لمزيد من المعلومات عن هذه الانابيب العراقية والعربية التي انشئت قبل عام 1985، ينظر لطفاً:

- عبد العزيز محمد حبيب، ويوسف يحيى طعماس، جغرافية النقل والتجارة الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، بغداد، 1989، ص 297 – 302.

جدول (6) أنابيب نقل النفط الخام في الوطن العربي سنة 1995

الطول (ميل)

ت	القطر	عدد الانابيب	اقل من 100 ميل	فئات اطوال الانابيب					
				100- 199	200- 299	300- 399	400- 499	500 فأكثر	مجموع اطوال الانابيب
1	الجزائر	21	12	2	-	2	3	2	3752
2	مصر	7	3	1	3	-	-	-	1150
3	العراق	21	6	3	-	3	3	6	7663
4	الكويت*	13	13	-	-	-	-	-	295
5	ليبيا	31	20	6	4	1	-	-	3167
6	عمان	14	12	1	1	-	-	-	799
7	قطر	5	5	-	-	-	-	-	184
8	السعودية*	52	46	1	1	-	-	4	5255
9	سوريا	6	4	-	-	-	1	-	817
10	تونس	5	3	-	-	-	-	-	535
11	الامارات	9	8	-	-	-	-	-	372
12	اليمن	3	1	1	1	-	-	-	488
13	السودان**	1	-	-	-	-	-	1	530
14	البحرين[2]	1	1	-	-	-	-	-	66
15	لبنان[2]	1	1	-	-	-	-	-	47
المجموع		190	135	15	10	6	7	13	25120

المصادر :

1. OAPEC,seminar on piplines for the transport of Hydrocarbons in the Arab countries Cairo , November 13 – 16 , 1995 . P.1-50 .

2. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1985 ، ابو ظبي، 1985 ، ص 299.

* شبكة انابيب المنطقة المحايدة قسمت بين السعودية والكويت بنسبة 50٪ .

** الخط السوداني تحت الإنشاء .

لقد انجزت السعودية خط التابلاين عام 1950 الذي يربط حقول النفط في شرق السعودية بسواحل البحر المتوسط، ويبدا من القيصومة وينتهي بميناء صيدا جنوب لبنان، وبلغ طوله 1214 كم مخترقا الاردن وسوريا ولبنان وطاقته التصديرية (500000 ب/ي) وقد اثرت اوضاع الصراع العربي الصهيوني في الاعوام 1956 و 1967 و 1973 على عمل هذا الخط، كما توقف عن العمل عام 1975 اثناء اندلاع الحرب الاهلية في لبنان فضلاً عن زيادة الضرائب التي فرضتها السعودية على شركة خط التابلاين حيث رفعتها من (55٪) الى (86٪) وكذلك ارتفاع اجور الشحن ورسوم دول المرور بعد ارتفاع اسعار النفط مطلع السبعينيات مما دفع بالشركة الىوقف ضخ النفط مطلع عام 1975[95].

ويعتقد ان الاسباب الحقيقية لتوقف عمل هذا الخط الستراتيجي الحيوي الذي يختصر المسافة على النفط السعودي بآلاف الكيلومترات، هي الاسباب سياسية وعسكرية حيث ان مرور الخط بالقرب من مناطق الصراع العربي الصهيوني في الجولان وفي لبنان التي يمر من خلالها الخط والتي ما زال بعضها قريب من المناطق التي يسيطر عليها الكيان الصهيوني، ولهذه الاسباب السياسية والجيوبولتيكية قامت السعودية بالتخطيط لايجاد اكثر من منفذ لتصدير نفطها بعيداً عن المخاطر والصراع الدائر في حوض الخليج العربي خاصة بعد تهديد ايران باغلاق مضيق هرمز اكثر من مرة اثناء حربها مع العراق خلال المدة من 1980 – 1988.

ان اهم المنافذ الجديدة هي سواحل البحر الاحمر والبحر العربي وانظمت الى هذه المخططات كل من الكويت والامارات وقطر[96]، وقد خططت الكويت الى مد خط انابيب مستقل الى البحر الاحمر قرب ينبع او مد خط من جنوب الكويت الى محطة الضخ رقم (3) على خط البترولاين ولكن الذي نفذ فعلاً من هذه المخططات هو بترولاين السعودي الذي يربط حقول شرق السعودية بميناء ينبع على البحر الاحمر

(95) محمد ازهر سعيد السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، بغداد، 1987، ص 386.

(96) رجائي ابو خضرا، مصدر سابق، ص 108.

بثلاث مراحل طاقة الاولى والثانية (3.2) مليون ب / ي، وتمت الاولى عام 1980 والثانية والثالثة في عام 1987 وطول الخط (1200) كم[97]، وفي عام 1994 قامت شركة ارامكو السعودية مشروعاً مهماً لزيادة طاقة شبكة انابيب النفط الخام بترولاين من (3.2 م ب / ي) الى (5 م ب / ي) كحد اقصى[98].

ومن خطوط الانابيب الستراتيجية العربية المشتركة ذات الاهمية العالمية هو خط سوميد الذي اشتركت فيه مصر بنسبة (50٪) والسعودية والكويت والامارات بنسبة (15٪) لكل منها وقطر بنسبة (5 ٪) ويتكون هذا المشروع من انبوبين بقطر (42) انج وبطول (200) ميل لكل انبوب[99]، ويبدأ المشروع من عين السخنة في خليج السويس جنوب مدينة السويس وينتهي عند ميناء سيدي كرير غرب الاسكندرية على البحر المتوسط وتبلغ طاقة هذا المشروع السنوية بنحو يزيد على (80) مليون طن / سنوياً[100].

والهدف الرئيس من هذا المشروع هو تخفيف الضغط على قناة السويس التي كانت قبل افتتاح الخط عام 1977 لاتسمح بمرور الناقلات النفطية العملاقة والضخمة ولذلك فهذا المشروع لم يكن بديلاً عن قناة السويس بل جاء ليسهل اعمال ناقلات النفط العملاقة حمولة (250) الف طن فأكثر والتي لاتستطيع عبور القناة وجاء هذا الخط لينافس الخط الوحيد الذي يربط البحر الاحمر بالبحر المتوسط (خط ايلات – عسقلان)، كما ان خط سوميد يعطي مرونة اكثر لمصر في نقل النفط حتى اذا اغلقت قناة السويس مرة اخرى، ولم تفكر مصر في جعل هذا المشروع بديلاً عن قناة

---

(97) اوابك، تقرير الامين العام السنوي الرابع عشر، مصدر سابق، ص 108.

(98) خالد بن منصور العقبل، اساسيات الطاقة في المملكة العربية السعودية، مؤتمر الطاقة العربي السادس في دمشق، المجلد الخامس، الكويت، 1998، ص 409 ،

(99) اوابك، مؤتمر الطاقة العربي السادس، التعاون في إنشاء شبكات تصدير النفط والغاز، دمشق، 1998، ص 370.

(100) مجلة البترول المصرية، المجلد الثالث والعشرين، العدد الاول، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، 1986، ص 50.

السويس لانها توجهت الى توسيع القناة وتعميقها على مرحلتين لتضمن مرور الناقلات حمولة (150.000) طن في المرحلة الاولى وحمولة (250.000) طن في المرحلة الثانية[101].

يعتقد ان اهمية القناة وخط سوميد ستكون اكثر في المستقبل خاصة وان توجهات اقطار الخليج العربي والعراق الى ربط حقول النفط بالبحر الاحمر فضلاً عن دخول المصدرين الجدد للنفط في حوض البحر الاحمر وهما اليمن والسودان الامر الذي سوف يقلل من مخاوف التنافس بين سوميد وقناة السويس، لا بل ان المستقبل يحتم ضرورة توسيع قناة السويس وزيادة غاطس السفن الى حد يسمح بمرور الناقلات العملاقة خلالها كما ينبغي توسيع مشروع انابيب سوميد لان انتاج هذه المنطقة الستراتيجية من النفط سيزداد وبشكل اكبر خلال العشرين سنة القادمة بعد ان تصبح اوربا من اكبر المستهلكين للنفط بعد ان ينضب احتياطي نفط بحر الشمال ويزداد استهلاك القارة نتيجة للتطورات الاقتصادية التي ستشهدها من جراء العمل الاتحادي الذي سيلقي بآثاره الايجابية على تطور اوربا الشرقية التي ستزيد الاستهلاك الاوربي من النفط.

ومن العوامل التي ساعدت على نجاح سوميد هو تحقيقه وفراً في تكاليف النقل يتراوح بين (40 – 60) سنتاً للبرميل، وذلك لاختصار المسافة والوقت بالمقارنة مع نقل النفط عن طريق رأس الرجاء الصالح (جدول 7) وبسبب هذه المميزات زاد الطلب على خدمات سوميد لذا فقد تم توسيع طاقته من (80) مليون طن الى (120) مليون طن سنة 1995، كما تم رفع الطاقة التخزينية التابعة للخط بمقدار (21٪) لتبلغ (22.4) مليون برميل[102].

(101) رجائي ابو خضرا، مصدر سابق، ص 263.

(102) مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق، 11 – 13 آيار 1998، التعاون في انشاء شبكات تصدير النفط والغاز، الكويت، ص 370 – 372.

جدول (7)

عدد الايام اللازمة لنقل النفط من الخليج العربي الى الاسواق العالمية

جهة الاستيراد / منفذ التصدير	امريكا الشمالية	شمال اوربا	غرب المتوسط	شرق المتوسط
سوميد	36	29	22	20
بالناقلات عبر رأس الرجاء الصالح	45	42	41	42
الوفر بالايام	9	13	19	22

المصدر: مؤتمر الطاقة العربي السادس دمشق 11 – 13 آيار 1998، التعاون وانشاء شبكات تصدير النفط والغاز، الكويت، 1998، ص 370.

اما الجزائر فتمتلك ثالث اطول شبكة انابيب لنقل النفط الخام تم تليها ليبيا حيث بلغت اطوالها 3752 ميل و 3167 ميل على التوالي، وتحتل هذه الشبكة اهمية كبيرة في كلا البلدين لان حقول النفط الليبية الجزائرية تقع في داخل اليابس الليبي والجزائري (خارطة 4). وان أي وسيلة لنقل النفط من هذه المناطق الى موانئ التصدير سوف تكون مكلفة جداً ويتمتع البلدان بمرونة عالية في اختيار منافذ التصدير حيث توجد في ليبيا خمسة موانئ رئيسة لتصدير النفط (هي الحريقة والزويتية والبريقة وراس لانوف والسدرة) (خارطة 4) وكذلك الجزائر التي تصدر نفطها عن طريق موانئ سكيكدة والصخيرة في تونس وميناء ارزو في غرب الجزائر.

ويتضح من (الجدول 7) ان هناك اقطاراً عربية نفطية تمتلك شبكة انابيب قصيرة تقل عن 1000 ميل وهي الكويت وقطر والامارات واليمن وسوريا وتونس والبحرين وحتى مصر، فان شبكة انابيبها قصيرة لولا خط سوميد، اما سبب هذا القصر فيعود الى صغر مساحة هذه الاقطار وكون جميعها تطل على مسطحات مائية وتمتلك سواحل طويلة ومعظم حقول انتاجها بالقرب من المناطق الساحلية. اما قصر الانابيب في الاقطار الاخرى فيعود الى فقر بعضها بالثروة النفطية او كونها حديثة

العهد بالصناعة النفطية مثل اليمن والسودان (خارطة 4). كما ان عموم مراكز التكرير والاستهلاك العربي تقع بالقرب من السواحل، اما السودان فقد تعاقدت مع مجموعة شركات لانشاء خط انابيب بطول 1610 كم عام 1997 يربط حقول هيجليج في جنوب غرب السودان بميناء بشاير في جنوب ميناء بورسودان طاقة الانبوب في المرحلة الاولى (150) الف ب / ي يمكن رفعها في مرحلته الثانية الى (450 الف ب / ي) بحلول عام 2004[103].

نستنتج مما تقدم ان الوطن العربي يمتلك شبكة انابيب قصيرة مقارنة مع بعض دول العالم الاخرى، فحتى مطلع السبعينيات كان طول منظومة انابيب النفط الخام الرئيسة في الولايات المتحدة اكثر من (100) الف ميل، بينما في الوطن العربي وما يجاوره لا يتجاوز (25) الف ميل. وعلى الرغم من قصر الشبكة فأنها تحظى بأهمية ستراتيجية بالنسبة لدول المنطقة والعالم[104]. لانها تفي بمتطلبات الانتاج والتصدير في الوقت الحاضر ومن المؤكد ان هذه الانابيب سوف تكون عاجزه عن الايفاء بمتطلبات التصدير في المستقبل القريب، ممماينبغي ان تضع خطة لبناء شبكة من الانابيب تحقق عدة غايات ستراتيجية سياسية واقتصادية وتحقق قدراً كبيراً من التعاون العربي في مجال توفير الطاقة في الاقطار غير النفطية او ذات الاحتياطات النفطية المحدودة، فعلى سبيل المثال لاالحصر ينبغي اعادة الروح الى خط التابلاين لتحقيق منفذ تصديري مهم يطل على البحر المتوسط ولتغذية احتياجات الاردن ولبنان من النفط الخام.كماينبغي وضع ستراتيجية لبناءعلاقات اقتصادية وسياسية متبادلة متينة مع دول المنافذ التصديرية سواء العربية او الاجنبية من اجل ضمان عدم توقف الضخ عن طريق هذه الانابيب، كما ينبغي التحسب الامني لشبكات الانابيب ومن الضروري التخطيط لبناء شبكات انابيب لتكون منافذ تصديرية جديدة من شأنها ان تزيد طاقة التصدير في المستقبل.

---

(103) علاء سالم، مصدر سابق، ص 20.

(104) J.H.paterson, Land Work and Resources Introduction to Economic Geogrphy, Edward Arnold publishers , Great Britain , 1972. P.94.

ثانياً / النقل المائي

ان النقل المائي وبخاصة البحري يعد اهم طرق النقل في العالم لاسيما نقل النفط ومنتجاته لان الأنابيب تنقل النفط لمسافة قصيرة من مناطق الإنتاج إلى أسواق التصدير، وكمامر معنا فان مسافة اطول خط انابيب لنقل النفط العربي لايتجاوز طوله (1500) كم وهذا يعني ان معظم النفط العربي ينقل عن طريق النقل البحري من حيث طن /المسافة، ويعد النقل البحري ارخص الطرق لنقل البضائع وخاصة النفط ومنتجاته، ولهذا السبب اصبح هناك اهتمام عالمي بزيادة اعداد الناقلات النفطية الكبيرة الحجم والعملاقة، فقد ازدادت اعداد العاملة منها من 55 ناقلة كانون الثاني سنة 1998 الى 152 ناقلة في الشهر نفسه سنة 2001 [105].

اماعن تطور النقل البحري للنفط في الوطن العربي فقد كان عدد ناقلات النفط العربية سنة 1979 نحو (86) ناقلة اجمالي حمولتها (12.3) مليون طن (جدول 8) تشكل (3.8 ٪) من مجموع حمولة ناقلات النفط في العالم. ويتضح من الجدول ان هناك تغيرات حصلت في عدد الناقلات وحمولتها في بعض الاقطار العربية فقد تراجعت حصة الجزائر بشكل كبير من حيث عدد الناقلات والحمولة. وكذلك كانت قطر لديها (3) ناقلات اجمالي حمولتها عام 1994 نحو (325700) طن ساكن[106].

اما بالنسبة الى السعودية فأن حقيقة الامر هو حصول تطور كبير في مجال بناء اسطول ناقلات النفط خلال عقد التسعينيات وتعده السعودية اكبر مشروع لامتلاك السفن وانشائها منذ اكثر من (20) عاماً. فقد اصبحت ارامكو السعودية تمتلك احدث اسطول في العالم من ناقلات النفط الخام تابع لشركة (فيلا) المملوكة بالكامل لارامكو السعودية ومسجلة في ليبيريا، وعدد ناقلاتها 23 ناقلة اربعة منها من نوع العملاقة حمولة الواحدة تتراوح بين (424–356) الف طن ساكن والباقية من نوع

---

(105) الامم المتحدة، استعراض النقل البحري سنة 2001، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، 2001، ص 54 – 55.

(106) OPEC , Annual , statistical Bulletin 1995 , vienna , 1996 , P.100.

الضخمة التي تتراوح حمولة الواحدة منها بين (260 – 306) الف طن ساكن و (80٪) من هذه الناقلات تم انشاءها في مطلع التسعينات. اضافة الى امتلاك السعودية لاربعة ناقلات منتجات للخدمة في ساحل السعودية على البحر الاحمر، وتمتلك ارامكو السعودية مرافق للتخزين في جزيرتي سانت لوشيا وسانت بوستشيوس في البحر الكاريبي طاقتها الخزنية اكثر من (16) مليون برميل [107] وطاقة اسطول شركة فيلا (7.4) مليون طن.

وهذه الشركة تقدم مساعدات ودراسات تحليلية اسبوعية لشركة ارامكو تتعلق بالطلب العالمي على النفط الخام ومساعدة الشركة في وضع جدول الرحلات لتنظيم عملية نقل النفط السعودي، واستطاع هذا الاسطول من نقل حوالي (625) مليون برميل من النفط الخام السعودي وهو ما يزيد على (31٪) من اجمالي تجارة النفط السعودية السنوية. تعكس ارقام ونسب (الجدول 8) الاهتمام المحدود جدا للعرب بموضوع نقل النفط العربي. فحتى عام (1972) لم يكن هناك أي طموح عربي ببناء اسطول لنقل النفط العربي لان المالك الحقيقي للنفط العربي هو الشركات الاحتكارية فحتى نفط ضريبة الامتياز الذي هو حق من حقوق مانح الامتياز تستلمه الاقطار نقدا وكميته لم تكن مشجعة لبناء اسطول ناقلات عربي. وقد كانت الشركات الاحتكارية النفطية تمتلك اكثر من (50٪) من اساطيل نقل النفط في العالم و(50٪) تقوم باستئجارها من السوق العالمية للناقلات الذي تمتلكه الشركات المستقلة الناقلة للمواد الهيدروكاربونية[108]. وبعد ان استطاعت الاقطار العربية ان تستملك ثروتها النفطية عن طريق التاميم واتفاقيات المشاركة بعد عام 1972. فكرت ببناء اسطول ناقلات عربي يتولى عملية نقل جزء من النفط العربي، وبالفعل تاسست الشركة العربية البحرية لنقل البترول في 6 كانون الثاني عام 1973

---

(107) خالد منصور العقبل، مصدر سابق، ص 411–413

(108) عبد الرحمن السلطان، الشركة العربية البحرية لنقل البترول ماضيها وحاضرها – مستقبلها، دراسات في صناعة النفط العربية، اوابك، الكويت، 1981، ص 267.

جدول (8)

أسطول ناقلات النفط العربي حتى عام 1995

التفاصيل / الدولة	1979 عدد الناقلات	1979 الحمولة طن ساكن	1982 العدد	1982 الحمولة طن ساكن	1995 عدد الناقلات	1995 الحمولة طن ساكن
السعودية	20	1859000	40	6513900	13	717100
الامارات	1	135500	1	135500	15	778300
الكويت	13	2451300	22	2613500	28	3441500
العراق	18	2099700	18	2085100	17	1493000
ليبيا	13	1478500	13	1478500	11	1321700
الجزائر	12	1129000	11	1079700	1	22300
قطر	1	135500	1	135500	2	190200
الشركة العربية البحرية لنقل البترول	8	3075581	-	-	-	-
المجموع	86	12364081	106	14041700	87	7964100
العالم	3320	327882000	3264	303000000	3200	277361900
نسبة الوطن العربي الى العالم	٪2.6	٪3.8	3.2	4.6	2.7	2.9

المصادر:

1. عبد الرحمن السلطان، الشركة العربية البحرية لنقل البترول ، ماضيها – حاضرها – مستقبلها ، دراسات في صناعة النفط العربية، اوابك، الكويت، 1981 ، ص 284- 285.
2. OPEC, Annual , Statistical Bulletin 1983, Vienna,1983 , P.104 .
3. OPEC, Annual , Statistical Bulletin 1996, Vienna ,1996, P. 100 .

وكانت اهم اهدافها بناء اسطول عربي ينهض بصناعة النفط العربية ويتولى عمليات نقل النفط الخام والمنتجات النفطية والهيدروكاربونية ، فضلا عن تعزيز مجالات التعاون العربي في هذا المجال.

ولكن يتضح من (جدول 8) ان ما تحقق في مجال بناء اسطول عربي لنقل النفط هو دون مستوى الطموح العربي على الصعيدين القومي والقطري لان كل المقومات الجغرافية والاقتصادية تساعد على بناء اسطول عربي لوجود السواحل العربية الطويلة والموانيء العربية ذات الاهمية العالمية. وامتلاك الوطن العربي لاحتياطات هائلة من النفط يمكن ان تجعل هذا الاسطول يعمل لاكثر من 100 سنة فضلا عن امتلاك الوطن العربي لاموال ضخمة في نهاية عقد السبعينيات ومن بين ابرز ما يشد الانتباه في (جدول 8) هو النسبة الضئيلة التي تشكلها حمولة اسطول ناقلات الوطن العربي من العالمي والتي تقدرها بعض المصادر باقل من ذلك بكثير [(109)]وقد عانت الشركة العربية البحرية لنقل البترول كما عانت غيرها من الشركات الناقلة للمواد الهيدروكاربونية سواء القطرية او الشركات المستقلة من تردي سوق النقل فعمدت في البداية الى ايقاف ناقلاتها عن العمل محاولة لتقليل خسائر تشغيل هذه الناقلات قدر الامكان وذلك بسبب الركود الاقتصادي العالمي منذ عام 1979 حيث تراجع انتاج النفط في كل مناطق العالم وفي الوطن العربي تراجع انتاج النفط من (20 م ب/ي) عام 1980 الى (10 م ب/ي)عام 1983 وذلك بسبب الركود الاقتصادي العالمي واثره في انتاج النفط العربي.[(110)] . ولكن تبين ان تكاليف الايقاف باهضة جدا لاعادة تشغيلها، فضلا عن الاهداف القومية والسياسية لهذه الشركة الفتية حيث اتخذ القرار باستمرار عملها تحقيقا لهدف ستراتيجي اخر هو تدريب الكوادر العربية وتطويرها وصقل خبرتها في هذا المجال المهم من الصناعة النفطية وبالفعل استطاعت الشركة في عام 1974 من جمع شركات النقل العربية التالية:[(111)]

(109) المصدر نفسه، ص 269.

(110) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1985، ص 212 و 309.

(111) عبد الرحمن السلطان، مصدر سابق، ص 272.

1) شركة ناقلات النفط الكويتية.

2) شركة ناقلات ابو ظبي الوطنية.

3) الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة.

4) المؤسسة الليبية العامة للنقل البحري.

5) شركة بترومين لناقلات النفط والمعادن (السعودية).

6) المنشأة العامة لناقلات النفط العراقية.

طرح في مؤتمر حول النقل البحري للنفط الخام، تصورات الشركة الخاصة عن كيفية التعاون الذي تحتاجه الشركات العربية وخاصة في مجال التنسيق الشامل في جميع المجالات الادارية والفنية والاقتصادية، وركزت على ضرورة تحقيق مبدأ الافضلية في نقل المواد الهايدروكاربونية العربية على الناقلات العربية واوحت بأنشاء ثلاث اكاديميات عربية بحرية في الاقطار العربية الاعضاء وانشاء (حوض جاف) في احد الاقطار المطلة على البحر المتوسط، ويبقى اهم ما ينبغي ان تنفذه الشركة هو عملية نقل جزء من النفط العربي على ناقلات الشركة وشركات الدول الاعضاء والزام المشتري للنفط العربي بنقل نسبة معينة منه على ناقلات النفط العربية. ومع ان ما تحقق خلال العقود الثلاثة الماضية في مجال النقل البحري كان دون مستوى الطلب لاكبر اقليم نفطي مصدر للعالم.

الا ان الخطوة السعودية في استملاك ناقلات شركة فيلا المسجلة في ليبيريا والتي تحمل العلم الليبيري خطوة ايجابية في صناعة النفط العربية ينبغي ان يتم تطويرها بالاتجاه الصحيح وذلك من خلال جعل هذا التعاون مع الشركة كمرحلة اولى لاكتساب الخبرة في هذا المجال المهم بحيث تستثمر كل طاقة هذه الشركة لكي يتم بناء اسطول عربي يعتمد على نفسه فنياً واداريا ويعتقد ان لجوء السعودية الى هذا التوجه هو مخاوفها من تعرض اسطول ناقلاتها الى هجمات معادية اذا كانت تحمل

العلم السعودي واذا صح هذا الاعتقاد فعلى الامة العربية التي تمتلك سواحل طويلة وموانئ ومضايق بالغة الاهمية ستراتيجياً وجيوبولتيكياً كما ان معظم مناطق تركز السكان والنشاطات الاقتصادية والخدمية تقع على السواحل العربية فهذا يتطلب ليس بناء اسطول لنقل النفط فقط بل بناء قوة بحرية عربية مؤثرة اقليمياً وفعالة دولياً، لكي تؤمن حداً ادنى من حماية المصالح العربية البحرية، فما فائدة بناء اسطول نقل بحري وانشاء موانئ ومرافئ لتصدير النفط وانشاء جزر صناعية لاستخراجه من الرفوف القارية العربية، اذا لم تكن هناك قوة قادرة على حماية المصالح العربية، لذا يجب ان يكون هذا التوجه جزءاً من ستراتيجية تنمية صناعة نقل النفط العربي، لان ماتعرض له الامن المائي العربي من جراء التهديدات الايرانية اثناء الحرب الايرانية – العراقية 1980 – 1988 بضرب ناقلات النفط واغلاق مضيف هرمز ما كان هذا الامر يصد لولا تنامي القوة العسكرية العراقية التي ضربت العمق البحري لايران في خرج ولاراك، فضلاً عن استعانة اقطار الخليج العربي بالقوى العظمى وخاصة امريكا لمواجهة هذه التهديدات[112].

كما ان ما تعرضت له قناة السويس من اغلاق خلال فترات الحروب وخاصة خلال الاحتلال الصهيوني لسيناء وما يتعرض له الامن البحري من تهديد خطير في البحر الاحمر خاصة بعد احتلال الكيان الصهيوني لبعض الجزر الستراتيجية[113]، كما ان الاحتلال الاسباني لمضيق جبل طارق وما اثاره من تحديات لجزيرة ليلة التي تسيطر على مدخل هذا المضيق الستراتيجي وما تقوم به اساطيل الدول الكبرى من تحديات وتهديدات للامن القومي العربي وخاصة تجارة النفط العربي.

---

(112) خضر الدهراوي، مصدر سابق، ص 148 –149.

(113) محرز الحسيني، الاهمية الجيوبولتيكية لقناة السويس في عصر الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 76، القاهرة، 1984، ص 141 – 144.

كل هذه الاسباب تدفع بأتجاه توفير متطلبات الامن البحري العربي عن طريق بناء اسطولين بحريين عربيين الاول تجاري لنقل النفط ومنتجاته والبضائع الاخرى والآخر عسكري لحماية المصالح البحرية العربية خاصة وان الرفوف القارية العربية ما زالت مناطق بكر ويتوقع ان يعثر على المكونات الهيدروكاربونية فيها بكميات كبيرة جداً. ان المستقبل يحذر العرب من ترك امر نقل النفط العربي بيد الشركات النفطية العالمية والسماسرة والتجار الاجانب لاسيما وان اجور الشحن تتأثر بشكل كبير بمتغيرات السوق النفطية وخاصة اسعار النفط وهذا الامر دفع اصحاب السفن عن الامتناع من التعاقد على حمولات نقل النفط مع مواصلة اسعار النفط ارتفاعها في نهاية عام 2000 وبدء ارتفاع مستوى اجور الشحن الفورية يؤدي الى اضافة احكام لاعادة النظر في اسعار التعاقد بين اطراف عقود الايجار، فسفينة من طراز ماكس حمولة (140) الف طن ساكن على ايجارها بـ (20800) دولار باليوم في شهر كانون الثاني، ارتفع الى (63700) دولار باليوم في كانون الاول من العام نفسه(114) كما ان اجور الشحن وعمليات النقل تشهد منافسة كبيرة مما يجعل اجورها تخضع لمضاربات وتغيرات السوق التي تتأثر بالظروف الدولية السياسية والعسكرية والاقتصادية(115).

ان هذه العوامل تجعل العرب امام مواجهة حقيقية مع من يتحكمون بهذا القطاع الستراتيجي المهم للنفط العربي الذي يصدر اكثر من (6.5) مليار برميل من النفط سنوياً، فلو حسبنا كلف نقلها ومخاطر تسليم عملية تسويقها بيد الشركات العالمية سوف يدرك الخطر الكبير الذي يمكن ان يلعبه هؤلاء الوسطاء والسماسرة في سوق العرض والطلب على النفط، كما ان أي عقد تأجير للناقلات لايخلو من نص يؤكد السماح للمالكين بسحب ناقلاتهم في حالة تورط دولة المستأجر او المالك او أي من الدول الكبرى في المنازعات العسكرية(116).

---

(114) الامم المتحدة، استعراض النقل البحري عام 2001، مصدر سابق، نيويورك، 2001، ص 55 – 59.
(115) J.H.paterson , opcit ,P.95.
(116) OAPEC , Transport of Arab oil , monthly Bulletin , Vol 10 , No. 10 , October, 1984. P.1.

وهذا تهديد حقيقي لنقل النفط العربي لان المنطقة العربية هي بؤرة للصراع الجيوبولتيكي والعسكري في العالم واكبر حربين شهدهما العالم منذ الحرب العالمية الثانية وقعت في الوطن العربي. ومن الجدير بالذكر ان الامة العربية تمتلك كل امكانيات الترغيب والضغط على شركات تصنيع وانشاء ناقلات النفط من خلال اغرائها بعقود نقل النفط العربي واعطائها تخفيضات لاسعار المنتجات النفطية التي تحتاجها ناقلات النفط وينبغي ان لايغيب عن تفكير الوطن العربي تعريب ادارة الشؤون الفنية والمالية والادارية لناقلات النفط العربية العاملة، وينبغي ان تكون الاستعانة بالخبرات محصورة بسقف زمني وبطواقم من دول صديقة للعرب وينبغي تطوير التعاون في مجالات صناعة النفط من جميع الاقطار المجاورة للوطن العربي والتي تمتلك قواسم جغرافية مشتركة مع العرب وتؤثر في صناعة النفط العربية وخاصة الجارتين ايران وتركيا. وكذلك دول الجوار الافريقي للسودان وهي اثيوبيا وكينيا واوغندة وزائير وافريقيا الوسطى واريتيريا ودول الجوار الاخرى فصناعة النفط في السودان تأخرت سنوات طويلة بسبب الدعم الامريكي للمتمردين في جنوب السودان وكذلك قوى المعارضة في اثيوبيا واريتيريا الذي فجروا خط انابيب نقل النفط في عطبرة شمال الخرطوم وقام جون قرنق بتهديد الشركات المتعاقدة مع الحكومة السودانية والرامية الى استثمار الامكانيات النفطية في هذا البلد. ولهذا ينبغي تطوير كل اشكال العلاقات ذات المصالح المتبادلة مع دول الجوار ما عدا الكيان الصهيوني وضرورة ايقاف أي مشروع تعاون نفطي مع هذا الكيان.

وهناك مشروع عربي مشترك لاصلاح السفن وهو الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (اسري) والتي بدأت العمل في عام 1977 ولكن بسبب ظروف سوق النفط وخاصة الركود الاقتصادي العالمي الذي بدأ عام 1980 ومنافسة شركات النقل البحري الوطنية والاجنبية فقد واجهت هذه الشركة صعوبات كبيرة عام 1977 وحتى 1983، ومنيت الشركة بخسائر كبيرة من جراء ذلك ولكن وضعها اخذ يتحسن وانخفضت خسائرها وتحسن وضع ادائها المهني والفني منذ عام 1987.

وتعول اوابك على هذه الشركة ان تأخذ دورها الحقيقي في المستقبل خاصة بعد ان استطاعت ان تحسن امكانياتها وثروتها نهاية عقد التسعينيات، فقد استطاعت ان تبني حوضاً جافاً عملاقاً لاصلاح السفن حمولة (500) الف طن ساكن عام 2000.

وفي هذا العام فازت الشركة بعقود تصليح عدد كبير من السفن ومعدات الاستكشاف النفطي من المياة من دول اجنبية وعربية كما انها استطاعت ان تقوم بأصلاح اكثر من (114) سفينة و (11) واحدة منها حمولة (175) الف طن ساكن وبقيت احواضها الجافة والعائمة تحقق نسبة اشغال عالية تزيد على (80٪) في عام 2000[117].

نستنتج مما تقدم ان امام الوطن العربي قطع اشواطاً طويلة من العمل الشاق والبناء في مجال نقل النفط، وعليه ينبغي ان يتبنى ستراتيجية بناء اسطول ناقلات عربي يكون قادراً على نقل (50٪) من النفط العربي في (25) سنة القادمة ثم ترفع هذه النسبة الى (75٪) بعد ذلك من اجل تحقيق حد ادنى من الامن المائي البحري بعيداً عن المضاربات والتحديات التي تولدها قوى السوق الاحتكارية المتخصصة بنقل النفط.

(117) اوابك، تقرير الامين العام السنوي السابع والعشرون لسنة 2000، الكويت، 2001، ص 215 – 217.

الفصل الثاني
أهمية النفط في المجال الاقتصادي

- ☒ المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للعوائد المالية النفطية العربية
- ☒ المبحث الثاني: دور النفط في التنمية الاقتصادية العربية
- ☒ المبحث الثالث: أهمية النفط في مجال الطاقة

الفصل الثاني
أهمية النفط في المجال الاقتصادي

يظهر الاثر البارز والمألوف للنفط في التنمية العربية عن طريق توفير الموارد المالية للخزانة العامة من خلال عائدات الصادرات النفطية [1]، التي تنعكس على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني للاقطار العربية النفطية. ينطبق ذلك على القطاعين الزراعي و الخدمي ؛ اما القطاع الصناعي فاثر النفط في تنميته كبيرة جداً، لان النفط يمثل معظم مقومات نجاح الصناعة وتوطنها. لكونه يوفر الطاقة، والصناعة هي اكبر مستهلك للطاقة، والنفط اصبح مادة اولية اساسية في الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية التي تدخل منتجاتها الاساسية والوسطية والنهائية في عشرات الالاف من الصناعات والمواد المصنعة ونصف المصنعة، فضلاً عن كون العوائد النفطية هي راس المال المطلوب استثماره لتهيئة القاعدة الصناعية وبخاصة البنية التحتية المطلوبة لتنشيط وتفعيل كل انواع التنمية.

وهنا لايفضل القول ان دور النفط سوف ينحصر في تهيئة الفرصة لنجاح التنمية الصناعية فقط على حساب نجاح التنمية الزراعية والخدمية والتجارية، لان من البديهيات ان تفاعل القطاعات الاقتصادية يجعل دور كل واحد منها حاسماً في نجاح فرصة التنمية الشاملة، ويصبح دور كل واحد منهما مكملاً للاخر، مع الانحياز الى الاهمية الكبيرة لقطاع الصناعة لان نجاح التصنيع وتحقيق التنمية الصناعية سوف يساعد كثيراً في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية والخدمية الاخرى.

---

(1) احمد محمود ابو الرب، تحديات التنمية في الوطن العربي، ط 2، المؤسسة الصحفية الاردنية، عمان، 1989، ص 16 – 17 و ص 268–274
لطفاً ينظر ايضاً:
محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980،

ان الذي حصل في الوطن العربي لم يكن بمستوى الطموح، والخلل لم يكن بالنفط هذه السلعة الستراتيجية سياسياً واقتصادياً وخدمياً وجيوبولتيكياً.....الخ، بل الخللفي طريقة استثمارها، فلم يكن الاستثمار بشكل علمي مخطط ومنسق وطنياً وقومياً، لان ما تحقق خلال تجربة نصف قرن من بداية دور النفط في الاقتصاد العربي وحتى عام 1974 ومارافقها من تطورات كبيرة جداً في اسعار النفط وانتاجه، وبالتالي تحقيق عوائد مالية كبيرة جداً تجاوزت طاقة التنمية العربية انذاك لابل المبالغة وصلت الى حداً اكد الكثير على ان الفوائض المالية العربية قد سببت مشكلة في نظام النقد الدولي ويصعب استثمارها حتى في الدول الغربية.

ولهذا فان الكثير من الاقتصاديين والدراسات التنموية العربية عدت ان البداية الحقيقية لتاثير النفط على الاقتصاديات العربية كان منذ بداية السبعينيات وتحديداً منذ نهاية عام 1973 عندما حاول العرب استخدام النفط كسلاح ردع للغرب الذين ساندوا الكيان الصهيوني في حرب عام 1973 وفعلاً شهدت الأقطار النفطية بعد هذا العام تطورات اقتصادية و تنموية، وان صح التعبير يمكن تسمية ماحصل هو نمو وتطور لمظاهر التنمية، اذ حصل نمو في الناتج المحلي للأقطار العربية النفطية ومن ثم للناتج المحلي للوطن العربي وزيادة في متوسط دخل الفرد، حتى إن هذا المتوسط قد فاق نظيرة في الدول المتقدمة.

وحصل نمو حضري سريع وتطور عمراني هائل وتطور في خدمات البنية التحتية (الطرق، الكهرباء، مشاريع الماء، الجسور، .... الخ).

ونمو استهلاك الطاقة وتوسع في المساحات المزروعة. فضلاً عن التطورات الكبيرة في مجال الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية وهذا ما سيتم تناوله من الفصل الثالث.

ونظراً لسعة الموضوع فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: الأول سيتناول الأهمية الاقتصادية للعوائد المالية النفطية العربية وفوائضها واستثماراتها ودورها في

رفد إيرادات وموازنة الأقطار العربية والمديونية العربية والعوامل المؤثرة على هذه العوائد.

أما المبحث الثاني فتناول أهمية النفط في مجال التنمية الاقتصادية مع التركيز على التنمية الصناعية وبخاصة الصناعات النفطية اللاحقة (صناعة تكرير النفط والبتروكيمياويات والأسمدة الكيمياوية).

اما المبحث الثالث فتناول اهمية النفط في مجال توفير الطاقة.

المبحث الأول
الأهمية الستراتيجية للعوائد المالية النفطية العربية

يتفق كثير من المعنيين بشؤون النفط والاقتصاد والتنمية على ان الفائدة والاثر الكبير للنفط العربي، ناتج من استثمار العوائد المالية في سد احتياجاتها المالية وتغطية موازين مدفوعات الاقطار النفطية، وسوف نتناول في هذا المبحث تطور هذه العوائد ونموها خلال نصف القرن الاخير من القرن العشرين، وما اصاب هذه العوائد من تطورات وتذبذبات في قيمتها الاسمية والحقيقية والعوامل المؤثرة في حجمها. مركزين على اثار استثمارها سياسياً واقتصادياً.

فاذا كانت الاموال اهم مقومات نجاح التنمية وتسهيل مهمتها فان الله سبحانه وتعالى قد وهب العرب ثروة استراتيجية هائلة يمكن ان تصبح مادة اولية ومصدراً للطاقة ومصدراً لراس المال النقدي الذي نستطيع ان نوفر به معظم احتياجات التنمية التي اذا ما تحققت، حققت للدولة وزنها السياسي والدولي، ووفرت لها كل متطلبات امنها القومي الذي يعرفه (مكن مار) بأنه التنمية[2].

وللاطلاع على اهمية العوائد النفطية المالية لابد من عرض مركز للاوضاع الاقتصادية من الناحية المالية للاقطار العربية النفطية، وفي هذا المجال يمكن ان نميز مرحلتين مرت بها اقتصاديات الاقطار العربية النفطية هما.

المرحلة الاولى مرحلة ما قبل عام 1974: وهي مرحلة الشحة المالية ونقص الاموال اللازمة لاقامة المشاريع التنموية الاقتصادية والخدمية، ويمكن تقسيمها الى قسمين:

---

(2)صبري فارس الهيتي، النفط احد الضوابط الستراتيجية على الامن القومي، مجلة كلية الاداب، بغداد، العدد 45، 1999، ص 223.

الاول: مرحلة ما قبل انتاج النفط وتصديره، وهي مرحلة الفقر المدقع ولاسيما بالنسبة للاقطار الخليجية[3]، وليبيا[4]، فلا تملك هذه الاقطار الامكانيات الزراعية التي يمكن الاعتماد عليها في تطوير اقتصادياتها، الامر الذي جعلها حالة من الفقر والبؤس الاقتصادي، إلى ان أخذت تنتج النفط وتصدره ومع ان الاموال التي كانت تحصل عليها من النفط قليلة جداً. لا تتجاوز (4شلنات ذهب) على الطن قبل عام 1952[5]. فقد كانت الشركات الاحتكارية تعطي الدول المنتجة مبلغاً مقطوعاً بغض النظر عن سعر البيع، ولكن بعد قيام (مصدق) بتأميم النفط الايراني لجأت الشركات بعد عام 1952 الى تطبيق قانون مناصفة الارباح بعد خصم المصروفات وتكاليف الانتاج التي تحددها الشركات العالمية[6]. ومنذ ذلك التاريخ اصبح للدول النفطية علاقة بسعر النفط ولكن ليس لها تأثير مباشر في تحديده بل كانت الشركات هي التي تحدده وفقاً لمصالحها الخاصة ومصالح دولها، المستهلك الاول للنفط اذ كانت هي التي تحدد التكاليف والاسعار وتعمل على تجهيز شركات ثانوية صغيرة تعمل لحسابها مقابل خصم اكثر من 20٪ من اسعار النفط، وكانت تعمل على اغراق الاسواق بالنفط لخفض الاسعار التي تدنت مستوياتها في اواخر الخمسينات وبداية الستينات الى ما دون اسعار بداية الخمسينات، لتحقيق مصالح دولها ومضارباتها للتأثير على الحكومات الوطنية[*].

---

(3) عبد العزيز ناصر الصيرفي، من هنا انطلقت سفينة الخليج، ط1، الكويت، 1984، ص 27 – 1986.. لطفاً ينظر ايضاً:

– فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

(4) J.A..ALLAN , Libya the Experience of oil , croom Helm , London , 1981 , P. 19– 57.

(5) علي احمد عتيقة، النفط والتنمية العربية، ط2 أوبك، الكويت 1979، ص 2.

(6) منشورات الثورة، التأميم بداية سياسية بترولية عربية صائبة، ط1، بغداد، 1974، ص 65

(*) كانت اسعار النفط تتراوح بين (1.8 – 2.28) دولار /للبرميل الواحد منذ عام 1960 –1972.

– صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، ط2، دار الرشيد بغداد 1981، ص 312

في الوقت الذي كانت فيه اسعار المواد والسلع الاخرى في ارتفاع مستمر، فقد تضاعفت اسعار المواد والسلع الغذائية والانشائية والمعادن الى اكثر من ثلاثة اضعاف خلال المدة من 1958–1973 (7). الى ان جاءت منظمة (اوبك) التي اخذت تهتم بصناعة النفط في الاقطار المصدرة وذلك في عام 1960، اذ كان من اهم ستراتيجاتها العمل على عدم السماح للشركات بتخفيض الاسعار، والعمل على رفعها سنوياً وفق ارتفاع اسعار المواد والسلع الاخرى، ومعدلات التضخم في العالم.

واستطاعت المنظمة اقناع الشركات بعدم خفض اسعار النفط اولاً، والتنسيق معها على رفع اسعار النفط لاحقاً ولكن للاسف وفق ما تخطط له الشركات، وقد حاولت الدول الوطنية ذات الطابع التحرري القومي من اقناع دول المنظمة الاخرى بضرورة تقويض دور الشركات، واستثمار النفط وفق علاقة متكافئة تضمن للدول النفطية حقوقها خاصة بعد وعيها بالدور الحقيقي الكبير للصناعة النفطية في مجال التنمية التي تتعطش لها الدول النفطية التي حرمت من دور ثروتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم استقلالها السياسي كذلك. ومع قلة هذه الاموال التي قدرت بنحو (32 مليار دولار) خلال المدة من 1940– 1969 (جدول 9) الا انها لعبت دوراً كبيراً في رفد اقتصاديات بعض الاقطار العربية النفطية التي كانت سباقة في التحرر من السيطرة الاستعمارية.

كان العراق اول الدول العربية التي حاولت استثمار عوائدها المالية النفطية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ تأسيس مجلس الاعمار في عام 1950 الذي قرر ان تكون نسبة 70٪ من العوائد النفطية للتنمية (8).وقد سلكت الاقطار النفطية

---

(7) منشورات الثورة، مصدر سابق، ص 67–70

(8) علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، ط2، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1958 ص 187–220

ينظر ايضا:

– علي احمد عتيقة، مصدر سابق، ص 6–12.

جدول (9) عوائد النفط في الأقطار العربية للمدة 1960 – 2000

(مليار دولار)

	السعودية	الكويت	العراق	الإمارات	قطر	ليبيا	الجزائر	البحرين	عمان	مصر	سوريا	اليمن	باقي الدول العربية	إجمالي الأقطار العربية
1973-1960	16.807	10905	7.843	2.513	1.752	10.849	3.328	0.148	غ.م	غ.م	غ.م	-	-	54.145
1974	22.574	8.645	5.700	5.536	1.802	5.999	3.299	0.262	غ.م	0.104	0.432	-	-	54.353
1975	25.676	7.706	83.13	6.000	1.700	5.100	3.262	0.280	غ.م	0.164	0.642	-	-	58.843
1976	37.800	8.063	8.697	7.000	2.092	7.500	3.699	0.395	غ.م	0.232	0.665	-	-	76.143
1977	37.800	8.200	9.600	7.000	1.900	9.500	4.288	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	-	-	78.288
1978	35.200	7.700	10.800	7.200	2.200	9.800	5.100	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	-	-	78.00
1979	57.522	16.863	21.291	12.862	3.642	15.223	7.513	0.777	غ.م	1.226	1.134	-	-	138.093
1980	101.4	18.4	26.1	19.5	5.3	21.9	10.6	3.2	3.3	2.0	1.3	-	1.1	214.1
1981	113.2	149	10.4	18.8	5.3	15.7	10.8	1.4	3.3	2.0	1.3	-	0.8	197.9
1982	75.2	8.2	10.1	15.5	4.0	13.9	11.6	3.0	4.1	2.6	1.0	-	0.7	150.5
1983	47.8	10.0	9.7	12.9	3.0	11.4	9.5	2.6	3.9	2.7	1.1	-	0.8	115.4
1984	41.7	10.4	11.2	12.3	4.2	11.1	9.2	2.7	4.1	2.3	1.3	-	0.8	111.3
1985	24.413	7.631	10.685	6.060	3.068	6.215	9.308	0.997	4.478	0.780	0.795	-	0.455	74.885
1986	11.467	6.130	6.905	4.864	1.720	3.422	6.167	0.657	2.514	0.703	0.336	-	0.394	45.279

تابع جدول (9)

	السعودية	الكويت	العراق	الإمارات	قطر	ليبيا	الجزائر	البحرين	عمان	مصر	سوريا	اليمن	باقي الدول العربية	اجمالي الأقطار العربية
1987	17.999	6.237	11.416	5.460	1.829	4.065	4.536	0.660	3.209	0.353	1.286	-	0.480	57.712
1988	13.095	6.775	10.952	4.141	1.709	3.500	4.091	0.688	2.699	0.357	1.286	-	0.480	49.773
1989	17.891	8.920	14.240	10.360	2.250	4.550	9.000	0.660	3.231	0.460	1.670	-	0.620	73.852
1990	40.128	6.324	9.463	15.600	2.960	9.800	8.854	0.846	5.046	1.396	1.832	0.621	0.118	102.988
1991	43.656	0.861	0.380	14.765	2.187	10.025	9.590	0.709	4.929	1.286	1.843	0.591	0.133	90.855
1992	46.520	6.225	0.325	14.490	3.200	9.200	8.165	0.765	4.760	1.255	2.150	0.800	0.275	98.130
1993	38.610	9.985	0.365	12.085	2.595	7.605	7.980	0.920	4.200	1.175	1.875	0.800	0.100	88.295
1994	37.530	10.395	0.365	12.300	2.420	7.140	8.600	1.010	3.900	1.335	1.805	1.300	0.100	88.200
1995	42.700	12.052	0.370	13.350	2.600	7.700	6.40	1.854	4.750	2.176	1.900	1.400	0.100	97.352
1996	50.030	14.132	0.680	14.980	3.800	9.540	9.160	1.320	6.000	2.226	2.305	1.800	0.461	116.454
1997	48.22	13.467	4.590	15.270	4.660	8.910	8.800	1.200	6.1900	2.577	1.970	2.040	0.377	118.261
1998	31.980	8.471	6.790	10.260	3.110	6.140	5.970	0.800	3.860	1.728	1.320	1.420	0.282	82.131
1999	44.934	11.077	12.104	15.021	4.775	7.734	7.556	1.706	5.685	2.555	1.916	2.620	0.410	118.093
2000	70.421	18.161	20.862	19.088	6.704	12.887	10.600	2.389	8.800	2.588	2.743	3.100	1.000	179.543

المصادر :

1. مجلة نفط العرب ، العدد العاشر ، مكتب عبد الله الطريقي للاستشارات النفطية ، الكويت، 1979، ص 11 .
2. علي احمد عتيقة ، النفط والتنمية العربية ، اوابك ، الكويت، 1979، ص 13 .
3. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى ، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات ، 1986، ص 314، 1988 ص 259، 1991 ص 223، 1994 ص 280، 1997 ص 294، 2001 رص 314 .

العربية الأخرى ذات التوجه الوطني مثل ليبيا ومصر وسوريا طريقها نحو التنمية مستعينة بالعوائد المالية النفطية المحدودة والتي يرجع سبب شحتها إلى تردي أسعار النفط التي وصفها الرئيس العراقي الاسبق احمد حسن البكر في رده على رسالة الرئيس الامريكي نيكسون عام 1974 بأن (النفط سلعة بدون ثمن) وهذا وصف دقيق لأسعار النفط، مقارنة بأهميته الستراتيجية واسعار السلع والمواد الاخرى.

اما الجزائر* فكان الحال مختلفاً وكانت فرنسا تسيطر على امور صناعة النفط بشكل شبه تام، فقد تكبلت الجزائر بقانون البترول الصحراوي عام 1958 وبنصوص اتفاقية ايفان عام 1962 التي تعطي لفرنسا الحق في السيطرة شبه الكاملة على صناعة النفط الجزائرية [9]. فلم يطبق مبدأ مناصفة الارباح الذي سرى مفعوله في الوطن العربي وايران منذ مطلع الخمسينات فقد كانت حصة الجزائر اقل من (12.5٪) من قيمة النفط الخام وحتى عند تحقيق الاستقلال السياسي للجزائر عام 1962، تأخر استقلالها الاقتصادي من الناحيتين القانونية والعملية بسبب السيطرة الفرنسية على صناعة النفط وكان الانتاج الجزائري يصب في خدمة الاقتصاد الفرنسي ومصالح المستعمرات الفرنسية الاخرى وحاجتها من النفط والغاز الطبيعي، ولذلك فأن حصة الخزينة الجزائرية من النفط اقل بكثير من الاقطار العربية المنتجة للنفط، وذلك بسبب اختلاف تطبيق النظام الفرنسي المفروض على الانتاج والتصدير في الجزائر اذ كانت حصتها (28 سنتا) امريكيا من البرميل بينما كانت حصة الاقطار العربية المنتجة تتراوح بين (75–90 سنتا) امريكياًللبرميل الواحد [10].

وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يرث مديونية كبيرة لم تستطع التخلص منها حتى يومنا هذا عام 2003، فقد كان النهب الغربي للنفط العربي وللموارد العربية

(❖) اول اكتشاف للنفط في الجزائر كان عام 1956 واما الغاز الطبيعي فكان اكتشافه عام 1954.

(9) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص 12–24.

(10) المصدر نفسه، ص 31.

الاخرى مجحفاً ومدمرا ليس للاقتصاد العربي فحسب، بل لكل الاوضاع التنموية والسياسية الاجتماعية. فقد مارست الدول الاستعمارية وشركاتها البغيضة اسوء انواع الاضطهاد والسلب والنهب لخيرات الامة العربية وخاصة النفطية، بدأً من اسعار النفط الزهيدة الى الاستحواذ شبه الكامل فنيا وقانونيا على صناعة النفط العربية، وكذلك عملها على ربط صناعة النفط العربية من التنقيب والانتاج والنقل والتكرير والتسويق بالمصالح والاقتصاديات الغربية.

كما عزلت هذا القطاع الحيوي عن عجلة التنمية في الوطن العربي اذ جعلت العوائد النفطية عبارة عن أتأوة وملك خاص للسلاطين والأمراء العرب لتحقيق مصالحهم الخاصة، في حين يرزح الشعب العربي تحت وطأة وقساوة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة.

مما جعل العلاقة الجغرافية السياسية بين الوطن العربي والنفط العربي، علاقة جامدة وميتة عابرة وتتعامل معها بشكل بسيط وهذا ما خططت له الدول الاستعمارية وشركاتها النفطية الاحتكارية فقد حاولت ان تحارب أي تفكير بالدور الستراتيجي للنفط العربي في تلك الفترة. وللاسف استمر هذا التاثير على تفكير كبار المسؤولين عن النفط العربي الى يومنا هذا، فقد تأسف عبد الله حمد بن عطية وزير الطاقة والصناعة القطري والرئيس الحالي للاوبك لأن النفط العربي سلعة استراتيجية [11].

مما ادى الى عزل هذا القطاع الحيوي عن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الوطن العربي من جراء تراكمات السيطرة العثمانية والغربية، ثم تناما الوعي القومي والوطني منذ مطلع الخمسينيات، عندما اخذت القوى الوطنية والتحريرية تأخذ فرصتها بالتحرر والاستقلال السياسي من القوى الاستعمارية

---

(11) احمد منصور، برنامج بلا حدود مقابلة مع السيد عبد الله حمد العطية وزير الطاقة والصناعة القطري الرئيس الحالي للأوبك، الجمعة 12/8 /2000 مكة المكرمة، الانترنيت:
http:// www.aljazeera.net/programs/ no limits /ar.P.1 – 43.

الغربية، التي اخذت تحاول ان تعيد سيطرتها على المنطقة من خلال تعميق التبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية لأقطار الوطن العربي وكذلك الضغط عليها عن طريق عدم مساعدتها في امتلاك التكنولوجيا وآليات التطور العلمي والحضاري الهائلة التي تمتلكها.

وفي ظل التطورات السياسية التي يشهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بروز القوة السوفيتية ليصبح هناك قطبان عظيمان في العالم تواتر الصراع الدولي بكل اشكاله، فظهور الاتحاد السوفيتي كان سندا قويا لقوى التحرر الوطني والقومي وخاصة في الوطن العربي، الذي عانا اقسى انواع العنف والسيطرة والاضطهاد من التحالف الاوربي الامريكي الصهيوني منذ مطلع القرن العشرين.

هذه الظروف الدولية وعوامل محلية اخرى ساعدت على تحرر صناعة النفط في الوطن العربي من قبضة الغرب وشركاته الاحتكارية. فمنذ مطلع السبعينيات قامت الجزائر وليبيا والعراق بتأميم نفوطهم من سيطرة الشركات الاحتكارية [12]. لأن عملية التأميم تضع النفط تحت تصرف الارادة الوطنية الكاملة ومن الجدير بالذكر ان التأميم قد تم على مراحل فعلى سبيل المثال الجزائر بدأت بتأميم حصة الشركات الانكليزية والامريكية من مصفاة الجزائر عام 1967 بعد العدوان الصهيوني على الامة العربية، ثم اعقبتها عمليات التأميم التكميلية في عام 1970 [13].

بينما قامت اقطار الخليج العربي بتطبيق اتفاقية المشاركة مع الشركات الاجنبية [14]. ان اتفاقية المشاركة والمعروفة باتفاقية نيويورك التي اعلن عنها في 5 تشرين اول 1972 جاءت بتخطيط غربي – امريكي، لحصر امتداد حركات تأميم

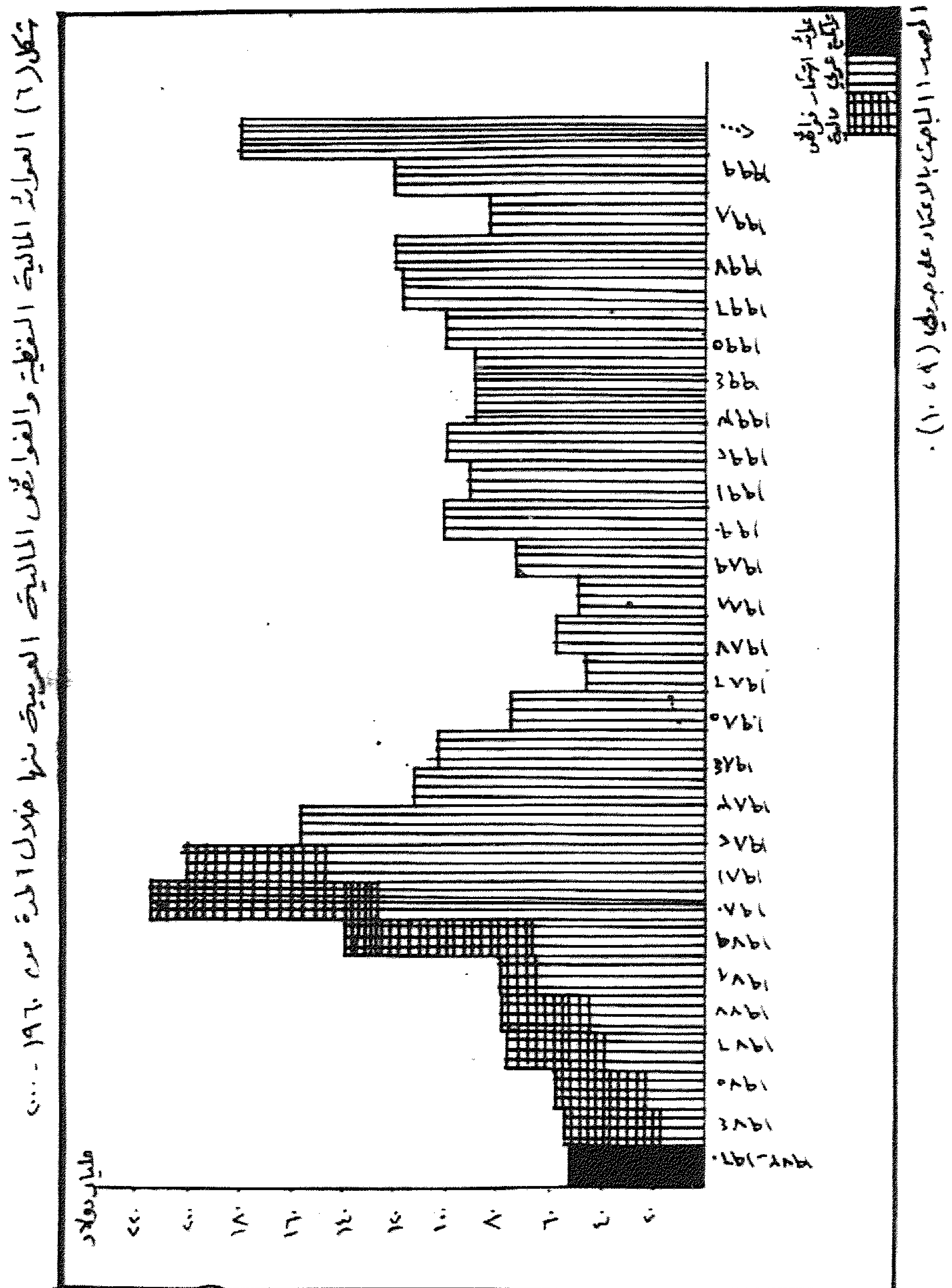
---

(12) منشورات الثورة، مصدر سابق، ص 15-185.

(13) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، مصدر سابق، ص 60-62.

(14) عبد الكريم الزامل، المشاركة النفطية واثارها على التنمية، دار البحوث العلمية، الكويت، 1973، ص 9-47.

النفط في اقطار الخليج العربي، وجاءت هذه الاتفاقية لتعطي نسبة مشاركة لاقطار الخليج في صناعة النفط وكانت النسبة عند التوقيع بنحو (25٪) من كل العمليات



شكل (٦) العوائد المالية النفطية والفوائض المالية العربية نسبياً خلال المدة من ١٩٦٠ - ٢٠٠٠

الادارية والفنية لصناعة النفط ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل الى (51٪) عام 1983[15]. ولكن بعد التطورات التي شهدها سوق النفط العالمية وارتفاع الاسعار، دفعت بأقطار الخليج الى الاستحواذ على ثرواتها النفطية بشكل كامل. ولكن في حقيقة الامر بقيت صناعة النفط في اقطار الخليج العربي تحت المخطط والمظلة الغربية، فهي التي ترسم السياسة النفطية لهذه الاقطار، فحتى العوائد النفطية المالية اعيد استثمارها في الغرب بعد ان اودعت في البنوك واستثمرت في الغرب.

نستطيع ان نستنتج مما تقدم ان المرحلة التي سبقت عام 1974 هي المرحلة التي كانت تسيطر فيها شركات النفط الاحتكارية على اوضاع صناعة النفط العربية، من الاستكشافات والتنقيب والى التسويق والتصنيع وكانت تنال ارباح هذه الصناعة كلها، مما جعل الوطن العربي يحصل على مبالغ زهيدة قبل عام 1952، ثم في عام 1952 جاء قانون مناصفة الارباح الذي ساعد على حصول الاقطار العربية النفطية نسبة جيدة من اسعار بيع النفط الخام، ولكن محدودية الاسعار تحول دون الاستفادة من هذه العوائد في تلك المرحلة المهمة من تاريخ الامة العربية. فحتى عام 1970 كان العراق والجزائر مثقلين بمديونية بلغت (274 و 937 مليون دولار) على التوالي.[16]

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد عام 1973: وهي مرحلة الوفرة المالية ففي نهاية عام 1973 تضاعفت اسعار النفط (4أربع مرات)، واصبح سعر النفط 11.2 دولار برميل في عام 1974 ثم بلغت العوائد النفطية العربية اكثر من (54 مليار دولار) وهي اكثر من العوائد النفطية المالية خلال المدة من 1960 – 1973 (جدول 9). وفي عام 1979 تضاعفت الاسعار مرة اخرى وازداد حجم العوائد المالية العربية، وكانت بداية عصر ذهبي للاقطار النفطية وخاصة الخليجية.

---

(15) المصدر نفسه، ص 10-13

(16) نجيب عيسى، النفط والمجال الاقتصادي العربي، معهد الانماء العربي، بيروت، 1991، ص245

ومن تفحص (جدول 9) تتضح ضخامة هذه الاموال، التي بلغ مجموعها التراكمي اكثر من (2821 مليار دولار) خلال المدة من 1960 – 2000، ويتضح من (جدول 9) و (شكل 6) ان نمواً مضطرداً في العوائد المالية والودائع المالية في الخارج خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات سببه تضاعف اسعار النفط وزيادة الانتاج العربي من النفط. ثم مابرحت ان تراجعت هذه العوائد واختفت الفوائض المالية منذ عام 1982 *نتيجة لتراجع اسعار النفط كما تراجع الإنتاج من (20.3 م ب/ي) سنة 1980 الى 12.8 م ب/ ي سنة 1982 ثم الى 11.1 م ب/ي سنة 1984، وقد هبطت الأسعار من 34.3 دولار /برميل عام 1981 الى 13 دولار عام 1986.

ثم ارتفعت العوائد المالية في عقد التسعينات وتراوحت بين 90–120 مليار دولار سنوياً، الى ان شهدت اكبر ارتفاع لها منذ عام 1981 وذلك في عام 2000، فقد بلغت نحو 179.5 مليار دولار. والسبب الرئيسي في هذا التذبذب يعود الى تذبذب اسعار النفط التي انهارت عام 1998 واصبحت اقل من 13 دولار / برميل. اما الإنتاج العربي من النفط فقد استمر بالتزايد منذ عام 1987 حتى بلغ 21.1 م ب/ي عام 2000. ومن تفحص (شكل 6) نستطيع ان نستنتج ما يلي:

1) تزايد العوائد المالية النفطية التي اصبحت اداة اساسية للنمو وللتطورات الاقتصادية والاجتماعية المشوهة غير المتوازنة في الاقطار النفطية.

2) فوائض مالية ضخمة فاقت ما استثمر من العوائد النفطية في الاقطار النفطية في الاعوام 1974 و 1975 و 1979.

نستنتج ايضاً ان التطورات المالية النفطية في عقد السبعينيات وحتى عام 1981 فاقت اثارها الايجابية على اثارها السلبية فقد وظفت قسم من الاموال والعوائد النفطية

(*) لقد تم تحديد سنة نهاية الفوائض المالية النفطية وذلك وفق ما حددته المصادر المتخصصة. وكذلك وفق بداية عهد عجز الميزانيات الحكومية العربية للاقطار النفطية منذ عام 1982.

في خطط التنمية في الاقطار النفطية، ولكن اسوء ما حصل هو تراكم الفوائض المالية التي تم استثمارها في خارج الوطن العربي.

الفوائض المالية النفطية

من تفحص (جدول 10) و(شكل 6) يتضح ان فوائضاً مالية كبيرة تراكمت خلال المدة من 1974 وحتى عام 1981 بلغ مجموعها نحو 368.6 مليار دولار وتقدرها بعض المصادر بنحو 450 مليار دولار [17].

جدول رقم (10)

الفوائض المالية العربية المصدرة للنفط خلال المدة من 1974 – 1981 (مليار دولار)

السنة	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	المجموع
المبالغ	36.7	35.7	37.2	33.5	13.2	72.0	86.5	53.9	368.6

المصدر:

1. محمد العمادي، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 9، العدد الاول، الكويت 1983، ص 8 و 9 و 66.
2. محمد حجازي، الفوائض النفطية واستثمارها في الوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980، ص 20.

وتبالغ بعض المصادر وتقدرها بأكثر من ذلك، والسبب يعود الى ان هذا الرقم الآنف هي اموال لم تستثمر داخل الوطن العربي، في حين تمثل المبالغ الاخرى اجمالي الاستثمارات العربية النفطية العامة والخاصة، ولذلك فقد اخذت تقدر هذه المبالغ هي وارباحها بمدى يتراوح بين 1500–3000 مليار دولار [18].

(17) Abrahim Awais , Economic of petrodollars, from the economic Dimensions of middle Eastern History , the Durwin press Inc , princetion , 1990 , P. P 99–179.

(18) نبيل شبيب، الثروة النفطية والمواطن العربي بين الوهم والحقيقة الانترنيت:
http: /www.islam – onlin … / mdetails. asp? Magazinel D= 1285. 2001/9/20. P.1–4.

فالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقدرها ما بين 800–1000 مليار دولار، في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بنحو (2400 مليار دولار) سنة 2001 [19]. وتقدرها مجلة (Mira) التي تصدرها المعارضة السعودية بنحو (500 مليار دولار). اما الودائع في الخارج مع الاستثمارات فيقدرها خبراء خليجيون بنحو(1000 مليار)دولار [20]. ولكن احدث تقرير صدر مؤخراً عن شركة ميريل لينش وكاب جميني ارلست، يتفق مع بونج الذي يقول ان عدد اصحاب الثروات من العرب عام 2000 بلغ (220 الف شخص) مبالغهم تتراوح بين 1000 –3000 مليار دولار، وتحديداً فان مبالغهم تقدر بـ 1670 مليار دولار، 78 الف شخص من السعودية، و (59 الف) من الامارات و(36 الف) من الكويت و (12 الف) من دول الخليج الاخرى و (25 الف) من باقي الدول العربية[21].

وتشير دراسة نشرتها غرفة التجارة والصناعة في الامارات الى ان مفهوم الثروة الشخصية، هو ان الثري من يملك اصول مالية سائلة بحد ادنى (500 الف دولار) وعلى هذا الاساس تقدر الثروة الشخصية للاثرياء العرب بحوالي (800 مليار) دولار ويملكها (120) الف ثري (90 ٪) منهم من اقطار الخليج العربي اموالهم بحدود (718 مليار) دولار. ومصرفيون من اقطار الخليج العربي يقدرون القيمة الحقيقية للاموال المهاجرة بما يصل الى (2500 مليار دولار)[22]، وقدرها محمد حسنين هيكل بنحو 2000 مليار

(19) محمد عبد العاطي، الاستثمارات العربية في الخارج، الانترنيت:
http:/www.AlJazeera.net /in /arabic –dep. 2001, P. 1– 2.
(20) يعقوب بن افرات، البترودولار وازمة الديون العالمية، الانترنيت مجلة الصبار، العدد 139، ص 1–2 الانترنيت:
http:/www//A:/Alsabartalking politics.htm , P 1 – 2.
(21) احمد حسين، الاموال المهاجرة – خطر التجميد وحلم العودة، الانترنيت، اسلام اون لاين نت، موقع افكار، 29 / 1 / 2002، ص 1– 8.
(22) المصدر نفسه، ص 5–6.

دولار، اذ يقول ((ان في الربع الاخير من القرن العشرين بلغت مدخولات الامة العربية من مواردها المتعددة وخاصة ثروتها النفطية بنحو (4000 مليار) دولار، توزع انفاقها على النحو التالي (1000 مليار) توجهت للبناء والتنمية، و 1000 مليار توجهت الى شراء الأسلحة ولكن هناك نصف ايرادات الامة العربية 2000 مليار دولار تحتاج الى من يبحث عنها))[23].

فلو اخذنا متوسط هذه التقديرات (1500–2000) مليار دولار هو اجمالي المبالغ العربية المهاجرة الى الخارج الناتجة من النفط فهي ضخمة جداً وكبيرة، ولكن الباحث يعتقد ان مبالغها الحقيقية اذا ما حسبت مع تراكم الارباح فهي اكثر من المتوسط المقدر انفاً. والمشكلة الحقيقية ليس في مقدار هذه المبالغ ولكن بعودتها الى اهلها واصحابها الشرعيون العرب من المحيط الى الخليج.

فأذا كانت الظروف السياسية والاقتصادية دفعت ومازالت تدفع ببعض الحكام العرب الى استخراج النفط واستبداله بأصول مالية اجنبية والدولارات لاتخلق دخلاً وانما تغير شكل الثروة القومية المادية[24]. واستمرار هذا النهج الخاطيء يؤدي بالاقتصاد الى كارثة حقيقية عند نفاذ الثروة الناضبة وهذا ما حصل بعد تراجع اسعار النفط والعوائد النفطية بحيث اصبحت جميع الاقطار العربية النفطية تعاني من عجز في موازناتها واصبح معظمها مديونياً ومثقلاً بقروض كبيرة جداً.

هناك اكثر من سؤال يطرح نفسه اهمها كيف استثمرت هذه الاموال ؟ وماهي الضمانات لعودتها ؟ وماهي المخاطر التي تواجهها وماهو التوزيع الجغرافي لأنتشارها ؟

---

(23) حميد الجميلي، الامن المالي والاستثماري العربي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 3، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص 14.

(24) علي توفيق صادق، النفط ضمن اطار الحسابات القومية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 14، العدد 51، الكويت، 1988، ص 39–40.

التوزيع الجغرافي للعوائد المالية النفطية المستثمرة والمودعة في الخارج

ففي الوقت الذي ينبغي ان تستثمر فيه هذه الاموال في الوطن العربي ودول العالم الثالث لبناء تكامل عربي وعلاقات دولية مع دول العالم الثالث، وذلك بسبب الحاجة الى مواقفها الدولية لنصرة القضايا العربية الاستراتيجية. نجد ان هذه الاموال وظفت في الدول الصناعية المستهلكة للنفط بشكل جعلها ناخذ النفط مجاناً، لان ثمن النفط وظف معظمه في الدول المستهلكة نفسها (الدول الصناعية الكبرى)، اذ استثمر نحو (21 ٪) من الاموال العربية الفائضة في الولايات المتحدة و (20 ٪) منها في بريطانيا و (52.6) في باقي الدول الاوربية الصناعية واليابان، بينما لم يتجه الى بلدان العالم الثالث سوى (6.4 ٪)[25].

وهذا يعني ان هذه الاموال وظفت في الاقتصاديات الغربية، الدول المعادية للامة العربية وقضاياها العادلة. وهذا يعني انها اصبحت سلاح مضاد للعرب ووسيلة للضغط عليهم، فبدلاً من ان يستثمرها العرب للضغط على الغرب، اخذ الغرب يهدد العرب ويخوفهم بتجميدها ومصادرتها، خاصة الامراء والحكام المتنفذون العرب لكي لا يحركوا ساكناً باتجاه الغرب، ومطامعهم غير المشروعة في الوطن العربي، حرصاً على اموالهم واستثماراتهم واملاكهم المرهونة بالغرب. وقد استثمرت الاموال العربية في المجالات الاتية[26]:

1) الاستثمارات في اسواق الدين الدولية السندات الدولية.

---

(25) محمد العمادي، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 9، العدد الاول، الكويت، 1983، ص 66.

(26) حكمت شريف النشاشيبي، استثمار الارصدة العربية، ط1، دار الشايع للنشر، الكويت، 1978، ص 39 – 127.

2) الاستثمارات في أسواق الدين المحلية في الدول الاجنبية، على الرغم من المخاطر التي تخضع لها هذه الاسواق اذ تخضع للرقابة الوطنية من قبل السلطات المالية والنقدية في الدول المستثمر فيها كالضرائب وغيرها.

3) الاستثمار في اسواق الاسهم العالمية.

4) الاستثمار في اسواق العقارات العالمية.

5) الاستثمارات في الذهب.

6) الاستثمار في دول الكتلة الشرقية وخاصة في مجال الديون الحكومية.

7) الاستثمار المباشر خارج الوطن العربي، حيث يتم امتلاك الاصل الاستثماري الانتاجي طويل الاجل مثل امتلاك كامل لمشروع قائم او انشاء مشروع جديد او الاشتراك مع الغير في انشاء مشروع جديد او امتلاك حصة في مشروع قائم.

لقد دخلت هذه الاموال في اسواق المال والاقتصاد العالمية واصحابها لم يفقهوا شيئاً عن الاشكاليات القانونية والسياسية والاقتصادية، والمخاطر التي يمكن ان تكتنف مستقبل هذه الاموال، لانها اصبحت اسيرة وخاضعة للقوانين والتشريعات المحلية للدول المستثمرة فيها التي تستنزفها من خلال الضرائب والرقابة، فضلاً عن المخاطر السياسة التي يمكن ان تجمدها وتصادرها تحت أي ذريعة كما فعلت الولايات المتحدة، حين جمدت الاموال العراقية منذ عام 1990 وكذلك الاموال الليبية ومافعلته بعد احداث 11 ايلول 2001، فقد تم تجميد مصادره قسم من الاموال العربية تحت ذريعة الاشتباه باصحابها ومساندتهم للارهاب، فقد قدرت الخسائر بنحو (70 مليار دولار)، ووفقاً لتقديرات رجل الاعمال السعودي عمر عبد الله فقد خسر المستثمرون السعوديون (70 ٪) من قيمة استثماراتهم تقريباً [27]

---

(27) امريكا تتفجر... والعرب يخسرون الأموال، الانترنيت:
udskriftfra www.multi danmark,dkTorsdog d. 4 Juli 2002.

لطفاً انظر ايضاً:

– احمد حسين، الأموال المهاجرة... خطر التجميد وحلم العودة !، مصدر سابق، ص 1 – 3.

ان الدروس التي ينبغي ان يستلهمها العرب من هذه التوجيهات التي رمت باموالهم في دهاليز مظلمة، وتحولت الى وسائل للضغط عليهم. كان الاجدر ان تستثمر في اقطاره وبقاعه المتعطشة الى التنمية، في السودان ومصر و المغرب و اليمن وباقي اجزاء الوطن العربي.

واذا ماكانت هناك أموال فائضة عن التنمية العربية فينبغي ان تستثمر في دول العالم الثالث، وخاصةً الدول ذات الاقتصاديات السريعة النمو وذات التجارب التنموية الناجحة مثل كوريا والصين وسنغافورة وتايوان والهند، هذه الدول التي أصبحت من الدول الرئيسة المستهلكة للنفط في العالم، حيث تستهلك اكثر من (19 م ب / ي)، مما يوفر فرصة للتعاون اقتصادياً ونقل التكنولوجيا مقابل تجهيزها بالطاقة. خاصةً ان الجغرافية قد فتحت ابواب الاتصال بين منطقة الخليج العربي وجنوب شرق اسيا. عن طريق الخليج العربي والبحر العربي والمحيط الهندي.

الخسائر المالية النفطية العربية

تتمثل الخسائر العربية من تصدير النفط عن طريق تراجع الاسعار الاسمية للنفط منذ عام 1982، فبعد ان بلغ اعلى معدل سعر لبرميل النفط في عام 1981 بحدود 34.3 دولار تراجع الى ادنى معدل سنوي له في عام 1986 ووصل الى 13.0 دولار (جدول 11). الامر الذي ادى الى تراجع الايرادات النفطية الى ادنى مستوى لها، فقد بلغت 54.2 مليار دولار، ولكن بعد هذه السنة اخذت الاسعار ترتفع بشكل بطيء، ولم تتجاوز حدود 20 دولار الا في عام 1990 بسبب احتلال العراق للكويت وما تلاه من تطورات ادت الى حظر تصدير النفط العراقي وتوقف تصدير النفط الكويتي، وكذلك في عام 1996.

جدول (11) السعر الاسمي والحقيقي للنفط العربي للمدة 1970 – 2000

التفاصيل / السنة	السعر الاسمي دولار برميل	السعر الحقيقي بدولار عام 1973	نسبة قيمة الدولار الى قيمة دولار 1973	السعر الحقيقي بدولار 1988	السعر الحقيقي بدولار عام 1995	نسبة قيمة دولار 1995 الى قيمة دولار 1970
1970	1.3	1.7	1.3٪	5.0	8.6	6.6
1971	1.7	2.16	1.27٪	6.3	10.2	6.0
1972	1.9	2.18	1.15٪	6.4	10.0	5.26
1973	2.7	2.7	100٪	7.8	9.1	3.37
1974	11.2	9.19	82٪	26.7	24.5	2.19
1975	10.9	7.92	72٪	23.4	22.2	2.04
1976	11.7	8.02	67٪	24.8	24.9	2.12
1977	12.8	8.47	66٪	24.7	25.0	1.95
1978	12.9	7.32	57٪	21.6	22.7	1.76
1979	18.6	9.43	51٪	27.5	44.4	2.39
1980	30.5	13.94	46٪	41.2	48.4	1.59
1981	34.3	15.65	46٪	46.0	47.8	1.36
1982	31.0	14.35	46٪	42.2	46.0	1.48
1983	28.1	13.31	47٪	39.2	45.3	1.61
1984	27.5	13.39	48٪	39.1	43.5	1.58
1985	26.5	12.72	48٪	37.3	42.8	1.62
1986	13.5	5.58	41٪	16.1	17.7	1.31
1987	17.4	6.44	37٪	18.8	21.6	1.24
1988	14.0	–	–	14.0	16.3	1.16
1989	17.3	–	–	–	19.8	1.14
1990	22.3	–	–	–	23.4	1.5
1991	18.6	–	–	–	19.7	1.06
1992	18.4	–	–	–	18.9	1.03

التفاصيل / السنة	السعر الاسمي دولار / برميل	السعر الحقيقي بدولار عام 1973	نسبة قيمة الدولار الى قيمة دولار 1973	السعر الحقيقي بدولار 1988	السعر الحقيقي بدولار عام 1995	نسبة قيمة دولار 1995 الى قيمة دولار 1970
1993	16.3	–	–	–	18.6	1.14
1994	15.5	–	–	–	17.1	1.10
1995	16.9	–	–	–	16.9	1.0
1996	20.3	–	–	–	20.7	1.02
1997	18.7	–	–	–	20.5	1.10
1998	12.3	–	–	–	14.0	1.13
1999	17.5	–	–	–	19.7	1.13
2000	27.6	–	–	–	29.9	1.08

المصادر:

1. اوابك، تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر لسنة 1988، الكويت، 1989، ص 9.
2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى، التقرير الاقتصادي العربي سنة 2001، ص 315، تقرير عام 1988، ص 258.

ثم شهدت انهيار آخر في عام 1998 بسبب الازمة الاقتصادية الاسيوية التي ادت الى تراجع استهلاك النفط وغرق السوق النفطية بالنفط، ثم شهدت اعلى ارتفاع لها منذ اكثر من (15 سنة) وذلك في عام 2000، وتجاوز سعر البرميل حاجز(27.2) دولار (جدول 11) وقد وصل في شهر ايلول عام 2000 الى (31.5) دولار / برميل[28].

هذا التراجع في الأسعار كبد العرب خسائر كبيرة جداً، فقد قدرت هذه الخسائر خلال المدة من 1987 – 1996 بنحو (1764) مليار دولار بأسعار عام 1981. وقدرها الباحث خلال المدة من 1985 – 2000 بنحو (2466) مليار دولار باسعار عام 1981 [29]. اما السبب الثاني للخسائر العربية فهو يرجع الى ارتفاع معدلات التضخم والتخفيض المستمر في قيمة الدولار.

---

(28) اوابك، النشرة الشهرية لمنظمة للاقطار العربية للمصدرة للبترول، العدد 6، حزيران، الكويت، 2001، ص 14.

(29) سعدون حمادي، الخسائر الناجمة عن تدهور اسعار النفط العربي 1987 – 1996، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد 1998، ص 16.

يتضح من (جدول 12) نمو الاسعار الاسمية لبرميل النفط ولكن هناك تراجع في السعر الحقيقي* بسبب التضخم وتقلب قيمة الدولار، اذ تلجأ الادارة الامريكية الى خفض قيمة الدولار (وان كانت لاتكشف عن ذلك احياناً). وذلك لاستعادة القدرة التنافسية لصادراتها والحد من وارداتها[30] فضلاً عن فائدتها وحليفاتها الاوربيات من انخفاض قيمة الدولار، لانها تخصص قسم من نفاقاتها لشراء النفط الذي يباع بالدولار.

جدول (12) الاسعار الاسمية لبرميل النفط مع سعر البرميل بعد التخفيض بسبب التضخم وتقلب قيمة الدولار في دول الاوسيد للسنوات 1974–1980

السنة / التفاصيل	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
السعر الرسمي لسعر النفط	11.2	10.9	11.7	12.8	12.9	18.6	30.5
التخفيض بسبب التضخم	9.56	6.39	9.51	9.43	8.95	11.37	16.24
التخفيض بسبب التضخم وتقلب الدولار	9.56	8.99	9.66	9.03	8.12	10.11	14.35

المصدر:

1. محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 16، الكويت، 1979، ص 63–25.
2. تقرير الامين العام الخامس عشر، 1988، اوابك، الكويت، 1989، ص 9.

(*) السعر الحقيقي يشير الى كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل سعر برميل في وقت معين مقارنة بفترات أخرى وينبغي ان يكون اختيار السلع للمقارنة بشكل دقيق.
انظر لطفاً:
– تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر 1988، اوابك، الكويت، 1989، ص 8 – 9.

(30) محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 16، الكويت، 1979، ص 60 –64.

حيث يتضح من الجدول التراجع الكبير في سعر البرميل بسبب التضخم وتقلب سعر الدولار عام 1978، كما يبين الفرق الكبير في سعر البرميل بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدولار الى النصف تقريباً. من (جدول 11) نستطيع أن نستنتج ان دولار عام 1970 ذو قيمة اكبر من دولار عام 1973 بـ 1.3 وان دولار عام 1975 هو 72 ٪ من دولار عام 1973 وان دولار عام 1979 هو 51 ٪ من دولار عام 1973، وهذا يعني ان القيمة الحقيقية للايرادات النفطية المالية عام 1979 هي نصف القيمة الاسمية بقيمة دولار عام 1973، وان القيمة الحقيقية لدولار عام 1987 هي 37 ٪ من القوة الشرائية لدولار عام 1973، الامر الذي يعني ان قيمة واردات النفط العربي لاتساوي سوى 1/3 من القوة الشرائية بقيمة دولار عام 1973، أي ان 2/3 من الايرادات العربية النفطية، يأكلها التضخم الناتج عن ارتفاع اسعار البضائع في الدول الصناعية، وكذلك التدهور والتخفيض في قيمة الدولار.

يتضح من (جدول 11) ايضاً ان قيمة دولار عام 1970 هي 6.6 اضعاف قيمة دولار عام 1995 وان قيمة دولار عام 1975 هي اكثر 2.04 من قيمة دولار عام 1995 وان قيمة دولار 1980 هي 1.62 اكثر من قيمة دولار عام 1995 وان قيمة دولار عام 1990 هي اكثر من قيمة دولار عام 1995 بفرق قليل جداً هو 1.05، ويتضح ان الفرق بسيط بين قيمة دولار التسعينات عن قيمة دولار عام 1995.

لذلك بقيت الاسعار الحقيقية لبرميل النفط مقاربة للاسعار الاسمية مما يؤكد ان حجم الخسائر العربية في عقد التسعينات من جراء التضخم وانخفاض قيمة الدولار هي قليلة مقارنة بعقدي السبعينات والثمانينات. ولكن الخسائر الكبيرة جاءت من جراء تدهور الاسعار الاسمية لبرميل النفط.

وفي دراسة اجراها احد الباحثين[31] اكد فيها على ان امريكا اخذت النفط مقابل 3 دولارات عام 1986 لتضخه في الابار الجافة، كأحتياطي ستراتيجي، وبرميل

(31) طارق سويدان، النفط العربي، الجزيرة نت، الانترنيت:
http://www.aljazeera.net/point–views/2001/6/26.

النفط الذي تصنعه سيعود الينا بأكثر من 1500 دولار، لأن كل ما نستعمله من حولنا يدخل النفط في تكوينه او تحريكه او صناعته، واكبر لعبة تقوم بها الولايات المتحدة لضرب اهمية النفط هي تخفيض قيمة الدولار، وهو العملة الرئيسية لبيع النفط ففي احدى المرات خفض الدولار بنسبة نصف مقابل الين، اذ كان الدولار يساوي 168 ينًا يابانياً سنة 1980 فخفض الى نحو 88 يناً سنة 1980، وقبل التخفيض كانت الدول النفطية تشتري السيارة اليابانية عام 1980 بـ 2500 دولار فقط أي ما يعادل 470 الف يناً يابانياً، وهي تعادل 82 برميل نفط. اما بعد التخفيض فقد اصبح سعرنفس السيارة بـ 5000 دولار وهي تعادل 470 الف يناً يابانيا لكن السيارة اصبحت تعادل سعر 164 برميل نفط. اما اذا اصبح سعر السيارة 10000 دولار، وهي تعادل 1.220 مليون يناً يابانياً، (اذا كان الدولار يعادل 122 يناً يابانياً فاننا سنشتري هذه السيارة ب 813 برميل نفط باسعار عام 1998 والبالغة 12.3 دولار / برميل. او ان نبيع البرميل بـ 122 دولار حتى تعادل القوة الشرائية لأسعار 1980 ونفس الباحث يقدر خسائر الدول النفطية السنوية باكثر من 200 مليار دولار بسبب ارتباط تسعير او بيع النفط بالدولار ولذا ينبغي ان يباع النفط بسلة عملات اخرى مثل الين واليورو او الذهب.[32]

ولو تم حساب قيمة السيارة اليابانية ببراميل النفط وفق الاسعار الاسمية المبينة في (جدول 11) لوجدنا ان سعر السيارة ذات القيمة 2500 دولار عام 1981 تقدر بحدود 73 برميل نفط وعندما ارتفع سعر السيارة الى 10000 دولار فأن سعرها اصبح ب 813 برميل نفط بالاسعار الاسمية لبرميل النفط عام 1998 والبالغ 12.3 دولار وهذا يعني ان سعر السيارة قد تضاعف اكثر من 11 مرة مقارنة بسعر النفط.

مما تقدم يتبين الحجم الهائل للخسارة العربية نتيجة لتصدير النفط منذ عام 1970 ولحد الان، فقد تم تقديرها خلال المدة من 1985 – 2000 وفق نزول الاسعار الاسمية لبرميل النفط. بحدود 2.466 تريلون دولار، فربما يزيد حجم هذه الخسائر على 10 تريلون، اذا حسبت الخسائر الناجمة عن هبوط قيمة الدولار وارتفاع اسعار البضائع

(32) المصدر نفسه، ص 23.

والسلع والمنتجات المستوردة من الدول الصناعية، هذه الخسائر ذهبت الى بنوك واستثمارات المستهلكين الكبار للنفط، وهم دول الاوسيد مجموعة الدول الصناعية التي تستهلك معظم النفط العربي، اما اذا اضفنا الى هذه المبالغ مبالغ اخرى تجنيها الدول الصناعية من خلال الضرائب التي تفرضها على النفط الخام والمنتجات النفطية والتي ترفع سعر برميل النفط الى مدى يتراوح بين 44– 80 دولار للبرميل سنة 1995[33]. فيتضح من مبالغ هذه الضرائب الضخمة ان هذه الدول تجني ارباحا خيالية تفوق ارباح الدول المصدرة عدة مرات. الامر الذي يجعل الضرائب التي تفرضها هذه الدول مصدرا لتمويل استثماراتها، وبعملية حسابية بسيطة لو قدرنا ارباح اليابان السنوية من هذه الضرائب لوجدناها

- الاستهلاك اليومي من النفط 5.8 م ب /ي سنة 1995
- الاستهلاك السنوي من النفط 2.117 مليار برميل

مقدار الضريبة المفروضة على سعر برميل النفط 44 × 2.117 = 193.1 مليار دولار وهي نفس إيرادات إجمالي الوطن العربي من النفط للعام نفسه تقريبا كما ان هذه المبلغ هو ضعف اجمالي اموال العون المالي العربي خلال نصف قرن، وهي اموال على شكل قروض ميسرة وليست مساعدات او هبات مالية.

ومن الجدير بالذكر ان الضريبة التي تفرضها دول الاوسيد على النفط الخام في تزايد مستمر فبعد ان كان مقدارها 9 دولارات اصبحت بحدود 70 دولار عام 1996 في معظم دول الاتحاد الاوربي[34]. وبلغت اكثر من 77 دولار على البرميل عام 1999 فقد بلغ سعر برميل النفط الخام في دول الاتحاد الاوربي 95 دولار[35]، والفائدة الغربية او

---

(33) OPEC Bulletin , November & December , Vienna , 1996 , P.63.
(34) Shokri Ghanem, OPEC, oil markets and prices OPEC bulletin, January, Vienna , 1998, P13.
(35) محمد آدم، النفط والاسعار ثم ماذا، مجلة النبأ، العدد 51، تشرين الثاني 2000، الانترنيت: http://www.Alnnabaa.org/nba51/naft.htm,P.5.

بالاحرى فائدة جميع الدول الصناعية من صناعة النفط العربية كبيرة جدا ولا تقدر بثمن اذا علمنا ان تصنيع النفط ودخوله في تشكيل المواد الاولية الاستهلاكية للصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية وكونه المصدر الرئيسي للطاقة فسوف نلمس عمق الخسارة العربية التي اخذت تظهر بوادرها عند تراجع الاسعار الاسمية للنفط منذ عام 1982، حيث اخذت المديونية العربية وعجز الموازنات المالية يتفاقم في الاقطار النفطية ايضا سنة بعد اخرى.

المديونية العربية

تحتاج مشاريع التنمية وخطط التنمية عموماً الى مبالغ طائلة جداً، وخاصة في الدول المتخلفة ومنها الاقطار العربية. اذ تحتاج الى نفقات هائلة لتمويل مشاريع النهوض بخدمات البنية التحتية، وهي الطرق ومشاريع الكهرباء والطاقة، مشاريع الري والاستصلاح والمشاريع الصناعية والخدمية وخاصة الخدمات الاجتماعية الصحة والتعليم والاسكان والبناء والانشاءات... الخ.

واذا كان الوطن العربي بامس الحاجة الى رؤوس الاموال لانشاء متطلبات التنمية.. فأن النفط قد وفر على الاقطار العربية النفطية مسألة توفير رأس المال النقدي، الذي يفترض ان يكون هو الشرارة الاولى لانطلاق مسيرة التنمية، شريطة ان يكون هناك استثمار واعي ومدروس للموارد البشرية والاقتصادية.

يرى المختصون ان الدول تحصل على الاموال اما من صادراتها الخارجية او من الامكانيات الادخارية المحلية بوصفها المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال المحلي[36]، وظروف الوطن العربي وعموم الدول النامية لم تسمح لها الدول الاستعمارية ان تحصل على رأس مال كبير لا من صادراتها ولا من الادخار بسبب ظروف الفقر والتخلف التي

(36) فؤاد محمد شبل، التنمية الاقتصادية – اصولها وقواعدها، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1978، ص 14.

كرستها الهيمنة والسيطرة الاستعمارية، التي كانت مدخراتها المحلية المصدر الرئيسي لرؤوس الاموال التي ساعدتها على التطور الصناعي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[37].

لقد احتلت الايرادات النفطية المصدر الرئيسي للايرادات العامة في الوطن العربي وتحديداً في الاقطار النفطية الرئيسية (السعودية، الكويت، الامارات، العراق، ليبيا، قطر، عمان، البحرين، والجزائر) وهذه الدول تمثل المجموعة الاولى في (جدول 13) في حين تمثل باقي الدول العربية المجموعة الثانية التي لا يحتل النفط فيها اهمية كبيرة من حيث توفر الابرادات العامة، ولا يوجد النفط فيها اصلاً.

يتضح من (جدول 13) وشكل (7) ان ايرادات المجموعة الاولى (الاقطار النفطية) هي اكثر بكثير من ايرادات المجوعة الثانية وذلك بسبب ضخامة الايرادات النفطية في المجموعة الاولى. ويتضح من الجدول والشكل ان الاقطار غير النفطية تعتمد بشكل كبير على الايرادات الضريبية التي تشكل اكثر من (55٪) من اجمالي ايراداتها السنوية ويتضح ايضاً ان الاقطار النفطية اخذت الايرادات الضريبية تتزايد مساهمتها من اجمالي الايرادات العامة فيها، فبعد ان كانت تشكل (6.5٪) عام 1980 من اجمالي الايرادات ارتفعت الى (28.3٪) عام 1988، وذلك بسبب تراجع الايرادات النفطية فيها. ويرجع سبب تنامي الايرادات الضريبية الى السياسيات الضريبية الجديدة التي طبقتها الحكومات العربية في توسيع القاعدة الضريبية[38]، وبعد التسعينيات انتهجت معظم الاقطار العربية سياسيات اصلاحية اكثر تشدد، وتوسعت في زيادة الايرادات الضريبية على الافراد والشركات، ورفعت معدلات الضريبة التعويضية على السلع المستوردة والمنتجة محالياً، حتى اصبحت الايرادات الضريبية تشكل نسباً تزيد على (30٪) من اجمالي الايرادات العامة في الوطن العربي (جدول 13).

---

(37) محمد يحيى عويس، مشاكل اقتصادية معاصرة، القاهرة، 1978، ص 99- 101.

(38) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المنامة، 1995، ص109.

جدول (13)

هيكل الايرادات الحكومية العامة في الاقطار العربية من 1980 – الى سنة 2000

التفاصيل / السنة	1980		1981		1982		1983		1984		1985		1986		1987		1988		1989	
1.المجموعة الاولى* الايرادات	158.3	85.3	151.6	83.6	99.1	73.0	82.7	68.9	71.8	66.2	59.2	60.5	41.2	50.6	44.4	51.3	.36.74	54	49.94	63.7
الايرادات الضريبية	12.0	6.5	12.8	7.1	13.7	10.1	16.1	13.4	19.4	17.9	21.5	22.5	22.5	27.6	24.3	28.0	19.255	28.3	19.92	25.4
الايرادات غير الضريبية	2.1	1.1	2.6	1.4	2.7	2.0	2.9	2.4	3.9	3.6	5	5.1	5.9	7.2	6.5	7.5	4.83	7.1	3.76	4.8
الدخل من الاستثمار	13.2	7.1	4.3	7.9	20.2	14.9	18.4	15.3	13.4	12.3	12.1	12.4	11.9	14.6	11.4	13.2	7.21	10.6	4.78	6.1
اجمالي الايرادات	185.6	100	181.3	100	135.7	100	120.1	100	108.5	100	67.8	100	81.5	100	86.6	100	68.04	100	78.4	100
2.المجموعة الثانية**	1.0	4.1	1.5	5.2	1.6	5.3	1.7	5.1	1.2	3.8	2.7	7.7	2.8	7.5	2.4	6.6	0.86	3.4	1.37	5.3
الايرادات الضريبية	14.6	57.1	15.8	55	16.4	54.4	18.0	54.9	18.8	58.3	19.3	54.4	20.6	55.4	22.2	61.2	15.25	60.6	15.28	59.3
الايرادات غير الضريبية	5.7	22.2	6.7	23.3	7.2	23.8	8.2	25.0	8.3	25.9	7.3	20.4	10.0	26.9	10.2	28.1	6.85	27.2	6.47	25.1
الدخل من الاستثمار	1.1	4.3	1.4	4.8	2.0	9.6	2.1	6.6	2.3	7.2	3.1	8.7	0.8	2.2	-	-	0.65	2.6	0.67	2.6
المنح والمساعدات	3.2	12.3	3.3	11.7	2.9	9.6	2.8	8.4	1.6	4.8	3.1	8.8	3.0	8.0	1.5	4.1	1.56	6.2	1.98	3.7
اجمالي الايرادات	25.6	100	28.7	100	30.1	100	32.8	100	32.2	100	35.5	100	37.2	100	36.3	100	25.17	100	25.77	100

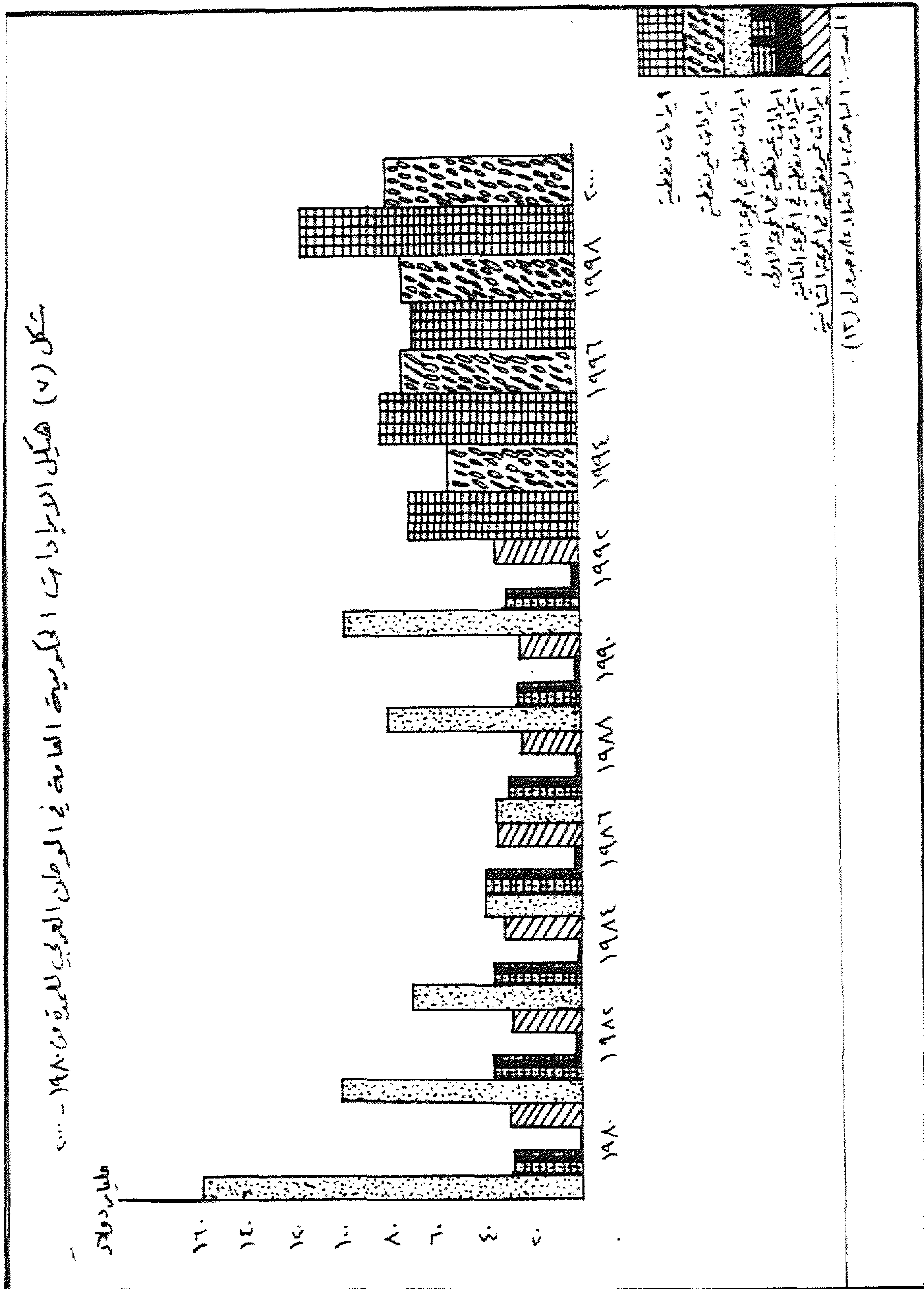
2000		1999		1998		1997		1996		1995		1994		1993		1992		1991		1990	
59.29	116.72	48.78	72.10	48.88	70.4	57.3	97.9	53	83.739	*56.4	76.27	56.4	71.289	73.8	90.0	75.7	98.02	78.7	66.08	76.2	80.22
27.7	54.55	35.6	52.61	37.1	53.4	29.6	50.5	30.6	48.439	27.1	36.667	28.2	35.677	18.6	22.68	18.2	23.57	17.6	14.78	17.1	18.0
10.94	21.55	12.95	19.15	10.63	15.3	10.48	17.9	12.4	19.498	13.7	17.949	13.2	16.685	3.6	4.39	3.5	4.53	5.0	4.2	5.2	5.47
1.51	2.99	1.95	2.87	2.63	3.8	1.9	3.3	3.7	5.897	2.6	3.840	2.3	2.907	4.0	4.88	2.6	3.36	1.3	1.1	1.5	1.58
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	100	121.95	100	129.48	100	83.97	100	105.27
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7.2	2.58	7.4	2.758	8.6	2.70	5.1	1.39
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	58.4	20.90	58.9	21.95	56.9	17.89	64.7	17.64
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	24.1	8.63	24.4	9.10	24.1	7.57	22.8	6.22
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4.8	1.72	4.3	1.60	4.1	1.29	2.4	0.654
0.56	1.12	1.72	1.07	0.76	1.1	0.72	1.3	0.3	0.535	0.2	0.398	-	-	5.6	2.0	5.0	1.864	6.3	1.98	5.40	1.47
100	196.93	100	147.80	100	144.0	100	170.9	100	158.108	100	135.124	100	126.5	100	35.83	100	37.28	100	31.44	100	27.26

□ المجموعة الاولى تشمل : (الامارات ،البحرين ، الجزائر ، العراق ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت ، ليبيا)

□ * المجموعة الثانية (جميع الاقطار العربية الاخرى)

المصادر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى ، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات 1985 ص96ـ97 و343 ، 1988 ص105ـ107و302 ، 1994 ص300ـ302 ، تقرير 1998 ص75 ، 1999ص74 ، 2001ص135 .

* بعد عام 1994 اصبحت الايرادات موحدة لاجمالي الدول العربية النفطية وغير النفطية .



شكل (٧) هيكل الايرادات الحكومية العامة في الوطن العربي للمدة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٠

ويتبين ان الايرادات النفطية تلعب دوراً كبيراً في تشكيل إجمالي الإيرادات في الوطن العربي فتزايدها او قلتها يلعب دوراً كبيراً في تحديد مساهمة الإيرادات

الأخرى، وتذبذبها نتيجة لارتفاع وهبوط أسعار النفط، له آثار سلبية كبيرة وبخاصة على الأقطار النفطية التي تتبع نظام الخطط الخمسية في تنمية قطاعاتها الاقتصادية.

منذ عام 1982 اخذت تعاني عجزاً دائماً في ميزان مدفوعاتها بعد ان كان العجز محصوراً في بعضها سنة 1980 (جدول 14) ويتضح من الجدول ان مقدار العجز كبير مقارنة مع الاقطار غير النفطية لان الأخيرة تمارس ضغط النفقات بشكل كبير نتيجة لمحدودية ايراداتها السنوية، في حين نلاحظ ضخامة العجز في الأقطار النفطية التي تعودت على الانفاق الكبير على مختلف المجالات الانتاجية والخدمية والاستهلاكية، ناهيك عن البذخ والتبذير في المجتمعات النفطية الخليجية، فقد بلغ العجز عامي 86، 1987 اكثر من (42.4) و (42.9) مليار دولار على التوالي، وهما عامي تدهور العوائد النفطية العربية.

اما سبب تزايد العجز عامي 1991 و 1992 الى نحو (68.1) و (45.8) مليار دولار على التوالي فيعود الى تكاليف الحرب على العراق، فضلاً عن العجز الكبير للكويت نتيجة لتوقف صادراتها النفطية.

ان مرحلة الزيادة في العوائد النفطية التي كانت في عقد السبعينيات حتى عامي 1980 و 1981 (شكل 8) دفع بالتوسع في الانفاق على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، الى اقصى مدى ولكن بعد تراجع اسعار النفط وتراجع حجم الانتاج والايرادات النفطية ادى الى تراجع النفقات العامة مع حركة تراجع الايرادات العامة (شكل 8)، فقد تراجعت النفقات من (193.1) مليار دولار عام 1981 الى نحو (129) مليار دولار عام 1989 (جدول 15)، ويتضح من شكل (8) ان حركة النفقات تتأثر صعوداً ونزولاً بحركة الايرادات ما عدا في عامي 1991 و 1992 نتيجة الانفاق الكبير للسعودية والكويت وتراجع ايراداتها وخاصة للكويت الى توقف ضخ نفطها وايراداتها الاخرى، ويتضح من الشكل انخفاض العجز بشكل كبير عام 2000 نتيجة لارتفاع اسعار النفط وبالتالي الايرادات النفطية التي بلغت اكثر من (179) مليار دولار مما قلص العجز الى اقل من مليار دولار (جدول 15).

(جدول 14)

فائض وعجز الميزانيات الحكومية للاقطار العربية خلال المدة من 1980 – 2000 م

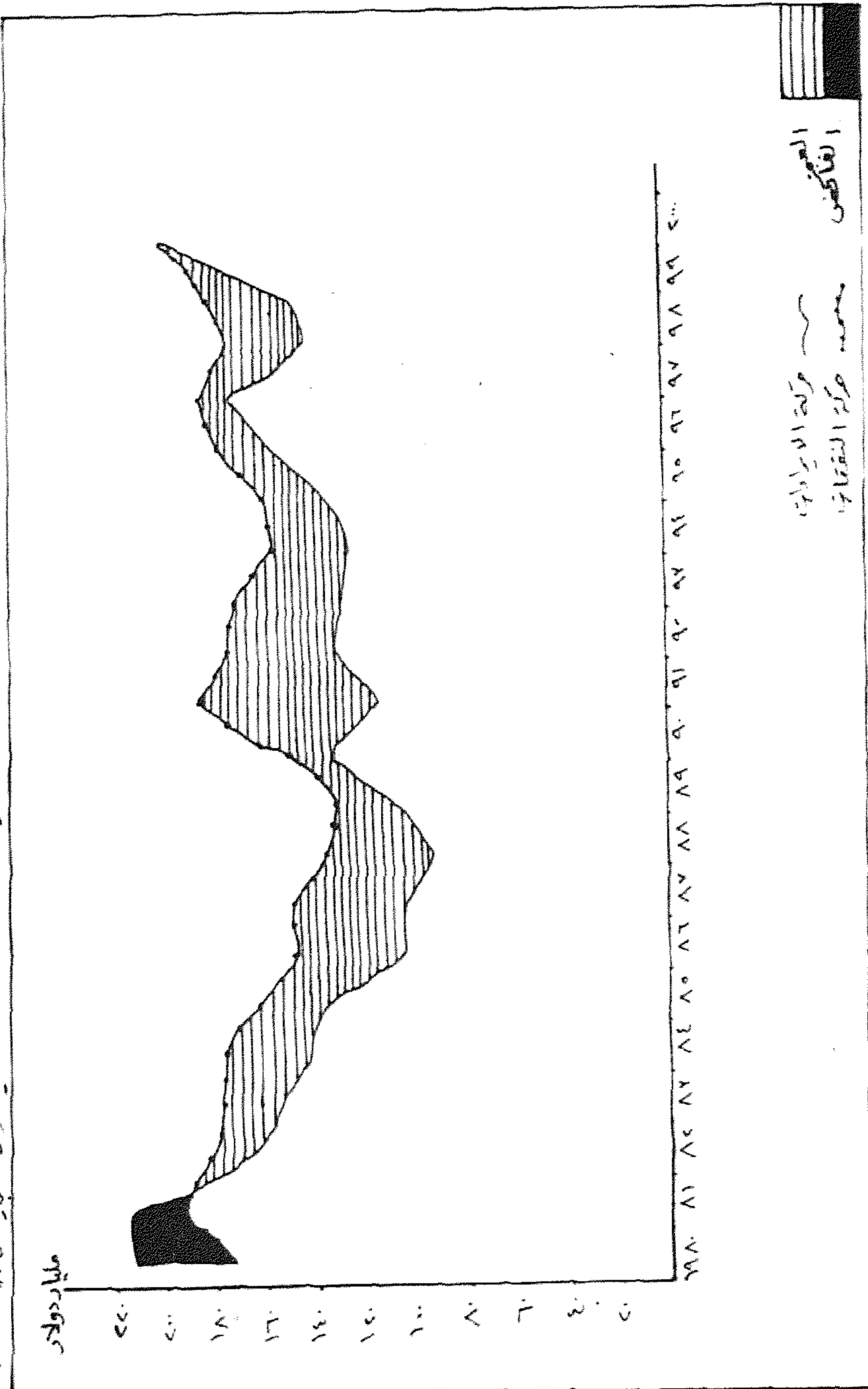
القطر / السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الاردن	0.349-	0.307-	0.346-	0.188-	0.419-	0.324-	0.434-	0.595-	0.552-	0.239-	0.142-
الامارات	20577	1.361	0.873-	1.449-	0.820-	1.790-	3.512-	2.755-	2.254-	1.417-	2.152-
البحرين	0.366	0.523	0.236-	0.333-	0.018-	0.040	0.353-	0.074-	0.215-	0.154-	0.103-
تونس	0.244-	0.214-	0.442-	0.661-	0.601-	0.629-	0.469-	0.346-	0.451-	0.354-	0.476-
الجزائر	1.815-	5.035	0.392	0.976-	2.249-	1.817	2.480-	4.769-	7.353-	1.108-	1.640
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	35.380	25.041	0.371	6.889-	12.027-	13.926-	17.432-	18.167-	14.299-	7.838-	6.661-
السودان	0.314	0.841-	0.631-	0.421-	0.664-	0.631-	0.694-	0.303-	0.371-	0.440-	0.575-
سورية	1.307-	1.051-	1.697-	1.680-	3.289-	2.471-	2.129-	0.501-	0.241-	0.179-	0.099-
الصومال	0.195-	0.192-	0.144-	00.081-	0.175-	0.003-	0.157-	0.092-	0.057-	0.036	-
عمان	00.213	0.736	0.229-	0.356-	0.715-	0.440-	1.732-	0.245-	0.803-	0.429-	0.469
قطر	1.260	0.036-	0.348	0.162	0.211-	0.357-	0.756-	1.249-	0.902-	1.938-	0.403-
الكويت	11.197	2.032	2.484	2.670	2.462	2.933	1.168	2.727-	2.678-	2.478-	1.371-

القطر / السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاردن	0.180	0.266	0.038	0.118-	0.104-	0.058-	0.467-	0.502-	0.315-	0.946-
الامارات	2.371-	0.456-	1.644-	2.368-	5.340-	6.155-	2.233-	7.830-	8.040-	1.876-
البحرين	0.060-	0.191-	0.173-	0.155-	0.337-	0.146-	0.333-	0.130-	0.139-	0.420-
تونس	0.526-	0.339-	1.280-	0.483-	0.575-	0.615-	0.683-	0.083-	0.452-	0.502-
الجزائر	1.878	0.592-	7.211-	1.860	0.591-	1.368-	1.145	1.841-	0.247-	0.946-
جيبوتي	-	-	-	-	0.040-	0.019-	0.022-	0.006-	0.007-	0.006-
السعودية	33.625-	11.118-	12.385-	11.239	7.325-	5.156-	4.211-	12.920-	6.716-	6.122
السودان	0.434-	1.157-	0.120-	0.047-	0.063-	0.166-	0.138-	0.066-	0.033-	0.134-
سورية	0.076-	0.139-	0.628-	1.083-	1.056-	0.770-	0.555-	0.096-	0.961-	1.148-
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عمان	0.021	0.565-	1.470-	1.286-	1.247-	0.685-	0.104-	0.977-	1.103-	0.302-
قطر	0.170	0.257-	0.189-	0.786-	0.342-	0.732-	0.922-	0.522-	0.645-	0.181
الكويت	25.383-	18.627-	5.231-	4.925-	3.660-	2.182-	1.656	1.214-	4.034-	4.015

السنة / قطـر	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ـــان	0.192-	0.306-	0.581-	0.771-	0.702-	0.812-	0.578-	0.453-	0.590-	0.934-	0.960-	0.726-	0.821-	0.830-	1.742-	1.997-	2.627-	3.835-	2.281-	2.37-	3.847-
ـــا	0.597-	7.959-	4.294-	3.564-	5.058-	2.253	1.848-	3.208-	2.174-	1.630-	0.624-	3.260-	9.097-	4.871-	1.001-	0.157-	0.143-	0.418-	0.563-	0.624-	0.948
ـــر	4.190-	3.868-	5.627-	6.122-	7.286-	11.826-	9.321-	5.002-	5.919-	4.295-	3.399-	2.218-	3.168-	1.600-	3.624-	0.748-	0.883-	0.687-	0.826-	3.792-	3.431-
ـــرب	1.188-	1.832-	1.721-	0.907-	0.815-	0.786	9.937-	1.189-	0.996-	1.001-	1.147-	0.683-	0.587-	0.804-	0.993-	1.135-	1.218-	1.015-	0.623-	0.822-	0.301-
تانيـــا	0.097-	0.84-	0.113-	0.126-	0.013-	0.051	0.014	0.025	0.047	0.029	0.038-	0.043-	0.085-	0.106-	0.026-	0.012	0.032	0.056	0.041	0.022	0.025
ـــن	0.851-	0.852-	1.516-	1.429-	1.241-	0.066-	0.901-	1.201-	1.310-	1.150-	0.573-	1.847-	2.496-	0.853-	0.302-	0.207-	0.126-	0.399-	0.008	0.828	
ـــراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموعة الأقطار العربية	48.611	26.733	2.037-	10.785-	19.436	9.470	26.995-	33.194-	30.678-	16.923-	9.204-	62.698-	36.981-	33.156-	=	=	=	=	=	=	=
مجموعة الأقطار غير النفطية	9.551-	9.517-	12.818-	11.474-	15.205	10.532-	15.433-	9.771-	10.473	8.616-	7.604-	5.441-	8.877-	7.026-	=	=	=	=	=	=	=
إجمالي الوطن العربي	39.060	17.216	14.855-	23.209-	34.641-	28.260	42.428-	42.966-	41.966-	25.539-	16.808-	68.139-	45.858-	40.982-	32.615-	25.007-	20.312-	12.893-	31.618-	32.062-	0.946-

المصـــدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى ، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة ، 1986ص 233 ، 1988ص 292 ، 1994ص 199 ، 1998ص 271 ، 2000ص 327.

* العراق لم يعلن عن ميزانيته الحكومية بسبب الحرب العراقية الإيرانية ثم حرب الخليج الثانية



شكل (٨) الفائض والعجز في الموازنات الحكومية ومن حركة الإيرادات والنفقات العامة في الوطن العربي من ١٩٨٠ - ٢٠٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (١٥).

(جدول 15)

الإيرادات العامة والنفقات العامة للوطن العربي للمدة من 1980 إلى 2000.

مليار دولار

التفاصيل السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض
1980	211.216	172.154	39.062
1981	210.414	193.199	17.215
1982	166.472	181.351	14.855–
1983	123.284	176.498	23.209–
1984	141.029	175.672	34.641–
1985	134.367	162.373	28.002–
1986	104.448	146.750	42.428–
1987	104.822	147.788	42.966–
1988	93.213	134.364	41.152–
1989	104.163	129.704	25.539–
1990	132.535	149.343	16.808–
1991	114.895	184.330	69.435
1992	129.090	173.676	44.586–
1993	127.208	159.309	32.101–
1994	124.966	155.134	30.163–
1995	133.709	158.716	25.007–
1996	155.778	176.090	20.312–

السنة / التفاصيل	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض
1997	170.895	183.788	12.893–
1998	142.027	173.640	31.618–
1999	147.803	179.865	32.062–
2000	196.846	197.792	0.946–

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنوات متفرقة، 1986 ص 333–335، 1988 ص292 – 296، 1994 ص 299 – 301، 1997 ص 309 – 311، 2001 ص 309 – 311.

يتضح من (جدول 15) و (شكل 8) ان عجزاً مزمناً قد دب في ميزانيات الحكومات العربية منذ عشرين عاماً خلت مما دفع بالاقطار العربية الى اللجوء الى الاقتراض لسد احتياجاتها المالية، فمن تفحص (جدول 16) يتضح ان حجم المديونية العربية عام 1970 كان اقل من (5) مليار دولار، ومعظم المديونية تتركز في الاقطار العربية غير النفطية عدا الجزائر والعراق، ثم انضمت السعودية وقطر وبعض الاقطار النفطية فيما بعد.

في عام 1980 تضاعف حجم المديونية العربية اكثر من (10) مرات والملفت للنظر ان الجزائر اكبر بلد مديون بالرغم من وجود عوائد نفطية، ولكن السبب يعود إلى صغر هذه العوائد، والى كون الجزائر قد باشرت بخطط تنموية طموحة بعد استقلالها عام 1962، إذ أنفقت نحو (45 – 50٪) من اجمالي استثماراتها بين عامي 1967 – 1977 على قطاع الصناعة، وكان نصيب صناعة النفط والغاز الطبيعي (90٪) من اجمالي الاستثمارات الداخلة في الصناعة[39].

(39) عبد القادر مقلاوط، حيازة التكنولوجيا من اجل التنمية الصناعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 48 – 49.

ونتيجة لحداثة عهد الانتاج النفطي في الجزائر وقلة عوائدها المالية النفطية مما اضطرها الى الاستدانة من الخارج، اذ بلغت مديونيتها عام 1967 نحو (1.4) مليار دولار[40]، وكان لتركيز الجزائر على الصناعة واهمال الزراعة آثار سلبية كبيرة جعلت الجزائر تعاني من عجز غذائي ارتفعت قيمته من (824) مليون دينار جزائري عام 1967 الى (5174) مليون دينار جزائري عام 1979، كما انخفضت قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية بشكل كبير[41].

ومن (شكل 9) و (جدول 16) يتضح ان المديونية العربية قد ارتفعت بشكل سريع حتى بلغت اقصى حجم لها عام 2000 عندما زادت على (446.228) مليار دولار، بعد ان انضمت اقطار نفطية اخرى مثل قطر والسعودية والعراق، فقد بلغت مديونية الاقطار النفطية (92.2 ٪) من مجموع الديون العربية سنة 2000، نحو (66٪) منها هي مديونية السعودية والعراق اذ بلغت مديونيتهما (170 و 126) مليار دولار على التوالي للسنة نفسها.

ان تفاقم حجم المديونية له آثار كبيرة خاصة بعد ان ارتفعت خدمة الديون سنوياً واصبحت نحو (283.7) مليار دولار عام 1995 في الوطن العربي، ونحو (446.2) مليار عام 2000، وهو مبلغ ضخم يتعذر على بعض الاقطار سداده، الا عن طريق مزيد من الاستدانه، كما فعلت الجزائر ومصر وسوريا والسودان اذ تؤدي الديون الى مزيد من الديون[42].

---

(40) نصر حمود مزنان فهد النجيدي، المديونية الخارجية للبلدان النفطية – دراسة تحليلية قياسية لبلدان نفطية مختارة –الجزائر وعمان والمكسيك، رسالة ما جستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 1999، ص 10.

(41) المصدر نفسه، ص 8.

(42) سمير عبد الامير محمد الخزعلي، اثر القروض الخارجية على التنمية الاقتصادية لبعض الاقطار العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1989.

(جدول 16)

المديونية الخارجية العربية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي وخدمة الدين للسنوات من 1970 – 2000

السنة / القطر	1970		1980		1985		1990		1995		2000	
	مقدار الدين	نسبة الدين الى الناتج المحلي	مقدار الدين	نسبة الدين الى الناتج المحلي	مقدار الدين	نسبة الدين الى الناتج المحلي	مقدار الدين	نسبة الدين الى الناتج المحلي	مقدار الدين	نسبة الدين الى الناتج المحلي	مقدار الدين	نسبة الدين الى الناتج المحلي
مصر	1.644	23.8	12.337	56.0	42.136	160.23	40.435	86.77	31.794	52.6	27.109	27.8
الجزائر	0.937	19.0	16.297	38.48	18.242	32.30	27.637	46.15	32.610	79.5	25.000	46.5
المغرب	0.711	18.0	7.108	37.76	16.528	128.42	23.478	90.90	22.147	68.0	16.3721	49.8
تونس	0.241	38.2	3.227	37.23	4.884	58.98	7.737	84.140	9.938	60.5	11.568	59.5
السودان	0.308	15.3	3.802	48.70	9.127	164.72	15.303	127.60	17.623	184.3	15.938	124.2
العراق	0.274	8.8	-	-	-	-	50	66.7	126	161.4	126.0	150.8
سوريا	0.232	12.8	2.107	16.13	10.819	63.69	16.448	118.36	21.318	128.3	21.272	118.7
الاردن	0.118	-	1.265	32.73	4.168	83.49	8.269	210.09	6.299	93.6	6.753	80.9
الصومال	0.077	24.4	0.714	25.86	1.639	-	2.370	-	2.678	2210.7	2.555	2109.2
لبنان	0.064	4.2	-	-	0.860	40.33	1.783	62.82	1.284	12.0	6.871	41.7
موريتانيا	0.027	16.8	0.731	103.10	1.483	207.7	2.140	203.80	2.467	219.7	1.500	152.1
اليمن	0.001	-	1.399	34.40	3.339	62.84	6.30	76.50	6.212	121.6	4.935	57.8
عمان	-	-	0.451	7.54	2.330	23.30	2.734	25.95	3.107	23.0	3.555	18.0
جيبوتي	-	-	-	-	0.144	42.85	2.104	496.22	0.260	54.1	0.400	72.9
السعودية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	170.0	98
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6.4	39
المجموع	4.634	-	49.478	11.2	115.699	31.1	206.738	45.4	283.738	52.9	446.2281	63
خدمة الدين	-	-	-	-	10.435	-	21.844	-	26.481	-	44.759	-

المصادر

1. نجيب عيسى ، التفكك والمجال الاقتصادي العربي ، سلسلة دراسات المجال العربي ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1991 ، ص 245.

2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1988 ص 323 ، 1994 ص 332 ، 226 ، 2001 ص 343 ، 258

3. جدول 1

4. احمد محمود أبو الرب ، تحديات التنمية في الوطن العربي ، ط2 ، المؤسسة الصحفية الاردنية ، اربد ، 1989 ، ص 88.

5. صباح نعوش ، الديون العربية ، آفاق المستقبل ، الانترنيت

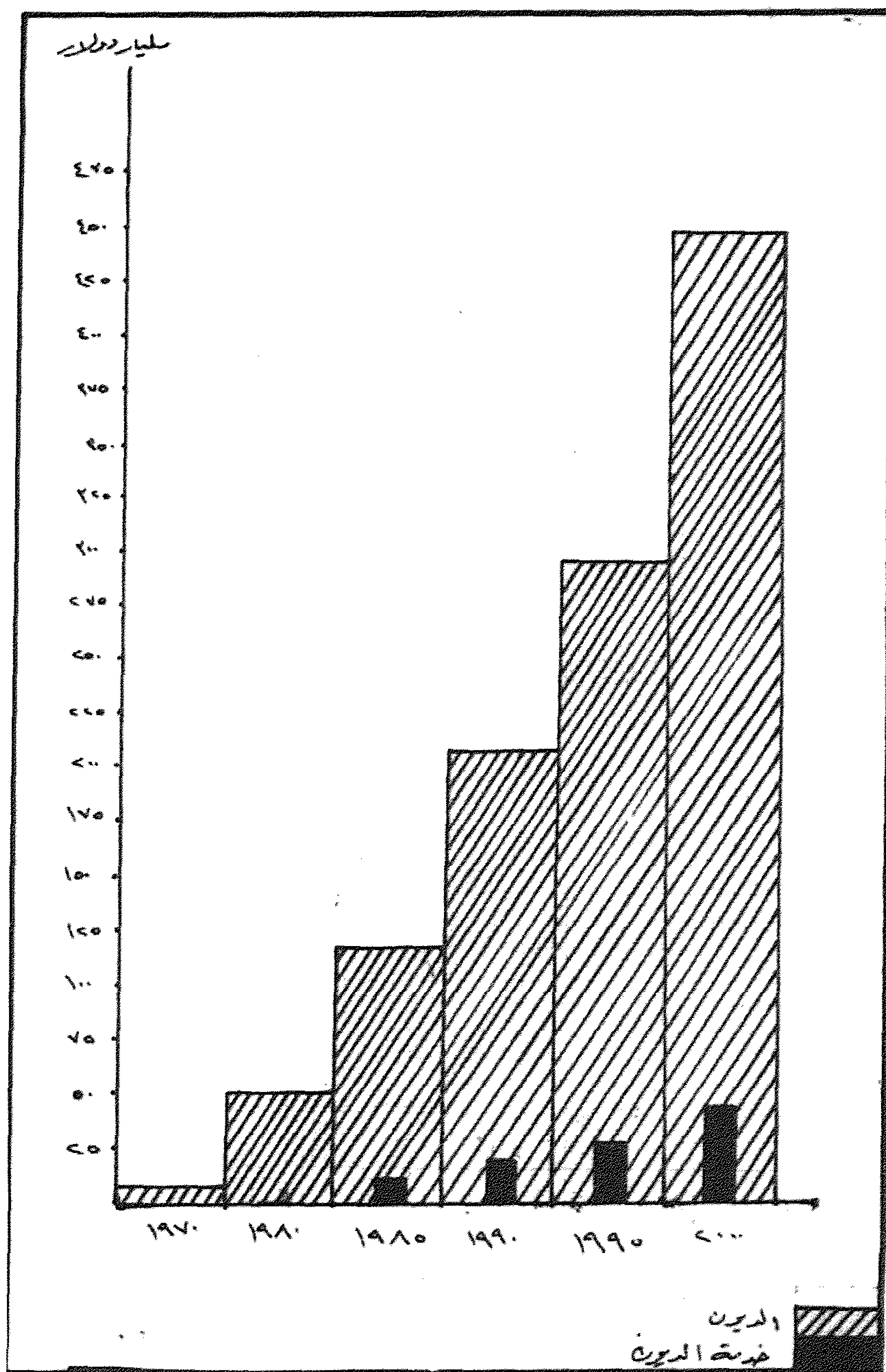
http://www.aljazeera.net/in-depth/arabic dep P.5.

6. يعقوب بن افرات ، البترو دولار أزمة الديون العالمية ، الانترنيت

http://www.A:/A/S abar talking politics htm . P1-2 .

* في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في حزيران 2003 قدرت مديونية العراق بحدود 130 – 180 مليار دولار

شكل (9) المديونية الخارجية وخدمة الدين لسنوات متفرقة بين 1970 و 2000



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (١٦) .

تبقى المشكلة الحقيقية ليس في حجم الدين فقط، ولكن في نسبته من الناتج المحلي الاجمالي، فكلما ارتفعت النسبة ازدادت خطورته وصعبت عملية سداده وفي هذا المجال يمكن تقسيم الاقطار العربية الى اربعة فئات، من حيث نسبة الديون من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2000 وهذه الفئات هي:

1) الاقطار التي تشكل ديونها نسبة اقل من (40٪) من ناتجها المحلي وهي عمان ومصر وقطر (خريطة 5) وهذه الدول قد لاتكون المديونية مشكلة كبيرة لها لان ديونها ما زالت ضمن الفئة التي يمكن السيطرة عليها، وكذلك لان حجم مديونيتها ما زال صغيراً بالنسبة لناتجها المحلي (خريطة 6) و (جدول 16)، شريطة ان يستمر ناتجها المحلي بالنمو وكذلك تتوقف عن الاستدانة.

فقطر صاحبة اعلى دخل للفرد في الوطن العربي للسنوات الثلاثة الاخيرة (جدول 17)، يعتقد انها مجرد ان تنهار اسعار النفط فأنها تضطر الى الاستدانة، لانها تعودت على الانفاق الهائل والتبذير، او نتيجة لعقد صفقات شراء الاسلحة ولمشاركتها بنفقات حرب الخليج الثانية عام 1991 وما تبعها من تواجد عسكري امريكي في منطقة الخليج العربي.

اما عمان فيتضح من (جدول 16) ان مديونيتها اخذت تتراجع لتنامي صادراتها النفطية وعوائدها المالية اذ بلغت عام 2000 (3.555) مليار دولار، وتتمثل مشكلتها الحقيقية بأن معظم مواردها المالية تهدر على الانفاق الاستهلاكي والكمالي الشخصي للحكام والمسؤولين حيث اكدت احدى الدراسات على عقم التخطيط الاقتصادي في عمان وضعف الخطط التي عجزت عن استثمار مواردها النفطية وموقعها الستراتيجي في تحقيق تنمية اقتصادية[43].

---

(43) ابو يحيى، التخطيط الاقتصادي في عمان والفرص الضائعة، الانترنيت:
http:// abuy ahya. Jeeran , com / 77 htm April 2001 / 10/ 14 P.1 – 16.

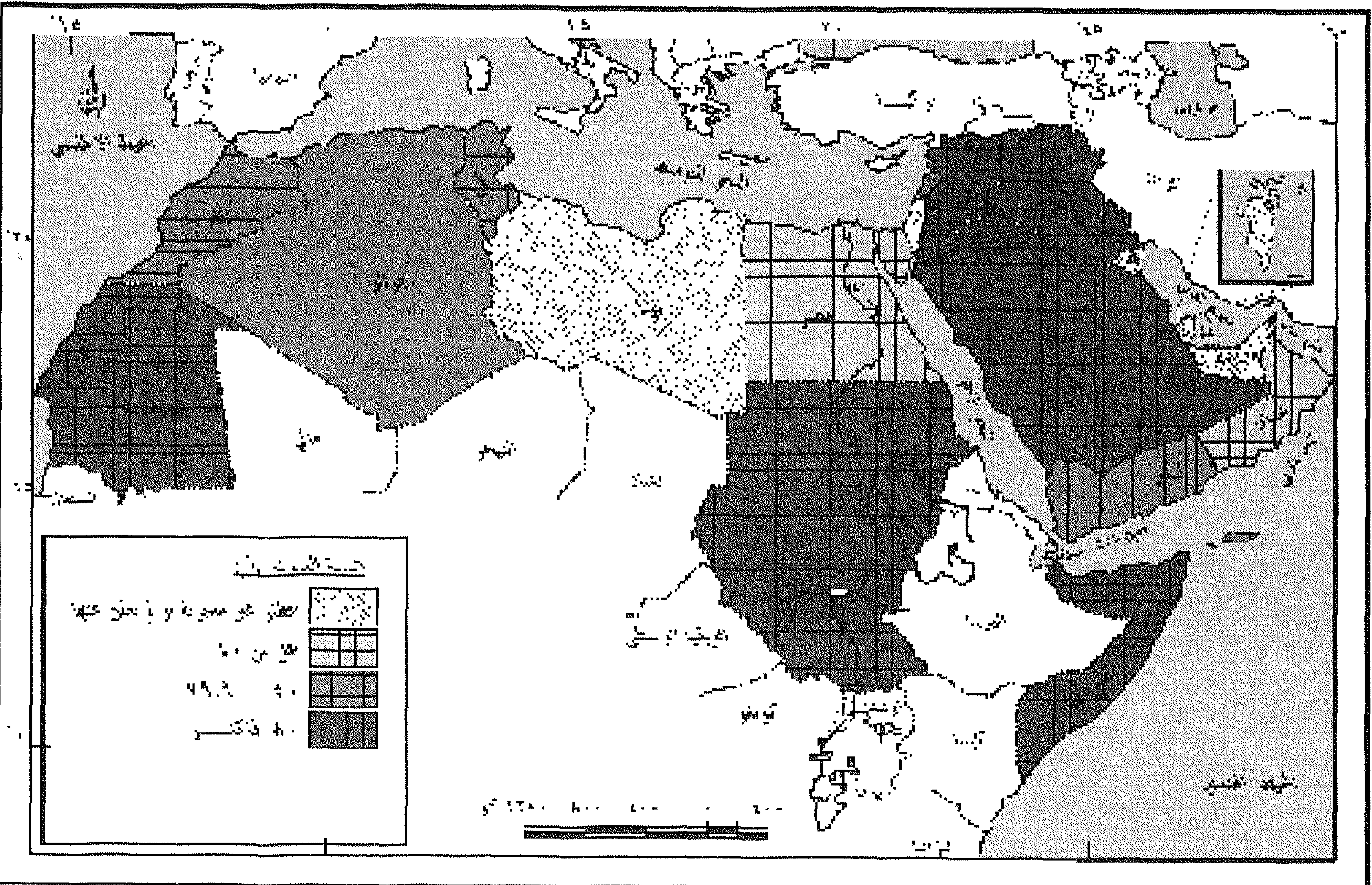
اما مصر فأن مديونيتها تراجعت بعد عام 1990 نتيجة لاطفاء بعض الديون من قبل الولايات المتحدة الامريكية وتقديم المساعدات المالية الخليجية والامريكية نتيجة لمواقفها من العدوان الاطلسي – الامريكي على العراق، فضلاً عن التطورات الاقتصادية التي شهدتها وتزايد ايراداتها الضريبية نتيجة لسياسات الاصلاح الاقتصادي التي تمارسها، علماً ان تزايد الضرائب يلقى في الاخير كاهل الطبقات الفقيرة نتيجة لتزايد الانفاق والتكاليف وبالتالي ارتفاع اسعار السلع والخدمات التي يقع عبئها المادي على المواطن.

2) الفئة الثانية الاقطار التي تشكل مديونيتها نسبة تتراوح بين (40 – 79.9 ٪) وهي الجزائر واليمن وتونس (خريطة 5) ومع ان مديونية تونس واليمن صغيرة الحجم الا ان نسبتها من الناتج المحلي مرتفعة اذ بلغت (59.5 ٪ و 57.8 ٪) على التوالي سنة 2000 (جدول 16)، ويظهر في الجدول ان هذه الاقطار تعاني من مديونية قديمة متراكمة منذ عام 1970 ، ويتضح ايضاً ان تراجع في حجم مديونية الجزائر واليمن قد حصل في سنة 2000 مقارنة بنسبة 1995 ، كما تراجعت نسبة الدين من الناتج المحلي للجزائر من (79.5٪ الى 46.5 ٪) سنة 2000، وفي اليمن من (121.6٪ الى 57.8 ٪) للمدة نفسها وذلك بسبب تنامي اسعار وانتاج النفط عامي 1999 و 2000، لكن المشكلة اكبر في تونس لان ظروفها الاقتصادية لن تساعدها على تجاوز اعباء المديونية فيها على الرغم من اتباعها سياسات اصلاحية ركزت فيها على التقشف وتقليل الانفاق وممارستها سياسات ضريبية متشددة ومتنوعة، ولكن ما يزيد مشكلتها هو تراجع انتاجها النفطي في السنوات الاخيرة من عقد التسعينات.

وعلى العموم ان وضع هذه الاقطار افضل من وضع قريناتها غير النفطيات في هذه الفئة مثل المغرب ولبنان وجيبوتي، وذلك لتحسن اسعار النفط نهاية التسعينيات وبداية الالفية الثالثة، مما سيساعدها على سداد ديونها، كما ان بعض المصادر تقدر مديونية لبنان بأكثر من(25) مليار دولار سنة 2000 [44].

(44) فارس منصور، الازمة المالية في لبنان، الانترنيت، المجلة الاقتصادية، بيروت، 2001، ص1.

الخريطة ٥-٢: توزيع الديون بحسب نسبتها من الناتج المحلي للأقطار العربية سنة ٢٠٠٠م.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول

(خريطة ٣) : التوزيع الجغرافي الكمي للمديونية العربية سنة ٢٠٠٠.

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على (ملحق ٢).



(جدول 17) معدل دخل الفرد والمجموع التراكمي ونسبة مساهمة كل قطر وحصة الفرد من العوائد النفطية المتراكمة في الأقطار النفطية من سنة 1960 – 2000 وعدد سكان الوطن العربي سنة 2000

ت	التفاصيل / اسم القطر	عدد السكان سنة 2000 (000)	معدل دخل الفرد خلال المدة 1998–2000 دولار	المجموع التراكمي للعوائد المالية النفطية مليار دولار	حصة الفرد من العوائد المالية التراكمية دولار	نسبة مساهمة كل قطر ٪
1	الإمارات	3108	19631	315.205	101417	11.2
2	البحرين	689	10384	32.143	46652	1.1
3	تونس	9559	2097	8.985	940	0.3
4	الجزائر	32249	1591	209.966	6833	7.5
5	السعودية	22033	7727	1192.893	54141	42.4
6	السودان	31081	340	1.000	32	0.04
7	سوريا	16320	1056	36.005	2206	1.3
8	العراق	23382	3473	250.236	10970	8.9
9	عمان	2325	7104	92.840	39322	3.3
10	قطر	556	23462	87.087	154959	3.1
11	الكويت	2274	13379	276.825	124248	9.8
12	ليبيا	5500	5674	256.404	4461	9.1
13	مصر	63305	1443	36.458	576	1.3
14	اليمن	18261	435	16.492	903	0.6

ت	التفاصيل / اسم القطر	عدد السكان سنة 2000 (000)	معدل دخل الفرد خلال المدة 1998-2000 دولار	المجموع التراكمي للعوائد المالية النفطية مليار دولار	حصة الفرد من العوائد المالية المتراكمة دولار	نسبة مساهمة كل قطر ٪
15	الأردن	5039	1667	–	–	–
16	جيبوتي	680	809	–	–	–
17	لبنان	3760	4378	–	–	–
18	المغرب	28729	1223	–	–	–
19	موريتانيا	2645	379	–	–	–
20	الصومال	9501	–	–	–	–
المجموع		280996	2812.539			

المصادر: الباحث بالاعتماد على:

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، ص 234 و 239.
2. (جدول 9).

3) الاقطار التي مديونيتها تشكل (80٪) فأكثر من ناتجها المحلي الاجمالي، وهي السعودية والعراق وسوريا والسودان (خريطة 5) وتباين حجوم مديونية هذه الاقطار (خريطة رقم 6) كما تتباين اسباب مديونيتها فمديونية سوريا التي تشكل اكثر من 124 ٪ من ناتجها المحلي تعود الى تراكم ديونها نتيجة لانفاقها العسكري الكبير، لانها دولة مواجهة مع الكيان الصهيوني، فضلاً عن الفساد الادراي والسياسي والاقتصادي، الامر الذي ادى الى هدر الموارد الاقتصادية.

اما بالنسبة للعراق فسبب مديونيته الكبيرة تعود الى خوضه حربين طويلتين، اثرتا على صادراته النفطية، وكذلك انفاقه العسكري الهائل على الحرب، فضلاً عن تعرضه الى حصار جائر منذ 13 سنة مضت، فضلاً عن غياب الرقابة على الاموال المستثمرة.

اما السعودية، فيرجع سبب مديونيتها الكبيرة وخاصة بعد عام 1998 هو انهيار اسعار النفط وتراجع ايراداتها النفطية وعجز ميزانيتها المستمر بسبب انفاقها العسكري الكبير الذي بلغ اكثر من 18 مليار دولار عام 1999[45]. وكذلك تحملها بعض تكاليف حرب الخليج الثانية التي اسفرت عن تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام 1991، فضلاً عن سوء استخدام الثروة النفطية.

اما اسباب مديونية السودان المزمنة منذ عام 1970 يعود الى اعتمادها على قطاع النشاط الاقتصادي الاولي فضلاً عن تكاليف الحرب في الجنوب. كما انها حديثة العهد باستثمار الثروة النفطية فقد باشرت بتصدير النفط منذ عام 1998. الذي اخذ يؤثر ايجابياً على وضعها المالي، ويظهر من (جدول 16) ان حجم مديونيتها قد تراجع في عام 2000 الى 15.9 مليار دولار بعد ان كان 17.623 مليار دولار عام 1990. كما ان نسبة الدين من الناتج المحلي قد تراجعت من 184٪ سنة 1995 الى 134.2٪ سنة 2000.

وعند مقارنة ديون هذه الاقطار مع قريناتها غير النفطيات في هذه الفئة، وهي اقطار الصومال وموريتانيا والاردن، فالاقطار النفطية في هذه الفئة افضل حالاً، وذلك لتطورها الاقتصادي، لوجود ثروات نفطية كبيرة في بعضها، بينما تعاني الصومال وموريتانيا من تخلف كبير، وفقر شديد، وهي الاكثر فقراً في الاقطار العربية سنة 1999[46]. مما يجعل مساعدة هذين القطرين اقتصادياً غاية في

(45) U.N. undp,Develoment Report 2001 ,New ork ,2001 ,p.169–179.
(46) Ibid , P 150–151.

الاهمية لكي لايقعن فريسة بيد القوى الدولية المعادية للامة العربية ، كما حصل في التدخل الامريكي في الصومال والتغلغل الصهيوني في موريتانيا.

هناك من يقدر اجمالي الديون العربية بنحو 560 مليار دولار سنة 2000[47] ، لان هناك اقطار اخرى مديونة ولكنها لم تعلن عن مديونيتها مثل الكويت والبحرين وليبيا.

ان مشكلة المديونية من اكبر المشاكل المركبة ذات الابعاد السياسية والاقتصادية الخطيرة، وخاصة في ظل العولمة الاقتصادية ومؤسساتها الاخطبوطية الرامية الى الهيمنة على موارد الدول النامية من خلال المؤسسات الاتية:

1) صندوق النقد الدولي IMF.
2) البنك الدولي للانشاء والتعمير IBRD.
3) منظمة التجارة العالمية WTO.
4) الشركات المتعددة الجنسية.

يعد صندوق النقد الدولي IMF اكبر المؤسسات الدولية المانحة للقروض، فقد بلغت ميزانية الصندوق عام 1994 نحو (200) مليار دولار[48]، ويمارس هذا الصندوق مهام وخطط تعدها الدول الصناعية الكبرى، لممارسة الضغط على دول العالم الثالث من اجل مزيد من التبعية السياسية والاقتصادية. اذ توضع شروط مجحفة تضمن للصندوق تدخل كامل في استثمار القروض والقطاعات التي تستثمر فيها، وتطلب من الدول المديونة ممارسة عمليات التكيف الاقتصادي والاصلاح الاقتصادي التي تخدم مصالح الدول الكبرى المهيمنة على موارد وادارة الصندوق.

---

(47) الديون العربية هموم وقيود، الانترنيت:
http:// www.aljazeera.net / in – depth / Arabic dep… 30/4/2002, P.1.

(48) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، صندوق النقد الدولي، الائتمانات والدعم المالي، المجلد الثالث، العدد الاول، السنة الثالثة، عمان، 1995، ص 41.

اما البنك الدولي للانشاء والتعمير IBRD ، فهو ثاني اكبر مؤسسة دولية تعنى بامور القروض والمديونية ، ودوره مكملاً لدور IMF ، ولذلك فالانضمام الى الصندوق شرط الانضمام الى البنك الدولي ،وكان يمارس دور الوسيط للقروض وكضامن لمشروعات محددة يفترض ان تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية[49].

ولكن بعد عام 1980 شهدت ستراتيجية البنك الدولي الاقراضية تحولاً ملحوضاً نحو تمويل السياسات الاقتصادية من اجل ان يضمن تدخل اكثر في الشؤون الاقتصادية والسياسية للدول المديونة[50].

بإيجاز شديد فان كلا المؤسستين IMF و IBRD تصبان في رافد واحد هو تحقيق مزيد من الاصلاحات الهيكلية والتكيف في قتصاديات الدول المديونة والتدخل في شؤونها وجعلها اكثر تبعية للولايات المتحدة والدول الصناعية الغربية الكبرى لكي تضمن هذه الدول اعادة الاموال اليها لان هذه الدول المديونة سوف لن تستطع تسديد ديونها ومن ثم مزيداً من الديون والتبعية للغرب ، مما يتيح لها تدخلاً مباشراً في اقتصاديات وسياسة الدول المديونة حيث تم توجيهها وفقاً للمصالح الامريكية – الغربية ، التي تعمقت بعد التفرد الامريكي بالعالم.

اذا كانت هذه الدول بعض المخاطر السياسية والاقتصادية فأن مشكلة المديونية العربية اخطر بكثير عندما نعلم ان الاقطار النفطية اصبحت مثقلة بالمديونية ، لان الارقام التي تم عرضها عن مديونية هذه الاقطار تنذر بحجم الخطر الذي سيواجهه الوطن العربي من مشاكل مالية واقتصادية كبيرة اذا لم يضع ستراتيجية للتخلص من هذه المديونية او تقليصها على وفق جدول زمني ، والبعض يرى ان تفاقم مشكلة المديونية

---

(49) شريل بايد ، منح القروض الخارجية – صندوق النقد الدولي والعالم الثالث ، ترجمة بيارعقل ، ط1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1977 ، ص 204.

(50) سعيد النجار ، التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، ندوة مشتركة تحت اشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ، ابو ظبي ، 1987 ، ص 29.

دليل على اختلالات هيكلية في الاقتصاديات العربية فهي دليل على انخفاض دخل الفرد وتفاقم مشكلة البطالة وعجز ميزان المدفوعات وارتفاع في معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملات المحلية، حتى اصبح التضخم في اقطارنا العربية من خلل طارئ (ظرفي) الى معظلة مزمنة تنخر جسم الاقتصاد العربي، اذ اصبح سياسة مقصودة ومنصوحاً بها من خبراء المؤسسات المالية الدولية بأعتبارها احدى آليات هيكلة الاقتصاد بدون الانتباه الى التكاليف الاجتماعية التي تدفعها الطبقات الفقيرة في المجتمع[51].

ومن الجدير بالذكر ان السعودية كانت من الدول الرئيسية المساهمة في صندوق النقد الدولي IMF، وقد بلغت مساهمتها الى (36.1) مليار دولار، ومنحت مساعدات مباشرة لدول اخرى بلغت قيمتها (44) مليار دولار بين الاعوام من 1973 – 1980، ولكن بعد ان سحبت ودائعها في البنوك الخارجية البالغة (170) مليار دولار لتحولها الى ديون خارجية[52].

في الوقت الذي كانت فيه الاموال العربية تغذي الاقتصاديات الغربية التي استثمرها الغرب في تنمية الصناعة الرفيعة المستوى والتقدم التكنولوجي، في حين بقيت دول الخليج العربي تعتمد على النفط الذي تتذبذب اسعاره وفق المخططات الغربية التي استطاعت استثمار الفوائض المالية العربية لتوظفها في استغلال العالم الثالث حتى اوصلته الى الكارثة من خلال المديونة، واقطار الخليج التي ساهمت في هذه الكارثة تعيش عواقبها اليوم، اذ تخضع لنفس ضغوط صندوق النقد الدولي الذي يطالبها بزيادة خصخصة اقتصادها للخروج من ازمتها الاقتصادية ويهدد بذلك وجود الانظمة الخليجية وتحديداً السعودية، التي تحتكر الاقتصاد المحلي وتنذر بأزمة سياسية واجتماعية في منطقة الخليج العربي بتجميد ودائعها[53].

---

(51) محمد ولد عبد الدائم، الديون العربية هموم وقيود، الانترنيت:
http://www.aljazeera–net/in–depth/Arabic dep.. / 4–29–2. P.1–7.

(52) يعقوب بن افرات، مصدر سابق، ص 3.

(53) المصدر نفسه، ص 3.

هذه الظروف السياسية والاقتصادية الى جانب الأنفاق العسكري الكبير الذي لم يجدي نفعاً سوى الخسائر المادية التي حولت اقطار الخليج العربي من اقطار ذات فائض مالي ورفاهية اجتماعية الى اقطار مديونة متقشفة تعاني من مشاكل اقتصادية ابرز مظاهرها ما يأتي:[54]

1) احلال الايدي العاملة الوطنية محل الوافدة، لان الايدي العاملة الوافدة اكبر مشكلة سياسية واقتصادية تعاني منها اقطار الخليج العربي، فالسكان غير المواطنين يشكلون نسبة (37.1٪) من مجموع السكان البالغ عددهم (30.036) مليون نسمة سنة 1999، اما الايدي العاملة الوافدة فتشكل نسبة (63.5٪) من مجموع الايدي العاملة في اقطار الخليج العربي حيث بلغ عددها سنة 2000 نحو (5.8) مليون نسمة[55]؛ قدرت تكلفة الايدي العاملة الوافدة بحدود (20) مليار دولار سنوياً، ففي السعودية وحدها بلغت تحويلاتهم عام 1997 نحو (16.5) مليار دولار أي نحو (34٪) من اجمالي موارد السعودية للعام نفسه[56].

2) تطبق برامج الاصلاح الاقتصادي، أي خصخصة الاقتصاديات الخليجية والبدء بتحويل ملكية بعض النشاطات الى القطاع الخاص، وكذلك العمل على فتح الباب امام الاستثمارات الخارجية.

3) خطط خفض الانفاق بسبب شحة الايرادات وخاصة النفطية وكبر حجم الانفاق الحكومي وتفاقم العجز في اقطار الخليج العربي الذي بلغ (21.3) مليار دولار و (22.40) مليار دولار عامي 1998 و 1999 على التوالي، حيث اخذت الاقطار

---

(54) المصدر نفسه، ص 1–3.

(55) الباحث بالاعتماد على: سليمان المقدسي، سياسات اسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الامارات، العدد 22، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص 8 – 9.

(56) خالد حنفي، الوفرة ذهبت... الخليج الى التقشف بعد الرفاه، الانترنيت:
http://www.Islam – online … / m Details. asp?h Magazine ID.. , 2001 , P.1–3.

الخليجيـة بتخفـيض النفقـات الرأسماليـة والنفقـات الجاريـة والنفقـات الاخـرى، وجعلت كل اجراءات التقشف تصب في اطار تحويل اقطار الخليج من دول رفاهية مادية الى دول تقشف وعجز مالي.

من تحليل (جدول 17) و (خريطة 7 و 8) يتضح ان الاقطار العربية تقسم الى مجموعة من الاقاليم بحسب نسبة حصتها من العوائد النفطية المتراكمة منذ عام 1960– 2000 وهي:

1) الاقطار التي حصتها من العوائد اقل من (1٪) ثلاثة اقطار هي تونس والسودان واليمن، وذلك لحداثة انتاجها وتصديرها للنفط فيهما، حيث بدأت اليمن تصدر النفط في عام 1990، في حين بدأت السودان عام 1999، اما تونس التي اخذ انتاجها يتراجع وعوائدها تقل بشكل كبير.

2) الاقطار التي تساهم بنسبة (1٪ الى 3٪) وهي مصر وسوريا والبحرين، ومعدل عوائد هذه الاقطار السنوية يتراوح بين (0.5 – 1.5) مليار دولار، وهي مبالغ قليلة مقارنة بالاقطار الاخرى، ولكن حصتها من صادرات هذه الاقطار ما زالت كبيرة فقد بلغت نسبتها (52.9٪ و 36.7٪) في مصر عامي 1990 و 2000 على التوالي، اما في سوريا وللعامين نفسهما فقد بلغت (43.4٪ و 53.3٪) على التوالي (جدول 18)، اما في البحرين فقد بلغت النسبة لنفس السنتين (22.8٪ و 45.8٪) على التوالي، الامر الذي يبين اهمية الصادرات النفطية في اقتصاديات هذه الاقطار، على الرغم من قلة قيمتها وهو ايضاً اقليم عوز مالي وخاصة بالنسبة لسوريا ومصر فالقطران مثقلان بالمديونية، اما البحرين فهي تعاني من عجز مزمن منذ 1982 ولكن مديونيتها غير معلنة، ووضعها المالي افضل لصغر حجمها السكاني وعلاقتها بأقطار الخليج الاخرى.

3) الاقطار التي تساهم بنسبة تتراوح بين (3.1 – 6 ٪) وهما قطران قطر وعمان (خريطة 7) وقد بلغت مساهمتهما (3.1٪ و 3.3٪) على التوالي، وعلى الرغم من صغر النسبة فأنها تحتل اهمية كبيرة قطرياً وعربياً لان قيمة الصادرات النفطية فيهما اكثر من (70٪) من مجموع صادراتهما الكلية منذ اكثر من ثلاثين عاماً ولحد الان (جدول 18)، وهما اقليم فائض مالي بالنسبة الى حجمهما السكاني ولكن مديونية عمان ترجع الى سوء التخطيط الاقتصادي وعدم كفاءة ادراة موارد عمان المالية.

4) الاقطار التي تشكل نسبة مساهمتها ما بين (6.1 – 9 ٪) وهما قطران العراق والجزائر، اذ شكلت وارداتهما النفطية نسبة (8.9٪ و 7.5٪) على التوالي من مجموع الايرادات المالية التراكمية في الوطن العربي، وهذه العوائد كبيرة واحتلت اهمية كبيرة في مسيرة التنمية في هذين البلدين ومازالت تشكل نسبة تزيد على (90٪) من قيمة صادرات العراق، ولكنها اخذت تقل من مجموع صادرات الجزائر حتى بلغت (54٪) من مجموع قيمة الصادرات سنة 2000 وذلك بسبب تراجع قيمتها السنوية، وكذلك لاعتماد الجزائر على تصدير الغاز الطبيعي بكميات كبيرة في اوربا.

وهذا اقليم عوز مالي نسبي ومؤقت وترتبط ايراداته السنوية بأسعار النفط، لان القطرين يمتلكان موارد هايدروكاربونية (نفط وغاز) ولكن تدهور اسعار النفط منذ عام 1986 وكبر الحجم السكاني للقطرين وضخامة انفاقهما الامني ادى الى حاجتهم الى مزيد من الاموال.

5) فئة الاقطار التي تساهم بنسبة تتراوح بين (9.1 – 12 ٪) وهي اقطار تساهم بنسبة كبيرة وهي (الامارات والكويت وليبيا، ويشكل النفط عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه الاقطار بشكل مباشر او غير مباشر عن طريق تنمية قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية وخاصة صناعة تكرير النفط

والبتروكيمياويات، وهذا الاقليم يتميز بالوفرة المالية بسبب صغر الحجم السكاني لهذه الاقطار وضخامة عوائدها المالية.

(جدول 17) معدل دخل الفرد والمجموع التراكمي ونسبة مساهمة كل قطر وحصة الفرد من العوائد النفطية المتراكمة في الأقطار النفطية من سنة 1960 – 2000 وعدد سكان الوطن العربي سنة 2000

ت	لتفاصيل / اسم القطر	عدد السكان سنة 2000 (000)	معدل دخل الفرد خلال المدة 1998- 2000 دولار	المجموع التراكمي للعوائد المالية النفطية مليار دولار	حصة الفرد من العوائد المالية المتراكمة دولار	نسبة مساهمة كل قطر ٪
1	الإمارات	3108	19631	315.205	101417	11.2
2	البحرين	689	10384	32.143	46652	1.1
3	تونس	9559	2097	8.985	940	0.3
4	الجزائر	32249	1591	209.966	6833	7.5
5	السعودية	22033	7727	1192.893	54141	42.4
6	السودان	31081	340	1.000	32	0.04
7	سوريا	16320	1056	36.005	2206	1.3
8	العراق	23382	3473	250.236	10970	8.9
9	عمان	2325	71.4	92.840	39322	3.3
10	قطر	556	23462	87.087	154959	3.1
11	الكويت	2274	13379	276.825	124248	9.8
12	ليبيا	5500	5674	256.404	4461	9.1

ت	لتفاصيل / اسم القطر	عدد السكان سنة 2000 (000)	معدل دخل الفرد خلال المدة 1998- 2000 دولار	المجموع التراكمي للعوائد المالية النفطية مليار دولار	حصة الفرد من العوائد المالية المتراكمة دولار	نسبة مساهمة كل قطر ٪
13	مصر	63305	1443	36.458	576	1.3
14	اليمن	18261	435	16.492	903	0.6
15	الأردن	5039	1667	-	-	-
16	جيبوتي	680	809	-	-	-
17	لبنان	3760	4378	-	-	-
18	المغرب	28729	1223	-	-	-
19	موريتانيا	2645	379	-	-	-
20	الصومال	9501	-	-	-	-
	المجموع	280996				

المصادر : الباحث بالاعتماد على :

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002 ، ص234 و 239 .
2. (جدول 1) .

(جدول 18) نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية لسنوات متفرقة من 1970 – 2000 في الأقطار العربية المصدرة للنفط

مليار دولار

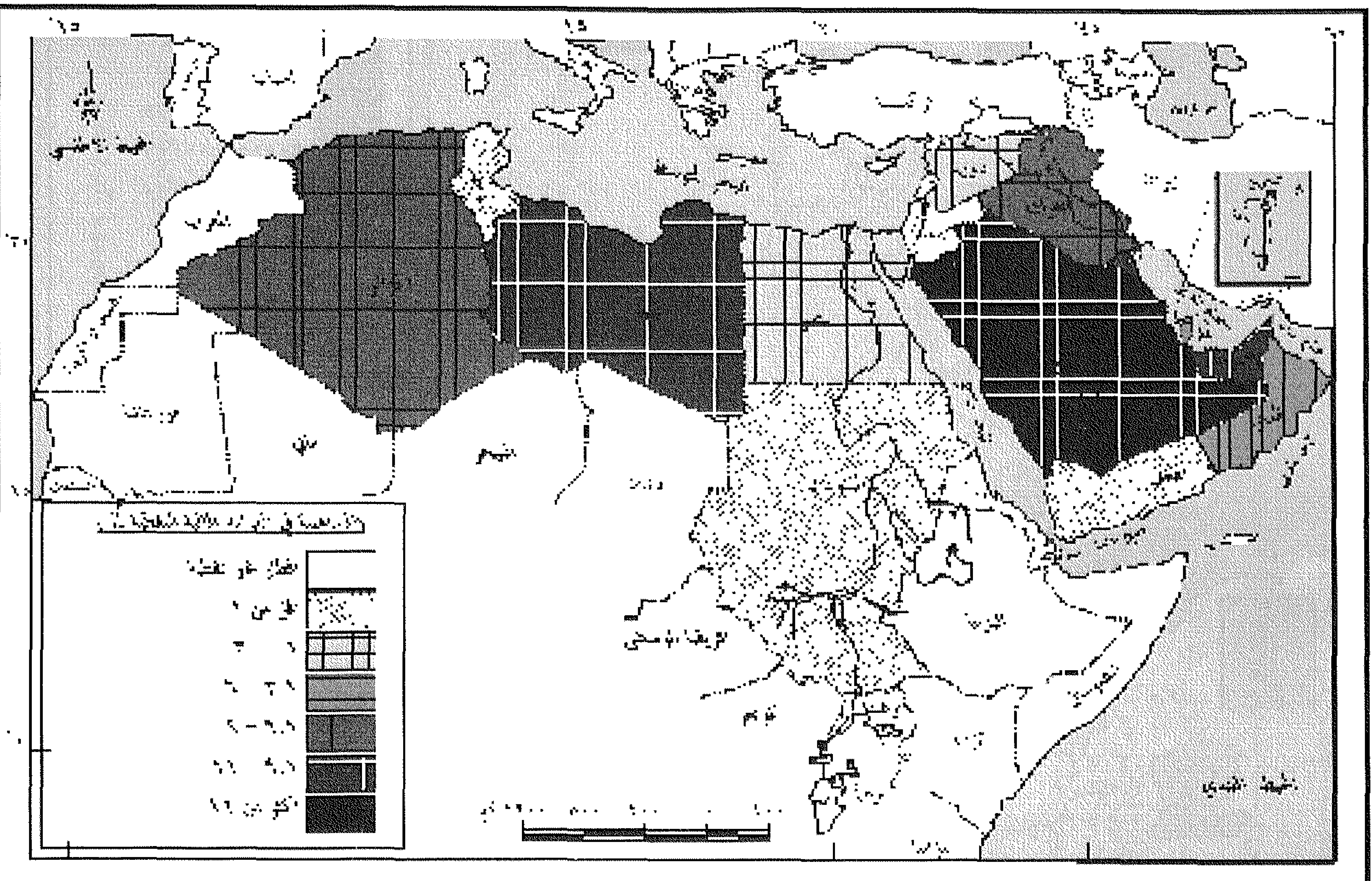
السنة / التفاصيل / القطر	1970 قيمة الصادرات النفطية	1970 قيمة الصادرات الكلية	1970 النفطية من الكلية	1980 الصادرات النفطية	1980 الصادرات الكلية	1980 النفطية من الكلية	1986 الصادرات النفطية	1986 الصادرات الكلية	1986 النفطية من الكلية	1990 الصادرات النفطية	1990 الصادرات الكلية	1990 النفطية من الكلية	200 الصادرات النفطية	200 الصادرات الكلية	200 النفطية من الكلية
الإمارات	-	-	98.3	19.5	21.7	92.4	4.864	11.4	42.7	15.600	23.555	66.2	19.088	43.295	44
قطر	-	-	97.7	5.300	5.3	100	1.720	2.1	81.9	2.960	3.519	84.1	6.704	9.378	71.5
الكويت	-	-	95.1	18.400	20.4	90.2	6.130	7.7	79.6	6.325	6.975	90.7	18.161	19.574	92.8
السعودية	-	-	99.6	101.4	102.0	99.4	11.467	20.1	57	40.128	44.471	90.3	70.421	78.756	89.4
ليبيا	-	-	-	21.9	21.9	100	3.422	6.4	53	9.800	10.773	90.9	12.000	12.000	100
البحرين	-	-	83.1	3.2	3.6	88.9	0.607	2.5	26.3	0.846	3.711	22.8	2.589	5.700	45.4
العراق	-	-	98.7	26.1	28.8	90.6	6.19	7.6	90.9	9.463	10.420	90.8	20.862	9.508	-
عمان	-	-	99.8	3.3	3.7	89.2	2.514	2.8	89.8	5.046	4.584		8.800	11.057	79.6
الجزائر	-	-	-	10.600	15.6	67.9	6.167	8.0	77.1	8.854	12.653	69.9	10.600	19.535	4.3
مصر	-	-	-	2.0	3.0	66.6	0.703	3.8	18.5	1.396	2.585	52.9	2.588	7.061	36.7
سورية	-	-	-	1.3	2.1	61.9	0.336	1.1	30.5	1.832	4.218	43.4	2.743	5.146	53.3
تونس	-	-	-	1.1	2.2	50	0.394	1.7	23.2	0.118	3.988	2.9	غ.م	5.840	-
اليمن	-	-	-	-	0.5	-	-	0.2	-	0.621	0.711	87.3	3.100	4.094	75.7
السودان	-	-	-	-	0.5	-	-	0.6	-	-	0.343	-	1.000	1.807	55.3
المجموع	-	-	-	214.1	231.3	92.56	45.279	76.0	59.57	102.988	132.506	77.72	178.6559	232.751	76.75

ـــادر الباحث بالاعتماد على

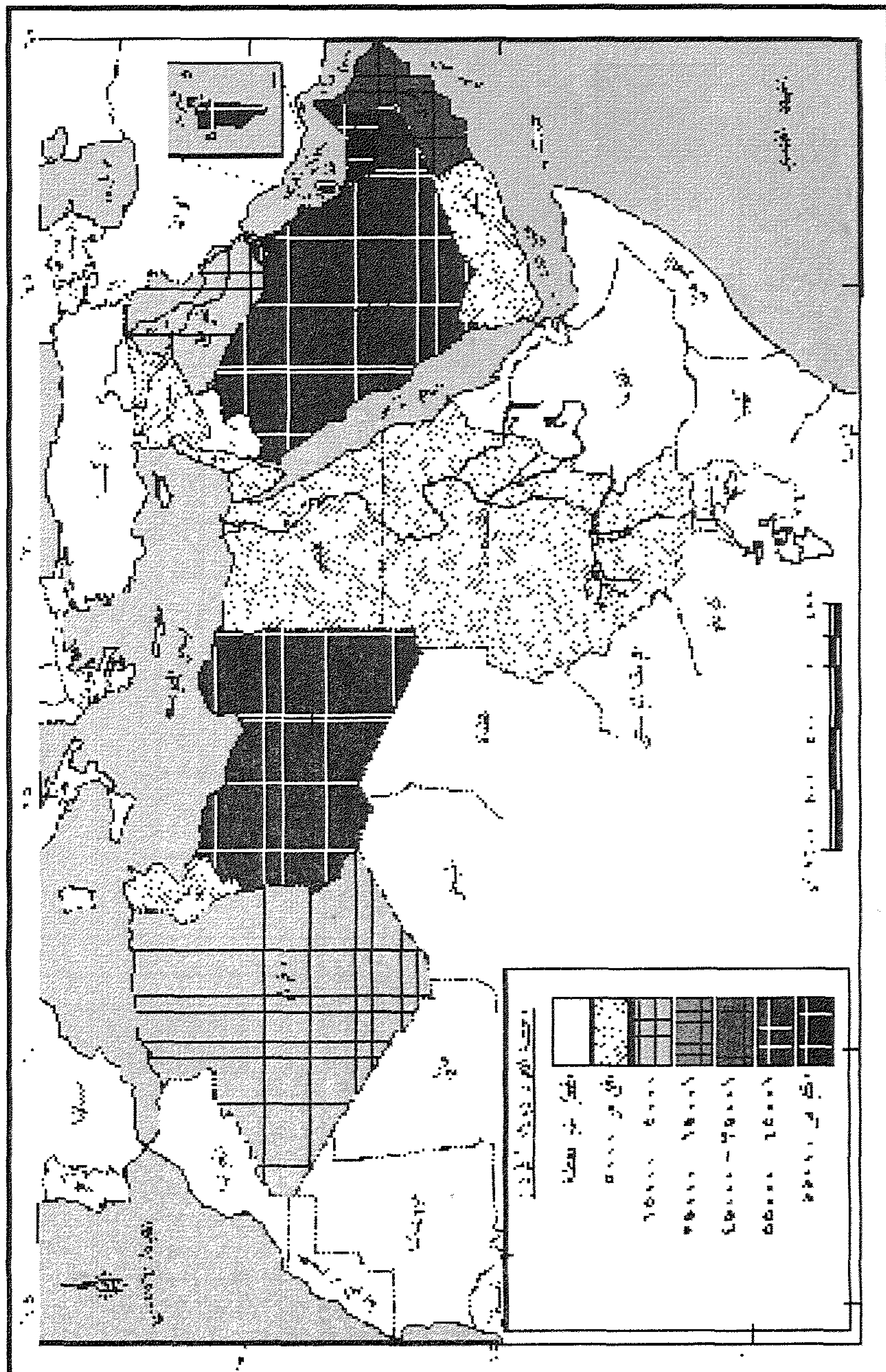
1. نجيب عيسى ، النفط والمجال الاقتصادي العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1991 ص 184

2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى ، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات 1988 ص307 ، 1994 ، ص317 ، 2001 ص343

(الخريطة ٧): التوزيع النسبي لمساهمة الأقطار العربية في العوائد المالية النفطية المتراكمة من ١٩٦٠ – ٢٠٠٠.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١٧)



6) وتتمثل هـذه الفئة بقطر واحد وهو السعودية (خريطة 7) اذ تشكل ايراداتها المتراكمة اكثر من (42٪) من مجموع الايرادات النفطية المتراكمة في الوطن العربي وذلك بسبب ضخامة انتاجها اليومي منذ اكثر من (40) سنة، وهي الان تحتل المرتبة الاولى في الانتاج العالمي من النفط وما زال النفط وعوائده المالية يشكل اكثر من (89٪) من قيمة الصادرات السعودية على الرغم من التطورات الكبيرة جداً التى شهدتها السعودية في مجال الصناعات النفطية اللاحقة (التكرير والبتروكيمياويات)، وبسبب تراكم العوائد المالية استطاعت السعودية ان تبني اكبر الاقتصاديات العربية، حيث تمتلك اكبر ناتج محلي اجمالي في الوطن العربي.

نستطيع ان نستنتج من (خريطة 7) ان هناك اقليمان كثيفان لتركز العوائد المالية الاول يتمثل بحوض الخليج العربي ووادي الرافدين، والثاني اقليم المغرب العربي متمثلاً بليبيا والجزائر.

اما عندما نأخذ حصة الفرد من هذه العوائد فصورة التوزيع تتغير وتصبح الاقطار الخليجية الصغيرة الحجم السكاني ذات كثافة عالية في توزيع رأس المال النفطي، اذ تحتل أقطار الكويت والامارات وقطر المرتبة الاولى (خريطة 8)، من حيث حصة الفرد التي زادت على (100000) دولار خلال المدة من 1960–2000، اذ بلغت في قطر اكثر من (154) الف دولار، وذلك بسبب صغر الحجم السكاني لقطر، واصبحت هذه المجموعة اقطار رفاهية ودخل فردي عالٍ جداً، وقد تراجعت السعودية الى المرتبة الثانية وذلك بسبب كبر حجمها السكاني ولكن صعدت البحرين الى هذه الفئة على الرغم من قلة عوائدها النفطية ولكن صعدت بسبب صغر حجمها السكاني، فضلاً عن ليبيا التي تجمع صفتي ضخامة العوائد وحجم صغير نسبياً من السكان.

ثم تأتي عمان بالمرتبة الثالثة وكانت حصة الفرد فيها اكثر من (39) الف دولار، وبذلك تشكل هذه الاقطار اقليم كثيف جداً من حيث حصة الفرد من العوائد النفطية، ويرجع السبب الى صغر حجم سكان هذه المجموعة من الاقطار عدا السعودية التي يرجع سبب ارتفاع حصة الفرد من العوائد الى ضخامة ايراداتها النفطية، ويظهر فراغ في فئتين، هما الرابعة والخامسة وينظم العراق والجزائر الى الفئة السادسة التي تتراوح حصة الفرد فيهما بين (5000 – 15000) دولار (خريطة 8)، ويرجع سبب انخفاض حصة الفرد من الايرادات النفطية الى كبر حجمهما السكاني، وكذلك بسبب حرمان العراق من تصدير نفطه لمدة سبع سنوات بشكل كامل ومنذ عام 1997 بقدر محدود.

اما الفئة الاخيرة التي تتمثل باقطار سوريا ومصر وتونس واليمن والسودان، فحصة الفرد في هذه الاقطار محدودة جداً ما عدا سوريا، فقد بلغت (2206) دولار وجميع اقطار هذه المجموعة تعد فقيرة وطاردة للسكان، مما دفعهم الى البحث عن عمل في الاقطار النفطية من الفئتين الاولى والثانية.

ومما يؤكد استمرار تأثير العوائد النفطية على المواطن العربي في الاقطار النفطية، هو ضخامة معدل دخل الفرد في الاقطار النفطية الخليجية مقارنة بالاقطار الاخرى غير النفطية (خريطة 9)، فمن تحليل هذه الخريطة وتفحص (جدول 17) يتضح ان معدل حصة الفرد للمدة 1998 – 2000 في اقطار قطر والامارات والكويت والبحرين قد بلغ (23462 و 19631 و 13379 و 10384) دولار / سنة على التوالي، وهي مقاربة لبعض الدول المتقدمة والحديثة التصنيع للمدة ذاتها[57].

(57) الامم المتحدة، تقريري التنمية البشرية للعامين 2000، 2001، نيويورك، ص209 – 226 و ص 175 و 181.

الخريطة (٩): معدل دخل الفرد في أقطار الوطن العربي للسنوات ١٩٩٨ — ٢٠٠٠.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢٩).

ثم تلتها السعودية وعمان وكان معدل دخل الفرد ولذات المدة (7727) دولار و (7104) دولار وهو اعلى من المعدل العالمي بمرة ونصف تقريباً ولذات المدة والبالغ (5013) دولار(58).

ومن خلال تفحص (خريطة 9) يتضح ان اقطار هاتين المجموعتين تشكلان اقليماً مالياًمترفاً من حيث دخل الفرد ثم يأتي قطرا ليبيا والعراق ضمن فئة (3000 – 6000) دولار اذ كان معدل الفرد في ليبيا (5674) دولار، اما في العراق فقد كان معدل دخل الفرد بحدود (3473) دولار وهو اقل من معدل دخل الفرد الليبي، ومع ذلك ان واقع الدخل الفردي ربما يكون اقل من نصف هذا المعدل بسبب اضطراب السوق العراقية والتضخم الهائل والاوضاع الاقتصادية الشاذة التي لاتخضع لاي قاعدة اقتصادية بسبب ظروف الحصار الجائر والتخبط في ادارة اقتصاد البلد.

ثم تأتي الاقطار التي دخلها بين (1000 – 2999) دولار / سنة وهي اقطار الجزائر وسوريا ومصر، وتنضم اليها المغرب والاردن من الاقطار غير النفطية، ثم اخيراً الاقطار التي يقل دخل الفرد السنوي فيها عن (1000) دولار وهما السودان واليمن وذلك لحداثة عهد استثمار الثروة النفطية فيهما، ويعانيان من فقر شديد وظروف اقتصادية صعبة شبيهة بظروف الاقطار غير النفطية الفقيرة وهي موريتانيا والصومال وجيبوتي.

هذا وتشكل اقطار الفئتين الاخيرتين اقليماً للعوز المالي وتشكو معظم اقطار هاتين المجموعتين من وجود نسبة من السكان يعيشون دون خطر الفقر*، وقد بلغت نسبتهم في اقطار الجزائر والاردن والمغرب واليمن وموريتانيا ومصر وتونس (15.1٪ و 7.5٪ و 7.5٪ و 5.1٪ و 3.8٪ و 3.1٪ و 1.3٪) على التوالي معدلاً للمدة 1989 – 1998(59).

---

(58) المصدر نفسه، ص 209 – 226 و ص 175 و 181.

(❖) يحدد خط الفقر بعدد السكان الذين يكون الدخل اليومي لهم دولار فأقل في الدول النامية.

(59) المصدر نفسه، ص 169 – 171.

ومن الجدير بالذكر ان معظم الاقطار العربية بما فيها النفطية فيها نسبة ممن يعيشون تحت خط الفقر، لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، ولعل نسبتهم في اقطار موريتانيا والسودان واليمن والصومال كبيرة جداً، لان معظم سكان هذه الاقطار يعيشون على حافة خط الفقر لان معدل دخل الفرد في هذه الاقطار يتراوح بين (340 – 435) دولار / سنة.

ان هذا التباين في التوزيع المكاني للايرادات النفطية التي تتركز في اصغر الاقطار العربية حجماً بالسكان، الامر الذي يؤكد على ضرورة التعاون والتكامل العربي وبخاصة مع الاقطار ذات الحجم السكاني الكبير من اجل تسهيل مهمة نمو هذه الاقطار وضرورة تكاملها مع الاقطار العربية وليس الاجنبية.

تعد عملية تدفق الايدي العاملة من مصر والاردن والسودان وسوريا ولبنان ومصر واليمن، وهي الاقطار غير النفطية واقطار العوز المالي الى الاقطار النفطية أي نحو الاقاليم المالية الكثيفة في الخليج العربي والعراق وليبيا. هو احد اوجه التعاون والتكامل العربي غير المخطط له الذي اوجدته الثروة النفطية في الوطن العربي، فقد كانت تحويلات الايدي العاملة العربية في الاقطار النفطية سنة 1975 اكثر من (2.46) مليار دولار ثم اخذت تنمو حتى بلغت اكثر من (7.1) مليار دولار عام 1980، وقد بلغ مجموعها التراكمي خلال المدة من 1975 الى 1980 نحو (29.2) مليار دولار[60].

(60) محمد العمادي، مصدر سابق، ص 64.

المبحث الثاني
دور النفط في التنمية الاقتصادية العربية

إن التنمية عملية مركبة ومعقدة، لأنها ترتبط بعوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، وهذه العوامل تتأثر واحدة بالأخرى، ولذا فمن الصعب تحديد مفهوم دقيق للتنمية الشاملة والتنمية الاقتصادية، وإذا كان هدف التنمية هو انتشال الدول او المناطق من حالة التخلف إلى حالة التطور والتنمية، فهذا يلقي على عاتق عملية التنمية مهام ومسؤوليات خطيرة وكبيرة. إذا كان هذا طموح أي عربي له مشاعر وطنية وقومية يريد ان ينقذ الأمة العربية من حالة التخلف إلى حالة التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لكي تصل الأمة إلى حالة حضارية تكون فيها قادرة على مجاراة الأمم المتقدمة. وإذا كان طموحنا في أن يكون للنفط دور رئيس ومهم في عملية التنمية وبخاصة التنمية الاقتصادية وهي موضوع دراستنا في هذا المبحث، فلابد من عرض التعاريف والمفاهيم ذات العلاقة بدور النفط في التنمية الاقتصادية.

فإذا كان البلد المتخلف هو البلد الذي يعاني من ندرة شديدة في راس المال[61]. أو أنه يعاني من الافتقار للموارد وبشكل عام والموارد الطبيعية بشكل خاص أو سوء استخدام هذه الموارد أو الاثنين معاً، فضلاً عن ذلك فإنه يعاني من حالة التخلف التقني[62].فان هذه السمات هي الغالبة على الأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي قبل عام 1973 ومع هذا نستطيع ان نتلمس ان للثروة النفطية اهمية في التغلب على بعض آثار

(61) عبد الرحمن يسري أحمد، دراسة في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1973، ص 705.

(62) فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، بغداد، 1986، ص 17.

التخلف، ويعتقد إن دور النفط في التنمية سيكون أكبر إذا ما تناولنا مفهوم التنمية الاقتصادية، والتي تعرف بأنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي (الناتج القومي) خلال فترة زمنية معينة شريطة حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعات والأنظمة، مما يؤدي إلى تزايد في راس المال وتحدث تطورات تكنولوجية وتتحسن المهارات والقدرات الإدارية والتنظيمية والتخطيطية.. الخ بما يخدم عملية التنمية. وإذا لم تحصل هذه التغيرات فسوف يحصل نمواً اقتصادياً فقط[63].

ويعرفها على أحمد عتيقة على إنها عملية إنسانية تتكون من تفاعل عناصر الانتاج المتعارف عليها (الأرض والعمل والمال والإدارة)، بناءاً على قرارات استثمارية تهدف إلى زيادة حقيقية في نمو الانتاج الاقتصادي الوطني من مختلف السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك المحلي والتصدير والتوفير الفردي والقومي، كما أنها تشمل عوامل رئيسة غير اقتصادية مثل القيم الاجتماعية والدينية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة ومدى قابليتها لتسهيل أو إعاقة التنمية في المجتمع كما إنها تتصل بعوامل اقتصادية وسياسية دولية تؤثر في تحركها واتجاهها على الصعيدين الوطني والإقليمي[64].

وهذا التعريف هو الأقرب إلى مفهوم التنمية، لأن فيه نظرة شمولية لعلاقة التنمية الاقتصادية بالجوانب السياسية والاجتماعية، وحتى الدولية، وتأثيرها على التنمية العربية، وخاصة العمل الدولي على عرقلة التنمية العربية، وتكريس عناصر التخلف في وطننا العربي من أجل استمرارية السيطرة والهيمنة الغربية ـ الأمريكية على مقدراته وثرواته وبخاصة الهايدروكاربونية.

---

(63) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية الاقتصادية، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1975، ص 209–225.

ينظر أيضاً

– فليح حسن خلف، مصدر سابق، ص 151–152.

(64) على أحمد عتيقة، النفط والتنمية العربية، ط2، أوابك، الكويت، 1978، ص1.

نستشف مما تقدم أن الوطن العربي يمتلك معظم مستلزمات التنمية الاقتصادية (الموارد) إذ يمتلك موارد معدنية وزراعية مهمة ورؤوس الأموال التي وفرتها الثروة النفطية والسوق الكبيرة والموارد البشرية التي ينقصها تطوير المهارات والقدرات الفنية والإدارية والتنظيمية و التكنولوجيا متضمنة براءات الاختراع والعلاقات التجارية وتحويل النظريات العلمية والمعارف إلى وسائل انتاج مادية وطرق تتيح استثمار الموارد، وتزيد من أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية، حتى أصبحت التكنولوجيا عالية المستوى سراً من أسرار الدول المتقدمة وأداة للضغط على قوى الصراع الدولي، وأداة لتعميق التبعية للدول المحتكرة للتكنولوجيا، ولكن هذا لا يمنع من استثمار النفط والأموال النفطية في تعميق أواصر التعاون العلمي والتكنولوجي مع الدول الصديقة التي تحتاج إلى النفط والعملية الصعبة خاصة إن بعض الحلقات التكنولوجية المتقدمة يمكن ان تباع بأسعار عالية جداً[65]. وعلى العرب أن يؤمنوا بأن التنمية هي التي تصنع التطورات والتكنولوجيا وليس التكنولوجيا هي التي تصنع التنمية[66]. ولكن يمكن عن طريق العوائد المالية النفطية تسهيل عملية توطين ونقل التكنولوجيا بوقت قياسي.

ويتفق معظم الاقتصاديين على ان رأس المال المادي هو العامل الحاسم في عملية التنمية، لأن تكوين راس المال يلعب دوراً كبيراً في تكوين مستلزمات التنمية الأخرى[67].

فإذا كان هذا هو مفهوم التنمية الاقتصادية، فإن ما تحقق في الوطن العربي هو نمو لبعض مظاهر التنمية أو نمو اقتصادي في بعض القطاعات، اذ يتفق الاقتصاديون العرب على حقيقة مهمة، وهي الأخفاق العربي في تحقيق تنمية شاملة، لأنهم أهتموا بزيادة الناتج المحلي الأجمالي ومتوسط دخل الفرد عن طريق بيع الثروات القومية

(65) لورا داندريا تايسون، من يسحق من ؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالية، ت عبد الحميد محبوب، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 208-367.

(66) محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية، مصدر سابق، ص 55.

(67) فليح حسن خلف، مصدر سابق، ص 165.

الطبيعية والاقتصادية الناضبة كالنفط والحديد والفوسفات والغاز الطبيعي... إلخ[68]. والاعتماد على هذه الثروات وبيعها خاماً يجعل الاقتصاد العربي تحت ضغوط الظروف الدولية والتي تحصل في سوق النفط العالمية (الأسعار، ومعدلات الإنتاج)، وبالفعل عند مناقشة حركة الأموال العربية وبعض المظاهر الاقتصادية التي ارتبطت بها وجد تأثير تذبذب أسعار النفط وكمية الانتاج الفعلي على الاقتصاديات العربية من حيث الاستثمار والانفاق والايرادات، وما حصل من عجز في الموازنات وتنامي في المديونية، كما تأكد صحة بعض ما ذهب اليه الاقتصاديون العرب من الاخفاقات التي حصلت وخاصة في مجال أهمال الزراعة وعدم تحقيق التنمية الصناعية المنشودة ولاسيما في العشر سنوات التي أعقبت تدفق العوائد النفطية عام 1974.

ويكاد يجمع الاقتصاديون العرب على فشل حركة التنمية الصناعية في الوطن العربي، فقد اعتمد العرب على الصناعة، والتصنيع للنهوض بالواقع الاقتصادي العربي ولكن ذلك لم يتحقق [69]. وفي الوقت نفسه يتفق الاقتصاديون العرب على تحقيق نجاحات متميزة في صناعات معينة دون أخرى، كما حصل في الصناعات النفطية اللاحقة (تكرير النفط والبتروكيمياويات والكيمياويات) وهي صناعات أساسية ومهمة تنموياً واستراتيجياً، فضلاً عن ما تحقق من تطورات نسبية في الصناعات الاستهلاكية الأخرى في الوطن العربي، وفيما يلي أهمية النفط في مجال التنمية الصناعية.

اولاً: أهمية النفط في مجال التنمية الصناعية

تعد الصناعة وحركة التصنيع أهم النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن يعتمد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية، لأن الصناعة نشاط اقتصادي كثيف في استثماره

(68) رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 28-77.

(69) عبد الله عمار السعودي، التصنيع في العالم العربي، ط1، المؤسسة العربية المصرفية، المنامة، 1986، ص 1-7.

لرأس المال، وتطورها وأمتلاك ناصيتها وقاعدتها ومقوماتها من أهم أسس التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم.

لقد اصبح ارتباط الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة والتحضر والازدهار الاقتصادي والوزن السياسي الدولي مرتبطاً بالصناعة وتطورها[70].

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى الارتباط الإيجابي القوي الذي يزيد على 76٪ بين نمو الصناعة التحويلية وتطورها، ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية، كما يوجد ارتباط قوي بين ارتفاع متوسط دخل الفرد والتطورات الحاصلة في نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الناتج القومي الاجمالي[71].

ولا يختلف اثنان على أهمية الصناعة وأثارها الايجابية على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، ويتضح الأثر إذا علمنا إن التنمية الصناعية وحركة تطور الصناعة أعدت من أكثر الحلقات الاقتصادية إخفاقاً في الوطن العربي، خاصة وإن الأمة العربية قد عولت على هذا القطاع في استلام زمام المسؤولية من قطاع الزراعة والصناعة الاستخراجية لمواصلة النمو الاقتصادي في الوطن العربي، الأمر الذي أنعكس على واقع التنمية في الوطن العربي على الرغم من أعطاء هذا القطاع الحيوي أولوية كبيرة من حيث حجم الاستثمارات ومن حيث الرعاية والاهتمام خاصة في حقبة الفوائض المالية والايرادات النفطية من عام 1974–1982. إذ يتضح من (ملحق 1) إن أجمالي الاستثمارات العربية في قطاع الصناعة والتعدين في عقد السبعينات قد بلغت أكثر من 78.7 مليار دولار مشكلة نسبة 22.6 ٪ من أجمالي الاستثمارات العربية في القطاعات كافة والبالغة أكثر من 340 مليار دولار.

---

(70) رضا عبد الجبار سلمان، الأهمية الجيوبولتيكية للتنمية الصناعية في الوطن العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 21، القاهرة، 2000، ص 43–64.

(71) علي احمد عتيقة ورأفت شفيق بسادة، النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1985، ص 67.

وقـد كـان الاختبـار الحقيقـي لقطـاع الصـناعة في الاقطـار النفطيـة ودوره الاقتصادي بعد أنهيار اسعار النفط والعوائد النفطية عام 1986، فلم يبرز هذا الدور ولذلك اثقلت الأقطار العربية بالمديونية، وبعضها سحب أرصدته المالية لتغطية نفقاته العامة، هذا التراجع في أسعار النفط عُدَّ خدمة لكثير من الأقطار العربية، وبخاصة النفطية، لكي تبني قطاعات اقتصادية لا ترتبط بالمتغيرات الدولية مثل تصدير المواد الخام والأولية، وإذا كان ضد التقييم العام لحركة التنمية الصناعية العربية لابد من اسناده إلى مؤشرات وارقام تكشف واقع الصناعة في الوطن العربي عامة والاقطار النفطية خاصة، فلا بد من الفصل بين الصناعة الاستخراجية والتحويلية لأن الصناعة التحويلية أكثر أهمية ومؤشر حقيقي على التنمية والتطور الاقتصادي.

1) الصناعة الاستخراجية

إن الصناعات الاستخراجية ما زالت تمثل أهم روافد الناتج الملحي للأقطار النفطية منذ السبعينات، وهذا مؤشر على تخلف الاقتصاد في هذه الأقطار، لأن انتاج وتصدير الموارد الطبيعية والاقتصادية يعد هدراً كبيراً وخللاً سياسياً واقتصادياً، كما إن عوائدها ترتبط بالمتغيرات الدولية وما يحصل في اسعار النفط من تقلبات خير دليل على ذلك فمن (جدول 19) يتضح أن الصناعة الاستخـراجية كانت تشكل أكثر من (50٪) من الناتج المحلي الاجمالي لمعظم الاقطار العربية النفطية فقد كانت تشكل نسبة (47.9٪) في السعودية (30.9٪) في العراق سنة 1970.

أما في عام 1980 فقد ازدادت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي في بعض الاقطار العربية النفطية بنسبة زادت على 60٪ ولكن في الجزائر زادت النسبة من 16.5٪ سنة 1970 إلى 33.9٪ سنة 1980، وارتفعت مساهمة الاقطار النفطية الأخرى من 7٪ سنة 1970 إلى أكثر من 10٪ سنة 1980 (جدول 19 و 20) إذا ارتفعت في مصر من 2.2٪ إلى 18.5٪، وارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي العربي من 38.8 مليار دولار عام 1970 إلى 393.7 مليار دولار عام 1980 بمعدل نمو

سنوي 91.4٪، وذلك بسبب النمو الكبير في مساهمة الصناعات الاستخراجية المعتمدة على تصدير النفط من 24٪ سنة 1970 إلى 49.7٪ من إجمالي الناتج المحلي العربي سنة 1980 (جدول 19 و 20) وهو عام حصول الأقطار النفطية على قمة عوائدها النفطية التي تجاوزت 213 مليار دولار (جدول 9).

أما في عام 2000، فقد حصلت تغيرات كبيرة في نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في عموم الاقطار العربية وبخاصة في الأقطار العربية النفطية، إذ يتضح من (جدول 21) إن نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية قد تراجعت في جميع الأقطار العربية المنتجة للنفط والايرادات النفطية مقارنة بعام 1980، أما سبب تزايد مساهمتها في الجزائر وسوريا واليمن، فهو اعتماد الجزائر على تصدير الغاز بشكل كبير، أما اليمن التي أخذت تعتمد على صادراتها النفطية التي بدأت تنمو منذ عام 1990، وبالنسبة لسورية أخذت تعتمد على الغاز الطبيعي في سد احتياجاتها المحلية من الطاقة وتصدر النفط للحصول على ايرادات مالية تغطي نفقاتها المتزايدة سنوياً، اما قطر فبسبب ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية فيها، فيعود إلى اعتمادها على تصدير الغاز الطبيعي إلى جانب النفط.

أما علي صعيد الوطن العربي، فيتضح حصول تراجع كبير في نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية، حيث تراجعت إلى 26.6٪ عام 2000، وهذا يؤكد سيطرة قطاع النفط على الناتج المحلي الإجمالي العربي الذي يرتبط بشكل كبير بحركة تزايد وتناقص الناتج المحلي للأقطار العربية المصدرة للنفط، إذ مازالت بقية القطاعات الاقتصادية والخدمية في الاقطار النفطية تعتمد في نجاحها ومساهمتها في الناتج المحلي على الموارد المالية والنفطية[72].

---

(72) عاطف قبرصي، النفط والتصنيع في أقطار الخليج العربي، ترجمة محمد أحمد الهاشمي، مركز دراسات الخليج العربي، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1989، ص 87.

(جدول 19)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي سنة 1970

مليار دولار

القطاع / القطر	الزراعة		الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		الكهرباء والغاز والمياه والتشييد والإسكان		التجارة والمطاعم والتحويل والمصارف والنقل والمواصلات		الخدمات الحكومية والخدمات الأخرى		إجمالي الناتج المحلي	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الإمارات	0.0169	1.7	0.5991	59.8	0.0257	2.6	0.1315	13.1	0.1825	18.2	0.0465	4.6	1.0022	100
السعودية	0.2187	5.7	1.8118	47.3	0.3716	9.7	0.4151	10.8	0.5788	15.2	0.4341	11.3	3.8301	100
عمان	0.0398	15.5	0.1718	67.1	0.0005	0.2	0.0292	11.4	0.0069	2.7	0.0079	3.1	0.2561	100
قطر	0.0054	1.8	0.1923	63.5	0.0083	2.8	0.0231	7.6	0.0586	19.4	0.0149	4.9	0.03026	100
الكويت	0.0082	0.3	1.7326	60.3	0.1198	4.2	0.0989	3.4	0.3691	12.8	0.5452	19.0	2.8738	100
ليبيا	0.927	2.4	2.2753	58.7	0.0815	2.1	0.4763	12.3	0.4001	10.3	0.5504	14.2	3.8763	100
البحرين	0.0021	0.9	0.1838	75.8	0.0021	0.9	0.0153	6.3	0.0254	10.4	0.0137	6.6	0.2424	100
تونس	0.2415	19.3	0.0775	6.2	0.1152	9.2	0.2162	17.3	0.2516	20.2	0.3480	27.8	1.2500	100
الجزائر	0.6158	12.8	0.7987	16.5	0.7347	15.2	0.5836	12.1	1.1508	53.8	0.9435	19.6	4.8271	100
سوريا	0.3846	21.5	-	-	0.3522	19.6	0.0627	3.5	0.6769	37.8	0.3163	17.6	1.7927	100
العراق	0.5793	17.3	1.0374	30.9	0.3248	9.7	0.2921	8.7	0.5276	15.7	0.5913	17.7	3.3525	100
مصر	1.7804	27.5	0.1410	2.2	1.3312	20.5	0.6420	9.9	0.9610	14.8	1.6309	25.1	6.4865	100
السودان	0.7644	37.9	-	-	0.1933	9.6	0.1468	7.3	0.3865	19.2	0.5235	26.0	2.0145	100
اليمن	0.1493	38.8	0.002	0.6	0.0250	13.5	0.0290	7.54	0.1022	26.6	0.0499	13.0	0.3846	100
الأردن	0.0437	8.3	0.1040	19.7	0.0342	6.5	0.0269	5.1	0.1806	34.3	0.1375	26.1	0.5269	100
لبنان	0.1361	9.1	0.2022	13.6	-	-	0.2328	15.7	0.6403	43.0	0.2771	18.6	1.4885	100
المغرب	0.7853	20.5	0.1312	3.4	0.6106	15.9	0.3076	8.6	1.0106	26.3	0.9943	25.9	3.8396	100
جيبوتي	-		-		-		-		-		-		-	
صومال	0.1666	59.4	0.0032	1.1	0.0261	9.3	0.0154	5.5	0.0415	14.8	0.278	9.9	0.2806	100
موريتانيا	0.0497	32.2	0.0421	27.3	0.0180	11.7	0.0090	5.8	0.0189	12.2	0.0167	10.8	0.1542	100
إجمالي الوطن العربي	6.0805	15.7	9.5062	24.5	4.4018	11.3	3.7535	9.7	7.5699	19.5	7.4695	19.3	38.7812	100

المصدر:

- محمد العمادي، الموارد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، النفط والتعاون العربي، المجلد 9، العدد الأول، الكويت، 1983، ص57-58.

(جدول 20)

التوزيع القطاعي لقيمة الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي سنة 1980

مليار دولار

القطاع / القطر	الزراعة		الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		الكهرباء والغاز والمياه والتشييد والاسكان		التجارة والمطاعم والتحويل والمصارف والنقل والموصلات		الخدمات الحكومية والخدمات الاخرى		اجمالي الناتج المحلي	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الامارات	0.223	0.7	19.088	63.5	1.130	3.8	4.083	13.6	3.654	12.1	1889	6.3	30.067	100
السعودية	1.397	1.2	71.716	62.2	5.800	5	16.335	14.2	11.448	9.9	8610	7.5	115.306	100
عمان	0.125	2.5	3.723	62.2	0.039	0.7	0.697	11.7	0.686	11.5	0.661	11.1	5.958	100
قطر	0.41	0.5	5.264	67.4	0.258	3.3	0.748	9.6	0.513	6.6	0.983	12.6	7.807	100
الكويت	0.064	0.2	18.727	68.6	1.613	5.9	1.712	6.3	2.870	10.5	2.324	8.5	27.310	100
ليبيا	0.557	1.6	22.363	64.7	0.723	2.1	4.009	11.6	3.539	10.3	3.358	9.7	34.549	100
البحرين	0.039	1	1.153	30.5	0.557	14.7	0.470	12.4	1.107	29.3	0.458	12.1	3.784	100
تونس	1.211	16.2	1.045	13.9	1.026	13.7	1.046	13.9	1.917	25.6	1.253	16.7	7.498	100
الجزائر	2.843	7.1	13.484	33.9	4.168	10.5	6.682	16.8	7.400	18.5	5.256	13.2	39.833	100
سوريا	2.559	20.5	1.414	11.3	0.903	7.2	0.977	7.8	4.300	34.4	2.344	18.8	12.497	100
العراق	2.512	4.7	32.667	61.1	2.401	4.5	5.289	9.9	5.935	11.1	4.680	8.7	53.484	100
مصر	4.680	20.6	4.175	18.5	2.792	12.3	1.670	7.4	5.871	26.0	3.415	15.1	22.583	100
السودان	2.664	36.3	0.010	0.1	0.479	6.5	0.936	12.7	2.139	29.1	1.117	15.3	7.345	100
اليمن	0.852	28.9	0.034	1.2	0.240	8.2	0.453	15.4	0.793	26.9	0.572	19.4	2.944	100
الاردن	0.217	7.3	0.133	4.5	0.427	14.3	0.384	12.9	1.146	38.4	0.673	22.6	2.980	100
لبنان	0.375	9.2	صفر	-	0.495	12.2	0.702	17.2	1.637	40.3	0.864	21.2	4.073	100
المغرب	2.575	19.3	0.694	5.2	2.692	20.2	1.201	9.0	2.721	20.3	3.469	26.0	13.352	100
جيبوتي	0.011	3.2	صفر	-	0.022	6.3	0.037	10.6	0.179	51.3	0.100	28.6	0.349	
الصومال	0.579	43.3	0.007	0.5	0.091	6.8	0.071	5.3	0.392	29.5	0.196	14.7	1.336	100
موريتانيا	0.149	23.3	0.088	13.8	0.040	6.3	0.050	7.8	0.131	20.5	0.181	28.3	0.639	100
اجمالي الوطن العربي	23.680	6.0	195.785	49.7	25.896	6.6	47.552	12.1	58.378	14.8	42.403	10.8	393.694	100

المصدر

الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1985 ، ص244

(جدول 21)

التوزيع القطاعي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي سنة 2000

مليار دولار

القطاع / القطر	الزراعة		الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		الكهرباء والغاز والمياه والتشييد والإسكان		التجارة والمطاعم والتحويل والمصارف والنقل والمواصلات		الخدمات الحكومية الخدمات الأخرى		إجمالي الناتج المحلي	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الإمارات	1.911	2.9	22.506	34.1	7.855	11.9	11.025	16.7	14.485	22.0	8.191	12.4	65.973	100
السعودية	9.339	5.5	72.612	42.5	15.692	9.2	16.301	9.5	24.084	14.1	32.682	19.2	170.710	100
عمان	0.422	2.1	9.752	49.6	1.035	5.3	1.353	6.9	3.589	18.2	3.512	17.9	19.663	100
قطر	0.073	0.4	9.602	58.7	0.948	5.8	1.371	8.4	1.882	11.5	2.486	15.2	16.362	100
الكويت	0.128	0.3	18.199	47.8	3.994	10.5	1.052	2.8	6.915	18.1	7.808	20.5	38.096	100
ليبيا	3.418	9.8	10.188	29.2	2.060	5.9	3.370	9.7	8.875	25.4	6.991	20.0	34.902	100
البحرين	0.059	0.8	2.236	28.6	0.912	11.7	1.052	13.4	2.084	26.6	1.480	18.9	7.823	100
تونس	2.354	13.9	0.717	4.2	3.557	21.1	1.938	11.5	5.193	30.7	3.135	18.6	16.894	100
الجزائر	4.451	8.8	21.935	43.3	3.897	7.7	4.553	9.0	10.200	20.5	5.584	11.0	50.619	100
سوريا	4.803	25.5	3.248	17.3	2.161	11.5	5.795	4.0	5.867	31.5	1.896	10.0	18.770	100
العراق	26.848	29.1	5.470	5.9	6.287	6.8	5.964	6.5	34.298	37.2	13.333	14.5	92.200	100
مصر	15.093	16.8	6.095	6.7	17.639	19.6	8.378	9.3	29.248	32.5	13.597	15.1	90.051	100
السودان	4.386	34.2	0.307	2.4	1.164	9.1	0.120	0.1	4.660	36.3	2.198	17.1	12.835	
اليمن	1.309	15.7	2.887	34.3	0.637	7.6	0.841	10.1	1.684	20.2	0.999	12.0	8.357	100
الأردن	0.162	2.3	0.239	3.3	1.122	15.6	0.422	5.9	3.569	49.6	1.682	23.3	7.196	100
لبنان	1.288	7.8	-	-	1.498	9.1	2.846	17.3	2.281	38.1	4.578	27.7	16.491	100
المغرب	4.033	12.2	0.756	2.3	6.073	18.3	4.385	13.2	8.692	26.2	9.207	27.8	33.146	100
جيبوتي	0.004	0.8	0.001	0.2	0.013	2.7	0.057	11.9	0.265	55.5	0.138	28.9	0.478	
الصومال														100
موريتانيا	0.192	22.2	0.129	14.9	0.080	9.3	0.066	7.6	0.249	28.8	0.148	17.2	0.864	100
إجمالي الوطن العربي	80.273	11.5	186.879	26.6	76.624	10.9	65.889	9.4	172.120	24.5	119.645	17.1	701.430	100

المصدر

- جامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص259.

لانها تشكل مصدر التمويل الرئيسي لميزان المدفوعات في الاقطار العربية النفطية، وقد اشر تقرير التنمية البشرية الليبي هذه الحقيقة واكد على الارتباط العضوي للاقتصاد الليبي بقطاع النفط، اذ بينت نتائج بعض الدراسات ان انخفاض اسعار النفط بمعدل (10٪) سوف يؤدي الى انخفاض الدخل القومي بمعدل (3٪)، كما يؤثر انخفاض الاسعار على كمية المعروض من السلع المستوردة، وعلى سعر الصرف، وبالنتيجة على مستوى الاسعار و التضخم والركود في الاقتصاد الوطني.[73] ومايؤكد هذه الحقيقة هو انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية (الصناعة التحويلية والزراعة) في النتاج المحلي الاجمالي.

ان ارتباط الناتج المحلي الاجمالي للاقطار العربية بصناعة الاستخراجية، من المؤشرات السلبية على الاقتصاد العربي، وهو من الحقائق الثابتة، فقد ظهر معدل النمو السنوي الكبير للناتج المحلي العربي خلال المدة من 1970– 1980 بسبب تزايد العوائد النفطية، ولكن يلاحظ ايضا تراجع نسبة النمو خلال المدة من 1980– 1986 عند انهيار اسعار النفط. وتراجع العوائد النفطية وانخفاض نسبة المساهمة للصناعة الاستخراجية منه 1986، اذ بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي العربي نحو 17.4 ٪ من مجموع الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ 377.1 مليار دولار سنة 1986.[74] ومعدل تغيير سنوي سلبي بلغ –0.7٪.

ولكن بعد ان بدات الاسعار تتحسن والصادرات النفطية تتزايد سنة بعد اخرى بدات ترتفع نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلية الاجمالي سنويا، اذ بلغت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي العربي سنة 1990 نحو 24.2٪من مجموع الناتج

---

(73) تقرير التنمية البشرية الليبي، تطور الناتج المحلي والتحول في هيكل الانتاج، الانترنيت http/www.nidal.org/tnmia/a5b5–4.htm,2001 , P.3–6

(74) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1988 ص 210

المحلـي الاجمـالي العربـي للسـنة نفسـها والبـالغ 451.4 مليـار دولار.[75] ثـم في عقـد التسعينات استمر النـاتج المحلـي الاجمـالي العربـي بـالنمو لان الصـناعة الاسـتخراجية حافظت على نسبة مساهمة تتراوح بين 19-21 ٪من مجموع النـاتج المحلـي الاجمـالي العربي، ولكن عند انهيار اسعار النفط عام 1998 تراجعت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية الى (15.4 ٪) من اجمالي النـاتج المحلـي الاجمـالي العربـي وتراجـع معهـا النـاتج المحلـي الاجمـالي الى 587 مليـار دولار بعـد ان كـان عـام 1997(606) مليـار دولار[76] ثـم ازداد الى (701) مليـار دولار عـام 2000 واصـبحت مسـاهمت الصـناعة الاستخراجية فيه نحو 26.6٪.[77].

مما تقدم نستنتج حقائق متعددة ابرزها ارتباط النـاتج المحلـي الاجمـالي لمعظـم الاقطـار النفطيـة ولاجمـالي الـوطن العربـي بحركـة اسـعار الـنفط ومسـاهمة الصـناعة الاستخراجية فيه.وكذلك تبين انخفاض نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلـي الاجمـالي للاقطـار العربيـة النفطيـة فـي سـنة 2000، فقـد تراوحـت نسـبة مسـاهمتها بـين 2.4 -49.6٪ وهـو مؤشـر ايجـابي لـو كـان هنـاك نمـو في مسـاهمت القطاعات الاقتصادية الانتاجية الاخرى وخاصة الصناعة التحويلية والزراعة.

يتضح ان ماحصل فيه خلل اقتصـادي كـبير، ورافقتـه اختلالات هيكليـة اخـرى في مسيرة التنمية المنشودة.وفي النمـو الاقتصـادي للاقطـار النفطيـة، اذ ان اول خطـوات التنمية الاقتصاديه الصحيحة هو مسـاهمة كـبيرة للصـناعة التحويلـة في النـاتج المحلـي، وهـذا مـامرت بـه الـدول الصـناعية المتقدمـة في السـابق،ثم انتقلت الى مرحلـة التطـور الحضاري الاقتصادي الذي يفرض مساهمة كـبيرة لقطـاع الخـدمات،اذ يشـكل قطـاع

(75) المصدر نفسه، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1994، ص 226-252.

(76) الامانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة ومصـادر اخـرى، التقريـر الاقتصـادي العربـي الموحـد لسـنة 2000، ص 25 و 307

(77) الامانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة ومصـادر اخـرى، التقريـر الاقتصـادي العربـي الموحـد لسـنة 2001، ص 209.

الخدمات نسبة تزيد على 60٪ من الناتج المحلي الاجمالي في معظم الدول الصناعية المتقدمة فقد بلغ 72٪ و 71.5٪ و 69.2٪ و 65.9٪ و 61.1٪ في الولايات المتحدة وفرنسا والدانيمارك والنرويج واليابان على التوالي سنة 1998.[78] اما نسبة مساهمة الصناعة فيها فقد بلغت 26.2٪ و 26.3٪ و 32.1٪ و 37.2٪على التوالي للسنة نفسها[79].

اما نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للدول الاسيوية حديثة التصنيع والتي مازالت في بداية تطورها الاقتصادي فقد بلغت 48.4٪ و 42.6٪و 43.5٪و 41.2٪ و 35.2٪ في الصين وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلاند وسنغافورة على التوالي[80]. مما يؤشر على اهمية الصناعة كقطاع اقتصادي انتاجي رائد في مسيرة التنمية.

2) الصناعة التحويلية في الوطن العربي

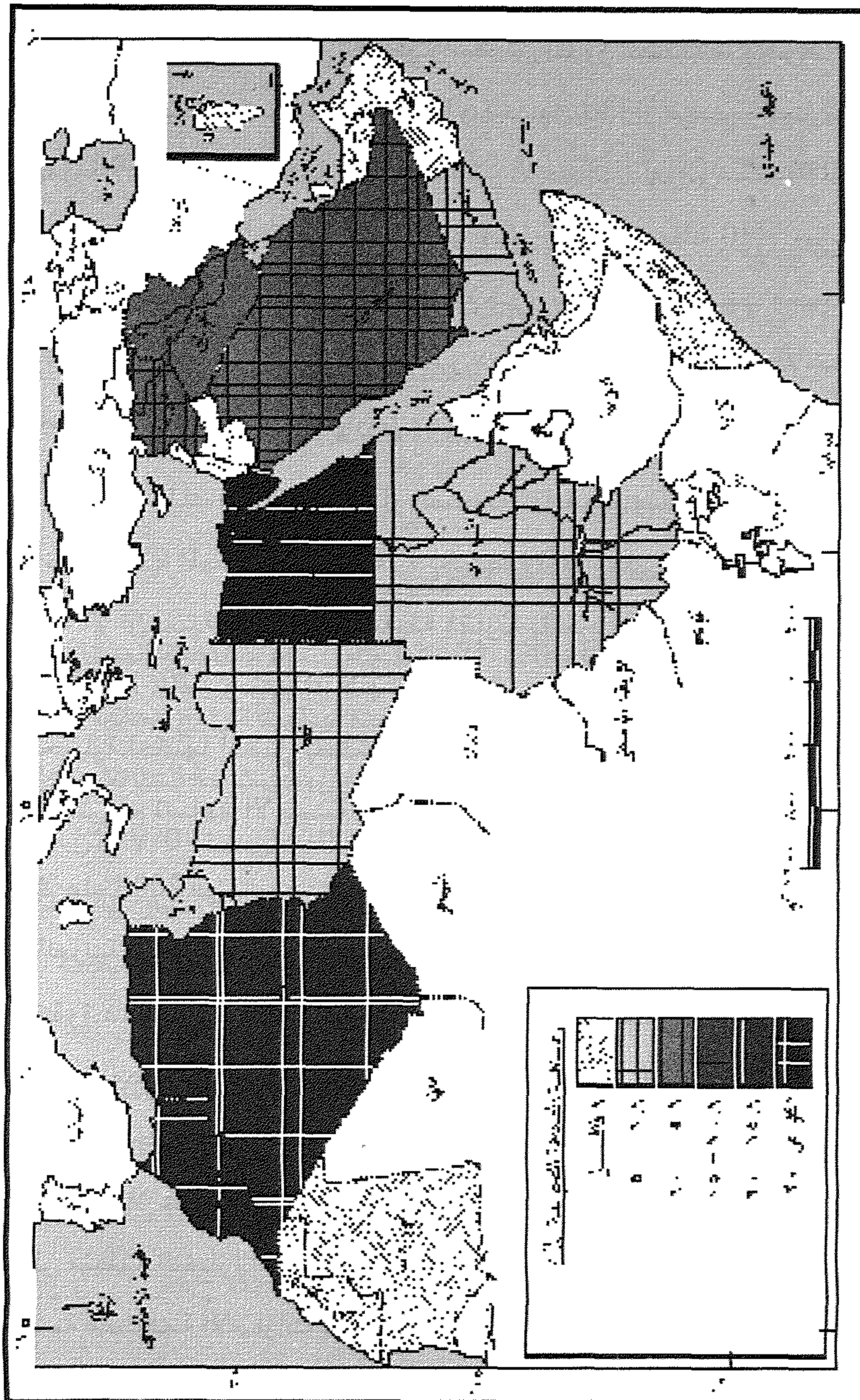
من ملاحظة جداول 19، 20، 21 يتضح ان نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي العربي مازلت محدودة، وبقيت تراوح محلها على الرغم من الاستثمارات الصناعية الكبيرة في الوطن العربي، حيث كانت تشكل مساهمتها نسبة 11.3٪ من مجموع الناتج المحلي الاجمالي العربي سنة 1970 تراجعت الى 6.6٪ سنة 1980 على الرغم من تزايد قيمة مساهمتها من 4.418 مليار دولار عام 1970 الى 25.886 مليار دولار عام 1980 وذلك بسبب تزايد نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية وتزايد العوائد النفطية التي اثرت على مساهمة القطاعات الاخرى. اما مساهمتها في عام 2000، فقد شكلت نسبة 10.9٪ على الرغم من تزايد قيمتها الى نحو 76.654 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي بلغ 47.7٪ خلال المدة من 1970–2000.واذا كان هذا المعدل كبيرا الا انه يخفي تخلف كبيرا في واقع التنمية الصناعية في الوطن العربي، مقارنة مع الدول الصناعية الحديثة التصنيع في جنوب شرق اسيا.

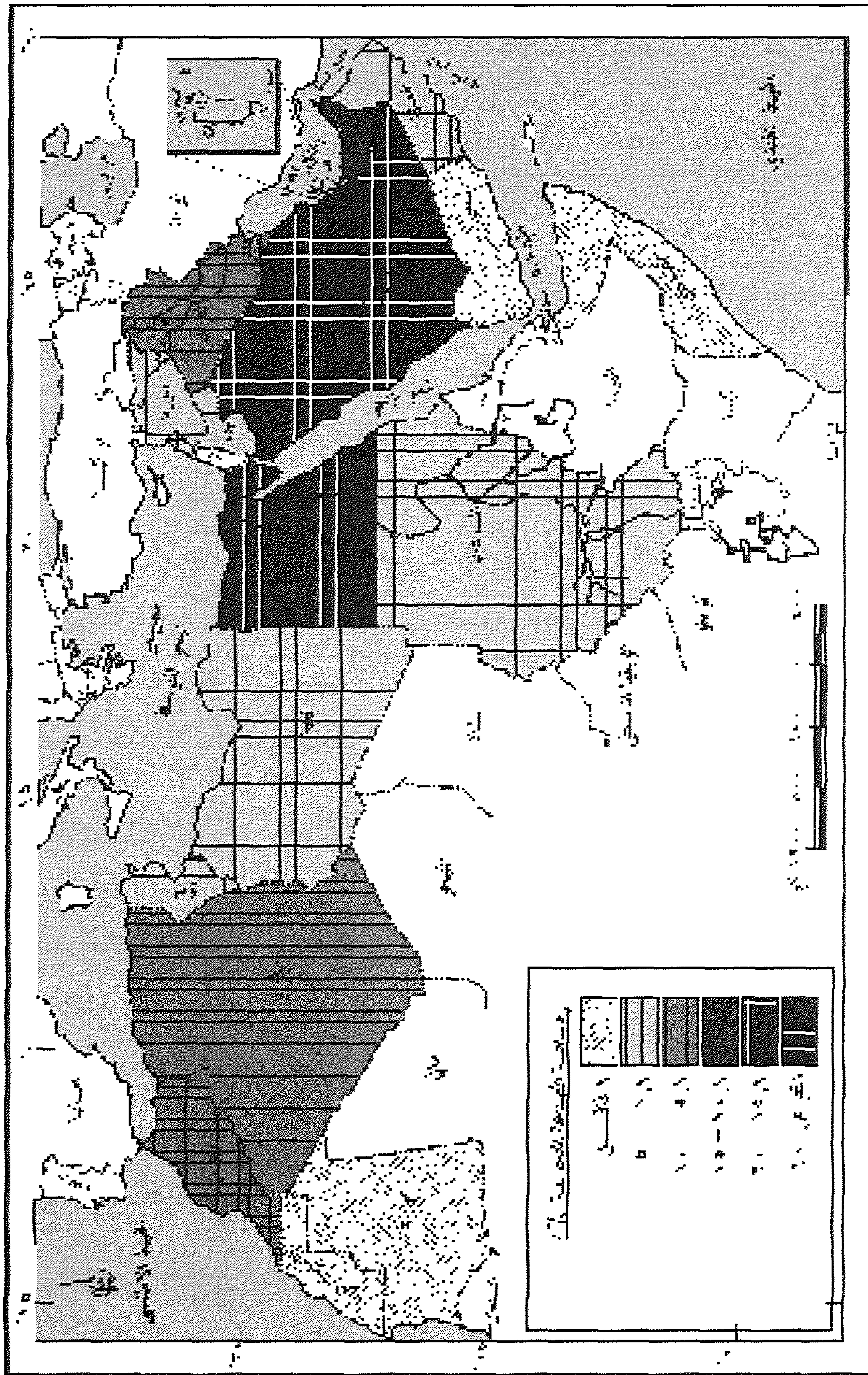
(78) Uinted Nation ,Human Development Report 2000,Newyork. 2000 , P–P.206–209.
(79) Ibid , P–P. 20–209.
(80) Ibid , P–P. 206–209.

اما عند تحليل التباين المكاني لنمو الصناعة التحويلة، ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي القطري والقومي، فتظهر حقائق تطور الصناعة ونموها في بعض الاقطار العربية.حيث يتضح من (خريطة 10) و (جدول 19) ان مصر والجزائر كانتا تساهمان بنسبة 46.9 من مساهمة الناتج المحلي الاجمالي العربي سنة 1970، وهما يقعان ضمن فئتي المساهمة اكثر من 20٪ و 15.1–20٪ (خريطة 10)، ويرجع سبب ارتفاع مساهمتهما لضعف مساهمة الأقطار الاخرى، وكذلك بسبب وجود تطورات اقتصادية وحضارية مبكرة فيها، فضلا عن دور القوى الوطنية بعد الاستقلال، اذ ركزت اهتمامها على الصناعة بأعتبارها محور للتنمية في هذين القطرين.

ثم تاتي بعد ذلك مساهمة اقطار السعودية والعراق وسوريا بنحو 23.7٪ وهي اقطار تقع ضمن فئة المساهمة 5.1– 10٪ (خريطة 10) وعلى الرغم من كون هذه الاقطار نفطية الا ان نسبة مساهمتها ضعيفة مقارنة بالمغرب التي تقع ضن الفئة العالية المساهمة وهي 15.1–20٪ وكذلك لانها لم تستطع توظيف ثروتها النفطية في تطوير الصناعة التحويلية.لكنها افضل بكثير من الاقطار حديثة العهد بالاستثمار النفطي والغير نفطية التي لم تساهم الا بنسبة ضئيلة جدا قلت عن 10٪.

اما في عام 2000 فيتضح من (خريطة 11) تغير صورة مساهمة الصناعة التحويلية في الاقطار العربية نتيجة استثمار بعض الاقطار العربية لثروتها النفطية، حيث برزت السعودية كقوة صناعية في مجال البتروكيماويات عربيا وعالميا، مما اهلها ان تحتل المرتبة الثانية بعد مصر في مجال مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي العربي في حين بقيت مصر تحتل المرتبة الاولى وذلك لضخامة حجمها السكاني وقدم تجربة التصنيع فيها، فضلا عن تدفق الاستثمارات الصناعية عليها في السنوات الاخيرة بعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية، واتباعها سياسة الانفتاح الاقتصادي كما شهدت تطور في نسبة مساهمة الامارات بعد تراجع كبير في مساهمة المغرب والجزائر وسوريا الى فئات ادنى، اما الاقطار الأخرى لم تشهد تغيرات في نسبة مساهمتها عدا عمان اذ تقدمت الى فئة (1–5٪) من اجمالي المساهمة.





اما عن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي القطري فيتضح من (خريطة 12) انها كانت تشكل نسبا مرتفعة الى حد ما في اقطار مصر والجزائر وسوريا سنة 1970 لتطور هذه الاقطار ولضعف مساهمة القطاعات الاخرى (جدول 19) ويتضح من الخريطة والجدول ايضا ان الصناعات التحويلية نسب اكبر في الاقطار الفقيرة انذاك وهي موريتانيا واليمن والصومال والسودان وذلك بسبب صغر ناتجها المحلي الذي لم يتجاوز(0.5) مليار دولار، عدا السودان بسبب ضخامة حجمها السكاني وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى.

اما الاقطار النفطية الاخرى فنسبة مساهمتها محدودة، وذلك بسبب تخلف الصناعة التحويلية فيها، ولهيمنة قطاع الصناعة الاستخراجية على نواتجها المحلية المحدودة ايضا. اما في عام 2000 فقد شهدت خريطة التوزيع القطري لمساهمة الصناعة التحويلية تغيرات عامة بالاتجاه السلبي في عموم الاقطار العربية، عدا مصر وتونس (خريطة 13) فقد حافظتا على نسب زادت على (19.6٪) من ناتجها المحلي وهي ايضا مازلت منخفضة مقارنة بالدول النامية الحديثة بالتصنيع.

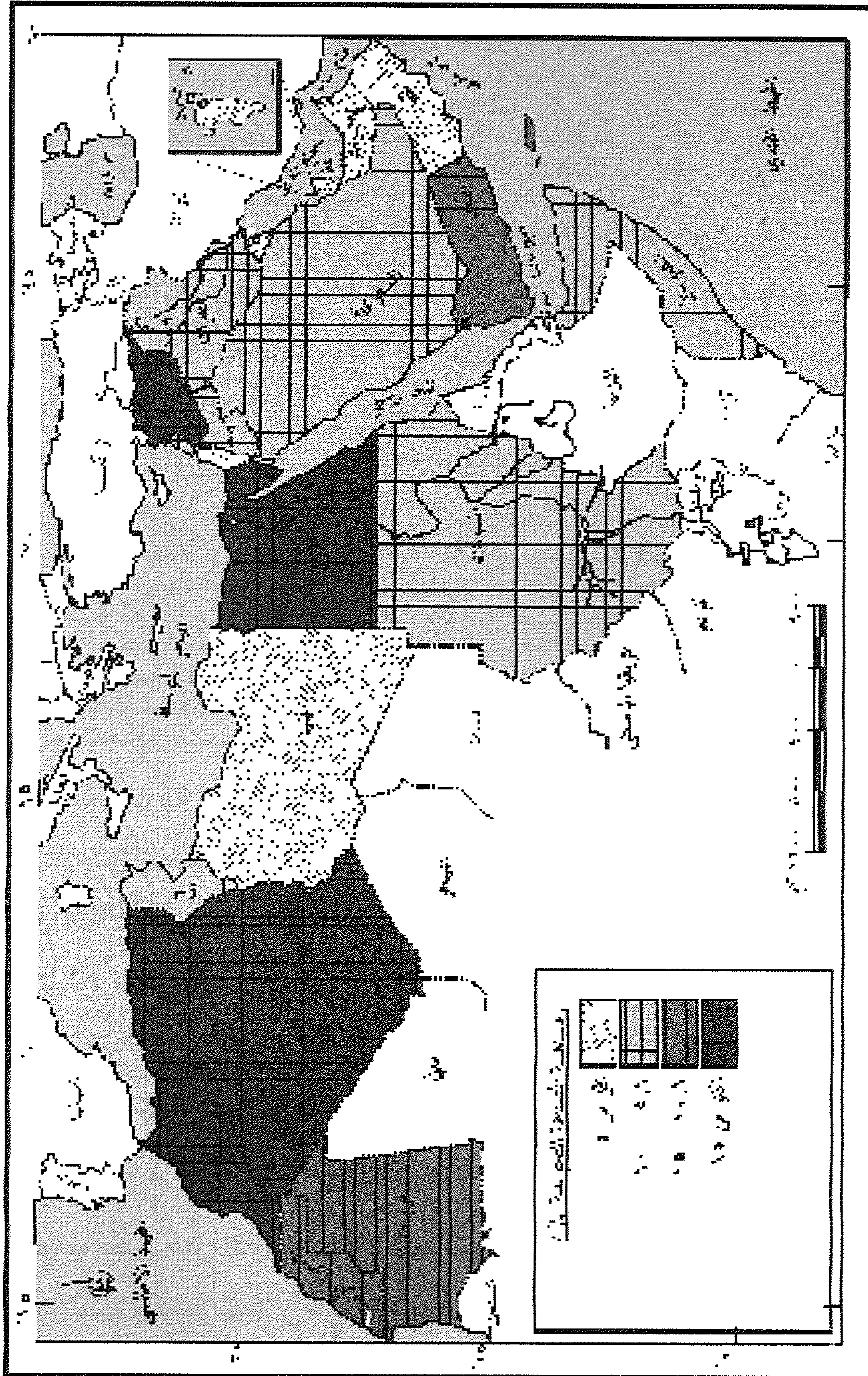
يتضح من (خريطة 13) ان اقطار الامارات والكويت وقطر وسوريا قد حققت نسباً مرتفعة مقارنة بعام 1970، وذلك لاهتمامها الكبير في قطاع الصناعة النفطية اللاحقة (البتروكيماويات وصناعة تكرير النفط).ان انضمام معظم الاقطار النفطية الى فئة 0.1–10٪ وهو ما يعني خللا في التخطيط في قطاع الصناعة التحويلية في عموم هذه الاقطار الامر الذي يؤيد ماذهب اليه المختصون العرب بخصوص تخلف الصناعة في الاقطار العربية ولكن هذا لايعني ان بعض الاقطار النفطية لم تبادر الى تطوير صناعتها التحويلية، مقارنة بوضعها قبل 30 سنة مضت.

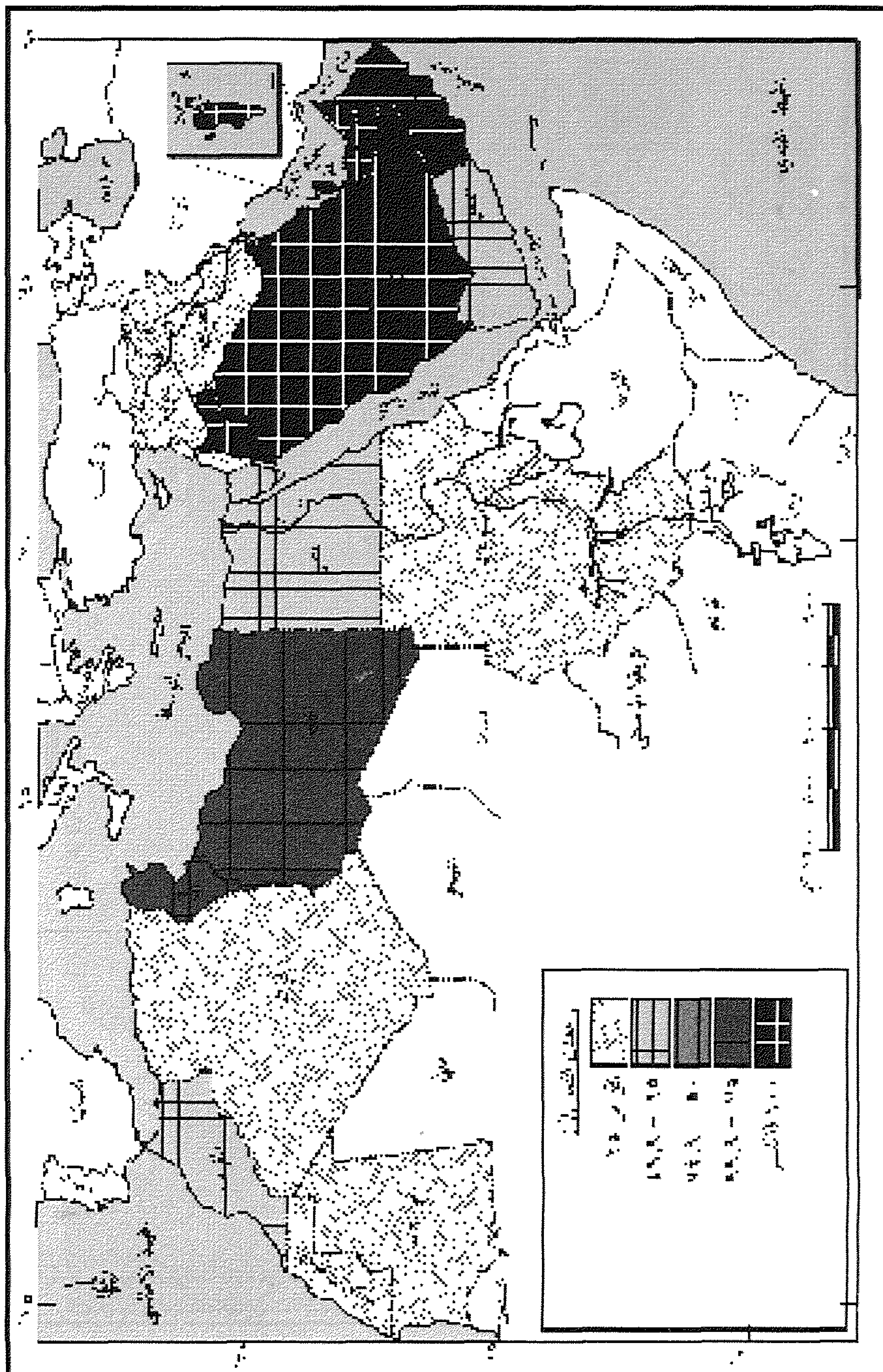
فمن تحليل (خريطة 14) يتضح ان اعلى معدلات نمو في مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي في الاقطار العربية، هي تحققت في الاقطار النفطية وبخاصة في السعودية واقطار الخليج العربي وليبيا وتونس، فقد زادت معدلات نمو السنوي على

75٪ خلال المدة من 1970-2000، ثم شهدت مصر واليمن معدل نمو تراوح بين 25-49.9٪ للمدة نفسها.اما الاقطار النفطية الاخرى وهي الجزائر والعراق وسوريا والسودان) فقد كانت نسبة نمو صناعتها التحويلية اقل من 25٪ (خريطة 14) وذلك لان العراق وسوريا خاضتا اكثر من حرب فضلا عن انفاقها العسكري الكبير اما الجزائر فهي تعاني من عجز كبير في ميزانيتها الحكومية ومثقلة بمديونية كبيرة، اما السودان فهي قطر حديث العهد باستثمار الثروة النفطية. وعلى العموم نسبة نمو هذه الاقطار منخفضة مقارنة بالاردن والمغرب غير النفطيتين، فقد حققتا نسبة نمو جيدة وكذلك وقعتا في اعلى فئة مساهمة في الناتج المحلي سنة 2000 (خريطة 13).

نستنتج مما تقدم ان اهتماما واضحا بقطاع الصناعة التحويلية في بعض الاقطار النفطية، ولكنه لم يترجم تنمية صناعية وتطور صناعي حقيقي.لان التطورات التي حصلت في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي القطري مازالت محدودة، ولم تتجاوز نسبة 20٪ عدا في تونس التي بلغت فيها النسبة(21.1٪)، وهي ايضا منخفضة مقارنة مع الدول النامية الحديثة التصنيع في جنوب شرق اسيا مما يتطلب مزيدا من التخطيط لخلق اقاليم صناعية تتوطن وتوطن الصناعة في المناطق الاكثر ملائمة لاقامتها. فالاقطار النفطية الكبيرة ممكن ان توطن فيها تجمعات للصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية كما تفعل السعودية منذ اكثر من عقدين، فإقليم الجزيرة العربية يمكن ان يخدم جنوب وجنوب شرق اسيا واقليم اخر للبتروكيمياويات في شمال افريقيا يخدم اوربا ويسد احتياجتها من المنتجات الاساسية والوسيطة والنهائية من البتروكيمياويات.

كما يمكن جعل اقليم وادي النيل والقرن الافريقي اقليما لانتاج وتصنيع المواد الغذائية النباتية والحيوانية، واقليم المغرب العربي لتنمية بعض الصناعات الزراعية والغذائية وانتاج الاسمدة والمستلزمات الزراعية لسعة السوق وتوفر المواد الاولية من فوسفات وطاقة وايدي عاملة ويمكن تكوين اقليم لانتاج وتصنيع المنسوجات والمنتجات





الغذائية والبتروكيمياوية، كما يمكن توطن صناعات ثقلية واساسية في العراق وبلاد الشام وفي مصر وفي المغرب العربي لانتاج المكائن والمعدات ووسائط النقل البري والبحري.وكذلك يمكن توطين صناعة السفن في الخليج العربي حيث تتوفر رؤوس الاموال والامكانيات الاخرى والحاجة الى اساطيل لنقل النفط العربي.ان الخطط القطرية المجتزءة الضيقة النظرة هي ابرز اسباب تخلف الصناعة في الوطن العربي وذلك لصغر حجم اقتصاديات الاقطار العربية اوصغر السوق القطرية، والمواد الاولية والايدي العاملة وفقر بعض الاقطار العربية بالطاقة ورؤوس الاموال ...الخ)

لذا ينبغي ان يتم تحقيق تعاون صناعي واقتصادي شامل عن طريق واحد ومجموعة من اساليب التعاون الصناعي في النواحي (الفنية وانشاء مشروعات مشتركة وابدا ء تعاون صناعي كبير من خلال فتح الاسواق وتطبيق مختلف انواع التعاون الصناعي من خلال التنسيق والتخصص في الانتاج وصولا الى التكامل ومن ثم الاندماج الصناعي والاقتصادي)[81].

ان اعتماد واحد او مجموعة من هذه الاساليب سوف يحقق مميزات ويوفر امكانيات وفرص للتنمية الصناعية لان على الاقطار النفطية ادراك ان توطين الصناعات النفطيةاللاحقة مرهون نجاحها بعمر النفط وتكاليف انتاجه وسعره، خاصة ان بعض الاقطار النفطية مثل البحرين وقطر وعمان والجزائر التي سوف تشهد نضوب النفط قبل الاقطار الضخمة الاحتياطي وهي (السعودية العراق الامارات الكويت وليبيا) مما يتطلب تنمية صناعات تحويلية اخرى غير نفطية ايضا[82] كجزء من استراتيجية التنمية الصناعية في الوطن العربي.

---

(81) محمد فرج الخطراوي، التعاون الصناعي والإقليمي بين النظرية والتطبيق، ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، الجزء الاول، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1983، ص 234- 235.

(82) عاطف قبرصي، مصدر سابق، ص 9-10.

ان دور النفط العربي في تطوير الصناعة التحويلية ونمو اهميتها منذ عام 1970 قد برز من خلال توفير رؤوس الاموال اللازمة لتوفير عوامل التوطن الصناعي من مكائن ومعدات وخبرات وتكنولوجيا وايدي عاملة حيث تم استيرادها جاهزة في معظم الاقطار العربية وخاصة النفطية التي توفرت لديها اموال طائلة منذ سنة 1974، ولكن عند تراجع العوائد النفطية سنة 1982 وانهيار الاسعار سنة 1986 اخذت الاقطار النفطية تفكر بشكل جدي باستثمار صناعتها النفطية في تنمية الصناعات النفطية اللاحقة والصناعات التحويلية بشكل عام. ومن ابرز الصناعات النفطية التي شهدت تطور وتأثير في اقتصاديات الاقطار النفطية ولها اهمية استراتجية هي (صناعة تكرير النفط وصناعة البتروكيمياويات وصناعة الاسمدة الكيماوية).

أولاً: صناعة تكرير النفط في الوطن العربي

تعد عملية تصنيع النفط الخام افضل خطوة لاستثمار النفط العربي، سواء تطوير صناعة التكرير او البتروكيمياويات او الاسمدة او الصناعات الكيمياوية الاخرى. وصناعة تكرير النفط اخذت تسد احتياجات السوق العربية، وكذلك حققت خطوات مهمة في مجال استخدام الغاز الطبيعي وقودا في مصانع التكرير، فضلا عن اهميتها الستراتيجية من النواحي الاقتصادية والعسكرية والتجارية.

ان من بين اهم الاسباب التي دفعت الشركات العالمية والقوى الاستعمارية الى انشاء مصانع تكرير النفط وتطويرها في الوطن العربي وقت مبكر من القرن العشرين، هو تمتع الوطن العربي باهمية ستراتيجية على الصعيد العالمي، اذ اقامت هذه الشركات مصانع التكرير في مصر والعراق والبحرين والسعودية ولبنان والكويت في النصف الاول من القرن العشرين خدمة لمصالحها التجارية والستراتيجية.[83]

(83) عبد العزيز الوتاري واخرون، افاق صناعة التكرير العربية، اوابك، الكويت، 1990، ص 21.

تطور صناعة تكرير النفط

تعد صناعة تكرير النفط من الصناعات التي تحتاج الى تكنولوجيا عالية ورؤوس اموال ضخمة من اجل انشاءها وتطويرها وتحديث منشاتها ومواكبتها للتطورات الشاملة في مجل صناعة النفط.[84].

من بين اهم العوامل التي ساعدت على تطور صناعة تكرير النفط هو النمو الاقتصادي والتطور الهائل في كافة المجالات وخاصة التطورات في قطاع النقل والمواصلات، فقطاع النقل يستهلك اكثر من 50٪ من انتاج النفط في العالم [85] ومن العوامل الاخرى المؤثرة على تطور صناعة النفط في العالم تطور تكنولوجيا عمليات التكرير وتطور تكنولوجيا المواد الحفازة، بحيث اصبحت صناعة التكرير تعتمد على مواد حفازة فائقة الفعالية. اذ اصبحت المصافي الحديثة تنتج بمواصفات عالية الجودةلتلبية المتطلبات البيئية والتشريعات الدولية الرامية الى حماية البيئة وتعد فترة الستينات والسبعينات الفترة الذهبية لتطور صناعة التكرير العالمية.

تطور صناعة التكرير في الوطن العربي

أنشئ اول مصفى لتكرير النفط في الوطن العربي في السويس في مصر سنة 1913 بعد اكتشاف حقل الغردقة النفطي وفي بداية تاسيسه لم يعتمد على النفط الخام المحلي فقط بل كان يستكمل حاجته من النفط الخام المستورد من ايران. ثم أنشئ مصفى ثاني صغير في السويس سنة 1922 وبعد عدة سنوات اخذ انتاج المصفيين يتطور حتى بلغ اكثر من 73 الف برميل يوميا [86]. ثم توالى انشاء المصافي في الوطن

---

(84) وليم لسلير، مبادىء تكرير النفط، ترجمة حميد احمد الجبوري، اوابك، معهد النفط العربي للتدريب، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1986، ص 115.67.

(85) فيليب كورتي وجي ان غروزون، تكرير نظيف للمستقبل، النفط والتعاون العربي، المجلد 27، العدد 97، الكويت، 2001، ص 100.

(86) جمال حمدان، بترول العرب دراسة في الجغرافية البشرية، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1964، ص 111.109.

العربي حيث انشئ مصفى الوند في العراق 1927، ومصفى عوالي في البحرين سنة 1937، ثم مصفى راس تنورة في السعودية سنة 1945 ومصفى الأحمدي في الكويت سنة 1949 فضلا عن مصفى طرابلس في لبنان سنة 1941.

فمن ملاحظة (جدول 22) يتضح ان معظم طاقات التكرير تركزت في الدول النفطية ودول المرور النفطي حيث يتطلب تصدير النفط مزيدا من الوقود للناقلات النفطية وكذلك في المناطق التي كانت تتمتع بتطور حضاري وثقافي وذات حجم سكاني كبير مثل مصر والعراق. ويظهر من الجدول أن طاقة التكرير العربية بلغت (564) ألف برميل يوميا عام 1950 وهي طاقة محدودة مقارنة مع الانتاج العربي من النفط الخام، أو مقارنة مع حجم الأنتاج العالمي من النفط الخام الذي يزيد على 10.5 مليون برميل / يوميا. أي أن طاقة المصافي العربية تشكل 4.5 ٪ من الطاقة العالمية.

ومن تحليل ذات الجدول يتضح أن قفزة كبيره حصلت في عدد المصافي خلال عقدي الستينات والسبعينات، إذ تضاعف عدد المصافي خمس مرات عام 1975، وتضاعفت طاقت التكرير أكثر من ستة مرات مقارنة بعام 1950، ويتضح أن الزيادة جاءت من الاقطار النفطية بعد ان اخذت تنتج كميات كبيرة من النفط الخام بعد عام 1950، وخاصة السعودية والكويت والعراق كما تم افتتاح مصافٍ جديدة في شمالي افريقيا وخاصة في الجزائر وليبيا، فضلاً عن تنامي طاقة مصر بسبب ضخامة حجمها السكاني وتطورها الاقتصادي والحضاري، اصبحت طاقة التكرير العربية عام 1975 (3.2) مليون برميل يومياً مشكلة نسبة (4.6٪) من طاقة التكرير العالمية.

لقد ساعدت جملة عوامل على تطوير صناعة تكرير النفط في الوطن العربي خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات، ابرزها الارتفاع المتزايد في اسعار منتجات النفط على المستوى العالمي، ونجاح بعض الاقطار المنتجة في النص في عقودها على اضافة منتجات النفط المكررة الى سلة مبيعاتها [87]، فضلاً عما شهدته الاقطار النفطية من تطورات اقتصادية واجتماعية

---

(87) اوابك، تقرير الامين العام السنوي السابع، 1980، الكويت، 1981، ص 71.

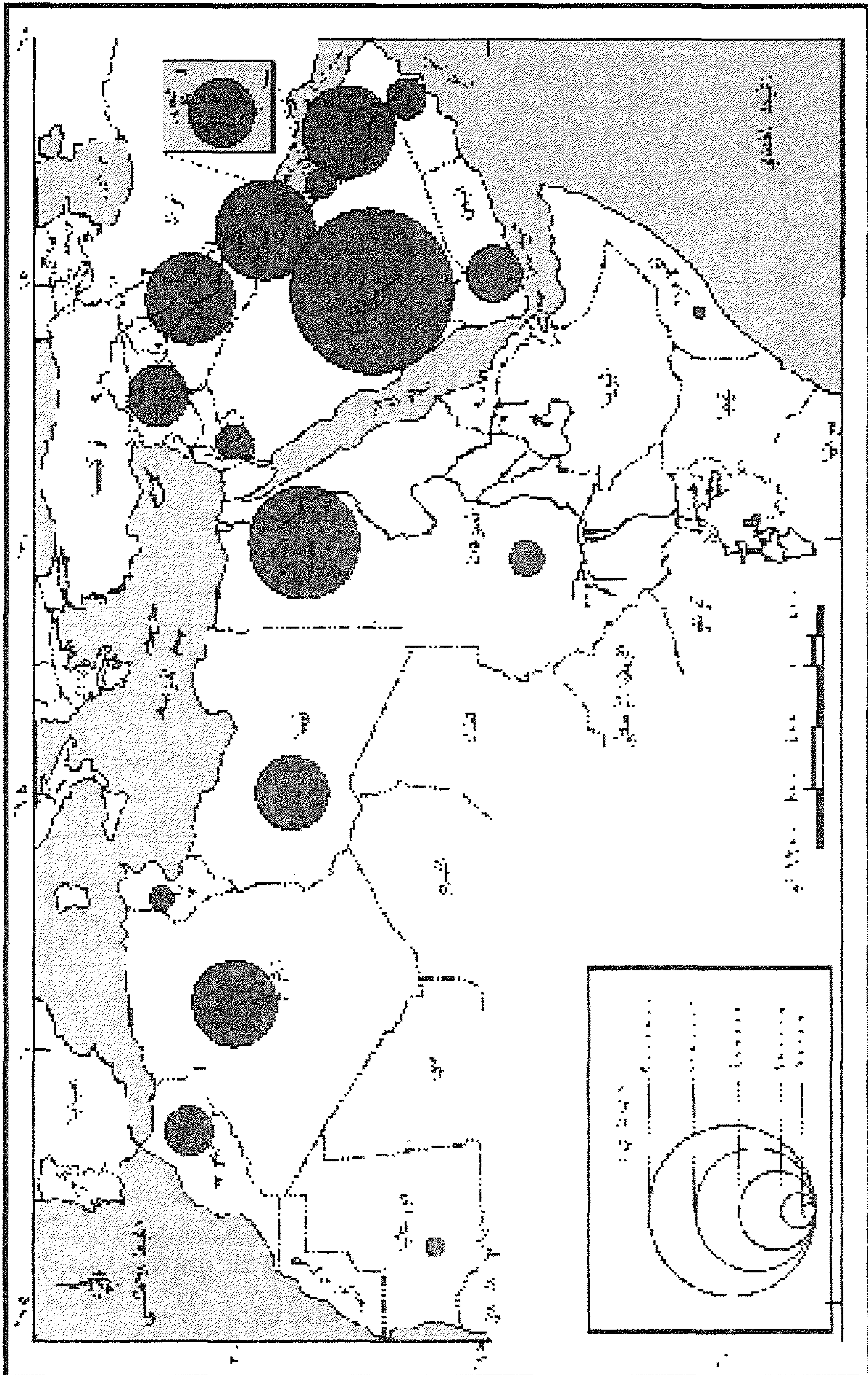
(جدول 22) طاقة التكرير العربية والعالمية خلال المدة من 1950 – 2000

ألف برميل يومياً

السنة / القطر - المؤشر	1950 طاقة التكرير	1950 عدد المصافي	1975 طاقة التكرير	1975 عدد المصافي	1980 طاقة التكرير	1980 عدد المصافي	1985 طاقة التكرير	1985 عدد المصافي	1990 طاقة التكرير	1990 عدد المصافي	1995 طاقة التكرير	1995 عدد المصافي	2000 طاقة التكرير	2000 عدد المصافي
الإمارات	-	-	-	-	75	1	195	1	162	3	205	3	562	4
البحرين	225	1	255	1	255	1	255	1	280	1	280	1	280	1
الجزائر	-	-	158	3	525	5	525	5	475	5	522	5	513	5
السعودية	215	1	750	5	730	5	1420	7	1863	9	1906	8	1796	8
العراق	15	2	295	5	315	9	620	10	550	10	550	10	570	12
عمان	-	-	-	-	-	-	50	1	62	1	80	1	80	1
قطر	-	-	13	1	13	1	63	2	63	2	63	2	63	2
الكويت	26	1	560	3	560	3	560	3	670	3	828	3	650	3
ليبيا	-	-	130	2	130	2	350	3	342	5	380	5	380	5
الأردن			100	1	100	1	100	1	107	1	102	1	102	1
تونس			30	1	30	1	30	1	35	1	35	1	35	1
جيبوتي			-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان			25	1	25	1	25	1	30	1	32	2	97	5
سوريا			104	1	224	2	224	2	244	2	245	2	245	2
الصومال			-	-	10	1	10	1	10	1	10	1	10	1
لبنان	10	1	52	2	52	2	52	2	52	2	صفر	2	صفر	2
مصر	73	2	428	6	428	6	428	6	605	7	642	8	819	9
المغرب			173	2	173	2	173	2	170	2	165	2	165	2
موريتانيا			-	-	-	-	20	1	25	1	25	1	25	1
اليمن			170	1	170	1	170	1	200	2	200	2	200	2
مجموع الوطن العربي	564	8	3243	35	3835	44	5270	51	5945	59	6270	60	6592	67
إجمالي الطاقة العالمية			72005.0		82340.8		73354.8		73142.8		75961.2		81370	
نسبة العربية إلى العالمية			%4.5		%4.65		%7.18		%8.12		%8.45		%8.1	

المصادر:

1. جمال حمدان ، بترول العرب دراسة في الجغرافية البشرية، ط 1، دار المعرفة، القاهرة، 1964، ص 109 – 111 .
2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة ، تقرير عام 1986 ص 272 ، تقرير 1991 ص 208، تقرير 1994 ص264، تقرير 1999 ص 251، تقرير 2001 ص 290
3. OPEC Annual statisticl Bulletin . 1983 , vienna, 1984 . P. 18 .
4. OPEC Annual statisticl Bulletin . 1987 , vienna ,1988 . P. 18 .
5. OPEC Annual statisticl Bulletin . 1995 , vienna ,1996 . P. 18 .
6. اوابك، تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون 2000، الكويت، 2001، ص 129 – 133.



وخدميـة ادت الى تزايـد اسـتهلاك الطاقـة بشـكل كـبير جـداً، فقـد تطـور استهلاك المنتجات النفطية بين عـامي 1975 – 1979 بشـكل كبير، اذ بلغت نسبـة الزيادة خلال هذه المدة (320٪) في الامارات و (192٪) في السعودية و (109٪) في العراق وبحدود (65٪) في باقي الاقطار النفطية الأخرى خلال المدة نفسها [88].

كل هذه العوامل اثرت في زيادة طاقة صناعة تكرير النفط، والتخطيط لإنشاء مصافٍ اضافية لرفد مسيرة التنمية، فتصنيع النفط يحقق فرصاً للعمل وينوع مصادر الدخل ويساهم في التطوير التكنولوجي في صناعة النفط خاصة والتصنيع بشكل عام فيتضح من (الجدول 22) تطور وتنامي عدد المصافي الذي بلغ (54) مصفى عام 1985، إجمالي طاقتها اكثر من (5.2) مليون برميل يومياً. اذ شهدت الاقطار النفطية المصدرة وهي السعودية والعراق والجزائر وليبيا والكويت ومصر والامارات واليمن زيادة كبيرة في طاقتها الانتاجية بحيث استحوذت على اكثر من (75٪) من طاقة التكرير العربية.

اخذت معظم الاقطار النفطية تهتم بهذه الصناعة تماشياً مع الاتجاهات العالمية نحو زيادة انتاج المقطرات الخفيفة والوسطى وتقليل الانتاج من زيت الوقود كما قامت بعض الاقطار بتحديث المصاف التقليدية القائمة وذلك بأقامة وحدات التكسير الهيدروجيني ووحدات استرجاع الكبريت من المقطرات وزيت الوقود وكذلك مجاراة الاتجاه العالمي، في تقليل نسبة مركبات الرصاص في بنزين السيارات، لتقليل التلوث بمركبات الرصاص واستبدال مركبات الرصاص بمادة بتروكيمياوية عضوية ذات رقم اوكتيني مرتفع وهي مادة (ميثيل ثلاثي بيوتيل الاستير) التي يمكن تصنيعها من الغاز الطبيعي [89].

على الرغم مما اصاب صناعة تكرير النفط العالمية من انخفاض في ارباحها بسبب استهلاك العالم من النفط، وكذلك بسبب المنافسة الشديدة بين المنتجين، الا

(88) المصدر السابق نفسه، ص 73.

(89) المصدر نفسه، ص 71 –72.

ان بيانات (الجدول 22) تبين تنامي طاقة التكرير العربية مقارنة مع طاقة التكرير العالمية التي اخذت تتراجع منذ عام 1980 ويتضح ان نمو كبيراً قد حصل في طاقة التكرير العربية عام 1990 و 1995 التي زادت على (6.2) م ب / ي مكونة نسبة (8.4٪) من طاقة التكرير العالمية.

اما في عام 2000 فقد حصل تراجع بسيط في نسبة مساهمة الوطن العربي في طاقة التكرير العالمية اذ بلغت (8.1٪) من الطاقة العالمية للتكرير، الا انها حققت زيادة مطلقة مقدارها (320) الف ب /ي مقارنة مع عام 1990 ، اما على الصعيد العالمي فقد حصلت زيادة في طاقة التكرير العالمية، فقد بلغت (81.3) م ب / ي سنة 2000.

ومن (جدول 22) و (خريطة 15) يتضح ان معظم طاقة التكرير العربية تتركز في الاقطار النفطية من حيث عدد المصافي وطاقة التكرير وخاصة (السعودية والكويت والعراق والجزائر وليبيا ومصر والبحرين والامارات... الخ) حيث تستحوذ هذه الاقطار على اكثر من (84٪) من طاقة التكرير في الوطن العربي سنة 2000.

ان اهم العوامل المؤثرة في توزيع صناعة التكرير في الوطن العربي هو عامل الاستهلاك المحلي، اذ تنتشر هذه الصناعة في مناطق الاستهلاك الرئيسية، وهي السعودية ومصر والعراق والجزائر، ثم يؤثر عامل توفر رؤوس الاموال، والمواد الاولية والسياسة النفطية وتوجهاتها نحو تصنيع النفط الخام، وتصديره على شكل منتجات، كما هو الحال في معظم اقطار الخليج العربي وليبيا اذ يتضح من (الجدول 23) ان معظم الاقطار النفطية تمتلك فائض كبير خاصة بعد ان توجهت هذه الاقطار الى استخدام الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة في نهاية عقد التسعينيات، من اجل بيئة افضل وكذلك من اجل تقليل الهدر في الغاز الطبيعي المصاحب وتوفير النفط لغرض التصدير.

يتضح من الجدول ان فائض التصدير ما يزال قليلاً مقارنة بالإنتاج العربي من النفط الخام، وكذلك الاهمية الستراتيجية للمشتقات النفطية اقليمياً وعالمياً.

(جدول 23)

الفائض والعجز من النفط المكرر في الوطن العربي سنة 2000

(000) ب ن/ ي

ت	القطر	طاقة التكرير	الاستهلاك	الفائض أو العجز	ت	القطر	طاقة التكرير	الاستهلاك	الفائض أو العجز
1	الإمارات	562	274	288+	13	السودان	97	40	57+
2	البحرين	280	20	260+	14	سوريا	245	200	45+
3	الجزائر	513	250	263+	15	الصومال	10	5	5+
4	السعودية	1796	1025	771+	16	لبنان	صفر	112	112-
5	العراق	570	370	200+	17	مصر	819	530	289+
6	عمان	80	44	36+	18	المغرب	165	124	41+
7	قطر	63	22	41+	19	موريتانيا	25	8	17+
8	الكويت	650	143	507+	20	اليمن	200	77	123+
9	ليبيا	380	160	220+		إجمالي الوطن العربي	6592	3599	2993+
10	الأردن	102	104	2-					
11	تونس	35	85	50-					
12	جيبوتي	-	6	6-					

المصادر :الباحث بالاعتماد على:

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى ، التقرير الاقتصادي لعام 2001 ، ص290.
2. Robert Mabro , Globol Energy Development and their Implications for the Arab world,, The seventh Arab Energy Conference , Cairo , 11 – 14 May , 2002 P.37-38 .

اصبح الزاماً على المسؤولين عن صناعة التكرير العربية مواكبة التطورات والمتطلبات الفنية والتقنية والبيئية في مجال هذه الصناعة، ولابد من تبني ستراتيجية تهيئ المستلزمات المطلوبة للبحث والتطوير وتوفير الاساليب التكنولوجية الحديثة الحالية والمحتملة لتطوير هذه الصناعة، كما ينبغي ان تراعي هذه الستراتجية التشريعات والاتفاقيات الدولية الرامية الى حماية البيئة وذلك من خلال تحصين نوعية المنتجات النفطية وفقاً للمواصفات العالمية المراعية لهذه المسألة.

ثانياً: صناعة البتروكيمياويات

تعتبر هذه الصناعة اعلى مراحل استثمار الثروة الهايدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي) في الوطن العربي، كما انها تمثل حجر الزاوية في ستراتيجية تنويع مصادر الدخل في الاقطار النفطية العربية وبخاصة اقطار الخليج العربي.

يطلق مصطلح الصناعات البتروكيمياوية، على جميع الصناعات التي تعتمد على مشتقات النفط والغاز الطبيعي بأعتبارها مواد اولية رئيسية في عمليات الانتاج[90]، وبما ان المادتين تتكونان من آلاف المركبات المختلفة بعضها بسيط كالميثان (CH_4) وبعضها معقد جداً مثل ($C_{85}H_{60}$)[91]، ولذلك فان المنتجات البتروكيمياوية الوسطية والمنتجات النهائية، التي تزيد اعدادها على عشرات الاف من المواد الاولية[92] التي تدخل في مجال صناعة (المواد البلاستيكية، الالياف الصناعية، صناعة الادوية، صناعة مواد التنظيف والزينة والاصباغ ومواد التجميل والمطاط الصناعي، والاسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية والسموم والاقمشة والبروتين، الالياف الصناعية،..... الخ). فلا يخلو أي مكان يعيش فيه الانسان الا وكانت المنتجات البتروكيمياوية تزينه

(90) Lexicon universal Encyclopedia , librar of congress , New york , 1988 , P. 205.

(91) وليم لسير، مصدر سابق، ص 8.

(92) Lexicon universal Encyclopedia , opcit , P. 205 – 206.

انظر ايضاً:

– أ. باكيروف، مصدر سابق، ص 7.

وتكون جزءاً منه اما على شكل ملابس او أثاث او اواني او ادوات او سموم او مبيدات... الخ.

والمنتجات الوسطية التي لايمكن للصناعة ان تعوضها من أي مصدر طبيعي نباتي او حيواني او جيولوجي الا من النفط والغاز الطبيعي لذا فقد اصبح لهما دوراً ستراتيجياً في التقدم الصناعي في القرن العشرين، بعد دخول المنتجات البتروكيمياوية هذا المجال الحيوي من حياة الناس، واصبحت هذه الصناعة تحتل مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة وتجارتها الدولية.

وبسبب ما يتمتع به النفط والغاز الطبيعي من مميزات فقد اصبحا افضل بديل عن المنتجات الحيوانية والزراعية والنباتية وعن الفحم في هذه الصناعة.

ومن الجدير بالذكر ان صناعة البتروكيمياويات في الوطن العربي تعتمد على الغاز الطبيعي بشكل كبير كونه مصدر للقائم* اما على الصعيد العالمي فصناعة البتروكمياويات تعتمد على النفط بشكل كبير فاليابان تعتمد بنسبة 96٪ واوربا بنسبة 88٪ والولايات المتحدة بنسبة 70٪[93].

والاعتماد العربي على الغاز الطبيعي نتجت عنه حالة عدم توازن في انتاج اللقائم، المشتقة من الغاز، فقد كان معظم الانتاج من (الميثانول والاثيلين) وذلك على حساب بقية اللقائم السبعة الاخرى، ومن هنا اصبحت هناك حاجة ملحة لأصلاح هذا الخلل في التوازن من خلال زيارة الاعتماد على تكسير السوائل البترولية، وبالفعل اخذت معظم الاقطار العربية وخاصة السعودية واقطار الخليج الاخرى بتشغيل وحدات التكسير البترولي.

(*) اللقائم وهي سبعة مواد عضوية تكون ما يعرف (البتروكمياويات الاساسية) التي تعد وحدات بناء للعديد من المنتجات الوسطية التي تحول بدورها الى منتجات نهائية للاستهلاك الفردي او الصناعي.

(93) عبد الوهاب السعدون، صناعة البتروكيمياويات الخليجية على مشارف القرن الحادي والعشرين – التحديات والآفاق، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 23، العدد 81، الكويت، 1997، ص 24 – 25.

إن أبرز خصائص صناعة البتروكمياويات هي حاجتها الى تكنولوجيا عالية جداً ولذلك فهي تحتاج الىايدي عاملة خبيرة قليلة، واخرى عالية المهارات او تتمتع بخبرات فنية وتقنية رفيعة المستوى، لادارة عمليات الانتاج، كما انها تحتاج الى استثمارات كبيرة الى رؤوس اموال ضخمة لشراء المكائن والمعدات والتقنيات التي تستخدم في هذه الصناعة، ومن صفاتها الاخرى تميزها بالتطور السريع إنتاجاً وتنوعاً[94].

وهي من الصناعات التي تقوم على اساس الإنتاج الكبير، والتي تتطلب اسواقاً واسعة التصريف لمنتجاتها[95]. كما انها من الممكن ان تشكل تركزات صناعية يعتمد بعضها على البعض الاخر ويكمله، وتتميز هذه الصناعات ذات علاقات تشابكية امامية وخلفية كبيرة ومتعددة مع نشاطات صناعية واقتصادية اخرى، الامر الذي يجعل هذه الصناعة تلعب دوراً تنموياً كبيراً، من حيث تنوع مصادر الدخل وتشغيل الايدي العاملة، فقد بلغ حجم هذه الصناعة في التجارة الدولية نحو(500) مليار دولار سنة 1995[96].

واقع صناعة البتروكيماويات العربية والتحديات التي تواجهها

كانت صناعة البتروكيمياويات موجودة منذ بداية القرن العشرين، ولكن طاقتها الانتاجية محدودة جداً لانها كانت تعتمد بشكل كبير على المواد الاولية التقليدية مثل الكحول الذي يحصل عليه من تخمير المواد السكرية والحبوب والمواد الاخرى ومخلفات الصابون، والامونيا والبنزول والتولون والتربلين من تقطير قطران

(94) Albert.V.Hahn, The petrochmical industry, Mcgraw Hill Book company new york, 1970, p.8 - 12

(95) يوسف حسن جواد محمد، الطاقة والصناعات النفطية اساسياتها واقتصادياتها، ط1، الكويت، 1988، ص 331 – 332.

(96) عبد الجبار عبود الحلقي، البتروكيمياويات الخليجية – الطاقات القائمة والمحتملة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد التاسع، 2000، ص 140.

الفحم، ولكن الثورة الحقيقية في عالم البتروكمياويات جاءت اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية وذلك عندما سيطرت اليابان على مصادر المطاط الطبيعي في جنوب شرق اسيا، مما دفع هذا الامر بالغرب وخاصة الولايات المتحدة التي كثفت جهودها لايجاد بدائل صناعية، واستطاعت ان تصنع المطاط الصناعي من النفط والغازات الطبيعية، وكانت هذه بداية حقيقية لصناعة البتروكمياويات العالمية.*

اما عربياً فقد كانت بداية الاهتمام بالمشروعات البتروكمياوية في الوطن العربي بعد الطفرة النفطية في الاسعار عام 1974، حيث اقيمت مشاريع صغيرة في بعض الاقطار النفطية، ولكن بعد تدفق العوائد النفطية وتحديداً في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، قامت بعض الاقطار النفطية وخاصة السعودية بانشاء عدد من المشاريع الصناعية البتروكمياوية الكبيرة نسبياً، فقد كانت الفلسفة السعودية تعتمد على حجم الانتاج الكبير والاعتماد على التكنلوجيا المتقدمة، وبناء القدرات التنافسية في اسواق التصدير العالمية(97). مستثمرة امكانياتها المادية في دعم هذه الصناعة حيث وفرة الطاقة والمواد الاولية باسعار زهيدة ومدعومة. وقد حذت بعض الاقطار العربية النفطية حذوها وخاصة الامارات وقطر، كما بدات مصر بتوجيه اهتمامها بهذه الصناعة منذ نهاية السبعينيات(98).

(*) فعلى سبيل المثال كان جميع الانتاج العالمي من خامات النسيج في عام 1900 من الخامات الطبيعية، وفي عام 1930 اصبح 3٪ منه بكمية 208 الف طن من الالياف الصناعية، قفز في عام 1996 الى 24 مليون طن.

عن اوابك، الصناعات الاحقة والبحث والتطوير، مؤتمر الطاقة العربي السادس دمشق 11-13 ايار 1998، المجلد الرابع، الكويت، 1998، ص 161.

(97) ابيكوب (شركة عربية)، الاحتياجات الاستثمارية لتطوير قطاع النفط والغاز والصناعات الاحقة في المنطقة العربية بمنظور 2000ميلادية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 19، العدد 71، الكويت، 1994، ص 78.77.

(98) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 66.

تحضى صناعة البتروكمياويات باهمية ستراتيجية كبيرة، تزيد من الاهمية الستراتيجية للنفط، خاصة بعد ان اخذت منتجاتها تشكل اساساً لعدد كبير من الصناعات الاساسية والاستهلاكية، وتعود اسباب تزايد اهميتها الستراتيجية إلى:

1) تنامي الاحتياجات العالمية من الالياف الصناعية والمطاط والبلاستك وجميع المنتجات البتروكمياوية، التي يصعب حصرها، فهي اصبحت بديلاً عن مواد كثيرة مثل الصلب والخشب والورق والصابون والقطن والصوف والحرير والكتان والقنب والجوت...الخ[99]. فالمصادر الطبيعية اصبحت لاتسد سوى نسبة ضئيلة جداً من الاحتياجات العالمية من المواد الاولية التي تدخل عشرات الصناعات التحويلية.

والأهم من ذلك ان التحكم في طاقة انتاج المواد الاولية من الصناعة البتروكمياوية اكثر مرونة وضماناً من المصادر الطبيعية، خاصة بعد ان اصبحت مشكلة الغذاء ذات ابعاد ستراتيجية خطيرة على المستوى العالمي، الأمر الذي دفع بكثير من الدول الى التفكير بالمواد الغذائية الزراعية بدلاً من المنتجات الزراعية الصناعية، مما جعل الاعتماد على النفط في هذا المجال مسألة حتمية، ومما يزيد الاعتماد على الصناعة البتروكمياوية هو الانتاج الواسع والاسعار المغرية خاصة اذا انتجت في الدول النفطية.

2) دخول المنتجات الوسطية والنهائية للصناعة البتروكمياوية في جميع احتياجات الانسان الاستهلاكية والخدمية والانتاجية، جعل هذه الصناعة تعد عصب الصناعات التحويلية وعمودها الفقري. فهي تدخل في صناعة الاسمدة والمبيدات والادوية والمنظفات والاصباغ ومواد التجميل والعطور والزينة فضلاً عن كونها تدخل في انتاج مختلف انواع المنسوجات والمفروشات والملابس، وحتى في الصناعات الجلدية وفي صناعة الاواني والادوات المنزلية وفي صناعة الاطارات، والمطاط الصناعي واحتياجاته المختلفة في بناء المعدات والمكائن والسيارات.

(99) محمد ازهر السماك، الصناعات البتروكمياوية ومستقبل النفط العربي، الموسوعة الصغيرة، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1977، ص.

وهذا يعني ان امام الوطن العربي مجالات كبيرة للتصنيع يمكن ان يساهم بها نمو صناعة البتروكمياويات، فهناك اكثر من 10000 الاف مادة اولية يدخل فيها النفط ويتوقع ان تصبح اكثر من 40–50 الف مادة اولية حتى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين[100].

3) اهميتها غير المباشرة في التنمية الاقتصادية فهي مجال لاستثمار مبالغ ضخمة جداً، ومجال لتشغيل الايدي العاملة من خلال هذه الصناعات او في مجال الصناعات التي تستعمل المنتجات البتروكمياوية الاساسية والوسطية، فضلاً عن عوائدها المالية الضخمة واهميتها في توفير العملة الصعبة وهذا ما يحتاجه الوطن العربي، الذي اخذ يشتري مظاهر التنمية الاقتصادية ويفتخر بقشورها بدون حصول تغير جذري في الهيكل الاقتصادي العربي. وخاصة للدول النفطية التي بقيت اسيرة العوائد النفطية واسعار النفط التي تحدد ناتجها القومي ومعدل دخل الفرد فيها. ففي تقرير لمنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ورد فيه ان حجم الاستثمارات في الصناعات الكيمياوية والبتروكمياوية في اقطار الخليج العربي لغاية عام 1999 بلغ 389 مليار دولار، تشكل ما نسبته 60٪ من مجموع الاموال الخليجية المستثمرة في الصناعات التحويلية للمدة نفسها، كما بلغ عدد العاملين في هذه الصناعة سنة 1999 نحو 121 الف عامل 57٪ منهم في السعودية[101].

4) ان تنامي انتاج هذه الصناعة عالمياً سوف ينعكس على زيادة الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع اسعار وزيادة اهميته الستراتيجية سنة بعد اخرى مما يقوي الوزن الدولي للوطن العربي.

---

(100) نفط العرب، العدد العاشر، تموز 1973، الكويت، ص 36.
Arnaud De Borch Grave. Colossus of the oil Lanes

(101) الانترنيت، جريدة البيان، 28 نوفمبر 2000، حجم الاستثمارات الاماراتية في الصناعات الكمياوية والبتروكمياوية، ص 3.1.

5) امتلاك الوطن العربي لمعظم مقومات توطن هذه الصناعة فهي(الطاقة الرخيصة، المواد الاولية، رؤوس الاموال، الموقع الستراتيجي للوطن العربي، السوق العربية والمجاورة الكبيرة، كلها عوامل مهمة لتوطن هذه الصناعة في الوطن العربي وبالتالي خلق اقليم لصناعة البتروكيمياويات.

6) أصبحت الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية من الصناعات الرفيعة المستوى، واحد اعمدة التنمية الشاملة والصناعية، وهذا ما يفسر توطنها في الدول المتقدمة في امريكا الشمالية واوربا الغربية واليابان، وهي اكبر المستهلكين للنفط في العالم. فحتى عام 1970 كان معظم الانتاج العالمي من البتروكمياويات ياتي من هذه المناطق، وفي عام 1980 كان انتاجها من الالياف الصناعية يقدر بنحو 8.7 مليون طن سنوياً مكونة نسبة 61.3٪ من الانتاج العالمي، ثم زاد الانتاج الى 9.7 مليون طن ولكن نسبته من الانتاج العالمي تراجعت الى 40٪ والذي يبلغ 24.1 مليون طن سنة 1996 بينما نما انتاج الصين وتايوان وكوريا الجنوبية من هذه المنتجات الى 7.9 مليون طن مكونة نسبة 33٪من الانتاج العالمي للعام نفسه[102].

وتتوقع احدى الدراسات ان يبلغ الانتاج العالمي من البتروكيمياويات المضافة خلال المدة من 2000ـ2010 الى 40 مليون طن 40٪ منه سوف يكون من دول جنوب شرق اسيا [103]. وهي دول تفتقر الى النفط والغاز الطبيعي مما سيزيد من اعتمادها على النفط العربي كمصدر للطاقة وكمادة اولية في الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية.

---

(102) الدار السعودية للخدمات الاستشارية، صناعة البتروكمياويات في الدول العربية، مؤتمر الطاقة العربي السادس 13.10 ايار 1998 دمشق، المجلد الرابع، الكويت، 1998، ص 141

(103) Andre Douaud , The Future of Alternative Fuels For Trasport Well to Wheel and Economics , The Seventh Arob Energy Conference, Cairo. 11–14 May, 2002, Vol 4, AlKuwait , 2002 , P. 1–8

أما أبرز المشكلات والتحديات التي تواجهها فتمثلت بالعقبات التكنولوجية التي تحتكرها الدول المتقدمة، خاصة انها تعد صناعة الكيمياويات والبتروكيمياويات من الصناعات العالية المستوى، التي تستطيع من خلال تكنولوجياتها الحصول على ارباح طائلة في حالة تقديم وتبادل التكنولوجيا[104]. وهذا ما دفع بالاقطار العربية وخاصة الخليجية الى ابرام عقود مشاركة مع الشركات الاجنبية من اجل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة منها. وهذا ينبغي ان يكون بحذر شديد خاصة وان الشركات متعددة الجنسية العاملة في مجال النفط والصناعة النفطية تحمل معها اهدافا سياسية واقتصادية تخدم مصالح بلدانها الامبريالية لاسيما بعد سيادة العولمة واهدافها السياسية والاقتصادية الخطيرة التي تهدد الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة القومية.

اما ابرز التحديات التي واجهت هذه الصناعة التي اخذت تقف على قدميها في مطلع الثمانينات هو التدهور الحاد في الاسعار النفطية في عام 1986 اذ ادى ذلك الى تمتع صناعة البتروكيمياويات العالمية بمميزات تنافسية كبيرة بعد ان انخفضت تكاليف الانتاج بسبب انخفاض اسعار الطاقة والمواد الاولية [105]. وهذا يعني ان على العرب المحافظة على اسعار النفط مرتفعة وعادلة لتحقق لهم رؤوس الاموال المطلوبة، وتقلل انتاجهم المفرط من هذه الثروة الحيوية فضلا عن حماية صناعة البتروكيمياويات العربية من المنافسة الدولية.

ومن المشاكل الاخرى التي تواجهها هذه الصناعة ضعف السوق العربية التي مازالت تعتمد بشكل كبير على البدائل الطبيعية (كالصوف والقطن والمواد الطبيعية

---

(104) لورا داندريا تايسون، مصدر سابق، ص 23.20.

(105) عبدالله احمد المعجل، البتروكيمياويات العربية وتراجع العائدات النفطية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 25، منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، قطر، 1986، ص 65.

الاخرى) [106]. والتوجه نحو استهلاك المنتجات البتروكيمياوية يحقق غايتين هما الاولى: دعم للصناعة والثانية: استثمار الاراضي الزراعية الخصبة في زراعة المحاصيل الغذائية بدلا من الصناعية. لان الوطن العربي يواجه ازمة غذائية ومائية كبيرة، خاصة وان القطن محصول صيفي يستهلك كميات كبيرة من المياه، وفي السنوات الخمس الاخيرة من القرن العشرين توجه العراق نحو صناعة القطن للتعويض عن احتياجاته من الاسفنج والمنتجات البتروكيمياوية الاخرى التي ارتفعت اسعارها بشكل كبير بسبب الحصار الجائر على العراق.

اما عن التوزيع الجغرافي لانتاج هذه الصناعة، فيتبين من (جدول 24) ان هذه الصناعة تنحصر في الاقطار العربية النفطية وذلك لوجود عوامل توطن هذه الصناعة (رؤوس الاموال والطاقة الرخيصة والمواد الاولية والسوق العربية والعالمية، والخطط الاقتصادية الرامية الى تنويع مصادر الدخل ورفع مستوى الاستثمار للثروة النفطية الناضبة) ويتضح من (شكل 10) التطور الكبير لانتاج هذه الصناعة سنة 1999.

ويوضح الجدول كذلك ان السعودية تستحوذ على ثلثي الانتاج العربي من البتروكيمياويات عام 1999 وان انتاجها في نمو مستمر وبشكل مضطرد، اذ زادت نسبة انتاجها من الانتاج العربي من 52٪ سنة 1980 الى 62.9٪ سنة 1987، ثم ارتفع الى 68.6٪عام 1999. ثم تاتي قطر بالمرتبة الثانية اذ يشكل انتاجها نحو 10.1٪ ثم الامارات 7.5٪ وليبيا 6.8٪ والكويت 4.7٪ سنة 1999. ويتضح من الجدول تراجع مساهمة البحرين وليبيا على الرغم من تزايد انتاجهما، وذلك بسبب نمو انتاج ونسبة مساهمة اقطار السعودية وقطر والامارات بشكل كبير مقارنة مع هذين القطرين.

(106) مصطفى نادر، الوضع الحالي والمستقبلي لصناعة الالياف التركيبية في الاقطار العربية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 25، منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، قطر، 1986، ص 39.

(جدول 24)

تطور إنتاج البتروكيمياويات الاساسية والوسطية والنهائية في الوطن العربي للمدة من 1980 – 1999

المنتجات / الدولة	1980					1987					1999				
	بتروكيمياويات اساسية	بتروكيمياويات وسطية	بتروكيمياويات نهائية	المجموع	%	بتروكيمياويات اساسية	بتروكيمياويات وسطية	بتروكيمياويات نهائية	المجموع	%	بتروكيمياويات اساسية	بتروكيمياويات وسطية	بتروكيمياويات نهائية	المجموع	%
البحرين	330	-	-	330	2.8	330	-	-	330	3.3	427	-	-	427	1.3
الجزائر	353	40	83	476	4.1	353	40	97	490	4.9	220	-	105	325	1
السعودية	3637	1269	1204	6110	52.2	3262	1609	1475	6346	62.9	12189	3205	6624	22018	68.6
العراق	135	66	175	376	3.2	160	66	200	426	4.3	-	-	-	-	-
قطر	280	-	140	420	3.6	280	-	140	420	4.2	825	1105	1313	3243	10.1
الكويت	780	455	145	1380	11.7	-	15	-	15	0.1	650	350	550	1550	4.7
ليبيا	1200	290	298	1788	15.3	1155	290	330	1775	17.6	1289		918	2207	6.8
مصر	135	65	185	385	3.3	60	100	120	280	2.7	-	-	-	-	-
الامارات	450	-	-	450	3.8	-	-	-	-		900	540	990	2430	7.5
مجموع الوطن العربي	7300	2185	2230	11715	100	5600	2120	2362	10082	100	16500	5200	10500	32000	100

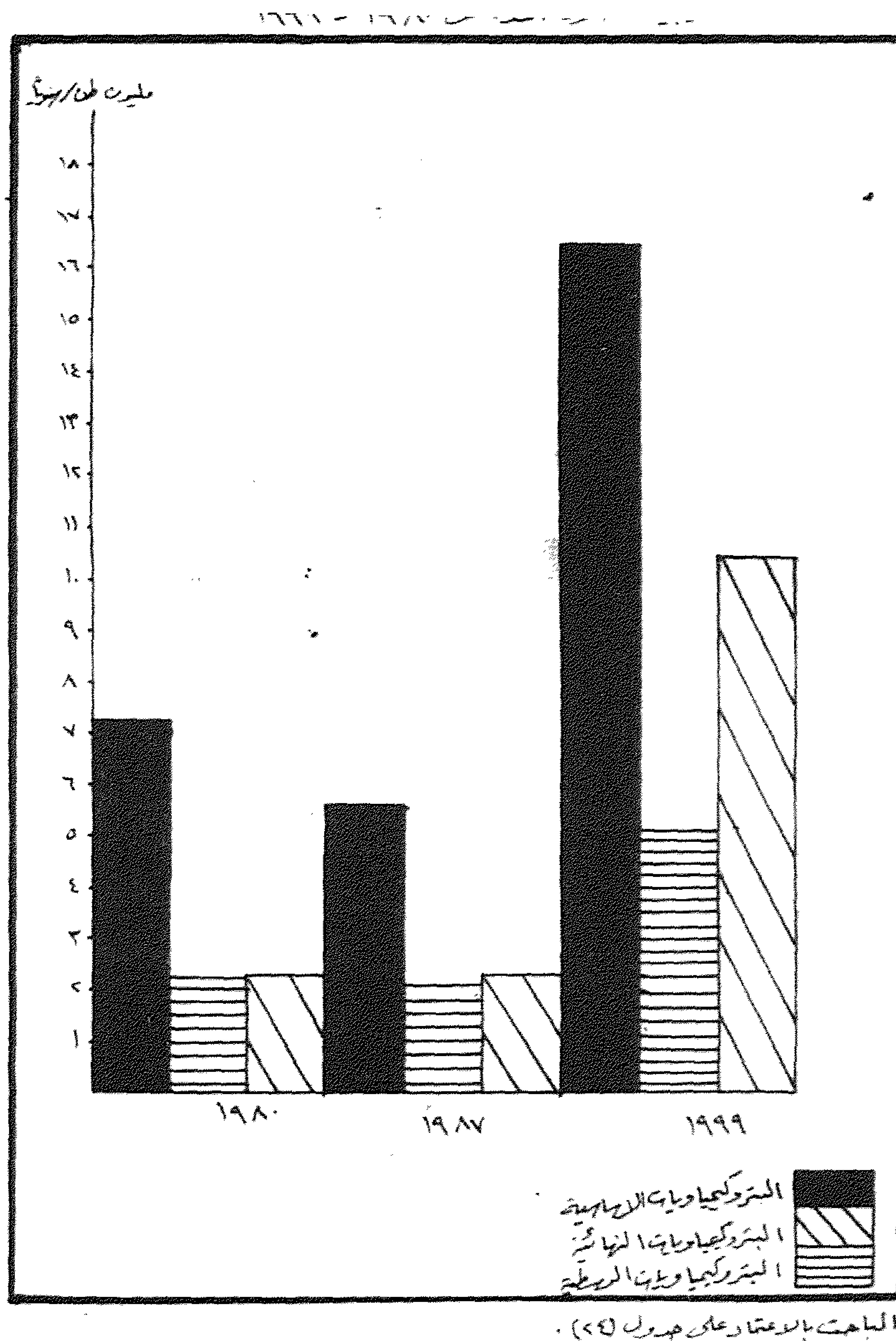
المصادر

1. مصطفى برهام ، الصناعات البتروكيمياوية ومستقبلها في الوطن العربي ، اوابك ، معهد النفط العربي للتدريب ، بغداد ، 1988 ص 15
2. مصطفى برهام ، الصناعات البتروكيمياوية العالمية والامكانيات العربية ، دراسات في صناعة النفط العربية ، اوابك ، الكويت ، 1981 ص 192 – 205
3. تقرير الامين العام السنوي السابع ، اوابك ، الكويت ، 1981 ص 78 – 79
4. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001 ص 66
5. مؤتمر الطاقة العربي السابع ، القاهرة – 11 – 14 مايو 2002 ، المجلد السادس ، الكويت ، 2002 ص 184 – 389

* المشاريع القائمة والتي تحت التنفيذ والمخططة

شكل (10)

تطور إنتاج البتروكيماويات الأساسية والوسطية والنهائية في الوطن العربي خلال المدة من 1980 - 1999



الباحث بالاعتماد على جدول (٢٤).

كما يظهر ان اقطار الخليج العربي اصبحت تشكل اقليما للبتروكيمياويات في الوطن العربي اذ بلغ عدد المصانع في هذه المنطقة 1383 مصنعا للبتروكيمياويات يعمل فيها 121 الف عامل سنة 1999 [107]. اما الجزائر والعراق فسبب تراجع صناعة البتروكيمياويات فيهما يعود الى الحاجة الى رؤوس اموال كبيرة وكذلك بسبب تعرض العراق الى اثار حربين كبيرتين منذ عام 1980، وحصار شامل جائر اثر على جميع المشاريع التنموية في القطر. ومن اللافت للنظر تراجع الانتاج المصري بالرغم من وجود النفط والغاز الطبيعي فيها والسوق المحلية الكبيرة، ولكن يتضح ان العوائق المادية والتكنولوجية قد طغت على عناصر التوطن الاخرى. لان هذه الصناعة تحتاج الى تكنولوجيا رفيعة المستوى [108].

ويتضح من (الشكل 10) و (الجدول 24) ان معظم الانتاج من البتروكيمياويات الاساسية الامر الذي يؤشر خللا في هذه الصناعة، اذ ينبغي ان يتم تطوير مجمعات متكاملة لتصنيع المنتجات البتروكيمياوية الاساسية وتحويلها الى منتجات نهائية لكي نرفع قيمتها اولا ولكي يتم تحريك القطاعات الاقتصادية الاخرى وتشغيل الايدي العاملة.

ثالثا: صناعة الأسمدة الكيمياوية في الوطن العربي

تعد صناعة الاسمدة من الصناعات الكيمياوية المهمة التي تعتمد على النفط والغاز كمادة اولية لها والتي ينبغي توطينها في الوطن العربي، وذلك لحاجته الماسة في قطاع الزراعة الذي مازال استخدامه من الاسمدة قليلا مقارنة بعناصر اخرى من العالم، كما ان الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة انعكست سلبيا على فقر التربة وتصحرها مما يتطلب تعويضا عن طريق الاسمدة. في عقد الستينيات كان قطرا عربيا

(107) الانترنيت، جريدة البيان 28 نوفمبر 2000، حجم الاستثمارات الاماراتية في الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية، ص 3.1.

(108) Perry. H. R. and Chilton c. h. chemical Engineers, Fifth Edition, Mcgraw – Hill International Book 1974 , P. 9~11.

واحدا ينتج الاسمدة النيتروجينية، لقد كانت مصر تنتج 128 الف طن عام 1965، وفي عام 1970 دخلت خمس اقطار اخرى عالم انتاج الاسمدة النيتروجينية ولكن بطاقات محدودة جدا، وهي الجزائر والمغرب والعراق والكويت والسعودية وكان انتاجها على التوالي 15 الف طن / سنويا و 4600 و 64.6 الف و 15 الف و 118 الف طن سنويا. وكان اجمالي الانتاج العربي يساوي 216.600 الف طن، ازداد الى 582.9 الف طن سنة 1975، وكان الانتاج العربي يشكل نسبة محدودة جدا من الانتاج العالمي في تلك السنوات حيث كان يشكل نسبة 0.7٪ من الانتاج العالمي البالغ 17.5 مليون طن سنة 1965، وكان يعادل 0.7٪ من الانتاج العالمي عام 1970 والبالغ 30.2 مليون طناً، ارتفعت النسبة في عام 1975 الى 1.4٪ من الانتاج العالمي والبالغ اكثر من 42.3 مليون طن [(109)]. وفي عام 2000 فقد بلغت طاقات الانتاج العربية من الاسمدة وموادها الوسطية وخاماتها الاولية نحو 111.6 مليون طن مكونة نسبة 15٪ من طاقة الانتاج العالمية [(110)].

يعد الوطن العربي افضل مكان لتوطن صناعة الاسمدة النيتروجينية وخاماتها الوسطية والاولية في العالم لتوفر مقومات انتاجها، فالغازات التي تحرق في تكرير النفط هي المادة الاساس لانتاج هذه الاسمدة، اذ بامكان الدول النفطية ان تصبح اكبر مصدر للاسمدة النيتروجينية في العالم، ويتضح من (جدول 25) و(شكل 11) ان معظم انتاج هذه الاسمدة ياتي من الدول العربية النفطية التي اخذ انتاجها يتزايد من هذه الاسمدة بشكل مضطرد فقد بلغ الانتاج العربي عام 1983 اكثر من 2.3 مليون طن سنويا (جدول 25). وبذلك حقق الوطن العربي اكتفاء ذاتي من هذه الاسمدة بلغ 229٪ من اليوريا و129٪ من اجمالي عناصر النيتروجين الاخرى ونحو 92٪ من نترات الامونيا و 44٪ من كبريتات الامونيا في عام 1987 [(111)].

(109) مصطفى احمد برهام، تصنيع البتروكيمياويات والتعريف بمنتجاتها، دراسات مختارة في الصناعه النفطية، اوابك، الكويت، 1979، ص 172.

(110) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، ص 270.

(111) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1988، ص 244.

ويرجع سبب هذا التطور الى الاهتمام العربي بصناعة البتروكيمياويات، الامر الذي وفر معظم المواد الاولية لصناعة الاسمدة الكيمياوية التي تحتاجها الزراعة العربية بشكل كبير حيث ان ازمة الغذاء في الوطن العربي وضعف انتاجية الدونم بحاجة ماسة الى جملة عناصر للنهوض بالزراعة العربية ومن ابرزها استخدام الاسمدة بمختلف اشكالها النيتروجينية والفوسفاتية والمركبة، كما ان تطوير هذه الصناعة يعتمد ايضا على تطور صناعة البتروكيمياويات وتوفر منتجاتها باسعار مناسبة، حتى اصبحت صناعة الاسمدة الكيمياوية بمختلف انواعها من الصناعات الرائدة في الوطن العربي.

ويتضح من (شكل 11) يمكن ان يكون هناك تكاملا رائدا بين اقطار الوطن العربي اذ تخصصت الاقطار النفطية بانتاج الاسمدة النيتروجينية، بينما تخصصت الاقطار غير النفطية بالاسمدة الفوسفاتية بسبب توفر المواد الاولية بكميات كبيرة جدا من الفوسفات وخاصة في اقطار المغرب والاردن والجزائر وتونس ومصر ولبنان، ولكن يتضح من (الجدول 25) ان بعض الاقطار العربية لا تنتج الأسمدة بالرغم من اهميتها الكبيرة وخاصة اقطار السودان واليمن والصومال حيث تشكل الزراعة العمود الفقري لاقتصاد هذه الاقطار. يتبين مما تقدم ان بعض الاقطار العربية التي تمتلك بعض المقومات الاساسية ولكن لم تتطور فيها هذه الصناعة وخاصة عمان التي خططت لانشاء مصنعين الاول لانتاج اليوريا بطاقة 1.4 مليون طن سنويا واخر لانتاج الامونيا بطاقة 330 الف طن سنويا [(112)].

اصبح انتاج النفط في السودان واليمن مؤشرا ايجابيا لتوطين هذه الصناعة في هذين القطرين اللذين سينعكس أي تطور وتحديث للزراعة فيهما على استهلاك كميات كبيرة من الاسمدة خاصة ان السودان تمتلك امكانيات زراعية هائلة تمكنها من اداء دور كبير في حل مشكلات الغذاء في الوطن العربي. ومن الجدير بالذكر

---

(2) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العرب الموحد لسنة 2001، ص68.

(جدول 25)

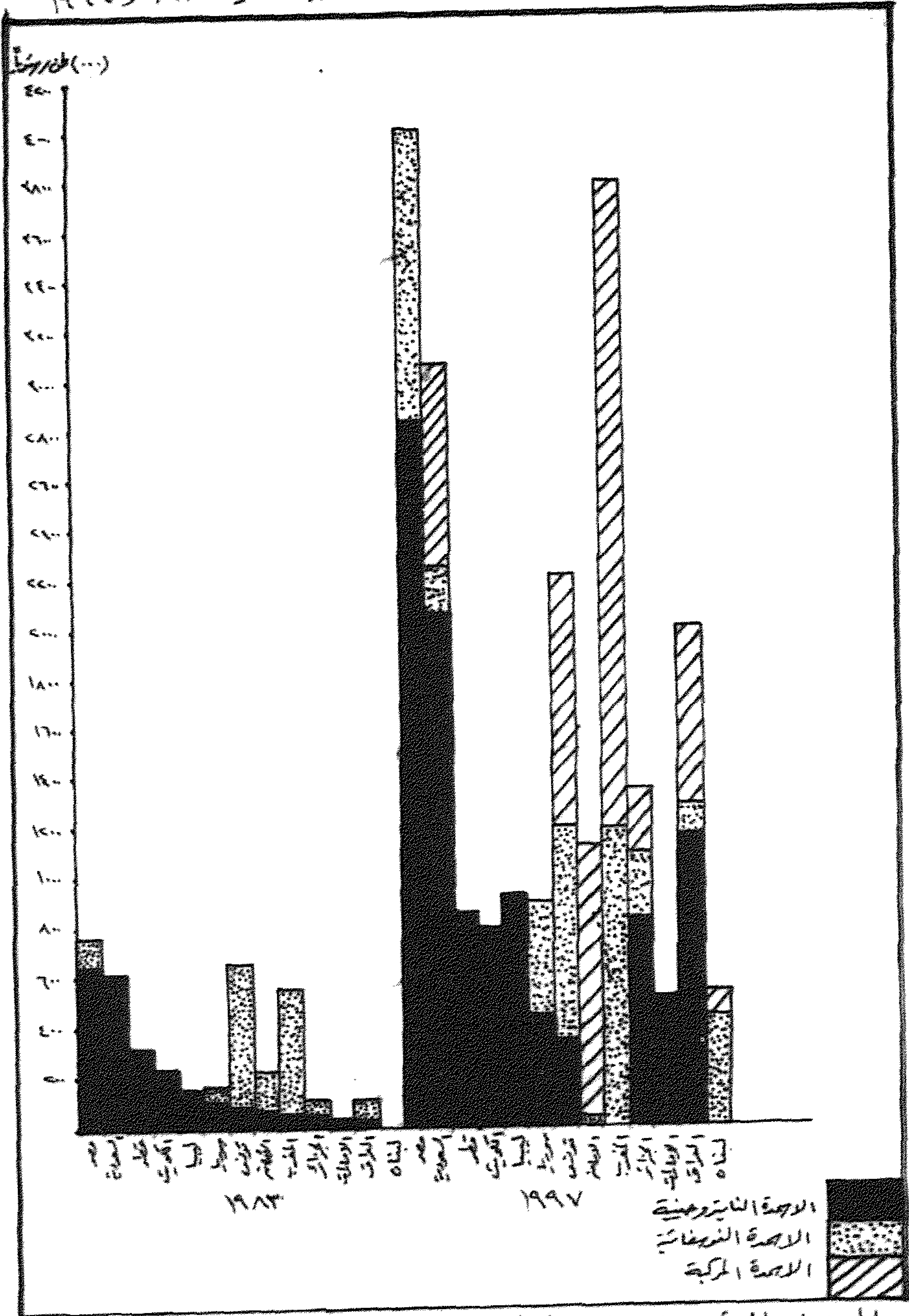
إنتاج الأسمدة في الوطن العربي للسنوات 1983 – 1997 (الف طن)

التفاصيل / القطر	1983			1997		
	الأسمدة النتروجينية	الأسمدة الفوسفاتية	الأسمدة المركبة	الأسمدة النتروجينية	الأسمدة الفوسفاتية	الأسمدة المركبة
الإمارات	23	–		495	–	–
الجزائر	47	53		825	250	250
السعودية	611	–		2050	200	800
سوريا	99.2	57.5		435	450	–
العراق	14	86		1150	100	725
قطر	315.2	–		850	–	–
الكويت	235	–		792	–	–
ليبيا	151.9	–		908	–	–
مصر	645.6	112		2829	1177	–
تونس	84.6	563.24		330	850	1025
الأردن	60.7	168.3		–	10	1100
لبنان	–	4.7		–	420	100
المغرب	55.1	493.5		–	1190	2598
المجموع	2342.3	1538.24	266	10664	4647	6598

المصادر:

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1985، ص 65 و 278 و 279.
2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحدة لسنة 1999، ص254.

شكل (١١) انتاج الاسمدة النايتروجينية والفوسفاتية والمركبة في الاقطار العربية عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٧



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٢٥).

ان اهمية هذه الصناعة والاقبال على منتجاتها النهائية او خاماتها تتزايد سنة بعد اخرى اقليميا ودولياً لان استخدام الاسمدة هو اهم عوامل زيادة الانتاج والانتاجية الزراعية.

في عام 1987 حققت اسعار خامات هذه الصناعة ارتفاعا كبيرا حيث ارتفعت اسعار اليوريا بما يزيد على 30٪ عن العام السابق وكذلك ارتفعت اسعار فوسفات الامونيوم الثنائية نحو 22٪ والبوتاسيوم نسبة 14٪ [113]. ويتضح من (جدول 25) تزايد الانتاج العربي من الاسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والمركبة فقد بلغت نسبة نموها السنوي خلال المدة من 1983ـ1997 25٪، 14.4٪ 170٪ على التوالي وهي معدلات نمو عالية جدا رفعت الانتاج الاجمالي من الاسمدة العربية من 4.147 مليون طن سنة 1983 الى اكثر من 21.9 مليون طن سنة 1997 ومما ينبغي ذكره ان اجمالي الانتاج العربي من الاسمدة ومنتجاتها الوسطية قد زاد على 27.956 مليون طن سنة 1997 (جدول 26) ويتضح من الجدول ان الوطن العربي اصبح يحقق اكتفاءا ذاتيا كبيرا من مختلف انواع الاسمدة واصبح هناك فائض للتصدير يزيد على (16.3) مليون طن سنوياً ويتضح من (الجدول 26) ايضاً ان نسبة الفائض من الاسمدة الفوسفاتية يزيد على (71٪) حيث تشكل الكمية الفائضة من هذه الاسمدة اكثر من (7.4) مليون طن.

---

(113) المصدر نفسه، سنة 1988، ص 69.68.

(جدول 26)

انتاج واستهلاك الاسمدة الكيمياوية والمنتجات الوسطية في الاقطار العربية سنة 1997

(...) الف طن

التفاصيل / الأسمدة	الإنتاج	الاستهلاك	الفائض	الفائض ٪
الأسمدة النتروجينية	15148	8189	6959	٪45.9
الأسمدة الفوسفاتية	10442	2954	7488	٪71.7
الأسمدة البوتاسية	1765	42	1723	٪97.3
أخرى	601	465	136	٪22.6
المجموع	27956	11650	16306	٪58.3

المصدر الباحث بالاعتماد على: الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1999، ص 57.

ان معظم الانتاج العربي من الاسمدة الفوسفاتية والمركبة يأتي من المغرب وتونس والاردن وهي اقطار غير نفطية تعتمد على هذه الصناعة في توفير العملة الصعبة، ان الاقطار النفطية تحقق فائضاً كبيراً للتصدير يقدر بـ (50٪) من انتاج هذه الاسمدة يعد للتصدير، الامر الذي يؤشر وجود امكانيات واسعة للتصدير بحيث يتم رفع معدلات الانتاج من هذه الاسمدة بدلاً من بيع خاماتها، ، لان الوطن العربي يمتلك طاقة انتاجية كبيرة جداً من انواع الاسمدة وخاماتها الاولية وموادها الوسطية تقدر بحوالي (111.614) مليون طن / سنوياً في سنة 2000، (جدول 27)، في حين ان اجمالي الانتاج الفعلي منها حوالي (92.137) مليون طن سنة 2000، وقد بلغ الاستهلاك المحلي للاسمدة وخاماتها نحو (52.528) مليون طن سنوياً بينما يتم تصدير (39.609) مليون طن من خامات الاسمدة ومنتجاتها سنة 2000 (جدول 27) وان (21.4) مليون طن تصدر الى الخارج تكون نسبة (54٪) من صادرات الاسمدة ومواردها الوسطية والخام المنتجة سنة 2000[114].

(114) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، ص 278.

ان ما يشجع على التصدير هو نمو الطلب على الاسمدة وخاماتها وتزايد اسعارها فعند مقارنة اسعار كانون الثاني عام 2000 مع اسعار تشرين الثاني 2000 نجد هناك ارتفاع كبير بالاسعار، فعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفع سعر طن اليوريا من (88) دولار / طن الى (120) دولار / طن جنوب الكاريبي، والامونيا من (160) دولار / طن الى (170) دولار / طن جنوب الوطن العربي، ومن (130) دولار / طن الى (160) دولار/ طن جنوب الصين، والسوبر فوسفات من (129) دولار / طن الى (135) دولار / طن جنوب الخليج الامريكي، وفوسفات الامونيا من (156) دولار / طن الى (170) دولار / طن جنوب شرق افريقيا [115].

(جدول 27)

الطاقات الانتاجية والانتاج الفعلي للاسمدة ومنتجاتها الوسطية وخاماتها الاولية في الاقطار العربية سنة 2000.

التفاصيل / الأسمدة وخاماتها	الطاقات الإنتاجية		الاستهلاك	الصادرات
	الطاقة الإنتاجية	الإنتاج الفعلي		
الأسمدة النتروجينية وخاماتها	46.236	39.200	26.220	12.980
الأسمدة الفوسفاتية وخاماتها	61.24	50.137	25.657	24.48
الأسمدة البوتاسية وخاماتها	1.936	1.936	0.55	1.881
أخرى	2.202	0.942	0.475	0.304
المجموع	111.614	92.137	52.528	39.609

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، ص270.

(115) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 292 – 293.

ثانياً: دور النفط في التنمية الزراعية

من بين القطاعات الاقتصادية التي تأثرت سلباً بتراكم العوائد النفطية المالية، وهو قطاع الزراعة وخاصة في الاقطار النفطية، اذ حدثت هجرة كبيرة من الريف العربي الى المناطق الحضرية، وتركت الحرف الاولية والتقليدية (الزراعة، تربية الحيوانات، الحرف التقليدية... الخ).

ان الهجرة الى المناطق الحضرية تكون صحية عندما تحدث تطورات كبيرة في الزراعة والريف ويحصل ارتفاع في انتاجية الارض والعامل بحيث تعوض الالة والوسائل الحديثة في الزراعة عن الايدي العاملة، وبالتالي تكون الهجرة الى المناطق الحضرية عاملاً ايجابياً لرفد سوق العمل بالايدي العاملة في القطاعات الصناعية والخدمية، مما ادى الى تدهور قطاع الزراعة المثقل بالمشاكل كما ادى الى اختلال في الميزان التجاري الزراعي العربي.

ففي عام 1970 كانت حالة التوازن موجودة بين الصادرات والورادات الزراعية، ولكن منذ منتصف السبعينات ظهر اختلال في التوازن بينهما فأصبحت نسبة الصادرات الى الواردات نحو 1 : 4 عام 1999[116]، وارتفع العجز من الحبوب من (4.97) مليون طن عام 1970[117]، الى (36) مليون طن سنة 1995[118]، كما ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية من (600) مليون دولار عام 1970 الى (11.9) مليار دولار عام

(116) رضا عبد الجبار الشمري، دور التعاون الانمائي العربي في تحقيق الامن الغذائي العربي، مجلة الجغرافي العربي، العدد العاشر، بغداد 2002، ص 172.

(117) حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والامن الغذائي في الوطن العربي، الخرطوم، 1985، ص4.

(118) الأمانة لعامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1997، ص 261.

1999[119]، وبلغت القيمة التراكمية للفجوة الغذائية من 1985 – 1999 نحو (172) مليار دولار، وهو مبلغ كبير لو تم استثماره في تنمية القطاع الزراعي[120].

على الرغم من كون اكثر من (55٪) من السكان النشيطين اقتصادياً في الوطن العربي يعملون في هذا القطاع في عقد السبعينيات[121]، الا ان حصته من الاستثمارات في هذا العقد لم تتجاوز (9.6٪) من اجمالي الاستثمارات العربية في عقد السبعينيات البالغة (347.5) مليار دولار (ملحق 1) ولكن بعد تفاقم مشكلة الامن الغذائي العربي ومجاهرة اعداء الامة العربية بأستخدام الغذاء كسلاح ضدها.

اخذت الدعوات تنشط لاتخاذ اجراءات قوية لمعالجة مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي وخاصة من السلع الستراتيجية كالحبوب التي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها بحدود (50٪) سنة 1999 بعد ان كانت (69٪) سنة 1975، ولكن يبقى اكبر تراجع في نسب الاكتفاء الذاتي هي في المدة من 1980 – 1985 بسبب الاعتماد على استيراد المواد الغذائية[122]، وتوفر الاموال اللازمة لشراء السلع والمواد الغذائية وخاصة في الاقطار النفطية التي كانت تدعم هذه المواد بشكل كبير، مما انعكس سلباً على الانتاج الزراعي المحلي، واخذ المزراع العربي يستهلك الدقيق المستورد بدلاً من المنتج المحلي، مما جعل الانتاج الزراعي يواجه منافسة كبيرة من السلع الغذائية المستوردة الامر الذي دفعه الى ترك الزراعة.

---

(119) المصدر نفسه، تقرير سنة 2001، ص 281.

(120) رضا عبد الجبار الشمري، دور التعاون الانمائي العربي في تحقيق الامن الغذائي العربي، مصدر سابق، ص 173.

(121) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1985، ص 261.

(122) رضا عبد الجبار الشمري، دور التعون الانمائي العربي في تحقيق الامن الغذائي العربي، مصدر سابق، ص 176.

وبعد صدمة اسعار النفط وتدهور العوائد النفطية منذ منتصف الثمانينيات اخذت معظم الاقطار العربية تعمل بشكل جدي لتحسين اوضاعها الزراعية، ولكن تغلب العمل القطري على التعاون العربي، وعلى الرغم من تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي العربي من (15.6 ٪) سنة 1970 الى (6.0٪) سنة 1980 الا ان قيمة المساهمة ازدادت بمعدلات تقل عن باقي القطاعات وخاصة قطاع الصناعة الاستخراجية.

اما في عام 2000 فقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع الى (11.5 ٪) من اجمالي الناتج المحلي العربي حيث ازدادت قيمته من (23.6) مليار دولار عام 1980 الى (80.2) مليار دولار عام 2000 بمعدل نمو سنوي مقداره (11.9 ٪) خلال المدة من 1980 – 2000، ويعتقد ان سبب هذا الارتفاع يعود الى تأثر قيمة مساهمة قطاع الزراعة العراقي الذي تقدر مساهمته في هذا القطاع بأقل من نصف المبلغ ومما سبب ارتفاع القيمة هو التحويل وفرق العملة المحلية مع قيمة الدولار، ومعظم هذه الزيادة قد تحققت في اقطار مصر والسعودية والعراق وسوريا وليبيا والجزائر والسودان، ويتضح من مراجعة (الجداول 19، 20، 21) ان هذا القطاع ما زال يشكل نسبة ملموسة من الناتج المحلي لاقطار السودان والعراق وموريتانيا وسوريا ومصر والصومال والمغرب واليمن (جدول 21). وهي على العموم اقطار تفتقر الى رؤوس الاموال خاصة بعد ان اخذ التعاون المالي الانمائي يتراجع بشكل كبير في ظل الانانية القطرية التي تعد ابرز اسباب التردي الاقتصادي في الوطن العربي، والتجربة السعودية خير دليل على ذلك.

فالسعودية بحكم امكاناتها المالية الكبيرة نفذت خطط تنموية في مختلف المجالات ومنها الزراعة، فقد انفقت عشرات المليارات من الدولارات على القطاع الزراعي وخاصة في انتاج القمح، وبالفعل حققت نجاحات في مجال الانتاج والاكتفاء الذاتي ثم التصدير الى الخارج فقد بلغ متوسط المساحة المزروعة بالحبوب خلال المدة من 1971 – 1973 نحو (385) الف هكتار[123]، واصبحت عام 1984 – 1985 نحو

(123) خضير عباس محمد، التنمية الزراعية في بعض اقطار الخليج العربي واقعها وآفاقها المستقبلية، مطبعة جامعة البصرة، العراق، 1982، ص 110 – 111.

(998) الف هكتار اكثر من (57 ٪) منها مزروعة بالقمح، ثم توسعت المساحة في عام 1999 الى نحو (1.376) مليون هكتار[124].

وقد رافق هذا التوسع الافقي في المساحة المزروعة زيادة عمودية في انتاجية الهكتار التي ازدادت من (1.25) طن / هكتار الى (4.6) طن / هكتار عام 1999، ومن ناحية الانتاج فبعد ان كان الانتاج عام 1971 نحو (74) الف طن اصبح في الموسمين 1989 و 1990 و 1991 نحو (4.5) مليون طن محققة اكتفاءاً ذاتياً زاد على (346٪) في عام 1994[125]، ولكن بسبب تزايد استهلاك المياه في مزارع القمح، وارتفاع تكاليف الانتاج بشكل كبير نتيجة لاستخدام الاسمدة والمبيدات والبذور المحسنة والممكننة مما دفع بالسعودية الى خفض الانتاج الى حد الاكتفاء الذاتي[126]، وبالفعل فأن السعودية تحقق اكتفاءاً ذاتياً مقداره (100٪) في عام 1999[127].

هذه التطورات جاءت نتيجة لانفاق مبالغ طائلة اذ بلغت الاعانات المقدمة للمزارعين السعوديين خلال المدة من 1974 – 1986، اكثر من (7) مليار دولار بعد عام 1983 تحول (74٪) منها الى دعم زراعة القمح[128]، ناهيك عن الاستثمارات الاخرى التي تقوم بها الدولة من خلال توفير مختلف المستلزمات الزراعية وبأسعار مدعومة.

---

(124) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المجلد 20، 2000، ص 75 – 118.

(125) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اوضاع الامن الغذائي العربي 1995، الخرطوم، 1996، ص157.

(126) الامم المتحدة، التطورات الرئيسة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا عام 1992، مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا، العدد 15، نيويورك، 1993، ص 21.

(127) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي لعام 2000، الخرطوم، 2001، ص 84.

(128) ماجد المنيف، تقييم الاعانات الزراعية في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 52، الكويت، 1987، ص 132 – 137.

واذا كان هذا الانفاق العالي في الاقطار النفطية فأن الاقطار العربية الاخرى مثقلة بالمديونية وتعاني من نقص في رؤوس الاموال في مختلف القطاعات ومنها الزراعة خاصة وان معظمها تمتلك امكانيات زراعية كبيرة مثل السودان وسوريا والمغرب وتونس واليمن، ولكن ضعف امكانياتها تقف عائق امام استثمارها اذ تعول هذه الاقطار على العون الانمائي العربي (القروض والمساعدات والاعانات المالية) على سد نمو (50٪) من الاستثمارات في القطاع الزراعي، وكانت هذه الاقطار تعاني من فجوة مالية تقدر قيمتها بـ (18) مليار دولار لتمويل (50 ٪) من الاستثمارات في القطاع الزراعي[129].

وفي ظل هذه الاحتياجات المالية الكبيرة فأن اجمالي العون المالي العربي التراكمي خلال المدة من 1970 – 2000 قد بلغ نحو (107) مليار دولار، و (72.3) مليار دولار خلال المدة من 1970 – 1984، و (35.285) مليار دولار خلال المدة من 1985 – 2000 استفادت منها (127) دولة عربية واجنبية[130].

اما المجموع التراكمي للاموال من مؤسسات التنمية العربية (البنك الاسلامي وصندوق ابو ظبي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي والمصرف العربي، الصندوق السعودي وصندوق الاوبك) فقد بلغ (56.6) مليار دولار حصة الوطن العربي منها (34.5) مليار دولار أي مانسبته (60٪)، حصة القطاع الزراعي (5.67) مليار دولار[131]، وهذا المبلغ المحدود لايرقى الى مستوى احتياجات هذا القطاع الاقتصادي الحيوي، ومن ابرز الانعكاسات السلبية للنفط على القطاع الزراعي هي تدهور أسعار النفط وتراجع العوائد المالية النفطية العربية منذ عام 1986،

(129) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة انشاء الصندوق العربي للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1990، ص 16 – 17.

(130) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 370 – 371 و 200.

(131) المصدر نفسه، ص 370.

ومانتج عنه من عجز موازنتها المالية حيث اخذ العون المالي العربي المحدود يتراجع بشكل كبير سنة بعد اخرى فبعد ان كان معدلها السنوي (6.3) مليار دولار خلال المدة من 1975 – 1984 تراجعت قيمته (1.27) مليار دولار خلال المدة من 1995 – 2000 سنوياً[132]

ومن الجدير بالذكر ان معظم هذا العون كان على شكل ديون ميسرة الشروط مقارنة بالديون من المؤسسات الدولية.

نستنتج مما تقدم ضعف الاستثمارات العربية في قطاع الزراعة، وكذلك ضعف التعاون والتنسيق العربي وطغيان المصالح القطرية الضيقة بالرغم من سلبيتها كما حصل للسعودية، مما ينبغي ان يكون هناك مزيداً من التعاون المالي والمؤسساتي الرسمي وغير الرسمي العربي من اجل تنمية القطاع الزراعي خاصة وان الوطن العربي يمتلك امكانيات ومقومات زراعية كبيرة، ولكنها بحاجة الى استثمارات طائلة في مجالات الاستصلاح وتوفير المياه.

ثالثاً: آثار النفط على قطاع التجارة العربية

يمثل قطاع التجارة ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حلقة متقدمة ومؤشر مهم على تقدم وتطور القطاعات الاقتصادية والنشاطات الاخرى، لان أي تطور في الانتاج السلعي والخدمي يحتاج الى عناصر وعوامل لتطويره او لاستثماره وبيعه، وتمثل حركة الصادرات والورادات الخارجية اهم مؤشر على تطور هذا القطاع والقطاعات الاخرى، كما ان تطوره ادى الى نشاط حركة المصارف والبنوك في الاقطار ذات الامكانيات المالية والمصرفية، اذ اصبح النفط المحرك الرئيس لحركة التجارة العربية والعالمية لانه يعتبر اكبر مادة تدخل في التجارة العالمية. وان اعتماد الاقتصاديات العربية على هذه السلعة جعل الاهتمام بوسائل نقلها وتسويقها من وسائط نقل وطرق نقل

(132) المصدر نفسه، ص 200.

وموانئ للشحن والتفريغ والخزن وخدمات تجارية تقدم الى الاساطيل التي تقوم بهذه العمليات، اثر كبير في تنمية وتطور السواحل النفطية حيث اصبحت موانئ كبيرة ذات شهرة عالمية مثل ميناء ينبع ورأس تنورة والفاو والاحمدي فضلاً عما شهدته المدن والموانئ الاخرى من تطورات حضرية وعمرانية جعلتها مراكز للمال ولرجال الاعمال مثل مدن دبي وابو ظبي والكويت والمنامة والدوحة.

لعل التركيب السلعي للصادرات العربية خير مؤشر على اهمية قطاع النفط في حركة صادرات واهميتها في الميزان التجاري للاقطار العربية النفطية، فقد ازدادت مساهمة الوقود والمواد الخام في الصادرات العربية من (93٪) سنة 1975 الى (95٪) سنة 1980 (جدول 28) وهي سنة قمة الايرادات المالية للنفط العربي، ثم اخذت تتراجع قيمة الصادرات العربية مع تراجع قيمة صادرات الوقود والمواد الخام التي تراجعت قيمتها الى اقل من النصف مقارنة مع عام 1980 وذلك بسبب تراجع عوائد النفط العربي.

ثم اخذت قيمة صادرات الوقود والمواد الخام بالتراجع فبلغت (75.9) مليار دولار عام 1990 وتراجعت معها اجمالي الصادرات العربية ثم طرأ تحسن على قيمتها عام 1995 وتحسنت بشكل ملحوظ سنة 1999 نتيجة لتحسن العوائد النفطية ولكن من اللافت للنظر منذ عام 1990 اخذت نسبة الصادرات الاخرى بالارتفاع حتى بلغت قيمتها (57.63) مليار دولار عام 1999، ويرجع هذا التغيير الايجابي في هيكل تجارة الصادرات العربية الى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت نسبة مساهمته سنة 1990 (10.7 ٪) وارتفعت الى (16.4 ٪) عام 1995[133]، ثم ارتفعت النسبة الى (18.3 ٪) عام 1999[134].

(133) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1997 ص 332.

(134) المصدر نفسه، تقرير عام 2002، ص 173.

وهذا مؤشر ايجابي على تنوع الصادرات الخارجية العربية لان الاعتماد على تصدير النفط والمواد الخام الاخرى ظاهرة سلبية وهي من ظواهر الاقتصاديات المتخلفة، ومما يؤكد على اهمية النفط وتأثيره على قطاع التجارة العربي هو تزايد نسبة مساهمة الصادرات العربية سنة 1980، اذ ارتفعت الى (12.4 ٪) من مجموع الصادرات العالمية.

ولكن بعد تراجع العوائد النفطية نتيجة لتراجع الانتاج العربي من النفط بعد عام 1981 اخذت تتراجع نسبة المساهمة فقد بلغت (9.48) سنة 1982 ثم هبطت الى (4.25٪) سنة 1986، عند انهيار اسعار النفط وتراجع الانتاج من النفط الى ادنى مستوياته واستمرت النسبة بالتراجع حتى بلغت ادنى مستوىللصادرات العربية من الصادرات العالمية مقارنة بالصادرات العالمية عام 1998 حيث شكلت نسبة (2.6 ٪) من اجمالي الصادرات العالمية، وذلك لانهيار اسعار النفط، وتراجع عوائده وكذلك لضعف نمو الصادرات العربية مقارنة بالصادرات العالمية التي بلغت عام 1999 (5.473) ترليون دولار[135].

ومن الجدير بالذكر ان مساهمة قطاعي (التجارة والمطاعم والفنادق، والنقل والمواصلات والتخزين)، في الناتج المحلي العربي كانت تحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة الاستخراجية للاعوام 1970 و 1980 و 2000، اذ كانت تشكل نحو (19.5 ٪) عام 1970 (جدول 19) ثم تراجعت بنسبة مساهمتها الى (14.8 ٪) عام 1980 (جدول 20) وذلك بسبب تزايد نسبة الصناعة الاستخراجية الى 50٪) تقريباً للسنة نفسها اما في عام 2000 فقد احتلت المرتبة الثانية ايضاً بنسبة (24.5 ٪) من الناتج المحلي الاجمالي العربي (جدول 21)، ومما ينبغي ذكره ان هذا القطاع استحوذ على المرتبة الثانية من الاستثمارات التي استثمرها الوطن العربي خلال المدة من 1970 – 1980 (ملحق 1).

---

(135) المصدر نفسه، ص 170 – 173.

(جدول 28)

الهيكل السلعي للصادرات العربية للسنوات 1975 – 1999

مليار دولار

التفاصيل / السنة	الوقود والمواد الخام		الصادرات الأخرى		مجموع الصادرات	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
1975	63.2922	٪93	4.758	٪7	68.0508	٪100
1980	221.180	٪95.5	10.422	٪4.5	231.602	٪100
1985	98.2	٪88.7	12.5	٪11.3	110.7	٪100
1990	75.9337	٪78.2	21.1346	٪21.8	97.0683	٪100
1995	80.1243	٪78.2	22.3527	٪21.8	102.477	٪100
1999	112.37	٪66.1	57.63	٪33.9	170.0	٪100

المصادر:

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات، 1985 ص 355 ، تقرير 1988 ص 308 – 309، تقرير 1997 ص 332، تقرير 2001 ص170 – 173 .

رابعاً: الآثار الاقتصادية الأخرى للنفط العربي

تبقى التحويلات المالية لليد العاملة العربية في الأقطار المرسلة لها (مصر، سوريا، الأردن، اليمن، السودان) أهم واكبر الآثار الإيجابية للنفط العربي على اقتصاديات الأقطار النفطية الفقيرة إذ بلغ مجموعها التراكمي خلال المدة من 1974 – 1982 نحو (31.587) مليار دولار، وكانت حصة مصر منها (13.714) مليار دولار، والأردن (4.96) مليار دولار، وسوريا (3.577)، واليمن الشمالي (6.717)، واليمن الجنوبي (2.117)، والسودان (0.866) مليار دولار[136].

(136) نجيب عيسى، النفط والمجال الاقتصادي العربي، مصدر سابق، ص 237.

أكدت المصادر العربية على ان هذه المبالغ هي نصف المبالغ المحولة لان هناك تحويلات مالية مباشرة اوعلى شكل سلع وبضائع، تهرباً من الضرائب وعمولات التحويل، ويبقى الأهم من هذا ان هذه التحويلات كانت تخدم المواطن العربي بشكل مباشر وتترك اثار ايجابية في القطر المستقبل لهذه الأيدي العاملة كما انها كانت تشكل نسبة تزيد على (300 ٪) من صادرات اليمن الشمـــالي واكثر من (150٪) من صادرات اليمن الجنوبي ونحو (45 – 50 ٪) من صـــاردات الاردن و (30 – 35 ٪) مــن صـــادرات مصر و (25 – 30 ٪) من صـــادرات سوريا ونحو (10 – 15 ٪) من صادرات السودان خلال المدة من 1974 – 1982[137]

ومن الجدير بالذكر ان هذه التحويلات اخذت تقل بشكل كبير بعد انهيار اسعار النفط عام 1986 وكذلك تأثرت الايدي العاملة المصرية في العراق بظروف الحرب العراقية – الايرانية، كما ان تدفقات هذه الايدي العاملة ايضاً تأثر بالعدوان الاطلسي الصهيوني على العراق، فقد قامت اقطار الخليج العربي بطرد الايدي العاملة اليمنية والاردنية والفلسطينية بسبب مواقفها القومية من مسألة العدوان على العراق. وفي الوقت نفسه قد تم التعويض عن بعض هذه الايدي العاملة من اقطار مصر وسوريا.

ان على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل العربية تفعيل هذا الانتقال للعمالة والاستعاضة عن الايدي العاملة الاجنبية التي يزيد عددها على (2.9) مليون عامل اجنبي معظمهم من آسيا ونفس هذا العدد تقريباً من الايدي العاملة العربية[138]، فأذا تم افتراض ان ما يحوله العامل العربي في اقطار الخليج(300) دولار شهرياً فأن مجموع تحويلات الايدي العاملة العربية سنوياً من اقطار الخليج العربي تقدر بنحو(10) مليار دولار، وهي مبالغ مهمة جداً لاقتصاديات الاقطار الفقيرة مالياً

---

(137) المصدر نفسه، ص 237 – 238.

(138) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، هجرة العمالة العربية، وقائع المؤتمر العربي للسكان، عمان 4 – 8 نيسان 1993، جامعة الدول اعربية والامم المتحدة، عمان 1993، ص 232 – 235.

والمتضخمة سكانياً مثل مصر وسوريا واليمن والسودان وحتى الاردن؛اما الفائض من الايدي العاملة المغربية والجزائرية والتونسية فهي بضعة ملايين ولكنها تتدفق نحو اوربا ،ولها تاريخ طويل ومعاناة كبيرة بسبب كثرة عددها حيث ان اكثر من (50٪) من المهاجرين المغاربة والمسلمين البالغ عددهم (8.1) مليون نسمة سنة 1992 من الجنسيات الاخرى بدون عمل ويعيشون في ظروف صعبة جداً [139]، خاصة بغد تفاقم مشاكل العولمة والعداء الغربي للمسلمين ومحاربة ما يعرف بالإسلام السياسي.

(139) عبد الله برادة، الهجرات الدولية في المغرب العربي، المؤتمر العربي للسكان عمان 4 – 8 نيسان 1993، جامعة الدول العربية وصندوق الامم المتحدة للسكان والاسكوا، عمان، 1993، ص 214 – 216.

المبحث الثالث
أهمية النفط في مجال الطاقة

لايبالغ من يقول ان الطاقة وتوفيرها اهم العوامل التي ادت الى تحرك الصراع الدولي والاقليمي في العالم، واذا كانت هناك عوامل اخرى وراء الصراع الدولي والحروب قبل القرن العشرين ، فان القرن العشرين هو قرن الصراع على النفط ومصادر الطاقة الاخرى.

في القرن الحادي والعشرين اخذ يتحول هذا الصراع الى حروب اقليمية كبيرة سببها المباشر هو الوصول الى مصادر الطاقة ومحاولة ضمان تدفق هذه المصادر، لان استهلاك الطاقة يمثل المحصلة النهائية لسلسلة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية[140]. فان دور الجغرافية كبير في رسم جميع سياسات انتاج واستهلاك مصادر الطاقة وذلك لان التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة في العالم يؤثر بشكل كبير في رسم صورة هذا الصراع ، الذي اخذ يستخدم بشكل كبير في بداية القرن الحادي والعشرين، خاصة وان مصدري الطاقة الرئيسين في العالم وهما النفط والغاز الطبيعي، اللذين يتركزان في مناطق بعيدة عن مناطق الاستهلاك الرئيسية في العالم، لابل ان هذا التركز اصبح شديداً الى الحد الذي جعل اكثر من 50 ٪ من احتياطي النفط في العالم يتركز في منطقة الخليج العربي حصراً، واكثر من 62 ٪ منه في الوطن العربي.

(140) د. يسرى الجوهري وناريمان درويش ،الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية ،مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1986 ، ص 253.

نستطيع ان ندرك اهمية الطاقة اذا علمنا انها تعني القابلية الكامنة في اية مادة على اداء عمل، وهي لاترى ولكن اثارها تبدو بشكل او باخر [141]. فاية اله او ماكنة او واسطة نقل او جهاز او أي شكل من اشكال الحركة لايتم الا باستخدام الطاقة.

تطور تركيب استهلاك الطاقة عربياً وعالمياً

نهدف من خلال دراسة هذا التطور ابراز النمو المهم لاستهلاك الطاقة في العالم وبخاصة من النفط، كما نهدف الى ابراز الاهمية الستراتيجية للنفط ودوره في تحريك عملية التطور عربياً، تتمثل مصادر الطاقة الرئيسية في العالم بـ(النفط، الفحم، الغاز الطبيعي، الطاقة النووية والطاقة الكهرومائية، ...الخ)، وتسمى بالطاقة التجارية وهي المحرك الرئيسي للحضارة البشرية بكل نشاطاتها. وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.وتنحصر الاهمية في مجال توفر الطاقة بثلاثة مواد رئيسية هي النفط والفحم والغاز الطبيعي، اما مصادر الطاقة الاخرى فنسبته مشاركتها في توفير الطاقة في العالم مازالت محدودة (شكل 12) ويتضح من الشكل ان نسبة مشاركة كل مصدر من هذه المصادر الانفة الذكر يتغير من مكان الاخر ومن وقت لاخر، تبعاً للظروف الجغرافية والاقتصادية والتكنولوجية وحتى السياسية التي تؤثر على استخدام نوع دون سواه.

وبحق كان القرن العشرين نفطياً، اذ كان الاستهلاك العالمي من النفط لايشكل سوى 3.8٪ من اجمالي الاستهلاك الطاقة في العالم سنة 1900 بينما كان الفحم الحجري يستحوذ على 94.2 ٪ من اجمالي مصادر الطاقة المستهلكة في العالم (جدول 29) (شكل 12)، ثم اخذ ينمو الاستهلاك العالمي من النفط حتى بلغت نسبة مساهمته نحو 25.9 ٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في العالم بشكل سريع جداً حتى بلغت كمية النفط المستهلكة يومياً اكثر من 46 م ب /ي في عام 1970، واصبح

(141) إبراهيم شريف، جغرافية الصناعة، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1976، ص 45.

متصدراً لمصادر الطاقة في العالم، بنسبة مساهمة زادت على 44.5 ٪ بينما تراجع الفحم الحجري الى معدل انتاج يومي بلغ 32.7 م ب م ن / ي ونسبة مساهمة بلغت 31.4 ٪ للسنة نفسها (شكل 12) و (جدول 29)، ثم ازداد مساهمته في مصادر الطاقة بشكل سريع في عقد السبعينات الذي سمي بعقد الطاقة [142].

لقد ارتفعت اسعار النفط وزدادت اهميته الاقتصادية والستراتيجية، وشكلت نسبة مساهمته في الطاقة المستهلكة في العالم اكثر من 47.7 ٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في العالم عام 1973 وقفز الانتاج العالمي من 46 م ب /ي عام 1970 الى 57 م ب /ي عام 1973 (جدول 29)، ولكن بعد عام 1973 اخذت نسبة مساهمته في انتاج الطاقة في العالم تتراجع بشكل بطيء جداً ولكن كمية الانتاج تتزايد بشكل مستمر حتى بلغت عام 2000 بحدود 75.7 م ب /ي مشكلة نسبة 39.2 ٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في العالم في العام نفسه والبالغة 193 م ب مكافىء نفط / ي.

ان سبب تراجع النسبة يعود الى بروز مصادر اخرى وخاصة الغاز الطبيعي الذي اخذ يشكل مصدراً مهماً للطاقة في العالم منذ عام 1980 وهو في تصاعد مستمر حتى بلغت الكمية المنتجة منه نحو 41.3 م ب مكافىء نفط / ي مكون نسبة مساهمته بلغت 21.4 ٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في عام 2000 (جدول 29). الا ان مميزاته العالمية ومنها ارتفاع الطاقة الحرارية المنتجة منه ونظافة استخدامه، لم تستطع التغلب على المشكلات الجغرافية والاقتصادية والتكنولوجية التي تواجه نقله مماجعل معظم الاستهلاك ينحصر في مناطق الانتاج او في مناطق الاستهلاك القريبة منها.

اما بالنسبة للفحم فيتضح من (شكل 12) ان نسبة مشاركته اخذت تتراجع من اجمالي الطاقة المستهلكة في العالم، وكذلك تراجع انتاجه، ويتوقع ان يستمر هذا التراجع بالرغم من الدعم الاوربي الامريكي له، وذلك لانه ملوث كبير للبيئة.

---

(142) بول كيميزس وارنست ويلسون، عقد سياسة الطاقة ط1، ترجمة د. صباح البحري، مراجعة د. محمد جواد الفلوجي، سلسلة المائة كتاب. دار الشؤون الثقافية، بغداد 1989.

(جدول 29)

استهلاك العالم من النفط ومن مصادر الطاقة الأخرى من 1900 – 2000.

مليون برميل مكافئ نفط / يومياً

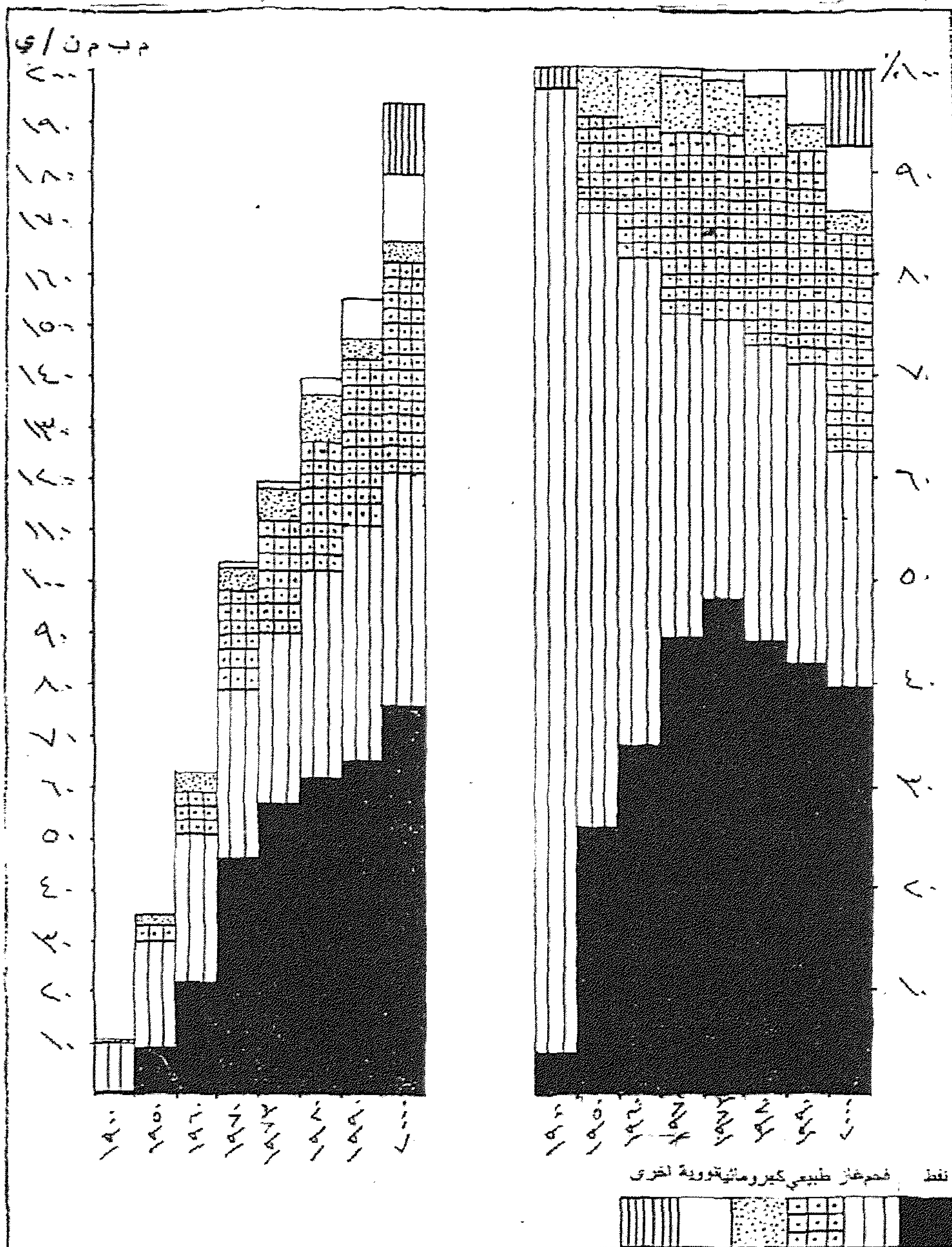
السنة		النفط	الغاز الطبيعي	الفحم	النووية	الكهرومائية	الأخرى	الاجمالي
1900	الكمية	0.420	–	9.9			0.221	10.541
	٪	٪3.8	–	٪94.2			٪2	٪100
1950	الكمية	9.1	3.3	20.9	–	1.8		35.1
	٪	٪25.9	٪9.4	٪59.9	–	٪5.1		100
1960	الكمية	21.6	8.1	30.0	–	3.6		63.3
	٪	٪34.1	٪12.8	٪47.4	–	٪5.7		100
1970	الكمية	46.4	18.6	32.7	0.4	6.1		104.2
	٪	٪44.5	٪17.8	٪31.4	٪0.4	٪5.9		100
1973	الكمية	57.0	21.5	33.4	1.0	6.6		119.5
	٪	٪47.7	٪18.0	٪28.0	٪0.8	٪5.5		100
1980	الكمية	61.7	25.6	40.4	3.3	8.3		139.3
	٪	٪44.3	٪18.4	٪29.0	٪2.4	٪5.9		100
1990	الكمية	65	32.4	46	8.1	4.0		155.5
	٪	٪41.8	٪20.8	٪29.6	٪5.2	٪2.6		100

السنة		النفط	الغاز الطبيعي	الفحم	النووية	الكهرومائية	الأخرى	الاجمالي
2000	الكمية	75.7	41.3	45.2	12.3	4.3	14.3	193.1
	٪	٪39.2	٪21.4	٪23.4	٪6.4	٪2.2	7.4	100

المصادر:

1. أ.ب.كيروف، الاسس النظرية للبحث والتنقيب عن البترول والغاز، ترجمة سمير رياض، دار مير للطباعة والنشر، موسكو، بدون تاريخ، ص7.
2. علي احمد عتيقة، الطاقة من اجل التنمية في الوطن العربي، اوابك، الكويت، 1982، ص10 -37.
3. Robert Mobro , Global Energy Developments and their implictions for the Arab world , The seventh , Arab Energy conference , cairo – 11 – 14 May 2002 , AlKuwait , 2002 , P. 37 – 38.
4. ابراهيم عبد الحميد اسماعيل، مستقبل النفط والغاز في الاقتصاد العالمي، ج1، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 379، ابو ظبي، 2002، ص 7 -8.
5. Yusef R.Rashid and Adnan Shihab – Eldin , The future of the – petroleum – Nuclear Energy Balance in the OAPEC countries , petrolum and Arab. econemic Development , AlKuwait , 1978 , P.82 – 85.

(شكل ١٢) نمو كمية الطاقة المستهلكة سنوياً ونسبة مساهمة مصادر الطاقة من الطاقة المستهلكة في العالم من ١٩٠٠ – ٢٠٠٠



المصدر : الباحث بالاعتماد على (جدول ٢٩)

اما بالنسبة للطاقة النووية فان نسبة مساهمتها سوف لن ترتفع كثيراً وذلك للمخاطر الكبيرة التي تعتري استخدام هذه الطاقة وخاصة بعد حادث مفاعل تشر نوبل عام 1986 [(143)]. فضلاً عن استخدامها المزدوج في الاغراض السلمية والعسكرية الامر الذي سيحصر انتاجها في دول قليلة. وبطاقات انتاجية قليلة ايضاً.

امابالنسبة لمصادر الطاقة الاخرى[(144)] فهي محدودة المشاركة وسوف تبقى كذلك وهي على العموم مرهونة بتاثير العوامل الجغرافية المتاحة والجيومورفولوجية والتكنولوجية، فالطاقة الكهرومائية والشمسية وطاقة الرياح تتاثر بعناصر المناخ وكذلك الطاقة من الكتلة الحية*، التي يعتمد عليها نحو 2 مليار نسمة في الدول النامية. فعلى سبيل المثال تشكل نسب 92 ٪ و 72 ٪ و29 ٪ و 21٪ و 29٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في نيبال ولاوس واندنوسيا والهند والبرازيل على التوالي سنة 2000[(145)] وهي ايضاً تتاثر بالعوامل الجغرافية والمناخية والاقتصادية والطبيعية الاخرى.

ومن الجدير بالذكر ان الطاقة الكهرومائية اخذت تتاثر بشكل كبير في زيادة الطلب على المياه وفترات الجفاف التي اخذت تضرب بقاع واسعة من العالم. ففي عام 1995 جف نهر (الهوانك هو) على مدار اربعة اشهر، كما ان نهر (الكنج) الذي يبلغ تصريفه السنوي 587 مليار م^3 اخذ تدفقه ينعدم في مواسم الجفاف[(146)]

---

(143) ابراهيم بدران وهاني عبيد، الطاقة النووية وحادث تشرنوبل، ط1، الجمعية العلمية الملكية، عمان 1988، ص 263 –325.

(144) لمزيد من المعلومات عن المصادر الاخرى لطفاً انظر:

– سعود يوسف عياش، تكنلوجيا الطاقة البديلة، سلسلة عالم المعرفة، 38، الكويت، 1981.

(*) الكتلة الحية تشمل الاخشاب، مخلفات الحيوانات ومخلفات المزروعات.

(145) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 121.

(146) ساندرا بوستيل، تقسيم المياه الاقليمية، الامن الغذائي وصحة النظام البيئي والسياسات الجديدة تجاه الندرة، ترجمة، شويكار زكي، الدار الدولية للنشر والتوزيع في معهد المراقبة البيئية، القاهرة، 1998.

نستطيع ان نستنتج من (جدول 29 وشكل 12) ان نمواً مستمراً في استهلاك الطاقة وبخاصة الاحفورية سيتزايد في المستقبلين المنظور والبعيد، وذلك بسبب التطورات الاقتصادية ونمو سكان العالم وتزايد وتاثر التنمية في معظم الدول النامية وبخاصة دول جنوب شرقي اسيا التي كانت تستهلك نحو 5.4 ٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في العالم سنة 1950 ارتفعت الى اكثر من 14 ٪ في عام 1990 (جدول 30) ونحو 21 ٪ في عام 2000، ويتضح من (الجدول 30) ان اعلى معدلات النمو على الطاقة قدحصلت في الفترة من 1950 – 1960 ومن 1960 – 1970 في العالم وخاصة دول الاوسيد والكتلة الاشتراكية، وذلك لتوجه هذه الدول نحو الاعمار والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية.

اما في الوطن العربي فقد كان اعلى معدل للنمو على الطاقة خلال المدة من 1970 – 1980 فهو عقد انتعاش اسعار النفط وبداية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد تدفق العوائد النفطية. وكان لمعدلات نمو الطلب على الطاقة وبخاصة النفطية تاثير على الغرب لشن الحرب الاعلامية للترويج عن اهمية المصادر البديلة عن النفط التي اصبحت عبارة عن احلام اكثر من كونها حقائق خاصة وان الهجمة الشرسة التي اشعلتها الدول المستهلكة الرئيسية في العالم بعد تاسيس الوكالة الدولية للطاقة عام 1974، لتشكل ضغط على الدول النفطية المصدرة خاصة العربية لاقناعها بتاثير المصادر البديلة على تجارة النفط ودوره في الطاقة العالمية مستقبلاً. وذلك بغية حث الدول النفطية على زيادة انتاجها واستثمار الاسعار الحالية بدلاً من ان تبور سلعتهم النفطية. لابل ان بعض المصادر الغربية ومراكز الابحاث كانت تؤكد على تراجع دور النفط وبروز دور زيت الحجر والفحم على حساب النفط وذلك في تسعينات القرن العشرين [147]. ولكن هاهي التسعينات قد مرت ولم يحصل أي من التوقعات الغربية، وبقي دور النفط ومكانته الرئيسية بين مصادر الطاقة العالمية.

---

(147) عبد الستار محمد العلي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في اقطار الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، مطابع جامعة الموصل، بغداد 1985 ص 10.

(جدول 30) تطور استهلاك الطاقة في الوطن العربي والمجموعات الاقليمية الرئيسة في العالم من 1950 – 2000

(000) برميل مكافئ نفط/ ي

الاقليم	الوطن العربي			OECD			الكتلة الاشتراكية			الدول النامية			العالم		
السنة	الكمية	%	نسبة النمو	الكمية	%	نسبة النمو	الكمية	%	نسبة النمو	الكمية	%	نسبة النمو	الكمية	%	نسبة النمو
1950	0.16	0.5		26.3	75		6.7	19.1		1.9	5.4		35.1	100	
1960	0.32	0.5	0.10	39.5	62.2	5.2	18.7	29.5	17.9	4.8	7.6	15.3	63.3	100	7.97
1970	0.707	0.65	12.1	65.2	62.8	6.5	28.0	26.9	4.97	10.3	9.85	11.5	104.2	100	6.46
1980	2.402	1.7	23.97	76.4	54.8	1.7	43.6	31.3	5.6	17.0	12.2	6.5	139.3	100	3.5
1990	4.437	2.85	8.5	80.91	52.0	0.6	46.74	30.3	0.7	22.98	14.85	3.5	155.5	100	1.2
2000	6.471	3.34	4.6	-	-	-	-	-	-	40.57	21	7.6	193.2	100	2.4

المصادر

1. علي احمد عتيقة، الطاقة من اجل التنمية في الوطن العربي، اوابك، الكويت، 1982 ص 16
2. عبد الرزاق الفارس ، هدر الطاقة التصية ومستقبل الطاقة في الوطن العربي ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ص 28
3. تقرير الامين العام السنوي السابع والعشرون ، اوابك ، الكويت ، 2001 ص 63.
4. ابراهيم عبد الحميد اسماعيل، مستقبل النفط والغاز في الاقتصاد العالمي ، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 379، ابو ظبي، 2002 ص 7 – 8

يؤكد هذا الامر على مدى اهمية المناطق الجغرافية الحاوية على النفط باعتبارها تمثل عصب الاقتصاد العالمي والمغذي والمحرك للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية في العالم.

مما يعطي للوطن العربي اهمية ستراتيجية مزدوجة في مجال الطاقة على الصعيدين العالمي والقومي باعتباره يمتلك نسبة كبيرة من احتياطات مصادر الطاقة الرئيسية في العالم (النفط والغاز الطبيعي)، كما ان توفر مصادر الطاقة الرخيصة يشكل عاملاً مهماً في دفع عجلة التنمية التي تحتاج كل محاورها وفروعها الى كميات كبيرة من الطاقة لاستثمارها في الصناعة والنقل والتجارة والزراعة والقطاعات الخدمية الاخرى. وبذلك اصبحت امام التنمية في الوطن العربي فرصة هائلة ومساعدة على دفع عجلة التنمية الى الامام.

أما عن تطور استهلاك الطاقة في الوطن العربي فمن (جدول 30) يتضح ان هناك تزايداً في نمو استهلاك الطاقة في الوطن العربي، فبعد ان كان الوطن العربي يستهلك نحو 160 الف ب مكافئ نفط / ي ازدادت الكمية الى نحو 6.471 م ب /ي عام 2000 مكونة نسبة 3.34 ٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في العالم للعام نفسه، ويتضح من الجدول نفسه ان اكبر نسبة نمو سنوي قد تحققت في المدة من 1970 – 1980 اذ بلغت 23.9 ٪ سنوياً، وذلك نتيجة للتطورات في اسعار النفط منذ عام 1974، والخطط التنموية الانفجارية التي حصلت في معظم الاقطار العربية النفطية.

تغيير التوزيع النسبي لاستهلاك الطاقة في الوطن العربي

ادت الظروف الاقتصادية والسياسية المتباينة في الوطن العربي الى تباين النسبة من اجمالي الطاقة المستهلكة فيه قبل عام 1974 وبعده، فمن تفحص الخريطتين (16 و 17) و(الجدول 31) يتضح ان الفئتين اكثر من 16 ٪ و 11 –15 ٪ والمتمثلة في كل من مصر والكويت والعراق كانت تستهلك اكثر من 46 ٪ من الطاقة المستهلكة في الوطن العربي سنة 1970، ويعود ذلك الى كونها اقطار سباقة في انتاج النفط في الوطن العربي، فضلاً عن كون بعضها يمتلك تجارب تنموية في الجوانب الصناعية والزراعية كمصر والعراق.

(جدول 31)

استهلاك الطاقة في الأقطار العربية عامي 1970 و 2000

(ألف برميل مكافئ نفط يومياً)

المصدر	1970						2000					
القطر	النفط	الغاز	الكهرومائية	الفحم	المجموع	النسبة من اجمالي استهلاك الوطن العربي	النفط	الغاز	الكهرومائية	الفحم	المجموع	النسبة من اجمالي استهلاك الوطن العربي
السعودية	34.730	14.570	-	-	58.3	8.3	1025	765	-	-	1790	27.7
مصر	116.680	-	25.110	5.910	147.7	20.9	530	280	65	16	891	13.8
الجزائر	38.280	18.790	3.480	9.050	69.6	9.9	250	375	8	14	647	30.0
العراق	68.370	11.130	-	-	79.5	11.2	370	130	50	-	550	8.5
الامارات	2.30	-	-	-	2.3	0.3	274	275	-	-	549	8.5
ليبيا	16.2	-	-	-	16.2	2.3	160	150	-	-	310	4.8
الكويت	72.590	46.410	-	-	119.0	16.8	143	160	-	-	303	4.7
سوريا	42.720	1.780	-	-	44.5	6.3	200	80	18	0.1	298	4.6
البحرين	4.430	5.870	-	-	10.3	1.5	20	165	-	-	185	2.9
المغرب	35.640	1.10	8.030	6.020	50.7	7.2	124	1	42	12	179	2.7
قطر	2.070	16.730	-	-	18.8	2.6	22	150	-	-	172	2.6
تونس	19.700	0.200	-	-	19.9	2.8	85	40	0.2	1.8	127	1.9
لبنان	25.700	-	4.900	-	30.6	4.3	112		-	6	118.0	1.8
الأردن	9.500	-	-	-	9.5	1.3	104	5		-	109	1.7
عمان	1.000	-	-	-	1.0	0.1	44	54	-		98	1.5
اليمن	6.4	-	-	-	6.4	0.9	77	-	-	-	77	1.2
السودان	14.870	-	2.030	-	16.9	2.4	40	-	8	-	48	0.80
موريتانيا	2.750	-	-	0.150	2.9	0.4	8		0.2	1	9.2	0.14
جيبوتي	1.800	-	-	-	1.8	0.3	6				6	0.09
الصومال	1.6	-	-	-	1.6	0.2	5	-	-	-	5	0.07
المجموع	526.33	116.49	43.55	21.13	707.5		3599	2630	191.4	50.9	6471.2	
النسبة من مصادر الطاقة	%74.4	%16.5	%6.1	3.0	%100	100	55.6	40.6	3.0	0.8	%102	100

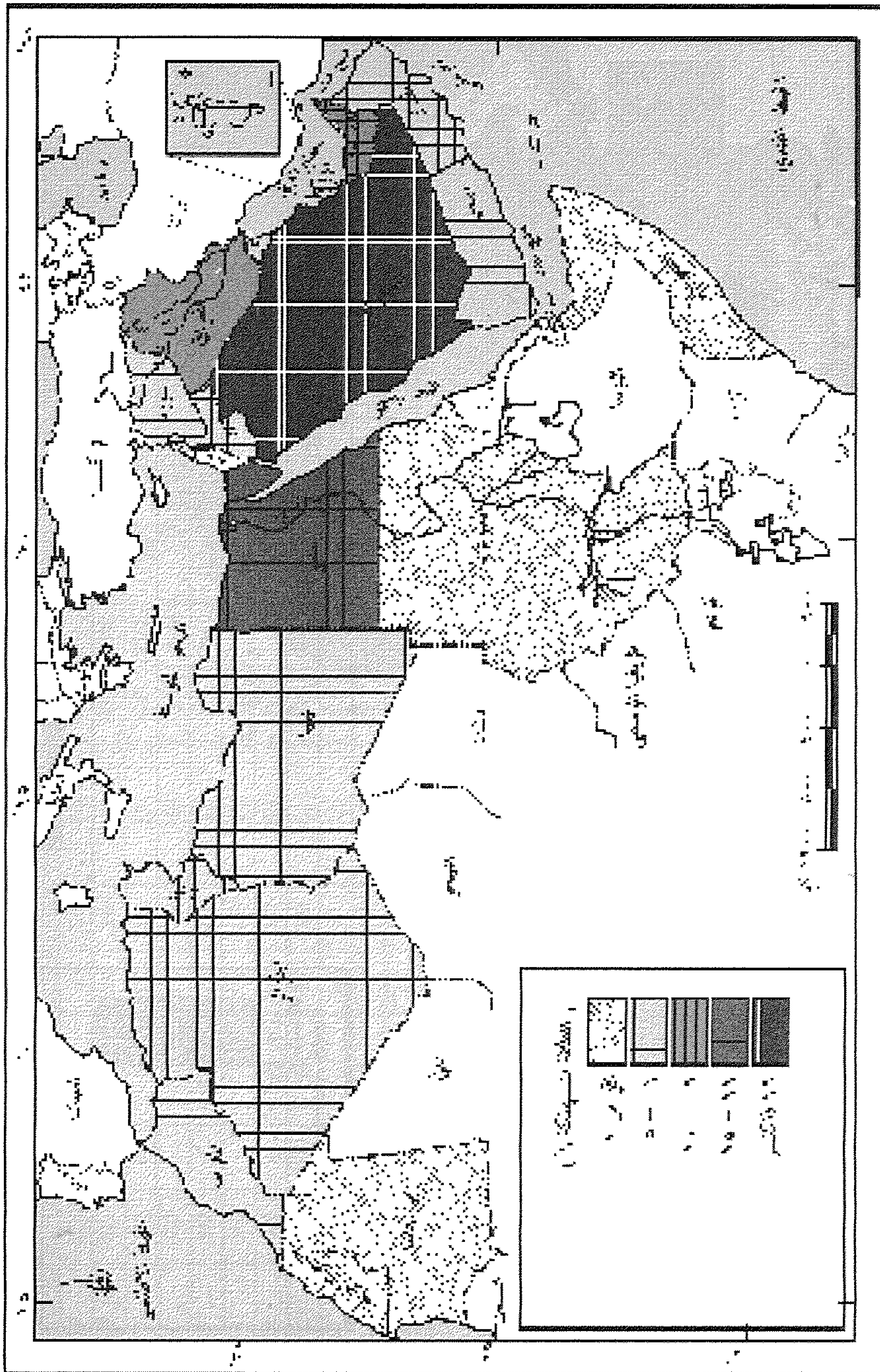
المصادر الباحث بالاعتماد على

1. اوابك ، الادارة الاقتصادية ، استهلاك وتجارة الطاقة في الاقطار العربية ، مؤتمر الطاقة العربي السادس ، دمشق10 - 13 / 5 1998 ، اوابك ، الكويت ، 1998 ، ص 280-283

2. Robert Mabro , Global Energy Development and their Implications for ther Arab world . The seventh Arab Energy Conference , Cairo - 11 - 14 May 2002 , Al kuwait , 2002 , P.37 - 38

(خريطة ١٦): التوزيع النسبي لمساهمة الأقطار العربية من الطاقة المستهلكة في الوطن العربي سنة ١٩٩٠م.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٣٠).



خريطة (١٨): التوزيع النسبي لمساهمة الأقطار العربية من الطاقة المستهلكة في الوطن العربي سنة ٢٠٠٠م.

اما الفئة الثانية فهي الاقطار التي تراوحت نسبة مساهمتها في استهلاك الطاقة بين 6 ٪ – 10 ٪ وهي اقطار السعودية والجزائر وسوريا والمغرب وهذه الاقطار تستهلك نحو 31.7 ٪ من الطاقة المستهلكة في الوطن العربي عام 1970. ويرجع سبب ارتفاع نسبة مساهمتها الى كون معظمها اقطار نفطية ولكبر حجمها السكاني اما بالنسبة للمغرب، فقد شهدت تطور في استهلاك الطاقة منذ عام 1950 فضلاً عن حجمها السكاني الكبير مقارنةً بالاقطار العربية الاخرى في تلك الفترة، الامر الذي انعكس على ارتفاع نسبة مساهمتها [148]. اما باقي الاقطار العربية، فيرجع سبب انخفاض نسبة مساهمتها الى تخلفها وفقرها كما هو الحال في السودان والصومال واليمن وموريتانيا.

وما يخص البحرين وقطر وجيبوتي وعمان والامارات والاردن ولبنان وتونس وليبيا فعلى الرغم من كون بعضها دولاً نفطية فانها تاخرت في استثماره ومازالت لم تشهد التمية بعد نتيجة لصغر حجم العوائد النفطية في تلك الفترة وكذلك لصغر الحجم السكاني لجميع هذه الاقطار.

ومن (جدول 31) و(شكل 13) يتضح صغر كمية الطاقة المستهلكة في الوطن العربي عام 1970، وان النفط كان يشكل اكثر من 74 ٪ من اجمالي هذه الطاقة للعام نفسه. وذلك يعود الى تخلف الاقتصاديات العربية لان العوائد النفطية كانت محدودة جداً قبل عام 1974.

اما في عام 2000 فقد تغيرت صورة التوزيع النسبي ومساهمتها في استهلاك الطاقة في الوطن العربي، فعلى الرغم من تزايد كمية الطاقة المستهلكة بحدود تسعة اضعاف حجمـها مقارنة بعام 1970 (جدول 31 وشكل 13) الا ان اهم مابلغت الانتباه في مجال الطاقة هو تراجع نسبة مساهمة النفط الى 55.6 ٪ وارتفاع نسبة مساهمة الغاز

(148) عبد العزيز محمد حبيب، الطاقة في المغرب العربي، دراسة في جغرافية الطاقة، بحوث ندوة المغرب العربي، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، 1983، ص 5–8.

الطبيعي الى 40.6 ٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في الوطن العربي. وهذا من المؤشرات الايجابية على استهلاك الطاقة النظيفة في ظل الدعوات الدولية الى استهلاك طاقة نظيفة من اجل المحافظة على البيئة ، فضلاً عن التقليل من هدر الغازات التي كانت تحرق هباءاً.

لقد بلغ معدل نمو استهلاك الغاز في الوطن العربي نحو 11.4 ٪ سنوياً خلال المدة من 1970 –1980 ، وقد بلغت الكمية المستهلكة في عام 1998 اكثر من 134 مليار م^3. وكان القسم الاكبر يستهلك في توليد الكهرباء وفي الصناعات النفطية وصناعة تحلية مياه البحر [(149)]

ان استخدام الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية يولد طاقة تعادل(3.7)مرات الكمية المستخدمة من النفط لتوليد الطاقة الكهربائية نفسها[(150)]. وان التطور في استثمار الغاز الطبيعي محلياً يوفر فرصة مضاعفة لتصدير النفط بدلاً من استهلاكه محلياً ، لأن رفع نسبة مساهمة الغاز الطبيعي الى 70٪ سوف يوفر اكثر من 3 ملايين برميل نفط يومياً في العقد القادم واذا ما ارتفع الاستهلاك العربي من الطاقة الى نحو 8 م ب م ن / ي.

ومن الجدير بالذكر ان معدل نمو الطلب على الكهرباء قد تزايد في الوطن العربي بمعدل 13.4 سنوياً خلال المدة من 1975 –1996 وهو اعلى معدل للنمو في الطلب على الطاقة والبالغ نحو 7.1 ٪ سنوياً خلال المدة نفسها [(151)]

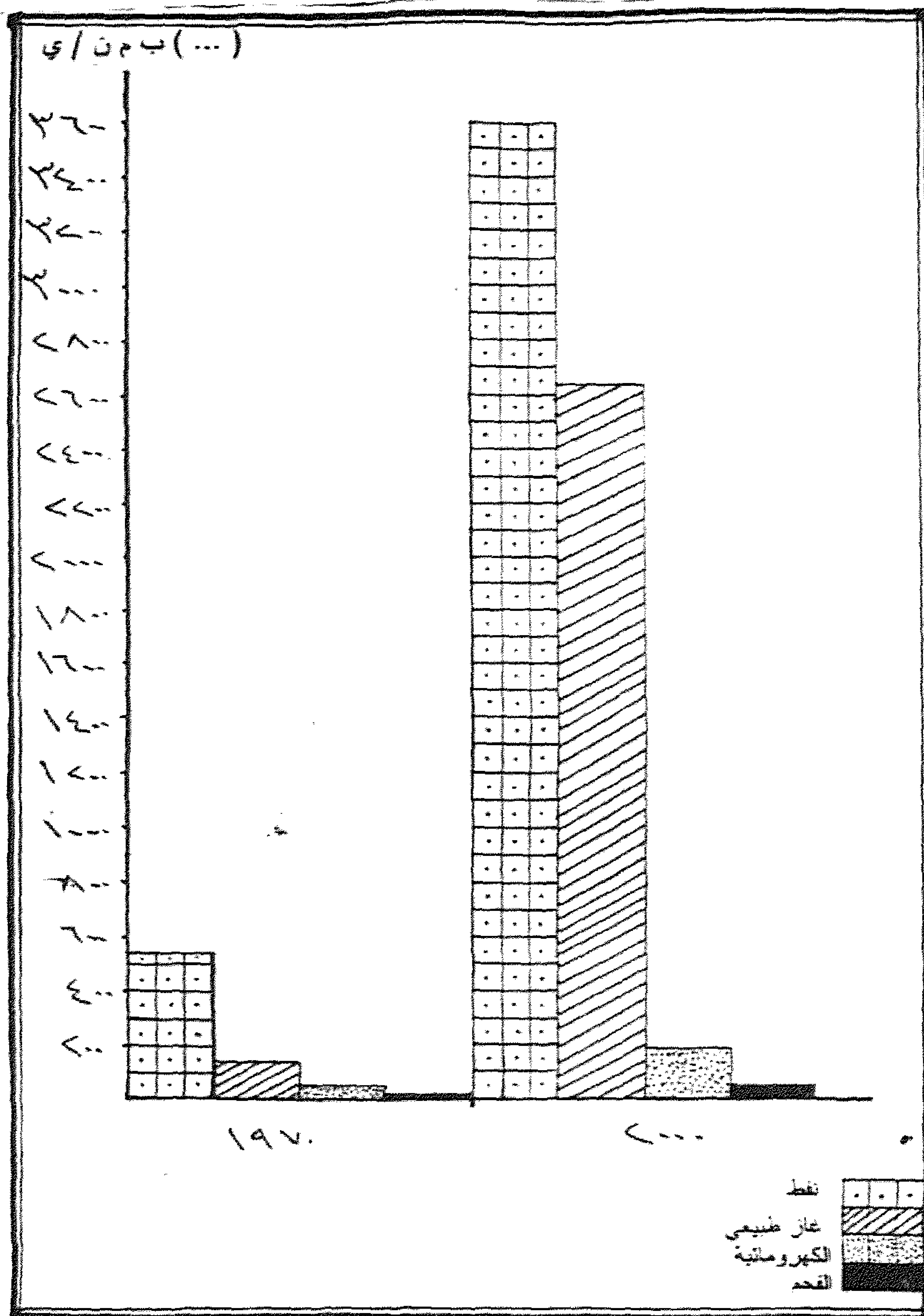
(149) ثامر عباس غضبان وآخرون، الأبعاد الاقتصادية لاستخدام الغاز الطبيعي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 27، العدد 97، الكويت، 2001، ص 10-11.

(150) المصدر نفسه، ص 16-17.

(151) المصدر نفسه ص 17.

شكل (13)

الاستهلاك اليومي من مصادر الطاقة في الوطن العربي عامي 1970 و 2000



المصادر : الباحث بالاعتماد على (جدول ٣١)

اما عند فحص (خريطة 17) فقد تغيرت صور التوزيع النسبي لمساهمة الاقطار العربية في استهلاك الطاقة في الوطن العربي بعد ان شكلت الصورة النهائية لتوزيع مصادر الطاقة من (النفط، الغازالطبيعي) في الوطن العربي فبعد عام 1974، وانطلاق مرحلة التطورات الاقتصادية في الاقطار العربية وبخاصة النفطية، مما ادى الى ظهور خريطة جديدة لتوزيع استهلاك الطاقة عربياً فقد احتلت السعودية المرتبة الاولى من حيث استهلاك الطاقة وساهمت بأكثر من 27 ٪ من استهلاك الطاقة نتيجة للتطورات الاقتصادية والتنموية وتزايد حجم السكان فيها ومثلما شهد صعود السعودية الى المرتبة الاولى تراجعت مصر والكويت من المرتبة الاولى الى المرتبة الثانية بالنسبة لمصر، والى المرتبة الرابعة بالنسبة للكويت وكذلك تراجع العراق من المرتبة الثانية عام 1970 الى الثالثة عام 2000، كما تراجعت سوريا والمغرب والجزائر من المرتبة الثالثة عام 1970 الى المرتبة الرابعة في نسبة المساهمة من الطاقة المستهلكة في الوطن العربي عام 2000، وتراجعت السودان من المرتبة الرابعة الى المرتبة الخامسة على الرغم من حجمها السكاني الكبير. في حين بقيت موريتانيا والصومال وجيبوتي في المرتبة الاخيرة وبلغ اجمالي مساهمتهم جميعاً اقل من 0.5٪ (جدول 31)، الامر الذي يعكس تخلفها وفقرها الشديد خاصة بعد ان اعتبر استهلاك الطاقة اهم المؤشرات على التقدم والتنمية في العالم[152]. اما الاقطار التي شهدت تزايد في نسبة مساهمتها فهي اليمن وعمان والامارات اذ انتقلت اليمن وعمان الى مرتبة واحدة اعلى اما الامارات فقد قفزت مرتبتين نتيجة للتطورات الحضارية التي شهدها في العقدين الاخيرين من القرن العشرين.

نستطيع ان نستنتج ان التطورات التي حصلت كانت لصالح صعود الاقطار النفطية التي شهدت تطورات اقتصادية وحضارية كبيرة على حساب تراجع الاقطار ذات الحجم السكاني الكبير الى مراتب ادنى مقارنة بعام 1970.

(152) Oil Substitution , World outlook to 2020,World Energy conference, Report by the oil substitution Task force, New Delhi 1983, Graham and aTrotman, 1983 p.p 19–25.

(جدول 32)

نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الأقطار العربية لسنوات متفرقة بين سنة 1970 – 2000

برميل مكافئ نفط للفرد سنوياً

القطر / السنة	1970	1980	1990	2000
الإمارات	3.7	45	68	64.50
البحرين	17.1	62	86	98.0
تونس	1.4	3	4	4.8
الجزائر	1.77	5	7	7.7
السعودية	3.4	31	31	29.7
سوريا	2.6	5	6	6.7
العراق	3.1	7	9	8.8
قطر	62.5	103	86	111.7
الكويت	58.7	68	32	49.6
ليبيا	3.0	16	17	20.1
مصر	1.6	3	4	5.1
عمان	0.6	9	13	15.2
الأردن	1.5	5	7	7.89
السودان	0.4	0.5	0.6	0.6
الصومال	0.2	0.4	0.3	0.2

القطر / السنة	1970	1980	1990	2000
المغرب	1.2	2	2	2.3
موريتانيا	0.9	1	1	1.2
لبنان	4.5	7	7	11.4
جيبوتي	4.1	3	3	3.2
اليمن	0.4	1	2	1.5
إجمالي الوطن العربي	2.1	6	7	8.46
OECD	33.7	34.5	35.2	34.03
شرق آسيا عدا الصين	–	7.9	–	26.6
العالم	–	11.9	–	12.34

المصادر: الباحث بالاعتماد على:

1. اوابك، الدائرة الاقتصادية، استهلاك وتجارة الطاقة في الاقطار العربية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق، 10-13 / 5 / 1998، اوابك، الكويت، 1998، ص 251.
2. Robert Mabro , Global Energy Developments and their Implications for the Arab work , The seventh Arab Energy conference , Cairo , 11–14 May 2002 , OAPEC , AL Kuwait , 2002 , P.51.
3. International Energy Agency (IEA) , Energy Balances of OECD countries 1990 – 1991 , Paris , 1993 , P.58.

ولكن صورة التوزيع الجغرافي لأستهلاك الطاقة تتوضح اكثر عندما تأخذ التوزيع على اساس حصة الفرد العربي من استهلاك الطاقة ، ومن تفحص (خرائط 15 ، 16 ، 18) و (جدول 32) اذ يتضح من (خريطة رقم 18) ان معظم اقطار الوطن العربي كانت تتحصر في فئتين من حيث حصة استهلاك الفرد للطاقة. وهما اقل من برميل مكافئ نفط سنوياً وفئة 1– 4.9 ب مكافئ نفط سنوياً ، وهي كمية قليلة

جداً مقارنة مع نصيب الفرد في دول الاوسيد (OECD) والبالغة 33.7 ب م ن / سنوياً عام 1970 بينما كان نصيب الفرد في الوطن العربي للسنة نفسها 2.1 برميل مكافئ نفط / سنوياً (جدول رقم 32).

ويتضح من (خريطة 18) ايضاً ان قطرين عربيين كانا يقعان ضمن الفئة التي يزيد الاستهلاك الفردي السنوي على 20 برميل مكافئ نفط سنوياً وهي الكويت وقطر ويرجع ذلك الى صغر حجمها السكاني وتطور صناعة تكرير النفط فيهما بشكل مبكر وخاصة الكويت ومن تفحص (خريطتي 19 و 20) يظهر حصول تطور في كثافة استخدام الطاقة في معظم قطار الوطن العربي حيث اخذت تزحف جميع الاقطار الى الفئات التي يزيد فيها حصة الفرد على 5 برميل مكافئ نفط / سنوياً وذلك سنة 1980 و 2000، ومن (خريطة 20) يتضح ان معظم الاقطار النفطية (السعودية، الكويت، الامارات، قطر وليبيا) قد انتقلت الى الفئة التي تزيد فيها حصة المواطن على 19 برميل مكافئ نفط / سنوياً وقد بلغت حصة بعض الاقطار كميات كبيرة تجاوزت 50 برميل مكافئ نفط / سنوياً (جدول 32) وقد شذ من الاقطار النفطية الرئيسة العراق الذي وقع ضمن الفئة الرابعة وذلك بسبب كبر حجم سكانه اولاً ، وكذلك بسبب تأثر مسيرة التنمية وخاصة الصناعية سلباً بظروف الحصار المفروض منذ اكثر من 12 سنة مضت.

يتضح من خرائط (17 و 20) ان هناك اقطاراً لم تسهم الا بنسبة محدودة من الطاقة المستهلكة في الوطن العربي. كما ان حصة الفرد فيها محدودة جداً لم تتجاوز 5 برميل مكافئ نفط للفرد الواحد /سنوياً.وهي اقطار السودان وموريتانيا والصومال واليمن وجيبوتي، وذلك بسبب تخلفها الاقتصادي وشحة مصادر الطاقة فيها الامر الذي انعكس على ارتفاع اسعار الطاقة فيها مما جعلها تعتمد بشكل كبير على توفير الطاقة من الكتلة الحية، فما زالت تشكل كمياتها نسباً مرتفعة في بعض الاقطار العربية فقد بلغت كمياتها في اقطار مصر والمغرب والسودان واليمن وتونس والصومال وموريتانيا سنة 1997 (80000، 60000، 50000، 30000، 20000، 10000، 6000) برميل مكافئ نفط/ يومياً على التوالي[153].

من مقارنة هذه الكميات مع كمية الاستهلاك اليومي للطاقة عام 2000 (جدول 32) نلمس اهمية هذا المصدر لأقطار السودان وموريتانيا والصومال والمغرب واليمن.. لكن تبقى السودان التي تضم اكثر من 31 مليون نسمة، اكثر الاقطار اعتماداً على هذا المصدر حيث اكدت احدى الدراسات على ان السودان تعتمد على هذه المصادر في توفير نحو 80٪ من جملة الطاقة المستهلكة في السودان في عقد التسعينات[154] اذ تعتمد على (الغابات الطبيعية والمزروعة وعلى المخلفات الزراعية النباتية والحيوانية ونباتات النيل والطحالب)، وقدرت الكمية المنتجة بنحو 261 الف برميل مكافئ نفط يوميا [155]

---

(153) هشام الخطيب، الطاقة المتجددة في العالم العربي، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 10–13 ايار 1998، اوابك، الكويت، 1998، ص 81.

(154) عابدين مصطفى عمر، طاقة الكتلة الاحيائية في السودان، الدورية الاردنية لملخصات الطاقة، المجلد 3 العدد الثاني نيسان، الجمعية العلمية الملكية و مركز بحوث الطاقة المتجددة والمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا الامانة العامة، عمان، 1999، ص 41.

(155) المصدر نفسه، ص 42–46.

(خريطة ١٩): معدل استهلاك الفرد من الطاقة في أقطار الوطن العربي سنة ١٩٨٠.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٣١).

(خريطة ٢٠) : معدل استهلاك الفرد من الطاقة في أقطار الوطن العربي سنة ٢٠٠٠م.

طن / برميل مكافئ نفط / فرد / سنوياً
أقل من ١
١,٠ – ٤,٩
٥,٠ – ٩,٩
١٠,٠ – ١٤,٩
١٥,٠ – ١٩,٩
٢٠ فأكثر

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٣١).

ان هذا الرقم يؤكد على ان معظم الاقطار غير النفطية ذات الحجم السكاني الكبير والتي يشكل سكان الريف نسبة كبيرة من مجموع سكانها كالمغرب ومصرواليمن تعتمد على هذه الطاقة بشكل كبير وبكميات كبيرة. وهذا راجع الى تخلف هذه الاقطار وضعف التعاون والتنسيق العربي في مجال الطاقة، الامر الذي جعل مشكلة الطاقة في السودان واليمن وموريتانيا والصومال وجيبوتي والمغرب وتونس والاردن ولبنان ابرز معوقات التنمية.

ففي الوقت الذي تهدر الطاقة وتستهلك كميات كبيرة جداً في الاقطار العربية النفطية تفوق نظيراتها في الدول الصناعية، بينما تشح بشكل كبير في اقطار عربية اخرى. فمن تفحص (جدول 32) يتضح ان متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في اقطار (قطر والبحرين والامارات والكويت) يفوق نظيره في الدول الصناعية بثلاثة اضعاف الى ضعفين وهذا يرجع الى اكثر من سبب ابرزها ترف الحياة التي تعيشها اقطار الخليج والمبالغة في تكييف الظروف المناخية المتطرفة، فضلاً عن التطورات الاقتصادية التي شهدتها هذه الاقطار وخاصة في مجال صناعة تكرير النفط والبتروكيمياويات وتحلية مياه البحر وهي نشاطات تحتاج الى طاقة كبيرة، وكذلك رخص اسعار الطاقة فيها.

كفاءة استخدام الطاقة في الوطن العربي

عند تفحص كفاءة استخدام الطاقة في الوطن العربي ونقارنها مع الدول الصناعية المتقدمة نجدها ما زالت غير كفوءة وهناك تبذير كبير في الطاقة سببه ضعف الوعي باهمية الطاقة ورخص اسعارها وقلة كفاءة الاجهزة والمعدات والمؤسسات التي تستخدمها فنياً وادارياً اذ يشير معيار كثافة الطاقة (Energy Density) الى كمية الطاقة المستخدمة لأنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي ((GDP، وهذا المؤشر يستخدم عادة لتقييم مستوى الكفاءة وتطورها في استخدام الطاقة، حيث ان كفاءة استخدام الطاقة ترتبط عكسياً مع قيمة هذا المؤشر فكلما كانت قيمة المؤشر

صغيرة دلت علىكفاءة اعلى في استخدام الطاقة والعكس صحيح [156]. فقد كان مؤشر كفاءة الطاقة في الاقطار العربية طن مكافئ نفط لكل الف من وحدات الناتج المحلي الاجمالي سنة 1970 في (السعودية والبحرين ومصر وسوريا والمغرب والسودان) نحو (0.13، 0.34، 0.57، 0.34، 0.43، 0.1، 0.10) على التوالي عام 1973 اصبح وللاقطار نفسها (0.84، 1.56، 0.79، 0.31، 0.11) سنة 1991 [157].

يتبين ان كفاءة استخدام الطاقة قد اخذت تنخفض وخاصة في الاقطار النفطية اما في قطري المغرب والسودان اللذين لم يرتفع فيهما المؤشر وذلك لفقرهما بالطاقة وارتفاع اسعارهما وحرصهما على عدم تبذيرها، كما ان السبب الاهم ربما يرجع الى اعتمادها على كتلة الطاقة الحية التي يصعب حساب تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي، وعلى العموم فعند مقارنة هذا المؤشر مع الدول الصناعية المتقدمة سنة 1973 و 1991 يتضح الهدر الكبير في استخدام الطاقة في معظم الاقطار العربية ففي اليابان كان المؤشر عام 1973 0.37 تراجع الى0.25 سنة 1991 وفي الولايات المتحدة كان 0.56 تراجع الى 0.43 ومعدله في دول (OECD) كان 0.52 عام 1973 تراجع الى 0.40 عام 1991[158]. هذه الارقام توضح مقدار الهدر في استخدام الطاقة في الوطن العربي الامر الذي يتطلب مزيداً من التخطيط في مجال الطاقة لتقليل الهدر منها ولتحقيق هدفين ستراتيجيين:

الاول: هو توفير العملة الصعبة لأن أي توفير في الطاقة يساعد على تصدير الفائض وتوفير العملة الصعبة في الاقطار النفطية المصدرة الغنية، كما ان تقليل الهدر في الاقطار الاخرى سوف يخفف من اعباء المديونية في الاقطار العربية الفقيرة وغير النفطية ثانياً.

---

(156) E.pago and Brennond , Energy indicutors , OPEC review , vol 14 , No.4 , Winter, 1990 , p423.

(157) عبد الرزاق الفارس، هدر الطاقة – التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 48-49.

(158) المصدر نفسه ص49.

ان ترشيد الاستهلاك في قطاع الصناعة لقطر مثل مصر يستهلك اكثر من 40٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في هذا القطاع سوف يكون كبيراً ومؤثراً في عوائدها النفطية، اذا علمنا ان انتاج طن من الاسمنت يحتاج الى 133 كغم مكافئ نفط في القياس النوعي العالمي، بينما في مصر بلغ 200 كغم مكافئ نفط لأنتاج طن الاسمنت، وانتاج طن ورق يحتاج الى 95 كغم م ن وفي مصر يحتاج الى 152 كغم م ن، وانتاج الخضراوات والفواكه المعلبة يحتاج الطن الواحد الى 93 كغم م ن وفي مصر زاد على 192 كغم م ن.(159)

نستنتج مما تقدم ان هناك تبايناً جغرافياً مكانياً وزمانياً في استهلاك الطاقة وهذا التباين المكاني كان يرجع الى جملة عوامل جغرافية واقتصادية وتكنولوجية اثرت على توزيع استهلاك الطاقة في الوطن العربي.

يوجد عدد من العوامل الرئيسية المؤثرة في استهلاك الطاقة رسمت صورة تباينها المكاني اهمها هي:

1- العوامل الجغرافية:

لعل هذه العوامل اكثرها تنوعاً واقلها تأثيراً في تفسير التباينات المكانية الضيقة وتتمثل هذه العوامل بالظروف المناخية وسعة مساحة الدولة وسياسة الدولة في دعم الاسعار حيث ان اسعار المنتجات النفطية ومصادر الطاقة الاخرى هي الاقل سعراً مقارنة بالاسعار العالمية (160) وحجم السكان وتوزيعهم وحركة النقل والتجارة. فعلى سبيل المثال ان الحجم السكاني في مصر والجزائر والسعودية والعراق جعلها تحتل

---

(159) الامم المتحدة، الاسكوا، ترشيد استهلاك الطاقة في الدول الاعضاء في الاسكو، مؤتمر الطاقة العربي السادس دمشق 10-13، ايار 1998، المجلد 3، الكويت، 1998، ص 327.
مزيد من المعلومات عن طرق ترشيد استهلاك الطاقة في الاقطار العربية، انظر:
- المصدر نفسه، ص 301-175.

(160) روبرت مابرو، العوامل المؤثرة في الطلب المستقبلي للطاقة في الاقطار العربية، مؤتمر الطاقة العربي الثاني، الدوحة 6-11 آذار 1982، المجلد 4، اوابك، الكويت، 1983، ص 650-658.

المرتبة المتقدمة من حيث المساهمة في الطاقة المستهلكة في الوطن العربي، كما ان سعة مساحتها قد ساعدت على زيادة الاستهلاك، لأن ذلك يؤثر على حركة النقل والمواصلات في هذه الاقطار.

كما لعبت العوامل الجغرافية وخاصة توزيع مصادر الطاقة وتركزها في مكان دون آخر الى تحديد النوع المستخدم وكثافة استخدامه، فوفرة مصادر الطاقة في الكويت وقطر والامارات والبحرين وعمان والسعودية وليبيا انعكس على انخفاض اسعارها وعلى توفرها وبالتالي استخدامها على نطاق واسع، للحد من اثار تطرف المناخ وخاصة في تكييف الابنية والمنشآت والمؤسسات والدوائر التي يعملون فيها، فلم تشهد اسعار الطاقة تغيرات كبيرة في هذه الاقطار مقارنة مع الاقطار العربية غير النفطية[161]. اما شحتها في المغرب والسودان واليمن والصومال وجيبوتي وموريتانيا ومصر انعكس على حصة الفرد من الطاقة المستهلكة سنوياً وانعكس على استخدام مصادر الطاقة التقليدية الملوثة كالكتلة الحية.

2- العوامل الاقتصادية:

تتمثل هذه العوامل بنمو الناتج المحلي الاجمالي وتزايد معدل دخل الفرد حيث توجد علاقة طردية بين الدخل واستهلاك الطاقة كما ان اضطراد معدلات النمو الاقتصادي وخطط التنمية الطموحة تلعب دور كبير في تزايد استهلاك الطاقة.

كما توجد علاقة عكسية بين استهلاك الطاقة واسعارها اضافة الى الهيكل الاقتصادي للقطر فكلما زادت مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي وبخاصة الصناعة ازدادت معدلات الاستهلاك من الطاقة. ولو دققنا التطورات الاقتصادية وحصة الفرد من استهلاك الطاقة في الاقطار العربية لوجدنا ان هذا العامل هو اكثرها تأثيراً في تحديد مسارات وكميات استهلاك الطاقة في الوطن العربي. حبث نجد الاقطار

(161) مؤتمر الطاقة العربي السادس، المجلدين الخامس والسادس، دمشق 10-13 ايار 1998، اوابك، الكويت، 1998، الورقة اللبنانية والتونسية والورقة الأردنية.

التي تعتمد على الزراعة وتعاني من التخلف الاقتصادي كالسودان واليمن وموريتانيا والصومال وجيبوتي، هي اقل الاقطار استهلاكاً للطاقة بينما نلاحظ ان التطورات الاقتصادية والتنموية في السعودية جعلتها تحتل مكانة بارزة في سلم استهلاك الطاقة عربياً وحتى عالمياً. وكذلك الحال في مصر والامارات والجزائر وليبيا والكويت والعراق.

3- العوامل الاجتماعية والحضارية:

هناك علاقة قوية بين التطورات الحضارية والتنمية الاجتماعية ومعدلات استهلاك الطاقة، فضلاً عن تأثير التطورات الخدمية والعمرانية وهذا ما شهدته معظم الأقطار النفطية، اذ لعبت هذه العوامل دوراً كبيراً في تطور استهلاك الطاقة فيها منذ عام 1974.

الفصل الثالث

أهمية النفط

في مجال التنمية البشرية

- ☒ المبحث الأول: أهمية النفط في مجال توفير الخدمات
- ☒ المبحث الثاني: أثر النفط في جيوبولتيكية التنمية البشرية في الوطن العربي

الفصل الثالث
أهمية النفط في مجال التنمية البشرية

منذ عدة قرون والوطن العربي يعاني من تسلط أجنبي سياسي واقتصادي وحضاري، وما رافقه من تخلف اقتصادي واجتماعي، انعكس بشكل كبير على تردي أوضاع الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية بشكل كبير جدا فمعظم الأقطار العربية وخاصة النفطية لم توجد فيها سوى عشرات المدارس حتى منتصف القرن العشرين، الذي اقبل عليه الوطن العربي وهو مثقل بجراح التخلف وبنيته البشرية خاوية علميا وفنيا وتكنولوجيا، عمقتها وزادت تدهورها ظروف الصراع الدولي على النفط، الذي أدى إلى تجزئة الوطن العربي وتمزيقه وزرع الكيان الصهيوني فيه، هذه التراكمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية زادتها سوءا عوامل داخلية وخارجية شتى، أبرزها الاستحواذ على الثروة النفطية.

هذه الثروة المهمة ستراتيجيا في جميع مجالات الحياة، لم تحصل الاقطار النفطية، الا على جزء يسير من قيمتها واهميتها الستراتيجية لاسيما عوائدها المالية، التي استثمر قسم كبير منها في تطوير الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية، ولكن في بعض الأقطار العربية ولاسيما أقطار الخليج العربي، التي لم تطورها وتنشئها بالطاقات البشرية العربية بل استوردتها جاهزة مع ملاكاتها البشرية، أما في الأقطار النفطية الأخرى فقد حصل تطور نسبي في توفير الخدمات، في حين ظلت الأقطار الفقيرة غير النفطية تعاني من خلل كبير في بنيتها الخدمية، وتخلف مواردها البشرية.

في هذا الفصل سوف يتم تناول موضوع التنمية البشرية في مبحثين، يتناول الأول التنمية الخدمية أو تطور الخدمات في الوطن العربي، وأهمية النفط في تطور خدمات البنية التحتية والاجتماعية ومدى تأثيره في التباين المكاني لتطورها.

أما في المبحث الثاني فسندرس موضوع تنمية الطاقات البشرية، من ناحية تطورها فنيا وعلميا وتكنولوجيا بوصفها جوهر التنمية البشرية، وكذلك الكشف عن العوامل التي أدت إلى تخلف الطاقات البشرية وخاصة ضعف أنظمة التعليم العربية، وعدم وجود بيئة سياسية واجتماعية تساعد على وجود بيئة علمية يترعرع فيها العلم والعلماء.

المبحث الأول
أهمية النفط في مجال توفير الخدمات

أولا: الخدمات التعليمية

لاشك إن قطاع التربية والتعليم يعد من أهم الأسلحة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي يمكن ان يتسلح بها شعب أو أمة، لكي تأخذ دورها الحضاري إقليميا ودوليا.

وإذا كان التعليم أداة مهمة للتغيير فانه بلاشك مفتاح لحل مشكلات الدول وخاصة النامية ومنها اقطار وطننا العربي، التي باتت ترزح تحت السيطرة الأجنبية المباشرة وغير المباشرة منذ عدة قرون، لذلك كان من بين مساوي القوى الاستعمارية والحكومات المرتبطة بها، وحتى الحكومات التي ادعت الوطنية والتحرر، هو ضرب مفتاح الحل للمشكلات التنموية والاجتماعية والخدمية بالصميم عندما لم تهتم بتطوير التعليم، إلا من حيث الكم والشكل.

لقد سيّس التعليم في الوطن العربي، إما خدمة للمصالح الخاصة بالحكومات، أو خدمة للقوى المحتلة أو المهيمنة من خلال جعل التعليم خدمة اجتماعية مجردة من فعاليتها التنموية والثقافية والسياسية ... الخ، واصبحت المؤسسات التربوية والتعليمية أما لتعليم القراءة والكتابة أو لتقديم المعرفة النظرية، وليس أداة للتنمية والتطور الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي والحضاري.(*)

ومع ما حصل من تطور في قطاع التربية والتعليم كخدمة اجتماعية تمثل مؤشراً ايجابياً إلا انه يمثل الحد الأدنى من أهداف التربية والتعليم في معظم الأقطار

(*) سيتم التركيز على هذه الجوانب في المبحث الثاني (اثار النفط في جيوبولتيكية التنمية البشرية).

العربية وبخاصة النفطية، التي ساعدها استثمار ثروتها النفطية على تطوير هذا القطاع بشكل كبير، لان تطوير هذا القطاع وأنظمته ومؤسساته يحتاج إلى تكاليف ضخمة، إلا إن كلفة الجهل وانتشار الأمية لا حدود لها. ومن اجل توضيح التطورات التي حصلت في قطاع التربية والتعليم لابد من تحليل بعض المؤشرات على تطور هذا القطاع الحيوي. وهي نسب الأمية ومعدلات القيد الإجمالية في جميع مراحل التعليم، ونسب طلبة الكليات العلمية والإنسانية، ونسب طلبة التعليم المهني فضلاً عن الإنفاق على التعليم.

لقد كان لنقص الخدمات التعليمية وإهمال هذا القطاع قبل استثمار العوا ئد النفطية، تأثير كبير في ارتفاع معدلات الأمية بين معظم سكان الأقطار النفطية سنة 1970. فقد كانت نسب الأمية للسكان فوق سن 15 تزيد على 60٪ من مجموع سكان الفئات العمرية لأكثر من 15 سنة في أقطار (السعودية وليبيا والجزائر وتونس والسودان وسوريا ومصر واليمن والعراق وعمان والإمارات) (جدول 33). بينما كانت النسبة اقل في البحرين والكويت إذ بلغت 41٪ و 44٪ على التوالي للسنة نفسها، وذلك للاستثمار المبكر للنفط في هذين القطرين، كما ان حجم العوائد الصغير كان يغطي معظم المتطلبات الخدمية فيهما لصغر حجم سكانهما.

اما بعد تدفق الايرادات النفطية على الاقطار النفطية بعد عام 1973 فقد اخذت الخدمات التعليمية تتغير بشكل ايجابي، في هذه الاقطار مما ساعد على انخفاض نسب الامية الى اقل من 50 ٪ بين السكان الذكور سنة 1980 (جدول 33). ويتضح من هذا الجدول و(خريطة 21) ان نسب الامية اعلى من 60 ٪ بين الاناث للسنة نفسها.

اما في عام 1999 وبعد مضي اكثر من 25 سنة على تدفق العوائد المالية النفطية وبعد مزيد من الانفاق على التعليم في الاقطار النفطية، تراجعت نسب الامية بشكل كبير بين الاناث والذكور معا، فقد تراوحت النسبة بين 8 ـ 34 ٪ بين الذكور، اما نسبة الاناث الاميات فقد تراوحت بين 17 ـ 44 ٪ في جميع الاقطار النفطية عدا اليمن

والسودان اذ بلغت النسبة فيهما 71 ٪ و 54٪ على التوالي للسنة نفسها، وهذه النسبة مقاربة الى نسب الامية في معظم الاقطار غير النفطية الفقيرة وهي موريتانيا والصومال وجيبوتي (خريطة 21).

وعلى الرغم من حصول تطورات إيجابية في مجال خفض نسب الأمية إلا أنها مازالت مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة والدول الحديثة التصنيع، التي بلغت النسب فيها صفرا في ألمانيا و2.5٪ في كوريا و 7٪ في هونغ كونغ (جدول 33). إما عند مقارنة نسبة الأمية في إجمالي الوطن العربي والبالغة 40.3 ٪سنة 1999 مع النسبة في الدول النامية والبالغة 22.3 ٪ فهو يؤشر الحاجة إلى مزيد من الاهتمام بقطاع التربية والتعليم لنشر المعرفة ورفد التنمية بمتطلباتها البشرية.

ومن المؤشرات الأخرى على تطور التعليم في الأقطار العربية النفطية، النمو الحاصل في معدلات القيد الإجمالية (*) في مختلف مراحل التعليم الأولية والثانوية والعالية معبرا عنها بالنسب المئوية. ومن تحليل (شكل 14) يتضح ان تطورا ملموسا قد حصل في معدلات القيد الإجمالية في المراحل كافة في معظم الأقطار النفطية، ماعدا السودان واليمن التي مازالت المعدلات منخفضة فيهما بشكل كبير جدا، وهي أعلى بقليل من المعدلات مقارنة بالأقطار غير النفطية الفقيرة (موريتانيا والصومال وجيبوتي) التي تنخفض فيها المعدلات بشكل كبير جدا.

ويتضح من الشكل أيضا إن معدلات القيد في المرحلة الأولى (التعليم الابتدائي) مرتفعة جدا منذ عام 1980، وما حصل من تغيرات في عام 1999 كانت محدودة، ويرجع سبب الارتفاع منذ عام 1980 إلى تطبيق مبدا إلزامية التعليم في معظم الأقطار النفطية منذ بداية السبعينيات.

(*) معدل القيد الإجمالي: هو عدد المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى فئة العمر المناسبة كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى.

(جدول 33) مؤشرات على تطور التعليم في الوطن العربي لسنوات متفرقة بين عامي 1970 و 1999

ت	التفاصيل / القطر	٪الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي		الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار سنة 1997	معدل الامية بين الكبار 15 سنة فما فوق				
		1980	1997		1970	1980		1999	
					٪	ذكور ٪	اناث ٪	ذكور ٪	اناث ٪
1	الاردن	6.6	6.8	6.976	53	18	46	5	16
2	الامارات	1.3	1.8	50.394	62	33	42	26	21
3	البحرين	2.9	4.4	6.349	41	20	-	9	17
4	تونس	5.4	7.7	18.970	69	42	69	19	39
5	الجزائر	7.8	5.1	47.870	75	46	76	22	43
6	جيبوتي	-	-	0.500	-	-	-	24	46
7	السعودية	4.1	9.8	146.494	91	33	67	16	33
8	السودان	4.3	0.9	10.638	83	49	81	30	54
9	سوريا	4.6	6.9	16.613	60	28	66	12	40
10	الصومال	1.0	-	-	97	(97)*		(77)**	
11	العراق	3.0	4.5	78.856	67	49	78	34	44
12	عمان	2.1	3.4	15.837	87	49	84	20	38
13	قطر	2.6	4.7	11.298	-	-	-	20	17
14	الكويت	2.4	2.5	30.020	44	26	39	15	20
15	لبنان	-	-	14.865	31	17	37	8	20

ت	التفاصيل / القطر	%الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي		الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار سنة 1997	معدل الامية بين الكبار 15 سنة فما فوق				
					1970	1980		1999	
		1980	1997		%	ذكور %	اناث %	ذكور %	اناث %
16	ليبيا	3.4	4.1	33.765	63	29	70	9	32
17	مصر	5.7	5.0	75.617	65	47	75	21	43
18	المغرب	6.1	5.1	33.415	78	58	85	38	64
19	موريتانيا	–	7.0	1.073	–	59	79	47	68
20	اليمن	–	5.4	6.627	92	62	95	28	71
21	اجمالي الوطن العربي	–	2.9					40.3	
22	هونك كونج		3.7	❀166.4				%7	
23	كوريا الجنوبية		5	❀320.7				%2.5	
24	المانيا		4.8	❀2134.2				صفر	
25	الدول النامية	–	–	–				22.3	

المصادر:

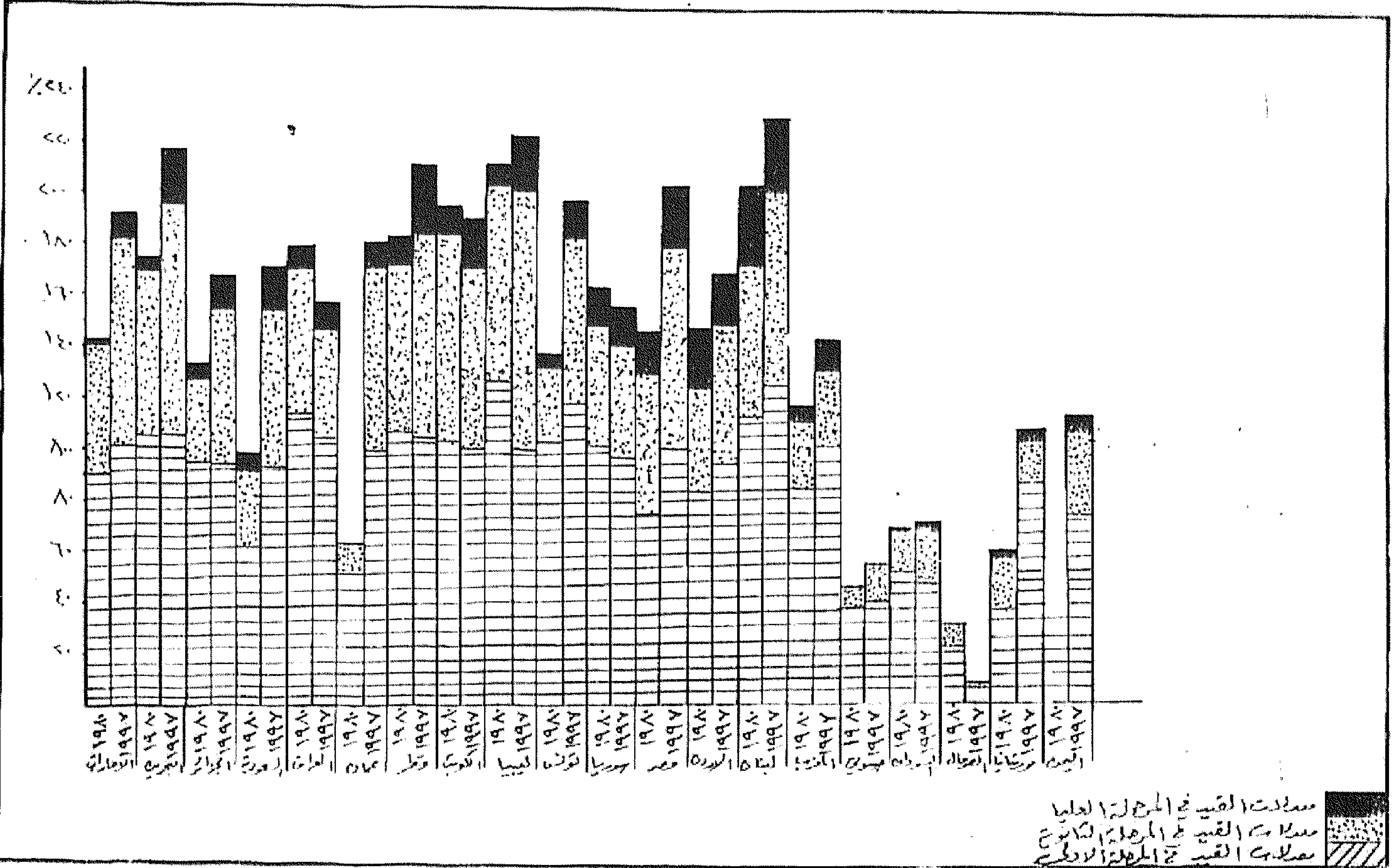
1. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى ،التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات، 2000 ص 258 و ، 2001 ص 266، تقرير 2002 ص 246 .
2. الامم المتحدة ، تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 ، ص 148.144 .
3. الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 ، نيويورك ، ص 197.194 .

❖ الصومال من اجمالي السكان عام 1970 ❖❖ الصومال من اجمالي السكان عام 1992.

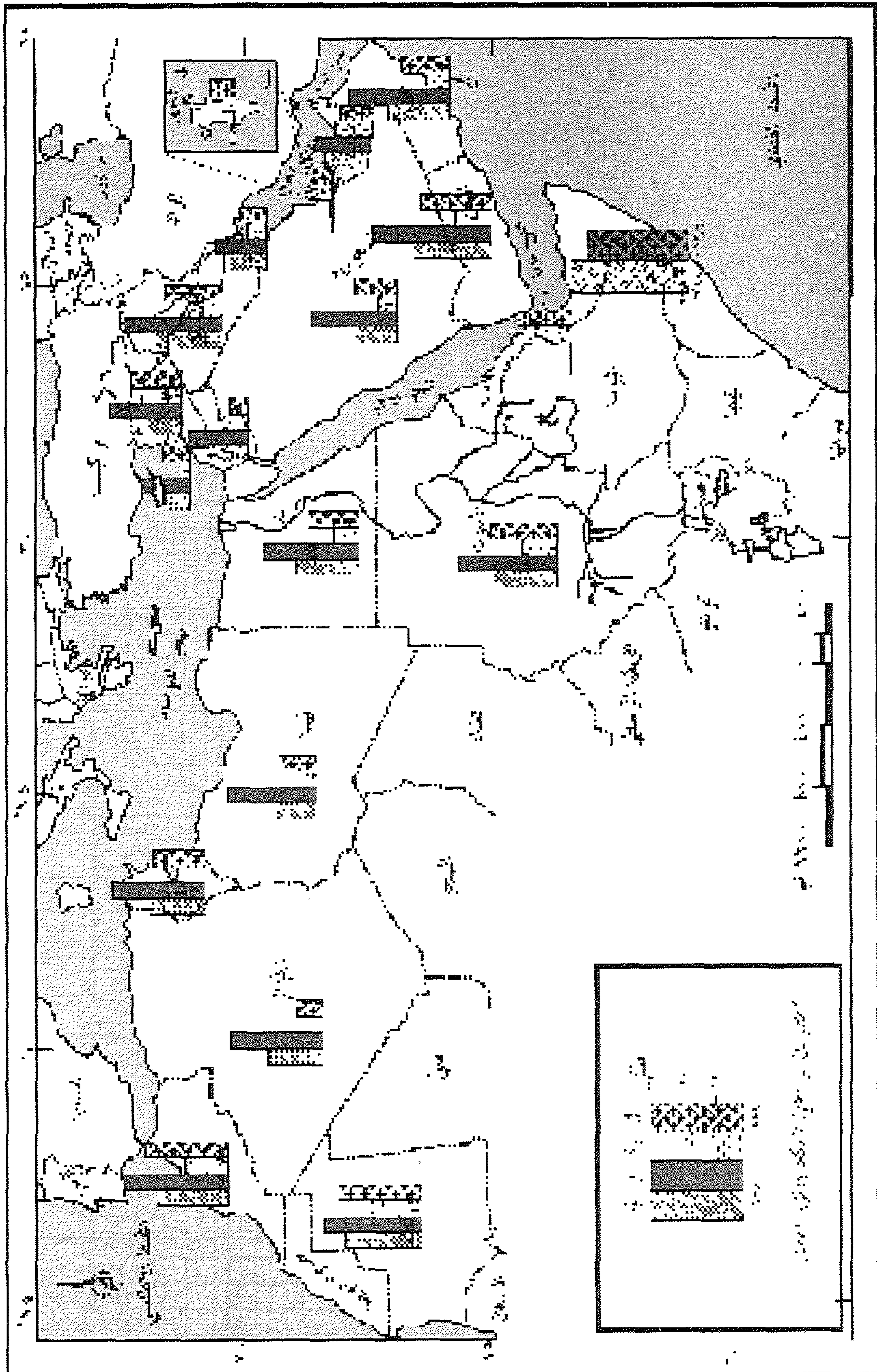
❀ لسنة 1998 .

تابع جدول (33)

الناتج العربي في مجال العلم والتكنولوجيا البحوث المنشورة في المجلات الدولية	لطلبة كليات العلوم الطبيعية والهندسة والزراعة من طلبة التعليم العالي	لطلبة الكليات الانسانية والتربوية والقانونية من طلبة التعليم العالي	نسبة التعليم المهني في التعليم الثانوي		معدلات القيد في مراحل التعليم					
					المرحلة العليا		المرحلة الثانوية		المرحلة الأولى	
1995-1990	1995	1998	1995	1980	1997	1980	1997	1980	1999	1980
1472	28	19.7	24.3	5.3	19	13	57	59	92	82
579	27	-	1.4	1.3	11	3	80	52	103	89
453	39	24	12.27	10.6	19	5	94	64	104	104
1832	24	22.3	2.2	27.3	14	5	64	27	116	102
1431	52	12	5.5	1.4	13	6	63	33	93	94
22	-	33.3	-	-	0.3	صفر	14	12	39	37
8306	14	27	2.3	1.5	16	7	61	29	92	61
690	-	-	4.0	4.1	4	2	21	16	46	50
471	29	19.3	9.4	4.3	15	17	43	46	95	100
79	-	-	-	17.6	2	1	5	9	-	22
931	-	-	11.4	5.5	11	9	42	57	103	113
466	31	-	1.4	6.0	8	-	67	12	98	50
377	-	-	1.8	2.8	27	10	78	66	103	105
1936	23	22	0.7	0.2	19	11	82	80	99	102
500	17	26	-	10.9	27	30	81	59	113	111
348	-	-	38.2	5.4	20	8	100	76	99	125
12072	15	25	32.3	21.6	23	16	78	51	99	73
2418	29	22.3	1.4	1.3	11	6	39	26	89	83
27	8	30.7	2.5	4.5	4	1	16	11	86	37
155	6	-	-	7.4	4	-	34	12	73	-
-	-	-	-	-	12.5	-	61.7	-	86.4	-
-	36	13.3	-	6.6	31.9	-	69.0	-	91.3	-
-	39	18	18.6	20.6	52.0	-	99.9	-	99.9	-
-	31	-	-	-	84.0	-	95.3	-	99.9	-
-	-		-	-	8.8	-	60.4	-	85.7	


شكل (١٤) معدلات القيد في مراحل التعليم (الأولية والثانوية والعليا) للسنتين ١٩٨٠ و ١٩٩٧ في الأقطار العربية
معدلات القيد في المرحلة العليا
معدلات القيد في المرحلة الثانوية
معدلات القيد في المرحلة الأولية
المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٢٢).

(خريطة ١٩) : نسبة الأمية من الذكور والإناث بين كبار السن (١٥ سنة فما فوق) للسنتين ١٩٩٠ و ١٩٩٩.



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٣٣).

أما معدلات القيد في مراحل التعليم الثانوي والعالي فقد شهدت تطورات كبيرة وواضحة في معظم الأقطار النفطية. إذ كانت هذه المعدلات تتراوح بين 12 ـ 57 ٪ في أقطار (عمان وتونس والسعودية والجزائر وسوريا والعراق ومصر والإمارات) سنة 1980، ثم ارتفعت هذه المعدلات بشكل واضح في جميع هذه الأقطار إلى مدى يتراوح بين 42 ـ 80 ٪ سنة 1997، وكانت أدنى المستويات في سوريا والعراق لأنها تراجعت من 64 ٪ و 57 ٪ الى 43٪ و 42 ٪ على التوالي للسنة نفسها.

إما في أقطار البحرين والكويت وقطر وليبيا فكانت مرتفعة منذ سنة 1980 وكانت تتراوح بين 64 ـ80 ٪ ثم ارتفعت بشكل كبير عام 1997 وتراوحت بين 78ـ100 ٪. وفي الأقطار الحديثة العهد باستثمار الثروة النفطية وهي السودان واليمن فان معدلات القيد الثانوي مازالت منخفضة جدا ولم تتطور كثيرا فقد بلغت 12٪ في اليمن و16٪ في السودان عام 1980 ثم ارتفعت هذه المعدلات الى 34٪ في اليمن والى 21٪ في السودان، وهي مقاربة الى معدلات القيد في الأقطار غير النفطية الفقيرة (موريتانيا والصومال وجيبوتي والمغرب).

إما معدلات القيد في التعليم العالي فهي منخفضة جدا في عموم الأقطار العربية منذ عام 1980 إذ كانت اقل من 17٪ في جميع الأقطار النفطية، وقد شهدت تزايدا محدودا في معظم هذه الأقطار سنة 1997 إذ تراوحت المعدلات بين 11ـ27٪ في اقطار قطر ومصر والبحرين وتونس وسوريا والكويت وليبيا والإمارات والجزائر والعراق والسعودية. أما في أقطار عمان والسودان واليمن فكانت النسبة فيها 8٪ و 4٪ و 4٪ على التوالي للسنة نفسها (شكل 14). وعلى العموم فان معدلات القيد الإجمالي في التعليم العالي مازالت منخفضة جدا مقارنة بألمانيا وكوريا ومقاطعة هونغ كونغ التي بلغت فيها النسبة 84٪ و 52٪ و 31.9٪ سنة 1997 على التوالي (جدول 33).

مما يتطلب من الأقطار العربية وبخاصة النفطية مزيدا من الاهتمام بهذا المستوى من التعليم، لانه أهم روافد إعداد الأيدي العاملة التي يمكنها ان تقود مسيرة التنمية

فيها. ولهذا فان تطور التعليم العالي من المؤشرات النوعية على تطور التعليم، ولاسيما عند الاهتمام بطلبة الكليات العلمية مثل (كليات العلوم الطبيعية والهندسية والزراعية ... الخ)

من تفحص (جدول 33) يتضح إن نسبة طلبة الكليات العلمية بين طلبة التعليم العالي تراوحت بين 14-31٪ في معظم الأقطار النفطية، إنها ارتفعت إلى 39٪ في البحرين و 52٪ في الجزائر سنة 1995. ومع ان عموم النسب في الأقطار العربية اقل بقليل من النسب في الدول المتقدمة والحديثة التصنيع كألمانيا وكوريا وهونغ كونغ والتي بلغت فيها النسب 31٪ و 39٪ و 36٪على التوالي للسنة نفسها.

إلا أن هذا المؤشر لا يظهر تقدما تكنولوجيا وفنيا كبيرا في أي من الاقطار العربية الامر الذي يعكس خللا في نظام التعليم العالي العربي، وبخاصة في هذه الاختصاصات التي تفتقر إلى التطبيق العملي للنظريات والمعارف التي تعلمتها في هذه الكليات. ومما يؤكد ذلك ضعف حركة الاختراعات في الأقطار العربية، فقد بلغ عدد الاختراعات (226) اختراعا في سبعة أقطار نفطية هي (مصر والسعودية وسوريا والكويت والإمارات وعمان واليمن) خلال المدة من 2000.1991، وهي لاتشكل سوى 1.4٪ من مجموع الاختراعات في كوريا والبالغة (15388) اختراعا خلال المدة نفسها[1] كما ان انخفاض نسب القيد الاجمالي في التعليم العالي هو الاخر يعكس الحجم الصغير كميا لمخرجات هذا النوع من التعليم.

أما نسب طلبة الكليات الانسانية والتربوية وكليات القانون فيتضح من (جدول 33) ارتفاع نسب طلبة هذه الكليات في التعليم العالي اذ تراوحت بين 19.3-27٪ في جميع الاقطار النفطية عدا الجزائر التي انخفضت النسبة فيها الى 12٪ لتركيزها الكبير على التعليم العالي في الكليات العلمية، وعلى الرغم من اهمية مخرجات هذه

(1) الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ألاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2000.1999، بيروت، 2001، ص 120.

الكليات الا ان الاقطار العربية لا تواجه مشكله في توفير احتياجاتها من خريجي هذه الكليات.

أما من حيث الانتاج العلمي (البحوث المنشورة في المجلات الدولية) في مجال العلم والتكنولوجيا خلال المدة 1990ـ1995 مع ان عدد البحوث يتأثر بحجم السكان في القطر فانه يعكس مدى الاهتمام بالجوانب العلمية (جدول 33) يتضح ان هناك تباينا كبيرا في هذا الناتج في الاقطار النفطية، فقد كان كبيرا في مصر والسعودية اذ بلغ 12072 و 8306 نتاجا علميا على التوالي، ثم تاتي اقطار الكويت وتونس والجزائر اذ بلغ فيها 1936 و 1832 و 1431 على التوالي. اما في الاقطار النفطية الاخرى فقد تراوح هذا الانتاج بين 931.377 عدا انتاج اليمن الذي انخفض الى 155 نتاجا علميا وهو مرتفع نسبيا مقارنة بالاقطار غير النفطية الفقيرة (الصومال وموريتانيا وجيبوتي).

اما وضع التعليم المهني (الصناعي والزراعي والتجاري) فان نسبة طلبة هذا التعليم من الثانوي منخفضة في معظم الاقطار النفطية للعام الدراسي 1980ـ1981 عدا في تونس ومصر والبحرين فقد كانت 27.3٪ و 21.6٪ و 10.6٪على التوالي. اما في باقي الاقطار النفطية فقد تراوحت بين 7.4.1.4 ٪. بينما كانت في كوريا 20.6٪ للعام نفسه (جدول 33)، والى جانب هذا الضعف الكمي، فهناك من يعدون التعليم المهني في الاقطار العربية وهميا [2]

اما في عام 1995 فيتضح من (جدول 33) ان بعض الاقطار العربية قد اخذت تهتم بهذا التعليم كما في مصر وليبيا والعراق وسوريا اذ ارتفعت نسبة طلبة التعليم المهني فيها الى 38.2٪ و 32.3٪ و 11.4٪ و 9.4٪ من مجموع طلبة التعليم الثانوي على التوالي. ويظهر الجدول ان الاقطار النفطية الاخرى لم تهتم بهذا النوع من التعليم وخاصة اقطار الخليج العربي، والتي هي بامس الحاجة الى الملاكات الفنية الوسطى، لان خريجي هذا

---

(2) حامد عمار، في بناء الانسان العربي - دراسة في التوظيف الاجتماعي والتربوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1988، ص 88.87.

التعليم يشكلون حلقة مهمة كميا ونوعيا في مسيرة التنمية، ولعل ترفع ابناء الاقطار في الخليج العربي عن العمل المهني يعد مشكلة تنموية كبيرة في مجال توفير قوة العمل المطلوبة في مسيرة التنمية.

ان ادراك الاقطار النفطية لاهمية التعليم كان مبكرا، ولكن الامكانيات المالية كانت تقف حائلا دون تطوير قطاع التربية والتعليم، وبنيته الاساسية (المباني والمختبرات واللوازم الدراسية الاخرى)، فضلا عن الاحتياجات غير المباشرة التي تؤثر في الخدمات التعليمية، كالنقل والسكن وظروف الهيئات التعليمية ... الخ.

لقد كان للثروة النفطية دور كبير في حل هذه المشكلة في الاقطار النفطية وخاصة (السعودية والكويت والامارات وقطر والعراق وليبيا والجزائر)، فعلى سبيل المثال ان مجموع انفاق الوطن العربي ضمن خطط التنمية في عقد السبعينيات على الخدمات الصحية والتعليمية بلغ 48.154 مليار دولار، ومجموع ما انفقته السعودية وحدها بلغ 29.572 مليار دولار مشكلاً نسبة 61.4 ٪ من مجموع تلك الاستثمارات، بينما مجموع ما انفقته الاقطار حديثة العهد بالانتاج النفطي وجميع الاقطار غير النفطية كان 2.469 مليار دولار وهو لايساوي سوى 5.1٪ من مجموع ما استثمره الوطن العربي على هذا القطاع خلال عقد السبعينيات [3].

من تفحص (جدول 33) يتضح ان نسبة الانفاق على قطاع التعليم قد زادت في معظم الاقطار النفطية عام 1997 مقارنة بعام 1980، ويتضح ايضا ان النسبة قد زادت على 5٪ في اقطار السعودية وتونس وسوريا واليمن والجزائر ومصر محاولة تحسين وضع هذا القطاع الحيوي، في حين ان باقي الاقطار النفطية الاخرى تنفق نسبة اقل من 5٪ من اجمالي ناتجها المحلي، ومع ان هذه النسب مقاربة للنسب في الدول الحديثة التصنيع (هونغ كونغ وكوريا الجنوبية) ومعدل الانفاق في الدول الصناعية المتقدمة، والتي بلغت فيها 2.9٪ و 3.7٪ و 5٪ على التوالي. ولكن تبقى فعالية هذه النسبة محكومة

(3) محمد العمادي، مصدر سابق، ص 70. 71.

بحجم ناتجها المحلي الإجمالي الذي لا يتجاوز 20 مليار دولار في معظم الأقطار العربية فالمقدار النقدي لنسبة 3.7٪ التي انفقتها كوريا الجنوبية تعادل 11.866 مليار دولار لان ناتجها المحلي هو اكثر من 320.7 مليار دولار، فضلا عما يتمتع به هذا القطاع من اولوية منذ اكثر من اربعة عقود ادت الى توفير معظم الاحتياجات المهمة لهذا القطاع. بينما بلغ ما انفق على هذا القطاع في اليمن نحو 0.643 مليار دولار وهي تشكل نسبة 7٪ من الناتج المحلي الاجمالي اليمني (جدول 33) وهي مبالغ قليلة جدا لاتفي بمتطلبات الحد الادنى من احتياجات هذا القطاع اذ عرفنا تخلف هذا القطاع ومشاكله المتراكمة من جراء قلة الانفاق قبل استثمار النفط.

وهذا هو حال قطاع التربية والتعليم في الاقطار العربية غير النفطية أيضاً، لان وضعه في الاقطار النفطية وبخاصة في اقطار الخليج العربي وليبيا هو افضل بكثير من الاقطار غير النفطية. فعلى سبيل المثال لا الحصر ان نسبة انفاق السعودية والبالغة 9.8٪ سنة 1997 تعادل 14.356 مليار دولار وهي اكبر من الناتج المحلي الاجمالي للسودان للسنة نفسها واكثر من الناتج المحلي الاجمالي لموريتانيا بـ 11 مرة للسنة نفسها، ومما يزيد من هذه المشكلة في هذه الاقطار هو كبر حجمها السكاني.

نستنتج مما تقدم ان الانفاق المحدود وضعف التمويل يشكل عقبة في تطوير التعليم في معظم الاقطار العربية، كما ان الانفاق مازال محدودا بسبب صغر حجم الناتج المحلي لمعظم الاقطار العربية، وضخامة الحجم السكاني لبعضها وخاصة في الاقطار الحديثة العهد بالانتاج النفطي والمغرب التي يزيد مجموع سكانها على اكثر من 73 مليون نسمة، في حين بلغ انفاقها على التعليم 2.408 مليار دولار سنة 1997، بينما بلغ انفاق ثلاثة اقطار نفطية هي الامارات وقطر والكويت على التعليم نحو 2.691 مليار دولار ومجموع سكان هذه الاقطار بحدود 5.3 مليون نسمة للسنة نفسها، الامر الذي يعكس تغلب الاقطار النفطية على مشكلة الانفاق على التعليم، ولكن لم تستطع تحسين مخرجاته.

ثانياً: الخدمات الصحية

كثير من السكان يعدون الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية من الاساسيات التي ينبغي ان تهتم بها الدولة، من اجل حماية سكانها من الامراض وتوفير العلاج لهم، لان خلق بيئة صحية اضحى من الامور المهمة جداً في الاقل على المستوى الذاتي للافراد، فضلا عن كون القوى البشرية المتعافية صحيا اكثر قدرة على الانتاج والابداع ومواجهة الصعاب. هذه الامور وامور اخرى جعلت الامم المتحدة ومنظماتها الدولية تجعل امد الحياة المتوقع احد المعايير المهمة للدلالة على تقييم مستوى التنمية البشرية في بلد ما وهو ناتج او انعكاس لتطور الوضع الصحي في هذا البلد او ذاك.

ولتحليل تاثير الثروة النفطية على الواقع الصحي في الوطن العربي فقد تم اعتماد عدة معايير ابرزها العمر المتوقع عند الولادة وعدد الاطباء لكل 100000 نسمة ومعدل وفيات الاطفال دون خمس سنوات وعدد السكان مقابل كل سرير ونسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي الملائم، فضلا عن الانفاق على الصحة. وقد تم مقارنة هذه المعايير خلال مدة محدودة. للكشف عن التطور الذي حصل في واقع الخدمات الصحية وسوف تكون المقارنة الزمانية والمكانية بين الاقطار العربية النفطية وغير النفطية مهمة لتوضيح دور الثروة النفطية في تطور الخدمات الصحية في الوطن العربي.

يتضح من (جدول 34) و(خريطة 22) ان هناك فرقا كبيرا بين العمر المتوقع عند الولادة (أمد الحياة) وتحديدا متوسط الحياة 1950-1955 و 1999. اذ تبين ان جميع اقطار الوطن العربي عدا البحرين والكويت ولبنان كان امد الحياة فيها اقل من 50 سنة، وعموم اقطار الوطن العربي كان امد الحياة فيها يتراوح بين 40-49 سنة بينما كان امد الحياة في اقطار الصومال واليمن وجيبوتي وعمان وموريتانيا اقل من 40 سنة (جدول 34). ومن اللافت للنظر ان معظم الاقطار النفطية كالسعودية وعمان وليبيا والعراق والجزائر كان امد الحياة فيها منخفض قبل خمسة عقود مضت وذلك بسبب التاثير المحدود للثروة النفطية انذاك، اما في عام 1999 فقد قفز امد الحياة بشكل كبير في هذه الاقطار وفي عموم الاقطار العربية (جدول 34) و(خريطة 22).

(جدول 34) مؤشرات التطور الصحي في اقطار الوطن العربي لسنوات مختلفة بين عامي 1950 و 1999

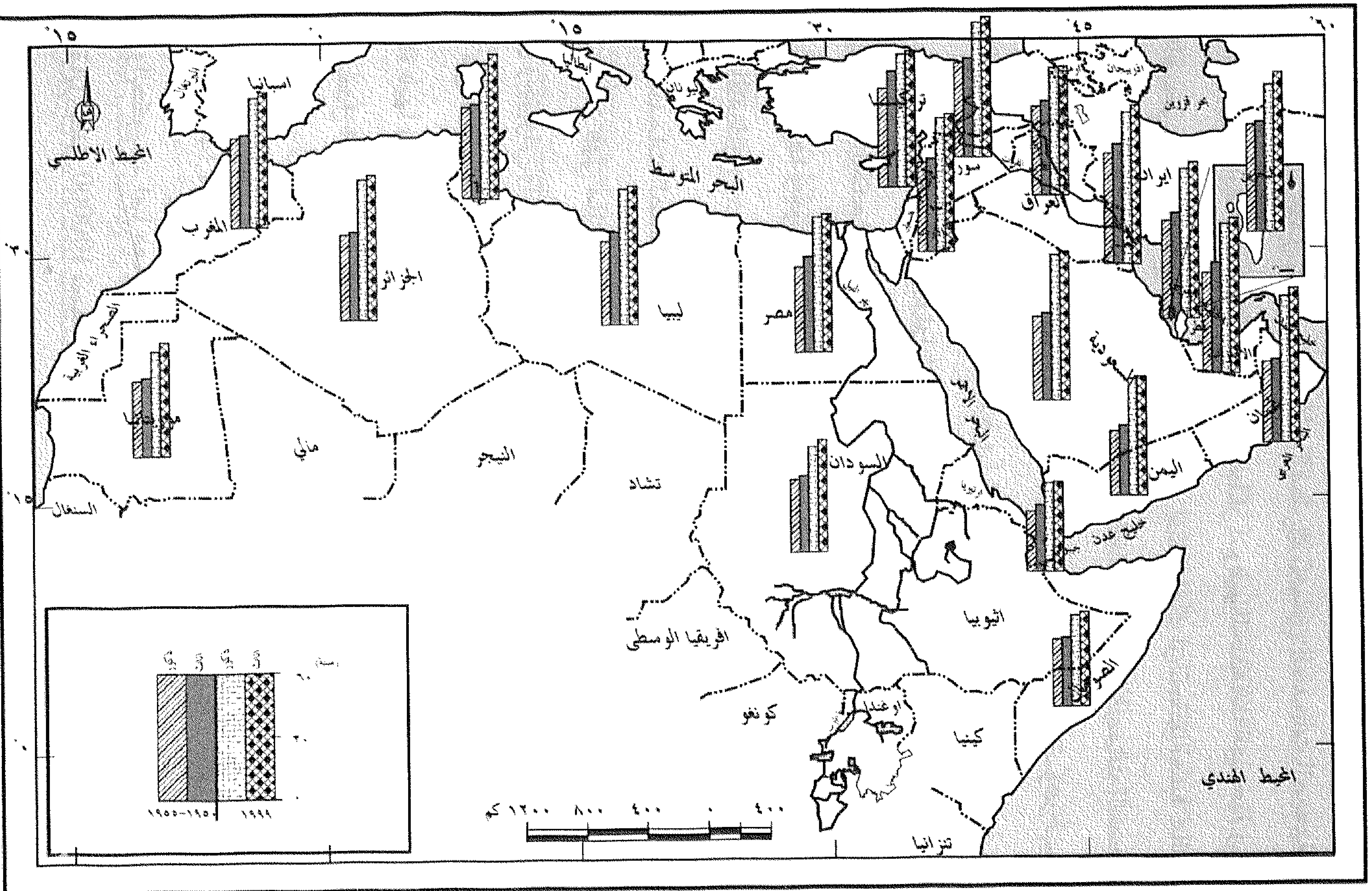
ت	القطر	الانفاق على الصحة من الناتج المحلي سنة 1997		عدد السكان مقابل كل سرير		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على		العمر المتوقع عند الولادة					معدل وفيات الاطفال دون 5 سنوات لكل 1000 مولود حي		عدد الاطباء لكل 100000 نسمة	
						خدمات صحية	صرف صحي	1950 - 1955		1970	1999					
			مقدار الانفاق مليار دولار	1970	1998-1990	1998-1990	1998-1990	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	1970	1998	1970	1999-1990
1	الأردن	5.2	0.363	887	562	%94	%56	42	44	54	66	68	107	38	40	166
2	الامارات	4.2	2.117	-	621	98	93	47	49	61	72	76	83	2.4	91	181
2	البحرين	4.4	0.279	230	351	100	99	50	53	62	71	74	93	11	43	100
4	الجزائر	3.1	1.484	352	476	78	77	42	44	53	68	69	192	40	12	85
5	السعودية	3.5	5.127	847	435	95	49	39	41	52	71	73	185	26	13	166
6	السودان	3.5	0.372	921	909	60	19	36	39	43	53	55	177	105	7	9
7	الصومال	1.5	-	983	1472	31	15	32	35	-	44	45	-	199	3	-
8	العراق	4.2	3.312	513	667	78	51	43	45	55	62	63	127	125	31	60
9	الكويت	3.2	0.991	304	455	100	51	54	58	66	72	75	59	13	95	189
10	المغرب	5.3	1.771	678	1000	55	51	42	44	52	65	67	187	61	8	46
11	اليمن	3.4	0.225	1235	1887	61	16	32	33	41	57	58	303	85	3	23
12	تونس	5.4	1.024	409	588	98	49	44	45	54	67	68	201	32	17	70
13	جيبوتي	2.8	0.014	157	378	68	50	32	35	40	45	45	241	176	30	14
14	سوريا	2.5	0.415	1007	1472	85	71	45	47	56	65	67	129	29	26	144
15	عمان	3.9	0.618	207	461	82	52	36	37	47	70	74	200	21.5	1	133

ت	القطر	الانفاق على الصحة من الناتج المحلي سنة 1997		عدد السكان مقابل كل سرير		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على		العمر المتوقع عند الولادة						معدل وفيات الاطفال دون 5 سنوات لكل 1000 مولود حي		عدد الاطباء لكل 100000 نسمة	
						خدمات صحية	صرف صحي	1955-1950		1970	1999						
		%	مقدار الانفاق مليار دولار	1970	1998-1990	1998-1990	1998-1990	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث		1970	1998	1970	1999-1990
16	قطر	6.5	0.734	181	-	100	95	47	49	61	72	75		93	25	51	126
17	لبنان	101.	1.501	230	370	94	92	54	58	64	66	67		50	33	77	210
18	ليبيا	3.4	1.148	262	233	97	58	42	44	52	65	67		160	27	37	128
19	مصر	3.7	2.798	459	500	79	63	41	44	51	64	66		235	59	53	202
20	موريتانيا	5.6	0.060	2907	1429	19	17	34	37	43	50	53		250	151	6	14
21	اجمالي الوطن العربي	-	24.287			83		41	43	51.9	9	65		198	59	-	109
22	الدول النامية					72				55.5	64.1			167	89	-	78
23	الدول المتقدمة					100				72.1	77.8			26	6	-	222
24	العالم									59.9	66.4			147	80	-	122

المصادر

1. الامم المتحدة ، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، المكتب الاقليمي للدول العربية ، نيويورك ، 2002، ص 137.136
2. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى ، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات تقرير 1987، ص 339 تقرير 1994 ، ص 387 تقرير 2000 ، ص 256 تقرير 2001، ص 271.265
3. الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لسنة 2001 ، نيويورك ، ص 161.158 وص 171.166
4. United . Nation , Population Fund , The S tate World Population 1999 , New York , 2000 , P.P. 72~73.

(خريطة ٢٢) : تزايد العمر المتوقع عند الولادة خلال المدة ١٩٥٠ -١٩٩٩ في اقطار الوطن العربي موزعا على اساس الذكور والاناث .



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٣٤) .

وأظهر الجدول والخريطة ان امـد الحياة قد تجاوز 70 سنة في الاقطـار النفطيـة الخليجية سنة 1999، الأمر الذي يوضح اثر النفط في تحسين الخدمات الصحية، ومما يؤكد هذا التاثير ايضا هو اهتمام هذه الاقطار بتوفير الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي. كما اتضح ان هذه الاقطار قد استطاعت ان تحقق نسبا عالية جدا في مجال توفير هذه الخدمات، فقد تراوحت بين 96٪ و 100٪ للخدمات الصحية. اما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي فقد بلغت نسبة الذين تتوفر لهم بين 95٪ – 100٪، عدا عمان فكانت النسبة فيها 78٪. وتبين ان الاقطار النفطية الاخرى وليبيا والعراق والجزائر واعضاء اوابك الاخرين سوريا ومصر وتونس قد حققوا تقدما واضحا في تقديم الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي ايضا. وهذا يرجع الى جملة اسباب ابرزها وجود العوائد المالية النفطية وكذلك التطور الحضري الذي تعيشه معظم هذه الاقطار.

أما الخدمات الصحية في الاقطار النفطية الحديثة العهد بالاستثمار النفطي وهما اليمن والسودان فهي مازالت متردية اسوة بالاقطار غير النفطية الفقيرة وهي موريتانيا والصومال وجيبوتي والمغرب وذلك بسبب ضعف امكانياتها المالية وكذلك لان معظم سكانها من سكان الارياف. ان تردي مستوى الخدمات الصحية فيها انعكس على امد الحياة فيها والذي لم يتجاوز 55 سنة وهو ادنى من المعدل العالمي البالغ 66.4 سنة وادنى من معدل امد الحياة في الدول النامية ايضا والبالغ 64.1 سنة (جدول 34).

أما عند اعتماد معيار عدد الأطباء لكل 100000 نسمة من السكان فمن تفحص (جدول 34) يتضح قلة عدد الأطباء لكل 100000 نسمة عام 1970 عدا في الامارات والكويت. اما معدل المدة من 1990-1999 فقد حصل تزايد كبير في عدد الاطباء مقابل كل 100000 نسمة، وخاصة في الاقطار النفطية الخليجية وليبيا ومصر وسوريا.

أما اقطار الجزائر والعراق وتونس فعلى الرغم من حصول تطورات ملحوظة فيها الا انها مازالت متخلفة مقارنة بالمعدل العالمي والمعدل في الدول المتقدمة، فقد بلغ فيها 122 طبيب لكل 100000 نسمة و 222 طبيب لكل 100000 نسمةعلى التوالي للمدة نفسها. اما هذه الخدمات في الاقطار غير النفطية فهي متخلفة جدا مقارنة بالاقطار النفطية عدا لبنان والاردن اللتين ساعدهما موقعهما الجغرافي وانفتاحهما على العالم الخارجي فضلا عن تطورهما الحضاري، وكذلك صغر حجمهما السكاني.

أما من حيث عدد السكان مقابل كل سرير في المستشفيات، فمن ملاحظة (جدول 34) يتضح حصول تطور ملحوظ في هذه الخدمات وخاصة في الاقطار النفطية الخليجية وليبيا والجزائر وتونس ومصر، فقد تراوح عدد السكان لكل سرير بين 433-562 مواطن لكل سرير، وهي نسبة افضل مقارنة بالاقطار العربية الأخرى التي ارتفع العدد فيها الى اكثر من 1000 مواطن لكل سرير كمعدل للمدة من 1990–1999 (جدول 34).

يتضح من الجدول ايضا ان بعض الاقطار النفطية قد حدث تزايد في عدد السكان لكل سرير كما هو في الجزائر والبحرين والكويت وعمان ومصر وتونس، مما يؤشر خللا في خطط الخدمات الصحية في هذا المجال نتيجة لتزايد عدد السكان بمستوى يفوق خططها في توفير الخدمات الصحية.

أما الإنفاق على الصحة، فمما لا شك فيه إن الأقطار العربية النفطية، وبخاصة أقطار الخليج العربي فهي أنفقت أموالاً كبيرة على الخدمات الصحية وذلك منذ تحسن أسعار النفط سنة 1974. وفي عام 1997 انفقت الاقطار النفطية 19.981 مليار دولار مشكلة نسبة 82٪ من مجموع ما انفقته جميع الاقطار العربية للسنة نفسها. لقد كانت السعودية أكبر الأقطار انفاقا على الخدمات الصحية وذلك بسبب امكانياتها المالية النفطية فضلا عما تتطلبه عمليات تقديم الخدمات لبضعة ملايين من الحجاج والمعتمرين، الذين يساهمون في رفد الامكانيات المالية السعودية التي تستثمر جزءا منها في هذا المجال الحيوي اجتماعياً واقتصادياً ودينياً.

لقد كان للانفاق المالي في الاقطار النفطية خلال ثلاثة عقود الاخيرة اثر ايجابي في وضعها الصحي والقضاء على الكثير من المشكلات الصحية التي تواجهها، وبخاصة في مجال الحد من ظاهرة ارتفاع نسبة وفيات الاطفال الرضع، فبعد ان كان عدد وفيات الاطفال دون الخامسة اكثر من 150 طفل لكل 1000 مولود حي سنة 1970 في معظم الاقطار النفطية، ولكن في عام 1998 اصبح اقل من 40 طفلا يموتون من كل 1000 مولود حي، ماعدا العراق والسودان واليمن اذ بلغت 125 و 105 و 85 طفل يموت في كل 1000 مولود حي على التوالي بسبب ظروف الحصار الذي فرض على العراق. اما في السودان واليمن فمن (جدول 34) يتضح ان حجم الانفاق فيهما محدود جدا بسبب حداثة عهد استثمار الثروة النفطية الامر الذي انعكس سلبا على تطوير خدماتها الصحية، فعلى العموم ان معظم المؤشرات التي اختيرت لتقييم الوضع الصحي في (جدول 34) تؤشر ذلك.

نستنتج مما تقدم ان تطورا كبيرا حصل في الخدمات الصحية في الاقطار النفطية وبخاصة الخليجية وليبيا وتونس ومصر وبدرجة اقل في العراق بسبب الحروب التي خاضها وبسبب ظروف الحصار التي فرضت عليه، اما في الاقطار النفطية الفقيرة وغير النفطية فالخدمات الصحية مازالت متردية بسبب الظروف المالية الصعبة لمعظم هذه الاقطار، مما يلقي المسؤولية الانسانية والقومية على الاقطار النفطية في ضرورة مساعدة هذه الاقطار في حل مشاكلها الخدمية الاجتماعية لاسيما وان هناك اموالا عربية ضخمة مودعة ومستثمرة في الدول الصناعية المتقدمة.

ثالثاً: النقل والمواصلات

إن قطاع النقل والمواصلات من القطاعات الحيوية التي تخدم جميع القطاعات والانشطة الاقتصادية والخدمية، فهي شرايين تغذي الدولة باحتياجاتها، وهي تقوي اواصر العلاقات الاجتماعية والحضارية والثقافية، لانها تمثل الطرائق المباشرة للاحتكاك بين افراد الدولة، ووجودها يسهل عملية انتقال البضائع والخدمات والسكان، ويسهل انتشار الصناعات والنشاطات الاقتصادية التي تؤدي تكاليف البنية التحتية دورا كبيرا في تطورها.

أ) طرق النقل:

إن وجود الطرق والاهتمام بها عربيا غاية في الاهمية، لان فعالية الطرق لا تنتهي عند الحدود القطرية بل تمتد عبر الحدود الدولية المجاورة، فعلى سبيل المثال ان الكفاءة الوظيفية للطرق في بلاد الشام تنعكس ايجابيا على اقتصاديات اقطار الخليج العربي والعراق لاسباب اقتصادية وجغرافية وسياسية، ولهذا ينبغي ان تساهم الاقطار النفطية في مد وبناء الطرق حتى في الاقطار غير النفطية، خاصة وان بناء الطرق يحتاج الى تكاليف مادية وفنية كبيرة.

يوضح (جدول 35) ان الاقطار النفطية قد قطعت شوطا كبيرا في انشاء الطرق اذا اخذنا عامل المساحة والمتغيرات الجغرافية الاخرى مثل تركز معظم سكانها ونشاطاتها الاقتصادية بالقرب من المناطق الساحلية واودية الانهار الخصبة ومناطق تركز الثروات النفطية، كما يتضح من (خريطة 23) امتداد الطرق البرية بالقرب من السواحل وبعضها يمتد الى وسط الصحراء الكبرى كما في ليبيا والجزائر باتجاه مناطق النفط والغاز الطبيعي، وهذا الامتداد يظهر في شبه الجزيرة العربية اذ تمتد الطرق من الشرق الى الغرب لربط شرق السعودية بغربها.

قبل المقارنة بين الاقطار العربية لابد من الاشارة الى ان التباين في تصنيف الطرق ربما يؤثر في دقة المعلومات والمعايير المعتمدة في تصنيف الطرق لان ما يعد طريقا رئيسا او يصنف معبدا في قطر ما ربما لا يعد كذلك في قطر اخر، وخاصة في الاقطار غير النفطية التي لا تمتلك امكانيات مالية لبناء طرق بمواصفات جيدة، ويلاحظ من (جدول 35) ان الاقطار الواقعة على البحر المتوسط مثل اقطار سوريا ولبنان وتونس والجزائر، وكذلك الاردن اكثر اهتماما بالطرق فهي تمتلك اطوالا كبيرة من الطرق منذ عام 1983 وذلك لكون اقطار بلاد الشام تعد حلقات وصل بين الاقطار النفطية في الخليج العربي والعراق وباقي مناطق العالم وبخاصة الأوربية.

أما أبرز اسباب قصر أطوال الطرق في معظم اقطار الخليج العربي فهو تركز اكثر من 80٪ من سكانها على سواحل الخليج العربي، ونشاطاتها الزراعية قليلة ان لم تكن محدودة جدا بينما الاقطار العربية الاخرى غير النفطية يؤدي قطاع النقل والتخزين دورا كبيرا ويساهم في ناتجها المحلي، وحركة الترانزيت تخدمها بشكل كبير كما هو الحال في اقطار بلاد الشام فضلا عن اهمية الطرق للسياحة التي اخذت تنشط خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين.

ويتضح من (خريطة 23) ضعف ترابط طرق النقل في الوطن العربي اذ تنتهي عند الحافات الجنوبية او الشمالية او الشرقية او الغربية للاقطار العربية، حيث ينقطع اتصال الطرق بين السودان ومصر وبين عمان واليمن. كما ان طرق الاتصال بين الاقطار العربية قليلة جدا وعادة تكون رئيسية او طرق من الدرجة الثانية، الامر الذي جعل طرق المواصلات عاملا معوقا للتلاحم والعلاقات الثقافية والاقتصادية العربية. ويبرز تاثير النفط على الاهتمام بطرق النقل في الاقطار النفطية مثل السعودية وليبيا والعراق مقارنة بالصومال وموريتانيا.

تعد المشكلة المالية اكبر العوائق في وجه تنمية طرق النقل والمواصلات، فما عدا الاقطار النفطية فان باقي الاقطار العربية الاخرى تعتمد على الاعانات والديون الخارجية في انشاء الطرق [(4)]. وما يرافق عمليات التمويل من شروط سياسية واقتصادية مجحفة قد تؤثر بشكل كبير في تاخير هذه المشاريع، التي تضطر الاقطار العربية على قبولها او الاعتماد عليها، لان كلفة النقل تصل الى 50٪ من التكلفة النهائية لبعض المنتجات بسبب ضعف شبكات النقل فيها، بينما تكاليف النقل في الدول الصناعية حوالي 10٪ من التكلفة النهائية لمنتجاتها الصناعية بسبب كفاءة النقل فيها[(5)].

---

(4) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، دراسة اطار عام للنقل البري في الوطن العربي، المجلد الاول، الكويت، 1982، ص 18

(5) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 94.

(جدول 35) أطوال شبكة السكك الحديد وشبكة الطرق البرية
في الأقطار العربية لسنوات عديدة

ت	القطر	سكك الحديد	الطرق البرية			
			1983		1996	
		1984	معبدة	الكلية	معبدة	الكلية
1	الأردن	600	4930	6800	5075	7558
2	الإمارات	–	2300	2300	4835	4835
3	البحرين	–			2284	2284
4	تونس	2275	9140	37240	12215	19120
5	الجزائر	5058	27000	82000	104000	104000
6	جيبوتي	80	315	2850	2890	2890
7	السعودية	800	42000	71946	46581	137844
8	السودان	4800	3000	19000	3729	29085
9	سوريا	2100	15300	19100	38095	40499
10	العراق	1700	7400	13100	47400	47400
11	عمان	–	–	–	6591	31391
12	قطر	–	–	–	1230	1230
13	الكويت	–	500	500	4450	4450
14	لبنان	400	2000	6700	6350	6350
15	ليبيا	–	16000	20000	24484	24484
16	مصر	4400	14900	28750	44949	55532
17	المغرب	2540	26294	57815	31476	57530
18	موريتانيا	700	1600	7500	1868	7730
19	اليمن	–	–	–	6329	11189
20	الصومال	–	2600	21600	–	–
21	إجمالي الوطن العربي	25453	183656*	425112*	223676	597446

المصادر:

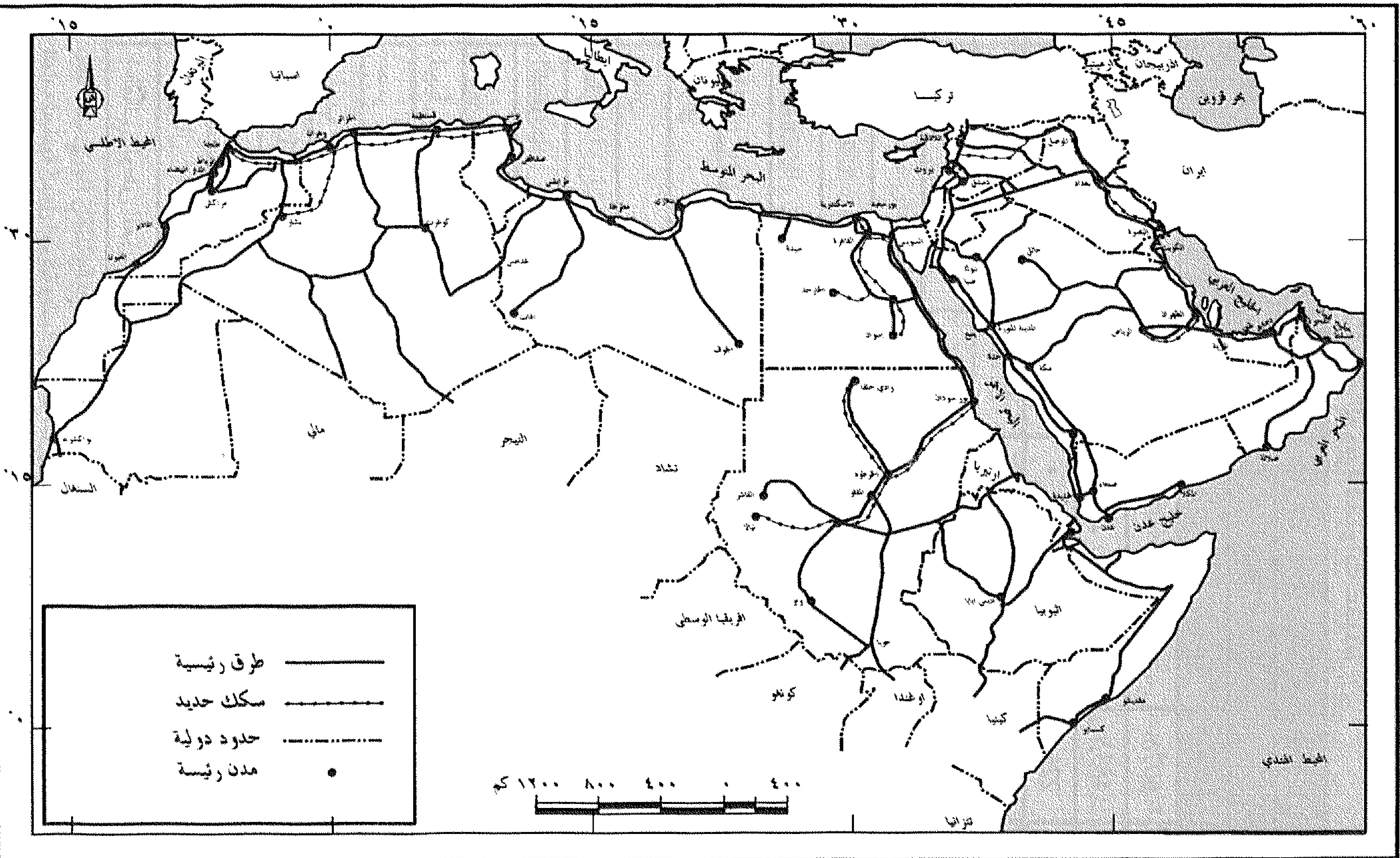
(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001 ، ص 305

(2) المصدر نفسه ، تقرير عام 1985، ص 298 و ص 297 .

(3) احمد محمود أبو الرب ، تحديات التنمية في الوطن العربي ، ط2، الأردن ، 1989 ، ص 49 .

❖ إجمالي الوطن العربي بما في ذلك الأقطار غير المبين إحصاءاتها .

(خريطة ٢٣) : طرق النقل البرية الرئيسة في الوطن العربي .



المصدر : ١). الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، دراسة اطار عام للنقل البري في الوطن العربي ، المجلد الاول ، الكويت ، ١٩٨٢، ص ٦٢ و ٢٧ .

٢). محمد سيد نصر وآخرون ، اطلس العالم ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٦، ص ١٢ -١٣ .

٣). محمد علي الفرا وآخرون ، اطلس الوطن العربي والعالم ، ط١ ، مؤسسة جيوبروجتكس ، بيروت ، ١٩٨٨، ص ١٤٢ -١٤٣.

يتضح من (جدول 35) ان التطورات في اطوال الطرق خلال المدة من 1983–1996 محدودة عدا في اقطار العراق والجزائر وسوريا ومصر فقد حصلت قفزة كبيرة في اطوال الطرق ابرز اسبابها في العراق الحرب العراقية الايرانية وطول جبهة القتال وكذلك مسيرة التنمية الخدمية التي شهدت تطورا واضحا في مجال الطرق في العراق وفي الجزائر وسوريا ومصر، وهناك اقطار اخرى مثل الكويت والامارات مع قصر اطوال طرقها بسبب مساحتها الا ان شبكة الطرق قد تضاعفت اطوالها عدة مرات (جدول 35).

اما سكك حديد فالوطن العربي هو من افقر مناطق العالم بسكك الحديد بالنسبة لمساحته الواسعة. فقد بلغ اجمالي طول سكك الحديد نحو 25453 كم سنة 1984، ولم تتغير الا قليلا سنة 1998 اذ بلغت 26400 كم. في حين بلغ طول سكك الحديد في بريطانيا نحو 45000 كم[6]، التي لا تشكل مساحتها سوى 1.7٪ من مساحة الوطن العربي. ويتضح من (خريطة 23) و(جدول 35) ان سكك الحديد تمتد في بضعة اقطار وهي الجزائر ومصر والسودان وتونس والمغرب والعرق وسوريا. وهذا ناتج عن ضعف الاهتمام بهذا النوع من الطرق المهمة التي ارتبط وجودها وامتدادها بالاستعمار ومصالحه، مما ادى الى عدم ترابط شبكة سكك الحديد العربية، وكذلك بسبب عوامل سياسية واقتصادية تتمثل بضعف الارادة العربية في إنشاء هذا النوع من الطرق، التي تلعب دورا مهما وحيويا في نقل البضائع والناس، ولكن الحدود السياسية ادت دورا سلبيا في مد شبكات سكك الحديد فضلاً عن عقبة الجوانب المالية في مدها، اضف الى ذلك اختلاف انواعها من قطر الى اخر فهناك الخطوط العريضة او المترية. ومع فقر الوطن العربي بسكك الحديد الا انها تنقل اكثر من 290 مليون راكب في السنة [7].

(6) أحمد محمود ابو الرب، مصدر سابق، ص 49.

(7) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مصدر سابق، ص 66.

وعلى الرغم من ادراك العرب لاهمية النقل بالسكك الحديد سواء للركاب او للبضائع وسعيهم الى بناء شبكات جديدة وتحديث الشبكات القديمة بعد ان وضعت خطة متكاملة كان مقررا ان يبدا تنفيذها منذ منتصف الثمانينيات وتنتهي سنة 2000، وذلك بمد اكثر من 20159 كم بكلفة تقديرية قدرت بنحو 22 مليار دولار [8] فانهم مع الاسف لم ينفذوا الشبكة حتى الاقطار النفطية.

ب) الاتصالات في الوطن العربي

تعرف الاتصالات السلكية واللاسلكية حسب تعريف الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بانها: عملية تساعد المرسل على ارسال المعلومات ايا كان اصلها وباي صورة ممكنة سواء اكانت مكتوبة ام مطبوعة ام صور متحركة، ام احاديث ام اشارات مرئية ام مسموعة.. الخ سواء كان باستخدام وسائل النظم الكهرومغناطيسية كالتراسل السلكي، او التراسل اللاسلكي، التراسل الضوئي او باستخدام بعض هذه النظم او كلها معا [9].

وتؤدي شبكة المواصلات دورا مهما في البنيان السياسي للدولة، كما تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والعلاقات التجارية، لانها اصبحت وسيلة سريعة لتبادل المعلومات، وعقد الصفقات التجارية والدعاية عن طريق مواقع الانترنيت [10]. اذ اصبح استعمال الهاتف والتلكس وتبادل المعلومات بين مواقع الانترنيت عن طريق الحاسبات الالكترونية بديلا عن السفر والاتصالات المباشرة التي تحتاج الانتقال وقطع المسافات

(8) المصدر نفسه، ص 81.

(9) ميسر حمدون سليمان، الاتصالات السلكية واللاسلكية في الوطن العربي والمواصلات في الوطن العربي، ط1، الكويت، 1982، ص 337.

(10) لستر ثرو، تأثير ثورة المعلومات على الاقتصاد واسواق المال، ابحاث المؤتمر السنوي الثالث حول ثورة المعلومات والاتصالات وتاثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1997، ص 81 – 82.

البعيدة، كما يعد استعمال البث التلفزيوني في التعليم والاعلانات والدعاية والتثقيف بديلا عن الاجتماعات وللقاءات والمادة المطبوعة. وهذا يعني ان شبكات الاتصالات المتطورة اخذت تلعب دورا كبيرا في القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتقوي اواصر الدولة وتدعم وحدتها، كما اخذت تستخدم في الحرب النفسية والتظليل الإعلامي، وتسهل على قوى المعارضة نشر افكارها، ومن الجدير بالذكر ان والتركرستالر قد استعمل الاتصالات الهاتفية منذ الثلاثينات في القرن الماضي في تحديد اقليم المدنية، لانها تدلل على قوة العلاقات بين المدينة ومحيطها.

ان التطورات الهائلة في مجال الاتصالات الفضائية عبر الاقمار الصناعية والانترنيت قد حولت العالم الى قرية صغيرة. وقد اصبحت هذه الوسائل اساسا لبناء قاعدة معلوماتية تعد اساسا للتطور الاقتصادي والحضاري مما جعل معظم الاقطار النفطية ترتبط بشبكات اتصال عديدة مع جميع قارات العالم، وقد لعبت الثروة النفطية دورا كبيرا في توفير هذه الخدمات لانها تحتاج الى تكنولوجيا وبنية اساسية واموال طائلة لتوفيرها[11]. وبعض هذه الاقطار قد ارتبطت مع العالم منذ عقد السبعينيات وبنت المحطات الارضية التي تتصل بالاقمار الصناعية، ومع تطور شبكة الاتصالات العربية مع العالم الخارجي الا انها بقيت ضعيفة على مستوى الوطن العربي، واحيانا يتم الاتصال عن طريق دولة اخرى لعدم وجود وسيلة اتصال مباشرة بين بعض الاقطار العربية [12]. مما جعل الوطن العربي مستقبلا سلبيا للمعلومات والثقافات بعد ان غابت الستراتيجية العربية لمواجهة المد الثقافي والسياسي الهدام القادم من الخارج [13].

(11) هنري كونز، فن تكنولوجيا المعلومات والتظليل الاعلامي، ابحاث المؤتمر السنوي الثالث حول ثورة المعلومات والاتصالات وتاثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1997، ص 71–72.

(12) احمد محمود ابو الرب، مصدر سابق، ص 51–54.

(13) مصطفى المعمودي، ثورة المعلومات وتحدياتها في العالم العربي، ابحاث المؤتمر السنوي حول ثورة المعلومات والاتصالات وتاثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1997، ص 22.

ان فعالية انظمة الاتصالات تاتي من خلال التعاون والتكامل قطريا وقوميا واقليميا وعالميا ، لان هذه الاتصالات تكمل طرق النقل الاخرى. ويبقى التباين الكبير في الامكانيات المادية والتطلعات والتوجهات الحضارية والسياسية القطرية الضيقة عثرة في بلورة نظام اتصالات عربي - عالمي كفوء.

إن ضعف أواصر الاتصال والحركة بين اجزاء الوطن العربي ابقت الاقطار العربية اقل انفتاحا على فرص العمل والاستثمار والسياحة ، فضلا عن تاثير هذا الضعف على ارتفاع تكاليف الحركة والاتصال بين ابناء الوطن العربي. من تحليل (جدول 36) يتضح ان ادوات الاتصال في الوطن العربي مازالت متخلفة مقارنة بالدول المتقدمة والمعدل العالمي. فاذا اخذنا خطوط الهاتف الرئيسية فهي اقل من 100 خط لكل 1000 شخص في جميع الاقطار العربية عدا اقطار الامارات وقطر والبحرين والكويت والسعودية والجزائر وقد تراوح عدد الخطوط فيها بين 403.143 لكل 1000 شخص، ولكنه مازال اقل من المعدل في الدول المتقدمة والبالغ 490 خط لكل 1000 شخص للمدة من 1996–1998.

وفي باقي الاقطار النفطية الاخرى تراوح العدد فيها بين 60-95 خط لكل 1000 شخص، وهو ادنى من المعدل العالمي البالغ 142 خط لكل 1000 شخص. اما في الاقطار الحديثة العهد باستثمار الثروة النفطية والعراق والاقطار غير النفطية فكان عدد الخطوط قليلا جدا عدا في لبنان والاردن التي بلغ عدد الخطوط فيهما 194 و 86 خط لكل 1000 شخص على التوالي.

اما من حيث المشتركون في اجهزة الهاتف العمومية فيتضح من (جدول 36) ان هذه الخدمات متدنية المستوى في عموم الاقطار العربية التي تراوحت فيها اعداد الاجهزة بين 0.1– 1.6 هاتفا لكل 1000 شخص وهو ادنى من المعدل العالمي البالغ 1.9 هاتفا لكل 1000 شخص،اما ابرز الاقطار التي اهتمت بهذه الوسيلة فهي الامارات وبلغ

العدد فيها 11.1 هاتف لكل 1000 شخص، وهو اكبر من المعدل في الدول المتقدمة والبالغ 4.9 هاتف لكل 1000 شخص معدلا للمدة من 1996–1998 (جدول 36) الذي يتضح فيه ايضا ارتفاع عدد الهواتف لكل 1000 شخص في البحرين والسعودية والبالغ 2.1–2.5 هاتف لكل 1000 شخص للمدة نفسها.

اما بالنسبة للهاتف المحمول فهذه الخدمة متخلفة مقارنة مع المعدل العالمي ومع الدول المتقدمة والبالغ فيها 54 و 223 هاتف لكل 1000 شخص على التوالي. بينما كان اقل من 30 هاتفا في جميع الاقطار العربية عدا بعض الاقطار النفطية وهي الامارات والبحرين والكويت وقطر وعمان والسعودية التي بلغت الاعداد فيها 210 و 143 و 138 و 114 و 43 و 31 هاتف لكل 1000 شخص خلال المدة 1996–1998، كما بلغت في لبنان 157 هاتف لكل 1000 شخص للمدة نفسها (جدول 36)، وربما يكون الهاجس الامني والسياسي ابرز عوامل تردي هذه الخدمة لصعوبة التحكم بهذا النوع من الاتصالات.

امامن ناحية توفر عدد الحاسبات لكل 1000 شخص،اذ يتضح من الجدول ان هناك اقتناء محدود للحاسوب في معظم الاقطار العربية، ماعدا الاقطار الخليجية (قطر والامارات والكويت والبحرين والسعودية) اذ بلغ العدد فيها 121 و 106 و 105 و 93 و 50 حاسوب لكل 1000 شخص على التوالي، ومع ذلك فاعدادها اقل بكثير من العدد في الدول المتقدمة والبالغ معدله 255 حاسوب لكل 1000 شخص (جدول 36). اما في باقي الاقطار فهو على العموم اقل من 21 حاسوب لكل 1000 شخص عدا لبنان التي بلغ فيها العدد 39 حاسوب لكل 1000 شخص.

(جدول 36)

معدل وسائل الاتصال وتدفق المعلومات الحديثة في الأقطار العربية

للسنوات من 1996 – 1998

ت	القطر	خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 شخص 96 - 1998	أجهزة الهاتف العمومية لكل 1000 شخص 96 - 1998	المشتركون في خدمة الهاتف المحمول لكل 1000 شخص 96 - 1998	أجهزة التلفزيون لكل 1000 شخص 96 - 1998	الحواسيب الشخصية لكل 1000 شخص 96 - 1998	مواقع الاستقبال على الانترنيت لكل 1000 شخص 1998
1	الاردن	86	0.6	12	52	9	0.6
2	الامارات	389	11.1	210	294	106	7.61
3	البحرين	245	2.5	143	419	93	0.90
4	الجزائر	453	0.2	1	68	4	-
5	السعودية	143	2.1	31	260	50	0.02
6	السودان	6	0.1	-	141	2	-
7	الصومال	-	-	-	-	-	-
8	العراق	31	-	-	82	-	-
9	الكويت	236	0.3	138	491	105	3.4
10	المغرب	54	1.1	4	160	3	0.07
11	اليمن	13	-	1	91	1	-
12	تونس	81	1.5	4	198	15	-
13	جيبوتي	13	0.1	-	73	2	0.01
14	سوريا	95	0.2	-	68	2	-
15	عمان	92	1.6	43	595	21	0.28
16	قطر	260	1.3	114	808	121	0.02
17	لبنان	194	-	157	352	39	0.74

ت	القطر	خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 شخص 96 - 1998	أجهزة الهاتف العمومية لكل 1000 شخص 96–1998	المشتركون في خدمة الهاتف المحمول لكل 1000 شخص 96–1998	أجهزة التلفزيون لكل 1000 شخص 96–1998	الحواسيب الشخصية لكل 1000 شخص 96–1998	مواقع الاستقبال على الانترنيت لكل 1000 شخص 1998
18	ليبيا	84	0.1	3	143	-	-
19	مصر	60	0.1	1	127	9	0.04
20	موريتانيا	6	0.3	-	91	6	0.01
21	إجمالي الوطن العربي	65	0.7	10	144	12	0.13
22	الدول النامية	58	1.3	18	162	-	0.26
23	المتقدمة	490	4.9	223	594	255	37.86
24	العالم	142	1.9	540	253	-	7.42

المصدر :

– الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2000، نيويورك، ص 198 – 201 .

اما بالنسبة لمواقع الاستقبال على الانترنيت فهي ايضا متردية في عموم الاقطار العربية عدا الامارات والكويت التي بلغت الاعداد فيهما 7.6 و 3.4 موقع لكل 1000 شخص خلال المدة من 1996ـ1998، وهي اقل بكثير من العدد في الدول المتقدمة والبالغ 37.8 موقع لكل 1000 شخص للمدة نفسها. اما في الاقطار الاخرى فقد تراوح بين 0.01ـ0.74 موقع لكل 1000 شخص ويرجع ذلك لاسباب عديدة ابرزها تخوف الاقطار العربية من الخرق السياسي والثقافي عن طريق هذه الوسيلة. ولكن ينبغي الاهتمام بهذا الجانب المهم لبناء قاعدة اساسية للمعلوماتية التي تحتاجها الامة العربية في كل المجالات التخطيطية والتنموية والتجارية.

رابعاً: خدمات المياه العذبة والصالحة للشرب

لعل اهم الحاجيات الاساسية للانسان هو توفير المياه العذبة والصالحة للشرب، التي يحتاجها الانسان في المجالات كافة. من تحليل (جدول 37) يتضح ان حصة المواطن في الوطن العربي من المياه الداخلية المتجددة هي الاقل في العالم وخاصة في الاقطار النفطية الخليجية التي تراوحت الحصة فيها بين 7–111 م^3 / سنة 2000، عدا عمان التي بلغت فيها 388 م^3 للسنة نفسها. اما في الاقطار النفطية الاخرى (ليبيا والجزائر وسوريا وتونس) فقد تراوحت بين 143–442 م^3/ سنة 2000، اما في مصر والعراق فقد بلغت 34 م^3/ سنة و 1523 م^3 /سنة على التوالي. وجميع هذه الحصص هي متدنية جدا مقارنة بمعدل حصة الفرد في الدول النامية والبالغة 6235 م^3/ سنة 2000، وقد بلغت 7928 م^3/ سنة 2000 في الدول المتقدمة (جدول 37).

ويتضح من الجدول ايضا ان حصة الفرد من المياه العذبة المسحوبة قد بلغت عشرات اضعاف حصته من المياه الداخلية المتجددة وخاصة في الاقطار النفطية والاقطار الاخرى الفقيرة بالمياه الداخلية المتجددة، مما يؤكد ان الاقطار اللعربية تعتمد في سد متطلباتها من المياه، اما من المصادر الخارجية المتجددة او من المياه الجوفية غير المتجددة او من تحلية المياه المالحة كما في اقطار الخليج العربي وليبيا، الامر الذي يعكس صعوبة التحكم بها او زيادتها بشكل سريع ومرن.

أما اذا اخذنا حصة المواطن من المياه المتاحة سنة 2000 فهي ايضا متدنية جدا مقارنة بالمعايير العالمية التي تعد حصول الفرد على اقل من 1000م^3/ سنة هو في حالة الفقر المائي وتسمى بحالة الحد الادنى، ثم فئة 1000ـ 2000م^3/ سنة وتمثل فئة الدول الجيدة ثم فئة 2000ـ 5000 م^3/سنة وهي فئة الدول الجيدة جدا وهكذا الى فئة اكثر من 50000 م^3/سنة وهي فئة الوفرة الشديدة وهي اعلى الفئات[14].

---

(14) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومصادر عربية اخرى، تاهيل الموارد البشرية العربية لادارة وتنمية الموارد المائية والتعاون العربي، القاهرة، 1997، ص 4.

(جدول 37)

موارد المياه الصالحة للشرب وحصة الفرد من المياه المتاحة لسنوات عديدة

ت	القطر	الموارد السنوية من المياه الداخلية المتجددة ونصيب الفرد م^3 سنة 2000	المسحوبات السنوية من المياه العذبة		نصيب الفرد من المياه المتاحة للاستعمال م3سنة 2000	الطاقة الانتاجية من المياه المحلاة مليون م3 في اليوم	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب سنة 2000 ٪
			النسبة المئوية من الموارد المائية 87-1997	نصيب الفرد بالامتار المكعبة 87-1997			
1	الأردن	102	144.7	187	317	-	96
2	الامارات	61	1405.3	954	322	2.930	100
3	البحرين	7	5980.8	474	566	0.430	100
4	تونس	367	80.4	312	400	0.057	80
5	الجزائر	442	32.4	180	451	0.148	94
6	جيبوتي	471	2.5	19	601	-	-
7	السعودية	111	708.3	1002	403	5.440	95
8	السودان	1187	50.9	669	1901	-	75
9	سوريا	434	205.9	1069	1060	-	80
10	العراق	1523	121.6	2368	2685	0.250	85
11	عمان	388	121.8	646	924	0.185	83
12	قطر	85	558.8	530	699	0.536	100
13	الكويت	10	2690.0	307	363	1.660	100
14	لبنان	1463	26.9	444	991	-	100
15	ليبيا	143	486.3	783	401	0.700	88
16	مصر	34	2395.7	920	896	0.136	95
17	المغرب	1058	36.8	454	808	0.012	82

ت	القطر	الموارد السنوية من المياه الداخلية المتجددة ونصيب الفرد م3 سنة 2000	المسحوبات السنوية من المياه العذبة		نصيب الفرد من المياه المتاحة للاستعمال م3 سنة 2000	الطاقة الانتاجية من المياه المحلاة مليون م3 في اليوم	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب سنة 2000 ٪
			النسبة المئوية من الموارد المائية 87-1997	نصيب الفرد بالامتار المكعبة 87-1997			
18	موريتانيا	150	4075.0	8046	2303	-	37
19	اليمن	226	71.5	253	405	-	69
20	الصومال	-	-	-	1264	-	31
21	الوطن العربي	522	-	-	1110	12.484	-
22	الدول النامية	6235	-	-	-	-	-
23	الدول المتقدمة	7928	-	-	-	-	100
24	العالم	7122	-	-	-	-	-
25	الولايات المتحدة	8838	18.2	1677	-	-	-
26	السويد	19977	1.5	310	-	-	-
27	اليابان	3394	21.3	735	-	-	-
28	اسبانيا	2821	31.8	897	-	-	-
29	الصين	2201	18.7	439	-	-	-

المصادر:

1. الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 ، نيويورك ، ص 231 – 234 .
2. صبري فارس الهيتي ، مشكلات المياه في الوطن العربي ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد 6 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 ، ص 23 .
3. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 303
4. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002 ، ص 249.

ومن () يتضح ان جميع الاقطار النفطية تقع ضمن فئة الحد الأدنى (الفقر المائي) عدا العراق وسوريا وهما أيضا يواجهان تحديات سياسية من تركيا فضلا عن تفاقم مدد الجفاف وشحة المياه في حوض دجلة والفرات منذ عام 1998، اما في الاقطار الاخرى فهي ليست افضل حالا من الاقطار السابقة (جدول 37) لاسيما وان معظم مصادرها خارجية ايضا، كما في الوضع المائي في حوض النيل والسنغال.

فاذا كانت المتغيرات الطبيعية والسياسية الدولية تنذر بخطر حقيقي يهدد الامن المائي العربي، مما يجعل الاعتماد على النفط في تحقيق بعض المتطلبات الاساسية من المياه وخاصة في الاقطار النفطية مسالة لابد منها فاحدى الدراسات قدرت العجز التراكمي من المياه لاقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال المدة من 2000–2050 بنحو 1496 مليار م^3 في ضوء معدل الطلب السنوي على المياه والبالغ 22.7 م^3/ سنةخلال المدة 2000.1995، واذا علمنا ان كمية المياه المتاحة من المصادر التقليدية في اقطار المجلس 13 مليار م^3/سنويا، فالعجز يقدر بنحو 9.7 مليار م^3/سنويا يسد معظمها من المصادر غير التقليدية (معالجة مياه الصرف الصحي وتحلية المياه والصرف الزراعي والمياه الجوفية العميقة غير المتجددة والبالغة كمياتها نحو 362 م^3 [15]. والمصادر المتخصصة تتفق على ان المشكلة المائية في اقطار اخرى خطيرة جدا في المستقبل المنظور اذ ان جميع الاقطار العربية عدا العراق وموريتانيا وسوريا والصومال ولبنان ومصر ستكون حصة الفرد اقل من 500 م^3/سنة 2025 وهو دون مستوى الفقر المائي الخطير، لابل ان اقطار الخليج العربي وليبيا والاردن ستكون حصة الفرد اقل من 100 م^3/شخص [16]. ان عمق المشكلة سوف يحتم على الاقطار النفطية استثمار بعض عوائدها المالية في توفير المياه اما عن طريق استثمار المياه الجوفية كما فعلت ليبيا في المشروع العظيم، او عن طريق بناء السدود والخزانات لحجز مياه الامطار كما فعلت

(15) United Nation , Ground Water in the Eastern Mediterranean and Western Asia Natural Resources , Water series No. 9 , Newyork, *1982* , P. *121 – 123*.

(16) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة *1997*، ص *164*

معظم الاقطار العربية وخاصة السعودية والجزائر وعمان، او عن طريق تحلية مياه البحر فقد قامت اقطار الخليج العربي بتحلية اكثر من 11.201 مليون م^3 يوميا [17]. وهي كمية تعادل 43٪ من كمية المياه المحلاة في العالم والبالغة 26 مليون م^3 يوميا سنة 1999 [18].

ان موضوع تحلية مياه البحر والمياه المالحة المستعملة في الزراعة يعد من الستراتيجيات المهمة التي يمكن ان يعول عليها في سد الجزء الاساسي من الاحتياجات الاساسية من المياه النقية في الاقطار النفطية وذلك لتوفر الطاقة الرخيصة سواء من النفط اوالغاز الطبيعي او عن طريق امكانيات استثمار الطاقة الشمسية الذي يعد الوطن العربي افضل مكان لاستثمارها في العالم، حيث ان كل 1 سم^2 ينتج نحو 200000 سعرة حرارية / سنويا [19].

كما ان التنمية البشرية من شانها ان ترفع من المستوى النوعي لسكان الوطن العربي وخاصة من ناحية قدراتهم التكنولوجية والعلمية التي ستنعكس على وعيهم باهمية المياه وكلفة توفيرها التي ستجعله يفكر باستخدام اكفأ الوسائل في منع الهدر المائي منها وخاصة المياه المستخدمة في الزراعة، اذ مازالت اكثر من 50٪ من المياه المستخدمة في الري تهدر بسبب تخلف وبدائية وسائل الري. وبما ان الزراعة تستهلك نحو 190 مليار م^3 او ما يعادل 90٪ من المياه المستهلكة في الوطن العربي فرفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة الى 70٪ سوف يوفر اكثر من 38 مليار م^3 من المياه العذبة سنويا [20]، وهذا يعني ان كميات كبيرة من المياه العذبة مازالت تهدر سنوياً.

---

(17) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 303.

(18) المصدر نفسه، ص 82.

(19) محمد علي الفرا واخرون، اطلس الوطن العربي والعالم، ط1، مؤسسة جيوبروجكتس، لبنان - بيروت، 1988، ص 81.

(20) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1997، ص 182.

لعل ما قامت به الاقطار النفطية الخليجية من استخدام وسائل الري الحديثة (التنقيط والرش ... الخ) وبخاصة السعودية التي استطاعت ان تحقق نتائج ايجابية كبيرة في مكافحة الجفاف والزحف الصحراوي [21]، ولكن يبقى خيار تحلية مياه البحر هو افضل الحلول لتوفير المياه الصالحة للشرب في الاقطار التي ليس فيها انهار، ذلك لان اهم تكاليف انتاج المياه المحلاة هي الطاقة اذ تتراوح نسبتها بين 20–70٪ من اجمالي كلفة الانتاج، كما ان استخدام طريقة التناضح العكسي في التحلية تقلل كلفة الانتاج (5) مرات مقارنة بالطرائق الاخرى [22]. الامر الذي يجعل الاقطار النفطية التي تتوافر لديها امكانيات اقامة معامل تحلية المياة المالحة، وخاصة الطاقة الرخيصة ورؤوس الاموال التي تمكن هذه الاقطار من شراء التكنولوجيا اللازمة للاهتمام بهذه الصناعة وتوطنها في المنطقة العربية من خلال تصنيع قطع غيار معامل التحلية ومن ثم تصنيع هذه المعامل التي ينبغي ان تنتشر في جميع الاقطار النفطية.

تبقى كلفة التحلية هي اكبر عائق امام مستقبل تنمية انتاج المياه من هذا المصدر. وتقدر كلفة انتاج 1 م^3 من المياه المحلاة بنحو (1ـ1.5) دولار للمحطات التي تزيد طاقتها اليومية على 20 الف م^3، ومحسوبة باسعار الطاقة العالمية [23]، هذه الكلفة لو انخفضت مستقبلا ستزيد من اهمية هذه الصناعة التي انطلقت في بداية الخمسينات في الكويت. وبعد حركة التنمية وتزايد عدد سكان اقطار الخليج العربي ازدادت الحاجة للمياه المحلاة، ولم يعد هناك خيار اخر لتوفير المياه افضل من تحلية مياه البحر. وفي عام 1999 بلغت الطاقة الاجمالية لمحطات التحلية التي تفوق 500 م^3 في اليوم في اقطار الوطن العربي بحوالي 11.201 مليون م^3 يوميا بعد ان كانت 10.5

(21) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومصادر عربية اخرى، التقنيات الملائمة لتنمية الموارد المائية للاستخدامات الزراعية ومكافحة الجفاف، القاهرة، 1997، ص 28.

(22) عبدالكريم صادق، ترشيد استهلاك الطاقة في مجال تحلية المياه، مؤتمر الطاقة العربي السابع القاهرة 11–14 ايار 2002، المجلد الثالث، اوابك، الكويت، 2002، ص 22ـ24.

(23) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1997، ص 168.

مليون م^3 يوميا عام 1995. وقد بلغ عدد المحطات 765 محطة، 393 منها موجودة في السعودية طاقتها اليومية 5.4 مليون م^3 في اليوم، ثم تحتل الامارات المرتبة الثانية حيث يوجد فيها 98 محطة انتاجها اليومي 2.93 مليون م^3 يوميا ثم تاتي الكويت بالمرتبة الثالثة ويوجد فيها 34 محطة انتاجها اليومي 1.660 مليون م^3 يوميا ثم 23 محطة في ليبيا طاقتها اليومية 700 الف م^3 ومن ثم 23 محطة في قطر انتاجها اليومي 539 الف م^3 يوميا ثم تنتشر نحو 228 محطة اخرى في باقي اقطار الوطن العربي[24]. فضلا عن وجود اكثر من 2000 محطة صغيرة طاقة الواحدة منها اقل من 500 م^3/ يوميا. ان كمية انتاج هذه المحطات مازالت دون مستوى الطموح بالرغم من اهميتها الكبيرة جدا بسبب شحة المياه في المنطقة العربية وحصة الفرد منها مازالت الادنى في العالم مقارنة بحصة الفرد في الدول النامية والمتقدمة.

إذا كان بيع الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي والنفط بسعر زهيد فحري بالاقطار العربية ان تستثمر جزءا من هذه الطاقة في توفير المياه عن طريق التحلية. كما ان هناك مسالة مهمة وهي انخفاض تكاليف انتاج م^3 من المياه المحلاة الى مدى يتراوح بين 80.70 سنتا، اذا تمت التحلية في محطات كبيرة طاقتها الانتاجية 100000 م^3 يوميا. كما ان تكلفة التحلية تقل الى 50 سنتا اذا كانت ملوحة المياه المحلاة (أقل من 10000 جزء بالمليون) [25]، وهي محسوبة باسعار كلفة الطاقة العالمية، الامر الذي يجعل كلفة التحلية في الاقطار النفطية سوف تكون منخفضة جدا مقارنة بدول العالم غير النفطية، وذلك لوفرة الطاقة الزهيدة في الاقطار النفطية. وعلى هذه الاقطار ان تدرك ان أي مصدر اخر يعتمد خارج اطار التعاون العربي الحقيقي في هذا المجال سوف يكون مكلفا اقتصاديا وذو مخاطر سياسية.

---

(24) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 303.

(25) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 1997، ص 168.

كما ان توفير المياه من التحلية يوفر افضل انواع المياه الصالحة للشرب، كما انها لا تكلف الدولة مشاريع معالجة وتسييل وخزن المياه كما يتم عند توفير المياه الصالحة للشرب من المصادر الاخرى، ولذلك فمن تفحص (جدول 37) يتضح ان الاقطار النفطية التي تعتمد على التحلية توفر المياه الصالحة للشرب بنسبة 100٪. ويتضح ان عموم الاقطار العربية قد حققت نسبا جيدة في توفير المياه الصالحة للشرب عدا قطري الصومال وموريتانيا اذ بلغت النسبة فيهما 31٪ و 37٪ على التوالي.

ان توفر مصادر الطاقة الرخيصة (النفط والغاز الطبيعي) في الاقطار النفطية يجعل خيار توفر المياه من تحلية المياه المالحة ستراتيجية اساسية لتحقيق حد ادنى من الامن المائي في هذه الاقطار التي تبيع النفط بسعر زهيد كما وصل الى اقل من 11 دولار / برميل عام 1998، وحرق الغاز الطبيعي عاملان يؤكدان ان الطاقة مبذولة في الاقطار النفطية، والجدير بها ان تستثمر الطاقة التي تهدر سواء من حرق الغاز او من رفع معدل كثافة الطاقة التي تؤشر ضعف كفاءة استهلاك الطاقة في الوطن العربي في المجالات كافة، ففي عام 1970 كانت كمية الغاز المحروقة اكثر من 80 مليار م^3 [26]. انخفضت هذه الكمية الى نحو 15.6 مليار م^3 عام 1998 [27]، بعد ان اخذت الاقطار النفطية تستثمر الغاز وخاصة في مجال تحلية مياه البحر وتطور التقنيات المستخدمة في تسييل الغاز وتصنيعه.

لقد بلغ معدل استهلاك الوقود في محطات التحلية في السعودية عام 1996 نحو 70.3 مليون برميل نفط مكافئ أي ما يساوي 192.5 الف برميل / يوم بمعدل نحو 0.01 برميل نفط مكافئ لكل م^3 من الماء [28] أي ان كل 1.5 لتر نفط ينتج 1000 لتر ماء تقريبا.

(26) Tayeb ounada , OAPEC Seminar on New Technologies in Natural Gas Processing. Liquefication and Transportation , Doha , Qatar , 1999. P. 5

(27) ثامر غضبان واخرون، مصدر سابق، ص 39–45.

(28) اوابك، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق، 10–13 ايار 1998، المجلد الخامس، الأوراق القطرية، الكويت، 1998. ص 435–436.

من الجدير بالذكر ان الطاقة الكهربائية تنتج في محطات التحلية بالاستفادة من الحرارة الفائضة في المحطات، اذ بلغت الطاقة الكهربائية المولدة في محطات التحلية في السعودية حوالي 21.9 مليون ميغا واط / ساعة عام 1996 والتي تمثل نحو 22.3٪ من مجموع الطاقة المولدة في السعودية. ومن مقارنة كمية الوقود المستخدم في محطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات تحلية المياه تكافى نحو 64٪ من الوقود المستهلك، وعليه فان صافي كمية الوقود المستهلك في التحلية يمثل نحو 36٪ فقط أي ان صافي كمية الوقود المستهلك في تحاية المياه تبلغ نحو 0.036٪ برميل نفط مكافى لكل م^3 ماء في حالة كامل الوقود المستهلك من الغاز، علما ان محطات التحلية في الاقطار النفطية تعتمد على الغاز بنسبة 50٪ تقريبا[29].

نستنتج مما تقدم ان تكاليف توفير المياه من التحلية قد لا تساوي شيئا يذكر بالنسبة لتكاليف الطاقة التي تتوفر بشكل رخيص جدا في الاقطار النفطية، اذ ان 0.54 لتر نفط توفر 1000 لتر من الماء.

من ا لجدير بالذكر ان تكاليف شراء وجمع وتخزين ومعالجة المياه التي تنقل يالانابيب من بعض الدول المجاورة، تقدر بحوالي مليون دولار لكل كم^3 واحد، منقولة بانابيب قطرها يتراوح بين 38–40 بوصة مارة عبر الاراضي المنبسطة. اما اذا مرت عبر الاراضي الجبلية فان التكاليف ستكون مضاعفة، فضلا عن المخاطر السياسية التي قد تؤثر في استمرارية التدفق في عملية نقل المياه. كماان تكلفة نقل المياه عبر المحيطات بواسطة البواخر الكبيرة تزيد على 2 دولار/م^3 [30]. مما يجعل تحلية المياه اهم المصادر المستقبلية للمياه في الاقطار النفطية الشحيحة المياه فضلا عن رفع كفاءة الاجهزة الادارية المسؤولة عن ادارة المياه وامكانية التعاون العربي في هذا المجال مع الاقطار العربية الوفيرة المياه مثل السودان التي تسقط عليها 1194 مليار م^3 سنويا من مياه الامطار.

---

(29) ثامر غضبان وآخرون، مصدر سابق، ص 64.

(30) عبد الكريم صادق، مصدر سابق، ص 18.

خامساً: الطاقة الكهربائية

يعد قطاع الكهرباء من القطاعات الخدمية المهمة جدا في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية [31]، وقد اصبحت الطاقة الكهربائية اهم رفيق للانسان في عمله وسكنه واستطاع ان يقضي معظم حاجاته بالطاقة الكهربائية، فقد اصبحت عنوانا حضاريا ودليلا على التقدم الصناعي والاقتصادي والحضاري.

ومن تحليل (خريطة 24) و(الجدولين 38 و 39) يتضح ان تطورا كبيرا قد حصل في انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في معظم الاقطار العربية، فعلى صعيد الوطن العربي بلغت نسبة النمو السنوي لانتاج الكهرباء نحو 62.5٪ سنويا خلال المدة من 2000.1970، ويتضح ايضا ان معظم هذا النمو تركز في عقد السبعينات اذ قفز انتاج الوطن العربي من 21543 (ج.و.س)[*] سنة 1970 الى 102625 (ج.و.س)سنة 1980 وكانت نسبة النمو السنوي للانتاج 37.6٪ خلال هذا العقد، ثم تضاعف الانتاج سنة 1990 وبلغ 248662 (ج.و.س) وكانت نسبة النمو خلال عقد الثمانينات نحو 14.2٪، ثم ارتفع الانتاج الى 420502 (ج.و.س) سنة 2000.

من تحليل (خريطة 24) و(جدول 38) يتضح ان معظم انتاج الطاقة الكهربائية ناتج من اعضاء اوابك (السعودية ومصر والعراق والامارات والكويت والجزائر وليبيا وسوريا وتونس وقطر والبحرين) اذ تنتج اكثر من 91٪ من الطاقة الكهربائية في الوطن العربي سنة 2000، ويتضح من الجدول ان السعودية تستأثر باكثر من 30.2٪ من الطاقة المنتجة في الوطن العربي وتليها مصر وتساهم بنسبة 16.5٪ للسنة نفسها،ثم العراق والامارات والكويت وتساهم بنسبة 7.5٪ و 7.2٪ و 7.2٪ على التوالي. ثم اقطار

---

(31) عبد العزيز محمد حبيب، الطاقة الكهربائية والتنمية في العراق – دراسة في الجغرافية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاداب جامعة بغداد، 1980، ص 309–333.

(*) (ج.و.س)جيجا.واط.ساعه، والجيجا واط يساوي الف ميكاواط او مليون كيلوواط.

الجزائر وسوريا وبلغت نسبة مساهمتها 6.2٪ و 5.8٪ على التوالي (جدول 38). ويتضح ان هذه الاقطار تستحوذ على نسبة 80.6٪ من الطاقة الكهربائية المنتجة وجميعها اقطار نفطية ومعظمها اقطار مصدره للنفط الامر الذي يجعل تاثير توفير الطاقة كبيرا على انتاج الكهرباء فضلا عن تزايد الاستهلاك نتيجة تاثير النمو السكاني والتطور الحضري والتطور الصناعي وارتفاع مستوى المعيشة وازدياد الطلب على المياه المحلاة.

كما يتضح من (الجدول 38) ان نسبة نمو انتاج هذه الاقطار كبيرة جدا، وقد تجاوزت 100٪ في اقطار الامارات والسعودية وقطر وسوريا خلال المدة من 1970-2000 ويتضح ان عمان وهي قطر نفطي قد شهدت اعلى معدل نمو خلال نفس المدة وقد بلغ 37.11 ٪، فبعد ان كان انتاجها 8 (ج.و.س) سنة 1970 ارتفع الى 8915 (ج.و.س) سنة 2000 ويرجع سبب هذه القفزة الى التخلف الذي تعيشه عمان قبل سنة 1970 وما شهدته من تطورات عمرانية وخدمية واقتصادية جعلتها تنتج وتستهلك كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية، فضلا عن توفر مصادر الطاقة الرخيصة التي استثمرتها بعد سنة 1970 ويتضح من (خريطة 24 وجدول 38) ان تطور انتاج الطاقة الكهربائية ونموها في الاقطار النفطية هو افضل بكثير مقارنة بغير النفطية وهي (موريتانيا والصومال وجيبوتي ولبنان والمغرب) اسوة بالسودان واليمن الحديثتي العهد باستثمار النفط. علما ان إجمالي إنتاج هذه الأقطار لا يتجاوز 7٪ من مجموع الطاقة الكهربائية المنتجة في الوطن العربي سنة 2000.

على الرغم مما شهدته نسبة النمو في انتاج الطاقة الكهربائية من نسب عالية في جميع الاقطار العربية الا انه لايزال اكثر من 30٪ من مجموع سكان الوطن العربي محرومين من خدمات الكهرباء [32]. وذلك بسبب ما يعانيه قطاع الكهرباء من مشاكل عديدة ابرزها:

---

(32) رشاد ابو راس ومحمد عزام، ترشيد استهلاك الطاقة في انظمة الكهرباء العربية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 10-13 ايار 1998، المجلد الثالث، الكويت، 1998، ص 365.

(جدول 38) تطور إنتاج الطاقة الكهربائية في الأقطار العربية خلال المدة من 1970 – 2000

جيجا – واط – ساعة

ت	السنة / القطر	1970	1980	1990	2000	٪ نسبة المساهمة في الإنتاج العربي	نسبة النمو السنوي خلال المدة 1970 – 2000
1	الأردن	199	1070	3668	8410	٪2	٪137
2	الإمارات	200	5934	17081	30522	٪7.2	٪505
3	البحرين	264	1430	3500	6297	٪1.5	٪76
4	تونس	793	2810	4897	8256	٪1.9	٪31
5	الجزائر	1975	7122	15974	26368	٪6.2	٪41
6	جيبوتي	43	117	193	180	٪0.04	٪11
7	السعودية	1825	25061	69208	128400	٪30.2	٪231
8	السودان	339	819	1327	1450	٪0.3	٪11
9	سوريا	735	3553	10756	24578	٪5.8	٪108
10	الصومال	46	75	230	250	٪0.06	٪14.8
11	العراق	1885	10632	29496	31900	٪7.50	٪53
12	عمان	8	787	5404	8915	٪2.09	٪3711
13	قطر	277	2416	4842	9735	٪2.3	٪113
14	الكويت	2213	9023	18477	30617	٪7.2	٪42
15	لبنان	1320	2819	2004	9510	٪2.23	٪20
16	ليبيا	612	4344	8808	12678	٪3.0	٪65
17	مصر	6673	19236	41896	70146	٪16.5	٪31
18	المغرب	1912	4762	8864	14570	٪3.4	٪22
19	موريتانيا	64	102	287	420	٪0.1	٪18
20	اليمن	160	513	1750	2300	٪0.48	٪44
21	المجموع	21543	102625	248662	425502		٪62.0
22	نسبة النمو السنوي		٪37.6	٪14.2	٪7.1		

المصادر :

1. مرفت بدوي ، آفاق التعاون في قطاع الكهرباء – الخيارات والتحديات ، مؤتمر الطاقة العربي السابع ، القاهرة ، 11 – 14 آيار 2002 ، المجلد الرابع ، الكويت ، 2002 ، ص77 .

جدول (39)

تطور استهلاك الطاقة الكهربائية في الأقطار العربية خلال المدة من 1970 – 2000

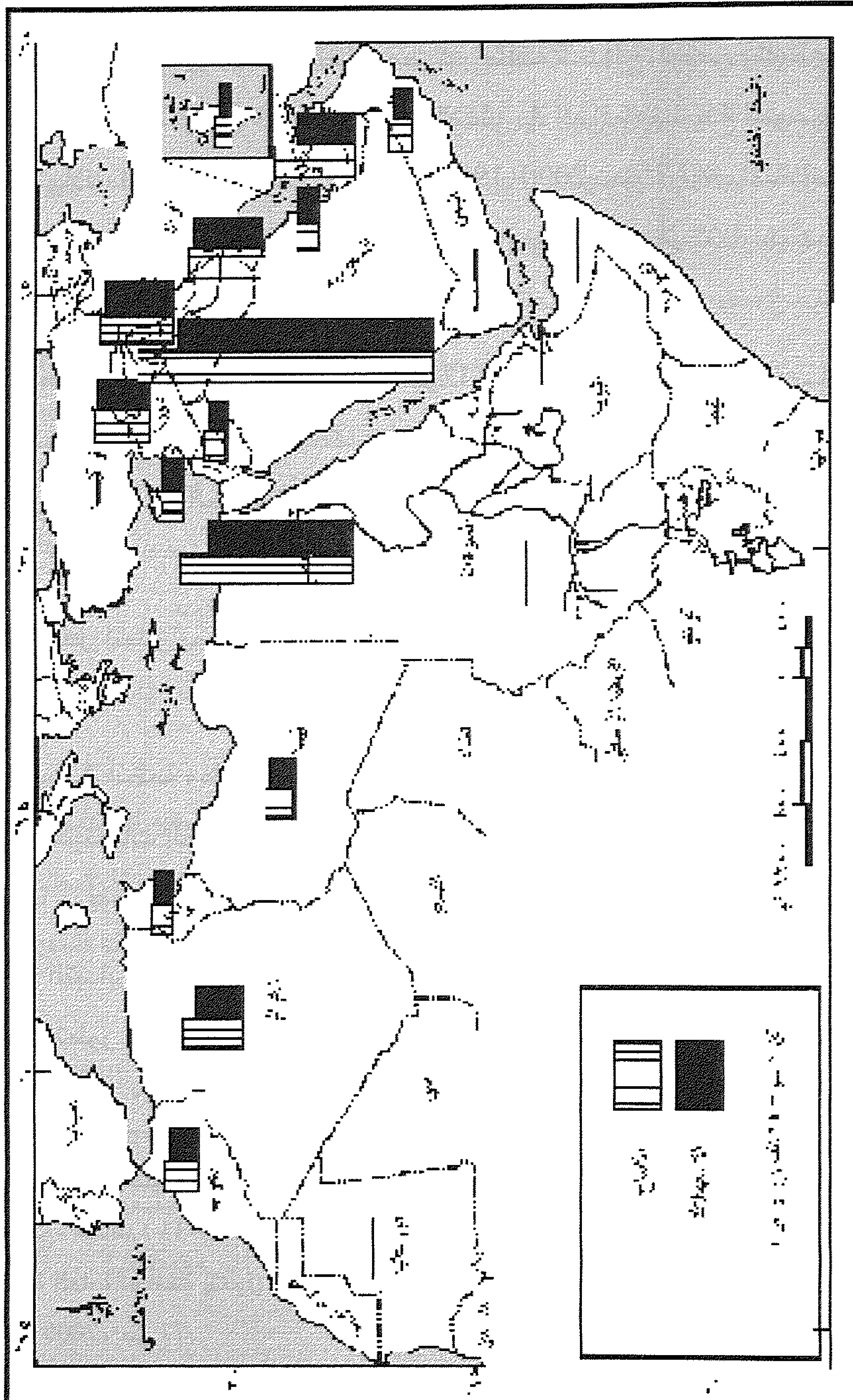
جيجا – واط ، ساعة

ت	السنة / القطر	1970	1980	1990	2000	٪ نسبة المساهمة في الاستهلاك
1	الاردن	-	1485	3089	6124	1.7
2	الامارات	200	4809	13377	26313	7.1
3	البحرين	234	1327	3216	5515	1.5
4	تونس	-	2071	4336	7637	2.07
5	الجزائر	1507	5393	13013	19836	5.4
6	جيبوتي	43	117	164	160	0.04
7	السعودية	3760❖	17437	58972	108000	29.3
8	السودان	339	608	1241	1390	0.4
9	سوريا	-	2794	7592	23200	6.3
10	الصومال	46	75	230	250	0.07
11	العراق	1885	10632	29160	29160	7.92
12	عمان	8	787	4253	6698	1.8
13	قطر	277	2416	4350	8765	2.4
14	الكويت	2055	7965	15519	27374	7.4
15	لبنان	1320	2819	2004	8932	2.4
16	ليبيا	-	3060	6235	10132	2.7
17	مصر	-	18305	37429	64500	17.5
18	المغرب	1607	3955	7343	12689	3.4
19	موريتانيا	64	102	219	355	0.1
20	اليمن	160	513	1458	1990	0.5
21	المجموع	13505	86670	213200	369020	-
22	نسبة النمو السنوي		٪54	٪14.6	٪7.3	٪100

❖ لسنة 1975.

1. مرفت بدوي ، آفاق التعاون في قطاع الكهرباء – الخيارات والتحديات ، مؤتمر الطاقة العربي السابع ، القاهرة ، 11 – 14 آيار 2002 ، الكويت ، 2002 ، ص 78 .
2. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1987 ، ص301

خريطة (٣-٤): إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في الوطن العربي في سنة ٢٠٠٠ (جيجا واط – ساعة).



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على الجدول

1) المشكلات المالية، اذ يحتاج قطاع الكهرباء الى اكثر من 150 مليار دولار [33] لانشاء محطات وشبكات نقل ومصادر طاقة ... الخ. لكي يتم تلبية النقص المالي والنمو في الطلب الذي مازال هو الاعلى في العالم فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الكهرباء خلال المدة من 1990–2000 نحو 7.3٪ بينما بلغت النسبة العالمية 3٪ [34] وهذا يعني ان قطاع الكهرباء بحاجة الى استثمارات ضخمة جدا لكي يتمكن الوطن العربي من تلبية احتياجاته.

2) المشكلات الفنية والتكنولوجية، فهذا القطاع يعاني من تخلف وسائل الانتاج والنقل وتردي اوضاع الشبكات الكهربائية الامر الذي جعل الفاقد الفني في بعض الشبكات العربية يصل الى حوالي 20٪ مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 10٪ [35].

3) مشاكل تتعلق بضعف الامكانيات الفنية للملاكات العاملة في هذا القطاع الحيوي.

4) التباين في انظمة وطاقات تحمل الشبكات العربية وطريقة الربط واختلاف التواتر بين الشبكات العربية يؤثر سلبا في مشاريع التعاون العربي في مجال الكهرباء، فمنها مربوط على تواتر 400/500 ك.ف ومنها 400 ك.ف ومنها 220 ك.ف [36].

ان التباين في انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية عربيا يعكس الصورة الحقيقية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والخدمي، وهي انعكاس حقيقي

(33) مرفت بدوي، افاق التعاون في قطاع الكهرباء – الخيارات والتحديات، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11–14 ايار 2002، المجلد الثاني، الكويت، 2002، ص 3–8.

(34) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص 77.

(35) المصدر نفسه، ص 77.

(36) المصدر نفسه، ص 76–77.

ايضا لتاثير النفط بصفته مصدرا للطاقة وعاملا مهما ومؤثراً في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية، وعاملا مؤثرا في توفير الطاقة الكهربائية الرخيصة الامر الذي يجعل مهمة الاقطار العربية غير النفطية الفقيرة صعبة في مواجهة المشاكل المؤثرة في انتاج الطاقة الكهربائية، وعلى الرغم من وجود فائض في الطاقة الكهربائية لمعظم الاقطار العربية، الا ان فعالية التعاون العربي في مجال تجارة الكهرباء مازالت ضعيفة على الرغم من كون جذوره تمتد الى الخمسينات والستينات من القرن الماضي وذلك من خلال المؤتمرات الهندسية العربية عندما سعت لوضع اطار لسياسة توفير الكهرباء لجميع سكان الوطن العربي من خلال التعاون في كافة المجالات المالية والفنية..الخ. ولكن هذه المشاريع بقيت محدودة لاسباب سياسية واقتصادية وابرزها ربط شبكات الكهرباء في اقطار الخليج العربي وربط شبكات العراق وسوريا ولبنان ومصر وتركيا وهناك ربط بين مصر وليبيا وبين تونس والجزائر والمغرب.

ان ما موجود من تعاون عربي في مجال الكهرباء مازال دون مستوى الطموح بالرغم من مميزاته الكثيرة التي يمكن اجمالها بما ياتي:

1) وفر كبير في التكاليف الراسمالية والتشغيلية لتوليد الطاقة الكهربائية وذلك من خلال خفض احتياطي التوليد اللازم في الشبكات المرتبطة مقارنة بالشبكات المنفصلة. ويقدر الوفر في الاستثمار بالنسبة لكافة الدول العربية بحوالي 12.5 مليار دولار سنويا [37].

2) امكانية الاستفادة من مصادر الطاقة الرخيصة في بعض الاقطار العربية وتحويلها الى طاقة كهربائية ونقلها الى الاقطار التي تنتج الطاقة بتكاليف اعلى، فعلى سبيل المثال نقل الطاقة الكهربائية من السعودية الى السودان بواسطة القابلوات عبر البحر الاحمر، او من الجزائر الى موريتانيا ... الخ.

---

(37) مرفت بدوي، مصدر سابق، ص 33.

3) الاهمية الاقتصادية لهذه المشاريع فهناك دراسات عربية لتصدير الكهرباء الى اسبانيا وايطاليا بدلاً من نقل الغاز بتكاليف باهظة خاصة بعد تبلور فكرة تجارة الكهرباء على وفق مشروع الشراكة الاوربية المتوسطة التي ينبغي ان لا تكون بديلة عن التعاون العربي.

4) الاهمية السياسية للمشاريع المشتركة عربياً فهي تعزز العمل العربي المشترك وتقوي لغة المصالح الخدمية والاقتصادية وتؤدي الى تفكيك الفوارق والى اذابة المشاكل السياسية التي تأكل بالجسد العربي.

ومن الجدير بالذكر ان لدى اقطار مصر وسوريا والجزائر وليبيا والمغرب والاردن وتونس، فائض للتصدير من الطاقة الكهربائية تبلغ كميته (3084 و 1607 و 1253 و 343 و 1006 و 335 و 395) ميغا واط على التوالي سنة 2000[38]. فضلاً عن وجود فائض كبير لدى معظم اقطار الخليج العربي وخاصة لدى السعودية التي تحتل موقعاً جغرافياً متميزاً يمكنها من مد شبكات نقل الكهرباء الى الاقطار العربية المجاورة.

ان انتشار دول الفائض في الطاقة الكهربائية في ارجاء الوطن العربي يسهل عملية التعاون في مجال الكهرباء، حيث يمكن تزويد السودان بالطاقة الكهربائية من ليبيا او مصر او السعودية، وكذلك مد موريتانيا والمغرب بالطاقة من الجزائر ومد اليمن بالطاقة الكهربائية من السعودية ثم مدها الى جيبوتي والصومال.

سادسا: تطورات خدمية واجتماعية أخرى

يعد النفط اهم عوامل التطور الحضري في الاقطار النفطية العربية، فقد شهدت هذه الاقطار نموا في حجومها السكانية وفي نسبة السكان الحضر، ونمو المدن الكبيرة وظهور مدن اخرى فضلا عن تطورات وتغيرات ديمغرافية وعمرانية كبيرة

(38) المصدر نفسه، ص7.

وسريعة بسبب التاثيرات المباشرة وغير المباشرة للثروة النفطية. وقد حصل ما اطلق عليه (childe) بالثورة الحضرية [39].

تبين الإحصاءات الدولية ان عدد سكان الاقطار النفطية قد تضاعف بشكل كبير مقارنة بالأقطار الأخرى، خلال المدة من 1950 ـ 2000، فقد تضاعف عدد سكان الامارات اكثر من 44 مرة وقطر 23 مرة والكويت 14.7 مرة والسعودية 6.7 مرة والبحرين 5.6 مرة وليبيا 5.5 مرة وعمان 5.2 مرة. وقد بلغت نسبة النمو السنوي خلال المدة من 1950ـ2000 لذات الاقطار (86.8٪ و 43.35 و 27.3٪ و 11.8٪ و 9.9٪ و 8.9٪ و 8.4٪) على التوالي[40]. ومن تحليل (جدول 40) يتضح ان سكان هذه الاقطار تضاعف اكثر من ثلاث مرات خلال المدة من 1970.2000 كما زادت نسبة النمو فيها على 6.6٪ خلال المدة نفسها وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة مع نسبة النمو في العالم وفي الدول المتقدمة والتي بلغت 1.95٪ و 0.66٪ على التوالي خلال المدة نفسها [41].

أما بالنسبة للتطورات الحضرية فيتضح من (جدول 40) ان أعلى نسبة للتحضر في الوطن العربي سنة 1970 هي في أقطار قطر والبحرين والكويت وقد بلغت نسبتهم 80٪ و 79٪ و 78٪ على التوالي، أما في الأقطار النفطية الأخرى فقد بلغت 57٪ في الإمارات و56٪ في العراق، وكانت اقل من 50٪ في تونس والجزائر والسعودية وسوريا وعمان وليبيا ومصر، وهذا يرجع الى بداية عهد استثمار النفط في معظمها وقلة العوائد النفطية مقارنة بحجومها السكانية نسبيا واعتماد بعضها على الزراعة. ولكن يتضح من الجدول نفسه ان اكبر قفزة حضرية قد حصلت عام 1985 فقد زادت نسبة السكان الحضر في معظم الاقطار النفطية على 60٪ فقد قفزت النسبة في السعودية

---

(39) Childe , R.G , The Urban Revolution Planing Review , London , 1950 , P. 3.

(40) الباحث بالاعتماد على:

- U.N. World Population Prospects as Assessed in 1980 , Population Studies , No. 78 New York, 1981 , P. 5.
- U.N. Human development Report 2001 , Newyork , P. 157.

(41) Ibid , P. 157.

من 49٪ سنة 1970 الى 73٪ سنة 1985 ومن 57٪ الى 77.8٪ في الامارات، ومن 56٪ الى 70.6٪ في العراق. كما ارتفعت من 39٪ الى 66.6٪ في الجزائر ومن 45٪ الى 64.5٪ في ليبيا. اما في الاقطار النفطية الاخرى وهي تونس وسوريا وعمان ومصر فتغير النسبة كان محدودا مقارنة بعام 1970.

وفي عام 2000 شهدت الاقطار النفطية تغيرات كبيرة في نسبة السكان الحضر اذ زادت نسبتهم على 85٪ في اقطار الكويت وقطر والبحرين وليبيا والسعودية وعمان. اما في اقطار العراق والجزائر وتونس وسوريا ومصر فقد بلغت 77٪ و 60٪ و 55٪ و 42٪ على التوالي ويرجع سبب انخفاض النسبة في سوريا ومصر الى كبر حجمهما السكاني وتنوع النشاط الاقتصادي فيهما واعتمادهما على الزراعة في تلبية بعض متطلباتهما الداخلية من الغذاء والمنتجات الزراعية الاخرى.

اما في الاقطار غير النفطية فنسبة السكان الحضر سنة 2000 اقل من 60٪ عدا اقطار لبنان وجيبوتي والاردن التي بلغت نسبة السكان الحضر فيها 89٪ و 83٪ و79٪ على التوالي، وذلك لاعتمادها على قطاع التجارة والنقل والخدمات والسياحية في نشاطها الاقتصادي فضلا عن صغر حجمها السكاني وتركز معظم السكان في المدن التي تتوفر فيها الخدمات. وهذه معدلات تحضر عالية مقارنة باليمن والسودان الحديثتي العهد باستثمار النفط، مما لم تتح لهما الفرصة في ابراز تأثير الثروة النفطية في عملية التطور الحضري.

اما عن مستوى التحضر في عموم الوطن العربي فقد كان السكان الحضر يشكلون 40٪ من مجموع سكانه سنة 1970، ثم اصبحت نسبتهم 55٪ في سنة 2000 وهي نسبة اقل بكثير من النسبة في معظم الاقطار النفطية، الامر الذي يعكس الاثر الكبير للنفط في نمو السكان الحضر، فقد بينت احدى الدراسات ان معامل الارتباط بين نمو السكان الحضر والعوائد النفطية في دولة الكويت قد بلغ (+75)[42].

(42) امل يوسف الصباح، النفط والنمو الحضري بدولة الكويت، حوليات الاداب، الحولية الحادية عشر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 1990، ص 27–28.

(جدول 40)

عدد السكان في أقطار الوطن العربي ونسبة السكان الحضر والريف لسنوات متفرقة بين 1970 ، 2000 .

ت	القطر	1970			1985			2000		
		مجموع السكان (000)	٪ الحضر	٪ الريف	مجموع السكان (000)	٪ الحضر	٪ الريف	مجموع السكان (000)	٪ الحضر	٪ الريف
1	الاردن	2299	51	49	3059	64.4	35.6	5039	79	21
2	الامارات	223	57	43	1312	77.8	22.2	3108	86	14
3	البحرين	220	79	21	431	81.7	18.3	689	92	8
4	تونس	5127	44	56	7209	56.8	43.2	9559	65	35
5	الجزائر	13646	39	61	21993	66.6	33.4	32249	60	40
6	جيبوتي	160	62	38	354	77.0	23.0	680	83	17
7	السعودية	5745	49	51	11240	73.0	27.0	22033	86	14
8	السودان	13859	16	84	21550	29.4	70.6	31081	33	67
9	سوريا	6258	43	57	10581	49.5	50.5	16320	55	45
10	الصومال	2789	18	82	5552	34.1	65.9	9596	27	73
11	العراق	9356	56	44	15676	70.6	29.4	23290	77	23
12	عمان	654	5	95	1228	8.8	91.2	2361	85	16
13	قطر	111	80	20	301	88.0	12.0	566	92	8
14	الكويت	744	78	22	1785	93.7	6.3	2228	98	2
15	لبنان	2469	59	41	2668	60.4	39.6	3765	89	10
16	ليبيا	1986	45	55	4604	64.5	35.5	5640	88	12
17	مصر	32924	42	58	46800	46.5	53.5	63305	42	58
18	المغرب	15310	34	66	23602	43.9	56.1	28729	56	44
19	موريتانيا	1247	14	86	1888	34.6	65.4	2645	56	44
20	اليمن	6332	13	87	9727	24.3	75.7	18261	26	74

ت	القطر	1970			1985			2000		
		مجموع السكان (000)	٪ الحضر	٪ الريف	مجموع السكان (000)	٪ الحضر	٪ الريف	مجموع السكان (000)	٪ الحضر	٪ الريف
21	مجموع الوطن العربي	121809	-	-	192010	-	-	28774	-	-
22	عدد سكان العالم	-	-	-	-	-	-	❖5978400	-	-

المصادر :

1. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى ، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنة 2001 ، ص 264 ، تقرير 1985 ،ص 317 ، تقرير 2002 ص 241 – 239 .

❖ سنة 1999 .

U . N united Nation population fund , The state of world population 1999 . Newyork . 2000 , P .70 .

وهي علاقة ارتباط ايجابية قوية وتترجم افتراضات بريان بري (Brian Berry) عن وجود روابط قوية بين التنمية الاقتصادية ومستوى التحضر في دولة ما [43]، ولكن لم تحصل تنمية اقتصادية حقيقية في معظم المناطق الحضرية في الاقطار النفطية العربية، بل ان ما حصل هو تطورات اقتصادية واجتماعية وعمرانية كبيرة، الامر الذي دفع بعض الباحثين الى تسمية المراكز الحضرية في هذه الاقطار بمدن الخدمات وليس بمدن الوظائف الحضرية [44].

اذ كانت اقطار الخليج العربي قد حققت تطورات خدمية وعمرانية في معظم المناطق الحضرية والريفية فيها ، الا ان باقي الاقطار النفطية مثل العراق والجزائر

(43) Berry , B, Some relation of Urbanization and Basic Patterns of economic Development Oregen , 1962. P. 231.

(44) عمر الفاروق السيد رجب، اتجاهات التنمية الاقتصادية في المنطقة الغربية من السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 22، الكويت، 1980، ص 41.

وتونس ومصر وسوريا واخيرا اليمن والسودان التي تعاني من مشاكل خدمية وعمرانية معقدة نتيجة للتطورات والبرامج الانية المجتزأة التي اثرت سلبيا في التغلب على مشاكلها العمرانية والخدمية المرتبطة بها كالسكن، الذي مازال يعد مشكلة مركبة ومعقدة في معظم الاقطار العربية النفطية وغير النفطية لأهميته كمأوى ترتبط كفاءته بتوفير الخدمات الاجتماعية والاساسية الاخرى.

ان هذه المشكلة تعد من اكبر المشاكل الاجتماعية اذ يقدر ان نصف سكان المدن العربية ومعظم سكان الارياف لا يجدون السكن المناسب، مقارنة بنحو 2٪ في الدول المتقدمة. كما يقدر معدل نمو الطلب على الوحدات السكنية في الاقطار العربية بنحو 4ـ10٪ سنويا في حين يقدر نمو العرض من الوحدات السكنية بنحو 3ـ4٪ سنويا(45). وهذا يعني ان حجم العرض المتاح لا يستوعب الا ثلث حجم الطلب على الوحدات السكنية في معظم الاقطار العربية.

ان من ابرز ما يظهر عمق مشكلة الاسكان في الوطن العربي هو السكن غير الملائم إنشائيا وصحيا واجتماعيا، اذ مازالت المساكن المشيدة بالصفيح والكارتون واخشاب الصناديق واغصان الأشجار والطين وغيرها من المواد المتاحة محليا والتي يمكن الحصول عليها من دون كلفة او بكلفة واطئة تشغل حيزا كبيرا من المدن العربية، فضلا عن احياء الفقراء المتدهورة، والسكن الريفي الواطىء النوعية (46). وقد لعبت العوائد النفطية دورا كبيرا في حل هذه المشاكل في معظم الاقطار النفطية وخاصة اقطار الخليج العربي.

فعلى سبيل المثال لا الحصر ان مدينة الرياض كانت تضم 16 حياً سكنياً ذات مستوى انشائي وكفائة وظيفية متردية سنة 1978، ولم يبقى منها عام 1996 سوى حي

(45) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 104.

(46) الامم المتحدة، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) اليوم العالمي للموئل، 1994، تعريف الاسكان الملائم، نيويورك، 1994، ص 9

الفيصلية وحي العود، اما في اقطار البحرين وقطر والكويت والامارات فلم يبقى فيها مثل هذا السكن نتيجة لتأثير الثروة النفطية في تجاوز معوقات بارزة في مشكلة الاسكان[47].

اما في الاقطار حديثة العهد بأنتاج النفط وغير النفطية فالمشكلة كبيرة ومتراكمة بسبب ظروفها المالية، وتراكم تداعيات هذه المشكلة فضلاً عن النمو السكاني الكبير لمعظم هذه الاقطار، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المساكن غير الملائمة للسكن في بيروت والرباط 40٪ و 60٪ على التوالي نهاية عقد التسعينيات[48].

ان مشكلة الاسكان في الوطن العربي بأقطاره النفطية عدا الخليجية وغير النفطية تأخذ اتجاهاً سلبياً ولا سيما في الاقطار النفطية التي لم تستطع معالجتها في العقد الذهبي للثروة النفطية (1973 – 1982)، لان سكان هذه الاقطار في تزايد مستمر والزمن يصب في صالح تراجع الكفاءة الانشائية والوظيفية للمساكن القديمة لتغير الاذواق والمتطلبات الخدمية في المساكن جيلاً بعد جيل، الامر الذي يعكس احتمال مواجهة مشكلات سكن كبيرة من الناحيتين الكمية والنوعية، مما يتطلب وضع ستراتيجية لمواجهة هذه المشكلة عن طريق تخصيص نسبة محدودة من العوائد النفطية لانفاقها على الاسكان والخدمات المرتبطة به لتقليص الفجوة السكنية. ومواجهة الطلب المتزايد على المساكن، كما ينبغي على الاقطار التي بدأت مشوارها النفطي في التسعينيات مثل اليمن واخيراً السودان ان تسيطر على تدفق المهاجرين بأتجاه المناطق الحضرية، منعاً للاختناقات السكنية والخدمية اولاً ولكي لاتخسر قاعدتها الزراعية ثانياً، وهي بحاجة الى مزيد من الاستثمارات التي يمكن ان توفرها الثروة النفطية في السنوات القادمة لتنمية هذا القطاع.

---

(47) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكو)، الفقر والمأوى في منطقة غربي آسيا، نيويورك، 1997، ص 1 – 13.

(48) الامانة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 104.

المبحث الثاني
اثر النفط في جيوبولتيكية التنمية البشرية في الوطن العربي

ان السبب الذي دفع الباحث الى عرض مفهوم جيوبولتيكية التنمية البشرية، هو توجه المنظمات الدولية (الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في هذا الموضوع) نحو تسييس عمل هذه المنظمات، بدءا من المعايير المظللة المعتمدة في تقسيم دول العالم الى فئات على وفق مستوى التنمية البشرية. وهي اعتمدت على التعليم والصحة ومستوى الدخل.[49] من دون ان تميز مصدر ارتفاع مستوى الدخل، وهل هو متأت من الصناعة ام من تصدير مادة خام مثل النفط، ولم تميز بين مصدر تطوير وتوفير الخدمات التعليمية والصحية، هل هو ذاتي ام مستورد بمعظم حلقاته المادية والبشرية كما حصل في اقطار الخليج العربي، ولهذا صنفت هذه الاقطار في تقارير التنمية البشرية الصادرة من الامم المتحدة ضمن فئة الدول العالية التنمية ومعظمها دول صناعية طورت مستوى الدخل والتعليم والصحة فيها بجهد ذاتي معتمدة على تطورها الصناعي والتقني الكبير.

ان هذه المعايير لم تغط جانبا مهما من تعريف الامم المتحدة للتنمية البشرية، من انها توسيع للخيارات المتاحة امام الناس، واهم هذه الخيارات هي تحقيق حياة طويلة الامد خالية من العلل وتسهل اكتساب المعرفة والتمتع بمعيشة كريمة، فضلا عن خيارات الحرية السياسية وضمان حقوق الانسان واحترام الانسان لذاته [50]. بينما ينبغي ان تكون التنمية البشرية عملية قصدية مخططة وفق منظور فكري محدد ووفق ستراتيجية تتضمن تغيرات كمية ونوعية في حياة الناس، بحيث تتضمن تحولات

(49) U. N. Human Dvelopment Report 2001 , New Yourk , P. 240 – 243.
(50) U. N. Human Development Report 1990 , Oxford University Press , New York , 1990 , P. 21 – 22.

هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة بشرية تكون قادرة على توسيع الطاقات الانتاجية الذاتية وتلبي الحاجات الاساسية المادية وغير المادية للدولة بما فيها الامن الفردي والجماعي والقومي [51]. وتعرف على انها اجراء مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، من اجل تحسين نوعية الحياة لكل افرادها [52]. وتعرف على انها تلك العلمية التي تهدف الى ايجاد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات ترتبط بمستوى التعقيدين التكنولوجي والاجتماعي الذي تتميز به الحياة العصرية [53].

اذن لابد ان تتضمن التنمية البشرية إجراءات مخططة وواعية لاهمية الدور الذاتي للقوى البشرية، وتهدف الى اجراء تغيرات جذرية وكبيرة في الطاقات البشرية كما ونوعا من خلال الاهتمام بتاهيلها علميا وتدريبها فنيا وصقل خبراتها ومواهبها، وكذلك خلق بيئة ملائمة للتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي، وبما يضمن الحرية السياسية وحقوق الإنسان. ان مثل هذا الاتجاه سيخلق قوة بشرية تتمتع بمهارات فنية عالية، ويشكلون طاقة بشرية ستراتيجية تلعب دورا كبيرا في قوة الدولة وتاثيرها في المحيط الدولي، كما انها احد الاركان الاساسية لمسيرة التنمية الشاملة. [54]

من المآخذ الاخرى على توجهات الامم المتحدة ومنظماتها الدولية تركيزها على ضرورة ان تكون التنمية في خدمة الناس وليس الناس في خدمة التنمية [55]. وهذا يعني

---

(51) الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العراق لعام 1995، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 1995، ص1.

(52) حامد القرنشاوي، تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي، معهد التخطيط العربي، الكويت، 1978، ص 120.

(53) خالد حسين احمد، العناصر الستراتيجية لتنمية القوى العاملة العربية، ندوة تنمية القوى العاملة العربية، ج1، بغداد، 1983، ص 405

(54) دوجلاس براون وفردريك هاريوس، تنمية الموارد البشرية في الدول النامية، ترجمة عمر القباني، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، 1966، ص 87.

(55) مارسياوفيرا واخرون، التنمية البشرية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDB)، نيويورك، 1996، ص 7.

انها غير آبهة بمصدر التنمية ولا بكيفية حدوث التنمية، التي لن تنطلق مسيرتها من دون ان تكافح وتجاهد الامم لتحقيقها. وفي تجارب الدول الصناعية المتقدمة مثل اليابان ودول اوربا الغربية والولايات المتحدة خير دليل على تضحياتها وجهودها من خلال الادخار وضغط الاستهلاك ومواجهة الازمات والتحديات الخارجية الا دليل على ذلك(56).

واخيرا فهناك تجربة الدول الحديثة التصنيع في جنوب شرق اسيا (كوريا وتايوان وسنغافورة ومقاطعة هونك كونك) فقد اهتمت هذه الدول بالعلم والتعليم واسس التنمية منذ الخمسينات والستينات (57). كما ان هذه الامم مازالت تعمل بكل طاقاتها وتقدم التضحيات من اجل ان تحافظ على تطورها الاقتصادي والتنموي بشكل مستمر، ولكن في الوقت نفسه يحصدون ثمار هذه التضحية من التنمية. اذن فالعلاقة متبادلة ولكن اساسها ان يكون الناس في خدمة التنمية وذلك من خلال رفع مستواهم العلمي والثقافي وخلق طبقة عاملة قادرة على ان تلبي متطلبات التنمية، وهذا لا يتم الا بجهود وتضحيات كبيرة، وان تحقيق التنمية سيخدم الناس حتما ويحقق لهم الرفاهية والحياة الرغيدة.

أهمية النفط في تنمية الموارد البشرية

لقد اصبح واضحا ان عصب التنمية هو الطاقات البشرية، التي ينبغي أن تتمتع بمستوى عالٍ من المهارات والقدرات العلمية والفنية لكي تنهض بمسيرة التنمية، ولعل هذا الجانب اكبر مشكلة تواجهها مسيرة التنمية في الوطن العربي، ولاسيما أقطاره النفطية الغنية، التي لم تستثمر إمكانياتها المالية ومميزات الثروة النفطية الأخرى في

(56) برهان الدجاني، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل، ج6، الانماء العربي وعوامله، بيروت، 1997، ص 268-269.

(57) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستقاة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000

تحقيق التنمية، بل سادت فيها قيم الحياة الاستهلاكية والتبذير وعدم المبالاة وغاب الحس الوطني والقومي، وتغلبت الشهوات والرغبات المادية وحياة الترف وخاصة في أقطار الخليج العربي.

يرى دوجلاس براون وزميله ان اكبر مشكلتين تواجهان الدول النامية في مسيرة التنمية هما: الحاجة الى انفاق رؤوس اموال هائلة اولا ثم الى موارد بشرية عالية المهارات والتدريب تستطيع ان تقوم ببناء البنية التحتية والقاعدة الصناعية [58]. واذا كانت الثروة النفطية قد وفرت الاموال الطائلة التي تحتاجها التنمية غير ان المشكلة برزت في الموارد البشرية التي احتاجتها التنمية، الامر الذي دفع بمعظم الاقطار النفطية وخاصة اقطار الخليج العربي الى فتح ابواب الهجرة الدولية على مصراعيها لسد حاجة فرص العمل التي وفرتها التنمية، واذا كان هذا التوجه لابد منه في المراحل الاولى للتنمية كان يفترض ان توضع خطط وبرامج صارمة على هذه الهجرة لكي تحدد الكم والنوع المطلوب لتحريك مسيرة التنمية، كما فعلت اقطار العراق والجزائر وليبيا فقد استعانت بالخبرات والموارد البشرية العربية والاجنبية بحسب مستوى الحاجة ونوعها، واستطاعت هذه الاقطار ان تسيطر على تدفق المهاجرين والايدي العاملة اليها بحيث استقدمت الايدي العاملة للمجالات التنموية التي لم تستطع توفيرها محليا واستعانت بالايدي العاملة العربية للعمل في المجالات التنموية بشكل كبير وخاصة في المجالات الخدمية (في التعليم والصحة والنقل والمواصلات ... الخ). بينما حصرت الايدي العاملة الاجنبية باعداد قليلة ومجالات ضيقة مستعصية وتحتاج الى خبرات تقنية عالية. تبين بعد مسيرة سنوات طويلة ان هذه الاقطار لم تستطع تحقيق تنمية بشرية حقيقية لاسباب تتعلق بعقم خططها وبرامجها التنموية في هذا المجال.

اما اقطار الخليج العربي التي كانت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية اكثر صعوبة وتخلفا قبل تدفق العوائد النفطية بغزارة في مطلع السبعينيات، فلم تستطع ان

(58) دوجلاس براون وزميله، مصدر سابق، ص 88.87.

تسيطر على الهجرات الدولية اليها لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية. فقد كان للخطط التنموية الانفجارية وللتدفق المالي الهائل تاثير كبير في فتح ابواب الهجرة الدولية على مصراعيها، فتدفقت اعداد كبيرة من المهاجرين (الهنود والباكستانيون والايرانيون والبنغلادشيون والكوريون فضلا عن اعداد من الاوربيين والامريكيين ... الخ).

لقد كان عدد السكان المواطنين الخليجيين عام 1975 نحو 7.5 مليون نسمة، وعدد غير المواطنين 2.6 مليون نسمة، مكونين نسبة 25٪ من سكان اقطار الخليج العربي [59]. وفي عام 1985 تضاعف عدد سكان منطقة الخليج العربي بسبب تزايد الهجرة، فقد بلغ عدد المهاجرين 8.7 مليون نسمة مكونين نسبة 44٪ من مجموع سكان المنطقة [60]. وهذا يعني ان عدد المهاجرين قد تضاعف اكثر من ثلاث مرات خلال عشر سنوات فقط. ولكن بعد عام 1990 اخذ حجم الهجرات يقل بسبب حرب الخليج الثانية وما رافقها من تطورات سلبية سياسيا واقتصاديا في المنطقة وبقي عدد المهاجرين بحدود 8.7 مليون نسمة سنة 1996 ولكن عدد المهاجرين اصبح 10.5 مليون نسمة عام 1998 مكونين نسبة 36.6٪ من مجموع سكان اقطار الخليج العربي للسنة نفسها [61].

ان خطورة هذه الهجرات كبيرة جدا في اقطار الامارات وقطر والكويت اذ كونوا نسبة 75.4٪ و 74٪ و 65.9٪ على التوالي من مجموع سكان هذه الاقطار سنة 1998، اما في اقطار البحرين والسعودية وعمان فقد شكلوا نسبة 39.4٪ و 29.9٪ و

(59) موسى زناد سهيل، اخطار الهجرة الاجنبية الى الخليج العربي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1986، ص 85.78.

(60) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا (الاسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا سنة 1995، نيويورك، 1997، ص 160.

(61) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (الاسكوا)، كشوفات البيانات الديمغرافية، بيروت، 1999، ص 2–182.

26.9٪ على التوالي وللسنة نفسها [62]. ثم قفز عدد المهاجرين في هذه الاقطار الى 11.1 مليون نسمة سنة 1999 [63]. مكونين نسبة 37.1٪ من مجموع سكان اقطار الخليج العربي، مما يشير الى تدفق هجرات جديدة الى المنطقة، بعد ان اخذت اوضاعها الامنية والسياسية تستقر نهاية عقد التسعينات.

ان المشكلة تظهر بشكلها الكبير واثارها الخطيرة بعد ان اخذت الايدي العاملة غير الخليجية تشكل اكثر من 85٪ في اقطار الكويت والامارات وقطر سنة 1990، اما اذا اخذنا حجم القوة العاملة الاجنبية في عموم اقطار مجلس التعاون نجدها كبيرة واخذت تتزايد من عام 1975 اذ كانت 46.5٪ من قوة العمل في دول المجلس ثم ارتفعت النسبة الى 65.2٪ سنة 1980 ثم ارتفعت الى 70.2٪ وفي عام 1985 بعد ان اصبح حجمها 4.4 مليون عامل ثم ازداد العدد الى 5.2 مليون سنة 1990 مكونين نسبة 67.7٪ [64]. ثم تراجع عددهم قليلا سنة 1995 وبلغ 5.1 مليون مكونين نسبة 64.2٪ [65]، وازداد العدد سنة 2000 وبلغ 5.8 مليون عامل مكونين نسبة 63.5 ٪ من اجمالي قوة العمل في اقطار المجلس [66]، ويعود سبب تراجع النسبة الى نمو الايدي العاملة الوطنية

---

(62) المصدر نفسه، ص 2–128.

(63) الاسكوا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، العدد20، نيويورك، 2000، ص 56–82.

(64) الاسكوا، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان والمستوطنات البشرية، هجرة العمالة العربية، صندوق الامم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية، المؤتمر العربي للسكان عمان 4–8 نيسان 1993، عمان، 1993، ص 233.

(65) سليمان القدسي، سياسات اسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الامارات، العدد22، مركز الامارات للبحوث والدراسات الستراتيجية، ابو ظبي 1998، ص 8–9.

(66) رضا عبد الجبار الشمري، البيئة الطبيعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والستراتيجية المطلوبة، ط1، سلسلة دراسات ستراتيجية العدد 61، مركز الامارات للبحوث والدراسات الستراتيجية، ابو ظبي، 2001، ص 114.

بمعدل نمو يفوق الاجنبية. ولكن اعدادها ونسبتها مازالت تشكل خطرا كبيرا وتحمل بين جوانبها اثار سياسية واقتصادية واجتماعية وديمغرافية خطيرة على الامن القومي العربي [67]. ومعظم المصادر الخليجية تؤكد في عدم وجود جدوى قصوى لنسبة كبيرة من هذه الايدي العاملة، فعلى سبيل المثال لا الحصر ان الكويت بعد حرب عام 1991 حاولت وضع سياسة سكانية لثلاثة عقود القادمة ابرز اهدافها، ان تجعل سكان الكويت يشكلون نسبة 40٪ من مجموع سكان دولة الكويت نهاية هذه المدة، وكانت ابرز اجراءات هذه السياسة هو تحديد الحد الاقصى لعدد الخادمات باربعة خادمات للاسرة الواحدة، ونتيجة للاعتراضات الشعبية في مجلس الامة الكويتي، عدلت السياسة السكانية وسمح بدفع رسم 50 دينار كويتي عن الخادمة الاضافية الاولى و100 دينار عن الثانية و150 عن الثالثة [68]. مما يعكس ان معظم المهاجرين يعملون في اعمال بسيطة ولا تحتاج الى الخبرة والمهارة الفنية العالية.

ولكن ربما تكون هناك حاجة ماسة الى الخبرات الاجنبية في بعض القطاعات الحيوية كالصناعة التحويلية التي تحتاج الى ايدي عاملة فنية وبنسب معقولة من مجموع الايدي العاملة وليس كما في قطاع الصناعة التحويلية في الامارات الذي يعمل فيه 182208 عامل سنة 2001 مجموع الايدي العاملة الوطنية 1592 مكونين نسبة تقل عن 0.9٪ بينما تشكل الايدي العاملة غير الوطنية اكثر من 99.1٪ من هذا القطاع الحيوي[69].

---

(67) لمزيد من المعلومات عن هذه الاثار لطفا انظر:
- صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، مصدر سابق ذكره، ص 220–258.
- منذر عبد المجيد البدري، الوافدون الى الاقطار العربية وتأثيرهم على الامن القومي العربي، مجلة افاق عربية، العدد 3، دار افاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، 1985، ص 163–168.

(68) محمد علي الرمضان، السياسة السكانية الجديدة في الكويت والبحث عن توازن في التركيبة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، النشرة السكانية، العدد 43، 1995، ص 4134.

(69) رافت المغريل، دراسة حول قوى العمل بقطاع الصناعة في دولة الامارات، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 379، ابو ظبي، ص 28.

وهذه النسبة تبين حجم الفراغ التكنولوجي والفني الذي تعاني منه المنطقة والتي تعجز الجامعات الخليجية، عن تلبية المتطلبات البشرية ذات المؤهلات العلمية والفنية العالية، وعادة تكون اجور هذه الايدي العاملة كبيرة حيث تستنزف مبالغ طائلة سنويا، اذ يقدر اجمالي ما يحول من عملة صعبة الى خارج المنطقة اكثر من 35 مليار دولار سنويا [70]. ان هذا النزيف المالي له اثار سياسية واقتصادية على اقطار المنطقة خاصة وهي تشهد عجزا ماليا سنويا منذ عام 1987. كما ان بعضها اصبح مديونا بديون كبيرة، ان هذه السياسات السكانية والاقتصادية والتنموية اصبحت عاجزة عن تلبية متطلبات التنمية الشاملة ومنها البشرية، لابل انها اصبحت خارج سيطرة اقطار الخليج العربي، الامر الذي ادى الى زرع تقاليد وسلوكيات تعوق مسيرة التنمية الحقيقية وجعلت حكومات المنطقة عاجزة امام التاثير في هذه الظواهر السلبية، علما ان اهم اسس التنمية السليمة ان تكون الدولة قادرة على استعمال امكانياتها المادية والمالية والتشريعية كافة من اجل التدخل في توجيه التنمية على وفق ما يخدم المجتمع والدولة وتوجيه النمو نحو المجالات الملائمة والمناسبة من اجل احداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك [71].

ان التجربة التنموية المغلوطة والتي حملت معها مشاكل اثرت سلبيا في الموارد البشرية في اقطار الخليج وتراكم الثروة الهائلة وسوء استثمارها خلقت انسانا سلبيا اتكاليا ضعيفا من الناحية الثقافية والفكرية والعلمية، مخدرا بأفيون الرفاهية الزائفة والثروة الزائلة، هذا الانسان اصبح ينظر الى القيم الانسانية الصحيحة على انها اهانة له. فالعمل الانتاجي اصبح يقلل من قيمة وكرامة الانسان والتحديات التي يواجهها وطنه وامته امورا لا تخص شؤونه، واصبحت المراة الخليجية عاطلة عن العمل حتى في داخل بيتها لان الخادمات والمربيات يرعين شؤون الاطفال والابناء والزوج

(70) المصدر نفسه، ص 29.

(71) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 22.

احيانا، وقد استبد القطاع الخاص وارتفعت قيم الوساطة والمحسوبية وبعض صور الفساد الاداري لاسباب قبلية وعائلية في اقطار الخليج [72].

ان صور الفساد الاداري والمحسوبية وتبذير الاموال النفطية هي سمة غالبة على الاقطار النفطية الاخرى، ان معظم الباحثين الذين درسوا موضوع التنمية في الوطن العربي، قد اجمعوا على امور اساسية أهمها، ان كل ما حصل في الاقطار العربية وبخاصة في اقطار الخليج العربي هي عملية نمو لبعض مظاهر التنمية [73]، ولاسيما في مجال توفير الخدمات الاساسية والمجتمعية، ونمو بعض الصناعات وارتفاع مستوى المعيشة نتيجة لتزايد الايرادات النفطية.

كما ان بعض الباحثين اعتبر ما حصل هدرا للاموال والعوائد النفطية الضخمة التي اخذت تتدفق منذ بداية السبعينيات الى منتصف الثمانينيات وهي ضياع لفرص التنمية [74]. وان ما حصل من تطور في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ما هو الا عبارة عن اعادة تدوير للايرادات النفطية، وذلك من خلال ما تقدمه هذه الاقطار من اعانات مباشرة لهذه القطاعات [75]. وخاصة في اقطار الخليج العربي، فلولا الايرادات المالية النفطية لاصبحت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية غاية في الصعوبة، خاصة وانها اقليم يفتقر الى مصادر المياه المتجددة، وهو اقليم طارد للسكان منذ اقدم العصور.

---

(72) عبد الباسط عبد المعطي، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، ندوة علمية فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1995، بيروت ص 321.313.

(73) محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون - دروس السبعينات وافاق المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1986، ص 71.56.

(74) علي خليفة الكواري، تنمية للضياع ام ضياع لفرصة التنمية - محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

(75) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، الرياض، 1989، ص 19.

الامر الذي جعل النفط مصدر الحياة بكل جوانبها، وهذا يلقي على عاتق سكان المنطقة ضرورة الوعي والادراك الكامل لهذه الحقيقة خاصة وان هذه الثروة الستراتيجية محط اطماع القوى الكبرى في العالم وما تشهده المنطقة من حروب وصراعات وتحديات متتالية الا دليل على ذلك. ولهذا ينبغي ان يتم وضع ستراتيجية متكاملة للنهوض بالطاقات البشرية والموارد البشرية في الوطن العربي وبخاصة منطقة الخليج العربي التي يتوافر فيها اكثر من 50٪ من احتياطي النفط في العالم.

ينبغي ان تكون هناك قناعات مطلقة بانه بدون التنمية البشرية لا يمكن للامة العربية ان تخرج من ازماتها وتخلفها عن الركب الحضاري العالمي، والمشكلة ان هذه الامة تمتلك معظم مقومات القوة (الموقع الستراتيجي والموارد الطبيعية الوفيرة والموارد الاقتصادية وبخاصة مصادر الطاقة، فضلا عن امتلاكها خامات بشرية بحاجة الى التنمية أي رفع قدراتها وامكانياتها العلمية والابداعية ومهاراتها الفنية وتدريبها).

واذا كانت مشكلة التنمية البشرية في الاقطار غير النفطية بسيطة، فانها بالغة التعقيد في الاقطار الخليجية لانه منذ اكثر من ثلاثة عقود خلت تعمقت وتجذرت سلوكيات وعادات سلبية فضلا عن اوضاعها السياسية المرتبطة بالولايات المتحدة خاصة والغرب بشكل عام.

فأطماع الولايات المتحدة وبريطانيا بنفط المنطقة كانت تقف وراء قيام هاتين الدولتين بمد المنطقة براس المال وبالقوى البشرية الستراتيجية للبحث والتنقيب وللاستخراج والتصنيع والتسويق[76]، لربط الصناعة النفطية والمنطقة بهما ولتعويق تنمية مواردها البشرية. اذا كان هذا الاتجاه اخذ منحى خفيا في ربط المنطقة بالغرب والتاثير السلبي في مواردها البشرية وتعطيل دورها بشكل كامل، فهو ياخذ اليوم

(76) جياكومو لوشياني وماريو سالوستري، التكامل الراسي كاستراتيجية لتحقيق الامن في صناعة النفط، الاوضاع الستراتيجية في صناعة النفط الاتجاهات والخيارات، تحرير بول ستيفنز، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص 31-53.

شكلا خطيرا بعد ان تزايدت الاهمية الستراتيجية للنفط العربي، فالضعف السياسي لحكومات المنطقة جعلها تخضع وبشكل كبير للتهديد والابتزاز الامريكي البريطاني، وجعل حكومات المنطقة توافق وبشكل علني على احتلال منابع النفط، وتهديد المصالح الوطنية والقومية العربية، وليس ما يحل في غفلة من الزمن بل في زمن يخضع فيه الخليج العربي بالدرجة الاولى والمنطقة العربية بدرجة اقل تحت تخدير الملذات والمصالح الشخصية، وعدم ادراك التحديات والمخاطر التي تواجهها هذه المنطقة الستراتيجية، التي بات التخلي فيها عن الحياة الاستهلاكية والمصالح الخاصة شبه مستحيل، بينما تقوم شعوب العالم، وبخاصة في الدول المتقدمة بشتى صور التضحية والتعبير عن تضامنهم مع حكوماتهم خدمة للمصالح القومية الكبرى فضلا عن وعيها الكبير في تنفيذ السياسات الاستثمارية لدولهم(77).

ان لستر ثرو يريد ان يقول ان الموارد البشرية، هي اداة الدولة الفعالة، وسكانها هم منفذوا سياساتها الاقتصادية وغير الاقتصادية، طالما كانت هذه السياسات من اجلهم ولاجلهم، اذن فالناس في خدمة التنمية والنمو اولا، فهم يضحون ويبادرون ويزيدون مهاراتهم وقدراتهم الفنية من اجل مواجهة متطلبات التطور والتنمية، التي تنشدها دولهم من اجل المحافظة على قوتها ومكانتها العالمية.

ويرى ثرو ان المواطن الامريكي يعد من المبذرين وعليه ان يقلل الاستهلاك (78). فاذا كان المواطن الامريكي من المبذرين فبماذا نصف المواطن في الخليج العربي، وفي بعض الاقطار النفطية الاخرى وبخاصة طغمها الحاكمة.

لكن المشكلة الحقيقية في كيفية السيطرة على هذا المواطن خاصة بعد ان غرق في الحياة الاستهلاكية التي جعلت من التعليم مسالة وجاهة اجتماعية وليس مطلبا تنمويا وثقافيا مهما لتهيئة الايدي العاملة المطلوبة (79).

---

(77) الستر ثرو، المتناطحون المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوربا وامريكا، ترجمة محمد فريد، ط2، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1996، ص 244.

(78) المصدر نفسه، ص 245.244.

(79) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا (الاسكوا)، تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية المعتمدة في بلدان اللجنة، 1987، ص 119.

ولكن للاعتماد على التكنولوجيا المستوردة بشكل مستمر ومكثف، وكذلك الاعتماد على الايدي العاملة الدولية، تاثيرا سلبيا في انظمة التعليم والتدريب في الاقطار العربية وبخاصة في الاقطار النفطية، مما جعل انظمة التعليم عاجزة عن النهوض بالموارد البشرية وتهيئة القوى العاملة [80]. الامر الذي ادى الى ربط عجلة التنمية بالخارج وعمق التبعية السياسية والاقتصادية والبشرية ايضا.

استراتيجية تنمية الموارد البشرية العربية

يتضح مما تقدم ان الواقع العربي مثقل بالمشكلات والمعوقات والتحديات التي اثرت سلبيا في قواه البشرية، سواء ما ورثته من السيطرة الاستعمارية او ما افرزته السياسات والخطط التنموية الفاشلة وخاصة في الاقطار النفطية، فضلاً عن العوامل والتحديات الخارجية التي تهدف الى السيطرة على المنطقة العربية وتعميق تبعيتها وتخلفها، وليس من شك في ان الامم والدول لم تولد وهي قوية او متخلفة بل ان حالة التقدم والتخلف والتطور تتغير زمانيا ومكانيا، ولهذا فان مراكز الاشعاع الحضاري والتكنولوجي تتغير مكانيا وزمانيا بحسب العوامل الداخلية والخارجية.

والعوامل الداخلية تعتمد على الموارد البشرية من حيث حجمها وخصائصها الديمغرافية ومستواها النوعي، ودور هذه الموارد يعتمد على مستوى مهاراتها وتعليمها وتدريبها وتاهيلها علميا وفكريا وثقافيا وهذه الخصائص لا يرتفع مستواها الا من خلال نظام تعليم فعال.

اما العوامل الخارجية فتتمثل باشتداد الصراع الدولي والتنافس على المناطق الحيوية والستراتيجية التي تؤثر سلبيا في تنمية الموارد البشرية العربية، واصبح احتكار التكنولوجيا والاختراعات جزءا من ستراتيجية القوى الكبرى في العالم للضغط على الدول النامية، خاصة بعد ان اخذت الشركات متعددة الجنسية تحتكر الحلقات

(80) المصدر نفسه، ص 131.

التكنولوجية وتضغط على حكوماتها لادخال حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO [81]، على الرغم من وجود منظمة عالمية للملكية الفكرية وهي (WIPO) وقد تم تاسيسها منذ عام 1967، وكان اصرار الشركات متعددة الجنسية من خلال حكوماتها اقوى من معارضة الدول النامية على ادخال حقوق الملكية الفكرية، ضمن مبادىء منظمة التجارة العالمية WTO[82].

واذا كان لابد من الاستعانة بالدول المتقدمة في مجال تنمية الموارد البشرية وبخاصة الستراتيجية منها فلا بد من استخدام سلاح النفط وتاثيره في العلاقات الدولية العلمية والثقافية، واذا استطاعت السعودية من ان تشتري مجمعا متكاملا للبتروكيمياويات بفعل امكانياتها المالية النفطية، عندما قامت بالاتفاق مع الولايات المتحدة في عام 1975 على بناء هذا المجمع، واللافت للنظر ان الشركات الامريكية جلبت معها 1500 عالم ومهندس و40000 عامل لبناء المدينة الصناعية في الجبيل، وكانت كلفة المشروع 9 مليار دولار وبعد ان بدأ التنفيذ ارتفعت الكلفة الى 40 مليار دولار [83].

ان مثل هذا الانفاق الخيالي المفتوح لا يمكن ان توفره أي دولة بدون ثروة مثل النفط، ولكن تبقى طريقة الاستثمار، اهم شيء فما هي الفائدة من جلب مدينة صناعية جاهزة تنفذها وتديرها قوى بشرية خارجية، اجورها السنوية عالية جدا وتحولها الى الخارج، فان لم تستطع السعودية احلال علماء ومهندسين وفنيين لادارة هذه المصانع المتطورة، فان بقاءها بايدي القوى البشرية الاجنبية تصبح وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على السعودية، فالمهم توطين التكنولوجيا وليس نقلها او

---

(81) Evans , P. and J. Walsh. The EIU (Economist Intelligence Unit) Guid to the New GATT , London , 1994. P. 38.

(82) ابراهيم العيسوي، الغات واخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 80.79.

(83) Emerson , The American Hous of SAUD , Franklin Watts , New York , 1985. P. 47.

شراؤها جاهزة، وفي التجربتين الامريكية واليابانية في توطين التكنولوجيا وتعلمها خير مثل لولوج التقدم العلمي والتكنولوجي، فبعد ان اخذت هذه الدول تهتم بنظم التعليم فيها بشكل جدي وكبير لتنمية مواردها البشرية، من اجل اعداد قوى بشرية لا تملك المعرفة فقط بل تمتلك طرق التحليل والتفكير العلمي، وتبرز قوى العقل وتساعد على خلق الكفاءات والعقول المبدعة [84]. فاعتمدت في مرحلتها الثانية بعد التعليم الى تقليد التكنولوجيا، فمن المعروف ان حركة الاختراعات والابداع والتقدم العلمي قد بداءت في اوربا منذ القرن السابع عشر.

ثم ان الولايات المتحدة استطاعت ان تقلد التكنولوجيا الاوربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجعلوها تعمل افضل بنسبة 10٪ ومن ثم دخلوا القرن العشرين واصبحوا مبدعين ولديهم اختراعاتهم وابتكاراتهم. ثم جاء اليابانيون وقلدوا التكنولوجيا الامريكية في بداية القرن العشرين وجعلوها تعمل افضل بنسبة 10٪ ويعول عليهم ان يصبحوا اكبر المخترعين والمبدعين في القرن الحادي والعشرين [85]. اذن فان طريقة التقليد لم تتم لولا وجود مهارات عالية لدى الموارد البشرية اليابانية واساس هذه المهارات هو نظام التعليم الياباني.

نستنتج ان اهم اسس تنمية الموارد البشرية العربية هو الاهتمام بالتعليم فهو الاداة المؤثرة والفعالة في تغيير الموارد البشرية واعداد المهارات وصقل الخبرات وتهيئة القوى العاملة التي تؤثر في النمو الحقيقي اقتصاديا فضلا عن كون التربية والتعليم، اهم ادوات تنمية وعي الافراد مما يدور حولهم وبما هو مطلوب منهم، كما ان دور العمل والانتاج اساسي فالمصادر المتخصصة تؤكد ان تاثيره في العملية الانتاجية يتراوح بين 90.80٪ بينما يكون تاثير عوامل الانتاج الاخرى النسبة الباقية [86].

---

(84) ج دوجلاس براون وفردريك هاريوس، مصدر سابق، ص 27.

(85) عبدالله احمد يحيى الديفاني، النظام التربوي والتعليمي مفهومه وطبيعته، مجلة الفكر التربوي، العدد الرابع تموز 1999، ص 121.120

(86) داخل حسن جريو، التربية والتعليم اراء وملاحظات، مطبعة الحكمة في البصرة، بغداد، 1990، ص 29.

وقد اصبح دور التربية والتعليم اساسيا في حل مشكلات التنمية ومتطلباتها المادية والثقافية والسلوكية واضحى الارتباط والتفاعل والعلاقة بين التعليم والتنمية غاية في الاهمية ولم تحتج الى اثبات واصبحت من البديهيات النظرية والواقعية(87).

يتفق المعنيون بتنمية الموارد البشرية في العالم على ان الاساس الذي يعتمد عليه في بناء القوى البشرية وتهيئة الموارد البشرية للمساهمة في قيادة التنمية الشاملة تعتمد على التربية والتعليم (فلسفة ونظما) (88). كما يعتبرون الانفاق على التعليم اعلى درجات الاستثمار البشري لان الموارد البشرية الماهرة ذات انتاجية اعلى ودخل اعلى وهي القادرة على المنافسة والفوز بفرص العمل بسبب كفاءتها (89). لان التربية والتعليم هما اساس البناء الفكري والعلمي والثقافي للانسان. فمتطلبات الانسان الاخرى الغذاء والصحة والطاقة والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي ... الخ تبني الانسان بدنيا وتهيئه نفسيا. ولكن خدمة التعليم تبني الانسان عقليا وعلميا وفكريا ويصبح الانسان المتعلم المتدرب الحامل للمؤهلات العلمية والمهنية العالية المستوى طاقة بشرية ستراتيجية في بلده.

وهنا ينبغي على القيادات السياسية والتخطيطية في الاقطار العربية ان يكون لديها ايمان مطلق بان البناء الحضاري والتنموي بكل جوانبه لا يمكن ان يكون صحيحا اذا لم تأخذ الموارد البشرية بكل مستوياتها وبخاصة الموارد البشرية الستراتيجية دورها الفاعل في قيادة البلد تنمويا وحضاريا.

---

(87) اندريه ايزاكسون، تاملات في التعليم والعمل، ترجمة فاروق اللقاني، مجلة مستقبل التربية، اليونسكو، العدد 4، 1982، ص 34-43.

(88) Ronald. A. Wykestra. Educations of Human Capital , The Free Press New York , 1971. P. 11– 13.

(89) Lester. C. Thurow , Investing in Human Capital. Wadsworth Publishing Company , U. S. A , 1970 , P. 7 –15.

الفصل الرابع
الأهمية السياسية للنفط العربي

- ☒ المبحث الأول: النفط العربي بين الصراع الدولي والعلاقات الدولية
- ☒ المبحث الثاني: المنظمات النفطية

الفصل الرابع
الأهمية السياسية للنفط العربي

المبحث الأول
النفط العربي بين الصراع الدولي والعلاقات الدولية

يتناول هذا المبحث اهمية النفط في مجالي السياسة الدولية والعلاقات الدولية، وبما ان المجالين هما حصيلة صراع القوى الدولية، فقد كانت المناطق النفطية ساحة للصراع الدولي على مدى اكثر من قرن من الزمان، الامر الذي لم يتح الفرصة للدول المنتجة للنفط وخاصة العربية من استثمار قوتها وثروتها النفطية في مجالي السياسة الدولية وبناء علاقات دولية، لان الدول المستهلكة لاتريد ان يستثمر النفط سياسياً ولاتستثمر مزاياه الستراتيجية.

وهذه هي ارادة الدول المستهلكة وخاصة الغربية والتي تمثل اكبر مستهلك للنفط. وهدفها واضح فهي تريد ان يبقى النفط سلعة تجارية كبقية السلع تباع وتشترى وفق معايير خاصة بمصالحها، اذن فهي لاتريد ان يستخدم النفط كسلاح سياسي وعسكري واقتصادي (مالي، صناعي، تجاري... الخ)، وتريد ان تعيق استخدامه ستراتيجياً لخدمة جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والقومية للدول المنتجة والمصدرة خاصة.

في حين ان الدول المستهلكة سيست موضوع النفط بشكل كبيراً جداً واستخدمته سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وستراتيجياً، فكل ما يتعلق بالنفط هو مرتبط بسياسة الطاقة والسياسة النفطية للغرب، وبخاصة الولايات المتحدة فهي ترسم

في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة الطاقة واللجان والمؤسسات المتصلة بها والمتصلة بالامن القومي الامريكي، ولعموم دول الوكالة الدولية للطاقة.

وهذه الدول تمتلك ادوات اعلامية نفطية عديدة هدفها اجهاض أي استثمار حقيقي للنفط العربي، سواء عن طريق تقليل اهميته من خلال التصريحات التي يلقيها المسؤولون في الادارات الامريكية، او من خلال المؤلفات والأبحاث والمقالات التي تنشرها مراكز البحوث ودور النشر التي تقلل من اهمية النفط وتراجعه امام بدائل الطاقة العديدة والجديدة التي سيتم التوصل اليها. او من خلال شن حملات عن اهمية النفوط الاخرى كما حصل في شن حملات تظليل عن اهمية نفط الاسكا ونفط بحر الشمال [1]، وحالياً التركيز اعلامياً على نفط بحر قزوين ونفط آسيا الوسطى، وعد النفط في هذه المنطقة بديلاً ستراتيجياً عن النفط العربي وخاصة عن نفط الخليج العربي[2].

بل ان الغرب وخاصة الولايات المتحدة لاتتوانى في جعل كل ما يتعلق بالنفط والصناعة النفطية خاضعة للتخطيط السياسي والاهداف السياسية للدول المستهلكة، ابتدأ من الاستكشافات والتنقيب الى الانتاج والتسويق والتسعير والتصنيع، وحتى تكنولوجيا صناعة النفط هي جزء من الستراتيجية الدولية لهذه الدول، فلقد كان الصراع الدولي بكل اشكاله وما زال تديره عناصر القوة[3]، وتلعب دوراً كبيراً في تحديد الستراتيجية النفطية للقوى الكبرى في العالم، فالاقوى هو الذي يفوز بأكبر مساحة من امتيازات التنقيب والاستكشافات والاستثمارات في السابق والحاضر في مختلف بقاع العالم.

(1) Roger Blanchord , The lmpact of Declining major north see oil Fields upon future North production ,Northern Kentucky university , 1999 , P1-13: عن الانترنيت

(2) عبيد بن سيف الناصري وآخرون، مؤتمر النفط والغاز في السياسة الدولية، الانترنيت: http:// www.zccf. org. ae / LECTURES / A2 lectures / 224. htm , 2001 , P. 9-11.

(3) باتريك سلوليفان، الجيوبولتيكا، ترجمة صباح محمود محمد، عمان، 2001، ص 102 – 103.

اما الانتاج فتتحكم به الشركات الاحتكارية والشركات العالمية الاخرى عن طريق التنسيق بينهما وبين حكومات بلدانها التي تضمن لها حقوقاً وامتيازات كبيرة من خلال تأثيرها في السياسة والعلاقات الدولية. فمن الناحية النظرية ان اكبر المنتجين في العالم هم دول اوبك ولكن في الحقيقة من يتخذ قرار الانتاج هي القوى العالمية الكبرى المؤثرة في تحديد و رسم السياسات النفطية للدول المنتجة، فهناك خطوط حمراء لاتستطع هذه الدول ان تتجاوزها. والسبب يعود الى ان الصناعة النفطية بمعظم حلقاتها ما زالت تحت السيطرة الكاملة للمخططات السياسية والستراتيجية الدولية التي تهيمن عليها الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وذلك فمنذ تأسيس الوكالة الدولية للطاقة في 4 شباط 1974. فقد وضعت هذه الدول ستراتيجية محكمة تضمن لها مصادر طاقة رخيصة ومتدفقة بشكل مضمون وعلى المديين البعيد والقريب.

اما اسعار النفط فلم تكن خاضعة للقواعد والنظريات الاقتصادية بل هي خاضعة بشكل مباشر وغير مباشر للمخطط السياسي والستراتيجي الغربي للطاقة، لان هذا المخطط يتحكم بكل عوامل اللعبة السياسية والاقتصادية المسيطرة على تحديد اسعار النفط، الذي تحدد اسعاره في (سوق برنت الورقية للبترول)، في حقول نفط بحر الشمال. وهذه السوق اشبه بالبورصة المتخصصة في النفط التي تتحكم بسعره اليومي، وترتبط اسعار البترول في العالم جميعها بسعر سوق برنت، وبالتالي فان اسعار النفط اصبحت تتحدد وفق قوانين البورصة، وبذلك تخضع عملية تسعير النفط الى المضاربات الدولية في هذه السوق وفق ما يخطط له المستهلكون للنفط والمتمثلون بأعضاء الوكالة الدولية للطاقة.

وبذلك اصبحت سوق برنت الورقية بديلاً للتعامل المباشر مع الدول المنتجة للنفط، وقد قدرت قيمة الصفقات المالية المتبادلة في سوق الاوراق النفطية بما يتروح بين 180 – 200 مليون برميل يومياً، وهي كمية تزيد على ستة اضعاف انتاج دول اوبك اليومي، والبيع في هذه السوق يجعل دول اوبك لا تعرف سعر بترولها لانها تتعاقد على بيع انتاجها قبل فترات زمنية، ولكن الطريقة التي تستطيع من خلالها اوبك ان تؤثر

على سعر النفط في برنت هي خفض او زيادة الانتاج ولكن هذه الالية تحتاج الى وقت طويل وبنسبة خفض او زيادة كبيرة للتأثير[4].

اما باقي الحلقات المهمة في صناعة النفط، وهي التسويق والتصنيع فهي ايضاً تخضع بشكل كبير لسيطرة الشركات الغربية، عن طريق احتكارها للتكنولوجيا المتعلقة بصناعة النفط والصناعات اللاحقة بها كصناعة البتروكيمياويات وصناعة التكرير والخدمات البترولية الاخرى.

اولاً – الصراع الدولي على النفط

لقد توضحت العلاقة الجدلية والوثيقة بين السياسة والنفط، بحيث اصبح النفط واحد من اهم العوامل الجيوستراتيجية المؤثرة في السياسة الدولية والعلاقات الدولية، لذا فالسياسات الدولية والقوى الستراتيجية والجيوبولتيكية العالمية جعلت جل سياساتها الخارجية وتوجهاتها الدولية تتمحور حول النفط والمناطق النفطية بحيث اصبحت المناطق الجغرافية التي يتوزع او يتركز فيها النفط اهم المناطق الستراتيجية في العالم.

وكان الصراع في القرن العشرين صراعاً شاملاً وواسعاً (ايديولوجياً واقتصادياً وجيوبولتيكياً وسياسياً.. الخ) وتعددت ادواته وقواه. ولكن بات مؤكداً انه بدأ نفطياً وانتهى نفطياً، عندما استطاعت القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ان تهيمن على العالم وحققت حلمها وخططها وتهديداتها بالسيطرة على منابع النفط، بعد حرب باردة شعواء اعلامياً وفكرياً وسياسياً واقتصادياً سخرتها لاحتلال منابع النفط

(4) الزيت يتسرب... اوبك لاتتحكم في اسعار النفط ولا في السوق، الانترنيت:
http:// www.Islsm–online … / mDetails – asp ? h MagazineI D = 859 – 7 – 2002.
لطفاً.. ينظر ايضاً:

– جريدة البيان، دبي، 18 / 7 / 2001، ارتفاع مزيج برنت وتراجع سعر سلة اوبك، الانترنيت ص 1–3.

http:// www.albayan.co. ae / albayan / 2001 / 7 / 18 / eqt / 6. htm.

لكي تضمن هذه الهيمنة اولاً، ولكي تضغط على القوى والتحالفات الدولية التي يمكن لها ان تظهر على الساحة الدولية ثانياً ومن خلال هيمنتها على النفط العربي، لان السيطرة على الثروة الهايدروكاربونية العربية تعني الكثير ستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

وقد اصبح مؤكداً ان هذا الصراع قد بدأ استعمارياً وترك مشاكل ما زالت المنطقة تعيش تحت وطأتها(5)، وتحول الى أيديولوجيا بين مناصري الفكر الاشتراكي – الشيوعي وبين مناصري الفكر الرأسمالي – الليبرالي الغربي، وانتهى بانتصار الرأسمالية على الشيوعية، وان امريكا قد بسطت نفوذها على مناطق الصراع العالمي وخاصة منابع النفط العربي.

فبعد مضي قرن من الصراع الدولي المحموم على النفط العربي، نتج عنه حملا هائلا من التراكمات والسلبيات التي زرعها الغرب في جسد الوطن العربي، لأن القبول بالسيطرة غير المباشرة امراً ممكناً الا ان الاحتلال المباشر سوف لن يكون مقبول وهذا حتمياً سيولد صراعاً عقائدياً وفكرياً بين العرب والمسلمين من جهة وبين القوى المحتلة المهيمنة من جهة اخرى. وهذا مالا يرغب به احد لأنه يعني مزيداً من عدم الاستقرار وبالتالي الدمار والتخلف والجوع. لذا فالكل يأمل ان يتحول هذا الصراع الى حوار ومن ثمه الى علاقات دولية اقتصادية وسياسية وثقافية يمكن ان تضمن مصالح جميع الاطراف العربية والدولية.

1- الصراع الدولي على النفط قبل الحرب العالمية الثانية

ان تحليل بعض الملامح الجيوبولتيكية والستراتيجية للصراع في القرن العشرين ولاسيما في صورته النفطية، وبما يعطي العرب دروس وعبر تفيدهم في المرحلة المقبلة ولكي يستطيع العرب ان يغيروا مجرى او مسار هذا الصراع انطلاقاً من الواقع العربي

(5) Albert. Hourani and others , The modern middle East , Los Angeles , university of California press , 1993 , P.14.

الجديد والذي هو في اضعف حالته السياسية، ولكن ضغط الظروف يمكن ان يقوي بوادر نهضته الحضارية بعد ان اصبح امام تحدي حقيقي بكل شيء. خاصة بعد ان شهدت المنطقة ما يعرف بالتراكم الستراتيجي[6]، بسبب موقعها الستراتيجي ثم تعاظم اهمية الثروة الهايدروكاربونية فيها، مما جعل الطمع الدولي ليس في موقع الوطن العربي فحسب بل في موضعه ايضاً، وهذا تطور خطير يدعو لاحتلال الموضع والتمسك به.

لقد دخلت بريطانيا القرن العشرين وهي اكبر القوى الدولية واكثرها تأثيراً في الساحة العالمية من الناحيتين السياسية والستراتيجية، وكان ادراكها لاهمية النفط مبكراً لان عجلتها الصناعية التي تعتمد على النفط في ايران سنة 1908 اتخذت قراراً ستراتيجياً بتحويل جيوشها الى منابع النفط في منطقة الخليج العربي، وبالفعل بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى اعلن وزير الخارجية البريطاني ((اللورد كورزون)) ان بريطانيا سبحت نحو النصر عبر بحر من النفط [7]. وبقي هاجس وخطر انقطاع النفط كبيراً على اوربا حتى بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في بداية الحرب الباردة فهو يعني الشلل الاقتصادي في السلم ويعني انقطاعه في الحرب انهيار خط الدفاع الاول عن الغرب [8].

أما القوى الدولية التي كانت تطمح بالحصول على النفط من المنطقة العربية في العقد الاول من القرن العشرين فهي (فرنسا وتركيا وروسيا وايطاليا والمانيا)، وهذه الاخيرة قد اتفقت مع حليفتها الدولة العثمانية على مد خط سكة حديد بغداد – برلين لكي تباشر بعد ذلك بالتنقيب عن النفط في المناطق التي تمر بها هذه السكة لأنها ادركت منذ نهاية القرن التاسع عشر ان العراق يطفوا على بحيرة من النفط [9]، ولكن خسارة المانيا للحرب انهت هذا المشروع.

(6) بكر مصباح تنيره، تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط واثره على مستقبل الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 100، القاهرة 1999.

(7) مركز التخطيط الفلسطيني، النفط والجيوستراتيجيا المعاصرة، مصدر سابق، ص2.

(8) *Hoskins, H. L The middle East problem Area in world politics, New York, 1954, p.18 9.*

(9) جمال حمدان، بترول العرب دراسة في الجغرافية البشرية، مصدر سابق، ص 49.

لقد كان للحرب العالمية الاولى تأثير في بناء الاساطيل والجيوش مما ادى الى تعاظم اهمية النفط العسكرية في الحرب، الامر الذي جعل فرنسا تشعر بأول ازمة نفطية سنة 1917، مما دفعها الى تعيين عضو الشيوخ ((هنري ببرانجيه)) رئيساً للجنة العامة للبترول (C.G.P) وفي عام 1918 قدم ببرانجيه تقريراً اكد فيه تبعية فرنسا الدولية في مجال النفط [10].

هذا الوعي بأهمية النفط ادى الى تبلور سياسة بترولية اوربية ركزت على التفاهم حول تقسيم ما يجري اكتشافه من حقول نفطية في الوطن العربي والمناطق الاخرى من العالم، وكانت تحكم هذه السياسة الصراعات الخفية بين القوى الاوربية المنتصرة في الحرب العالمية الاولى وخاصة بين فرنسا وبريطانيا، الى ان عقدت اتفاقية سان ريمون في نيسان 1920 اذ جرى اتفاقاً حول تقاسم المصالح النفطية وبذلك ضمنت فرنسا امدادات جيدة من النفط. [11]

إن أبرز ما اتسمت به المرحلة التي تلت الحرب العالمية الأولى هي:

- انشغال الاتحاد السوفيتي في تثبيت اركان دولته الشيوعية – الاشتراكية
- دخول لاعب جديد قوي الى المنطقة العربية وهي الولايات المتحدة الامريكية صاحبة الخبرة الاقتصادية والفنية في انتاج وتصنيع النفط حتى ان البعض يعد صناعة النفط صناعة امريكية محضة [12]، فهي كانت اكثر دول العالم وعياً وادراكاً بأهمية النفط في ذلك الوقت. ولهذا كانت الشركات الامريكية اللاعب الرئيسي في الصراع حول النفط في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين وخاصة بعد انشغال القوى الاوربية بالاستعداد للحرب العالمية الثانية.

---

(10) اندره نوسشي، الصراعات البترولية في الشرق الاوسط، ترجمة، اسعد محفل، ط1 دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت، 1971، ص 11 و 64.

(11) المصدر نفسه، ص 71.

(12) بيتر ر. اودل، النفط والقوة العالمية – خلفية ازمة النفط، ترجمة راشد البراوي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص 21.

- النشاط المحموم للشركات الاوربية والامريكية في المنطقة العربية وخاصة بعد اكتشاف النفط في العراق سنة 1927 وفي البحرين سنة 1932 ثم في السعودية والكويت....الخ. وكانت معظم هذه الشركات بأسماء وطنية عربية او ايرانية ولكن المالكون الفعليون هم الاوربيون والامريكان فضلا عن الشركات الاوربية والامريكية المشتركة التي تقاسمت مناطق الامتياز والتنقيب [13].

- اتسمت هذه المرحلة بتبلور وادراك الاهمية العسكرية والسوقية للنفط بسبب كثرة الحروب وشدة الصراعات التي كانت ابرز اركانها دول اوربية غير نفطية، ولعل مذكرة تشرشل رئيس وزراء بريطانيا انذاك خير دليل على ذلك والتي رفعها الى مجلس الوزراء البريطاني ويقول فيها ((ان سيادة بريطانيا في الخليج يجب ان تكون مؤكدة فهذه السيادة تساوي تماماً قوة الاسطول البريطاني وقوة هذا الاسطول تعني قوة بريطانيا)) [14].

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية تغيرت موازين القوة وبرزت قوى واختفت قوى اخرى عن ساحة الصراع الدولي. فقد برز قطبان عظيمان هما الاتحاد السوفيتي الذي يمثل الاتجاه الشيوعي – الاشتراكي، بينما كانت الولايات المتحدة تمثل القطب الثاني الرأسمالي – الليبرالي وهي وريثة الغرب الاستعماري.

وهذه الصفة جعلت القوى الوطنية (احزاب حركات شعبية وثورية ....الخ) تميل الى الكتلة الاشتراكية التي تساند وتدعوا الى التحرر من القبضة الاستعمارية، وهذا اشعل فتيل الحرب الباردة، واصبح الصراع الدولي يدور في فلك الستراتيجيتين العظيمتين وهذا ما يمثل بداية الصراع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(13) لمزيد من المعلومات لطفاً ينظر الى: – ندره نوسشي، مصدر سابق، ص 43–99.

(14) صالح علي باصرة، منطقة الخليج والنظام الدولي – الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة التواصل، العدد الثالث، جامعة عدن، 2000، ص 32.

2- الصراع الدولي على النفط بعد الحرب العالمية الثانية.

يتمثل هذا الصراع بالدرجة الرئيسة بصراع القوتين العظيمتين:

أ – الستراتيجية السوفيتية اتجاه النفط العربي

حظي الوطن العربي بمنزلة خاصة في الستراتيجية السوفيتية وذلك للأسباب الآتية:

أ) ان الوطن العربي في جناحه الشرقي يشكل حيزاً جغرافياً مهماً من منطقة المياه الدافئة والشواطيء الآمنة وجزءاً من منطقة الرملاند التي حددها سبيكمان في نظريته وهي تهدد الامن القومي للقوة البرية، فضلاً عما تضمه من ثروات وموارد هائلة ومهمة [15].

ب) ان هناك حركات تحرر وطنية وقومية في معظم الاقطار العربية وقد عانت ماعانت من الوعود الكاذبة للقوى الغربية فضلاً عما خلفته من تجزئة وشرذمة في الوطن العربي في معاهدة سايكس بيكو جعلت استمالتها ومساندتها هدفاً ستراتيجياً للوصول الى المنطقة العربية.

ج) ان التغلغل السوفيتي في الوطن العربي الذي يتمتع بموقع ستراتيجي مهم جداً يربط قارات اسيا وافريقيا واوربا ببعضها، فسعة مساحته وامتداده الكبير جعل طرق الملاحة الجوية والبحرية تمر به خاصة وانه يسيطر على اهم الممرات الدولية التي تربط قارات العالم القديم وهي (مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز).

مع ان الستراتيجية السوفيتية لا تجاهر برغبتها في الوصول الى النفط العربي، ولكن لاتستطيع اخفاء رغبتها في تحريره من القبضة الغربية وبالتالي التحكم بواحد

(15) عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، بغداد، 1989، ص 201.

من اهم مفاصل الصراع الستراتيجي والجيوبولتيكي العالمي للضغط على المعسكر الغربي، فقد كان واحد من اهم شروط مولوتوف مع هتلر سنة 1941 لعقد تحالف سوفيتي – الماني، وهو اطلاق يدي روسيا في ايران والعراق والخليج العربي واقتطاع جزء من السعودية واليمن [16].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي سنة 1948 عرض الكرملن وهيئة الاركان السوفيتية والمكتب السياسي على ستالين خطة عمليات تتضمن هجوماً صاعقاً على الخليج العربي يشنه جيش مدرع مكون من 50 فرقة عسكرية [17].

وهذه التوجهات السوفيتية تعكس الطموح السوفيتي تجاه هذه المنطقة الستراتيجية، مما دفع الاتحاد السوفيتي السابق الى عقد مؤتمراً مخصصاً للمنطقة العربية وما يجاورها وقد حضر مندوبون من تركيا والعراق وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين ومصر وايران. وظف المؤتمر لمناقشة وسائل حماية

المنطقة النفطية السوفيتية، وموارد الوقود الموجودة في البلاد المجاورة للاتحاد السوفيتي السابق. وهذا التوجه يعكس الحاجة السوفيتية لنفط المشرق العربي، ويرى البعض انه سيكون بحاجة ماسة الى نفط الخليج العربي ونفط الاوبيك [18]، لأسباب فعلية تتعلق بحاجته للطاقة ولاسباب ستراتيجية وجيوبولتيكية.

ب – الستراتيجية الأمريكية اتجاه النفط العربي

اما الستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية وما يجاورها فقد كانت غير مباشرة حتى الحرب العالمية الثانية وذلك عن طريق الشركات. ثم بعد ان اصبحت القوة

(16) يحيى احمد الكعكي، الشرق الاوسط والصراع الدولي – دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص 173.

(17) المصدر نفسه، ص 173.

(18) جان جاك شرايبر، التحدي العالمي، ترجمة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980، ص 95–96.

العظمى الاولى في العالم اخذت تعلن وبصراحة ووضوح عن اهدافها الستراتيجية في المنطقة العربية وذلك على لسان الرؤوساء الامريكان ومسؤولو العلاقات الخارجية ووزارة الدفاع ومستشارو الامن القومي ومؤسسات الطاقة ووسائل الاعلام الغربية التي تعد الادارة الفعالة بيد هذه الجهات المخططة التي تعلن سراً وعلناً عن اهمية النفط العربي، وان أي مساس مباشر بالمصالح الامريكية في الوطن العربي وهي النفط بالدرجة الاولى والحكومات الصديقة لها بالدرجة الثانية تهديد خطير للامن القومي الامريكي.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تكون ما يعرف بمثلث المصالح الامريكية في المنطقة العربية، وهو من الكيان الصهيوني ومعاداة الشيوعية والنفط العربي [19]. وهي كلها تصب في اطار الصراع على النفط، فأرتباط الكيان الصهيوني بالنفط هو ارتباط عضوي وهذا ما تؤكده الكاتبة الصهيونية بربرا فلز في مجلة ((الصهيوني الامريكي)) American Zionisz في مقال مهم في عام 1972 عنوانه ((بعض الاوجه السياسية لمشكلة الطاقة)) جاء فيه ((ان وضع اسرائيل في الشرق الاوسط مرتبط بوضع جيرانها العرب وسياستهم البترولية ارتباطاً عضوياً وبصورة تجعل لمشكلة الطاقة المزعومة نتائج خطيرة بالنسبة الى وضع اسرائيل))[20]. وهذا يعكس الأسباب الحقيقية لزرع اسرائيل في قلب الوطن العربي وعلاقتها بالغرب وخاصة الولايات المتحدة، واهمية النفط العربي الستراتيجية.

ان الكيان الصهيوني والغرب يتخوفون من استخدام النفط سلاحاً سياسياً، وهذا ما يعكسه الكاتب الصهيوني (الياهو سلقراط) في مجموعة مقالات حول ازمة الطاقة وانعكاساتها على الصراع العربي – الصهيوني وتخوفهم من الاستخدام

---

(19) مايكل هادسون، مستقبل الهيمنة السياسية الامريكية في الشرق الاوسط، ترجمة احمد شلبي، العدد 9، المركز العربي للدراسات الستراتيجية، دمشق، 1997. ص 6.

(20) عاطف سليمان، النفط العربي – سلاح في خدمة قضايانا المصيرية، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1973، ص 18.

السياسي للنفط من قبل العرب وممارسة الابتزاز للغرب لكي يغيروا من سياساتهم حيال الكيان الصهيوني [21]. كما ان العرب قد فكروا بمقاطعة الكيان الصهيوني نفطياً بعد حرب 1948 للتأثير على قوته العسكرية ونشاطه الاقتصادي.

اما معاداة الشيوعية ومنع تغلغلها في المنطقة العربية هو ايضاً من اجل النفط لأن وجود حكومات موالية للاتحاد السوفيتي تعني تخلخل توازن القوى في العالم والمنطقة العربية، لأنها ستسيطر على نفط الشرق الأوسط، وبالتالي ستضرب الاقتصاد الغربي في الصميم [22].

يرى اليهود الامريكان المتشددين، ان تمكن السوفيت من مساندة الحكومات الوطنية والحركات القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر الذي استطاع ان يمد جسور الوحدة مع سوريا، ربما يحول المد القومي الى الحكومات الخليجية وتغير انظمة الحكم فيها، خاصة بعد محاولة العراق استعادة الكويت عام 1959 فإن مثل هذا النجاح سوف يجعل عبد الناصر يمسك الغرب من رقبته [23].

اما الدعامة الثالثة لهذا المثلث فهو النفط العربي الذي يعد الهدف الستراتيجي للغرب لأن مشكلة الطاقة في الغرب والولايات المتحدة، هي عصب ومحور الامن القومي الامريكي.

وهذا ما تؤكده مقولات او ما يسمى بمبادئ او نظريات صناع القرار في السياسة الخارجية الامريكية او موجهو الستراتيجية الامريكية من رؤساء ومسؤولون اخرون، وسوف يتم التركيز على مقولات الرؤساء لأنها انعكاس حقيقي لبقية الاراء اعتباراً من اراء ترومان الى مشروع ايزنهاور الذي يلخص ستراتيجية الولايات المتحدة

---

(21) المصدر نفسه، ص 17.

(22) مايكل هادسون، مصدر سابق، ص 14-15.

(23) سلمان رشيد سلمان، اسرائيل والاحتكارات النفطية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 49، بيروت، 1975، ص 41.

لأدارة الصراع العالمي في الحرب الباردة وخاصة وقف المد الشيوعي في جميع المناطق الحيوية في العالم [24]. ثم جاء التورط الامريكي في فيتنام ليغطي على كل الاهتمامات العالمية في السياسة الامريكية، وقد وصلت العلاقات العربية الامريكية الى اسوء حالتها بعد عدوان 5 حزيران 1967 بعد ان فوضت الكيان الصهيوني لرعاية مصالحها من خلال الدعم العسكري والمادي الهائل لها.

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تستطع ان تضمن مصالحها في الوطن العربي خاصة بعد عدوان 1967 وتحديد اكثر في مجال منع التغلغل السوفيتي للمنطقة. فقد اضطرت معظم الاقطار العربية الى الاستناد على الاتحاد السوفيتي لأعادة التوازن، كما ان غلق قناة السويس والتهديد بأستخدام سلاح النفط الامر الذي يعد ضربة قوية للمصالح الامريكية في الوطن العربي، مما جعلتها تعيد النظر في حساباتها الستراتيجية.

لقد اصبحت اركان الستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية وما يجاورها في مطلع السبعينات اكثر وضوحاً [25]. عندما ظهر ما يعرف بأزمة الطاقة بعد عام 1973، اذ اعلن الرئيس ريتشار نيكسون عام 1972 عن سياسة الاعتماد على القوى الاقليمية الصديقة وسميت حينها بستراتيجية الدعامتين المتمثلة بأيران والسعودية ودعمهما بشكل كبير للمحافظة على المصالح النفطية الامريكية.[26]

---

(24) لمزيد من المعلومات لطفاً ينظر:

- عبد العزيز حسين الصويغ، النفط والسياسة العربية، ط1، مركز الخليج للتوثيق والاعلام، السعودية، 1981، ص 96-100.
- مروان بحيري، السياسة الامريكية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر، سلسلة كتب المستقبل العربي 2، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 49-74.

(25) لمزيد من المعلومات عن هذه الستراتيجية لطفاً ينظر:

- عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي، مصدر سابق، 205-211.

(26) مروان بحيري، مصدر سابق، ص 49-61.

ولكن بعد اندلاع حرب تشرين 1973 تولى هنري كيسنجر هندسة السياسة الخارجية الامريكية بعد ان اصبح رئيساً لمجلس الامن القومي الامريكي ووزيراً للخارجية، واحتلت ازمة الطاقة التي تفجرت بعد حرب تشرين عام 1973 جل اهتمامه اذ ركز على شق الصف العربي عن طريق مخطط كامب ديفيد وكذلك تمزيق وحدة الاوبك [27]

لقد كان جوهر خطة كيسنجر للطاقة يتلخص في حشد جبهة الدول المستهلكة ((الدول الصناعية المتقدمة)) عن طريق تأسيس الوكالة الدولية للطاقة في شباط 1974. بحيث تباشر الوكالة ببناء خزين استراتيجي نفطي. والعمل على البحث عن بدائل للطاقة ومصادر نفطية جديدة، والحد من استهلاك البترول من اجل تحقيق فائض في الانتاج يؤدي الى انهيار الاسعار ان تحقيق هذا الى جانب تزايد الضغوط من خلال المصروفات الهائلة على التسليح والانماء في البلدان النفطية، الامر الذي سيؤدي الى ظهور عجز في ميزان المدفوعات لديها منذ عام 1977.

مما يؤدي الى ظهور علاقات جديدة بين المنتجين والمستهلكين، كما اكد كيسنجر على اثر التكنولوجيا الغربية في خلق مصادر جديدة للطاقة. ان الذي تحقق من مخطط كيسنجر هو تزايد في انتاج الغرب من نفط بحر الشمال. ونفط الاسكا وتقليص نمو الاستهلاك، مما ادى الى انهيار اسعار النفط سنة 1986 وليس سنة 1977 كما كان مُخططاً، وبدأ معه العجز المالي في الدول المنتجة وبالتالي تم تعطيل دور الاوبك. واخضاع السياسات النفطية لمعظم اقطار اوبك لمخططاتها وخاصة زيادة الانتاج من اجل التعويض عن انخفاض الاسعار وتحقيق اكبر قدر من العوائد النفطية لتغطية العجز في ميزانياتها [28]. ولكن الذي لم يتحقق من خطة كيسنجر هو عدم نجاح الغرب في ايجاد بدائل للطاقة ناجحة اقتصادياً وتكنولوجيا.

---

(27) (Conversation with Kissenger , Journal of Palestine studies , vo 1, o , No3 spring 1981. pp. 189– 194.

(28) عبد العزيز مؤمنة، البترول والمستقبل العربي، ط1، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، بيروت، 1976، ص 156–162

ثم تغيرت السياسة الامريكية بعد التدخل السوفيتي المباشر في افغانستان وكذلك قيام الثورة الايرانية سنة 1979 واصبح هناك تهديد مباشر للاطماع الامريكية في الوطن العربي مما ادى الى ظهور مبدأ كارتر الذي يستند على التدخل المباشر من خلال القوة العسكرية والتواجد الامريكي الفوري عن طريق قوات التدخل السريع التي تشكلت لهذا الغرض (29).

وقد اكد كارتر في خطاب له في كانون ثاني 1980 ان اية قوة خارجية تحاول السيطرة على منطقة الخليج العربي سيرد عليها بقوة وبأستخدام القوة العسكرية (30).

وهذا المبدأ كان تطوراً كبيراً في الستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية التي تهدف الى اخراج منطقة الخليج العربي من دائرة الصراع الدولي الى دائرة الامن القومي الامريكي والغاء فكرة الاعتماد على القوة الاقليمية، بل العمل على عدم تشجيع بروز أي قوة اقليمية مؤثرة. وقد كان ذلك واضحاً من خلال تطبيق فكرة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران كأكبر قوتين اقليميتين مؤثرتين على المصالح الامريكية في المنطقة العربية لأنهما يشرفان على نفط الخليج العربي. وبالفعل ظهرت فيما بعد نظرية الاحتواء المزدوج لمارتن اندك عضو مجلس الامن القومي الامريكي ومؤيدة ومطور نظريته انطوني ليك (31)

وجوهر الاحتواء المزدوج يستند على توازن في منطقة الخليج العربي من غير الاعتماد على العراق وايران وكذلك العمل على اضعافهما، واصبح موضوع اضعاف

---

(29) مركز التخطيط الفلسطيني، النفط والجيوستراتيجيا المعاصرة، الانترنيت: مصدر سابق، ص 9 – 10.

(30) محمد جواد رضا، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي – ازمات التنمية وتنمية الازمات، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص47.

(31) صلاح المختار، مجلة شؤون سياسية، العدد 3، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1994، ص27–31.

العراق وايران امراً ضرورياً بعد زوال الخطر الشيوعي السوفيتي، ولكن يتضح ان المصالح الامريكية لاتستطيع أي قوة اقليمية حمايتها لأن الوعي والمد الاسلامي اخذ يلعب دوره في الصراع الدولي في المنطقة العربية (32).

ثم جاء ريغان ليتواصل مع ستراتيجية كارتر ويحاول ان يتغلغل في المنطقة العربية، فقامت الولايات المتحدة بتعزيز وجودها في المنطقة من خلال اخذ تسهيلات ستراتيجية وعسكرية في رأس ميناس في مصر وبربرا في الصومال وفي جزيرة المصيرة في عمان، فضلاً عن التعزيزات العسكرية في المنطقة.

كان لسياسة ريغان المتشددة حيال القضايا الدولية ومصالح امريكا في العالم وبناءه لبرنامج حرب النجوم، جعل من المنطقة العربية ساحة مهيأة للصراع الدولي بين القوتين العظمتين. ثم انهار الاتحاد السوفيتي بشكل مفاجئ وسريع، وانتهت الحرب الباردة عام 1991 وهيمنت الولايات المتحدة على العالم واحتلت منابع النفط العربي في منطقة الخليج العربي التي تضم اكثر من (45٪) من احتياطي النفط العالمي، وبعد حرب الخليج الثانية سنة 1991 اصبحت الولايات المتحدة تسيطر على معظم النفط العربي، خاصة وان الحصار المفروض على العراق ادى الى اسر النفط العراقي وجعل انتاجه النفطي بيد الامم المتحدة التي تنفذ السياسات الامريكية.

هذا الاحتلال الفعلي حول التهديدات والتصريحات والنظريات الامريكية الى حقيقية واقعة، قد نفذت ستراتيجيتها النفطية واحتلت منابع النفط العربي بعد ان اصبحت القطب الاوحد والقوة العظمى الاولى في العالم، التي تمادت في هيمنتها على المؤسسات الدولية الكبرى، التي تحرك الاوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية كمنظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للانشاء والتعمير والامم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، وبعد انتهاء الحرب الباردة

(32) امجد حداد، المواجهة بين الإسلام السياسي والولايات المتحدة في الشرق الاوسط ومستقبل العلاقات العربية الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد العاشر، 2000، ص 227 – 237.

استمرت الولايات المتحدة بسياسة الاحتواء ولكن لجميع الدول التي تهدد المصالح الامريكية وعدت هذه الدول بالدول المارقة وضمت اليها سوريا والسودان وليبيا فضلاً عن العراق وايران وكوريا الشمالية بل ان الاحتواء اخذ يطول أي دولة او حركة تريد امتلاك سيادتها وارادتها.

هذا التوجه الامريكي يعكس خطأ التصورات الستراتيجية الدولية، التي كانت تعتقد بانبلاج فجر جديد من العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة بحيث تهدأ الصراعات والمنافسات الدولية الجيوستراتيجية.

ولكن مازالت التوجهات الامريكية تعكس صور مغايرة للتوقعات وخاصة بعد ظهور خطة بوش الابن للطاقة، والتي اكد من خلالها على ان الولايات المتحدة اخذت تستورد اكثر من 70٪ من استهلاكها النفطي مطلع الالفية الثالثة وذلك اثناء مخاطبته لسكان مدينة سيدارابيدس بولاية ايوا، واكد على ان يكون الامريكيين متفائلين من عمليات التنقيب عن النفط في الاسكا وتصنيع السيارات التي تعمل بالهيدروجين، واكد على اهمية التقنية في المساهمة في حل ازمة الطاقة[33].

وهذا هو خطاب سياسي – اعلامي اكثر منه واقعي عملي لان الولايات المتحدة تواجه معضلة حقيقية في مجال امن الطاقة، فهي تستهلك اكثر من (20) مليون برميل نفط يومياً عام 2002 وسيزيد على (26) مليون ب / ي سنة 2020[34].

ولعل ما كتبه مايكل كلير في مقالته المعنونة (السياسات النفطية العالمية والسياسة الخارجية في خطة بوش الابن للطاقة)* في مجلة (Current History

(33) جريدة الاخبار المصرية بوش يؤكد ضرورة وجود خطة للطاقة، ، الانترنيت:
http:// news – masrawy. com /masrawy news / … / 80277 news. ht P1.

(34) واشنطن وزير الطاقة الامريكي يحذر من الاعتماد المفرط على النفط الخارجي، جريدة الوطن، العدد 636 الخميس 27 / 6 / 2002 الانترنيت:
www.alwatan.com Saldaily / 2002 – 6 – 27 / First P1.

* اعلنت هذه الخطة في 17 أيار – 2001.

الامريكية) تقييم بليغ لما يخطط له بوش في هذا المجال. فهي تؤكد على ان الولايات المتحدة ستواجه ازمة في العقدين القادمين وان أي نقص في الطاقة هو تهديد خطير للامن القومي للولايات المتحدة. وان تجاوز هذه الازمة ربما لايتم ما لم تتورط الولايات المتحدة في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول التي يتوقع ان يتدفق منها النفط، وهذا التورط قد يتخذ اشكالاً مالية او دبلوماسية في اكثر الاحيان، ولكنه قد يتطلب عملاً عسكرياً[35]. وهذا ما قام به جورج بوش الابن في عام 2003 عندما احتل منابع النفط في العراق. لكي تحكم الولايات المتحدة قبضتها على اكثر من (55٪) من احتياطيات النفط في العالم.

يتضح مما تقدم ان الستراتيجية الامريكية كانت تهدف الى السيطرة المباشرة على منابع النفط في المنطقة العربية، كما عملت على اجهاض دور اوبك الرامي الى التحكم بأسعار النفط في الاقطار المصدرة، واسست الوكالة الدولية للطاقة عام 1974 التي وضعت ستراتيجية قوية سيطرت من خلالها على صناعة النفط العالمية، واصبحت السياسة النفطية لمعظم الدول العربية تسير على وفق مخطط الدول الصناعية المستهلكة من حيث الانتاج والاسعار، كما قامت ببناء خزين ستراتيجي كبير تستعمله سياسياً واقتصادياً للضغط على الدول النفطية من خلال التلاعب بالعرض والطلب وبالتالي التأثير على الاسعار التي انهارت في عام 1986، ومنذ تلك السنة وصناعة النفط في الاقطار العربية وغير العربية المصدرة اسيرة لمخطط او ستراتيجية الوكالة الدولية للطاقة.

ومن الجدير بالذكر ان النشاط العسكري المحموم الواسع النطاق للولايات المتحدة في المناطق الحيوية من العالم سيؤدي الى تزايد الطلب الامريكي على النفط بشكل كبير جداً، فأن معدل الاستهلاك العسكري للولايات المتحدة في الثمانينات كان نحو (490) الف برميل يومياً. بينما كان في حرب فيتنام اكثر من (1.1) م ب/ي.

(35) سحربعاصيري، مصدر سابق، ص 1 – 12.

ومن المؤكد ان الولايات المتحدة تستهلك كميات كبيرة من النفط بسبب نشاطها العسكري حالياً، فالقاصفات السوقية مثل (B_{52}) تستهلك اكثر من (86) برميل / ساعة والمقاتلات الاخرى مثل الفانتوم (40) برميل / ساعة، بينما تستهلك حاملة الطائرات غير النووية نحو (134) برميلاً / ساعة، الامر الذي يبين ضخامة حجم الاستهلاك الامريكي في اثناء اوقات حشودها وحروبها وتحرك حاملات طائراتها وبوارجها في السنوات الاخيرة[36].

ان النشاطات العسكرية في العالم كانت تستهلك بحدود (4.5) م ب / ي في نهاية الثمانينات، وسوق النفط العسكرية تستهلك ما قيمته اكثر من (30) مليار دولار سنوياً تنفق على شراء المشتقات النفطية، وهناك انواع من الزيوت والوقود الخاصة بالصواريخ والطائرات تقدر قيمة الغالون الواحد بأكثر من (1000) دولار[37].

ان سفك الدماء والتضحية بالارواح تجعل ثمن شراء الوقود والمستلزمات العسكرية الاخرى، يتقدم على كل المتطلبات الاخرى، وعند اشتداد المعارك يصبح تأمين الوقود للالات والمعدات والعجلات العسكرية ستراتيجياً وبأي ثمن، ففي الحرب العالمية الثانية اضطرت المانيا تجهيز قواتها في الفيلق الافريقي بواسطة براميل تنقل بالغواصات، وبريطانيا كانت تنقل الوقود للجيش بالطائرات، الامر الذي يعكس اهمية النفط ومشتقاته اثناء الحروب، وحتى في الصراعات الدولية التي تستخدم فيها المناورة والتهديد وحشد الجيوش بدلاً من الحروب، وهي ايضاً تستهلك كميات كبيرة من النفط المطلوب توفيره بأي ثمن.

(36) Cutler Tom , The militory Demand for oil , Petroleum Economist , London , 1989 , P 10–21.

(37) لمزيد من المعلومات عن اهمية النفط في الجانب العسكري لطفاً ينظر:

– المصدر السابق، ص 1– 131.

– ميكائيل بروكس، النفط والسياسة الخارجية، ترجمة غضبان السعد، مطبعة الشعب، بغداد، 1951، ص 9 – 10.

السياسة النفطية العربية

ان الاوضاع السياسية العربية والواقع المجزء الذي يعيشه الوطن العربي قد انعكس بشكل كبير على السياسة النفطية العربية* وهي محصورة بأطر قطرية. فما عدا التنسيق الذي يتم من خلال اوبك واوابك ولايشمل جميع الدول العربية وهو عادةً مرتبط بالاسعار والانتاج الذي يخص الاقطار العربية وغير العربية، ولم تراعِ الجوانب السياسية والستراتيجية لمواجهة المخططات الجيوبولتكية الموجهة لنهب الثروة النفطية العربية في دول هاتين المنظمتين.

اما ما يقصد بالسياسة النفطية العربية، فهي الخطط والاجراءات التنفيذية التي تخص الصناعة النفطية العربية والتي ترمي الى توظيف صناعة النفط العربية في خدمة القضايا السياسية والاقتصادية والجيوبولتيكية العربية.

ينبغي ان تتبلور الخطط القوية لوضع ستراتيجية عربية على وفق ما يخدم الوطن العربي وقضاياه العادلة في الوحدة والتنمية وتحرير الاراضي المغتصبة ودعم كل اشكال التكامل والتعاون والتنسيق العربي سياسياً واقتصادياً وامنياً.

ان الواقع العربي يؤشر انعدام مثل هذه الستراتيجية العربية، مما جعل التأثير السياسي والاقتصادي والستراتيجي للنفط شبه معطل في اداء دوره الستراتيجي. بحيث لم يستطع العرب استخدام النفط بشكل مؤثر وفعال حيال أي قضية سياسية او اقتصادية اوامنية خطيرة على الرغم من وجود ادوات فعالة يمكن ان تستخدمها في هذه الستراتيجية وهي:

- تخفيض الانتاج الى حد معين.
- الحظر النفطي.

(*) لايمكن تسميتها ستراتيجية عربية لأستثمار الثروة النفطية لانها لم ترقى الى مستوى الستراتيجية من حيث التخطيط والاهداف ووسائل التنفيذ بسبب المواقف القطرية الضيقة.

- زيادة الاسعار.

فضلاً عن ادوات اخرى كالاموال والاستثمارات النفطية والصناعات النفطية اللاحقة، وكذلك المحافظة على وحدة اوبك ومحاولة ضم دول نفطية اخرى لتوسيع تكتل اوبك بحيث يصبح ذا فعالية كبيرة.

ان استقراء التاريخ النفطي للوطن العربي، يبين تبعية وارتباط قطاع النفط العربي بمعظم حلقاته بالشركات الاحتكارية النفطية العالمية، والقوى الغربية العظمى والكبرى، مع تغير تدريجي بسيط في مجال المشاركة العربية في ادارة الصناعة النفطية، وخاصة بعد تأسيس منظمة اوبك سنة 1960 وتأسيس الشركات النفطية الوطنية سياسياً وخاصة في الدول التي قامت بتأميم نفطها او تطبيق مبدأ المشاركة.

اما من الناحية الاقتصادية، فقد ظلت الاثار الاستعمارية والتبعية واضحة ومؤثرة سلباً في القرارات السياسية، ولكن بمرور الزمن اخذت الحكومات العربية تدرك الاهمية السياسية والاقتصادية للنفط، واخذت تنسق مواقفها من خلال اوبك واوابك، ومع تزايد المخاطر السياسية والعسكرية التي اخذ الكيان الصهيوني يتوسع ويحتل الاراضي العربية بدعم امريكي – غربي غير محدود، ويؤدي دوراً كبيراً في اختلال توازن القوة.

ان هذا الموقف الغربي غير العادل جعل جميع الاقطار العربية بكل اتجاهاتها السياسية وولاءاتها تحس بظلم الموقف الغربي وعدوانية الكيان الصهيوني واهدافه في احتلال مساحات واسعة من الوطن العربي والسعي الى تكوين ((دولة اسرائيل من الفرات الى النيل)). ومن الممكن تمييز ثلاث مراحل مرت بها السياسة النفطية العربية هي:

المرحلة الاولى: وتتمثل بالمرحلة التي سبقت سنة 1970 وهي مرحلة تتصف بالسلبية لأن صناعة النفط العربية كانت تحت سطوة الشركات العالمية الاحتكارية الكبرى وكان النفط يباع بثمن زهيد جداً ومع ان التطور الذي حصل في السعر

والاهمية الستراتيجية للنفط كان بطيئاً جداً الا ان ملامح اثارة السياسية قد بدأت في اثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 فقد ادى هذا العدوان الى اغلاق قناة السويس وتعطيل شحن النفط الى اوربا الغربية، وتضامناً مع مصر قام العمال السوريون بنسف خط انابيب كركوك – بانياس لمنع وصول النفط الى دول العدوان لخلق ازمة نفطية في غرب اوربا، ولكن الولايات المتحدة سارعت الى مد يد العون الى اوربا وتعويض النقص النفطي فيها [38].

ثم حصل عدوان حزيران 1967 وعلى الرغم من ضخامة العدوان وآثاره المادية والنفسية الكبيرة على الوطن العربي من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي فقد كانت المحاولة العربية في استخدام النفط كسلاح للضغط على الدول الغربية المساندة للكيان الصهيوني صغيرة ولكنها تعد نقطة تحول كبيرة، فبعد ساعات من العدوان عقد وزراء الخارجية والاقتصاد العرب اجتماع في بغداد قرروا فيه منع وصول النفط العربي الى اية دولة تعتدي او تشارك او تساند الكيان الصهيوني عسكرياً، وبالفعل قامت بعض الاقطار العربية المصدرة للنفط بوقف ضخ النفط، ولكن هذا القرار لم يسر مفعوله سوى عدة ايام فقط [39]، بحجة ان ذلك يلحق الضرر بالعرب بسبب اهمية العوائد المالية النفطية والحاجة الماسة اليها في المعركة، ولكن مجرد التفكير في استخدام النفط كسلاح في المعركة كان ذا مغزى ستراتيجي وذا بعد قومي يبين امكانية العرب في استخدام النفط كسلاح فعال يستطيعوا من خلاله تغيير موازين القوى لصالحهم لو توفرت الارادة الساسية بذلك.

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة من عام 1970 اذ اتخذت اجراءات سياسية في اوابك وفي مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية والنفط العرب، التي كانت تحت

---

(38) عبد الحميد خضر الصافي، النفط العربي والمؤامرات الاستعمارية، وزارة الثقافة والاعلام العراقية، السلسلة الاقتصادية رقم 7، بغداد، 1980، ص 14–15.

(39) المصدر نفسه، ص 15–16.

على استثمار النفط والعوائد النفطية لدعم اقطار المواجهة، وكذلك ادى السخط والغليان الجماهيري العربي الى احراج الحكومات العربية على المواجهة بكل الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبالفعل اخذ يتبلور موقف عربي في استخدام النفط

وظهر ما يعرف بالثورة النفطية خلال المدة بين 1970– 1973، فقد تم اتخاذ اجراءات فعالة في رفع اسعار النفط وقد باشرت ليبيا بذلك عام 1970 عندما قامت بدحرجة الجمود العربي، لأن رفع اسعار نفطها ادى الى التوصل الى اتفاقيتي طهران وطرابلس وتوصل اوبك الى القرار 120 [(40)]، الامر الذي ادى الى رفع اسعار النفط وتعديل ضريبة الدخل التي تجبى من الدخل الصافي للشركات الى 55٪.

لقد كان من بين نتائج اتفاقيتي طهران وطرابلس عام 1971، هو الربط لأول مرة بين نفط الشرق وسياسته وبين ازمة الطاقة. وتضمنت اتفاقية طهران ان أي رفض من قبل شركات النفط الدولية الانصياع للأجراءات القانونية السارية في الدول الاعضاء في منظمة اوبك، خلال اسبوع من تاريخ اتخاذه فأن الدول الاعضاء في كافة الدول فيما عدا إندونيسيا ((سوف تتخذ الاجراءات المناسبة بما في ذلك اجراء حظر شامل لشحنات النفط والمنتجات النفطية)) [(41)]. ان وقوف بعض دول اوبك غير العربية بهذا الموقف الايجابي اعطى الدول العربية زخماً كبيراً في استخدام النفط واستثماره بشكل فعال من الناحية السياسية.

وفي حزيران عام 1972 بدأ العراق بتأميم نفطه واعلان سيادته على ثروته النفطية بعد عقود من هيمنة الشركات الاحتكارية عليها، والتي لم تدخر أي فرصة لألحاق الاذى السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالاقطار النفطية، وكان آخرها هو

---

(40) مروان اسكندر، الدعم النفطي العربي من مؤتمر الخرطوم 1970 الى مؤتمر الكويت 1973، منشورات مؤسسة الاستشارات الاقتصادية للشرق الاوسط، بيروت، 1973 ص 78.

(41) عبد العزيز حسين الصويغ، النفط والسياسة العربية، مصدر سابق، ص 141.

تخفيض الانتاج في العراق لالحاق الضرر بالعراق ومسيرته التنموية الناهضة [42]، وكان هذا التاريخ بداية لعقد جديد من العلاقات البترولية مع هذه الشركات، اذ بدأ مشروع تعديل الاسعار، وكانت بداية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد استطاع العراق ان يُفعّل العلاقة بين النفط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه.

اما على الصعيد القومي فقد شجع تأميم النفط اقطار الخليج العربي على رفع نسبة المشاركة من 20٪ الى 25٪ ثم الى 60٪[43]. وفيما بعد استحوذت على ثروتها النفطية والغت الامتيازات المطلقة بيد الشركات الاجنبية، اما ليبيا ففي حزيران عام 1973 اكملت تأميم نفطها رداً على الولايات المتحدة والقوى الغربية التي تساند الكيان الصهيوني، وفي اليوم التالي رحبت مصر بالقرار الليبي كونه يمثل بداية المعركة مع المصالح الامريكية بالمنطقة العربية، وقالت ان هذا القرار بمثابة جزء هام من الصراع الرهيب وهو ايضاً بمثابة الشرارة الاولى لبداية المعركة.[44]

اما الجزائر فقد بدأت معركة التأميم منذ عام 1971 بتأميم حصص الشركات في صناعة تكرير النفط، ثم تلى ذلك تأميم حصص بعض الشركات، وطبقت مبدأ المشاركة مع الشركات اخرى [45].

وكانت تلك البداية في حرب النفط، التي دفعت السعودية ان تلعب دور الوسيط منذ بداية ازمة النفط، ولكن عندما لم تجد اذان صاغية من الولايات المتحدة، حذرتها من خطورة موقفها، ثم اصبح الخطاب السياسي السعودي، يتناغم مع الموقف العربي في الربط بين النفط والمشكلة العربية والصهيونية. وهذا ما جعل الغرب يسعى لتعديل الموقف السعودي لأنقاذ العالم الغربي.[46]

(42) سعدون حمادي، مذكرات واراء في شؤون النفط، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص99–100.

(43) منشورات الثورة، التأميم بداية سياسة بترولية عربية صالبة، ط1، بغداد 1974، ص 9–14.

(44) عبد العزيز حسين الصويغ، مصدر سابق، ص 160.

(45) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، مصدر سابق، ص 60–74.

(46) بيتر.ر. اودل، النفط والقوة العالمية –خلفية ازمة النفط، مصدر سابق، ص 250.

وبعد اندلاع حرب 6 تشرين اول 1973، وتحديداً في يوم 17 تشرين اول من السنة نفسها اجتمع اعضاء اوابك ليصدروا قرارهم التأريخي بتخفيض انتاجهم النفطي بنسبة 5٪ عن انتاج شهر ايلول، كما قرروا ان يستمر تخفيض الانتاج بنسبة 5٪ شهرياً حتى يتحقق انسحاب آخر صهيوني من الاراضي العربية [47]. وقد كان في المؤتمر اتجاهان لاستخدام النفط في المعركة الأول: طالب بالتخفيض التدريجي لأنتاج النفط العربي وكانت معظم الاقطار العربية تمثل هذا الاتجاه، عدا ليبيا والعراق اللذين مثلا الاتجاه الثاني والذي يروم تأميم كل المصالح النفطية الاجنبية وخاصة الامريكية وللدول الاخرى المساندة للكيان الصهيوني. وسحب الارصدة المالية العربية منها، واصر العراق وليبيا على ضرورة حرمان الولايات المتحدة من النفط العربي وقطع امداداته بشكل كامل، والتحرك الى دول اوبك غير العربية وحثها على عدم تعويض أي كمية ناتجة عن التخفيض العربي.

وفي اجتماع اوبك التالي المنعقد في شهر تشرين الثاني 1973 اعلنوا زيادة نسبة التخفيض الى 25٪ لزيادة الضغط على الكيان الصهيوني للانسحاب، واستثنيت بعض الدول الصديقة من الحظر النفطي. وفي الوقت نفسه قامت امريكا بمنح الكيان الصهيوني مساعدات مالية قيمتها 2.2 مليار دولار كمعونة عسكرية، مما دفع بالاقطار العربية الى اتخاذ قرار الحظر الكامل على الولايات المتحدة، مما خلق حالة من الارتباك في سوق النفط العالمية وبالتالي ارتفاع اسعار النفط بشكل كبير الى حد لم تصل اليه من قبل[48]

ومن الجدير بالذكر ان جميع الاقطار العربية قد خفضت إنتاجها بنسبة تزيد على 25٪. فبعد ان كان الانتاج العربي في شهر ايلول 1973 20.6 م ب /ي اصبح في نهاية تشرين الاول 1973 نحو 15.1 م ب /ي، الامر الذي جعل قرار استخدام النفط

(47) عبد العزيز حسين الصويغ، مصدر سابق، ص 161–162.

(48) المصدر نفسه، ص 163 – 164

كسلاح في المعركة ضد القوى المساندة للكيان الصهيوني ذو اثار سياسية واقتصادية كبيرة على الدول الصناعية، فمنذ نهاية عام 1973 تضاعفت الاسعار والعوائد المالية، وتفاقمت ازمة الطاقة بشكل خطير جداً في الغرب، الامر الذي دفع بالولايات المتحدة الى التفكير بتسوية سلمية للقضية الفلسطينية، وقد نجح ((روث نويز)) في التعبير عن الوضع الغربي ومازق الطاقة عندما قال ((لم يحدث منذ حصار طروادة وتفجير القنبلة الذرية ان استطاع سلاح حربي ان يكون فعالاً كما كان التأثير الذي نتج عن استخدام العرب لقوتهم النفطية الجديدة المكتسبة، وقد اصبحت القوة النفطية العربية سلاحاً ذو حدين سياسي واقتصادي وقد استطاع العرب ان يستفيدوا من الاثنين))[49].

وفي ظل هذه التطورات والوضع الحرج الذي تمر فيه ازمة الطاقة في الولايات المتحدة والغرب. شكلت الدول الصناعية المستهلكة جبهة، بعد تأسيس الوكالة الدولية للطاقة التي اخذت على عاتقها مجابهة اوبك، والعمل بكل الوسائل السياسية والاقتصادية لأجهاض الاهمية السياسية للنفط، وممارسة كل الضغوط على العرب لتعطيل الدور الستراتيجي للنفط العربي، واستطاعت ان تشق وحدة الصف العربي بعد اتفاقية كامب ديفيد التي نجح كيسنجر مهندسها الذي حول نشوة التوظيف الاستراتيجي للنفط الى احباط بعد ان نجح في اضعاف الموقف العربي[50].

لقد تمكنت الولايات المتحدة من تغيير الموقف السعودي والخليجي بعد ضغوط سياسية اقتصادية كبيرة بحيث اصبحت سياساتها النفطية تسير وفق المخطط الاوربي – الاميركي. وخاصة قيامها بأغراق الاسواق النفطية بالانتاج ورفض أي عملية لرفع الاسعار[51].

---

(49) Ruth.S.Knowies , Americane Oil famine , conard , Mccann , NewYork , 1975 , p. 107–108.

(50) نظام شرابي، اميركا والعرب –السياسة الامريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990، ص 387

(51) لمزيد من المعلومات عن تفاصيل هذه السياسة ينظر لطفاً:– وزارة النفط العراقية، دائرة العلاقات والاستثمارات الخارجية، السياسية النفطية لأقطار الخليج العربي، بغداد، 1977، ص 1–62.

اما باقي مفاصل الصناعة النفطية لأقطار الخليج العربي فهي ما زالت تحت رحمة الشركات الاجنبية وضغوطاتها والمتغيرات الاقتصادية والسياسية في سوق النفط العالمية، التي تتلاعب فيها ادوات الاعلام الغربي فهي تارة تشن حملات اعلامية عن عدم اهمية النفط الذي لاقيمة له بدون السوق الغربية، وإن البدائل عن النفط سوف تجعل منه سلعة بائرة، وان النفوط الجديدة ذات الاحتياطات الكبيرة في الاسكا وبحر الشمال سوف تجعل التخمة النفطية تقضي على العرب وسوف تجعلهم في فقر مدقع.(52)

وقد رسم الاعلام الغربي صورة قاتمة عن الانسان العربي وتخلفه وعقليته التي تحاول حرمان العالم من النفط، لأنه يؤدي الى تأخير النمو الاقتصادي العالمي (53). كما وصف الانسان العربي بأنه طفل العالم الذي وجد ثروة اسطورية فجأة ولايعرف كيف يتصرف بها، فلا بأس اذن من الحجر عليه ان امكن (54)

ان حصول شرخ في اوبك من خلال اختراق اكبر قواها النفطية وهي السعودية واقطار الخليج العربي الاخرى، مضافاً اليه الهجمة الاعلامية الضخمة التي حاولت اجهاض الاهمية الستراتيجية للنفط العربي، مدعومة بكل اساليب الترغيب والتهديد والابتزاز والضغط وإثارة المشاكل السياسية والاثنية والحدودية في المنطقة العربية. مما جعلها تنجح في اضعاف جبهة الدول المصدرة وتراجعت اسعار النفط حد الانهيار في عام 1986 فقد بلغت بين 6–9 دولار بعد ان كانت تتراوح بين 28–34 قبل هذا العام، الامر الذي انعكس سلبياً على جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والامنية في المنطقة العربية وفي الدول النفطية المصدرة الاخرى (55)

(52) فؤاد يتيم، دور الاعلام النفطي في العلاقات الدولية، النفط والعلاقات الدولية، اوابك، الكويت، 1979، ص 92.

(53) المصدر نفسه، ص 94–95.

(54) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 6–7.

(55) Fadhi. J.AL.Chalabi , the causes and the Implications for OPEC of the oil price decline of 1986 , OPEC Review , vol. XII. No.l , 1988. p. 1–2

المرحلة الثالثة: بدأت حقبة نفطية جديدة تتصف بالضعف والخنوع شملت حتى الاقطار العربية المتشددة في استخدام سلاح النفط واصبحت فعاليتها محدودة في رسم السياسة النفطية العربية، وخاصة بعد قيام حرب الخليج الثانية وتشرذم الصف العربي وتفرقه، الامر الذي غيب الدور الستراتيجي للنفط.

الا ان الضغوط السياسية والاقتصادية وخاصة المالية على معظم الاقطار النفطية الخليجية جعلتها تصر على رفع اسعار نفطها نسبياً وتعمل من خلال الاوبك على تحديد سقف الانتاج وبما يخدم السعر المتواضع جداً الذي حددته اوبك سعرامثالياً لبرميل النفط بحيث يتراوح بين 22–28 دولار في مطلع الالفية الثالثة [56]، وهو سعر ذو قيمة شرائية اقل من نصف القيمة الشرائية لسعر برميل النفط في منتصف السبعينات [57]

تأثرت ملامح السياسة النفطية العربية في مرحلتها الثالثة، بما تعرضت له سوق النفط من تغيرات كبيرة ابرزها، اغراق سوق النفط العالمية بعرض زائد ادى الى تخلي دول اوبك عن تحديد الاسعار وفق مبدأ العقود الطويلة الامد، التي كانت تخضع لنظام تسعيري مستقر وحل محله نظام التسعير وفق سوق الاسعار الفورية التي كانت قبل عام 1986 تشكل نسبة 10–15٪ من سوق النفط العالمية، وتظهر لأمتصاص العرض النفطي الزائد بأسعار منخفضة [58]. مما شكل تفاقماً في العجز المالي وبداية سياسية نفطية سلبية لأنها عزلت النفط عن السياسة والاقتصاد، فأنخفضت القوة الشرائية للعوائد النفطية بسبب التضخم وبسبب تراجع قيمة الدولار المستمرة، مما ادى الى تفاقم مشكلة المديونية وتراجع مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعل من

(56) جريدة الشرق الاوسط، لندن، اوبك تعلن تخليها عن آلية تثبيت اسعار النفط حتى اشعار اخر، الانترنيت:

http://WWW. asharqalawasat. com / macdaily 30/12/201 .../l.htm,P. 2

(57) ابراهيم عبد الحميد اسماعيل، مصدر سابق، ص 10.

(58) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 28–29.

عجـز موازنـات الاقطـار النفطيـة عاهـة مسـتديمة، لابـل ان تفـاقم الاوضـاع السياسـية والامنيـة في المنطقـة العربيـة، ادت الى تراجـع دور النفط في الحيـاة العربيـة. ويؤمـل ان لا تتفاقم الاوضاع للحد الذي يخرج النفط من اهميتـه الاقتصـادية، ويصبـح دوره هامشـياً على الرغم من أهميته الدولية

وهذا يتطلب التفكير الجدي بوضع سياسة نفطية تعيد للنفط مكانته وفعاليته السياسية والاقتصادية والستراتيجية، من خلال ستراتيجية نفطية عربيـة وبالتنسيق مـع الـدول النفطيـة الاخـرى لكـي يـتم اخـراج الاقتصـاديات العربيـة مـن مشـاكلها الماليـة والتنموية، وتقضي على التبعية الاقتصادية التي ستبقى مادامت صناعة النفط العربيـة غير قادرة علـى الـتخلص مـن تبعيتهـا للشـركات النفطيـة المتعـددة الجنسـية وللكـارتـل الاحتكاري العالمي وللضغوط التي تولدها حكومات الـدول الصناعية الكبرى التي لاتفكر الا بمصالحها الخاصة.

اما عن هيكل واسس هذه السياسة فينبغي ان تكون كما يأتي:

1) ان يكـون لـدى الحكومـات العربيـة الارادة السياسـية والقناعـة الكاملـة بالاهميـة الستراتيجية للنفط العربي فما زالت للنفط العربي ضرباته الموجعة شريطة ان تتوفر الارادة السياسية للعرب [59]. وان كل ما خطط له الغرب ونفذه سياسياً واقتصـادياً واعلامياً وعسـكرياً يعكس هذه الاهمية.

اما ما اعلنته وشنته وسائل الاعـلام الغربيـة للتقليل مـن اهميـة النفط العربـي سـواء بالحـديث عـن البـدائل او النفـوط الجديـدة فقـد اصـبحت عبـارة عـن سـراب يصـعب تصـديقه بعـد ثلاثـة عقـود مـن العمـل المضـني ومـا الاحـتلال العسـكري الامريكـي المباشر لمنابع النفط الا دليل على هذه الحقيقة.

---

(59) جمال علي زهران، وما زال لسلاح البترول طلقاته الموجعة، الانترنيت:
http: // web1. Ahram.org. eglArab / Ahram/ 23/4/2002/op/N.HT

2) العمل بكل الوسائل للمحافظة على وحدة الاوبك ومحاولة توسيع تكتل اوبك من خلال التحرك السياسي والاقتصادي على الدول النفطية الاخرى غير المنظمة للانظمام الى اوبك وخاصة الاقطار العربية مثل عمان واليمن والسودان والدول غير العربية مثل روسيا وأذربيجان وكازاخستان وكولومبيا والبرازيل والمكسيك والصين والهند وانغولا..... الخ.

3) العمل على تخفيض الانتاج لتحقيق هدفين الاول استنزاف الخزين الستراتيجي الغربي. والثاني لجعل الانتاج اهم العوامل المؤثرة في السعر بحيث لايتم اغراق السوق بكميات كبيرة من النفط تؤدي الى انهيار الاسعار بشكل مفاجيء.

4) ان تكون اسعار النفط مجزية وتوفر للدول النفطية ايرادات ثابتة او متصاعدة تتغير بشكل مستمر مع كل تصاعد في معدلات التضخم في الدول الصناعية ومع كل انخفاض في قيمة الدولار. ومع التغير في اسعار السلع الانتاجية الصناعية المستوردة من الدول الصناعية.

5) تسديد الديون العربية للاقطار النفطية وغير النفطية من الاستثمارات والعوائد النفطية العربية المتراكمة في الدول الصناعية الغربية واعادة بناء احتياطياتها المالية.

6) إطالة عمر النفط الى ابعد مدى ممكن لأهميته القومية والعالمية، عن طريق تحديد الانتاج النفطي على وفق الظرورات العالمية التي تحقق سعر مجزي للنفط وضمان تدفق النفط الى الاسولق العالمية.

7) بناء علاقات دولية تضمن مد الدول الصناعية بالنفط مقابل توطين التكنولوجيا وخاصة في مجال صناعة النفط، ورفع مبدأ النفط مقابل التكنولوجيا.

8) يبقى استخدام النفط ستراتيجياً هدفاً سامياً في خدمة القضايا القومية العربية العادلة وبما لايلحق الضرر في الاطراف التي تحاول مساندة العرب في حل قضاياهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

9) العمل على استثمار القوة الجيوبولتيكية للنفط لبناء علاقات دولية تعتمد على اهمية النفط العالمية.

مما تقدم نستنتج ان القوى الكبرى وخاصة الدول الصناعية. المستهلكة للنفط والتي لاتنتج منه الا نسبة محدودة جداً، فقد اعطت لنفسها الحق بأستخدام النفط استخداماً شاملاً سياسياً واقتصادياً وستراتيجياً، ومن اجل خدمة مصالحها الداخلية الاقتصادية والسياسية والامنية او الخارجية من خلال منع القوى الدولية من الحصول على مصادر مضمونة للطاقة.

كما ان حكومات الدول المستهلكة تحصل على ثلاثة اضعاف سعر برميل النفط الذي تحصل عليه الدول المنتجة، وذلك من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، في الوقت الذي تستخدم اشرس اساليب اللعبة السياسية من خلال وسائل اعلامها التي تصور لمواطنيها مشكلة الطاقة وأزمة الطاقة وخاصة من النفط وان سببها الدول المنتجة وليس سياستها في مجال الطاقة.

لعل ابرز اسباب ذلك غياب الاعلام النفطي العربي وعدم فعاليته سواء من خلال مراكز البحوث او الكتب والمؤلفات المتعلقة بالنفط، او من خلال المؤتمرات والندوات العلمية، التي يمكن ان تبث عبر الفضائيات العربية، لكي تعرض الحقيقة ومعاناة الدول المنتجة من سياسات الحكومات الغربية ومن الشركات الاحتكارية. ومن حصارها التكنولوجي وفرضها القيود والضرائب على تجارة النفط الدولية، وهي تنادي بمبدأ حرية التجارة وتأثيرها على أزدهار الاقتصاد العالمي، في حين ترفض دخول تجارة النفط في حرية التجارة وتفرض القيود والضرائب على النفط والمنتجات النفطية بحجج سياسية وبيئية هي سبب تفاقمها.

ثانياً: النفط أداة لبناء العلاقات الدولية

أن السياسة النفطية العربية المطلوبة يصعب تنفيذها مالم تستند على العلاقات الدولية، لأن العرب طرف في معادلة الطاقة، هم اهم المنتجون والمصدرون وهناك

اطراف دولية اخرى هم المستهلكون ولاتوجد دولة لاتمسها الطاقة في صميم عملها السياسي او الاقتصادي او الحضاري والعلاقات الدولية قد تكون سياسية او اقتصادية او عسكرية او ثقافية..... الخ. تختلف الدول في اهدافها من هذه العلاقات، ولكن المهم ان هذه العلاقات هي علاقات قوى، أي ان الدول تعتمد على قدرتها الذاتية في غياب حكم اعلى من اجل تحقيق مصالح قومية [60]. سوف تكون السيطرة فيه للقوة الاقوى، أي التي تستطيع ان تجبر الغير على الخضوع لأرادتها سواء بالطرق الدبلوماسية (أي الاقتناع بالامر الواقع). او بالعودة الى الستراتيجية لاخضاع هذه الدولة او تلك. ولهذا فالصراع الدولي من اهم المفاهيم التي يهتم بها علم العلاقات الدولية [61].

من خلال ما تقدم دراسته تبين واضحاً ان صراع القرن العشرين كان طاحناً بين مختلف القوى الاستعمارية ثم تحول بين الكتلة الشرقية والغربية، ثم صراع القوى الاقليمية في الدول النامية ثم اخيراً الصراع بين الشمال والجنوب.

والصراع الدولي هو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها واهدافها وتطلعاتها، مما يضطرها تبني سياسات خارجية تختلف اكثر مما تتفق ولكن تبقى التوترات والخلافات دون نقطة الحرب [62]. ومن المؤلم ان المنطقة العربية كانت مسرحا لمختلف أنواع الصراعات الدولية السياسية والاقتصادية والأيديولوجية خلال القرن العشرين، لابل تفاقمت الصراعات العالمية وشنت حربين عالميتين وحروب اقليمية عديدة كان نصيب الوطن العربي منها سبعة حروب مدمرة مادياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعلمياً الى.... الخ. كان سببها الرئيسي النفط والامكانيات الجيوستراتيجية للوطن العربي.

---

(60) محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر بيروت، 1972، ص 21 و 22 و 41.

(61) المصدر نفسه، ص 37.

(62) عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي، مصدر سابق، ص 204.

وبكل تأكيد ان نتائج ذلك ستمس السيادة والاستقلال السياسي والاقتصادي للوحدات السياسية الضعيفة في العالم، ومنها الاقطار العربية التي لاتمتلك الارادة لبناء القوة. فالجغرافية قد منحت الوطن العربي معظم مقومات القوة الستراتيجية (اهم مصادر الطاقة في العالم وهي النفط والغاز الطبيعي، مساحة واسعة تضم موارد متنوعة وعمق ستراتيجي وسوقي كبير، ويمتلك موقع ستراتيجي مهم جداً فضلا عن كون الوطن العربي يعد كتلة سكانية كبيرة قد تجاوزت 280 مليون نسمة سنة 2002. وهو بذلك يكون سوق كبيرة ومصدر للايدي العاملة، ولكن المشكلة تكمن في تخلف الموارد البشرية العربية وضعف قدرتها الفنية والتكنولوجية لأسباب سياسية وجيوبولتيكية واقتصادية عديدة.

ولكن الخلل الرئيسي هو في القيادات السياسية العربية، فالحكومات العربية تعيش في وادي والشعب العربي يعيش في وادي اخر، فأهم معوقات التنمية هي العوامل السياسية واهم معوقات التعاون والتنسيق والوحدة العربية هي العوامل السياسية، لأن الطغم الحاكمة لاتفكر الا في مصالحها الخاصة وبقائها اطول فترة ممكنة على كراسي الحكم، فحتى الحكومات التي جاءت بشعارات وطنية وقومية، تحولت الى دكتاتوريات عاتية شرسة قيدت الفكر والروح الابداعية للمواطن العربي، وكان الد اعدائها التقدم العلمي والفني والتكنولوجي، وحرمت أبناءها من ابسط حقوق الانسان (حرية الفكر والرأي والرفاهية وغابت العدالة الاجتماعية ودب الفقر والتخلف الثقافي والعلمي)، وتحولت شعوبها الى شعوب فقيرة وبائسة.

اما حكومات الاقطار المرتبطة بالقوى الغربية فقد اختارت طريق الخنوع والتبعية السياسية والاقتصادية للقوى الغربية الكبرى لأنها لم تستطع بناء انموذج خاص وذاتي ناجحٍ، فعجز الموازنات والمديونية وضياع فرص التنمية جعلها في تبعية سياسية واقتصادية وتكنولوجية للقوى الغربية وخاصة للولايات المتحدة، مما جعلها لم تحقق اهدافها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، فقد حصل ارتفاع في مستوى المعيشة وتطور في الاداء الوظيفي للخدمات الاجتماعية والاساسية، ولكن لم يحصل التقدم

العلمي والتكنولوجي الذي يعد اهم اسس التنمية الشاملة، فبعد نصف قرن من الاعتماد على النفط اقتصاديا مازال الريع النفطي هو عصب اقتصاديات هذه الاقطار.

ولعل اخطر ما ضرب الواقع العربي في الصميم هو التنافر والتفرق العربي، فلم يعد القادة العرب قادرين حتى على عقد اجتماع قمة شكلي، وضعفت الثقة العربية بقيادتها السياسية، لأن الجماهير العربية لم تحصل من قادتها سوى التسلط والاضطهاد والفقر والتنافر والتحالف مع الاعداء على حساب الاشقاء، فكل شيء يتغير في العالم ما عدا القيادات السياسية العربية وسياساتها التابعة حتى اصبحت الوراثة في الحكم الجمهوري عرفاً عربياً.

واذا كان هناك اكثر من سؤال يطرح نفسه للبحث عن طريق للخلاص من هذه المشاكل السياسية والاقتصادية، فأن عدم نجاح العرب في تحقيق طموحاتهم واهدافهم في ظل العصر الذهبي للنفط، وفي ظل توازن القوى العالمية في السبعينات وبداية الثمانينات، فكيف الخلاص في ظل الهيمنة الامريكية ومؤسساتها ومخططاتها الاخطبوطية التي تعد النفط اهم اهدافها الستراتيجية. فهذا الوضع الدولي الخطير لم يجن منه الوطن العربي سوى حربين مدمرتين جعلت جميع الوطن العربي تحت المظلة الامريكية بشكل مباشر او غير مباشر وخاصة اهم منابع النفط فيه، لذا ينبغي ان تستثمر الاقطار النفطية ثروتها الستراتيجية لبناء علاقات دولية على وفق الاولويات الاتية:

1 – تنمية العلاقات مع الدول الآسيوية

اذا كان هناك امل للعرب في بناء علاقات دولية فعليهم ان يكونوا قوة (سياسية واقتصادية و عسكرية... الخ.) وهذا لايتم الا عن طريق وحدتهم او في الاقل التنسيق والتعاون الشامل بحيث يكونوا قادرين على تحقيق اهدافهم السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية.

ان الساحة الدولية تضم قوى عظمى وقوى كبرى وقوى فتية سياسية واقتصادية وتكنولوجية هي بأمس الحاجة للامكانيات والموارد العربية وخاصة الثروة النفطية والغازية.

فالصين من القوى الدولية الصاعدة التي عينها على النفط العربي وعين اخرى متجهة نحو الاسواق العربية لأن نموها الاقتصادي الكبير سوف يجعل منها في السنوات القادمة من اكبر المستهلكين للطاقة في العالم فمنذ عام 2000 اخذت تستورد اكثر من 1.2 مليون ب/ي معظمه من الوطن العربي والقسم الاخر من اسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، فهي متعطشة للنفط العربي [63].

وهي تمر في مرحلة تطورية شاملة ربما ستجعلها قطبا دوليا مهما يمكن للعرب او لبعضهم الارتكاز عليه من خلال بناء علاقات دولية اكثر شفافية وبأقل التضحيات. وللشركات الصينية استثمارات نفطية في السودان وفي اليمن وليبيا كما ان لها مواقف سياسية ايجابية من بعض القضايا العربية.

اما الدول النامية فالمستقبل يؤشر اهميتها في مجال استهلاك الطاقة خاصة ان بعض دول جنوب شرق اسيا الحديثة التصنيع والنمور الاسيوية قد شهدت تطورات اقتصادية كبيرة، جعلتها تستهلك كميات كبيرة من الطاقة وهي تعتمد بشكل كبير جداً على النفط العربي. ان دول جنوب شرق اسيا كانت تستهلك 18٪ من النفط العالمي في الثمانينات ثم زاد ليصبح عام 2000 اكثر من 27٪ من مجموع الاستهلاك العالمي. فنحو 48٪ من النفط العربي تستورده دول اسيا والمحيط الهادي وهذه المجموعة يتوقع ان تصبح اكبر مستهلك للنفط في العالم مقارنة بالمجموعة الاوربية والولايات المتحدة فيتوقع ان تستورد اكثر من 19 م ب / ي من النفط الخليجي عام 2010 [64].

---

(63) التنين يتعطش للنفط، الانترنيت:

http://www. Islam – online …/mdetails, asp? 2001 , P.1 – 2.

(64) المصدر نفسه، ص2.

هناك فرصة لبناء علاقات سياسية واقتصادية وتكنولوجية بين اكبر المنتجين للنفط في العالم (الاقطار العربية) واكبر المستهلكين فيه، خاصة بعد ان اصبحت مشكلة امن الطاقة اهم ما يشغل تفكير المعنيين بأمن الطاقة في هذه الدول، لان الدول المنتجة والمصدرة في هذه المنطقة ستصبح في عام 2010 من المستوردين للنفط، ويتوقع خبراء الطاقة ان 11 دولة اسيوية هي (الصين والهند واليابان وبنغلادش وتايلند وماليزيا وسنغافورة والفلبين واندنوسيا وتايوان وكوريا الجنوبية) سيصل الى 16.3م ب / ي سنة 2010 سوف تستورد 95٪ منها من النفط العربي [65].

مما يشجع على بناء علاقات مع هذه الدول هو علاقاتها التأريخية التجارية والثقافية والسياسية مع الاقطار العربية. فالهند التي كانت من قادة حركة عدم الانحياز، وترتبط بعلاقات قوية مع اقطار الخليج العربي فلديها اعداد كبيرة من الايدي العاملة في منطقة الخليج العربي يعملون بمختلف الوظائف، وتستورد اكثر من 250 الف ب نفط يوميا وهي تنظر الى منطقة الخليج العربي على انها مصدرا لأمن الطاقة الهندي، وتسعى الى بناء علاقات ستراتيجية في مجال الطاقة والامن الاقتصادي[66]. كما ان العراق قد عقد اتفاق مع شركات نفطية هندية للاستكشاف في جزء من جنوب العراق قرب القرنة، وكذلك في غرب العراق قرب الحدود السعودية[67]. كما ان بأمكان الدول العربية النفطية استثمار الاموال النفطية لمساعدة الدول الفقيرة وبناء علاقات دولية معها.

---

(65) صهيب جاسم، الدول الاسيوية المستورد الاول للنفط العربي، مصدر سابق، ص 1-4.

(66) ظفر الاسلام خان، الهند تسعى لعلاقات ستراتيجية مع الخليج، الانترنيت:
http:// www. Islam–online…./ mdetails. Asp? H magazinnel D= 79 11/5/1999 , P. 1–3.
وفد هندي يبحث تنفيذ مشاريع نفطية في العراق، الانرنيت:
http:// www.aljazeera..net / economics / 29– 6 2002 , P. 1 – 2.

(67) جمال زهران، امن الخليج –محددات وانماط تأثير العامل الدولي، قضايا خليجية، العدد 1، 1998 ص 14.

2- العلاقات الدولية مع روسيا الاتحادية

ان الاوضاع الستراتيجية والجيوبولوتيكية ولاسيما في مجال الصناعة النفطية تفرض على العرب بكل اتجاهاتهم السياسية ان يطوروا علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع روسيا الاتحادية لمحاولة ضمها الى اوبك او للاستفادة منها في تحقيق مواقف مهمة لتنفيذ السياسة النفطية العربية وخاصة في مجال الانتاج والاسعار بأعتبارها ثاني اكبر منتج للنفط في العالم بعد السعودية.

كما ان روسيا الاتحادية تمتلك خبرة كبيرة في مجال صناعة النفط يمكن ان تستثمرها صناعة النفط العربية وخاصة في مجال التنقيب والاستخراج والإنتاج رغم ان النفط العربي قريب من سطح الارض ولاتوجد تعقيدات جيولوجية تعوق صناعة النفط.

ان الواقع الجيوبولتيكي والستراتيجي لروسيا يجعلها فخورة لو استطاعت ان ترث الاتحاد السوفيتي السابق في علاقاته الدولية، وذلك لانه كان سنداً للكثير من القوى والحركات الوطنية التي تنشد التحرر من الهيمنة الاستعمارية والامبريالية الامريكية وخاصة لأقطار الوطن العربي، ففي فترة الثمانينات عقدت عدة صفقات لشراء الاسلحة السوفيتية عام 1984 [68]. لأن الضغط الصهيوني على الولايات المتحدة بعدم تزويد اقطار الخليج العربي بأسلحة ستراتيجية ومتطورة جعل السعودية تتجه لعقد صفقة الصواريخ مع الصين وهي صواريخ ارض- ارض من نوع ((ريح الشرق 3)) وتعرف لدى الحلف الاطلسي بـ ((css-2)) وهي صواريخ بعيدة المدى يصل مداها الى اكثر من 1500 كم وقادرة على حمل رؤوس نووية، هذه الصفقة لم يعلن عنها الا عام 1988[69]. وقد نقلت السعودية نقلة ستراتيجية كبيرة لأن مدى هذه الصواريخ يغطي ايران واثيوبيا وفلسطين المحتلة وتركيا. وقد كان لهذه الصفقة تأثير كبير على الغرب

(68) سعد فاعور، صواريخ الريح الشرقية في السعودية، الموقف العربي، العدد 313، 1988، ص 20-23.

(69) جمال زهران، مصدر سابق، ص 16.

اذ فتحت الدول الغربية ابواب سوق السلاح امامها وخاصة فرنسا والمانيا وبريطانيا وحتى الكونجرس الامريكي عاد النظر في تحفظه على حظر بيع بعض الاسلحة الى اقطار الخليج العربي وخاصة السعودية [70].

هذه التجربة السعودية مهمة لأن الاختلاف الايديولوجي والعلاقة العريقة للسعودية مع الغرب جعلتها تتخذ قرارا جريئا وليس من شك ان الظروف الدولية ساعدتها للضغط على الغرب بهذه الطريقة القوية التي جعلت القوى الغربية تعيد النظر في حساباتها. ولكن الواقع الدولي اليوم لم يكن بصالح الاقطار العربية التي تواجه هجمة امريكية شرسة لم يستثنى منها الا من التف حولها وحول ستراتيجيتها في المنطقة العربية.

اما بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991 فقد قامت الكويت بعقد اتفاقيات امنية مع جميع دول مجلس الامن الدائميين بما في ذلك روسيا الاتحادية، وبسبب الظروف الاقتصادية الروسية اندفعت الى دول الخليج العربي لبناء علاقات اقتصادية مع اقطار الخليج العربي [71]، فضلا عن علاقاتها مع الاقطار العربية الاخرى التي ورثت علاقاتها من الاتحاد السوفيتي السابق كالعراق وليبيا وسوريا. وخاصة في المجال النفطي اذ ان الشركات الروسية حصلت على عقود في معظم الاقطار العربية النفطية.

ان تطوير العلاقة مع روسيا لها اهمية خاصة في مجال العلاقات الدولية النفطية لأنها ثاني اكبر منتج للنفط في العالم، ومُصَّدر مهم في السوق الدولية، فبناء علاقة ستراتيجية مع روسيا له اهمية اقتصادية وسياسية، لأنها ستصبح لاعب جيوبولتيكي مهم في الساحة الاوراسية والعالمية، كما ان التنسيق معها في سياسة نفطية في مجال الانتاج والتسعير له فوائد متبادلة عربية وروسية.

---

(70)

(71) المصدر نفسه، ص 24-27.

ينبغي ان لا تكون علاقة الاقطار العربية النفطية علاقة ازمات ((ازمات نفطية او امنية)) بل ينبغي ان يكون الحوار مفتوحاً ودائماً، لأن ليس من المقبول ان نطلب من روسيا بزيارة دبلوماسية كي تخفض انتاجها بهذا القدر او ذاك، لان لروسيا مصالحها الخاصة لاسيما في الظروف الراهنة التي تعج بالتحالفات واثبات الولاءات (72).

ويتوقع ان يزيد الانتاج الروسي من النفط على 10 م ب / ي سنة 2020، كما ان للتأثير الروسي على دول وسط اسيا كبيرا في كافة المجالات وخاصة البترولية، فقد انتهى العمل من بناء خطوط انابيب كونسوريتوم بحر قزوين CPC وخطوط انابيب البلطيق الذي سيؤدي الى نمو معدلات انتاج روسيا. (73)

3 – تنمية العلاقات مع اوربا واليابان

كانت العلاقات السياسية والاقتصادية والستراتيجية للوطن العربي مع اوربا تأخذ شكل التبعية وخاصة بالنسبة لأقطار الخليج العربي التي ما زالت ترتبط ببريطانيا بعلاقات قوية. بينما كانت الاقطار الاخرى ترتبط بعلاقات اقل قوة لأعتناقها ايديولوجيات تميل الى الكتلة الاشتراكية، مع بقاء معظمها يحتفظ بعلاقات اقتصادية وسياسية مع اليابان ودول اوربا الغربية، لابل ان معظمها يحتفظ بعلاقات نفطية حتى مع الولايات المتحدة (74).

يعد النفط العربي مصدر الامدادات الرئيسي للاحتياجات الأوربية واليابانية من النفط، ففي عام 1973 كان النفط العربي يشكل نسبة 76٪ من الواردات الأوربية و84٪ من اليابانية، ثم تراجعت النسبة الى 55٪ و66٪ في منتصف الثمانينات بعد نجاح

---

(72) عبد الواحد الحميد، النفط مرة أخيرة، الانترنيت:
http://writers.alriydh.com.Sa / Kpage. Asp ? Ka=258 , art 24/11/2001 ,P.1.

(73) نادية الصيفي، اوضاع صناعة البترول في روسيا، مجلة البترول المصرية، عدد خاص، ايار – حزيران، 2001، ص 35.

(74) لبنى توفيق، امريكا الشمالية تستأثر بنصف الصادرات العراقية النفطية، مجلة البترول المصرية، العددان الثالث والرابع، اذار –نيسلن، 2002، ص 42.

ستراتيجية الوكالة الدولية للطاقة. ولكن النسب ارتفعت في التسعينات مع زيادة كبيرة في كمية الواردات النفطية حيث بلغت النسبة 57٪ لأوربا واكثر من 80٪ لليابان [75].

ان لليابان أهمية خاصة في العلاقات الدولية ليس لأنها ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بل لأنها قوة اقتصادية كبيرة جداً، فهي تمتلك تطور تكنولوجي هائل في زمن اصبحت الاهمية الجيواقتصادية اكثر تأثيراً من القوة الجيوسياسية، وهي تمتلك مؤهلات القوة العظمى، وحيادها في كثير من الاحيان يجعلها قوة مؤثرة في العلاقات الدولية [76]. ويمكن للعرب استثمار هذا الحياد في بناء علاقات اقتصادية وتكنولوجية معها.

ان العلاقات العربية مع اهم دول الاتحاد الاوربي (فرنسا والمانيا وبريطانيا) تأخذ اشكالاً مختلفة فقبل سنة 1991 (في اثناء فترة الحرب الباردة)، كانت الستراتيجية الغربية شبه موحدة في مجال الطاقة ولهذا فقد كانت تتخذ موقفاً صلباً ومتشددا وموحداً في ستراتيجيتها اتجاه النفط العربي، وذلك من خلال توحيد مواقفها ضمن الوكالة الدولية للطاقة. واهدافها اتجاه الامة العربية موحدة بحيث ولدت ضغطاً هائلاً على الاقطار العربية ونجحت الى حد كبير في اجهاض الاهمية الستراتيجية للنفط العربي، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة في العالم، جعل القوى الغربية الكبرى وهي فرنسا والمانيا تسعى جاهدة الى ايجاد نظام دولي متعدد الاقطاب وهذا هو توجه الصين وروسيا الاتحادية. فضلاً عن رغبة معظم دول الجنوب او الدول النامية بمثل هذا النظام الدولي المتعدد الاقطاب، ولكن واقع الحال اخذ يسير في صالح التفرد الامريكي.

---

(75) لبنى توفيق، الوزن الستراتيجي للامدادات البترولية للشرق الاوسط، مجلة البترول المصرية، العددان الثالث والرابع اذار – نيسان، 2002، ص 42

(76) Ab dul – monem Elmashat ,Order role and Impact on Japan and the Arab world, Arab – Japanes Dialoesve, Amman 1993, p. 75.

ان هذا لايعني انصهار القوى الغربية في البودقة الامريكية لا بل ان بعض الدول الغربية مثل المانيا وفرنسا حاولت ان تجعل لبعضها خصوصية في المواقف الدولية التي اخذت تبرز على الساحة الدولية خاصة بعد التصعيد الامريكي لحشد القوى الدولية لشن الحرب على العراق عام 2003، فقد تميز الموقف الفرنسي والالماني في معارضة الولايات المتحدة وبريطانيا في قيامها بعمل عسكري ضد العراق، لأن هاتين الدولتين تعرفا جيداً النوايا الامريكية في الاستحواذ والسيطرة على نفط المنطقة العربية، لأستخدامه كأداة ستراتيجية للضغط على اوربا الموحدة في حالة اتخاذها مواقف معادية او مضادة للطموحات والاهداف الامريكية في تشكيل امبراطوريتها العالمية.

ان اتحاد المانيا جعل منها قوة اوربية كبيرة سكانياً واقتصادياً، خاصة انها تمتلك تطور تكنولوجي كبير جداً يجعلها قادرة على مد يدها عبر الاطلسي لبناء علاقات مع الولايات المتحدة وكذلك لبناء جسور لعلاقات دولية مع دول الجنوب، يجعل العرب اكثر الدول استفادة من هذه العلاقات خاصة وان المانيا بحاجة الى النفط العربي (77).

اما فرنسا لها سياستها الخارجية ذات النهج المستقل، التي اعطت المانيا زخما قويا في معارضة امركة العالم في ظل سياسات العولمة. خاصة بعد ان اصبح الاتحاد الاوربي حقيقة واقعة قرب من مواقف الدولتين على الصعيدين الاوربي والعالمي. ومع ان الدولتين من المؤيدّين للعولمة وحرية التجارة والانفتاح والتنافس العالمي، لكنها اكثر الدول وعيا بخطورة العولمة اذا جردت من إنسانيتها (78). وساد مبدأ امركة العالم

---

(77) Kamel AbuJaber , The Role of Germany in the formation of the new world order , Arab – German Relations in the nineties , Amman , 1993 , P. 65–66.

(78) هانس بيترمارتين وهارالد شومان، فخ العولمة – الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، الكويت، 1998، ص 8–9.

الكاتبان المانيان، وقد اعيد طبع الكتاب تسعة مرات في سنة واحدة لاقبال الشعب الالماني على شرائه.

وفرض النموذج الامريكي سياسياً واقتصادياً وخاصة في المناطق الحيوية من العالم، كالمنطقة العربية ووسط اسيا وجنوب شرق اسيا ومنطقة البحر الكاريبي، وهي مناطق حيوية تمتلك موارد وامكانيات وثروات هائلة.

ان عالم اليوم حدثت فيه تغيرات اشتد فيها التنافس والصراع الدولي واصبح عيش الدول متفرقة حالة شبه مستحيلة، واتجه الميل نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية الدولية التي هي سمة بارزة، فيه واصبح اقتصاد اليوم تديره الشركات المتعددة الجنسية التي يمتلك بعضها امكانيات مالية تفوق الناتج المحلي لعشرات من الدول النامية.

مما يجعل التنسيق العربي في وضع ستراتيجيته نفطية موحدة غاية في الاهمية لمواجهة الاوضاع الدولية التي تتشعب فيها المصالح، وتتنامى فيها العلاقات الدولية، الامر الذي يجعل ابرز اولويات هذه الستراتيجية، وضع اسس قوية لبناء علاقات دولية فعالة لمواجهة المتغيرات الدولية الجديدة، التي يمكن ان يكون للوطن العربي موقع مهم فيها.

ولاسيما انه يعد اكبر قوة نفطية عالمية من حيث امكانياته الاحتياطية والانتاجية والتصديرية[79]. التي يمكن استثمارها في بناء علاقات دولية متكافئة مع الدول الاخرى، كما ينبغي ان لاتكون هذه العلاقات على حساب العلاقات العربية — العربية، لأن مشاريع (الشرق اوسطية والشراكة الاوربية المتوسطية) تهدف الى جر بعض الاقطار العربية الى بناء علاقات دولية على حساب المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة للوطن العربي.

ان الهيمنة الامريكية على العالم تستخدم مختلف الاساليب الدبلوماسية والستراتيجية والعسكرية لأخضاع العالم، خاصة المناطق الستراتيجية ومنها المنطقة

(79) محمد ياسر منصور، القوة الفاعلة في السوق النفطية، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 374، تشرين الثاني، ابو ظبي، 2001، ص 20-21.

العربية، فقد حسمت الصراع الدولي في هذه المنطقة الحيوية عن طريق استخدام القوة العسكرية، ضاربة بالقوانين الدولية واسس ومباديء العلاقات الدولية عرض الحائط، وغير مراعية لنصائح خبرائها الستراتيجيين، من حيث تقليل التورط الامريكي في مناطق كثيرة من العالم، وكذلك عليها ان تدعم تعدد الاقطاب وتتنازل عن بعض سيادتها [80].

ان هذا التوجه الامريكي يجعل الوطن العربي يعاني من عجز وشلل كامل في مجابهة الاوضاع الدولية من جهة، او توحيد عمله من جهة اخرى. ومثل هذا الوضع الدولي يجعل امام الوطن العربي خيار مهم هو استخدام الطرق السلمية، والمتمثلة ببناء العلاقات الدولية بكل اشكالها سواء مع الولايات المتحدة او مع القوى الكبرى الاخرى في العالم حتى وان كانت هناك تنازلات تكتيكية، ولكن المهم تفويت الفرصة على القوى. مستخدمين الورقة النفطية لأن كل دول العالم وخاصة الصناعية والحديثة التصنيع بحاجة ماسة الى النفط العربي، مما يجعل بناء علاقات اقتصادية وسياسية وامنية معها يولد ضغطاً على القوة المهيمنة على المنطقة العربية، ولهذا فأن توفر الارادة العربية وتبني سياسة نفطية عربية حازمة ودقيقة في هذه المرحلة والمرحلة القادمة سوف تكون اهم عوامل القوة في الوطن العربي، لاسيما في المستقبل المنظور بعد ان تأخذ عوامل الجغرافية السياسية تعمل على حصر مصادر انتاج النفط في مناطق محددة وصغيرة في العالم مما يجعل امن الطاقة وخاصة من المصادر النفطية مهدد لكثير من الدول والقوى العالمية.

ان خلق ارادة سياسية عربية فعالة ومدعومة بتطور وتقدم تكنولوجي وصناعي سيكون مهما في ظل حدوث تطورات ايجابية محتملة في توازن القوى العالمية في العقد

(80) زبغنيوبريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى – الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة امل الشرقي، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 1999، ص 53.

الثاني او الثالث عندما تبرز المانيا الاوربية او اوربا الالمانية كقطب دولي فعال [81]. او نجاح التفاهم بين فرنسا والمانيا لتوحيد اوراق اوربا المربحة وتأسيس قطب دولي قوي [82].

وهناك احتمال بروز اليابان الباسفكية او اليابان الشرقية وهي تتزعم بلدان شرق وجنوب شرق اسيا في تكتل دولي حضاري عملاق. ثم تلي هذه التطورات في موازين القوى بعد عقدين او ثلاثة ظهور قطبين جديدين هما الصين اذ انفصلت من القطب الياباني الشرقي وروسيا الاتحادية، اذ انفصلت عن اوربا الموحدة، واي كان شكل هذه التطورات في العالم سيكون لصالح الوطن العربي وسيصب في اضعاف الهيمنة الامريكية.

وهنا ينبغي ان نستثمر عناصر القوة الجغرافية في الوطن العربي التي من اهمها (المساحة الواسعة، الموارد الهائلة والمتنوعة، الموقع الستراتيجي والحجم السكاني الكبير ومصادر طاقة هائلة نفطية وغازية وطاقة شمسية...... الخ). ونحن بحاجة الى ان يتم تحويلها الى قوة حقيقية فعالة، واذا تمكنت السياسات العربية والحكومات المتسلطة ان تقتل الروح الوطنية والقومية وروح التضحية، فأن وطأة الاحتلال المباشر وغير المباشر ستعيد هذه الروح وسوف تعم نهضة شاملة وستبرز القوة الوطنية التي تستطيع ان تستثمر المقومات الجغرافية العربية لبناء قوته الحقيقية.

---

(81) ابراهيم ابو حزام، العرب وتوازن القوى في القرن العشرين، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا، 1995، ص 528– 529.

(82) جاك شيرك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة انطوان الهاشم واحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1996، ص 62.

المبحث الثاني
المنظمات النفطية

لقد نشأت صناعة النفط وترعرعت في احضـان الشركات الاحتكارية التي بقيت اكثر من 50 سنة وهي تسيطر على مجريات وتطور هذه الصناعة المهمة بشكل مطلق، وقد ساعدتها كل الظروف السياسية والاقتصادية، للفوز بالامتيازات النفطية، وبقيت فترات طويلة وهي تنعم بخيرات وثروات وموارد الدول النامية وخاصة الثروة النفطية العربية، في حين كانت تعيش الاقطار العربية حالة من التخلف والفقر وتردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب السيطرة الاستعمارية، الامر الذي جعل نضال الامة العربية شاقا وصعبا من اجل تحرير ثروتها النفطية من قبضة القوى الدولية وشركاتها الاحتكارية.

وقد مر صراع الامة مع هذه الشركات بمراحل عصيبة تدخلت فيها الحروب والتغيرات السياسية والاقتصادية، الى ان ظهرت الى الوجود منظمتي اوبك و اوابك وقد قامت هاتين المنظمتين بجهود كبيرة خلال فترات قصيرة، تكللت بنجاحات محدودة على حساب الشركات الاحتكارية، ثم ظهرت الوكالة الدولية للطاقة التي استطاعت ان تلتف على سياسات وخطط اوبك، وتؤثر على مسيرتها، وتحط من فعاليتها في الساحة النفطية العالميـة. وتخلت عن لغة الحوار وبناء العلاقات الدولية في تعاملها مع الدول المصدرة للنفط.

ثم ادت سياسات ومخططات الوكالة الدولية للطاقة الى الحاق الضرر بجميع الدول النفطية في العالم، مما دفع بعضها للمبادرة بتكوين تكتل نفطي جديد اطلق عليه اسم ((ايبكIPEC)) وهي مجموعة الدول المستقلة المصدرة للبترول [83].

---

(83) مجلة البترول المصرية، ايبك اهدافها ودورها، المجلد 22، العدد4، القاهرة، 1996، ص 34.

في هذا المبحث سوف يتم تناول عوامل نشوء هذه المنظمات وسياساتها ودورها في مواجهة الشركات الاحتكارية والوكالة الدولية للطاقة التي انشأتها الدول المستهلكة، فضلا عن نبذة مختصرة عن اول الامتيازات النفطية في الوطن العربي.

الامتيازات النفطية

ان دراسة هذه الامتيازات يعكس الدور التكاملي بين القوى الغربية المتصارعة حول النفط منذ نهاية القرن التاسع عشر وشركاتها النفطية. فقد كانت هذه الشركات ادوات فعالة بيد القوى الغربية وسند لها في تحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية في مستعمراتها، وبخاصة الاستحواذ على الثروة النفطية.

لقد كان الصراع الدولي حول نفط المشرق العربي وبخاصة حول النفط العراقي مبكراً، فقد بدأ منذ عام 1871، وذلك عندما تأكدت بعثة المانية من وجود النفط بغزارة في العراق، اذ قام البنك الالماني بمد الدولة العثمانية بقرضين بلغا 2640 مليون ليرة تركية، وفي عام 1899 حصلت المانيا على امتياز مد خط سكة حديد بغداد– البصرة، ثم مشروع خط سكة حديد برلين – بغداد وكان هدف هذه المشاريع الالمانية هو الحصول على الامتيازات النفطية من حليفتها الدولة العثمانية.(84)

وفي عام 1908 حدث الانقلاب الدستوري في تركيا، وتوقفت أي محادثات حول الامتيازات النفطية، وفي عام 1910 تأسس البنك الاهلي التركي برؤوس اموال انكليزية وقد تمكن هذا البنك من الحصول على دور مهم في الزحف نحو الامتيازات النفطية في العراق، واستطاعت الولايات المتحدة من التغلغل عن طريق حصولها على حق التنقيب عن النفط على جانبي خط سكة حديد كركوك – موصل (85).

---

(84) اندره نوسشي، مصدر سابق، ص 6– 7.

محمد ازهر سعيد السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، بغداد، 1986، ص 217.

(85) المصدر نفسه، ص 218.

وفي عام 1911 اتفق البنك الالماني والبنك الاهلي التركي الذي تمتلكه بريطانيا، على مواجهة الزحف الامريكي نحو النفط العراقي وكونتا (شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المحدودة)، وفي عام 1912 وبمساعدة المستر كولبي Colby (محافظة بنك انكلترا) تم تكوين شركة جديدة رأسمالها 80 الف جنيه استرليني، اطلق عليها (شركة النفط التركية المحدودة) توزعت اسهمها بين المانيا وبريطانيا وكولبنكيان والبنك التركي. وبعد تأسيس هذه الشركة حصلت على امتيازات واستثمارات نفطية في ولايتي الموصل وبغداد وكان مقرراً المصادقة عليها في عام 1914 ولكن نشوب الحرب العالمية الاولى حال دون ذلك.[86]

وبعد الحرب العالمية الاولى وما اكتنفها من اتفاقيات كان ابرزها معاهدة سايكس – بيكو اذ احتفظت بريطانيا بأمتيازاتها السابقة وخاصة في ولاية الموصل التي اصبحت حسب اتفاقية سايكس – بيكو ضمن مناطق النفوذ الفرنسي، ومقابل ذلك تحصل فرنسا 25٪ من نفط الموصل وذلك حسب اتفاقية سان ريمو سنة 1920.

وفي تلك الاثناء كانت الولايات المتحدة تنادي بالعمل بسياسة الباب المفتوح أي ترك التنافس الحر بين الشركات للحصول على الامتيازات، وهذا مالم تقبل به فرنسا وكولبنكيان لعدم قدرتهم على منافسة بريطانيا وامريكا وقد بدأت المفاوضات مع فرنسا وبريطانيا وانتهت بتوقيع (اتفاقية الخط الاحمر)* التي ارست اسس التوافق النهائي للحصول على الامتيازات النفطية في المشرق العربي [87]، وكان من بين نتائجها تأسيس (شركة نفط العراق المحدودة) وكانت حصصها كما يأتي [88]:

---

(86) مازن البندك – قصة النفط، ط1، دار القدس، بيروت، 1974، ص 58–59.

(*) في هذه الاتفاقية قام كولبنكيان بتحديد مناطق في المشرق العربي كانت تحت السيطرة العثمانية شملت معظم شبه الجزيرة العربية، على ان لايتم التنافس فيها للحصول على امتيازات، بل ينبغي التشاور بين الاطراف الغربية على هذه الامتيازات، وفعلاً كانت تجري كل المفاوضات بشكل سري تام.

(87) محمد ازهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية – اسس وتطبيقات، مصدر سابق، ص221.

(88)

1) شركة النفط الانكليزية – الايرانية وشركة دارسي الاستكشافية المحدودة 23.75٪.

2) شركة نفط الانكلو – سكسونية (رويال – وشل) 23.75٪.

3) كتلة الشركات الامريكية 23.75٪.

4) شركة النفط الفرنسية 23.75٪.

5) شركة التعاون والاستثمار المحدودة كولبنكيان 5٪.

وقد سعت هذه الأطراف الى الحصول على اول امتياز نفطي من الحكومة العراقية التي صادقت عليه سنة 1920 مع التحفظ بأن الموافقة هي من حق مجلس النواب، الذي يتم انتخابه في شباط 1925 تحت ظروف واهواء الاحتلال البريطاني، وعندما عرض الموضوع على مجلس النواب رفضت القوى الوطنية التصديق على الامتياز وعمت المظاهرات والاعتراضات على عقود الامتياز، ولكن المندوب السامي البريطاني اعطى الملك فيصل مشروع قانون يتيح له حل مجلس النواب اذا رفض التصديق على المعاهدة وفي 14 اذار 1925 صادق الملك وحكومته على اول امتياز نفطي منح لشركة نفط العراق المحدودة وكانت مدته 75 سنة [89].

من الجدير بالذكر ان الحكومة العراقية طالبت الشركات الاجنبية بأن يكون لها حصة 20٪ من شركة نفط العراق المحدودة، وحاولت ايضا الاعتراض على المادة 34 من اتفاقية الامتياز المقترحة، والتي تنص على حق الشركة صاحبة الامتياز في ان تتنازل او تؤجر في الباطن حقوق الامتياز للغير الا بموافقتها، ولكن شركة نفط العراق المحدودة رفضت ذلك ايضاً. ورفضت كثير من الطلبات المشروعة، ولكن لم يحصل العراق الا على 4 شلنات ذهب عن كل طن نفطي منتج. هذا وقد تدفق النفط العراقي سنة 1927 من حقول بابا كركر [90].

(89) مازن البندك، مصدر سابق، ص 63.

(90) المصدر نفسه، ص 65–69.

اما الامتيازات النفطية في اقطار المشرق العربي الاخرى، فكان اول امتياز سعودي سنة 1923 مع شركة هولمز* التي لم تستطيع الاستمرار بأعمال التنقيب والاستكشاف وعدم الايفاء بالمستحقات المالية للسعودية وانتهى الامتياز سنة 1928 ليفسح المجال امام الشركات الامريكية ليدخلوا الى السعودية بقوة ويحصلوا على اول امتياز سنة 1932. وقد تدفق النفط السعودي سنة 1938.

اما البحرين فقد حصلت شركة هولمز على اول امتياز نفطي في كانون اول سنة 1925 وبعد مباحثات مع شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا اخذت حق الامتياز منه، وتم اكتشاف النفط بكميات تجارية سنة 1932.

اما الكويت فأول امتياز كان سنة 1934 منح لشركتي النفط الانكليزية – الايرانية وكولف الامريكية بينما قامت قطر بمنح اول امتياز للشركات البريطانية سنة 1938[91]. ثم توالت الامتيازات النفطية في الاقطار العربية الاخرى في ظل ظروف السيطرة الاستعمارية والتنافس المحموم بين الشركات الاحتكارية والقوى الدولية الكبرى انذاك، ولم يحصل العرب سوى على 4 شلنات ذهب عن كل طن نفط منتج او ما يعدله[92].

(*) شركة هولمز. هولمز ضابط بريطاني نيوزلندي الاصل مسؤول عن تمويل الجيش البرطاني من احتياجاته الادارية، مما ساعده على بناء علاقات قوية مع المشايخ والامراء العرب عندما كان يشتري الحيوانات والاغذية في بداية القرن العشرين. وقد درس جيولوجيا المعادن وكون شركة صغيرة واستطاع ان يأخذ دوراً رياديا في الحصول على امتيازات في اقطار الخليج العربي.

(91) المصدر نفسه، ص 86–87.

(92) المصدر نفسه، ص 69–70.

المنظمات النفطية:

ان ابرز هذه المنظمات ما يأتي:

1- **الاوبك** OPEC

هي منظمة الدول المصدرة للنفط، تأسست في ايلول عام 1960 في بغداد، وكانت الدول المؤسسة هي العراق والسعودية والكويت وفنزويلا وايران.

ثم بعد ذلك انظمت قطر عام 1961 وإندونيسيا عام 1962 وليبيا في نفس العام، والامارات عام 1967 (انضمت بأسم {ابوظبي} ثم تغير اسمها الى الامارات عام 1974)، ثم انظمت الجزائر عام 1969 ونيجيريا عام 1971 والاكوادور عام 1973 والغابون التي بدأت عضوا مشاركا من سنة 1973 ثم اصبحت عضوا كاملا في عام 1975 * (خريطة 25).

هناك عدد كثير من الدوافع والاسباب التي ادت الى نشوء هذه المنظمة الدولية المهمة ولعل تكتل الشركات العالمية السبعة (الكارتل العالمي او ما يسمى بالحكومة العالمية للنفط)، وانفرادها بثروات العالم والدول النامية تحديدا بعد ان اتبعت سياسة فرق تسد في كل شيء سياسياً واقتصادياً، بينما احتفضت لنفسها حق التكتل والتعاون والتنسيق بكل التفاصيل صغيرها وكبيرها، ولعل هذا التكتل هو احد اهم اسباب سيطرتها على صناعة النفط العالمية، التي لم تترك للشعوب صاحبة الموارد سوى الفتات والنزر اليسير الذي لايسد ابسط متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، التي اثقلت على كاهلها وكبلت ايديها الظروف السياسية والاقتصادية العالمية التي كانت تسيطر عليها الدول الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية.

(*) الاكوادور انسحبت منذ عام 1993 والكابون انسحبت في عام 1996.

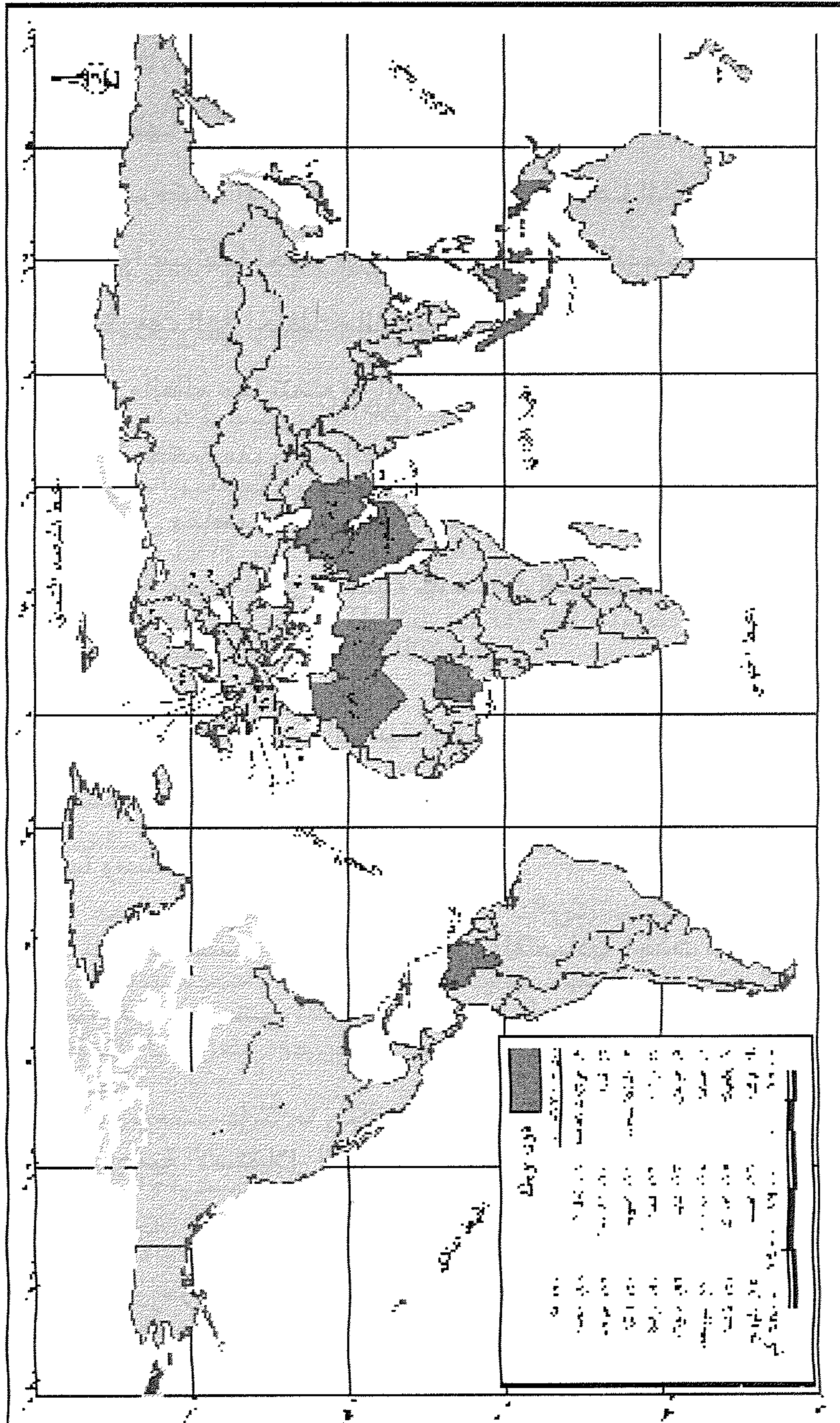
لعل شعوب الدول النفطية التي كانت تتحسر على ثرواتها ومواردها وهي تنهب من قبل هذه الشركات، جعلها تتحرك بشكل انفرادي منذ وقت مبكر. فقد قامت المكسيك بتأميم نفطها سنة 1938، ثم قامت ايران بتأميم نفطها 1951 بعد ثورة مصدق، ولكن الشركات الاحتكارية استخدمت نفوذها السياسي والاقتصادي واجهضت المحاولتين واعتبرتهما اخطر ثورتين ضد مصالحها النفطية [93]. ومع اختلاف الجهات القائمة والظروف التي احيطت بالتأميمين، الا ان الدوافع واحدة، وهي شعور الدول النفطية بالغبن والظلم مما تتمتع به الشركات الاحتكارية والقوى الاستعمارية من امتيازات ونفوذ وتحكم بمقدراتهم القومية. فقد اضطرت الشركات الى استخدام مختلف الاسلحة، من مقاطعة الصادرات النفطية المؤممة الى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على القوى الوطنية في هاتين الدولتين. وعلى الدول الاخرى لأجبارها على تعويض النقص في الامدادات النفطية.

كما ان للانتفاضات الوطنية والقومية اهداف كثيرة من ابرزها تحرير ثروتها ومواردها من قبضة القوى الاستعمارية، التي كانت ابرز اسباب قوتها هو تعاونها وتنسيقها وتكتلها ومساندة شركاتها الاحتكارية.

كل هذه المتغيرات فضلا عن دوافع سياسية واقتصادية اخذت تبرز على ساحة الدول النفطية، ساعدت على نشوء الاوبك. كان ابرز العوامل السياسية فيها ظهور قادة ورجال فكر تحرريين

ركزوا على اهمية الاستقلال السياسي والاقتصادي، وركزوا على دور الثروة النفطية في هذا التوجه، فضلا عن بروز قطبين دوليين متنافسين بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك ظهور حركة عدم الانحياز.

(93) ايان سيمور، الاوبك اداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الامين، الكويت، 1983، ص 15–16.



(خريطة ٥-٢): أعضاء أوبك وأعضاء الوكالة الدولية للطاقة سنة ٢٠٠٩م.

كما ان التحرر السياسي لمعظم الدول النفطية منذ مطلع الخمسينات جعلها تواجه مشاكل سياسية واقتصادية وتنموية كبيرة جداً واصبحت امام احتياجات مالية كبيرة لتغطية متطلبات خطط التنمية، فيها ولم يكن امامها سوى ثروتها النفطية التي اخذت تتعاظم اهميتها الستراتيجية عقداً بعد آخر، وبخاصة بعد ان اخذ الاستهلاك العالمي من النفط ينمو بشكل مضطرد منذ الخمسينات. بينما تأثيرها المحلي كان محدوداً لأنها تباع بسعر زهيداً جداً، ولا تحصل منه الا على الفتات.

وكان لتطبيق مبدأ مناصفة الارباح سنة 1950 تأثير ملموس على اهمية العوائد النفطية فقد اخذت تحصل على 69–89 سنتاً على كل برميل نفط خلال المدة من 1957–1970 [94]. بعد ان كانت تحصل على اربعة شلنات ذهب عن كل طن نفط وهي ما تعادل 22 سنتاً لكل برميل خلال المدة نفسها [95].

ولكن الشركات الاحتكارية اخذت تخفض الاسعار بدلاً من زيادتها، وكان هذا السبب المباشر لتأسيس الاوبك. فقد كان سعر النفط 2.08 دولاراً / برميل سنة 1957 خفضته الى 1.9 دولاراً / برميل سنة 1959 [96]. مما دفع بالجامعة العربية الى عقد مؤتمر البترول الاول في القاهرة في السنة نفسها، وحضرته فنزويلا وايران وتم الاتفاق على منع الشركات من القيام بأي تخفيض آخر للاسعار، مالم تتشاور مع الدول النفطية المصدرة [97]. كما عقد اجتماع بين رؤساء وفود حكومات الاقطار المصدرة للنفط تمخض عنه اتفاق سري بينهما عُد منطلقاً لتأسيس المنظمة [98].

---

(94) ر. و. اندجيكان، الاوبك في الاقتصاد العالمي، ترجمة زهدي الشامي، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص 14.

(95) ايان سيمور، مصدر سابق، ص 30.

(96) يوسف حسن جواد محمد مصدر سابق، ص 35.

(97) سيروب استبيانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك)، منشورات النفط والتنمية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1980، ص 13.

(98) احمد حسن علي، ستراتيجية الاوبك واثرها في الاسواق العالمية للنفط الخام في مجالي الانتاج والاسعار، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى قسم الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد عام 1985، ص 23–24.

وعندما لم تراعي الشركات تحذيرات ومصالح الدول النفطية، عادت وخفضت الاسعار الى (1.8) دولار / برميل سنة 1960[99]. وبدعوة من العراق عقد اجتماع لخمسة دول نفطية هي (العراق والسعودية والكويت وايران وفنزويلا) في بغداد، وبعد خمسة ايام من المشاورات والمداولات تقرر تأسيس الاوبك، التي كان ابرز اهدافها ما يأتي:

1. التنسيق الشامل في المجالات النفطية، وتوحيد السياسات النفطية لدول اوبك.
2. العمل بكل الوسائل من اجل حماية المصالح الفردية والجماعية النفطية لدول المنظمة.
3. على المنظمة ان تضع سياسة سعرية لضمان استقرار النفط الخام في الاسواق العالمية، مع ضمان عوائد مالية مستقرة ومجزية تلبي متطلبات الدول المصدرة، مع مراعاة اصدارات نفطية للدول المستهلكة.
4. وفي مجال السيادة على الثروة النفطية قررت المنظمة في حزيران 1968 في قرارها رقم (9) حث الاعضاء للمشاركة بأدارة الامتيازات النفطية الممنوحة للشركات، وتسريع تخلي الشركات عن مساحات الاتفاقيات الممنوحة سابقاً، وعلى الاعضاء القيام بالاستكشافات المباشرة لتطوير مصادرهم الهايدروكاربونية.

في ظل هذه التوجهات والنوايا الحسنة التي تريدها دول اوبك، واجهتها الدول الصناعية اكبر المستهلكين للنفط بهجوم معاكس، هدفه اجهاض كل خطط وسياسات اوبك العادلة، وذلك من خلال تأسيس الوكالة الدولية للطاقة بدعوة من هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الاسبق، في مؤتمر عقد في واشنطن في

(99) محمد حجازي، عشرون عاماً على مسيرة منظمة الاوبك، السلسلة الاقتصادية، وزارة الثقافة والاعلام العراقية، مؤسسة آيف للطباعة والتصوير في بيروت، بغداد، 1980، ص 13 – 14.

شباط سنة 1974. وكان السبب المباشر لتأسيس الوكالة هو توجهات اوبك خلال السنوات 71 – 1973 والرامية الى رفع الاسعار وتنامي حركة التأميم في بعض دول اوبك، وكذلك حظر النفط العربي بعد حرب تشرين سنة 1973 وما نتج عنه من تطورات في سوق النفط العالمية، وخاصة ارتفاع اسعار النفط اكثر من اربع مرات مقارنة بما كان عليه بداية عام 1973. وما ينتج عن ذلك من هزة قوية في سوق النفط العالمية خاصة في سوق الدول الصناعية.

وحينها اصبحت بعض امور صناعة النفط بيد (دول أوبك) من حيث الاسعار وسقف الانتاج فضلاً عن سحب الامتيازات التي تتمتع بها الشركات الاحتكارية بعد تأميم معظم حصصها في معظم دول اوبك، وطبقت مبادئ المشاركة في باقي الدول التي اخذت نسبة المشاركة فيها تتزايد حتى انتهى الامر بسيطرة الدول النفطية على ثروتها النفطية. وقد كان الهدف المعلن للوكالة هو تنسيق سياسات الطاقة في الدول الصناعية المستهلكة واعداد ترتيبات وخطط تمكنها من مواجهة أي نقص في الطاقة على النطاق العالمي.

يعد تأسيس الوكالة اخطر الاجراءات الستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة لمواجهة اوبك والدول النفطية الاخرى لانها استخدمت وسخرت امكانياتها وامكانيات شركاتها لخدمة اهداف الوكالة التي من ابرزها ما يأتي:

1. تبني سياسات ترشيد استخدام الطاقة، وتعاون الدول الاعضاء في هذا المجال وكذلك التعاون مع الدول غير الاعضاء ومع الدول الصناعية الاخرى في هذا المجال.
2. توفير نظام معلومات دائم مختص بكل ما يتعلق بسوق النفط العالمية.
3. تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدامها[(100)].

(100) P. I. Macky & G. A. Makay , the political economy of North sea oil , London , 1975. P.14 – 15.

4. اتخاذ اجراءات فعالة وفورية من اجل مواجهة تذبذب العرض العالمي من النفط ومواجهة ارتفاع الاسعار بحدود لاترغب بها دول الوكالة.

5. تكوين خزين ستراتيجي كبير من النفط الخام ومن المنتجات المكررة.

6. الاستفادة من الامكانيات الهائلة ومن الخيرات التكنولوجية والفنية الموجودة لدى الشركات الاحتكارية للضغط على الدول المصدرة للنفط.

7. تقديم مختلف انواع العون للدول الاعضاء لتحقيق التكامل في سياسات البيئة والطاقة.

8. السيطرة على العمليات اللاحقة للانتاج بواسطة الشركات المتعددة الجنسية، والعمل على منع دول الاوبك من استخدام النفط كأداة سياسية.[101]

ومن الجدير بالذكر ان الوكالة الدولية للطاقة ضمت 14 دولة منذ تأسيسها حتى سنة 1976 هي (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، المانيا، هولندا، اليابان، لكسمبرج، السويد، سويسرا، ايرلندا، اسبانيا) ثم اصبح عددها 25 دولة سنة 2001 بعد ان انضمت اليونان ونيوزلندا في عام 1977 ثم ايطاليا عام 1978 واستراليا عام 1979 والبرتغال وتركيا سنة 1981 ثم فنلندا وفرنسا عام 1992 والمجر عام 1997، والتشيك عام 2001، والنرويج انضمت بأتفاقية خاصة، كما ان الاتحاد الاوربي يشارك ايضاً في اعمال الوكالة الدولية للطاقة [102]، (خريطة 25).

ان دهاء ومكر دول الوكالة بزعامة الولايات المتحدة، جعلها تخطط الى الاستفادة من ارتفاع اسعار النفط في السبعينيات، بعد ان خرجت السيطرة من يدها

(101) عبد العزيز الوتاري، السياسات الدولية للطاقة واثرها في البلاد العربية، مؤتمر الطاقة العربي الاول، 4–8 اذار 1979، الامارات المتحدة، 1979، ص 41–42.

(102) منظمات في دائرة الضوء، مجلة البترول المصرية، عدد خاص، اذار – نيسان، 2001، ص38.

ويد شركاتها بعد حرب تشرين 1973. فقد استطاعت ان تضع برامج لترشيد استهلاك الطاقة من خلال الضغط على شعوبها وفرض ضرائب على استخدام النفط تؤدي الى رفع سعره بشكل كبير فعندما انهارت اسعار النفط من 28 دولار عام 1985 الى 13.3 دولار / برميل عام 1986 ارتفعــت الضريبة على النفط الخام من 22 دولار / برميل الى 30 دولار / برميل عام 1986، واستمرت بالزيادة حتى تجاوزت 66 دولار / برميل في معظم دول اوربا سنة 2000.[103]

ان دول الوكالة تحث مؤسساتها العاملة في مجال الطاقة على استخدام والبحث عن بدائل عن النفط، كما ان اهم توجهاتها هو تحويل المناطق النفطية الحدية (ذات الانتاج المكلف) الى مناطق منتجة بعد ارتفاع اسعار النفط واصبح انتاج هذه المناطق مجزياً ومربحاً ايضاً، كما حصل في استثمار نفط بحر الشمال ونفط الاسكا، [104]. فضلاً عن تشجيع دول الوكالة ودول العالم الاخرى على استثمار النفط في الابار الحدية غير المنتجة قبل ارتفاع الاسعار.[105] كما انها نجحت في اعادة اموال النفط ((العوائد النفطية)) بعد ان اوهمت الدول النفطية بعدم قابلية اقتصادياتها على استيعاب هذه الاموال ومن الافضل استثمارها في الدول الصناعية ((في الاقتصاديات الغربية)).

واذا كان توافق واتفاق دول الوكالة في الاهداف والخطط والمصالح سبب في قوتها وتأثيرها على سوق النفط العالمية، فأن وضع اوبك السياسي هو سبب ضعفها وتردي اوضاعها واوضاع سوق النفط العالمية، فمنذ منتصف الثمانينيات وابرز نقاط ضعف المنظمة هو اختلاف دول المنظمة سياسياً وتوجهاتها وارتباطاتها وعلاقاتها الدولية وخاصة مع القوى العظمى. الامر الذي انعكس سلباً على سياساتها النفطية وعوق

---

(103) Hussein Abdalloh , The Impilcations of Gatt and the world trade organization for oil exporters, OPEC Bulletin , VOXXXL , Januray. 2000. p. 7.
(104) D.I. Mackay G. A Mackay , Opcit , p. 68 – 77.
(105) عبد المجيد نهاب احمد، اسباب التدهور الاخير في اسعــار النفط وبعض معالجاته، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، بغداد، 1988، ص 114–116.

عملها واثر سلباً على مسيرتها، ولعل انهيار الاسعار في عام 1986 اسوء ماتعرضت له المنظمة.

مرت اوبك في مرحلة الثمانينات بأسوء اوضاعها من حيث اختلاف وجهات النظر وتدهور الاسعار بالرغم من خفضها للانتاج بشكل كبير. فبعد ان كان انتاج دول اوبك 31.2 م ب / ي سنة 1977 اصبح 26.8 م ب / ي سنة 1980 وذلك لتراجع انتاج ايران والعراق، بسبب الثورة الايرانية تراجع انتاج ايران من 5.6 م ب / ي سنة 1977 الى 3.4 م ب / ي سنة 1979، ثم انخفض الى 1.3 م ب / ي سنة 1981 بسبب الحرب العراقية الايرانية التي ادت الى انخفاض انتاج العراق الى 1.6 م ب / ي بعد ان كان 3.4 م ب / ي سنة 1979 [106].

الا ان التخفيض في الحصص بسبب تراجع اسعار النفط بدأ منذ عام 1981 فقد انخفض الانتاج من 22.2 م ب / ي الى 14.9 م ب / ي سنة 1985. [107] ولكن الامر لم يثني الاسعار عن تدهورها في عام 1986 دون 13 دولار / برميل، ثم ارتفع سقف الانتاج الى 17.6 م ب / ي اكثر من 68٪ من كمية الزيادة جاءت من السعودية والكويت. ثم عادت دول المنظمة وخفضت الانتاج الى 16.6 عام 1987 لمحاولة رفع الاسعار وفعلاً ارتفعت الاسعار الى 17.7 دولار / برميل.[108]

حاولت المنظمة الضغط على اعضائها للالتزام بالحصص المقررة، ودعت الى عقد اجتماعاً طارئاً في بداية عام 1988 من اجل رفع الاسعار الى سقف 18 دولار / برميل والتأكيد على الالتزام بالحصص. ولكن ضعف وضع المنظمة الداخلي، وبروز منتجين كبار خارج اوبك، واستخدام دول الوكالة الدولية للطاقة للخزين الستراتيجي للتأثير على العرض العالمي من النفط، جعل دول المنظمة في وضع صعب، عبر عنه الدكتور مانع سعيد العتيبة وزير النفط والمعادن الاماراتي ورئيس منظمة اوابك العربية

(106) OPEC Annual statistical Bulletin , 1983 Vienna , 1984 , P14.
(107) OPEC Annual statistical Bulletin , 1995 , Vienna , 1996 , P. 14.
(108) Ibid , P.14 71–72.

في قصيدة شعرية بعد اجتماع عام 1988 في جنيف وصف فيه خلافات اعضاء المنظمة وعجزها امام الدول المستهلكة فوصفها بالسجين الذي قيدت يداه من جراء مخططات دول الوكالة الدولية للطاقة ومن سياسات دول المنظمة. [109]

وقد كان لتسابق بعض دول اوبك وخاصة الخليجية في زيادة حصصها وخرقها للحصص المحددة تأثير كبير على فعالية المنظمة التي اخذت تتكبد خسائر مالية كبيرة، قدرت بحسب اسعار سنة 1987 بنحو 70 مليار دولار سنوياً. اما اذا حسب التضخم العالمي وانخفاض قيمة الدولار فهي تخسر اكثر بكثير من ذلك [110].

ثم جاء عقد التسعينات وقد اثرت الاوضاع الدولية والاقليمية في العالم والمنطقة العربية سلباً على وضع المنظمة، لاسيما وان الاقطار العربية اهم دول المنظمة. كما بقيت الاسعار واطئة على الرغم من تحسنها النسبي.

برزت مشاكل عديدة اخذت تعاني منها دول المنظمة، منها نمو الحجم السكاني لدولها، وتزايد حاجاتها لرؤوس الاموال النفطية، خاصة بعد ان اجهدت دول المنطقة بالحروب وشراء الاسلحة. ولكن يبقى جانبي سعر النفط والحصص هما الهاجس والهدف الرئيسي لدول المنظمة، وبالفعل استطاعت المنظمة ان تؤثر على الاسعار من خلال التحكم بالانتاج، ولكن المشكلة ان دول المنظمة اعتبرت نفسها تقدم تضحيات من اجل المحافظة على اسعار تتراوح بين 24 – 28 دولار في نهاية التسعينات، لأن اوبك تحتوي على اكثر من 78٪ من احتياطي النفط في العالم ولكن لاتساهم الا بنسبة 41.5 ٪ من الانتاج العالمي سنة 2000.

(109) مجلة البترول المصرية، توقعات سوق البترول العالمي على ضوء مؤتمر الاوبك الاخير، العددان 11 و 12، 987، ص 4– 7.

(110) نقولاسيركيس، البترول العربي ثروة ام سراب، مجلة البترول والغاز العربي، المركز العربي للدراسات البترولية، بيروت، 1990، ص 6–7.

ان ما تتعرض له المنظمة من تمزق داخلي وخسائر كبيرة من جراء انخفاض اسعار النفط التي هي اقل من نصف الاسعار الحقيقية لمنتصف السبعينيات، الا ان بقائها متماسكة وتتحكم بالعرض العالمي من النفط كما حصل في تأثيرها على سوق النفط العالمية بعد انهيار الاسعار عام 1998 فقد خفضت انتاجها اكثر من 1.5 ب / ي سنة 1999 لترفع الاسعار 12.3 دولار برميل الى 17.5 دولار / برميل عام 1999 ثم ارتفعت الاسعار الى 27.6 عام 2000 ولكن بعد ان تجاوزت الاسعار حاجز 31.5 للبرميل في شهر ايلول سنة 2000 [(111)].

بادرت دول اوبك الى زيادة انتاجها 3.7 م ب /ي على ثلاث دفعات للحد من ارتفاع الاسعار [(112)]وقد طلب مؤتمر اوبك الوزاري الاستثنائي رقم 112 الى مراقبة وضع سوق النفط العالمية بعد الزيادة الكبيرة من اوبك وسوف تكون هناك زيادة تقدر بنحو 1.5 م ب / ي من الدول خارج اوبك، لأن هذه الدول تغتنم أي فرصة لرفع الاسعار لتحقيق الارباح [(113)]. وهذه الزيادات الكبيرة ادت الى انخفاض الاسعار بشكل سريع شهر بعد شهر حتى بلغت 23.7 دولار للبرميل في شهر اذار 2001 ولمنع تدهورها قررت اوبك اجراء تخفيض ثاني في اجتماعها المنعقد في 16–17 اذار 2001، وبالفعل اخذت الاسعار ترتفع فبلغت 24.5 دولار / برميل في شهر ايار 2001 [(114)].

ولكن بعد تراجع الطلب على النفط من 76.4 م ب / ي في الربع الاول من سنة 2001 الى 76.1 م ب / ي وقيام بعض الدول من خارج اوبك بضخ كميات اضافية من النفط وخاصة من روسيا وكازاخستان ادى الى تراجع الاسعار وقيام دول اوبك بخفض انتاجها بنحو 0.5 م ب / ي لرفع الاسعار التي انخفضت الى 18.3 دولار / برميل في كانون اول سنة 2002 [(115)].

---

(111) اوابك، النشرة الشهرية، العدد6، الكويت، 2001، ص 15.
(112) OAPEC, monthly Bulletin No 2 , february 2001 , P.1.
(113) مجلة البترول المصرية، المؤتمر الوزاري لأوبك رقم 112، المجلد السابع والثلاثين، العددان 11 و 12، ديسمبر 2000، ص 45.
(114) OAPEC , Monthly Bulletin No 6 , June , 2002 , P.5–15.
(115) ماجدة زغلول، اسواق البترول العالمية، مجلة البترول المصرية، عدد اذار ونيسان، القاهرة، 2002، ص 30–31.

يتضح مما تقدم ان سوق النفط العالمية تشهد تغيراً مستمراً على مدار السنة من حيث العرض والطلب والاسعار، وان هذه التغيرات في العرض والطلب ربما تقع تحت تأثير عوامل واسباب تحركها وتثيرها وتقوم بها دول الوكالة الدولية للطاقة، التي تحاول ان تخلق الازمات في اسعار النفط من خلال اغراق السوق العالمية بالنفط ومن خلال اصدقائها في العالم (المنتجين خارج اوبك) او من خلال المضاربات التي تقوم بها من جراء التصرف بمخزونها الستراتيجي والتجاري الذي بلغ 2446 م ب في شباط سنة 2001.

فأذا ارادت ان تستخدم 2–3 م ب / ي من المخزون التجاري لمدة ثلاثين يوماً فأنها سوف تؤثر على الطلب العالمي وسوف تؤدي الى اغراق السوق بكميات كبيرة من النفط مما سيؤدي الى انهيار الاسعار، علماً انها سوف لن تستخدم سوى 75 مليون برميل من الخزين أي ما نسبته 3٪ من مخزونها الستراتيجي، مما يبين ضعف الوضع الذي تعيشه دول اوبك وهو ما يبرر عقدها اكثر من 3 اجتماعات وزارية سنوية عدا الاجتماعات الاستثنائية لتتدارك هذه الامور. فمنذ تأسيسها ولحد اذار 2002 عقدت 119 اجتماعاً في مقرها في فينا.

ومن الجدير بالذكر ان انخفاض سعر البرميل دولار واحد يكلف دول اوبك في ضوء سقف انتاجها سنة 2000 والبالغ 27.768 م ب / ي بنحو 10 مليار دولار سنوياً وعندما ينخفض سعر البرميل ثلاثة دولارات عن معدله السابق فأنها تخسر نحو 30 مليار دولار سنوياً، عدا خسائرها من جراء التضخم وانخفاض قيمة الدولار.

تبقى ابرز نقاط ضعف اوبك هي فتور وضعف علاقات اعضاء المنظمة ببعضهم سياسياً واقتصادياً وستراتيجياً، فبعد مسيرة اكثر من 33 سنة من المصالح والاهداف المشتركة، لم تستطع دول المنظمة من بناء علاقات دولية بينية اقتصادية وسياسية قوية. وعامل الضعف الثاني هو تبعية معظم اقطارها سياسياً واقتصادياً للدول الصناعية المستهلكة للنفط، ولذلك فعندما تستطيع ان تحرر نفسها عن طريق التقدم الصناعي والاقتصادي، فعند ذلك تستطيع ان تبني علاقات دولية متوازنة مع الدول الصناعية

المستهلكة. وعامل الضعف الثالث هو عامل خارجي يتمثل في التأثير السلبي للدول المنتجة خارج اوبك وبعضها دول طارئة، ومارقة على سوق النفط بسبب احتياطاتها المحدودة وانتاجها المكلف اقتصادياً، مما يجعل بناء علاقات دولية والتنسيق معها في مجالات النفط والمجالات الاخرى اكثر ايجابية، فالدول النفطية المتقدمة خارج اوبك مثل روسيا وهي ثاني اكبر منتج في العالم والصين والنرويج يمكن التعاقد مع شركاتها والاستفادةمن خبراتها التقنية والفنية مقابل التنسيق في مجال الانتاج والاسعار خدمة للطرفين.

اما الدول النفطية المهمة النامية مثل انجولا وكولومبيا والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق فيمكن مساعدتها او حثها على دخول اوبك.

على اوبك ان تستثمر قوتها النفطية الكامنة للتأثير على سوق النفط والطاقة في العالم، لأنها صاحبة اكبر احتياطي نفطي في العالم. وعليها ان تضع ستراتيجية شاملة تعتمد على تصنيع نسبة كبيرة من انتاجها في مجال الكيمياويات والبتروكيمياويات، وعليها ان تضع حداً لتراجع الاسعار وتذبذبها، ولذا ينبغي ان يكون الالتزام دقيقاً بالحصص الانتاجية. وان يكون ارتفاع الاسعار مستمراً وخاصة عند انخفاض قيمة الدولار، اوتزايد معدلات التضخم في الدول الصناعية وارتفاع اسعار منتجاتها الصناعية والزراعية كما ينبغي ان تنسق بشكل فعال جداً مع دول منظمة ايبك (الدول المنتجة للنفط خارج اوبك).

2- **ايبك** IPEC

وهي مجموعة الدول المستقلة المصدرة للبترول. وتضم دول مصدرة للنفط غير اعضاء في اوبك، وكانت تعرف دولها سابقاً بـ Non opec [116]. وهي منظمة غير رسمية ولم تسجل في الامم المتحدة.

(116) مجلة البترول المصرية، لقاء لندن للمنتجين.. دلالات واحتمالات، المجلد 26، العدد الثاني القاهرة، 1989، ص 4.

بعد انهيار اسعار النفط سنة 1986 وتحسنها سنة 1987 ثم انهيارها سنة 1988، دفع ببعض الدول المصدرة خارج اوبك، الى المبادرة بعقد اجتماع يضم اهم المصدرين خارج اوبك، خاصة وان اوبك OPEC تمر بمرحلة خطيرة من عدم التوافق بين اعضائها.

هذه المتغيرات دفعت مصر في اذار 1988 الى دعوة بعض الدول المصدرة للنفط من خارج اوبك لعقد اجتماع. وحضر الاجتماع (مصر وعمان والمكسيك وماليزيا وانجولا وكولومبيا) ثم توالت الاجتماعات وانضمت دول اخرى هي (روسيا الاتحادية والصين والبحرين والنرويج) وفي عام 1995 انضمت ولايتي الاسكا وتكساس الامريكيتين ومقاطعة البرتا الكندية. وكانت اهم اهداف دول المنظمة هي:

1. التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والتنسيق مع دول اوبك OPEC.
2. تحقيق مستوى مناسب من الاسعار.
3. تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

وقد توالت اجتماعاتها ومشاوراتها فيما بين اعضائها ومع دول اوبك وكانت اجتماعات المنظمة تعقد في لندن او في الدول الاعضاء. وعادة يحضر اعضاء من ايبك واوبك في اجتماعات المنظمتين لزيادة تفاعل دول المنظمتين، الا ان دول (النرويج وعمان وروسيا الاتحادية والمكسيك)، هي الاكثر تفاعلاً مع دول اوبك في سياساتها الانتاجية والسعرية[117].

تأتي اهمية هذه المنظمة كون دولها منتج كبير في سوق النفط العالمية. فهي تحتوي على 13٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، ولكنها تنتج نحو34.3٪ من مجموع الإنتاج العالمي سنة 2000 (جدول 41).

(117) النرويج تعتزم خفض انتاجها النفطي بنحو 150 الف برميل كحد اقصى، الانترنيت، مصدر سابق، ص1.

(جدول 41)

احتياطي وانتاج النفط في دول ايبك سنة 2000

الدولة	الاحتياطي مليار / برميل	الانتاج مليار برميل / يومياً
روسيا	48.570	6.350
الصين	24.0	3.255
النرويج	9.450	3.261
المكسيك	28.260	3.050
مصر	3.500	0.767
عمان	5.500	0.928
اليمن	4.0	0.439
البحرين	0.150	0.183
ماليزيا	3.911	0.750
انجولا	5.412	0.750
كولومبيا	1.972	0.700
البترتا(كندا)	–	–
الاسكا (الولايات المتحدة)	–	1.093
تكساس (الولايات المتحدة)	–	1.482
المجموع	134.714	22.962
المجموع العالمي	1035.780	66.863
النسبة من العالم	٪13	٪34.3

المصادر:

World oil Vol 220 , No.8 August, U.S.A 1999.P.131.

2. اوابك، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الرابع، الكويت، 2001، ص40–41

3. اوابك OAPEC

وهي منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، وقد تاسست في كانون الثاني سنة 1968. وكانت للظروف السياسية والاقتصادية السائدة بعد حرب فلسطين 1948 تأثير في التفكير بتأسيسها. فقد اخذت جامعة الدول العربية تؤكد على المقاطعة الشاملة للكيان الصهيوني، وخاصة في شؤون الطاقة، فقامت الجامعة بتشكيل لجنة من الخبراء لدراسة شؤون النفط وتجميع المعلومات عن صناعة النفط العربية.

وفي عام 1958 تم انشاء مكتب دائم للنفط في مقر جامعة الدول العربية، يتولى التنسيق بين الاقطار العربية على مستوى الخبراء، وتولي متابعة شؤون النفط والطاقة عربياً وعالمياً، وكان يوصي بعقد مؤتمرات نفطية عربية. وما ان بدأت هذه المؤتمرات تنعقد أخذت توصي بتكوين منظمة نفط عربية. وبعد تزايد الاهمية الستراتيجية للنفط عربياً وعالمياً، وتأسيس اوبك شجع العرب على تأسيس منظمة اوابك OAPEC. ولكن تبقى حرب حزيران 1967 سبب مباشر لتأسيس هذه المنظمة للتفكير الجدي بأستخدام النفط كسلاح ردع في المعركة مع الكيان الصهيوني والقوى الغربية المساندة له، مما ادى الى تأسيس المنظمة في مطلع عام 1968، وهكذا كان تفكير الجماهير العربية الغاضبة على نتائج حرب حزيران عام 1967.

تضم المنظمة جميع الاقطار العربية النفطية انذاك عدا عمان (خريطة 26)، كما لم تنضم اليها اليمن والسودان لحد سنة 2003، وكان هدف المنظمة بحسب بنود اتفاقيتها هو (تعاون الاعضاء في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط، وتقرير افضل الوسائل للمحافظة على مصالح اعضائها في هذه الصناعة، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط الى اسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لتنمية صناعة البترول في الاقطار الاعضاء) [118].

(118) اسامة الجمالي، نبذة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والمشروعات المشتركة للمنظمة ومعهد النفط العربي للتدريب، نشرة اوابك الشهرية، العدد3، الكويت، 1990، ص 12–13.

يتضح ان هذه الاهداف تعبر عن الرغبات السياسية للاقطار المؤسسين انذاك وهم السعودية والكويت وليبيا، وكانت تلك الاهداف بعيدة عن الطموحات السياسية والستراتيجية للجماهير العربية، التي اخذت تنادي بأستخدام النفط العربي في المجالات الستراتيجية كافة وخاصة في المجالات السياسية خدمةً للقضية الفلسطينية.

لعل صياغة اهداف المنظمة بهذا الشكل يعود الى تأثير سياسات الاقطار المؤسسة التي كانت تدور في فلك الدول الصناعية المستهلكة، وهذه الدول الغربية تصب ستراتيجيتها ونواياها في اجهاض أي دور ستراتيجي اقتصادي ام سياسي ام جيوبولتيكي للنفط العربي [119].

اما التعاون والتنسيق العربي فقد كان ضحية للخلافات السياسية العربية – العربية، فحتى يومنا هذا ولم ينبثق عن هذه المنظمة سوى بضعة شركات متواضعة الامكانيات مقارنة بالامكانيات المالية والاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها صناعة النفط العربية، وابرز هذه المشروعات المشتركة هي [120]:

1. الشركة العربية البحرية لنقل البترول تأسست سنة 1973 ومقرها الكويت.
2. الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (اسري). تاسست سنة 1974 ومقرها البحرين.
3. الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب) تأسست سنة 1975 ومقرها السعودية.

---

(119) وزارة النفط العراقية، دائرة العلاقات والاستثمارات الخارجية، مصدر سابق، ص 70–72.

(120) نور الدين فراج، دور الشركات المنبثقة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، دراسات في صناعة النفط العربية، اوابك، الكويت، 1980، ص 236–261.

– لمزيد من المعلومات عن هذه الشركات لطفاً ينظر:

1– نشرات اوبك الشهرية

2– التقارير السنوية للامين العام للاوابك.



4. الشركة العربية للخدمات البترولية. تأسست سنة 1977 ومقرها ليبيا.

5. الشركة العربية لكيمياويات المنظفات (ارادت) تاسست سنة 1981 ومقرها العراق.

–كما اسست المنظمة معهد النفط العربي للتدريب ومقره العراق.

ان رؤوس الاموال المكتتبة في المشروعات المشتركة عند تأسيسها بحدود 1.3 مليار دولار، وان 51٪ من اسهم هذه الشركات مملوكة للحكومات العربية وهدف هذه الشركات هو لجذب رؤوس الاموال العربية المهاجرة والمودعة والمستثمرة في الغرب لأستثمارها داخل الوطن العربي [121]. لأن هذه الشركات تحصل على تسهيلات واعفاءات تفوق ما يمنح للشركات والمشروعات القطرية.

ومن الجدير بالذكر ان لهذه الشركات فروع صغيرة في معظم اقطار المنظمة ولكن ارباحها السنوية على العموم لاتتجاوز عشرات الملايين من الدولارات. وذلك بسبب ضعف الاستثمارات العربية الرسمية وغير الرسمية، مما يجعل اقطار المنظمة امام مسؤولية اعادة الاموال العربية النفطية التي تراكمت منذ منتصف السبعينات لأن الوطن العربي بأمس الحاجة اليها. لأن ضعف الامن المائي والغذائي في معظم الاقطار النفطية لايمكن تجاوزه الا من خلال التعاون الفعال مع الاقطار العربية الاخرى النفطية وغير النفطية، التي تحتاج الى اموال طائلة لأستثمارها في الزراعة والصناعة والمياه والخدمات.

فالواجب القومي والانساني يتوجب استثمار اموال النفط العربي في الوطن العربي. الذي تتعطش بعض اقطاره الفقيرة الى قروض صغيرة لاتتجاوز عشرات الملايين من الدولارات ولاتحصل عليها الا بشروط سياسية واقتصادية مجحفة تفرضها المؤسسات الدولية والقوى الصناعية الغربية، التي تنعم بمئات المليارات من الدولارات

---

(121) اسامة الجمالي، مصدر سابق، ص 14–17.

النفطية العربية التي تراكمت استثماراتها في الغرب وتجاوزت متوسطها 2500 مليار دولار سنة 2000.

اما ابرز الانجازات الايجابية للمنظمة فهو قيامها بدور ايجابي في استخدام النفط كسلاح سياسي سنة 1973، وكذلك تنظيمها لمؤتمرات الطاقة العربية التي تطرح فيها مشاريع التعاون العربي في مجال النفط والطاقة، ولعل ابرز نجاحاتها هي العمل على انجاز المشاريع المشتركة في مجالات الكهرباء والغاز التي اخذت تربط الاقطار الاعضاء وغير الاعضاء في شبكات تكاملية مهمة.

ان ابرز اسباب ضعف التعاون بين اعضاء اوبك واوابك هو وجود ازمات ومشاكل وتحديات خطيرة اقليمية ودولية [122]. مازالت عالقة بين هذه الدول وتعمل على عرقلة وتعويق التقارب والتعاون فيما بينها. ولعل ابرزها المشاكل الحدودية التي تفاقمت وتعمقت بعد كل اكتشافات نفطية حدودية، فاللورد كودزون يصف الخلاف على الحدود بحافة الموس التي تتعلق عليها قضايا الحرب والسلم[123]. وهناك من يصفها بالقنابل الموقوتة [124].

ان ابرز المناطق الحدودية التي تعاني من مشاكل حدودية سببها النفط، هي بين قطر والبحرين وبين قطر والسعودية وبين السعودية واليمن وبين الامارات وايران وبين اقطار الخليج العربي حول تقسيم الموارد الهايدروكاربونية في قعر الخليج العربي. كما توجد مشاكل حدودية بين العراق والكويت، والعراق وايران التي يزيدها تعقيداً امتداد حقول نفط خانة ومجنون والبزركان وشرق القرنة عبر الحدود الدولية. كما

(122) عبد الجبار عبود الحلقي، اوابك في مواجهة عالم متغير، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 379، ابوظبي، 2002، ص 21–22.

(123) جورج صوفي، النزاعات الحدودية والتداعيات على الامن العربي، ترجمة ناصيف حتي ورياض العجلاني، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد 10، المركز العربي للدراسات الستراتيجية، دمشق، 1997، ص 25.

(124) صالح علي باصرة، مصدر سابق، ص36.

توجد مشاكل حدودية بين الجزائر والمغرب وربما تتفاقم هذه المشاكل بعد الاكتشافات النفطية في شرق المغرب وهناك مشاكل بين ليبيا وتونس على الرصيف القاري [125].

ومن الجدير بالذكر ان الوطن العربي وبعض المناطق المجاورة له هي امتدادات جيولوجية وجغرافية واحدة، وامر امتداد المكامن والحقول النفطية عبر الحدود طبيعياً. مما يتطلب تنسيق دقيق لحل هذه المشاكل بشكل عادل ومنصف لجميع اطراف المشكلة. كما تم ذلك في استثمار حقل البرمة بين الجزائر وتونس [126] وكذلك حقل ابو سعفة الواقع في المياه المشتركة بين السعودية والبحرين الذي اتفق على ان يكون انتاجه للبحرين [127].

---

(125) لمزيد من المعلومات عن المشاكل الحدودية العربية لطفاً ينظر:

- س عيد عبد المسيح شحاتة، الحدود اليمنية السعودية بين اتفاقية الطائف ومذكرة التفاهم، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، القاهرة، 1995، ص 238 -241.
- جمال حمدان، مصدر سابق ن ص 253 -262.
- احمد يوسف احمد، الصراعات العربية - العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 159 -168.
- رشيد سعدون محمد حسن العبادي، الحدود العراقية الكويتية، دراسته في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم الجغرافية، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2001، ص 131-138.

(126) اوابك، ندوة الاستخلاص البترولي المدعم، مصدر سابق ص36.

(127) اوابك، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد الاول، الكويت، 1998، ص12.

الفصل الخامس
رؤية جيوبولتيكية مستقبلية لأهمية النفط العربي

- ☒ المبحث الأول: الأهمية الجيوبولتيكية لمستقبل النفط العربي
- ☒ المبحث الثاني: أهمية بدائل النفط مستقبلاً

الفصل الخامس
رؤية جيوبولتيكية مستقبلية لأهمية النفط العربي

لتحديد الاهمية الجيوبولتيكية والستراتيجية المستقبلية للنفط العربي يتطلب تحليل عدة مواضيع ابرزها واهمها مقدار الطلب المستقبلي على النفط بشكل عام والنفط العربي بشكل خاص. ان اهم ما يتميز به الوطن العربي عن باقي الدول الاخرى هو توافر امن الطاقة لديه في المديين المنظور والبعيد، فمن المتوقع ان يبلغ اجمالي الطلب من الطاقة في العالم سنة 2015 نحو 275.4 م ب م ن/ي حصة النفط منها 104 م ب /ي[1]. ويتوقع ان يبلغ الطلب في الوطن العربي على الطاقة للسنة نفسها 9.2 م ب م ن/ي حصة النفط منها 3.9 م ب/ي[2].

كما يتميز الوطن العربي بوجود اكبر احتياطي للنفط فيه، الامر الذي يجعل النفط العربي اطول عمرا من باقي النفوط العالمية وهذا ما سيتم تحليله في المبحث الاول.

اما المبحث الثاني سيجيب على السؤال التالي: هل سينجح العالم وخاصة الدول الصناعية في ايجاد بدائل عن النفط ؟ بعد جهود مضنية بداتها قبل اكثر من 25سنة عندما تاسست الوكالة الدولية للطاقة، ومع كثرة هذه البدائل فلم تنجح في ايجاد بديل عملي اقتصاديا وفنيا، واهم هذه البدائل هي:

الاول: البدائل التقليدية وغير المتجددة وهي (الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية وزيت السجيل والبيتومين الطبيعي (رمال القار) والنفوط الثقيلة).

---

(1) اوابك، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، العدد 4،الكويت، 1997، ص 28.

(2) اوابك، توقعات استهلاك الطاقة في الدول العربية، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11-14 ايار 2002، الكويت، 2002، ص 47.

الثاني: البدائل المتجددة وتتمثل بـ (الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحية وحرارة جوف الارض وطاقة البحار والمحيطات وخاصة المد والجزر والامواج.

المبحث الأول
الاهمية الجيوبولتيكية المستقبلية للنفط

ان التوقعات في سوق النفط العالمية وصناعته فيها كثير من الصعوبة والتعقيد، لتاثر هذه التوقعات بالاهداف السياسية والاقتصادية والستراتيجية، الامر الذي يجعل بعضها يهدف الى تحقيق اغراض سياسية وستراتيجية فيها انحياز موضوعي في معالجة الموضوع، مما يتطلب من الدول العربية النفطية اعطاء هذا الموضوع اهمية بالغة، من خلال تنمية امكانياتها العلمية والفنية في هذا المجال، وذلك من خلال تنمية نخبة من المحللين والرمزيين المختصين في مجال الطاقة، بحيث تكون لديهم القدرة العالية على اداء العمليات الاساسية في القياس والتخمين والتقدير والعمليات التفاضلية، والتمرن على استعمال احدث المبتكرات العلمية التي يمكن ان تستعمل في التحليل الرمزي، علما ان الدول المتقدمة عدت تنمية هذه الطبقة ((المحللين الرمزيين)) في المجالات كافة اساسا لقياس قوة الدولة والامم في القرن الحادي والعشرين(3). ولكن لا باس من تحليل توقعات عديدة للخروج بخلاصة تمليها وتبينها حقيقة تطور صناعة النفط وتجارب المراحل السابقة.

ان اهم ما يؤثر في النفط او أي سلعة ستراتيجية غير مرنة الطلب هي مجموعة عوامل اهمها حجم ما متوفر منها سواء من حيث الاحتياطي المؤكد او مقدار العرض في السوق. والعرض يتاثر بعوامل سياسية واقتصادية، وعوامل انية اخرى مثل تاثير الحروب والازمات والصراعات على الانتاج او النقل او التصنيع، والعامل الثاني هو امكانية وجود بدائل مناسبة اقتصاديا وفنيا وبيئيا.

---

(3) نادر فرجاني، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، مركز المشكاة للبحث، القاهرة، 1998، ص 12-13.

❖ وهذا ماسيتم مناقشته في نهاية هذا المبحث.

اما ما يحدد الاهمية المستقبلية للمناطق الجغرافية النفطية ستراتيجيا فهما عاملان:

الأول: الاحتياطي المؤكد وتزايد كميته وهو اهم العوامل التي تزيد من اهمية النفط الستراتيجية مستقبلا ويجعل المناطق الجغرافية التي تضم اكبر الاحتياطات في العالم تحتل اهمية جيوستراتيجية كبيرة جدا من الناحيتين الاقتصادية والجيوبولتيكية، مثل منطقة الخليج العربي ووادي الرافدين وباقي الاقطار العربية النفطية والتي تشكل اقليما نفطيا هائلا يضم اكثر من 62٪ من احتياطي النفط المؤكد في العالم، ويعده البعض الخزان النفطي العالمي في القرن الحادي والعشرين.

أما العامل الثاني: فيتمثل بقدرة المناطق النفطية الستراتيجية على استثمار ثرواتها النفطية اقتصاديا وتنمويا، والوطن العربي اهم هذه المناطق التي ينبغي لها ان لا تتكرر اخطاء الماضي التنموية، ويعمل على استثمار ثروته النفطية في التنمية والتعاون العربي*.

أما النسبة الباقية من الاحتياطي المؤكد فتتوزع في مناطق مشتتة في العالم اهمها اقليم الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق حول بحر قزوين ووسط اسيا، ثم اقليم شمال امريكا الجنوبية في فنزويلا وكولمبيا والاكوادور، ثم اقليم امريكا الشمالية ويتمثل بنفط المكسيك والولايات المتحدة وكندا، وكذلك اقليم شرق وجنوب اسيا وخاصة في الصين واندونوسيا وماليزيا، ثم اقليم غرب افريقيا في نيجيريا وانغولا والكابون، وهناك اقل من 5٪ تنتشر في باقي دول العالم.

يتضح ان هذه الاقاليم ترتبط من الناحية الجغرافية. اما من النواحي السياسية والاقتصادية والستراتيجية والحضارية فمعظمها متباينة ومختلفة في جوانب كثيرة، ولكن بعضها يرتبط بعلاقات سياسية واقتصادية قوية، وهذا حتما سيكون له تاثير على صناعة النفط في العالم ومستقبلها، فعلى سبيل المثال ان اقليمي بحر الشمال وامريكا الشمالية يرتبطان بعلاقات قوية في معظم المجالات وبخاصة في مجال

الطاقة، ولكن التوقعات تؤكد على ان اقليم امريكا الشمالية وبحر الشمال ووسط اسيا وجنوب شرقها قد تشهد تراجعا في احتياطياتها بشكل واضح في المستقبل المنظور وذلك لانها استخدمت امكانيات فنية وتكنولوجيا متطورة ومارست اعمال مسح وانفقت استثمارات كبيرة في اراضيها على موضوع تطوير احتياطياتها وانتاجها. مما يجعل نسبة الممكن اضافته من احتياطيات محدودة جدا.

أما الاقاليم الثلاثة الاخرى وهي الوطن العربي وايران واقليم شمال امريكا الجنوبية واقليم غرب افريقيا، وهي تشكل اهم مصادر النفط العالمي مستقبلا، ولكن الذي يضعف اهميتها ودورها هو معاناتها من مشاكل عديدة، ابرزها التخلف الاقتصادي وتردي اوضاعها السياسية وغياب التعاون السياسي والاقتصادي والحضاري فيما بينها، على الرغم من ارتباطها ببعضها البعض بتكتلات سياسية واقتصادية عديدة ولكنها تنشغل بخلافات ونزاعات وصراعات سياسية وحدودية مختلفة، الامر الذي يجهض الكثير من اهميتها واهمية ثروتها النفطية الستراتيجية فضلا عن التاثير السلبي لخلافاتها على السياسات النفطية مما يؤدي الى هدر ثروتها النفطية.

بعد مضي اقل من قرن ونصف على استثمار النفط تجاريا وما حصل في هذه المدة من حركة استكشافات وتنقيبات طالت اليابس والماء، طالت المناطق القطبية والاستوائية، خاصة بعد توافر امكانيات المسح الفضائي للموارد الارضية بالاقمار الصناعية، اصبحت هناك قناعات ان زمن الاستكشافات النفطية الجديدة وبكميات كبيرة قد مضى وان ما اضيف من احتياطيات عالمية خلال العقود الثلاثة الاخيرة هي بسبب التطور التكنولوجي، الذي سمح بزيادة نسبة الممكن استخراجه من الحقول القديمة. وخاصة في حقول امريكا الشمالية وبحر الشمال ووسط اسيا وحقول جنوب شرقي اسيا، فقد بلغت نسبة الاستخلاص من معظم مكامن حقولها الحالية اكثر من 60٪ بينما مازالت هذه النسبة اقل من 30٪ في معظم الحقول العربية [4].

---

(4) احمد زكي يماني، المشهد النفطي العربي والعالمي، ندوة الوطن العربي بين قرنين، دروس في القرن العشرين وافكار للقرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 200.

كما تشير الدراسات الى ان المعـدل السنوي للاستهلاك العالمي من النفط خلال عقد التسعينات هو بين 21–23 مليار برميل سنويا وان معدل الاكتشافات النفطية المؤكدة الجديدة تقدر بـ 7 مليار برميل سنويا خلال العقد نفسه [(5)].هو ثلث الانتاج العالمي الحالي، اما الثلثين الباقيين فيتم تعويضهما عن طريق استخدام تكنولوجيا متطورة، ولم يعد هناك شك ان معظم الاحتياطيات التي ستضاف الى الاحتياطي العالمي خلال العقدين القادمين ستكون من الوطن العربي، لان معظم انتاجه مازال بتكاليف زهيدة جدا وان نسبة كبيرة من اباره النفطية وخاصة في (العراق والسعودية والكويت والامارات) تتدفق بشكل طبيعي ولا تحتاج الى اكثر من ضخ المياه والغاز لزيادة ضغط الانتاج منها.

ان معظم المصادر العالمية تجمع على ان مستقبل الاحتياطيات الجديدة في النفط الخام والغاز الطبيعي سوف تاتي من منطقة الخليج العربي والعراق وهي بحدود 343 مليار برميل مكافيء من النفط [(6)]. وهناك مصادر اخرى وربما تكون لديها دوافع سياسية وستراتيجية اكثر من هي موضوعية وعلمية تروج الى ان كميات كبيرة من احتياطي النفط سوف تضاف الى الاحتياطي العالمي موجودة في اقليم بحر قزوين.

نستنتج مما تقدم ان احتمالات تزايد الاحتياطي النفطي العالمي عن طريق الاكتشافات الجديدة امرا عسيرا، ولكن يمكن زيادته او المحافظة على مستواه الحالي من خلال مزيدا من الاستثمارات لادخال تكنولوجيا جديدة ترفع من نسب

---

(5) اوابك، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، العدد الاول، الكويت، 1996، ص 28.

ولمزيد من المعلومات لطفا ينظر Oil and Gas Journal , U.S.A.August 2.1999,P.18–19

– اوابك، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، العدد الثالث، 1999، ص 28–29.

(6) مركز رويرشن للابحاث العالمية، اوابك، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، العدد الاول، الكويت، 2000.

ولمزيد من المعلومات لطفا ينظر:

– اوابك، متابعة نشاطات الطاقة عربيا وعالميا، العدد الثاني، الكويت، 2000، ص 23.

الممكن استثماره في الحقول السابقة ومعظم هذا سيكون في الوطن العربي لان نسب ما يستثمر من مكامنه النفطية مازالت محدودة وبخاصة اقطاره النفطية ذات الاحتياطات الكبيرة وهي(السعودية والعراق والامارات والكويت وليبيا)، وعلى هذه الاقطار ان لا تنفق اموالا كثيرة على زيادة احتياطياتها او على زيادة طاقتها الانتاجية عن المخطط له، وذلك للاسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والستراتيجية الاتية:

1) ان الاعلان عن وجود احتياطيات نفطية عربية جديدة وكبيرة سوف يشجع على زيادة مستوى الانتاج من خلال اوبك او من خارجها وهذا سينعكس سلبيا على اسعار النفط وعلى اهميته الاقتصادية.

2) ان انفاق اموال طائلة على الاستثمارات الجديدة والتي تقدرها الجهات الدولية، بنحو 215 مليار دولار في دول اوبك لغاية سنة 2020 من اجل زيادة الاحتياطي والانتاج الى نحو 42.8 م ب /ي [7]. سوف تذهب معظم هذه الاموال الى الشركات العالمية التي تحتكر تكنولوجيا الصناعة النفطية. ومعظم الاقطار العربية النفطية مازالت غير مستعدة سياسيا وفنيا وتقنيا لاقتناء التكنولوجيا وتوطينها في الوقت الحاضر، مما يتطلب مزيدا من الوقت والجهد كي تصبح هذه الاستثمارات بيد الدول النفطية، ومع ان هذا لا يتحقق الا بعد عقدا او عقدين اذا كانت الدول النفطية جادة في ذلك مما يتطلب منها مزيدا من الحرص على توطين التكنولوجيا لان ذلك يضعها على الطريق الصحيح لاستثمار ثروتها النفطية ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة لا يتم الا عن طريق الضغط عليها في مجال النفط والطاقة ورفع شعار التكنولوجيا مقابل النفط.

واذا كانت هناك اموال واستثمارات فينبغي ان تنفق على الصناعات اللاحقة وهي (البتروكيمياويات والتكرير والصناعات الكيمياوية).

(7) Oil and Gas journal , U.S.A May 27 , 1996. P. 38.

3) ان تقليل الاستثمارات في مجال زيادة الاحتياطي غاية من الاهمية لان معظم هذه الاستثمارات تذهب الى الشركات العالمية، مما سيجعلها تعيش حالة من الكساد والخسائر الكبيرة وبالتالي الرضوخ لمطالب الدول النفطية وخاصة في مجال نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي.

4) ان هذه الاستثمارات ستعمل على رفع الطاقة النظرية للانتاج مما يجعل الاقطار النفطية ذات الفائض تجمد جزء من طاقتها الانتاجية، فعلى سبيل المثال ان هناك 4–6 م ب /ي طاقة انتاجية معطلة لدى دول اوبك نصفها تقريبا في السعودية [(8)]. وهذا هدر في الاستثمارات ما لم تستعمل خلال عدة سنوات، كما انها تعطي حافزا للدول النفطية على زيادة الانتاج في أي لحظة، ولو كانت هذه الطاقة محدودة سوف تجعل امكانية الاقطار العربية محدودة في زيادة انتاجها بكميات كبيرة، تحت أي ضغوط او تهديدات فعلى سبيل المثال ان الولايات المتحدة لو لم تعلم ان السعودية والامارات قادرتان على تعويض نقص النفط عند شنها الحرب ضد العراق وربما لم تغامر بشن الحرب لان توقف انتاج العراق واحتمال توقف نفط الكويت سنة 2003 وهو يساوي اكثر من 5.5 م ب /ي ولبضعة اشهر فان ذلك سيقلب الكثير من موازين في سوق النفط العالمية ويخلق ازمات سياسية واقتصادية خطيرة في العالم وخاصة في الغرب اكبر مستهلك للطاقة والنفط في العالم، وعندها سوف تعيد حساباتها ولن تستبسط امريكا حربها على العراق.

كما ان الوطن العربي يمتلك اكثر من 62٪ من الاحتياطي العالمي وعمر النفط العربي يقدر بنحو 100 سنة، ومركز دراسات الطاقة العالمي في لندن يقدر عمر الاحتياطي العربي باكثر من 91 سنة باقل تقدير و 49.0 سنة لبقية دول اوبك و 38 سنة لبقية دول العالم [(9)].

(8) اوابك، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، العدد الثاني، الكويت، 2000، ص 8.

(9) احمد زكي يماني، مصدر سابق، ص 205.

ولهذا ينبغي ان تدرك الاقطار العربية الغنية بالاحتياطيات النفطية ان شركات النفط العالمية بامس الحاجة الى مثل هذه الاستثمارات لتحريك اوضاعها ومؤسساتها والعاملين فيها. لكن الوطن العربي بحاجة الى استثمارات واعمال تنقيب في الاقطار غير النفطية والقليلة الاحتياطي والتي اخذت الاكتشافات تتزايد بحجمها مثل (اليمن والسودان ومصر والمغرب) وعلى هذه الاقطار ان تتعامل مع الشركات ذات الخبرة في الدول المتطورة حديثا كالصين والهند وماليزيا وكوريا واندونيسيا، فضلا عن بعض الشركات العربية ذات الخبرة في مجالي الاستكشاف والتنقيب، وباقي الاقطار بحاجة للاستثمار في الصناعات اللاحقة (الكيمياوية والبتروكيمياوية).

مما تقدم يحتم على بعض الاقاليم النفطية وخاصة الاقليم العربي وايران واقليم غرب افريقيا وشمال امريكا الجنوبية ان تعمق علاقاتها السياسية والاقتصادية وذلك لمصالحها المشتركة التي لا تستطيع تحقيقها الا من خلال التعاون والتكتل الفعال كما ينبغي التحرك لضم الدول النفطية المصدرة في دول الجنوب الى دول اوبك، من اجل تقويتها وزيادة فعاليتها في خدمة اعضائها.

أولاً: توقعات الطلب والعرض العالمي المستقبلي من النفط

هناك علاقة اقتصادية واضحة بين العرض والطلب من أي سلعة فكلما زاد الطلب زاد العرض والعكس صحيح، والا فان سعر السلعة سينهار وتصبح العملية الانتاجية غير اقتصادية، وربما تكون هذه العلاقة اكثر وضوحا في السلع الاقتصادية المرنة الطلب أي التي يمكن الاستعاضة عنها بموارد او سلع اخرى، ولكن في حالة النفط الذي يعد سلعة اقتصادية غير مرنة الطلب، لعدم وجود بديل عنه في كثير من مجالات الحياة، فوسائط النقل لا تتحرك الا بالمشتقات النفطية، ولهذا فالنفط ياخذ اهميته وبعده الستراتيجي من هذه الميزة وبخاصة بعد ان فشلت الدول الصناعية في ايجاد بدائل عن النفط على الرغم من التقدم التكنولوجي الهائل في المجالات كافة، الامر الذي جعلها تعلن من ان احسن بديل عن النفط هو النفط ويتم ذلك عن طريق

الضغط على اوبك من اجل المزيد من الاستكشافات والتنقيب [10]. كما ان النفط سيبقى المصدر الرئيس للطاقة لفترة طويلة من الزمن [11].

1 – الطلب العالمي على النفط

هناك جملة عوامل تؤثر في الطلب العالمي من النفط ابرزها :

1) التطور الاقتصادي في كافة دول العالم ولاسيما الدول النامية التي يتوقع ان يشهد معظمها تطورات اقتصادية كبيرة في العقدين القادمين.

2) نمو الحجم السكاني لدول العالم فكلما زاد عدد السكان زاد استهلاك الطاقة ومن مختلف المصادر.

3) التطورات الحضارية والاجتماعية التي يشهدها العالم وخاصة في الدول النامية فهي حتما ستؤثر في استهلاك الطاقة من المصادر غير الاقتصادية.

4) ضعف منافسة مصادر الطاقة الاخرى عدا الغاز الطبيعي، يجعل معظم الطلب على الطاقة ينصب على النفط مما يؤدي الى زيادة الطلب عليه.

5) هناك عوامل تؤثر سلبا في الطلب على النفط والوقود الاحفوري بشكل عام، ابرزها الضرائب المجحفة التي تجعل سعر النفط يصل الى المستهلك وهو باربعة اضعاف سعر البيع المعلن، كما ان ضريبة الكاربون ستؤدي الى انخفاض الطلب على النفط في الدول الصناعية التي تعرض هذه الضريبة وخاصة دول الاتحاد الاوربي.

6) الهجمة الاعلامية ضد منتجي النفط ومدى تاثير النفط على البيئة التي تشنها وسائل الاعلام الغربية للتقليل من الاعتماد على النفط مع ان التوجهات الغربية تحث على استخدام الفحم بدل النفط في كثير من مجالات استهلاك الطاقة

(10) J. MEO , Opcit , P. 28.
(11) World Energy Conference , Opcit , P. 323 – 344.

ولكن في كل الاحوال ان الفحم هو اكثر تلويثا وخطورة على البيئة من النفط، والفحم يحضى بدعم وتشجيع على الاستخدام، ولكن عيوبه الكثيرة تقف حائل امام تزايد الاستثمار فيه.

7) يعد عامل السعر من العوامل المهمة المؤثرة في الطلب العالمي على النفط وخاصة في الدول النامية لامكانياتها المادية المحدودة، ومن المتوقع ان تشهد هذه الدول تطورات اقتصادية وحضارية ستزيد من طلبها على النفط، وبما ان اوبك قد تخلت مرغمة عن تحديد الاسعار منذ عام 1986، الا انها بقيت تؤثر عليها من خلال التحكم النسبي بالانتاج والعرض من النفط، لان بعض الدول المصدرة من خارج اوبك وداخلها والتي هي واقعة تحت الضغوط الامريكية الغربية تؤثر سلبا على سوق النفط العالمية من جميع الجوانب وخاصة اسعار النفط التي خططت لها الولايات المتحدة بان تكون منخفضة على الدوام منذ اكثر من خمسة وعشرين عاما، وقد استطاعت في عام 1986 ان ترغم اوبك عن التخلي من التحكم بالاسعار بعد انهيارها في العام نفسه. ومنذ قفزتي الاسعار الاولى عام 1973 والثانية في عام 1979 واللتين جعلتا الغرب يواجه مشكلة اقتصادية حقيقية في مجال الطاقة وتمويل كلفتها ماليا دفعت بالولايات المتحدة ان تجعل جل مخططاتها في مجال الطاقة في الوصول الى منابع النفط للسيطرة عليه والتحكم باسعاره، وذلك للمحافظة على اسعار منخفضة، لان التوقعات كانت تشير الى ان اسعار النفط ستستمر بالنمو بحيث تصل الى 80 دولار /برميل سنة 1990 الى نحو 105 دولار/برميل سنة 2000 وانها ستستمر بالصعود المضطرد في القرن الحادي والعشرين[12].

(12) مايكل لينش، ندرة النفط والازمات النفطية ومصادر الطاقة البديلة، ترجمة مختار اللبابيدي، النفط والتعاون العربي، المجلد 25، العدد 88، الكويت، 1999، ص 35.

إن تاكيد القوى النفطية على بقاء اسعار النفط منخفضة له اهداف خطيرة، ابرزها ضرب الاقتصاد العربي في الصميم لانه مازال يعتمد على العوائد المالية، وهذا يعني مزيدا من العجز المالي والمديونية، وبالتالي الاضطرار الى دعوة الشركات النفطية العالمية للاستثمار والمشاركة في صناعة النفط العربي، وبالتالي الهيمنة على سوق النفط العالمية التي سيصبح التحكم بها من خلال المستهلكين الذين سيجنون الارباح الكبيرة من جراء خفض السعر وتزايد الضرائب والمستفيد الرئيس هو الشركات النفطية والحكومات الغربية وليس المستهلك النهائي وهذا لا يصب من خدمة النمو الاقتصادي العالمي (13).

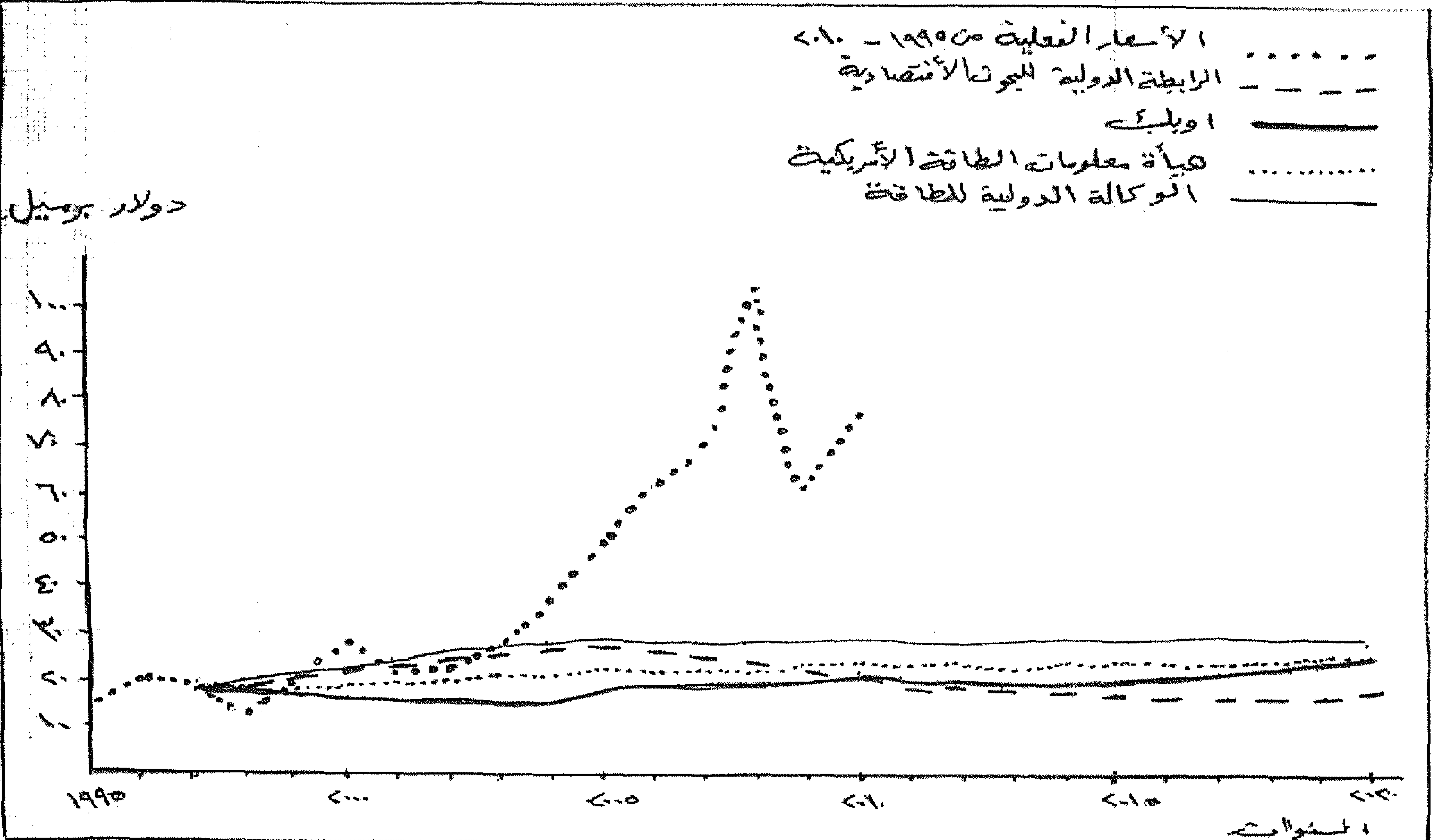
كما ان انخفاض الاسعار يؤدي الى نمو الخزين النفطي الستراتيجي والتجاري للاوسيد الذي تستخدمه لزيادة خفض الاسعار وتذبذبها من خلال زيادة العرض في الاسواق العالمية مما يؤدي الى عدم استقرار الاسعار وتذبذبها الاسبوعي والشهري والسنوي الكبير (شكل 15) كما حصل في منحنى الاسعار الفعلي خلال السنوات من 1995 الى سنة 2002.

إذ يتضح من الشكل ان توقعات الاسعار من جهات مختلفة تنحصر بين 18–30 دولار/برميل خلال المدة من 2000–2020 ويتبين ان اوبك اكثر الجهات تشاؤما في تقديرات مستوى الاسعار خلال المدة من 2000–2015 اما بعد عام 2015. فتتوقع ان اسعار النفط تاخذ بالارتفاع البسيط وذلك لاحتمال غياب بعض المصدرين من ذوي الاحتياطيات المحدودة والذين سوف لن يستطيعوا تغطية احتياجاتهم الداخلية ايضا.

ويتضح ان الوكالة الدولية للطاقة IEA هي اكثر الجهات تفاؤلا بارتفاع مستوى الاسعار، وهذا ربما يكون مقصود من اجل ان تكون الاسعار قادرة على تغطية تكاليف الانتاج في حقول الاسكا واقليم المكسيك وبحر الشمال، بينما

(13) حميد الجميلي، ستراتيجية السعر المنخفض، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 369، ابو ظبي، 2001.

شكل (٥-١٠) توقعات تغير أسعار النفط خلال المدة من ١٩٩٧-٢٠٢٠ وتغيرات الأسعار الفعلية للمدة من ١٩٩٥-٢٠١٠



المصادر: الباحث بالاعتماد على:
1- OPEC. Bulletin, Vol, XXIX No 4, Vicena, April, 1998, p. 12
2- OPEC. Bulletin, No 5, Kuwait, May, 2002, p. 17
٣- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١١ ص ٢٩٢

كانت تقديرات الرابطة الدولية للبحوث الاقتصادية اكثر الجهات تشاؤما في توقع الاسعار وبخاصة بعد سنة 2005 وربما يكون هذا التوقع هو اضعف التوقعات لان تزايد اهمية النفط وتزايد الطلب عليه سيرتفع بشكل كبير في السنوات القادمة مما يؤثر ايجابيا على السعر كما ان زيادة مساهمة اوبك في حصة الانتاج العالمي ستجعلها اكثر تاثيرا على الاسعار، الامر الذي يؤكد احتمالية تزايد الاسعار في المستقبل المنظور وليس تراجعها عن مستوى 20 دولار/برميل شريطة ان يكون هناك تعاون وتنسيق حقيقي بين المصدرين في اوبك وخارج اوبك. لان كل هذه التوقعات لا تساوي جزء من الاهمية الاقتصادية والستراتيجية للنفط، وهي اسعار زهيدة لا توفر الا هامشا بسيطا من الربح للدول المصدرة للنفط. ولهذا نرى ان الاسعار ستشهد ارتفاعا كبيرا في المستقبل، خاصة اذا ما تعرضت مناطق الانتاج الرئيسية في الشرق الاوسط الى عدم استقرار امني او شهدت توترات عسكرية تهدد تجارة النفط العالمية.فضلا عن احتمالات وجود بدائل حقيقية عن النفط غير ممكنة لان الغرب لوح واكد منذ السبعينيات ان البدائل ستحل محل النفط قبل نهاية القرن العشرين، ولكن هذا لم يتحقق.

كما يتضح من الشكل ان واقع الاسعار الفعلية يتصف بالتذبذب الشديد خلال المدة من 1995–2002 ثم أخذت الأسعار بالارتفاع حتى بلغت أقصى معدل سنوي لها في عام 2008 حيث تجاوزت 94 دولار برميل، ثم تراجع معدلها السنوي إلى نمو 91 دولار برميل عام 2009، ثم أخذ بالارتفاع عام 2010. إن هذا التذبذب وعدم القدرة على تخمين الأسعار يعود إلى كون النفط السلعة تتأثر بعوامل سياسية وأمنية وعسكرية ولا سيما وأنه أكبر مناطق الإنتاج في العالم موجودة في العالم الثالث الذي يشهد ظروفاً سياسية وأمنية غير مستقرة. وان اوبك تدرك جيدا ان استمرار هذا التذبذب له مخاطر ومساوىء سياسية واقتصادية على وضعها ومسيرة التنمية المنشودة فيها. وان هذه الاسعار غير عادلة ومجحفة اذا ما اضيفت لها قيمة التضخم او انخفاض قيمة الدولار، الامر الذي يتطلب منها ان تضع الية للاسعار تتغير بحسب تغير معدلات

التضخم في العالم، وخاصة في الدول الصناعية وكذلك عند أي انخفاض في قيمة الدولار فضلا عن مراعاة احتياجاتها المالية مستقبلا، كما ينبغي مراعاة منافسة النفوط الاخرى في الحقول الحدية الانتاج، فربما يؤدي خفض الاسعار مؤقتا الى اخراج بعضها عن الانتاج وبالتالي تقليل العرض من النفط وزيادة الاسعار. وهذا سوف لن يتحقق ما لم يكن هناك تنسيق وتعاون كبير جدا بين الدول المصدرة للنفط.

فعلى الدول الصناعية والمتقدمة التي تقلق من ذلك ان تراعي تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في الدول النفطية والنامية بشكل عام. ومهما كان تاثير العوامل المختلفة في الطلب فانه في تزايد، وهناك من يتوقع ان تصل الزيادة الى اكثر من 110 م ب /ي سنة 2020 وهذا توقع الوكالة الدولية للطاقة (جدول 42).

اما توقع اوبك فهو متواضع وتقدر الطلب بنحو 99 م ب/ي للسنة نفسها، ويمكن البرهنة على تواضعه فهي قدرت الطلب العالمي على النفط بحدود 78.9 م ب /ي سنة 2010 بينما تجاوز الطلب العالمي على النفط 75.7 مليون برميل يوميا سنة 2001، ومما يدلل على بساطة هذه التقديرات هو تقديرها لطلب الاوسيد في عام 2010 بنحوه و 48 م ب /ي بينما بلغ في عام 2001 نحو 47.6 م ب /ي [14].

اما تقديرات الوكالة الدولية مع انها متواضعة الا انها اقرب الى الواقع من تقديرات OPEC التشاؤمية.التي يتضح تشاؤمها بشكل كبير في (جدول 43)، فقد كانت توقعات اوبك ان طلب دول الاوسيد سيكون بحدود 42.5 م ب /ي سنة 2000 ونحو 44.8 م ب/ي سنة 2010 وبنحو 45.6 م ب /ي سنة 2020 ولكن واقع الطلب الحالي للاوسيد قد تجاوز هذه الكميات بشكل كبير، الامر الذي يعكس تاثر توقعات اوبك بالاعلام الغربي الذي صور ويصور لدول اوبك ان الغرب سوف يستغني عن نفطهم بين عشية وضحاها منذ عام 1975، ولكنه لم يفلح في ايجاد أي بديل عن النفط.

وتشير مصادر اخرى الى ان النفط سيستمر في تسيده على مصادر الطاقة، وان العالم سيحتاج الى نمو 87.8 م ب/ي سنة 2015 وهذه الكمية تشكل 41٪ من مصادر

(14) OAPEC Bulletin , No5 , May 2002 , P.13.

الطاقة في العالم بينما تشكل نسبة الغاز نحو 24.7٪ والفحم نحوه 20.5٪ والمصادر الاخرى نحو 13.8٪[15].

جدول (42) تقديرات الطلب على النفط من بعض المجموعات الدولية الرئيسية خلال المدة من 1996–2020 ونصيب اوبك في تلبية الطلب العالمي

التفاصيل	تقديرات اوبك OPEC			تقديرات الوكالة الدولية للطاقة EIA		
الاقليم اوالدول	1997	2010	2020	1996	2010	2020
امريكا الشمالية	22.7	25.2	26.8	22.0	27.4	30.2
اوربا الغربية	14.3	15.9	16.7	13.7	15.3	16.0
اليابان واستراليا	6.7	7.1	7.7	7.1	7.5	8.3
مجموع الاوسيد	43.6	48.5	51.2	42.7	50.1	54.5
الاتحاد السوفيتى السابق	4.2	4.8	5.4	4.4	4.7	5.2
اوربا الشرقية	1.5	1.5	2.1	1.3	1.7	1.7
الدول النامية	24.1	32.7	40.3	23.1	37.0	48.7
مجموع العالم	73.4	78.9	99.0	71.5	93.5	110.1
نصيب اوبك في تلبية الطلب	–	39.6	51.2	–	41.5	53.5
٪ نسبة نصيب اوبك من تلبية الطلب العالمي	–	45.1	٪52.0	–	٪44.4	49.0

المصدر: حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 294

(15) Robert Mabor , opcit , P. 70.

جدول (43) توقعات العرض والطلب عن النفط خلال المدة من 2000–2020 حسب بعض المجاميع الدولية

التفاصيل / الاقليم او الدولة	2000		2010		2020	
	العرض	الطلب	العرض	الطلب	العرض	الطلب
الاوسيد *	22.3	42.5	20.8	44.8	18.7	45.6
الاتجاد السوفيتي السابق	7.7	4.7	9.2	5.7	10.00	6.5
اوربا الشرقية	0.2	1.3	0.2	1.4	0.2	1.7
الدول النامية	10.6	16.3	12.1	21.2	13.1	25.9
اوبك	30.8	5.8	40	7.1	49.1	8.3
الصين	3.3	4.2	3.6	5.7	4.2	7.2
المجموع العالمى	74.8	74.8	85.9	85.9	95.2	95.2

المصادر:

1. OPEC Bulletin , xxv111, No 6 , Vienna , June 1997.

* مع المكسيك

2 – العرض العالمي من النفط

ان العرض المستقبلي للنفط في العالم سيتاثر بعدة عوامل، اهمها نموالطلب العالمي والعوامل السياسية وبخاصة المضاربة بالخزين الستراتيجي والتجاري للاوسيد، فضلا عن ضغوط القوى الكبرى على الدول النفطية المصدرة لزيادة انتاجها وبالتالي اغراق السوق النفطية بعرض كميات كبيرة من النفط لاسباب سياسية تخدم القوى والدول المستهلكة، لان أي زيادة في العرض يرافقها انخفاض في الاسعار، وهذا ما يخدم اكبر المستهلكين غير المنتجين للنفط.

من تحليل (جدول 43) يتضح ان دول الاوسيد هي اكبر المجموعات الدولية التي تعاني عجزا نفطيا في المستقبل ثم تليها الدول النامية والصين ودول اوربا الشرقية. بينما

سينحصر الفائض الكبير في دول اوبك وبدرجة قليلة في دول الاتحاد السوفيتي السابق سنة 2020.

تقدر المصادر النفطية ان كمية النفط التي تدخل في التجـــارة العالمية سنة 2020 بحدود 66 م ب /ي، حصة الوطن العربي منها 39.8 م ب /ي، اكثر من 93٪ منها من اقطار الخليج العربي والعراق، سيذهب نحو 14.8 م ب /ي من النفط العربي الى دول الاوسيد والكمية الباقية 25م ب/ي تصدر الى باقي دول العالم الاخرى [16].

ان تزايد الطلب على النفط ما هو الا تاكيد على اهمية النفط واستمرار الحاجة اليه كاهم مصادر الطاقة في القرن الحادي والعشرين، كما يؤكد ذلك كثير من الباحثين [17].

ان سوق النفط العالمية واجهت تحديات وهجمات اعلامية ودعائية غربية هدفها التقليل من اهمية النفط سياسيا واقتصاديا وستراتيجيا، ولكن هذه السوق اخذت تواجه تحديات اكثر شراسة وخطورة تفرضها دول الاوسيد. اكثرها فعالية وتاثيرا هي الضرائب الكبيرة التي تفرضها هذه الدول على تجارة النفط الخام وعلى المشتقات النفطية، واخيرا المشروع الاوربي بفرض ضريبة الكاربون، وكل هذه الضرائب ترفع السعر النهائي لبرميل النفط لدى المستهلك النهائي بمدى يتراوح بين 90–100 دولار في معظم الدول الصناعية[18].

اذن فالمشروع الاوربي يقضي بفرض ضريبة الكاربون البالغة 300 دولار /لكل طن كاربون، أي ما يعادل 34 دولار على كل برميل نفط، وهذا المبلغ يخطط لاستمرار فرضه لغاية سنة 2020، ويتوقع تاثيره على نمو الطلب على النفط. ويلحق

(16) حسين عبدالله، مصدر سابق، ص299.

(17) فؤاد حمة خورشيد، النفط في ميزان الطاقة، مجلة افاق عربية، العددان 5 و 6، بغداد، 1998، ص 1.

(18) OPEC Bulletin , June , 1997 , Vieena , P. 17–18.

الضرر المالي بدول اوبك وبما يساوي 426 مليار دولار لغاية سنة 2020، وستكون الخسارة اكثر من 600 مليار دولار اذا اضطرت اوبك الى خفض الاسعار دون 21 دولار/برميل [19].

كما ان تاجج موضوع حماية البيئة، وما ينتج عنه من اتفاقيات ومؤتمرات دولية حول الموضوع، وبخاصة اتفاقية كيوتو الرامية الى تخفيض مبعثات الكاربون بـ 7٪ اقل من معدلات عام 1990 والتي بلغت 5.8 مليار طن [20]. معظمها من الدول الصناعية والصين وهذا سوف يكون له تاثير واضح على سوق النفط العالمية.

ان عدم مصادقة الولايات المتحدة على اتفاقية كيوتو جاء نتيجة لاعتقادهم بانها ستلحق الضرر بالاقتصاد الامريكي، وكذلك ترى ضرورة فرض التزامات على دول الجنوب ايضا، لانها تساهم في التلوث ونتيجة للضغط الاوربي على الولايات المتحدة اضطرت للتوقيع على اتفاقية كيوتو عام 1997، لكنها لم تصادق عليها وللتملص من التزاماتها الدولية، جاءت بمبادرة بوش الابن التي اسماها (مبادرة السماء الصافية وتغير المناخ العالمي) وذلك عام 2001، وفحوى هذه المبادرة يرمي الى تقليل انبعاث الغازات الدفيئة عن طريق اجراءات طوعية وحوافز ضريبية في المجال الصناعي، وركزت على ان النمو الاقتصادي هو الحل وليس المشكلة، وذلك من خلال توظيف جزء من الاستثمارات من اجل بيئة افضل [21].

مع ان الولايات المتحدة نقلت مشكلة البيئة الى لب الصراع الجيوبولتيكي العالمي بينها وبين دول الجنوب، ولكن خطة بوش الابن البديلة عن اتفاقية كيوتو، ستصب في صالح الدول النفطية، لان النمو الاقتصادي الامريكي والعالمي سيزيد من الاستهلاك العالمي للطاقة، وبخاصة من النفط الذي لم يتوصل الى بديل عنه.وهذا ما

---

(19) Ibid , P. 19

(20) ماجد عبدالله المنيف، الطاقة والبيئة وضرائب الكاربون، النفط والتعاون العربي، العدد 64، اوابك، الكويت، 1993، ص 28.

(21) OPAEC Bulliten No. 5 ,AL. Kuwait , May 2002 , P. 1

جعل الاتحاد الاوربي يقلق كثيرا اذا استمر النمو الاقتصادي الامريكي العالمي، وتراجع نموه الاقتصادي بسبب اجراءاته الشديدة على استخدام مصادر الطاقة الاحفورية وبخاصة النفط (22).

ثانياً: دور النفط في التنمية المستقبلية في الوطن العربي

عديدة هي الاسباب التي ادت الى اخفاق الاقطار العربية في تحقيق التنمية، ولكن ابرزها العوامل السياسية فقد كانت القيادات السياسية تتخبط في خططها القطرية الضيقة، ذات الابعاد المتجزأة عموديا وافقيا، فلم تتجرأ ان تمد جسور التعاون والتنسيق والتكامل مع الاقطار العربية الاخرى، خوفا على مصالحها الخاصة، ولم تنجح في توطين اسس التنمية وبنيتها الاساسية وبخاصة امكانية استخدام العلم والثقافة في بناء المؤسسات الاقتصادية والخدمية في الوطن العربي.

يجب ان تكون هناك قناعات مطلقة لدى القيادات السياسية العربية ان الامن العربي واحد، وان التطور والتقدم في الوطن العربي واحد، والاهم من ذلك التنمية العربية لا يمكن ان تحقق في اطرها القطرية، لان امكانيات كل قطر هي جزء من هيكل الامكانيات العربية المتنوعة، فعلى سبيل المثال لن تستطيع السعودية مهما بلغت امكانياتها ان ترسي قواعد التنمية والتطور في ظل فقدان الامن القومي العربي سواء في العراق او في عمان او في اليمن، لان امنها جزء من الامن العربي. والخلاف العراقي الكويتي اثر في كل الوطن العربي، واثر سلبا في الوضع العربي وادى الى هرب الاستثمارات، وكرس العمل الاجراءات القطرية الضيقة وزرع الفشل من جديد كما ان قطر لم تستطع تطوير صناعاتها البتروكيمياوية مالم تنسق بشكل كامل وكبير مع الاقطار العربية النفطية، ولن يستطيع أي قطر نفطي ان يكون مؤثرا في السوق العالمية مالم ينسق مع الاقطار العربية النفطية والدولية الاخرى.

---

(22) I bid , P. 1

ولا يغيب عن النظر ان اخفاقات التنمية والخطط الاقتصادية في العقود الثلاثة الماضية، ولدت مشاكل وعوائق كبيرة بوجه التنمية العربية، فقبل خمسة عقود كان هناك امل عربي في تحقيق التنمية الصناعية والتنمية الشاملة ....الخ، ولكن تبددت هذه الامال وحلت محلها مشاكل سياسية واقتصادية وتنموية معقدة وكبيرة، اخذت تشغل الوطن العربي عن اهدافه السياسية. فقد دب العجز المالي وتفاقمت المديونية واخذت تتنافر وتلجا الى الخارج في حل مشاكلها الداخلية، واصبحت الحكومات العربية تفكر بسداد ديونها وخدمات هذه الديون وليس في التنمية، واخذت تتخبط في فلك العولمة ومخططاتها التي وضعتها في قوالب اقتصادية وقوانين حتمية جاهزة تهدف من ورائها جر الدول النامية في فلك التبعية، من اجل مزيدا من النهب للثروات والموارد الطبيعية والاقتصادية من خلال شركاتها الاخطبوطية (المتعددة الجنسية).

يتضح ان التحديات والمشاكل التي يمكن ان تواجه التنمية العربية مستقبلا اصبحت كثيرة ومعقدة والخوض فيها يحتاج الى الدخول في تفاصيل كثيرة، ولكن سوف يتم التركيز على دور النفط في مواجهة هذه التحديات والمشاكل، فضلا عن اهميته في ارساء التنمية، وتحقيق تعاون وتكامل عربي فعال اقليميا ودوليا من خلال ارساء اسس التنمية، ولتجربة الدول الحديثة التصنيع في جنوب شرق اسيا وهي (كوريا وتايوان وسنغافورة ومقاطعة هونغ كونغ) وكذلك التطورات الاقتصادية التي شهدتها دول اخرى في جنوب شرق اسيا مثل الصين وماليزيا واندونيسيا وتايلند ...الخ، حافزا كبيرا لكسر التخلف العربي.

فمهما بلغت التحديات والمعوقات ينبغي ان يكون هناك امل كبير بتجاوزها ووضع اسس صحيحة للتنمية في الوطن العربي واهم اسس العمل العربي من اجل التنمية ما ياتي:

1) ينبغي ان تتوافر الارادة السياسية العربية والقناعة الكاملة بان المشاكل العربية السياسية والاقتصادية والامنية والخدمية ...الخ، اسبابها واحدة وعواملها

واحدة، ولا يمكن تجزاة حلولها، وقد اثبتت المراحل السابقةفشل العمل القطري والتاثير السلبي للتنافر العربي واللجوء الى القوى الخارجية.

2) على الاقطار العربية ان تدرك بانها تملك مميزات وعوامل بناء وارساء اسس التنمية والقوة الجيبولتيكية (الموقع الستراتيجي، تنوع الموارد الطبيعية والاقتصادية، واهم مصادر الطاقة، السوق الكبير، موارد بشرية خام) فضلا عن وجود رؤوس اموال هائلة متراكمة في الاقتصاديات الغربية تقدر بنحو يتراوح بين 1500–2500 مليار دولار، وهذه المبالغ قابلة للتنمية والزيادة عن طريق الايرادات المالية النفطية، وهذه الاخيرة يمكن زيادتها الى اكثر من 7 مليارات دولار سنويا، عند كل دولار زيادة في سعر برميل في ضوء معدلات الانتاج الحالية، وهذا الذي ينبغي ان يكون مهما كانت التحديات.

3) ينبغي ان يكون الوطن العربي عنصر فعال في العلاقات الدولية لانه يمتلك اهم مصادر الطاقة في العالم (النفط والغاز الطبيعي)، ويتوقع ان يكون النفط العربي (السعودي والعراقي والكويتي والاماراتي) هو اخر النفوط في العالم، وان اهميته الستراتيجية تتزايد عقدا بعد عقد، مما يتطلب وضع سياسة نفطية عربية تعمل باتجاهين هما:

الاول: الاتجاه الدولي: حيث ينبغي ان يتم التنسيق مع الدول النفطية المهمة عالميا من خلال اوبك وايبك للتحكم يالانتاج العالمي من النفط وباسعارالنفط وعوائده المالية، من دون الحاق الضرر بالاقتصاد العالمي. وينبغي ان تكون السياسة النفطية للدول المصدرة فعالة وايجابية من خلال التاكيد على تنامي الاسعار وتزايد العوائد المالية والضغوط على الدول الصناعية المستهلكة من خلال مبدا النفط مقابل التكنولوجيا، لان عدم الاستقرار السياسي والامني الذي تفتعله الدول الصناعية الكبرى لا يساعد على التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي.

كما ينبغي العمل بشكل فعال لاعادة الاموال النفطية المهاجرة الى اوطانها واستثمارها في الوطن العربي وفي الدول التي تعمل وفق المصالح المتبادلة مع الدول النفطية، واذا لم يتحقق مثل هذا المطلب ينبغي اتخاذ اجراءات رادعة للدول التي لا تعيد هذه الاموال وارباحها بشكل تدريجي ومنسق وبما لا يلحق الضرر بالاطراف الغربية عند موافقتها على اعادة هذه الاموال وفق سقف زمني محدد.

ومن الجدير بالذكر ان الاموال المهاجرة لو اعيدت واستثمر 20٪ منها في الاقطار غير النفطية لتغيرت احوالها الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير لان معظمها اخذ يعتمد بشكل كبير على الاقتصادات العالمية وبخاصة الاوربية والامريكية والتي تستثمر فيها بشروط مجحفة ذات ثمن اقتصادي وسياسي كبيرين.

الثاني . الاتجاه القومي: ينبغي ان تكون هناك قناعات لدى الاقطار النفطية بوجود حق قومي وانساني للاقطار العربية الفقيرة غير النفطية بالنفط العربي. ويرى جمال حمدان ان بامكان دويلة صغيرة في خليج السويس، تمتد من راس غارب الى البلاعيم، وعلى غرار امارات الخليج الصغيرة، يمكنها ان تحرم مصر من ثروتها النفطية [23]. وكذلك سيحرم نصف ابناء السعودية من ثروتهم النفطية لو تم تنفيذ المخطط الامريكي الرامي الى خلق دويلة نفطية في شرق السعودية. ولهذا ينبغي ان يكون هناك تعاون نفطي، ويقدم النفط الخام الى الاقطار غير النفطية مصدرا للطاقة او تقدم مساعدات مالية، على شكل منح او هبات او على شكل قروض يسيرة جدا، وينبغي ان يقايض النفط بمنتجات محلية غذائية واخرى للتقليل من حاجة هذه الاقطار للعملة الصعبة. وتنشيط التعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية بحسب تخصصها وامكانياتها المحلية المتنوعة. وينبغي ان تكون هناك قناعات عربية، بان الخرق الصهيوني الامريكي لموريتانيا هو خرق

(23) جمال حمدان، مصدر سابق، ص 242-243.

للامن القومي العربي، واي خرق في الصومال او جيبوتي او اليمن هو خرق للامن القومي العربي.

كما ينبغي ان تدرك الاقطار النفطية ان أي مساعدات مالية تقدم الى الاقطار غير النفطية مهما كانت بسيطة فانها مؤثرة وفعالة اقتصاديا واجتماعيا في وضع هذه الاقطار، فعلى سبيل المثل ان حجم المساعدات التي يمكن ان يقدمها الكيان الصهوني لاريتيريا كي تفكر بالانسلاخ من جسد الوطن العربي، وتصبح قاعدة صهيونية خطيرة تهدد الملاحة في البحر الاحمر، فماذا يحصل لو كانت هناك مساعدات اقتصادية ومشروعات تنموية عربية في اريتيريا بدلا من بضع شركات صهيونية تتحكم بالاوضاع الاقتصادية في اريتيريا، حتى وان كانت هذه المساعدات تواجه مشاكل سياسية لكنها ستكون مؤثرة شعبيا وجماهيريا وتجعل الجماهير في هذه الاقطار اكثر التصاقا بالامة العربية ويصبح الارتباط القومي مبني على مصالح متبادلة قوية لان هذه الاقطار يمكن ان تكون اسواق للاقطار النفطية الاكثر تقدما، وكان الاجدر بالسعودية ان تمد قوى وطنية وقومية في الصومال للخروج من محنتها او تمد يد العون للسودان للخروج من محنتها ومشاكلها في الجنوب وكذلك تمد يد العون للثوار في اريتيريا لكي تكسب جار فعال يوفر درع واق للبحر الاحمر من التوجهات الاثيوبية التي انتهجت مواقف معادية للاقطار العربية المجاورة. وماذا لو استثمر جزء من اموال النفط الليبي في المغرب وتونس واعتمدت ليبيا على سد احتياجاتها الغذائية من المغرب واصبحت المغرب سوق للمنتجات البتروكيمياوية الليبيبة.

4) ان ابرز معوقات التنمية في بعض الاقطار العربية، هي الافتقار الى رؤوس الاموال والبعض الاخر اساء ادارتها والتصرف بها مما حولها الى دول مديونة، كما ان انخفاض اسعار النفط بشكل كبير تراجع العوائد المالية وقيمتها الفعلية في ظل التضخم العالمي وانخفاض قيمة الدولار اديا الى تفاقم المشكلة، ولهذا فالاستثمار الفعلي للنفط سيكون هو الاساس لحل هذه المشكلة شريطة ان يتم رفع اسعار

النفط وهذا ما يتعارض ومخططات القوى الكبرى المستهلكة للنفط التي تعمل بكل الوسائل على ادامة التخلف والتبعية السياسية والاقتصادية للاقطار النفطية، كي تضعف قوتها المالية، لان اكثر القوى الدولية فعالية هي القوى الاقتصادية ذات الإمكانيات المالية الهائلة واموال النفط العربي المتراكمة في الاقتصاديات الغربية كبيرة ولكن تصعب إعادتها.

كما يمكن الحصول على الاموال في المستقبل المنظور ولكن المشكلة بسوء التصرف بهذه الاموال التي تحولها الدول النفطية الى سلع استهلاكية او نفقات عسكرية غير مجدية بدلا من تحويلها الى سلع رأسمالية انتاجية فعالة يتم توظيفها بالتنمية الفعلية، كما ان رفع اسعار النفط بشكل عادل ومستمر سيجعل من الوطن العربي قوة مالية قادرة على تجاوز مشاكلها المالية، وخاصة سداد ديونها الصغيرة مقارنة باموالها النفطية المتراكمة في الاقتصاديات الغربية ومقارنة بالعوائد المالية السنوية، ولكن المشكلة تكمن في سوء التصرف بهذه الاموال وعدم وجود دعوات جدية لسحب الاموال والاستثمارات العربية الموجودة في الغرب لتنمية الاقتصاد العربي. فمن تجربة العقود الماضية يتضح ان الاقطار النفطية قد حولت الاموال النفطية الى سلع استهلاكية وخدمات بدلا من توظيفها راسمالياً لان النفط سلعة انتاجية يمكن ان تستخدم في التنمية الصناعية والاقتصادية بشكل فعال. وهذا مالم تفلح الاقطار العربية باجراءه.

5) اذا كان النفط هو الاداة المهمة بيد العرب فان السياسة قد عطلت وظائفه الاقتصادية والسياسية والستراتيجية، لان اهمية النفط اصبحت بيد حكومات الدول النفطية واستخدامه تنمويا وقوميا بيد هذه الحكومات التي جعلتها الظروف القومية والدولية الحالية تصبح مركز القوة والاستقطاب السياسي والاقتصادي في الوطن العربي، ومعظم هذه الاقطار لا تستطيع ان تتبنى العمل القومي اساسا في سياستها، بسبب تبعيتها السياسية والاقتصادية للقوى الغربية.

ولكن الظروف الدولية وتحدياتها الخطيرة يجب ان تــرغمها على تغيير حساباتها وتعتمد العمل القومي اساسا لحل مشاكلها الامنية والتنموية.

6) لا يمكن للوطن العربي ان يستثمر ثروته في بناء علاقات دولية سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية متكافئة مالم يعتمد على قوته الذاتية ويكون قوة فعالة دولياً ما لم يستثمر مميزات ثروته النفطية بحيث يستطيع العرب اتخاذ قرارات فعالة والمناداة بمبدا النفط مقابل التكنولوجيا، والنفط مقابل منح المنطقة العربي حريتها واستقلالها سياسيا واقتصاديا وعدم التدخل المباشر في شؤونها الداخلية من خلال خلق المؤامرات والمخططات الرامية الى تكريس التردي السياسي والتخلف الاقتصادي عن طريق حماية الحكومات التابعة لها واستبدالها بوجوه جديدة. كما حصل في مصر بعد مقتل السادات وفي تونس واخيرا في قطر فقد تم خلع حكام وجلب اخرين، اكثر ولاءاً وتبعية للغرب.

ولعل الظروف الدولية الحالية وبخاصة التفرد والهيمنة الأمريكية التي استهدفت الثروة الهايدروكاربونية العربية الهائلة، واستخدامها القوة العسكرية لاحتلال منابع هذه الثروة اخذت تعلنه الاوساط السياسية العربية القومية والوطنية عن خطورة ما يعرف باسم (مخطط بوش - بلير- شارون) لاعادة تقسيم او رسم خريطة المنطقة العربية، وفق المصالح الامريكية المتمثلة باحكام السيطرة على الثروة النفطية والغازية في الوطن العربي.

مع ان الغطاء الامريكي لتنفيذ هذا المشروع السيء الصيت جاء تحت شعارات عديدة باسم الحرية والديمقراطية والتنمية والرفاهية، وهي كلمات حق يراد بها الباطل، لان الديمقراطية هي حلم كل الجماهير في الوطن العربي والعالم الثالث، وهي لا يمكن ان تاتي عن طريق الدقرطة (فرض الديمقراطية من الخارج) [24]. لان القوى الكبرى اكثر قناعة ويقينا من ان ارساء الديمقراطية في

(24) ان فورد، البؤر الساخنة - التدخلات الاقتصادية والعسكرية والدولية بعد الحرب الباردة، ترجمة عثمان المثلوتي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص 55-56.

الوطن العربي سيوصل القوى الوطنية (حركات اسلامية، احزاب قومية وقوى سياسية اخرى ...الخ) الى سدة الحكم وباغلبية ساحقة وهذا مالم تخطط له هذ القوى.

7) على العرب ان يطرحوا سؤال على كل القوى الدولية المؤثرة في الساحة الدولية وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية، هل ان لهذه القوى مصالح حيوية في الوطن العربي ؟ حتما سيكون الجواب نعم. ولكن المشكلة في طريقة الوصول الى هذه المصالح، فعلى هذه القوى السياسية والاقتصادية بناء علاقات دولية متكافئة تضمن للشعوب العربية حقها في مواردها وسيادتها الفعلية على ثرواتها (لان حق الحكومات قد ضمنته منذ زمن بعيد). فاذا ارادوا الطاقة فعليهم ان يعطوا او يساهمون في بناء اسس التقدم العلمي والتكنولوجي والازدهار الثقافي والحضاري، وليس بفرض القوالب والرغبات والاطر الحضارية الغربية على الوطن العربي.لان هذا الاتجاه يولد رد فعل عكسي بقوة تدخلهم وبحجم مخططاتهم التدميرية للمنطقة والعنف لا يولد الا العنف، وبالتالي تخسر هذه القوى والمنطقة.

لان التفرد الامريكي لن يدوم طويلا، وهذه مرحلة انتقالية تمادت امريكا في استغلالها لتحقيق مصالحها فقط، على حساب مصالح الوطن العربي ومصالح الدول المضطهدة في العالم التي لا ترى في الوعود الامريكية سوى سرابا ونفقا مظلما لا نور فيه.

واذا كان فوكاياما يرى ان سيادة الديمقراطية والليبرالية الغربية هي نهاية التاريخ، ربما يكون صحيح لانها ستهي تاريخ البشرية بحروب اقليمية، تتطور الى حروب عالمية نووية تنهي تاريخ البشرية، اما اذا كان يقصد نهاية التاريخ لان الليبرالية والديمقراطية الغربية ستحقق للبشرية احلامها (الحرية وحقوق الانسان والعدالة والازدهار ...الخ) فهذا غير صحيح لان الواقع يؤكد ذلك، فقد غاب القانون الدولي وسادت شريعة الغاب، واصبح ما يخطط له الساسة الامريكيين صحيح وينبغي الالتزام به.

المبحث الثاني
اهمية بدائل النفط مستقبلا

لعل ابرز عناصر ستراتيجية الوكالة الدولية للطاقة لاجهاض اهمية النفط والحد من استهلاكه في الدول الصناعية هو البحث عن بدائل عملية عن النفط (ذات كلفة اقل ونظيفة وغير ملوثة للبيئة ومتوفرة محليا).

ويمكن تقسيم هذه البدائل الى نوعين:

اولا: بدائل النفط في مجال الطاقة وهذا مقسم الى قسمين ايضا:

أ) البدائل غير المتجددة:

وهي (الغاز الطبيعي والفحم وزيت السجيل والبيتومين الطبيعي (رمال القار) والنفط الثقيل جدا فضلا عن الطاقة النووية.

1) الفحم الحجري:

ان اهم مصدرين للطاقة في هذه الموارد هما الفحم الحجري والغاز الطبيعي وهذا الاخير توام للنفط والمرافق له احيانا.اما الفحم فهو اقدم انواع الوقود استخداما وبقى يحتفظ باعلى مساهمة بين مصادر الطاقة الى ان اكتسحه النفط في بداية السبعينيات، ومع ان كميات كبيرة منه تستخدم سنويا بلغت 4.30 مليار طن نصفه تنتجه الولايات المتحدة والصين، الا ان نسبة مساهمته في انتاج الطاقة العالمية تراجعت بشكل كبير امام النفط والغاز الطبيعي، اما في عام 2000 فلم تتراجع نسبة مساهمته فقط بل تراجعت كمية انتاجه السنوي، فقد كانت سنة 1997 نحو 4.7 مليار طن ثم تراجعت الى 4.3 مليار طن سنة 2000 [25]. وذلك بسبب عيوبه الكثيرة وخاصة تلويثه

(25) اوابك، مستقبل الطاقة عربيا وعالميا، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11-14 ايار 2002 اوابك، الكويت، 2002، ص 37-38.

للبيئة وصعوبة نقله واستخراجه وانخفاض قيمته الحرارية مقارنة بالنفط والغاز الطبيعي، ولهذا تتحصر اهميته الرئيسية في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور في انتاج الطاقة الكهربائية وصناعة الصلب، فقد بلغت نسبة مساهمته في توليد الطاقة الكهربائية في العالم الى نحو 40٪ من الكهرباء في العالم عام 1997 ويتوقع ان تستمر هذه النسبة حتى سنة 2020 م [26].

تقدر احتياطاته بنحو 984 مليار طن معظمها في الدول الصناعية وفي الدول النامية الاكثر تطورا، فنحو 84٪ منها توجد في الولايات المتحدة ودول الاتحاد السوفيتي السابق والصين واستراليا والهند والمانيا. ويقدر مجلس الطاقة العالمي الكميات الممكن اضافتها بنحو 1100 مليار طن معظمها من الانواع الردئية، اما الاحتياطيات العربية من الفحم الحجري محدودة جدا وتقدر 134 مليون طن القابل للانتاج نحو 40 مليون طن في الجزائر و 22مليون طن في مصر ونحو 42 مليون طن في المغرب [27].

2) **الغاز الطبيعي:**

اما بالنسبة للغاز الطبيعي فهو منافس قوي للنفط في المستقبل، ولكن مازال يواجه مصاعب فنية واقتصادية تعوق استخدامه بعيدا عن مناطق انتاجه، فالجغرافية مازالت تؤثر بشكل فعال على محاصرته في المناطق التي يوجد فيها، لان تكاليف تسييله ونقله عالية، فضلا عن الحاجة الى تكنولوجيا متقدمة للتعامل معه في عمليات الاستخراج والتسييل والنقل، مما جعل البعض لا يعتبره مصدرا للريع الاقتصادي كالنفط، فتكاليف تسييله وشحنه في بواخر مبردة واجور نقله العالية تؤثر سلبا على جني الارباح من تجارته، فعلى سبيل المثال ان اجور شحن الغاز من قطر الى اليابان

---

(26) بيتر دوريل، طاقات المستقبل يجب ان تكون كلها نظيفة، ترجمة مختار اللبابيدي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 25، العدد 88، الكويت، 1999، ص 111.

(27) اوابك، مستقبل الطاقة عربيا وعالميا، مصدر سابق، ص 38-39.

تتراوح بين 2.9 – 3.6 دولار للمليون وحده حرارية ، بينما نقل مليون وحدة حرارية من النفط الخام لا تتجاوز 11 سنتا ، علما ان اليابان تستورد مليون وحدة حرارية من الغاز 3.5 دولار وهذا يعني ان الفرق المتاح في احسن الظروف هو 70 سنتا وهذا المبلغ البسيط معظمه يذهب الى تغطية تكاليف انتاج الغاز ونقله من حقول الانتاج الى معامل التسييل[28].

اما تكاليف الحفر والتطوير اللازمة لتطوير الاحتياطيات المخصصة لمشروع تسييل الغاز، فلابد ان يتم تغطيتها من صادرات المكثفات المصاحبة للغاز الطبيعي، وذلك بعد ان تنازلت المؤسسة القطرية للبترول عن ترك تلك الاحتياطيات لمشروعات تسييل الغاز من اجل قبول المشاركة في تلك المشروعات [29].

ولذلك فأن افضل استثمار للغاز الطبيعي العربي هو في مجال الصناعة والاستخدامات المنزلية وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وحقنه في ابار النفط لغرض رفع طاقتها الانتاجية، كما ان الغاز المحقون يمثل ثروة اقتصادية وخزين يمكن استثماره في المستقبل [30]. ولهذا فان تجارته تصب في اطار بناء العلاقات الدولية اكثر من الحصول على الربح.

ان الاحتياط العالمي من الغاز يبلغ 149.5 ترليون م^3 حصة الوطن العربي منها 36.195 ترليون م^3 سنة 2001 أي ما يكون نسبة 24.2٪ من المجموع العالمي وحصة دول اوبك غير العربية وهي (ايرن ونيجيريا وفنزويلا واندونيسيا) تكون نسبة 21.9٪ بينما بلغت حصة روسيا وتركمانستان وكازاخستان واذربيجان واوزيكستان اعلى نسبة وهي 37.4٪ من المجموع العالمي حصة روسيا الاتحادية تكون 86٪ منها بينما بلغت

---

(28) علي خليفة الكواري، تنمية الضياع ام ضياع لغرض التنمية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 14.

(29) المصدر نفسه، 14 – 15.

(30) ثامر غضبان واخرون، مصدر سلبق، ص 14.

حصة امريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) نحو 4.9٪ من المجموع، وبلغت حصة دول بحر الشمال 1.4٪ والصين والهند وماليزيا نحو 2.9٪، اما النسبة الباقية وهي اقل من 7.5 ٪ فهي في افريقيا واستراليا وباقي دول العالم الاخرى(31).

يتبين مما تقدم ان اكثر من 83.5٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي يتركز في ثلاث مجموعات او اقاليم هي الاقطار العربية ودول الاتحاد السوفيتي السابق وهي (روسيا وتركمانستان وكازاخستان واذربيجان واوزبكستان) ودل اوبك غير العربية (ايران ونيجيريا وفنزويلا واندونيسيا) مما يجعل سوق الغاز الطبيعي تقع بيد عدد قليل من المنتجين في المستقبل، ومن ابرزهم اقطار الوطن العربي التي يتوقع ان يتزايد انتاجها واستهلاكها من الغاز الطبيعي بشكل كبير ويتوقع احد الباحثين بان الطلب العربي سيزيد من 153 مليار م^3/ سنة 2000 الى نحو 293 مليار م^3/سنة 2010(32).

اما ابرز الدول المنتجة للغاز الطبيعي في العالم سنة 1999 فهي الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والوطن العربي ودول اوبك غير العربية وهي (ايران واندونيسيا وفنزويلا ونيجيريا) ثم كندا وبريطانيا.وقد بلغت كميات انتاجها 678 مليار م^3، 6000 مليار م^3، 353 مليار م^3، 2732 مليار م^3، 210 مليار م^3، 107 مليار م^3، على التوالي. وبذلك فان حصة الوطن العربي تشكل نسبة 11.9٪ من مجموع الانتاج العالمي البالغ 2969 مليار م^3 للسنة نفسها(33).

وكانت اهم الدول المصدرة للغاز الطبيعي سنة 1998 روسيا الاتحادية وكندا والجزائر والنرويج واندونيسيا والامارات وماليزيا اذ بلغت نسبة مساهمتها 92.8٪ من

(31) اوابك، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، العدد 4، الكويت، سنة 2001، ص 40–41.

(32) Tayeb ounada , Seminar on new Technologies in Natural Gas Processing , Liquef , Cation and Transportation , Gapec ,Doha , Qatar , 1999 , P. 4–7.

(33) اوبك، تقرير الامين العام السنوي، السابع والعشرون، اوابك، الكويت، 2001، ص 120–121.

مجموع الصادرات العالمية البالغة 452 مليار م^3 سنة 1998. وقد توزعت النسب كما ياتي (26.5٪، 19.3 ٪، 11.6٪، 9.4٪، 8.1٪، 8٪، 5.3٪، 4.6٪) على التوالي اما النسب الباقية وهي 7.2٪ فهي حصة باقي دول العالم وكانت حصة قطر والسعودية اكثر من نصفها، اذ بلغت مساهمتها 2.8٪ و 1.2٪ على التوالي للسنة نفسها [34].

ونستطيع ان نستنتج ان كمية الغاز التي تدخل التجارة الدولية وما زالت محدودة مقارنة بكمية الانتاج العالمي،فهي لا تتجاوز نسبة 16٪ من مجموع الانتاج العالمي سنة 1998 والبالغة 2906 مليار م^3، وذلك بسبب تكاليف التسييل والنقل الباهضة، مقارنة بثمن الغاز الطبيعي.

ومن الجدير بالذكر ان تجارة الغاز الطبيعي العالمية محصورة في ثلاثة اسواق رئيسية وهي امريكا الشمالية وهي اكبر سوق يستهلك 700 مليار م^3 سنويا وهي مكتفية ذاتيا تقريبا، وهذا ربما يكون الى اجل قصير جدا لان احتياطياتها محدودة، وثاني اكبر سوق هي اوربا وتستهلك نحو 450 مليار م^3 سنويا وهي تعتمد على امكانياتها الذاتية، وعلى روسيا والجزائر بشكل كبير، اما السوق الثالثة فهي جنوب شرق اسيا وتستهلك 250 مليار م^3 وتواجه مشكلة في الامدادات من الغاز وهي سوق واعدة ومتطورة وتعتمد على تجارة الغاز المسال من المنطقة العربية، وعلى امكانياتها الذاتية وخاصة التزود من اندونيسيا وماليزيا.

وعلى الصعيد العربي فان الجغرافية تحتم على دول جنوب اوربا واسبانيا والبرتغال ان تعتمد على امدادات الغاز العربي من الجزائر وليبيا، وكذلك على الغاز الطبيعي من العراق وقطر والامارات والسعودية بالدرجة الرئيسية، وبدرجة ثانوية من مصر وسوريا، وعلى الغاز الطبيعي من اسيا الوسطى على الرغم من بعده والمخاطر السياسية والجيوبولتيكية التي تهدد مروره الى وسط وغرب وشمال غرب اوربا.

(34) ثامر غضبان واخرون، مصدر سابق، ص 26.

ولكن تبقى اهم نقطة ينبغي الانتباه اليها من قبل الاقطار العربية ودول اوبك وروسيا الاتحادية هي السعر المنخفض للغاز الطبيعي ومدى علاقة هذا السعر باسعار مصادر الطاقة البديلة وخاصة اسعار النفط. فكلما ارتفع سعر النفط ارتفعت اسعار الغاز الطبيعي، فخلال المدة من 1980–1985 كان سعر مليون وحدة حرارية بريطانية يتراوح بين 5–6 دولار في اليابان و 4–5 دولار في الولايات المتحدة وكان يتراوح بين 3.5–4.5 دولار في اوربا بنفس وحدة القياس وللمدة نفسها. اما بعد انهيار اسعار النفط عام 1986 وتراجعت اسعار الغاز بشكل فوري وبقيت منخفضة حتى عام 1998 وتراجعت اسعار مليون وحدة حرارية بريطانية خلال المدة 1986–1998 في سوق اليابان بين 3–4 دولار، وفي اوربا تراوح سعر الغاز بين 2.2–3.8 دولار، اما في الولايات المتحدة التي تعتمد على انتاجها المحلي فكان سعر الغاز يتراوح بين 1.6–2.5 خلال المدة نفسها(35).

ولكن سوق الغاز الامريكية شهدت ازمة وتطور كبير في الاسعار اذ قفزت من 2.2 دولار بداية عام 1999 الى نحو 5.3 دولار نهاية سنة 2000 وذلك بسبب تنامي الطلب في مجالات كثيرة وخاصة في مجال توليد الكهرباء، بعد النجاح التكنولوجي في مجال استخدام الدورة المركبة التي تزيد كفائتها بنحو 50٪ مقارنة بالمحطات التقليدية (36).

وهذا يحتم على الاقطار العربية التي تشتهر بالهيدروكاربونات ودول اوبك وروسيا بالتعاون بشكل كبير من اجل رفع اسعار النفط الى حدود تضمن رفع اسعار الغاز الطبيعي الذي يباع بشكل شبه مجاني، وخاصة وان مميزات الغاز الطبيعي وقلة تلويثه للبيئة ونظافة استخدامه سوف تجعل استهلاكه يتنامى بشكل كبير جدا في

---

(35) المصدر نفسه، ص 31.

(36) جاسم الكمر، التطورات في اسواق النفط العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 27، العدد 97، اوابك، الكويت، 2001، ص 148–150.

اوربا وجنوب شرق اسيا، مما يجعل الوطن العربي مصدر هام لتزويد جنوب اوربا وتركيا والهند وباكستان وجنوب شرق اسيا بالغاز الطبيعي.

ومن الجدير بالذكر ان لدى الوطن العربي احتياطات محتملة (وهي احتياطيات تم التأكد منها جيولوجيا ويمكن استخراجها اقتصاديا تقدر باكثر من 23.5 ترليون م^3، 42٪ منها في السعودية و 16٪ في قطر و 14٪ في العراق و 7٪ في الامارات والنسبة الباقية تتوزع في اقطار السودان ومصر الجزائر وليبيا وتونس وعمان والكويت والصومال وسوريا (37).

ويتوقع الباحث ان تكون هذه الاحتياطيات اكبر من ذلك بكثير وذلك لان مساحات واسعة من الوطن العربي ومن ارصفته القارية، لم تجر عليها عمليات الاستكشاف والتنقيب. واذا ما استثمرت هذه الاحتياطيات فسوف يصبح الوطن العربي قوة مؤثرة في تجارة الغاز الطبيعي في العالم.

3) مصادر هايدروكاربونية اخرى:

وتتمثل بزيت السجيل ورمال القار (البتيومين الطبيعي) والنفوط الثقيلة جدا وعلى الرغم من وجود محاولات لاستثمارها الا ان كلفة استثمارها عالية جدا وكذلك ذات اثار بيئية ملوثة وخطيرة على الانسان والغلاف الجوي.

ويقدر مجلس الطاقة العالمي احتياطي السجيل الزيتي بنحو 3464 مليار طن، يمكن استخراج 500 مليار برميل نفط منها، وهي تكفي العالم ال نحو 20 سنة في ضوء معدلات الطلب الحالية. يتوزع هذا الاحتياطي في استراليا والبرازيل والولايات المتحدة واستونيا والاردن والمغرب وتايلند، وقدر الانتاج العالمي لسنة 1999 من زيت السجيل في البرازيل واستوانيا بحوالي 359 الف طن او ما يعادل 2.6 مليون برميل بمعدل

---

(37) ادارة الشؤون الفنية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، مصادر الطاقة في الوطن العربي، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق، 1998، المجلد 7، اوابك، الكويت، 1998، ص 12–14.

انتاج 7123 برميل يوميا ، وهو اقل من انتاج اولي لبئر نفطي في الوطن العربي، تقدر احتياطيات المغرب والاردن من السجيل الزيتي 59 مليار برميل و 40 مليار برميل على التوالي يمكن استخراج نحو 22 مليار برميل نفط و 29.3 مليار برميل نفط كثافة 15 كدرجة على التوالي وهو من النوع الثقيل جدا [38].

اما بالنسبة لرمال القار (البتيومين الطبيعي) فيتركز في كندا التي تستحوذ على 85٪ من الاحتياطي العالمي البالغ 2000 مليار برميل، تنتج كندا نحو 233 الف ب /ي وهو جزء من انتاجها الحالي من النفط الخام وسوائل الغاز [39].علما ان تكاليف انتاجه هي الاعلى في العالم اذ تتراوح كلفة انتاج برميل النفط بمدى يتراوح بين 20–25.2 دولار نهاية التسعينيات [40].

اما النفط الثقيل جدا فهو يتركز في حوض اورنيكو في فنزويلا الذي يضم احتياطي يتراوح بين 1200–1800 مليار برميل من النفط الثقيل والاحتياطي القابل للاستخراج منه يقدر بنحو 270 مليار برميل، وتوجد في فنزويلا اربعة مشاريع كبرى مشتركة بين فنزويلا والشركات العالمية لانتاج النفط الخام من هذه المشاريع، ولكن ماتزال العقبات المالية والفنية والبيئية تؤثر سلبا على نجاح هذه المشاريع ذات الطاقة المحدودة التي يتوقع لها ان لا تزيد على 420 الف ب/ي نهاية سنة 2003 [41].

على الرغم من ضخامة الاحتياطيات العالمية من هذه المصادر التي تنتج نفوطا ثقيلة بعد اجراء عمليات تصنيع اولية مكلفة وملوثة للبيئة. فكثير من المعنيين بشؤون الطاقة يتوقعون ان هذه المصادر سوف تاخذ دورها في المساهمة بالاستهلاك العالمي بعد سنة 2040 وقمة الانتاج منها يتوقع ان يكون سنة 2100 [42].

---

(38) اوابك، مستقبل النفط عربيا وعالميا، مصدر سابق، ص 9–10.

(39) المصدر نفسه، ص 9–10.

(40) Oil and Gas Journal , May 27 , U.S.A , 1996– P. 14.

(41) Oil an Gas Journal , October , U.S.A , 1998 , P. 49.

(42) اوابك، مستقبل مصادر الطاقة عربيا وعالميا، مصدر سابق، ص 24.

4) **الطاقة النووية:**

لقد كان للادارة السياسية للاقطار العربية النفطية ومعها دول اوبك من خلال تاميم الثروة النفطية والتحكم بالاسعار والانتاج الى درجة كبيرة في بداية السبعينيات تأثير كبير على الدول الصناعية اذ جعلتها تفكر في التحول نحو تطوير برامج الطاقة النووية من الاتجاه العسكري ((التسليح)) الى انتاج الطاقة الكهرونووية فحتى عام 1975 كانت مساهمة الطاقة النووية في الاستهلاك العالمي من الطاقة لا يتجاوز 400 الف ب م ن/ي وهي تشكل ما نسبته 0.4٪ مجموع انتاج الطاقة العالمي وهي نسبة محدودة جدا، ولكن بعد ارتفاع اسعار النفط وسياسة الوكالة الدولية للطاقة الرامية الى ايجاد البدائل عن النفط وخمود المعارضة الشعبية لانشاء المفاعلات النووية بسبب خطورتها الكبيرة وكذلك ارتفاع اسعار النفط والدعاية الاعلامية الغربية سهلت عملية انشاء المفاعلات النووية لانتاج الطاقة الكهربائية [43].

كل هذه العوامل التي ادت الى ان تقفز مساهمة الطاقة النووية الى 8.1 ب م ن/ي سنة 1990 مكونة نسبة 5.2٪ من مجموع الطاقة المستهلكة في العالم، ثم قفزت الى 12.3 م ب ن/ي سنة 2000 مكونة بنسبة 6.4 ٪ من مجموع الطاقة المستهلكة في العالم، ومما شجع على نمو مساهمة الطاقة النووية هو انخفاض تكاليف انتاج الطاقة الكهرونووية مقارنة بمصادر الطاقة الاخرى التي تستخدم في انتاج الطاقة الكهربائية، فقد تراوحت كلفة انتاج كيلو واط /ساعة من الطاقة النووية بمدى يتراوح بين 2–4 سنت سنة 2000، واقرب منافس لها هو الغاز الطبيعي والنفط *

(43) عدنان مصطفى، الطاقة النووية العربية، عامل بقاء جديد، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 22

(*) نظرا لاهمية النفط من توفير انواع الطاقة الاخرى وبخاصة في مجال النقل والمواصلات واستخدامه كمادة اولية في الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية، لا يفضل استخدامه في توفير الطاقة الكهربائية فضلا عن تذبذب اسعاره، واختلافها مكان لاخر بسبب الضرائب التي تفرض على المستهلك النهائي.

والطاقة الكهرومائية بمدى تتراوح بين 3–4 سنت لكل كيلوواط ساعة بالنسبة للغاز الطبيعي وبين 3–6 بالنسبة الى النفط وبين 2–8 بالنسبة للطاقة الكهرومائية للسنة نفسها [44]

من الجدير بالذكر ان كلف الانتاج للطاقة الكهرونووية تختلف من دولة لاخرى وذلك تبعا للخبرة النووية ولمستوى التقدم التكنولوجي العام في الدولة وتبعا لقوانين وظروف الاستثمار الاخرى والبنى التحتية في الدولة ...الخ، فعلى سبيل المثال ان كلف توليد الكهرباء من الطاقة النووية في اليابان وروسيا الاتحادية وبلجيكا وفلندا وفرنسا والمجر وكندا والولايات المتحدة اقل من كلفة توليدها من الفحم والغاز الطبيعي سنة 2000 اما في المملكة المتحدة التي يتوفر فيها الفحم والغاز الطبيعي فان كلفة الطاقة الكهربائية النووية هي الاعلى، اذا كان سعر الفائدة البنكية على راس مال انشاء المحطة 5٪ (علما ان جميع تكاليف التوليد قد حسبت من تاريخ انشاء المحطة الى نهاية عمرها الافتراضي)[45].

اما اذا اصبحت الفائدة البنكية 10٪ فان كلف انتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية اعلى من توليدها من الفحم والغاز الطبيعي في جميع الدول اعلاه عدا روسيا الاتحادية وكندا. ولهذا فان عموم الدول الصناعية المتقدمة التي لديها خبرة كبيرة في مجال الطاقة النووية تعد هذا المصدر مناسبا لتوفير الطاقة الكهربائية، فقد وفر قطاع الصناعة الكندي نحو 34 مليار دولار خلال المدة من 1962–1994 من جراء استخدام الطاقة النووية بدلا من الطاقة التقليدية [46].

---

(44) وهيب عيسى ناصر، مستقبل الطاقات المتجددة، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة، 11–14 ايار 2002، المجلد الثالث، اوابك، الكويت، 2002، ص 25–26.

(45) محمود نصر الدين، استخدام الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، مؤتمر الطاقة العربي السابع القاهرة 11–14 ايار 2002، المجلد الثالث، اوابك، الكويت، 2002، ص 25–26.

(46) المصدر نفسه، ص 27–28.

لكن استشراف مستقبل الطاقة النووية يعكس توجسا من انتشار استخدامها اذ يوجد في العالم 433 مفاعلا نوويا تنتشر في 32 دولة سعتها 348908 ميكاواط ولدت عام 1999 نحو 2586 تيراواط ساعة او ما يعادل 17٪ من اجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في العالم في العام نفسه (47). وربما تكون هذه النسبة هي ذروة مساهمة الطاقة النووية لان العالم يشهد تراجعا في عدد انشاء المحطات الكهرونووية. ففي عام 1980 كانت 200 محطة تحت الانشاء، وتراجع هذا العدد الى 50 محطة سنة 1990 ثم هبط الى 37 محطة عام 2000، بدا العمل في 9 محطات منها فقط كما توقفت اوامر توريد المحطات النووية كلية في الدول الرئيسية منها المانيا وروسيا الاتحادية الولايات المتحدة(48).

ان الانتشار الجغرافي للطاقة النووية ما يزال متركزاً في عدد قليل من دول العالم، فالولايات المتحدة تستحوذ على 24٪ من عدد المفاعلات العالمية سنة 1999 وعلى نحو 28٪ من سعتها الانتاجية للسنة نفسها (49)

ومن اللافت للنظر خلو قائمة الدول التي تمتلك مفاعلات نووية من أي قطر عربي فقد كانت هناك محاولات جدية في مصر والعراق والجزائر لبناء محطات نووية للاغراض السلمية، وبخاصة العراق الذي قطع شوطا كبيرا في بناء مفاعل تموز النووي للاغراض السلمية ولكن الايادي الصهيونية اغتالته عام 1981 ثم اثرت ظروف حرب الخليج الثانية على مسيرة العراق النووية وكان هدفها هو حرمان العرب من اقتناء التكنولوجيا النووية ولم يبق لدى العرب سوى نشاطات محدودة يطلق عليها التقنيات النووية في المجالات الاكاديمية والطبية والزراعية (50)

---

(47) اوابك، تقرير الامين العام السنوي السابع والعشرون 2000، مصدر سابق، ص 105و127-128.

(48) عماد سعد، الطاقة المتجددة في الالفية الثالثة نظام اقتصادي شمسي، مجلة اخبار النفط والطاقة، العدد 384، 2002، ص 30-31.

(49) اوابك، تقرير الامين العام السنوي السابع والعشرون 2000، مصدر سابق، ص 105-106.

(50) عدنان مصطفى، مصدر سابق، ص 74.

ان انتشار صناعة الكهرباء من الطاقة النووي تواجه مشكلات كبيرة ومعقدة سياسية واقتصادية وتكنولوجية وبخاصة بعد حادثتي (ثري مايلز ايلند عام 1979 في نيسلفانيا في الولايات المتحدة، وحادثة تشرنوبل عام 1986 في الاتحاد السوفيتي السابق) وحوادث اخرى اقل خطورة [51].

اصبح الراي العام الغربي مؤثر ضد انتشار المحطات النووية في الدول الصناعية لانها اصبحت عبارة عن قنابل موقوتة في تقديرهم. كما ان التخلص من النفايات النووية التي تزيد على 7000 طن من الوقود النووي المستنفذ سنويا مشكلة حقيقية، خاصة بعد ان اتخذت بعض الدول الصناعية النووية توقفها عن معالجة النفايات النووية، كما فعلت المانيا مع فرنسا وبريطانيا، على الرغم من ارتباطها بعقود حول الموضوع [52].

كما ان الدول النووية تواجه مشكلة كبيرة في امدادات اليورانيوم الذي تقدر احتياطياته بنحو 3.3 مليون طن مع الشوائب التي تكون 10٪ منها وتنحصر معظم هذه الاحتياطيات في سبع دول هي (استراليا وكازاخستان والولايات المتحدة وكندا جنوب افريقيا والنيجر وروسيا الاتحادية). وهذه الاحتياطيات ستلبي الطلب العالمي حتى عام 2012، اما بعد هذا العام فيلبى الطلب العالمي من الاحتياطيات غير المؤكدة [53]، فضلا عن الدوافع الستراتيجية والسياسية للقوى العظمى والكبرى والرامية الى منع انتشار التكنولوجيا النووية وبخاصة الدول النامية التي تعد الاسواق الواعدة ذات النمو العالي على مصادر الطاقة في المستقبل.

كل هذه الاسباب تعزز ما ذهبت اليه المؤسسات المتخصصة في شؤون الطاقة والتي تتوقع ان نسبة مساهمة الطاقة النووية ستاخذ بالانخفاض الكبير في انتاج الطاقة

---

(51) ابراهيم بدران وهاني عبيد، مصدر سابق، ص 41.

(52) اوابك، تقرير الامين العام السنوي السابع والعشرون 2000، مصدر سابق، ص 105–106.

(53) محمود نصر الدين، مصدر سابق، ص 22–24.

في العالم بعد سنة 2010، كما ان كمية توليد الكهرباء منها ستاخذ بالانخفاض ايضا [54]. وما يعزز هذه التوقعات هو اعلان ايطاليا والمانيا عن اغلاق مفاعلاتهما التي يزيد عمرها على 33 سنة، وبذلك يتوقع ان تغلق جميع مفاعلاتهما النووية قبل عام 2020 [55]، بينما هناك عدد قليل من الباحثين الذين يتوقعون ان نسبة مساهمة الطاقة النووية في انتاج الطاقة في العالم ستبقى محافظة على مستواها بحدود 6.5٪ من مجموع الطاقة المستهلكة في العالم سنة 2015 [56]، وبما ان السوق الواعدة والطلب الجديد على الطاقة سوف ياتي معظمه من الدول النامية فسوف يجعلها تتوجه نحو استهلاك المصادر الاخرى وخاصة النفط.

ان هذا التعقيد الجيوبولتيكي بين محاولة نشر التكنولوجيا النووية في دولة معينة وحرمان معظم دول الجنوب منها، يزيد العالم مشاكلا وعدم استقرارا في المستقبل لان ازدواجية المعايير التي تتعامل بها الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة تجعل كثير من دول الجنوب غير قادرة على ضبط نفسها امام هكذا توجهات غير متوازنة في العلاقات الدولية.

ب. مصادر الطاقة المتجددة

تتمثل هذه الطاقات بالطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحية وطاقة الرياح وطاقة جوف الارض وطاقة المحيطات. يتضح من اسماء هذه المصادر الطاقوية انها ترتبط بشكل كبير بالعناصر الجغرافية والطبيعية المختلفة، واهم مميزاتها نظافة الاستعمال وعدم نضوجها.

اما ابرز عيوبها ان استثمارها يحتاج الى انفاق اموال كثيرة ويحتاج الى تكنولوجيا متقدمة لتحويل الطاقة الكامنة فيها الى طاقة كهربائية، كما ان

(54) حسين عبدالله، مصدر سابق، ص 301–302.

(55) اوابك، تقرير الامين العام السنوي السابع والعشرون، مصدر سابق، ص 105–106.

(56) Robert Mabro , opcit , P.70.

انتاجها يتاثر بالعناصر الطبيعية مثل سرعة الرياح واتجاهها وكمية التساقط والتصريف النهري والاشعاع الشمسي. كما ان بعضها يؤدي الى تلوث بسيط في البيئة وخاصة الالواح المستخدمة في الطاقة الشمسية لان بعضها يحتوي على الزرنيخ والكاديميوم فضلا عن مواد سامة اخرى. كما ان حقول الرياح تحتاج الى مساحات واسعة وكذلك ينتج عنها ضجيجا هائلا من دوران الطواحين الرياحية [(57)].

ان هذه الانواع من الطاقة التي وجدت طرقا ومحاولات لاستغلالها بشكل كبير من الدول الصناعية. وخاصة دول الوكالة الدولية للطاقة، فقد انحصر نجاح هذه الدول في توفير الطاقة من الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح، اما الانواع الاخرى فما زال تطويرها يصطدم بمعوقات طبيعية وفنية.

اما الطاقة الشمسية فكثير من المهتمين بالطاقة يعدها طاقة القرن الحادي والعشرين الذي سيشهد بداية العصر الشمسي [(58)].وستكون افضل مناطق انتاجها هي المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية في العروض المدارية وشبه المدارية بين خطي عرض 17 و 40 شمالا، وجنوب خط الاستواء. وخاصة في النصف الشمالي لامتدادات مساحات اليابسة فيه وكذلك لان هذه المناطق اكثر استلاما للحرارة والاشعاع الشمسي في العالم، وبالتالي تكون طريقتي توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية ناجحتين في هذه المناطق، لان الطريقة الاولى تعتمد على اشعة الشمس مباشرة عن طريق استخدام الخلايا الفولطاضوئية،والثانية غير مباشرة وذلك باستخدام حرارة الشمس في معالجة المياه وتوليد البخار ومن ثم توليد الطاقة الكهربائية [(59)]. فضلا عن الاستخدام المباشر للطاقة الحرارية في التسخين والتدفئة ومع ان متوسط تقنية استخدام حرارة الشمس تحولها 15٪ من طاقة الشمس الى طاقة مفيدة مقارنة بـ 10٪ من متوسط تقنية الخلايا

(57) وهيب عيسى الناصر، مستقبل الطاقات المتجددة، مصدر سابق، ص 1–70.

(58) عماد سعد، مصدر سابق، ص 30.

(59) وهيب عيسى، مصدر سابق، ص 7.

الفولطاضوئية، الا ان المشكلة في هذه الطريقة تكمن في الجدوى الاقتصادية مقارنة بالطريقة الاخرى، اذ تتطلب انشاء محطات ذا سعة كبيرة جدا لكي تكون اقتصادية فقد قامت شركة ((luz)) العالمية ببناء اكبر محطة شمسية في العالم في كاليفورنيا لتوليد الكهرباء من حرارة الشمس، وقد تعرضت الى الافلاس عندما قامت بتقليص طاقة التشغيل، الا ان المحطة مازالت تعمل ولكن تحت ادارة شركة اخرى علما ان قدرة المحطة 354 ميكاواط [60].

اما بالنسبة للوطن العربي فهو اغنى مناطق العالم بالطاقة الشمسية مقارنة بمناطق العالم الاخرى، ولو اخذنا متوسط ما يمكن توليده من طاقة كهربائية من الارض العربية، من طاقة الشمس فهو بحدود 6 كيلوواط ساعه/م2 في اليوم(خريطة 27) في ظل الامكانيات الفنية والتقنية العالية، لو افترضنا ان الخلايا تعمل بكفاءة 5٪ وقمنا بوضع هذه الخلايا الشمسية على مساحة 16000 كم^2 في صحراء العراق الغربية لاصبح بامكاننا توليد طاقة تساوي 4.800.000 ميكاواط ساعة في اليوم[61]. وهي طاقة كبيرة جدا مقارنة باحتياطيات الوطن العربي من الطاقة الكهربائية.

ويتضح من (خريطة 27) ان مناطق الاستهلاك الرئيسية للطاقة في العالم وهي غرب اوربا وجنوب شرق اسيا وامريكا الشمالية هي مناطق حدية في استلامها لكمية الاشعاع الشمسي النموذجي اللازم للاستثمار والذي يحدد بـ 1700 كيلوواط /ساعة م^2 في السنة او ما يعادل 4.7 كيلو واط/ساعة م2 في اليوم [62].مما يعني ان معظم هذه المناطق ستبقى بحاجة ماسة الى مصادر الطاقة العربية التقليدية او الشمسية وبخاصة دول اوربا الصناعية القريبة من الوطن العربي لاسيما بعد ان اخذت فرنسا واسبانيا وايطاليا بمد القابلوات الضخمة لاستيراد الطاقة الكهربائية من الجزائر لان نقلها اقل كلفة من نقل الغاز الطبيعي.

---

(60) المصدر نفسه، ص 13.

(61) اسامه ابراهيم الزعلوك، الطاقة الشمسية، الانترنيت:
htt p:// www. Mafhaum. Com /syr/atlcles / Mustafa , 2003 , p. 3

(62) وهيب عيسى، مصدر سابق، ص6.

اما عن كلفة انتاج الكيلوواط ساعة مقارنة بمصادر الطاقة الاخرى فهي الاعلى من بين جميع مصادر الطاقة، فقد بلغت 50–70 سنت كيلوواط ساعة من الخلايا الفولطاضوئية و 17 سنت من الطاقة الحرارية، بينما كانت تتراوح بين 2–6 للنفط والغاز الطبيعي وبين 5–10 من الفحم وبين 2–8 للكهرومائية بينما بلغت 5–7 سنت كيلوواط من الرياح وبين 12–25 لطاقة المحيطات وبين 2–20 لحرارة باطن الارض[63].

كما ان الكلفة الراسمالية لمحطات توليد كهرباء الطاقة الشمسية هي مرتفعة مقارنة بمصادر الطاقة الاخرى، فقد تراوحت كلفة الكيلوواط بمدى تراوح بين 2000–4300 دولار للطاقة الشمسية بينما كانت اقل من 1200 دولار للوقود الاحفوري، و2300 للطاقة النوويةواقل من 2000 للكهرومائية [64].

ان ابرز استخدامات الطاقة الشمسية في الوطن العربي هو توفير الانارة في بعض القرى النائية، وتحلية المياه حيث تقوم اقطار ليبيا والامارات والسعودية والكويت وقطر ومصر وتونس والاردن بتحلية 2716 م^3 من المياه المالحة يوميا باستخدام الطاقة الشمسية [65]. كما تخطط المغرب لاقامة محطة لتوليد 130 ميكاواط من الطاقة الشمسية. ومصر ايضا تحاول انشاء محطة بطاقة تتراوح بين 100–200 ميكاواط وكذلك الاردن تحاول انشاء محطة بطاقة 30–70 ميكاواط [66].

يتضح مما تقدم ان معوقات عديدة تقف بوجه تنمية مشاريع استثمار الامكانيات الهائلة للطاقة الشمسية في الوطن العربي ابرزها ضعف الاهتمام بهذا المصدر من جميع الجوانب العلمية والسياسية والاقتصادية، وكذلك ضعف الامكانيات

---

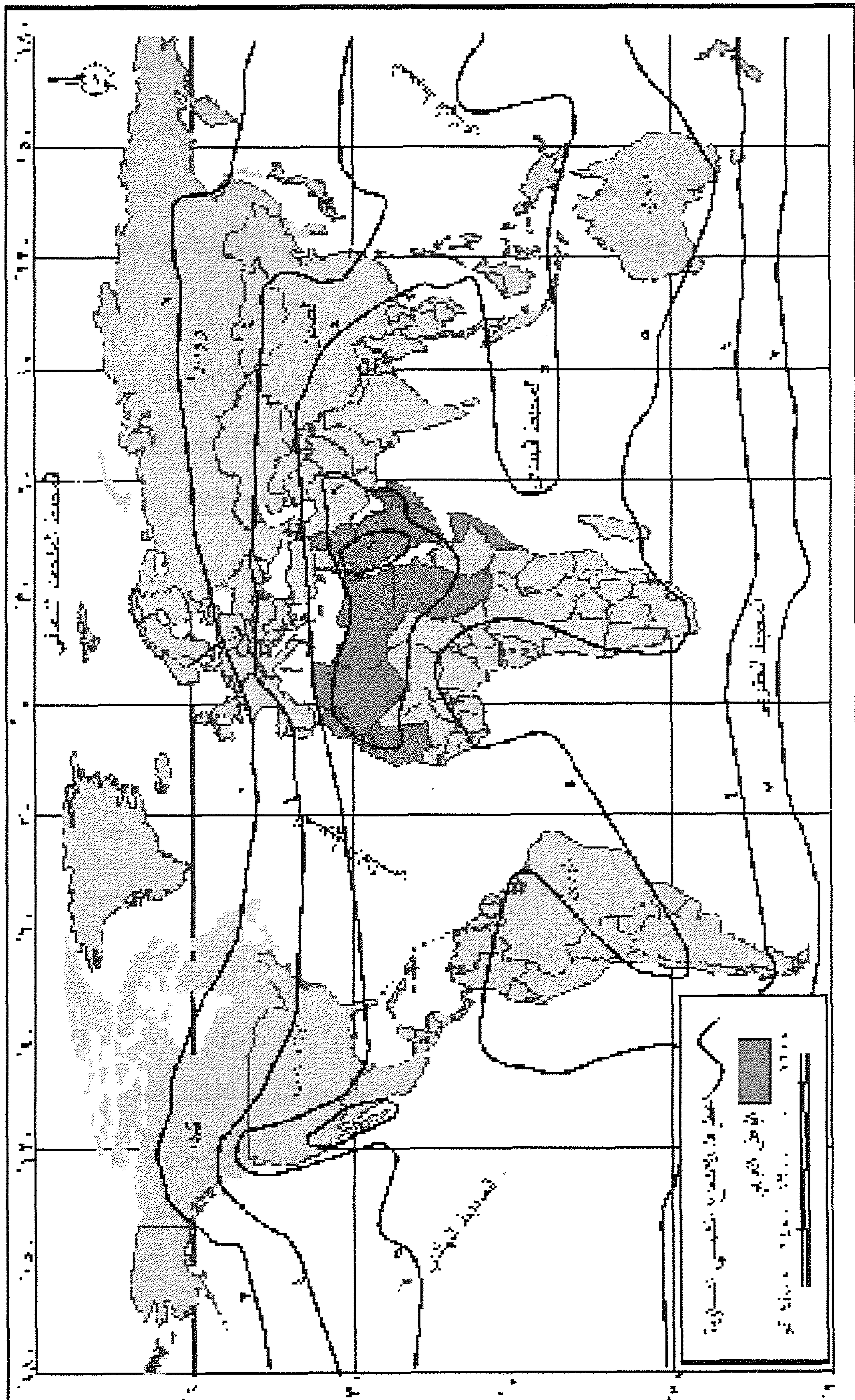
(63) المصدر نفسه، ص 78.

(64) المصدر نفسه، ص 77.

(65) عبد الكريم صادق، مصدر سابق، ص 35.

(66) الطاقة الشمسية الضوئية (الفولطاضوئية)، الانترنيت:
http: // www. ner. gov. egls pv. htm. p. 3

(خريطة ٢٧): المتوسط السنوي للإشعاع الشمسي الساقط على الوطن العربي والعالم سنة ٢٠٠٠ محسوبا كيلوواط / ساعة / م٢ يوميا.



المصدر: الباحث بالاعتماد على: وهيب عيسى الناصر، مستقبل الطاقة المتجددة، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة، ١١-١٤ أيار ٢٠٠٢، الكتاب الثالث، (أوابك) الكويت، ٢٠٠٢، ص٩.

التكنولوجية العربية وارتفاع التكاليف الراسمالية لانشاء محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية فضلا عن الحاجة الى التوصيل الى امكانيات خزن الطاقة الشمسية للتعويض عن النقص في الليل وفي الايام الغائمة.

هذه العوامل تعوق تنمية واستثمار الطاقة الشمسية في الوطن العربي الى مزيد من الاهتمام بهذا المصدر المهم مستقبلا. فعلى سبيل المثال ان بريطانيا تنفق اكثر مما تنفقه الاقطار العربية على تنمية الطاقة الشمسية وهي لا تملك امكانيات طبيعية جيدة في هذا المجال مقارنة بالوطن العربي [(67)]. كما ان المانيا اطلقت مشروعا عملاقا في عام 1999 لتركيب الخلايا الفوطاضوئية على سطوح 100.000 منزل لتحول سطوحها الى مولدات كهربائية، ويتيح البرنامج لاصحاب المنازل فرصة لبيع الطاقة الكهربائية المنتجة الى الشبكة العامة بسعر قدره مارك الماني لكل كيلوواط ساعة، حيث تدعم الحكومة الالمانية الخطة وتضمنها لمدة 20 سنة وتغطي 40 ٪ من كلفة شراء اللاقطات وتركيبها وكذلك يتم الدعم بقروض فائدة تقل عن 1.9٪ مع فترة سماح سنتين وهذا هو جزء من التزامات المانيا بتنفيذ بروتوكول كيوتو [(68)]. علما ان هذا المشروع هو جزء من برنامج الماني كبير لاستثمار الطاقة الشمسية وحماية البيئة.

ان هذه التوجهات العالمية يجب ان تجعل الوطن العربي اكثر طموحا في اقتناء تكنولوجيا الطاقة الشمسية من الان، خاصة انها طاقة واعدة في المستقبل، كما ان الوطن العربي سيكون اهم مصدر لهذه الطاقة خاصة اذا ما تطورت التكنولوجيا واستطاعت ان ترفع نسبة الممكن استثماره من الطاقة الشمسية الى 25٪ او 50٪ او تكون هناك امكانية لخزن الطاقة الشمسية في خلايا خاصة.

ومما يحفز الوطن العربي على الاهتمام بالطاقة الشمسية هو سياسة الطاقة في الاتحاد الاوربي بعد عام 1995، فقد اقرت المنافسة المفتوحة واعطت حرية المستهلكين

(67) اسامه ابراهيم الزعلوك، مصدر سابق، ص 4.

(68) عماد سعد، مصدر سابق، ص 31.

في اختيار المورد من الطاقة، وكان اهم اهداف السياسة الاوربية الجديدة تعزيز امدادات الطاقة وتنويع مصادر التوريد والوقود مع تفضيل الغاز الطبيعي والكهرباء من المنطقة العربية وبخاصة شمال افريقيا، وركزت على حماية البيئة وضرورة الانتقال الى مصادر الطاقة النظيفة.

وهذا ما يحفز الاقطار العربية على انتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية وتصديرها الى اوربا، خاصة بعد نجاح مشروع مد كيبل بحري على عمق 620 م ولمسافة 26 كم يربط المغرب باسبانيا عبر مضيق جبل طارق، علما ان المشروع تم تمويله من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المغربي (69)، وهناك مشاريع اخرى يجري العمل بها لتزويد ايطاليا بالطاقة الكهربائية من تونس. وتزود وسط اوربا من الجزائر عبر ايطاليا وكذلك مشروع تزويد اسبانيا بالطاقة الكهربائية من الجزائر، خاصة وان كلفة نقل الطاقة الكهربائية اقل من كلفة نقل الغاز الطبيعي. كما يوجد مشروع الربط المداري لدول البحر المتوسط الذي يهدف الى ربط جميع الدول المطلة على البحر المتوسط بحلقة كهربائية تمكن من تبادل الكهرباء بين كل هذه الدول(70).

اما طاقة جوف الارض التي تعتمد على حفر ابار يزيد عمقها على 2كم للحصول على درجة حرارة تزيد على 100 ^{5}م، تنحصر مناطق استثمارها في مناطق تدفق المياه الحارة والابخرة، ومخازن المياه الحارة والابخرة وهي محدودة أي انها قابلة للنضوب موقعيا (71). ولذا فان مناطق حدود الاسطح التكتونية ومناطق البراكين والحركات الارضية النشطة مناطق لمثل هذا النوع من الطاقة، الذي بقي استخدامه بشكل محدود جدا في بعض الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة واليابان وايطاليا وايسلنده والمكسيك والاتحاد السوفيتي السابق ونيوزلنده.

---

(69) مرفت بدوي، مصدر سابق، ص 26–61.

(70) المصدر نفسه، ص 26–27.

(71) كنغ هيرت، موارد الطاقة العالمية، ترجمة اوابك، ط1، الكويت، 1981، ص 62–63.

اما طاقة المحيطات (المد والجزر والامواج وحرارة المحيطات ... الخ) فلم يتم استثمارها بشكل تجاري عدا استثمار جزء يسير من طاقة المد والجزر في بعض دول غرب اوربا[72].

اما بالنسبة للانواع الاخرى من الطاقة المتجددة فقد استثمرت بشكل واضح وذلك لتوافر الامكانيات المتاحة للاستثمار وفي ضوء الجدوى الاقتصادية والامكانيات التقنية المتاحة فالمتوفر من الطاقة الكهرومائية على المستوى العالمي والممكن استثماره هو حوالي 12000 تيراواط سنويا، وهو يعادل الانتاج العالمي من الكهرباء سنة 1995 والمستغل منه سنة 1999 بحدود 2622 تيراواط وهذا يعادل 17٪ من الكهرباء والمنتجة عالميا [73]، 51٪ من هذه الطاقة تنتجها دول الاوسيد OECD.

وهناك من يعول على الطاقة الكامنة في هذا المصدر الذي لم يستغل لحد الان وخاصة في افريقيا التي يقدر الامكانيات الكهرومائية القابلة للاستغلال الهندسي بحدود 1600 تيراواط/ساعة وهي تشكل 13٪ من الطاقة الكامنة في العالم سنة 1994 [74]. وهي تستغل 8٪ من الطاقة الكهرومائية في العالم ومن المتوقع ان تتزايد هذه النسبة اذا تم استثمار الامكانيات الهائلة الموجودة في القارة [75]، وهي مناطق بعيدة عن مناطق الاستهلاك الرئيسية في العالم وهي بحاجة الى رؤوس الاموال والتكنولوجيا المتطورة، اما في المناطق الاخرى فهي تحتاج الى بناء سدود وغمر مساحات واسعة بالمياه وتنظيم احتياجات السكان من المياه في الاغراض الاخرى وازالة الترسبات من امام السدود، وتاتي الصين والهند في طليعة الدول الاسيوية التي استثمرت الطاقة الكهرومائية، فلدى الصين مشروع The Three Gorges Dan الذي تبلغ طاقته

---

(72) وهيب عيسى الناصر، مصدر سابق، ص 59.

(73) المصدر نفسه، ص 39–41.

(74) مظفر شعبان، الطاقة الكهربائية في القارة السمراء –الحاضر والافاق المستقبلية، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد384، ابو ظبي، ص5.

(75) اوابك، تقرير الامين العام السنوي السابع والعشرين 2000، اوابك، الكويت، 2001، ص105.

18200 ميكاواط من المؤمل اكماله سنة 2003. اما عربياً فاجمالي الطاقة الانتاجية بحدود 6443 ميكاواط، 43.5٪ في مصر، 14.4٪ في المغرب، 14.1 في العراق و13.9 في سوريا، اما النسبة الباقية فتتوزع في لبنان والجزائر وتونس والسودان والاردن وموريتانيا سنة 2000 [76].

اما طاقة الرياح فعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمتها في انتاج الكهرباء في العالم سنة 2000 الا انها الطاقة الاكثر والاسرع من حيث نمو مساهمتها، ويتوقع ان تزداد الطاقة المنتجة من الرياح من 6458 ميكاواط سنة 1998 الى نحو 11510 ميكاواط سنة 2006، 66٪ منها تنتجه دول الوكالة الدولية للطاقة.

ان الدول الاوربية تخطط لرفع مساهمة الطاقة المتجددة من 4.3٪ سنة 1995 الى 24٪ عام 2010 وخاصة من الطاقة الكهرومائية وقدرت التكاليف اللازمة لتحقيق هذا الهدف نحو 165 مليار دولار [77].

اما الطاقة من الكتلة الحية وهي الطاقة المتولدة من كل انواع المواد المشتقة من النباتات التي يمكن استخدامها في الطاقة مثل الخشب ومخلفات الحيوانات وبقايا المحاصيل الزراعية ومخلفات الغابات. وابرز استخدامات الكتلة الحية هي في التدفئة والطهي فهناك اكثر من 2 مليار نسمة في العالم النامي مازالوا يعتمدون على هذا المصدر في تلبية احتياجاتهم من الطاقة، ام يتم تحويل الكتلة الحية الى وقود سائل لتشغيل توربينات الغاز ومكائن الديزل [78]. وتقدر كمية الكهرباء المنتجة سنة 2000 من الكتلة الحية بنحو 10.000 ميكاواط وقد اخذت استخدامات هذا المصدر من الطاقة بالانحسار نتيجة لمنافسة المصادر الاخرى وكذلك نتيجة للتطورات الحضارية والاقتصادية التي تشهدها الدول النامية التي تستخدم هذا المصدر.

---

(76) المصدر نفسه، ص 106.

(77) نبيله داغر، مستقبل طاقة الرياح في القرن ال 21، مجلة البترول المصرية، القاهرة، 2001، ص 28-29.

(78) وهيب عيسى الناصر، مصدر سابق، ص 35.

ويتوقع مجلس الطاقة العالمي ان لا تزيد نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة عن 11٪ من نسبة استهلاك العالم من الطاقة سنة 2020، ويتوقع ان تبلغ الكمية نحو 27 م ب م ن/ي(79)، بعد ان كانت تساهم بنحو 18.5 م ب م ن /ي. ومن الجدير بالذكر ان مساهمة الكتلة الحية ستقل لصالح المصادر الاخرى.

ثانيا / المواد الاولية البديلة عن النفط في الصناعات البتروكيمياوية وزيوت التزييت

تؤكد كثير من الدراسات ان النفط سيبقى سيد مصادر الطاقة في العالم في المستقبلين المنظور والبعيد، ومما يؤكد هذه الحقيقة هو الاخفاق العالمي في التوصل الى بدائل عن النفط في مجالاته توفير الوقود لوسائل النقل التي تستهلك نحو 50 ٪من المنتجات النفطية، فضلا عن كونه المادة الاولية لصناعة الزيوت والمنظفات والاسمدة ومواد رصف الطرق والبتروكيمياويات (80). والتي تعددت منتجاتها لتصل الى عشرات الالاف من المواد الاولية والمنتجات الوسيطة والنهائية.

اهمية النفط كمادة اولية:

لم يعد النفط اهم مصادر الطاقة فحسب بل اصبح المادة الاولية الرئيسة في الصناعات البتروكيمياوية وزيوت التزييت.

اولا – الصناعات البتروكيمياوية:

هذه الصناعات التي اخذت منتجاتها تسد عشرات الالاف من المواد الاولية الداخلة في صناعة المطاط والادوية والاسفنج والمنسوجات الصناعية والمنظفات ومواد

(79) محمد الهواري، امكانيات ترشيد استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في الدول العربية، مؤتمر الطاقة العربي السابع القاهرة 11–14 ايار، المجلد الثالث، اوابك، الكويت، 2002، ص2–3.

(80) بيتر دوريل، مصدر سابق، ص 98.

التجميل والاصباغ والدهانات والمبيدات والالياف ... الخ، بحيث اخذت هذه الصناعة تحل محل الاقطان والجوت والصوف لكي يكرس استثمار الارض الزراعية في انتاج الغذاء، بحيث لم تعد المنتجات الزراعية الصناعية قادرة على منافسة منتجات هذه الصناعة.

مع ان الوطن العربي بدا متاخرا في الاهتمام بهذه الصناعة الستراتيجية، الا ان بعض اقطاره النفطية اخذت تبدي اهتمام كبير بهذه الصناعة منذ بداية الثمانينات ولكن نمو هذه الصناعة كان بطيئا، الى ان اخذت هذه الاقطار تدرك اهمية هذه الصناعة واهمية منتجاتها في جميع المجالات الانتاجية والانشائية.

فقد وضعت هذه الاقطار خطط كبيرة وطموحة لتطوير هذه الصناعة ولعل اكبرها الخطة المصرية الرامية الى اقامة 24 مجمعا للبتروكيمياويات خلال العشرين سنة الاولى من القرن الحادي والعشرين بطاقة انتاجية تقدر بنحو 15 مليون طن سنويا[(81)].

كما ان السعودية تخطط لرفع طاقتها الانتاجية من البتروكيمياويات من 48 مليون طن بحلول عام 2010 [(82)] وتخطط قطر لرفع انتاجها الى اكثر من 3.8 مليون طن وعمان خططت لعدد من المشاريع لتزيد انتاجها الى 6.1 مليون طن سنويا بحلول عام 2006، وتحاول الكويت زيادة انتاجها الى اكثر من 3.7 مليون طن كما توجد لدى الجزائر خطة طموحة تنتهي من تنفيذها بحلول عام 2007 ترفع طاقة الجزائر الانتاجية الى اكثر من 3.5 مليون طن سنويا فضلا عن عدد من المشروعات الصغيرة في الاقطار الاخرى، علما ان تمويل هذه المشاريع يتم بمشاركة شركات اجنبية [(83)]. اذ اصبحت

(81) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 66.

(82) محمد بن حمد الماضي، الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك)، مجلة التنمية الصناعية في الوطن العربي، مطبعة امبريال، المغرب، 2000، ص 146.

(83) رشيد محمد المعراج، الاحتياطيات الاستثمارية المتوقعة لقطاعات النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية في المنطقة العربية، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11–12 ايار 2002، اوابك، الكويت، 2002، ص 37–56.

عملية تمويل الصناعات النفطية اللاحقة مشكلة حتى في اغنى الاقطار العربية النفطية فقد قامت قطر وشركة فيلبس بتوقيع اتفاقية مع 24 مصرفا اقليميا وعالميا لتمويل مشروع انشاء مصنع البتروكيمياويات بقيمة 750 مليون دولار (84). وينبغي ان يكون مثل هذا المبلغ غير عصيا على دولة مثل قطر.

ان اهداف المشاريع والخطط الطموحة سوف لن يكتب لها النجاح الكامل في تحقيق اهدافها التنموية، مالم يتم ادراك حقيقة الترابط العضوي بين حلقات التنمية البشرية والتطور التكنولوجي كاساس للتنمية الصناعية، والتي اهم حلقاتها العربية هي الصناعات البتروكيمياوية، وينبغي ان يكون التنسيق العربي في مجال هذه الصناعة والصناعات النفطية اللاحقة باعلى درجاته وذلك للاسباب التالية:

1) ينبغي ادراك حقيقة الترابط العضوي بين الحلقات الاساسية للتنمية الصناعية وتنمية الصناعات البتروكيمياوية وينبغي ان يكون هناك تنسيق عربي كبير بين جميع الاقطار النفطية وغير النفطية، لان مشاريع البتروكيمياويات في قطر والامارات والكويت وعمان سوف لن تستوعب السوق القطرية الا جزءا بسيطا منها، ولهذا ينبغي ان تنظر صناعة البتروكيمياويات العربية الى السوق العربية الكبيرة من المحيط الى الخليج. لان هذه الصناعة قائمة على الانتاج الكبير، وهذا سيخفض تكاليف الانتاج بشكل كبير ويحقق ارباح طائلة لهذه الصناعة (85).

2) ينبغي حساب تاثير انخفاض اسعار النفط على تنامي قدرة الصناعات البتروكيمياوية الاجنبية على منافسة صناعة البتروكيمياويات العربية، لان انخفاض سعر النفط والغاز الطبيعي سيخفض تكاليف الانتاج ومن ثم اسعار البيع، الامر الذي سيزيد من منافسة هذه الصناعات للمنتجات البتروكيمياوية العربية، ولهذا فان رفع سعر النفط سلاح ذو حدين الاول يحمي الصناعات

(84) OAPEC ,Mouthly Bulliten No 11 , November , P.21

(85) فرهنك جلال، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام 2000، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 163.

البتروكيمياوية والكيمياوية العربية، والثاني يحقق الفوائد المالية الوفيرة التي تجنب الاقطار النفطية البحث عن القروض والاستثمارات في مجال صناعة البتروكيمياويات او في الصناعات الاخرى.

3) يجب ادراك حقيقة الترابط العضوي بين صناعة التكرير وصناعة البتروكيمياويات فنيا وتكنولوجيا، واهمية تكامل هاتين الصناعتين المهمتين اذ ينبغي ان يكون التخطيط لتطويرهما وتوسيعهما متزامنا لان صناعة التكرير تمد الصناعات البتروكيمياوية بكثير من موادها الاولية.

4) يجب تنمية تكنولوجيا الصناعات اللاحقة لان الوطن العربي هو افضل اقليم لتوطن الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية في المستقبل، اذا ما توفرت الامكانيات التكنولوجية لهذه الصناعة وذلك (لوفرة المواد الاولية والطاقة والسوق الكبيرة، فضلا عن امكانية توفير رؤوس الاموال اذا ما تم ادارة العوائد المالية النفطية كنوز، وكذلك التخطيط لزيادة اسعار النفط بشكل مستمر او عن طريق اعادة الاموال العربية المهجرة والمودعة والمستثمرة في الاقتصاديات الغربية.

فاذا ما استثمرت هذه المقومات سوف لن تصمد أي صناعة بتروكيمياوية امام هذه الصناعة العربية لان كلفتها ستكون الاقل في العالم، وبالتالي ممكن ان تكون منتجاتها الارخص في العالم خاصة وان مساهمة المواد الاولية والطاقة في تكاليف صناعة البتروكيمياويات الاوربية ارتفعت من 46٪ عام 1973 الى حوالي 85٪ عام 1980. ولكن بعد تراجع اسعار النفط وانهيارها عام 1986 اخذت تتراجع هذه التكاليف الى اقل من 46 ٪ بعد عام 1986[86] مما يؤكد اهمية رفع اسعار النفط في حماية صناعة البتروكيمياويات العربية.

(86) المصدر نفسه، ص 176.

5) تمتع صناعة البتروكيمياويات العربية باهمية ستراتيجية لقربها من اوربا حيث يمكن تصدير المنتجات الوسطية والاساسية وحتى النهائية الى اوربا باسعار منخفضة بالنظر لقربها من الوطن العربي وبالتالي يتم خرق السوق الاوربية للبتروكيمياويات.

6) لصناعة البتروكيمياويات العربية اهمية ستراتيجية نظرا لعلاقاتها التكاملية مع عدد كبير من الصناعات الاخرى، كصناعة الالياف والغزول والنسيج ومن ثم صناعة الملابس والاثاث والفرش ...الخ فضلا عن سلسلة صناعة المبيدات والسموم والادوية والمخصبات، وكذلك سلسلة صناعات والمواد الانشائية من انابيب وتجهيزات متنوعة اخرى. ولهذا فحمايتها وتطويرها يعني حماية وتطوير كثير من الصناعة التحويلية الاستهلاكية والاساسية.

ثانياً: صناعة التكرير

تتمثل اهمية هذه الصناعة من كون معظم منتجاتها تستهلكها وسائط النقل المختلفة، اذ لم يتم ايجاد بدائل عن النفط في تسيير وسائط النقل. ففي عام 1973 كان هذا القطاع يستهلك نحو 34٪ من النفط المستهلك في العالم، ارتفعت النسبة 48٪ سنة 1998 وكانت الكمية 48.2 م ب /ي ويتوقع ان يزيد على 51٪ والكمية تصل الى 57.2 م ب/ي سنة 2000[87]، ويتوقع ان تتزايد معدلات نمو الطلب على الوقود في هذا القطاع في الدول النامية التي ستشهد حركة تجارية كبيرة.

ومن المتوقع ان تشهد اهداف صناعة تكرير النفط تغيرات كبيرة، تواكب اجراءات حماية البيئة حيث سيتم تطوير تكنولوجيا التكرير كيميائيا، اذ ان المواصفات المستقبلية ستجبر المصافي على التعامل مع انواع المكونات الهيدروكاربونية المختلفة، عن طريق اعادة تشكيل الجزيئات الكيميائية. وسوف يتكون اللقيم في

---

(87) فيليب كورتي وجي.اف. غروزون، تكرير وقود نظيف للمستقبل، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 27، العدد 97، اوابك، الكويت، 2001، ص 100.

مصافي النفط الجديدة خليط من الغاز والنفط ويعامل بتكنولوجيا متقدمة مثل مفاعلات ((فيشر ترويش)) لاعادة تشكيل الجزيئات الكيميائية [88].

ومن المتوقع ان تتضمن الوحدات التحويلية في مصافي المستقبل على:

- وحدات تحويل الغاز الى سائل وكذلك تحويل النفط الى غاز بواسطة وحدات فيشر ترويش ومن ثم الى وحدات الوقود النظيف. وانتاج وقود نظيف للأنواع الجديدة من سيارات المستقبل. وفي عام 2020 يتوقع ان تتراجع نسبة المشتقات النفطية الثقيلة الى اقل من 10٪ بعد ان كانت تشكل 40٪ سنة 1973 [89].

- استخدام تكنولوجيا عالية المستوى للاستفادة من المخلفات النفطية للنفوط الثقيلة. ان مثل هذه التطورات سوف تكون عمود فقري للتكامل بين صناعة التكرير وصناعة البتروكيمياويات، وعربيا يمكن اجراء هذه التطورات عن طريق التقدم العلمي التكنولوجي الذاتي العربي لان اهم ما يفرق الشعوب والامم عن بعضها البعض هو الفجوة التكنولوجية الهائلة التي اخذت تتسع بين دول الجنوب نفسها، اذ اخذت بعض الدول بالتقدم التكنولوجي السريع واخذت تجني ثماره الاقتصادية والاجتماعية.

ينبغي ان يعول الوطن العربي على الدور الاقتصادي والتنموي والستراتيجي الذي يمكن ان تلعبه هذه الصناعة الحيوية من خلال تطوير الطاقات الانتاجية وفق المواصفات العالمية اولا، وكذلك عن طريق تحديث المصافي العربية التقليدية في الاقطار العربية غير النفطية والفقيرة، فالاستثمار في تونس والمغرب وموريتانيا غاية في

(88) مامون عيسى حلبي واخرون، مستقبل صناعة تكرير النفط عربيا وعالميا ودور البحث العلمي في تطويرها، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11-14 ايار 2002، المجلد الرابع، اوابك، الكويت، 2002، ص 36.

(89) فيليب كورتي، مصدر سابق، ص 106.

الاهمية لانها اقطار قريبة من السوق الاوربية مما يجعل صناعة التكرير تتمتع بمميزات الموقع الجغرافي الحيوي، كما يمكن الاستثمار في لبنان والاردن والصومال اذ ان هذه الاقطار تقع في مناطق خطوط الملاحة المختلفة، وكذلك لوجودها في مناطق فقيرة بالنفط كشرق افريقيا والقرن الافريقي وشرق البحر المتوسط. كما ينبغي تحديث مصافي السودان ومصر واليمن والعراق وتوسيع طاقاتها التكريرية. فاذا لم تحصل مثل هذه التغيرات والتطورات سوف يواجه الوطن العربي عجزا في مجال توفير المشتقات النفطية، خاصة من الغازولين والمنتجات الاخرى، اذ يقدر العجز العربي من المنتجات النفطية عام 2010 بنحو 9.6 مليون طن 90٪ من هذا العجز في الاقطار العربية غير النفطية (90).

على الاقطار العربية استثمار الظروف التي تمر بها صناعة التكرير في اوربا وامريكا الشمالية. اذ بلغت طاقة التشغيل في مصافي امريكا الشمالية باكثر من 106٪ سنة 1997 وذلك لتزايد الطلب على المنتجات النفطية، فقد بلغ العجز في مصافي امريكا الشمالية نحو 1.65 م ب/ي، يتم استيراد 500 الف منها من الخارج (91).

أما في اوربا وللسنة نفسها فقد بلغت نسبة التشغيل لمصافيها اكثر من 100٪(92)، كما ان صناعة التكرير الاوربية تحتاج الى استثمارات كبيرة لتطويرها بحيث تتوافق مواصفات منتجاتها مع التشريعات الهادفة الى حماية البيئة، وتقدر هذه الاستثمارات بما لا يقل عن 70 مليار دولار (93).

---

(90) اوابك، الصناعات البترولية اللاحقة والتطورات المؤسسية في اسواق الطاقة العالمية، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11-14 ايار 2002، المجلد الرابع، الكويت، 2002، ص 19.

(91) OPEC , Annual Statistical Bulletin. 1998 , vienna , P. 19. 21876

(92) Ibid , P. 19–21

(93) حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مصدر سابق، ص 49.

على اقطار الوطن العربي استثمار الظروف التي تمـر بها صناعة التكرير في اوربا وامريكا الشمالية، والعمل على اقامة مجمعات كبيرة لتصنيع النفط وفق المواصفات الحديثة. كما ان المستقبل سوف ينقل اسواق الاستهلاك الرئيسية للنفط في الدول النامية الى جنوب وجنوب شرق اسيا وافريقيا، فضلا عن الظروف الجغرافية للوطن العربي مثل قلة الامطار وانفتاح الوطن العربي على مساحات صحراوية واسعة وشبه خالية من السكان سوف تجلعه لا يتاثر كثيرا بالاثار البيئية التي تتركها هذه الصناعة، خاصة وانه بامس الحاجة لبناء صناعة نفطية متكاملة الاجزاء راسيا[94]. وتستند على امكانيات ذاتية من تقنيات وخبرات واموال وايدي عاملة، لاسيما وان سوق النفط العالمية تنظر الى النفط العربي على انه المنقذ من ازمات الطاقة مستقبلا.

كما اصبحت هناك استثمارات لاقطار عربية في دول اخرى اذ عرضت رومانيا على الامارات تحديث بعض المصافي الرومانية واستخدام النفط الاماراتي فيها، كما ان الكويت اتفقت لانشاء مصفاتين الاولى في باكستان والثانية في تايلند طاقتهما التخطيطية اكثر من 400 الف ب /ي [95].

كما اصبحت استثمارات كبيرة لكل من الكويت وليبيا في غرب اوربا والسعودية في الولايات المتحدة وجنوب شرق اسيا [96].

يتضح مما تقدم ان هناك فرصة مناسبة لتطوير صناعة التكرير العربية اذا ما تم تحديثها وفق المواصفات العالمية. لان المتغيرات الدولية وتركيزها على نظافة البيئة فضلا عن التطورات العالمية في مجال حرية التجارة في ظل مباديء منظمة التجارة العالمية (WTO) وبما يضمن تسوية الامور المتعلقة بين (WTO) والدول النفطية

(94) جياكومولوسياني وماريوسالوستري، التكامل الراسي كاستراتيجية لتحقيق الامن في صناعة النفط، الاوضاع الاستراتيجية في صناعة النفط، تحرير بول ستيفنز، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص 53–54.

(95) OAPEC , Monthly Bulletin , No 12 , December , 1995 , P. 8–15

(96) حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مصدر سابق، ص 300.

المصدرة، لان بنود المنظمة العالمية مفتوحة للتاويلات المتصارعة وهي لذلك عرضة للتلاعب والمناورات [97]. وبشكل لا يخدم الدول النفطية.

فإذا ما دخلت المنتجات النفطية في حرية التجارة وخفضت الضرائب الكبيرة جدا والتي تفرضها الدول الصناعية على المنتجات النفطية، والهادفة الى تحقيق عوائد مالية كبيرة اولا ولحماية صناعتها النفطية والحد من استهلاك النفط ثانيا، فقد وصلت الضريبة على السعر النهائي لبنزين السيارات اكثر من 75٪ في اوربا الغربية. اما سعر النفط الخام فلا يمثل سوى 8٪–10٪ فقط من سعر بنزين السيارات أي حوالي 30–40 سنتا من مجموع سعر الغالون الذي بلغ 3.75 دولار في الدول الصناعية [98].

ثالثاً: مصافي زيوت التزييت في الوطن العربي

تعد هذه الصناعة من الصناعات المهمة في جميع دول العالم المتقدمة والصناعية لان منتجاتها تدخل في جميع الانشطة الحيوية الصناعية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وجميع المكائن والالات المتحركة وذات الاحتكاك بين اجزائها.

من الوظائف الاساسية المهمة لزيوت التزييت هي (تشحيم السطوح المعدنية المتحركة اثناء انزلاقها على سطوح اخرى سواء ثابتة ام متحركة)، وتكون الزيوت طبقة رقيقة جدا سمكها بضع ميكرونات بين هذه السطوح مما يقلل من معامل الاحتكاك فيما بينها وبذلك تقل معدلات البري والتاكل والتلف لهذه السطوح [99]. كما ان لزيوت التزييت وظائف اخرى مهمة وهي تقل طاقة الحركة والتخلص من الطاقة الحرارية غير المرغوب فيها وتجميع الشوائب الصلبة يمنع ترسب الغازات

---

(97) Hussein Abdallah ,The Implication of Gatt and The World –Trade Organization for Oil exporters ,OPEC , Bulletin , january 2000 , P. 6.

(98) OAPEC , Monthly Bulletin , No 1 , January , 1995 , P. 1

(99) الطيب ناده، مصافي الدهون وضرورة التوسع في انتاج الزيوت في الوطن العربي، اوابك، معهد النفط العربي للتدريب، بغداد، 1998، ص 30–31.

والسوائل كما ان هذه الزيوت هي عبارة عن مركبات بتروكيمياوية تركيبية تستخدم اعادة من ظروف تشغيل خاصة.

هذه الصناعة مازالت متخلفة في الوطن العربي فحتى عام 1988 لا ينتج زيوت التزييت الاساسية سوى في ستة اقطار عربية هي السعودية ومصر والعراق والجزائر والمغرب وقد بلغ اجمالي انتاج هذه الاقطار بحدود مليون طن سنويا، ولا توجد مصافي خاصة بانتاج زيوت التزييت، بل هناك وحدات تقوم بانتاج هذه الزيوت في مصافي التكرير، ماعدا السعودية التي توجد فيها ثلاث مصافي لانتاج هذه الزيوت وبمشاركة شركات عالمية [100].

أما في عام 1997 فقد بلغ الانتاج العربي من الزيوت نحو 1.945 مليون طن /سنة، 56٪ تنتجة السعودية، والباقي ينتجة العراق ومصر وليبيا والبحرين [101].

والسعودية تخطط لانشاء مصفى طاقته السنوية بحدود 273 الف طن لانتاج زيوت التشحيم لسد احتياجاتها واحتياجيات الدول المجاروة لها، علما ان السعودية تصدر الفائض من انتاجها الى 30 دولة عربية واجنبية[102].

أما الاستهلاك العربي من زيوت التشحيم فقد كان 1.1 مليون طن سنة 1982 ارتفع الى 1.5 مليون طن سنة 1985 [103]. وبلغ نحو 2.9 مليون طن سنة 1997 مما يؤشر عجزا عربيا كبيرا في هذه المنتجات، ويتوقع ان يزيد العجز على 2.4 مليون طن سنة

(100) اوابك، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 10-13 ايار 1998، المجلد 5، الكويت، 1998، ص 487.

(101) المصدر نفسه، المجلدان 5 و 6، ص 143 و 208 و 381 و 451 و 487.

(102) المصدر نفسه، المجلد 5، ص 488.

(103) الطيب وناده، مصدر سابق، ص 19.

2010[104]. علما ان 70٪ من الاستهلاك العربي يستهلك في قطاع النقل بينما في الدول المتقدمة تستهلك معظم الزيوت في قطاع الزراعة، الامر الذي يعكس تخلف الزراعة في الوطن العربي.

ينبغي تنمية هذه الصناعة لاهميتها المستقبلية وخاصة اذا ما شهدت الاقطار العربية تنمية صناعية. لان المعدات والمكائن المستخدمة بالتنمية الصناعية تحتاج الى هذه الزيوت، فضلا عن قطاع النقل والمواصلات الذي يتطور في ظل أي تطورات جديدة.

(104) اوابك، ادارة الشؤون الفنية، صناعة التكرير في الوطن العربي الوضع الحالي والافاق المستقبلية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 10-13 ايار 1998، المجلد 4، الكويت، 1998، ص 56.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

توصل الباحث الى عدة نتائج رئيسة ابرزها ما ياتي:-

1) هناك عودة قوية لشركات النفط العالمية للاستثمار في الصناعة النفطية العربية لاسباب سياسية واقتصادية وستراتيجية، وللاسف جاءت هذه العودة والامة في اضعف حالتها السياسية والاقتصادية فضلا عن ضعف امكانياتها التكنولوجية مما جعل التعاقد مع هذه الشركات امرا لابد منه، والاسوء من هذا هو العقود المجحفة اقتصاديا وسياسيا لانها سوف تجعل من صناعة النفط العربية تابع لهذه الشركات فنيا واقتصاديا.

2) ان الزمن في صالح الاحتياطيات العربية لان الاحتياطيات العالمية في تراجع وخاصة في اقاليم امريكا الشمالية وبحر الشمال والشرق الاقصى وغرب افريقيا. اما ما يشاع ويروج له عن احتياطيات كبيرة في بحر قزوين فهو مبالغ فيه، وكذلك تعتري استثمارها مشكلات جغرافية وجيوبولتيكية معقدة فضلا عن حاجته الى استثمارات هائلة لتطوير احتياطياتها وانتاجها.

3) ان المخزون التجاري لدول الاوسيد والبالغ اكثر من 2.7 مليار برميل لم يستخدم لغرض المحافظة على سوق النفط العالمية واستقرارها وتعويض النقص وقت الازمات، بل استخدم للمضاربة ولخلق الاضطراب في سوق النفط العالمية وللتحكم بالاسعار والضغط على الدول النفطية سياسيا وستراتيجيا.

4) تبين ان اكبر دور اقتصادي للنفط العربي قد تمثل في ايراداته المالية التي ادت دورا كبيرا في تسريع حركة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، فبعد عام 1973 تضاعفت اسعار النفط وارتفعت العوائد المالية النفطية بشكل كبير جدا وبزغ

فجر جديد على الاقطار النفطية، فبعد ان كانت تحصل على 20 سنت /برميل قبل عام 1950 اصبحت تحصل بين 70–80 سنت /برميل معدل للمدة من 1953–1972 ثم قفزت اسعار النفط الى اكثر من 10 دولار/برميل عام 1974 ثم تضاعفت الاسعار والعوائد بشكل كبير ومتسارع في عقد السبعينيات، فبعد ان كان المجموع التراكمي للعوائد المالية النفطية بحدود 52.4 مليار دولار للمدة من 1960–1973 وبمعدل سنوي 4.1 مليار دولار، قفزت في عام 1974 الى 54.3 مليار دولار ثم الى 213 مليار دولار عام 1980.

5) نتيجة لتزايد العوائد النفطية الكبيرة وللظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تعيشها الاقطار النفطية انذاك من تبعية وتخلف اقتصادي واجتماعي هاجرت اموال كبيرة واستثمرت في الاقتصاديات الغربية، وقدرت باكثر من 450 مليار دولار انذاك.

اما اجمالي الاستثمارات المالية النفطية والاموال النفطية المهاجرة واموال الاثرياء العرب من الاقطار النفطية فتقدر بمدى يتراوح بين 1500–2500 مليار دولار موزعة في الاقتصاديات الغربية بين استثمارات وعقارات وارصدة على شكل ذهب وسندات مصرفية ....الخ.

6) بعد انهيار اسعار النفط وتراجع حجم العوائد المالية النفطية. اخذت المديونية العربية تتزايد وتتوسع لتشمل معظم الاقطار النفطية الغنية كالسعودية والكويت وقطر، اذ اخذت هذه الاقطار تعاني من عجز في ميزانياتها الحكومية نتيجة لضعف مساهمة ايراداتها المالية غير النفطية. فاصبحت ايراداتها العامة لا تغطي نفقاتها العامة اسوة بالاقطار غير النفطية. كما ان هذه الاوضاع كشفت عن الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية، كذلك ان هذه الديون وقيودها المجحفة اخذت تؤثر على المواقف السياسية للاقطار العربية واضعفتها امام التحديات الدولية والهيمنة الامريكية على الاوضاع في الوطن العربي.

7) تبين ان الاقطار النفطية لم تستطع ان تحقق تنمية شاملة بمساعدة ايراداتها النفطية بل ان ما حصل هو عبارة عن تطورات اقتصادية مجتزأة في قطاعات معينة دون اخرى.

8) مازال النفط يشكل عصب الاقتصاد في الاقطار النفطية فهو يزيد على 70٪ من مجموع الصادرات في بعض الاقطار النفطية وهي (الكويت وقطر والسعوية وليبيا وعمان واليمن)، بينما يزيد على 40٪ من جملة الصادرات في جميع الاقطار النفطية الاخرى سنة 2000، عدا مصر التي تنخفض النسبة الى 36.7٪ وذلك بسبب تنوع النشاطات الاقتصادية فيها.

9) تبين ان صناعة تكرير النفط في الوطن العربي قد شهدت تطور جيد اذ ازداد انتاجها من 564 الف ب/ي سنة 1950 الى 6.592 م ب/ي وازداد عدد معامل التكرير من 8 سنة 1950 الى 67 معمل في سنة 2000، وارتفعت نسبة مساهمة صناعة التكرير العربية من 4.5٪ سنة 1975 من الانتاج العالمي الى 8.1٪ سنة 2000 ولكن هذه التطورات دون مستوى الطموح العربي لانها لا تنسجم وحجم احتياطاته النفطية وانتاجه اليومي.

10) حصلت تطورات كبيرة جدا في مجال صناعة البتروكيمياويات عربيا وعالميا الامر الذي ينعكس على تنامي الحاجة الى النفط الخام ومشتقاته فضلا عن كون انشاء مجمعات للصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية يحقق تطورا كبيرا في النمو الاقتصادي لان هذه الصناعة تعد اهم استثمار للنفط الخام في الدول الصناعية المتقدمة مما جعلها تحتكر اهم الحلقات التكنولوجية في هذه الصناعة. وعلى الرغم من هذه المعوقات الا ان هذه الصناعة اخذت تتوطن في بعض الاقطار النفطية، وبخاصة في السعودية فقد ازداد انتاجها من 11.7 مليون طن سنة 1980 الى اكثر من 32 مليون طن سنة 1999 من البتروكيميايات الاساسية والوسطية والنهائية.

11) تبقى اهم الاثار القومية الايجابية للثروة النفطية، هي تحويلات الايدي العاملة العربية في الاقطار النفطية الخليجية وليبيا والعراق قبل سنة 1985، فقد بلغت التحويلات الرسمية لهذه الايدي العاملة للمدة من 1974-1982 بنحو 31.58 مليار دولار، وتشير التقديرات الى ان مثل هذا المبلغ يحول بالطرق غير الرسمية المباشرة، وعلى شكل بضائع واموال وهذه مبالغ كبيرة بالنسبة للاقطار غير النفطية، اما في عقد التسعينات فان هذه التحويلات كانت تقدر بنحو 10 مليار دولار سنويا.

12) تبين ان الوطن العربي اصبح مصدر الطاقة الرئيس لعجلة الاقتصاد العالمي، وللتطورات الحضارية فيه، لانه يحوي كميات كبيرة من اهم مصادر الطاقة في العالم وهما النفط والغاز الطبيعي.

13) ظهر ان عموم الخدمات التعليمية والصحية وخدمات البنية التحتية (النقل والمواصلات والكهرباء والمياه الصالحة للشرب) فقد كانت تعاني من تخلف كبير جدا قبل استثمار العوائد النفطية في رفد هذه القطاعات في الاقطار النفطية، وذلك منذ عام 1973 عندما شهدت العوائد النفطية زيادة كبيرة بعد تضاعف اسعار النفط اكثر من اربعة مرات.

14) ان معظم الاقطار النفطية الخليجية شهدت تطورات خدمية واضحة في مجال النقل والمواصلات الحديثة (الانترنيت واستخدام الحاسبات واستخدام الهواتف النقالة وخدمات الاتصالات الاخرى مثل الهواتف العمومية والتلفزيونات ...الخ) في حين ان الاقطار النفطية الاخرى كانت اقل اهتماما بهذا النوع من الخدمات لاسباب تقنية وسياسية ومالية، فقد كان مستوى نمو هذه الخدمات فيها خلال عامي 1996-1998 اقل من المتوسط العالمي بكثير.

15) استثمرت كل من الاقطار النفطية الخليجية وليبيا جزءا من عوائدها النفطية في مجال توفير المياه العذبة. اما في استثمار المياه الجوفية او عن طريق تحلية المياه المالحة. فاقطار الخليج تنتج اكثر من 43٪ من كمية المياه المحلاة في العالم سنة 1999.

16) لقد ادى استثمار الثروة النفطية الى حدوث تطوراً عمرانياً وحضارياً كبيراً في معظم الاقطار النفطية، وبخاصة اقطار الخليج العربي وليبيا اذ ارتفعت معدلات التحضر وشهدت المدن ثورة عمرانية هائلة في معظم اقطار الخليج العربي. اما في الاقطار النفطية الاخرى وهي العراق والجزائر ومصر وسوريا وتونس فهي ايضا شهدت تطورات حضرية وحضارية كبيرة ولكنها اقل بكثير من اقطار الخليج العربي وليبيا وهذه الاقطار مازالت تنخفض فيها نسب التحضر نسبيا بسبب تنوع النشاط الاقتصادي. وكون الزراعة مازالت تشكل قطاعا اقتصاديا لحوالي 3/1 سكانها الا ان القاسم المشترك بين هذه الاقطار هو معاناتها من مشاكل كثيرة في مجال العمران والاسكان الشعبي والخدمات الملحقة بها.

أما في السودان واليمن وباقي الاقطار العربية غير النفطية الفقيرة فهي لم تشهد تطورات حضرية وعمرانية ومازالت تعاني من مشاكل كبيرة في تمويل العمران والاسكان والخدمات الملحقة بهما.

17) وقوع صناعة النفط العربية بمعظم حلقاتها من الاستكشاف والتنقيب والانتاج والتسويق الى التصنيع تحت سيطرة المخططات السياسية والاستراتيجية العالمية وشركاتها المتعددة الجنسية.

18) لقد كانت اقوى حلقات الصراع الدولي في القرن العشرين تدور في المناطق النفطية العربية منذ مطلع القرن العشرين بسبب موقعه الاستراتيجي اولا وبسبب تزايد الاهمية الاستراتيجية للنفط ثانيا. وبخاصة بعد تنامي الطلب العالمي عليه منذ سنة 1950 عندما حصلت تطورات وحركة الاعمار والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك بعد ان ظهرت القوتين العظيمتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق.

19) يوجد توافقا واتفاقا ستراتيجيا بين القوى الجيوبولتيكية الغربية والشركات العالمية الاحتكارية في تخطيطها للاستحواذ على الثروة النفطية العربية من خلال استخدام نفوذها السياسي والاقتصادي والستراتيجي في هذا الجانب.

20) حظي الوطن العربي باهتمام مباشر من القوتين العظيميتين، بسبب الاهمية الستراتيجية لموقعه الجغرافي ولثروته النفطية الكبيرة، وبخاصة بالنسبة للولايات المتحدة التي عدت أي تغلغل ستراتيجي سوفيتي او أي خطر اخر يهدد مصادر النفط الرئيسة في المشرق العربي تهديدا لامنها القومي وهي على استعداد لاستخدام مختلف الوسائل للقضاء على مثل هذا الخطر.

21) استخدمت دول الوكالة الدولية للطاقة بزعامة الولايات المتحدة امكانياتها الاعلامية الهائلة في التقليل من الاهمية الستراتيجية للنفط العربي، كما انها مارست مختلف وسائل الضغط والتهديد للاقطار العربية لمنعها من استخدام النفط كسلاح سياسي وستراتيجي، خاصة وان الكيان الصهيوني كان يلعب دورا مؤثرا في تحذير الغرب من اتاحة الفرصة امام العرب لاستخدام النفط سياسيا، بعد النجاح المحدود الذي حققه العرب في هذا المجال اثناء حرب تشرين اول سنة 1973 وما رافقها من تغيرات في سوق النفط العالمية لصالح الدول النفطية.

22) عدم وجود ستراتيجية نفطية عربية تاخذ على عاتقها التخطيط الكامل لتحقيق استثمار ستراتيجي للثروة النفطية، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد كان قطاع الثروة النفطية واقعا تحت السيطرة المباشرة للشركات الاحتكارية حتى عام 1970، ثم حصلت صحوة نفطية منذ عام 1970 ولكنها لم تدم الا لغاية مطلع الثمانينات حتى استطاعت القوى الغربية ان تجهض المحاولات الجدية الرامية الى استثمار الثروة النفطية بشكل جيد.

23) ان ابرز عناصر الخلل في السياسات العربية هو ضعف الادارات الحاكمة التي لا تهتم الا بمصالحها الخاصة وباهمية النفط التجارية، او عدم رغبتهما في استخدامه ستراتيجيا في المجالات السياسية والعسكرية، واخذ يتاسف بعضها لان النفط سلعة ستراتيجية، فمثل هذه القيادات مازالت تدور في فلك التبعية للغرب ولم يستطيعوا ان يوظفوا ثروتهم في بناء علاقات دولية مهمة مع مختلف دول العالم.

24) كان لنشوء اوبك تاثيرا كبيرا في مجال العلاقات الدولية النفطية بين الاقطار المصدرة للنفط، اذ عملت من خلال المنظمة على تكوين تكتل فعال خلال المدة من 1970–1981، ولكنه لم يستطع الصمود امام مخططات دول الوكالة الدولية للطاقة بقيادة الولايات المتحدة. فقد استخدمت هذه الدول مختلف الاساليب السياسية والاقتصادية للتقليل من فعالية الاوبك وعدم تمكينها من اعتماد ستراتيجية نفطية.

ومنذ عام 1986 اصبحت سوق النفط العالمية سوق مستهلكين، اذ اخذت هذه الدول تسيطر على تجارة وصناعة النفط العالمية. كما ان دول الوكالة وشركاتها النفطية استطاعت ان تجعل اسعار النفط تحت رحمة المضاربات النفطية في سوق برنت للمضاربات الدولية، فضلا عن بروز نظام التسعير الفوري (الاسواق الفورية) مما جعل التحكم بالاسعار غاية في الصعوبة.

25) على الرغم مما تعرضت له منظمة اوبك من مؤامرات وتحديات خطيرة اثرت على مسيرتها سلبيا، الا انها مازالت تؤثر في الاسواق العالمية. ......وفي تجارة النفط العالمية وبخاصة تعديل الاسعار من خلال امكانياتها في التاثير على العرض العالمي من النفط.

26) ان اوبك مازالت بعيدة عن تحقيق اهدافها وبخاصة توحيد السياسات النفطية لدولها، او صنع سياسة سعرية واضحة تضمن اسعار عادلة للنفط تؤدي الى استقرار الاوضاع في سوق النفط العالمية فضلا عن هدفها في حماية دول المنظمة ومصالحها وسيادتها على ثروتها النفطية.

27) ان لظهور تكتل ايبك IPEC تاثيرا ايجابي على سوق النفط العربية من خلال تنسيقه مع اوبك منذ انهيار اسعار النفط سنة 1986 و 1988، وقد ساعدتها عن رفع اسعار النفط وتقليل العرض النفطي في الاسواق العالمية ولكن هذا التكتل محدود الفعالية بسبب ضمه لدول متباينة في اهدافها السياسية والاقتصادية والستراتيجية.

28) لم تحقق منظمة اوابك اهدافها وبخاصة في مجال التعاون العربي في صناعة النفط. كما ان من عوامل ضعفها عدم انتماء اقطار عربية نفطية اليها مثل عمان واليمن والسودان.

29) اصبح ايجاد بدائل عن النفط امرا صعب المنال على الرغم من الامكانيات التقنية والاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها الدول المتقدمة، التي اخذت تبحث عن بدائل النفط منذ عام 1975 فالمصادر التقليدية الفحم الحجري مازال يعد مصدرا هاما للطاقة ولكنه ملوث كبير للبيئة ويواجه مشاكل اقتصادية في عمليات دخوله الى التجارة الدولية.

اما الغاز الطبيعي فهو اهم المصادر المنافسة للنفط ولكنه يواجه مشاكل تقنية وجغرافية في مسالة تسييله ونقله الى مناطق جغرافية بعيدة. فهو يتركز في مناطق جغرافية محدودة معظمها بعيدة عن مصادر النفط الرئيسية.

اما المصادر الهايدروكاربونية الاخرى (زيت القار والنفوط الثقيلة ... الخ) فهي ملوثة جدا وتحتاج الى تكاليف باهضة لاستثمارها، ويتوقع ان يبدا استثمارها تجاريا بعد عام 2040.

اما مصادر الطاقة النووية التي كان يعول عليها كثيرا في سد احتياجات الطاقة العالمية، فيتوقع ان تتراجع نسبة مساهمتها في مجال الطاقة لاسباب سياسية وتكنولوجية وبيئية. فقد قامت الدول المتقدمة بحجب التكنولوجيا عن كثير من الدول النامية، كما ان المخاطر البيئية من تلوث اشعاعي الى مخاطر اخرى دفعت بالدول المتقدمة الى ان تواجه صعوبات كبيرة في اقناع شعوبها في استخدام هذا المصدر، فضلا عن صعوبة التخلص من النفايات النووية البالغة 7000 طن سنويا.

اما مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الكهرومائية والشمسية وطاقة الرياح وحرارة باطن الارض ...الخ) فسوف تبقى مساهمتها محدودة وذلك لارتباطها وتاثرها بالعوامل الجغرافية والطبيعية فضلا عن الحاجة الى الامكانيات التكنولوجية والمادية لاستثمارها.

30) هناك تحديات كبيرة تواجهها الاقطار النفطية العربية، منها سياسية ومنها اقتصادية، فدول الوكالة الدولية للطاقة تفرض ضرائب باهضة على النفط الخام والمنتجات النفطية، واخرها ضريبة الكاربون التي تفرضها دول الاتحاد الاوربي منذ عام 1997 وهي ترفع ارباح الدول المستهلكة من الضرائب المفروضة على النفط الى اكثر من ثلاثة اضعاف الدول النفطية المصدرة من كل برميل نفط، فهي اذن تشتريه بـ 24 دلار وتبيعه باكثر من 98 دولار / برميل.

31) سيبقى النفط العربي اهم مصادر الطاقة في العالم فهو مازال ارخص نفوط العالم واغزرها من حيث الاحتياطي في حين ان كثير من نفوط العالم سوف تغيب عن السوق النفطية في اقل من 40 سنة، بينما يقدر عمر النفط العرب باكثر من 100 سنة.

32) يرجع سبب الاخفاقات التنموية والسياسات النفطية الخاطئة والسياسات التخطيطية الضيقة القطرية الى القيادات والسياسات العربية لانها مسؤولة عن كل السياسات.

ثانيا: التوصيات

لقد وهبت الجغرافية الوطن العربي اهم سلعة ستراتيجية في العالم، ولكن السياسات الخاطئة حالت دون استثمارها وهنا لعل الجغرافية السياسية تستطيع ان توفق بين الاثنين من خلال التوصيات الاتية:

1) ينبغي ان يكون السياسيون في الوطن العربي على قناعة كاملة بان الوطن العربي هو واحد ومصالحه واحدة وموارده واحدة وامنه واحداً، ولا يمكن ان يحقق تطوره وتقدمه بشكل قطري، لا بل ان وزنه الدولي يتوقف على وحدته واتحاده، واضعف الايمان على تعاونه الكامل في جميع المجالات لانه اقليم متكامل منذ اقدم العصور.

2) ينبغي على الاقطار النفطية ذات الاحتياطات الكبيرة، الا تنفق مزيدا من الاموال والاستثمارات للبحث عن مزيد من الاحتياطات، وكذلك ان لا تزيد طاقتها الانتاجية بكميات كبيرة، لان ذلك سيوفر هامش كبير لزيادة الانتاج تحت أي ضغوط سياسية دولية، ربما لا تصب في مصلحة سوق النفط العالمية ولا في المصالح العربية.

3) على الاقطار ذات الاحتياطات الصغيرة والحديثة العهد بالاستثمار النفطي، (اليمن والسودان والاقطار غير النفطية)، ان تزايد احتياطياتها عن طريق مزيد من الاستكشافات النفطية وبخاصة في المناطق الساحلية ومناطق الجرف القاري التي يتوقع وجود النفط فيها.

4) السعي الى حل المشاكل الحدودية والخلافات على المناطق الحدودية عن طريق الاتفاق بين اطراف الخلاف، كما حصل بين السعودية والبحرين وتونس وليبيا.

5) على الاقطار العربية النفطية ان تتحرك بقوة من خلال اوبك لمواجهة مخاطر المخزون التجاري النفطي للاوسيد، والعمل على خفض الانتاج بشكل حدي مع تطور الطلب العالمي على النفط لكي يتاكل هذا المخزون الذي يستغل في زعزعة سوق النفط العالمية.

6) على العرب الاتعاض من الدروس السابقة في صناعة النفط، وبخاصة انهيار الاسعار في عام 1986 و 1998. وما تنج عنها من خسائر مالية هائلة مما يتطلب مزيدا من التعاون مع دول اوبك غير العربية لوضع ستراتيجية للاسعار، بحيث تضمن عدم هبوطها عن خطوط حمراء تحددها الدول النفطية بحيث ترتبط اسعار النفط بمعدلات التضخم العالمي وبخاصة ارتفاع اسعار السلع الراسمالية وكلك ترتبط بمقدار هبوط قيمة الدولار.فضلا عن مراعاة احتياجاتها المالية.

7) على الاقطار العربية التعاون من اجل وضع خطة فعالة للحد من اثار الديون الخطيرة، والتوقف عن طلب ديون جديدة، وذلك من خلال الحصول على عوائد

نفطية تلبي الحاجة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تقديم المساعدات العربية سواء كانت على شكل ديون ميسرة او مساعدات او هبات اخرى للاقطار غير النفطية. فعلى العرب ان يدركوا ان زيادة سعر برميل النفط دولارا واحدا، سوف يوفر لهم اكثر من 7.5 مليار دولار سنويا بحسب معدلات انتاج سنة 2000، واذا ارتفع سعر البرميل 3 دولار سوف يوفر اكثر من 22.5 مليار دولار وهذه مبالغ كبيرة اذا احسن التصرف بها.

8) اذا كان النفط قد وفر اهم مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لم تستطيع الاقطار النفطية القيام بها، فعليها ان تعيد النظر في سياساتها وخططها السابقة وتجري اصلاحات سياسية وادارية وهيكلية تخدم ظروفها الخاصة، وليس تلبية للمتطلبات الدولية، وبخاصة عدم خصخصة قطاع النفط لان النفط هو العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والشاملة، فهو مادة اولية ومصدر تمويل كبير ومصدر للطاقة ....الخ، لكن تبين ان السبب الرئيس للاخفاق هو العنصر البشري الذي يحتاج الة تنمية ورفع مستواه العلمي والثقافي وتهيئته نفسيا واجتماعيا وسياسيا ليتحمل مسؤولياته في التنمية من دون الاعتماد على الايدي العاملة الاجنبية.

9) على الاقطار النفطية احلال الايدي العاملة الوطنية والعربية محل الايدي العاملة الاجنبية التي يمكن الاستغناء عنها، والتي تعمل في القطاعات الخدمية والادارية والمالية بحيث يتم حصر الايدي العاملة الاجنبية في بعض القطاعات التي تحتاج الى خبرة فنية عالية، على ان توضع خطط للاستغناء عنها بشكل تدريجي لانها تستنزف اكثر من 10 مليار دولار سنويا.

10) هناك امكانيات مالية واقتصادية اخرى (الطاقة والمواد الاولية والسوق العربية والعالمية ... الخ) تساعد على بناء مجمعات كبيرة متخصصة في صناعة البتروكيمياويات بحيث يتم تكوين اقليمان متكاملان الاول في الخليج العربي ويوجه انتاجه الى الاسواق العالمية في جنوب وجنوب شرق اسيا والثاني في شمال افريقيا يوجه انتاجه لسد الحاجات الاوربية والافريقية.

11) ينبغي ان تكون هناك توجهات عربية جدية لتطوير الصناعة التحويلية من اجل تقليل الاعتماد على العوائد النفطية التي مازالت رهينة التقلبات في سوق النفط العالمية والمضاربة باسعار النفط في سوق برنت.

12) يجب وضع خطة عربية في اطار اوبك والدول النفطية المتعاونة معها، من اجل مواجهة الماكنة الاعلامية والمخططات التي تقوم بها دول الوكالة الدولية للطاقة والرامية الى اجهاض الاهمية الستراتيجية للنفط في المجالات كافة وبخاصة في مجال الطاقة وهذا يتطلب اجراء ما ياتي:-

أ. التحرك الاعلامي الواسع عن طريق مختلف وسائل الاعلام في الدول النفطية، للتاكيد على اهمية النفط وكشف وسائل التضليل التي تمارسها الدول المستهلكة سواء الرامية الى التقليل من اهمية النفط كمصدر للطاقة او الرامية الى الحديث عن واقع البدائل وكانه قد حصل تماما بعد اكثر من 25 سنة من الفشل في هذا الجانب.

ب. اقامة مراكز البحوث والدراسات المتخصصة في شؤون النفط والطاقة وتهيئة ملاكاتها الكاملة والمتخصصة في شؤون النفط والطاقة سياسيا واقتصاديا وفنيا واداريا. لنشر البحوث والدراسات والبيانات المتخصصة عن النفط والطاقة، وينبغي ان تترجم الى لغات عدة لكي تكون شعوب في الدول المستهلكة على بينة من اهمية النفط واسعاره الحقيقية وان ما تفرضه حكوماتهم من ضرائب باهضة وما يواجهونه من معاناة في مجال الطاقة ناتج عن سياسات بلدانهم غير المتعاونة مع الدول النفطية.

ج. استثمار كل وسائل الاعلام وبخاصة الفضائيات العربية، التي ينبغي ان تكون من بينها فضائية متخصصة بشؤون النفط والطاقة وتبث بلغات عدة، وتصب توجهاتها في كشف مؤامرات دول الوكالة ومحاصرتها للدول النفطية تكنولوجيا، ومواجهتها المنتجات النفطية بضرائب باهضة وهي تنادي بحرية التجارة.

13) تقليل الهدر الكبير في الطاقة في الاقطار العربية وبخاصة النفطية بسبب قلة وعي المواطن باهمية الطاقة او نتيجة لقدم وسائل الانتاج وضعف الادارات المسؤولة عن الطاقة ولرخص اسعارها ايضا.

14) تعزيز تجربة الاقطار الخليجية في تحلية مياه البحر بسبب رخص الطاقة والحاجة الماسة الى المياه في هذه المنطقة. كما ينبغي على هذه الاقطار التفكير الجدي بمد انابيب المياه من السودان الى شبه الجزيرة العربية، لاسيما وان السودان تستلم اكثر من 1194 مليار م^3 من الامطار سنويا. وتشكل هذه الامطار بحيرات ومستنقعات غزيرة في جنوب السودان ولكنها بحاجة الى رؤوس اموال لاستثمارها. كما ان الخطر السياسي سيزول بعد ان اخذت السودان تتعامل مع التمرد في جنوبها بشكل اكثر مرونة مما سيؤدي الى استقرار الاوضاع في حنوب السودان.

15) على الاقطار العربية التكاتف والتعاون فيما بينها ومع الدول النفطية الاخرى في اوبك لوضع ستراتيجية نفطية تخدم القضايا الوطنية والقومية وتواجه التحديات الدولية في مجال النفط والطاقة وفي المجالات الاخرى. واهم اسس هذه الستراتيجية ما ياتي:

أ. ان يكون هناك ايمان كبير لدى القيادات السياسية العربية ان النفط ثروة قومية ستراتيجية يمكن استخدامها سياسيا واقتصاديا وسوقيا في خدمة الامة العربية، فضلا عن كونها اهم دعامات التنمية البشرية.

ب. وضع سياسة سعرية تتحكم بها الدول المصدرة وليس المضاربات التي تديرها الدول المستهلكة في سوق النفط العالمية، ويتم من خلالها الحد من التذبذب في الاسعار وضمان عدم هبوطها عن خطوط حمراء تحددها بشكل دقيق، ولا باس في ان يتم مراعاة الوضع الاقتصادي العالمي وعدم الحاق الضرر بالدول المستهلكة وبخاصة النامية.

ج. التاثير الفعال بالعرض العالمي من النفط عن طريق الانتاج والتحكم به بشكل دقيق وفق رؤية ستراتيجية مستقبلية لقراءة العوامل المؤثرة في الاستهلاك العالمي، سواء كانت تطورات اقتصادية او ظروف مناخية او عوامل سياسية ام عسكرية ...الخ وذلك من خلال الالتزام بالحصص المتفق عليها في اطار اوبك، واذا ما حصل نقص في الامدادات العالمية يجب ان لا يتم التعويض على اساس التوقعات والحدس بل يتم ذلك بعد التيقن من النقص لان هناك خزين هائل لدى الدول المستهلكة وبخاصة دول الاوسيد ويمكنها استخدامه.

د. العمل بكل الوسائل على تصنيع النفط واستثماره بشكل فعال ومدروس.

16) العمل بشكل فعال على استثمار الاهمية الستراتيجية للنفط في بناء علاقات دولية مع القوى الكبرى او مع كبار المستهلكين للنفط في العالم، وبخاصة القوى المهمة خارج دول الوكالة لدولية للطاقة، مثل الصين وروسيا الاتحادية والدول الحديثة التصنيع في جنوب شرق اسيا لتوليد ضغط على دول الوكالة وردعها عن سياساتها تجاه المناطق النفطية وبخاصة منطقة الخليج العربي ووادي الرافدين، اذ عملت كل الوسائل لتاجيج الصراع الدولي وتحويله الى حروب اقليمية ودولية كبيرة للهيمنة على الثروات النفطية الهائلة في هذه المنطقة.

17) ضرورة استثمار الاهمية الستراتيجية للنفط العربي في خدمة القضايا القومية عربيا وعالميا، وذلك من خلال مد يد العون للاقطار غير النفطية الفقيرة، مثل موريتانيا والصومال التي يخطط الكيان الصهيوني الى تحويلهم الى قواعد ستراتيجية لضرب المصالح القومية العربية، كما فعل مع اريتيريا التي تتمتع بموقع ستراتيجي مهم يؤثر على تجارة النفط في البحر الاحمر اذا ما اراد استثماره، وكان الاجدر بالاقطار النفطية حساب ذلك ستراتيجيا، وتقديم مساعدات ومد جسور التعاون مع اريتيريا لكي لا تتعاون مع الكيان الصهيوني مقابل مساعدات بسيطة.

اما على الصعيد العالمي فينبغي ان تستثمر القوة النفطية في القضية الفلسطينية ومدها بكل اشكال العون والمؤازرة الشاملة كما ينبغي الوقوف بوجه التحديات التركية الرامية الى الضغط على العرب عن طريق مياه دجلة والفرات وكذلك التحديات التي تمثلها دول منبع النيل والموجه ضد مصر والسودان.

18) العمل على حث الاقطار العربية النفطية على الانضمام الى تكتل اوابك، الذي ينبغي تفعيله من خلال التعاون العربي في المجالات النفطية كافة، وبخاصة في مجال وضع سياسة نفطية عربية موحدة في مجال الاسعار والانتاج والتصنيع والاستخدام السياسي للنفط.

19) العمل الحثيث على توسيع تكتل اوبك من خلال التحرك الفعال على دول منتجة ومصدرة رئيسة في سوق النفط العالمية مثل انجولا وكولومبيا وروسيا الاتحادية واذربيجان وكازاخستان.. الخ. لان مصالح هذه الدول تكمن في تعاونها وتنسيقها الشامل في مجال صناعة النفط.

الملاحق

(ملحق 1) حجم الاستثمارات وخطط وبرامج التنمية للاقطار العربية موزعة حسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية خلال مدة السبعينيات

(مليار دولار)

القطاع / القطر	سنوات الخطة	الزراعة	الصناعة والتعدين	التشييد والبناء والإسكان	الكهرباء والماء والغاز	النقل والتخزين والمواصلات	التجارة والمالية والخدمات	الصحة والتعليم	القطاعات الأخرى	إجمالي الاستثمارات
الإمارات	1981–76و65–72	0.384	2.840	2.720	1.950	3.320	0.212	2.575	1.500	15.501
السعودية	1980 - 70 - 74.75	1.895	13.235	7.229	11.458	14.342	2.693	29.572	19.325	99.749
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	1981–76و72–67	0.135	3.850	5.643	2.228	3.300	0.253	1.662	2.191	19.262
ليبيا	1980–76و75–73	4.067	7.244	5.762	2.340	5.896	3.328	2.977	1.327	33.751
الجزائر	1977–74و73–70	3.709	13.844	3.858	1.249	4.497	0.501	3.505	0.819	31.982
العراق	1980–76و74–70	7.454	14.300	5.247	0.075	6.314	0.091	1.753	6.61	41.853
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تونس	1981–77و76–73	1.588	3.242	2.000	2.296	1.795	0.591	0.685	0.436	12.633
سوريا	1980–76و75–71	3.988	3.573	2.080	2.080	1.683	0.984	0.864	0.776	16.028
عمان	1980–76و75–71	0.188	1.354	1.098	0.356	1.300	0.199	0.268	0.434	5.197
مصر	1982–78و77–73	3.214	10.188	2.799	4.480	8.894	1.102	1.824	1.286	33.787
الأردن	1980–76و75–73	0.160	0.77	0.365	0.497	0.560	0.110	0.169	0.220	2.851
لبنان	1978و77–72	0.086	0.015	1.873	0.392	1.251	0.015	0.251	0.071	3.954
المغرب	1980–78و77–73		1.519	3.763	1.515	1.986	0.568	0.942	1.368	14.376
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	1983–77و75–70	2.576	1.681	1.443	0.346	2.182	0.518	0.574	0.747	10.067
الصومال	1978–74و73–71	0.256	0.115	0.027	0.064	0.199	0.011	0.060	0.022	0.754
موريتانيا	1980–76و73–70	0.157	0.362	0.046	0.047	0.315	0.015	0.106	0.051	1.099
اليمن الشمالي	1981–76و75–73	0.664	0.522	0.663	0.384	1.379	0.177	0.327	0.279	4.395
اليمن الجنوبي	1979–75و74–71	0.108	0.064	0.010	-	0.089	-	0.040	0.012	0.323
المجموع	1980–1970	30.629	78.718	46.626	31.757	59.302	11.368	48.154	37.884	344.438

المصادر: 1 محمد العمادي ، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 9 العدد 1 ، 1983 ، ص 71.70

2 نجيب عيسى ، النفط والمجال الاقتصادي العربي ، سلسلة دراسات المجال العربي ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1991 ، ص 198

(ملحق 2) استخدام طريقة التناسب الحسابي لتوزيع المديونية العربية لسنة 2000 بواسطة الدوائر النسبية

(مليار دولار)

ت	القطر	مقدار الدين	الجذر التربيعي √	نصف القطر (ملم) القيمة الأساسية 1 ملم لاقل قيمة	القطر نق × 2	تقريب الأعداد	تقسم على 2
1	مصر	27.109	5.206	8.2	16.4	16	8
2	الجزائر	25.000	5.0	7.9	15.8	16	8
3	المغرب	16.3721	4.046	6.4	12.8	13	6
4	تونس	11.568	3.401	5.4	10.8	11	5
5	السودان	15.938	3.992	6.3	12.6	13	6
6	العراق	126.0	11.224	17.8	35.6	36	18
7	سوريا	21.272	4.612	7.3	14.6	15	7
8	الاردن	6.753	2.598	4.1	8.2	8	4
9	الصومال	2.555	1.598	2.5	5.00	5	3
10	لبنان	6.871	2.621	4.1	8.2	8	4
11	موريتانيا	1.500	1.224	1.9	3.8	4	2
12	اليمن	4.935	2.221	3.5	7.00	7	4
13	عمان	3.555	1.885	3	6	6	3
14	جيبوتي	0.400	0.632	1	2	2	1
15	السعودية	170.0	13.038	20.6	41.2	41	21
16	قطر	6.4	2.529	4.0	8	8	4
المجموع		446.2281	-	-	-	-	-

المصدر: الباحث بالاعتماد على (جدول 16).

(ملحق 3) استخدام طريقة التناسب الحسابي لتوزيع طاقة التكرير في الأقطار العربية بواسطة الدوائر النسبة لسنة 2000

(...) ب ن / ي

ت	القطر	٪	طاقة التكرير سنة 2000	الجذر التربيعي √	نصف القطر (ملم) القيمة الأساسية 1 ملم لاقل قيمة	القطر نق × 2	تقريب الأعداد
1	الامارات	8.5	562	749.6	7.5	15	15
2	البحرين	4.2	280	529.2	5.3	10.6	11
3	الجزائر	7.8	513	716.2	7.2	14.4	14
4	السعودية	27.2	1796	1340.1	13.4	26.8	27
5	العراق	8.8	570	754.9	7.5	15.00	15
6	عمان	1.2	80	282.8	2.8	5.6	6
7	قطر	1.0	63	251.0	2.5	5.00	5
8	الكويت	9.9	650	806.2	8.0	16.00	16
9	ليبيا	5.8	380	616.4	6.2	12.4	12
10	الاردن	1.5	102	319.4	3.2	6.4	6
11	تونس	0.5	35	187.1	1.9	3.8	4
12	جيبوتي	-	-	-	-	-	-
13	السودان	1.5	97	311.4	3.1	6.2	6
14	سوريا	3.7	245	495.0	4.9	9.8	10
15	الصومال	0.2	10	100.0	1	2	2
16	لبنان		صفر	-	-	-	-
17	مصر	12.4	819	905.0	9.1	18.2	18
18	المغرب	2.5	165	406.2	4.1	8.2	8
19	موريتانيا	0.3	25	158.1	1.6	3.2	3
20	اليمن	3.0	200	447.2	4.5	9.00	9
المجموع		-	6592	-	-	-	-

المصدر : الباحث بالاعتماد على (جدول 22) .

المصادر العربية والأجنبية

أولاً: المصادر العربية:

1. الكتب

1) أبو حزام، إبراهيم، العرب وتوازن القوى في القرن العشرين، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا، 1995.

2) ابو الرب، احمد محمود، تحديات التنمية في الوطن العربي، ط2، المؤسسة الصحفية الاردنية، عمان، 1989

3) ابو خضرا، رجائي، نقل النفط الى اسواقه، دراسات في صناعة النفط العربية، اوابك، الكويت، 1973.

4) احمد، عبد الرحمن يسري، دراسات في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1973.

5) احمد، خالد حسين، العناصر الستراتيجية لتنمية القوى العاملة العربية، ندوة تنمية القوى العاملة العربية، ج1، بغداد، 1983.

6) احمد، احمد يوسف، الصراعات العربية – العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

7) استبيانيان، سيروب، منظمة البلدان المصدرة للنفط ((اوابك))، منشورات النفط والتنمية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1980.

8) اسكندر، مروان، الدعم النفطي العربي من مؤتمر الخرطوم 1970 الى مؤتمر الكويت 1973، منشورات مؤسسة الاستشارات الاقتصادية للشرق الاوسط، بيروت، 1973.

9) اندجيكان، ر.و، الاوبك في الاقتصاد العالمي، ترجمة زهدي الشامي، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.

10) اودل، بيتر ر، النفط والقوة العالمية – خلفية أزمة النفط، ترجمة راشد البراوي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977.

11) باكيروف وآخرون، الاسس النظرية للبحث والتنقيب عن البترول والغاز، ترجمة د. سمير رياض، دار مير للطباعة والنشر في موسكو، بدون تاريخ.

12) باير، شريل، منح القروض الخارجية – صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ترجمة بيار عقل، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1977.

13) بحيري، مروان، السياسة الامريكية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر، السياسة الامريكية والعرب، سلسة كتب المستقبل العربي العدد 2، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

14) بدران، ابراهيم وهاني عبيد، الطاقة النووية وحادث تشرنوبل، ط1، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1988

15) بدوي، محمد طه، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1972.

16) برهام، مصطفى، الصناعات البتروكيمياوية ومستقبلها في الوطن العربي، اوابك، معهد النفط العربي للتدريب، بغداد، 1988.

17) برهام، مصطفى، الصناعات البتروكيمياوية العالمية والامكانيات العربية، دراسات في صناعة النفط العربية، اوابك الكويت، 1981.

18) برادة، عبد الله، الهجرات الدولية في المغرب العربي، المؤتمر العربي للسكان عمان 4–8 نيسان 1993، جامعة الدول العربية والامم المتحدة، عمان، 1993.

19) بروكس، ميكائيل، النفط والسياسة الخارجية، ترجمة غضبان السعد، مطبعة الشعب، بغداد، 1951.

20) بريجنسكي، زبغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى – الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة امل الشرقي، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 1999.

21) براون، دوجلاس وفردريك هاريوس، تنمية الموارد البشرية في الدول النامية، ترجمة عمر القباني، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، 1966.

22) بسيسو، فؤاد حمدي، التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

23) البندك، مازن، قصة النفط، ط1، دار القدس، بيروت، 1984.

24) بوستيل، ساندرا، تقسيم المياه الاقليمية والامن الغذائي وصحة النظام البيئي والسياسات الجديدة تجاه الندرة، ترجمة شويكار زكي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

25) بيترمان، هانس وهارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، الكويت، 1998.

26) تايسون، لورا دانديا، من يسحق من، الصراع التجاري في صناعة التكنولوجيا العالية، ترجمة عبد الحميد محبوب، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

27) تشيريان، فيكن، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، سلسلة دراسات عالمية، العدد 18، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1998.

28) ثرو، لستر، المتناطحون – المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوربا وامريكا، ترجمة محمد فريد، ط2، مركز الامارات للبحوث والدراسات الستراتيجية، ابو ظبي، 1996.

29) ثوني، جوليان، النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤشرات الخارجية 1991-1994، العدد 3، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1995.

30) جمعة، حسن فهمي، المسألة الزراعية والامن الغذائي في الوطن العربي، الخرطوم، 1985.

31) جمعة، صباح محمد علي، الطاقات التصديرية للعراق ومنافذها، الاستثمار الوطني المباشر وتأميم النفط العراقي، تحرير جورج عزيز ياقو، وزارة النفط العراقية، دائر الاعلام والعلاقات، بغداد 1992.

32) جريو، داخل حسن، التربية والتعليم اراء وملاحظات، مطبعة الحكمة في البصرة، بغداد، 1990.

33) جلال، فرهنك، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام 2000، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

34) الجوهري، يسري وناريمان درويش، الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، القاهرة، 1986.

35) حبيب، عبد العزيز محمد ويوسف يحيى طعماس، جغرافية النقل والتجارة الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، بغداد، 1989.

36) حبيب، عبد العزيز محمد، الطاقة في المغرب العربي، دراسة في جغرافية الطاقة، بحوث ندوة المغرب العربي، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، بغداد، 1983.

37) حجازي، محمد، الفوائض النفطية واستثماراتها في الوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980.

38) حجازي، محمد، عشرون عاماً على مسيرة منظمة الاوبك، السلسلة الاقتصادية، وزارة الثقافة والاعلام العراقية، مؤسسة ايف للطباعة والتصوير بيروت، بغداد، 1980.

39) حمادي، سعدون، مذكرات واراء في شؤون النفط، ط1، دار الطليعة بيروت، 1980.

40) حمدان، جمال، بترول العرب دراسة في الجغرافية البشرية، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1964.

41) الحمصي، محمود، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.

42) الخطراوي، محمد فرج، التعاون الصناعي والاقليمي بين النظرية والتطبيق، ندوة التكامل الاقتصادي –لدول مجلس التعاون، الجزء الاول، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1983.

43) خلف، فليح حسن، التنمية الاقتصادية، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، بغداد، 1986.

44) الدجاني، برهان، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل، ج2، الانماء العربي، اوابك، الكويت، 1997.

45) الراوي، منعم مفلح، استكشافات البترول، دراسات في صناعة البترول العربية، اوابك، الكويت، 1981.

46) رضا، محمد جواد، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي – أزمات التنمية وتنمية الازمات، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

47) الرميحي، محمد، النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، الكويت، 1982.

48) الزامل، عبد الكريم، المشاركة النفطية وآثارها على التنمية، دار البحوث العلمية، الكويت، 1973.

49) زكي، رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

50) السعودي، عبد الله عمار، التصنيع في العالم العربي، ط1، المؤسسة العربية المصرفية، المنامة، 1986.

51) السلطان، عبد الرحمن، الشركة العربية البحرية لنقل البترول، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، دراسات في صناعة النفط العربية، اوابك، الكويت، 1981.

52) سليمان، عاطف، معركة البترول في الجزائر، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974.

53) سليمان، عاطف، النفط العربي – سلاح في خدمة قضايانا المصيرية، ط1، دار الطليعة بيروت، 1973.

54) سليمان، ميري حمدون، الاتصالات السلكية واللاسلكية في الوطن العربي، ط1، الكويت، 1982.

55) سلولفيان، باتريك، الجيوبولتيكا، ترجمة صباح محمود محمد، عمان، 2001.

56) السماك، محمد ازهر سعيد، اقتصاد النفط والسياسة النفطية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، بغداد، 1987.

57) السماك، محمد ازهر، الصناعات البتروكيمياوية ومستقبل النفط العربي، الموسوعة الصغيرة، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1977.

58) السماك، محمد ازهر سعيد، اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، بغداد، 1986.

59) سهيل، موسى زناد، أخطار الهجرة الاجنبية الى الخليج العربي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1986.

60) سيمور، ايان، الاوبك اداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الامين، الكويت، 1983.

61) شبل، فؤاد محمد، التنمية الاقتصادية اصولها وقواعدها، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1978.

62) شرايبر، جان جاك، التحدي العالمي، ترجمة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980

63) شرابي، نظام، امريكا والعرب في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990.

64) شريف، ابراهيم، جغرافية الصناعة، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1976.

65) الشمري، رضا عبد الجبار، البيئة الطبيعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والستراتيجية المطلوبة، ط1، سلسلة دراسات ستراتيجية العدد 61، مركز الامارات للبحوث والدراسات الستراتيجية، ابو ظبي، 2001.

66) شيراك، جاك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة انطوان الهاشم واحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1996.

67) صادق، محمد توفيق، التنمية في دول مجلس التعاون –دروس السبعينات وآفاق المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1986.

68) الصايغ، عبد الحميد خضر، النفط العربي والمؤامرات الاستعمارية، وزارة الثقافة والاعلام العراقية، السلسلة الاقتصادية رقم 7، بغداد، 1980.

69) الصويغ، عبد العزيز حسين، النفط والسياسة العربية، ط1، مركز الخليج للتوثيق والاعلام، السعودية، 1981.

70) الصيرفي، عبد العزيز ناصر، من هنا انطلقت سفينة الخليج، ط1، الكويت، 1984.

71) عبد الوهاب، عبد المنعم، النفط بين السياسة والاقتصاد، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1977.

72) عبد الوهاب، عبد المنعم وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، بغداد، 1981.

73) عبد الوهاب، عبد المنعم وصبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، بغداد، 1989.

74) عبد الفضيل، محمود، العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستقاة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

75) عبد الفضيل، محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 16، الكويت، 1979.

76) عبد الله، حسين، مستقبل النفط العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

77) عبد المعطي، عبد الباسط، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، ندوة علمية فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1995.

78) عياش، سعود يوسف، تكنلوجيا الطاقة البديلة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 38، الكويت 1981.

79) عتيقة، علي احمد، النفط والتنمية العربية، ط2، اوابك، الكويت، 1979.

80) عتيقة، علي احمد ورأفت شفيق بسادة، النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1985.

81) عتيقة، علي احمد، الطاقة من اجل التنمية في الوطن العربي، اوابك، الكويت، 1982.

82) عفيفي، صديق محمد، تسويق البترول، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

83) العلي، عبد الستار محمد، الطاقة وصناعة النفط والغاز في اقطار الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، مطابع جامعة الموصل، بغداد، 1985.

84) عمار، حامد، في بناء الانسان العربي –دراسة في التوظيف الاجتماعي والتربوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1988.

85) عويس، محمد يحيى، مشاكل اقتصادية معاصرة، القاهرة، 1978.

86) عيسى، نجيب، النفط والمجال الاقتصادي العربي، معهد الانماء العربي، بيروت، 1991.

87) العيسوي، ابراهيم، الغات واخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

88) غانتيه، جليبر، انابيب البترول والغاز، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، 1970.

89) الفارس، عبد الرزاق، هدر الطاقة – التنمية ومعظلة الطاقة في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

90) فتح الله، سعد حسين، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

91) فراج، نور الدين، دور الشركات المنبثقة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، دراسات في صناعة النفط العربية، اوابك، الكويت، 1980.

92) فورد، آن، البؤر الساخنة – التداخلات الاقتصادية والعسكرية الدولية بعد الحرب الباردة، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001.

93) قبرصي، عاطف، النفط والتصنيع والتنمية في اقطار الخليج العربي، ترجمة محمد احمد الهاشمي، مركز دراسات الخليج العربي، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1989.

94) القدسي، سليمان، سياسات اسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الامارات، العدد 22، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 2001.

95) القرنشاوي، حامد، تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي، معهد التخطيط العربي، الكويت، 1978.

96) الكعكي، يحيى احمد، الشرق الاوسط والصراع الدولي – دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986.

97) الكواري، علي خليفة، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، ط2، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985.

98) الكواري، علي خليفة، تنمية للضياع ام ضياع لفرصة التنمية – محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

99) كيميزس، بول وارنست ويلسون، عقد سياسة الطاقة، ط1، ترجمة د.صباح البحري، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989.

100) لسلير، وليم، مبادي تكرير النفط، ترجمة حميد احمد الجبوري، اوابك، معهد النفط العربي للتدريب، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1986.

101) لوشياني، جياكوموموماريوسالوستري، التكامل الرأسي كأستراتيجية لتحقيق الامن في صناعة النفط الاوضاع الستراتيجية في صناعة النفط الاتجاهات والخيارات، تحرير بول ستيفنز، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1998.

102) محمد، خضير عباس، التنمية الزراعية في بعض اقطار الخليج العربي واقعها وآفاقها المستقبلية، مطبعة جامعة البصرة، العراق، 1982.

103) محمد، يوسف حسن جواد، الطاقة والصناعات النفطية اساسياتها واقتصادياتها، ط1، الكويت، 1988.

104) مصطفى، عدنان، الطاقة النووية العربية عامل بقاء جديد، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

105) المعمودي، مصطفى، ثورة المعلومات والدولة في العالم العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1997.

106) المقدسي، سليمان، سياسات اسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، سلسلة محاضرات الامارات، العدد 22، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1998.

107) مقلاوط، عبد القادر، حيازة التكنولوجيا من اجل التنمية الصناعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

108) النجار، سعيد، التصحيح والتنمية في البلدان العربية، صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، ابو ظبي، 1987.

109) النشاشيبي، حكمت شريف، استثمار الارصدة العربية، ط1، دار الشايع للنشر، الكويت، 1978.

110) نوسشي، اندرة، الصراعات البترولية في الشرق الاوسط، ترجمة اسعد محفل، ط1، دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت، 1971.

111) هادسون، مايكل، مستقبل الهيمنة السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، ترجمة احمد شلبي، العدد 9، المركز العربي للدراسات الستراتيجية، دمشق، 1997.

112) الهيتي، صبري فارس، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، ط2، دار الرشيد، بغداد، 1981.

113) هيرت، كنغ، موارد الطاقة العالمية، ترجمة اوابك، ط1، الكويت، 1981.

114) الوتاري، عبد العزيز وآخرون، آفاق صناعة التكرير العربية، اوابك، الكويت، 1990.

115) وفيرا، مارسيا وآخرون، التنمية البشرية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDB)، نيويورك، 1996.

116) ونادة، الطيب، مصافي الدهون – ضرورة التوسع في انتاج الزيوت في الوطن العربي، اوابك، معهد النفط العربي للتدريب، بغداد، 1988.

117) يتيم، فؤاد، دور الاعلام النفطي في العلاقات الدولية، اوابك، الكويت، 1979.

118) يماني، احمد زكي، المشهد النفطي العربي والعالمي، ندوة الوطن العربي بين قرنين، دروس في القرن العشرين وافكار للقرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

2. الدوريات:

1) احمد، عبد المجيد نهاب، اسباب التدهور الاخير في اسعار النفط وبعض معالجاته، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، بغداد، 1988.

2) ابيكوب ((شركة عربية تابعة الى اوابك))، الاحتياجات الاستثمارية لتطوير قطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة في المنطقة العربية بمنظور 2000 ميلادية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 19، العدد 71، الكويت.

3) اخبار الصناعة النفطية في الوطن العربي، مجلة الجيولوجي العربي، العددان 3 و 4، بغداد، 1993.

4) اسماعيل، ابراهيم عبد الحميد، مستقبل النفط والغاز في الاقتصاد العالمي، جـ 1، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 379، ابو ظبي، 2002.

5) ايزاكسون، اندريه، تأملات في التعليم والعمل، ترجمة فاروق اللقاني، مجلة مستقبل التربية، اليونسكو، العدد 4، 1962.

6) باصرة، صالح علي، منطقة الخليج والنظام الدولي – الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة التواصل، العدد الثالث، جامعة عدن، 2000.

7) البدري، منذر عبد المجيد، الوافدون الى الاقطار العربية وتأثيرهم على الامن القومي العربي، مجلة افاق عربية، العدد 3، دار افاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، 1985.

8) تنيرة، بكر صباح، تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 100، القاهرة، 1999.

9) توفيق، لبنى، امريكا الشمالية تستأثر بنصف الصادرات العراقية النفطية، مجلة البترول المصرية، العددان الثالث والرابع، 2002.

10) توفيق، لبنى، الوزن الستراتيجي للامدادات البترولية للشرق الاوسط، مجلة البترول المصرية، العددان الثالث والرابع، 2002.

11) الجميلي، حميد، الامن المالي والاستثمار العربي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 2001.

12) الجميلي، حميد، ستراتيجية السعر المنخفض، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 369، ابوظبي، 2001.

13) الجمالي، اسامة، نبذة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والمشروعات المشتركة للمنظمة ومعهد النفط العربي للتدريب، نشرة اوابك الشهرية، العدد 3 الكويت، 1990.

14) بحيري، مروان، السياسة الامريكية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر، السياسة الامريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد 2، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

15) الحسيني، محرز، الاهمية الجيوبولتيكية لقناة السويس في عصر الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 76، القاهرة، 1984.

16) الحلفي، عبد الجبار عبود، البتروكيمياويات الخليجية – الطاقات القائمة والمختلفة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد التاسع، 2000.

17) الحلفي، عبد الجبار عبود، اوابك في مواجهة عالم متغير، مجلة اخبار النفط، العدد 379، ابوظبي، 2002.

18) حمادي، سعدون، الخسائر الناجمة عن تدهور اسعار النفط العربي 1987–1996، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد 1998.

19) خورشيد، فؤاد حمة، النفط في ميزان الطاقة، مجلة افاق عربية، العددان 6،5، بغداد 1998.

20) داغر، نبيلة، مستقبل طاقة الرياح في القرن ال21، مجلة البترول المصرية العدد، القاهرة، 2001.

21) الدهراوي، خضر، ابعاد حرب الناقلات البترولية في منطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 78، القاهرة، 1984.

22) دوريل، بيتر، طاقات المستقبل يجب ان تكون كلها نظيفة، ترجمة مختار اللبابيدي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 25، العدد 88، الكويت 1999.

23) الديفاني، عبد الله احمد يحيى، النظام التربوي والتعليمي مفهومه وطبيعته، مجلة الفكر التربوي، العدد الرابع تموز، 1999.

24) رجب، عمر الفاروق السيد، اتجاهات التنمية الاقتصادية في المنطقة الغربية من السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 22، الكويت، 1980.

25) الرمضان، محمد علي، السياسة السكانية الجديدة في الكويت والبحث عن توازن في التركيبة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة السكانية، العدد 43، 1995.

26) زعلول، ماجد، اسواق البترول العالمية، مجلة البترول المصرية، عدد آذار ونيسان، القاهرة، 2002.

27) زهران، جمال، امن الخليج – محددات وانماط تأثير العامل الدولي، قضايا خليجية، العدد 1، 1998.

28) السطري، محمد، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 370، ابوظبي 2001.

29) السطري، محمد، تطور حجم المخزون البترولي في دول الاوسيد 1990–2000، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 379، ابوظبي، 2002.

30) السعدون، عبد الوهاب، صناعة البتروكيمياويات الخليجية على مشارف القرن الحادي والعشرين – التحديات والآفاق، النفط والتعاون العربي، المجلد 23، العدد 81، الكويت، 1997.

31) سعد، عماد، الطاقة المتجددة في الالفية الثالثة نظام اقتصادي شمسي، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 384، ابوظبي، 2002.

32) سركيس، نقولا، البترول العربي ثروة ام سراب، مجلة البترول والغاز العربي، المركز العربي للدراسات البترولية، بيروت، 1990.

33) سلمان، سلمان رشيد، اسرائيل والاحتكارات النفطية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد49 بيروت، 1975.

34) شحاتة، سعيد عبد المسيح، الحدود اليمنية السعودية بين اتفاقية الطائف ومذكرة التفاهم، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، القاهرة، 1995.

35) الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية ((ويكوم)) مجلة الجيولوجيا والتنمية، العددان 3 و 4، بغداد، 1999.

36) شعبان، مظفر، الطاقة الكهربائية في القارة السمراء – الحاضر والآفاق المستقبلية، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 384، ابوظبي، 2002.

37) الشمري، رضا عبد الجبار، الاهمية الجيوبولتيكية للتنمية الصناعية في الوطن العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 21، القاهرة، 2000.

38) الشمري، رضا عبد الجبار، دور التعاون الانمائي في تحقيق الامن الغذائي العربي، مجلة الجغرافي العربي، العدد العاشر، بغداد، 2002.

39) صادق، علي توفيق، النفط ضمن اطار الحسابات القومية، النفط والتعاون العربي، المجلد 14، العدد 51، الكويت، 1988.

40) الصباح، امل يوسف، النفط والنمو الحضري بدولة الكويت، حوليات الآداب، الحولية الحادية عشر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 1990.

41) صوفي، جورج، النزاعات الحدودية والتداعيات على الامن العربي، ترجمة ناصيف حتي ورياض العجلاني، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد 10، المركز العربي للدراسات الستراتيجية، دمشق، 1997.

42) الصيفي، نادية، اوضاع صناعة البترول في روسيا، مجلة البترول المصرية، عدد خاص، ايار – حزيران، 2001.

43) عبد الحميد، عاطف معتمد، بترول قزوين حقائق وتساؤلات، مجلة العربي، العدد 524، الكويت، 2002.

44) عبد الهادي، نبيل، انخفاض اسعار البترول واثرها على النشاط الاستكشافي، مجلة البترول المصرية، المجلد 23، العدد 9، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، 1986.

45) العمادي، محمد، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، النفط والتعاون العربي، المجلد 9، العدد الاول، الكويت، 1983.

46) عمر، عابد بن مصطفى، طاقة الكتلة الاحيائية في السودان، الدورية الاردنية لمخصصات الطاقة، المجلد 3، العدد الثاني نيسان، الجمعية العلمية الملكية، مركز بحوث الطاقة المتجددة والمجلس الاعلى للعلوم والتكنلوجيا الامانة العامة، عمان، 1999.

47) غضبان، ثامر عباس وآخرون، الابعاد الاقتصادية لأستخدام الغاز الطبيعي في الدول العربية، النفط والتعاون العربي، المجلد 27، العدد 97، الكويت، 2001.

48) فاعور، سعد، صواريخ الريح الشرقية في السعودية، الموقف العربي، العدد 313، 1988.

49) القوسي، نبيل صالح، خطط وبرامج تطوير صناعة النفط والغاز في الجمهورية اليمنية، مجلة الجيولوجيا والتنمية، العددان 1 و 2، بغداد، 2001.

50) الكمر، جاسم، التطورات في اسواق النفط العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 27، العدد 97، اوابك، الكويت، 2001.

51) كورتي، فيليب وجي ان غروزون، تكرير وقود نظيف للمستقبل، النفط والتعاون العربي، المجلد 27، العدد 97، الكويت، 2001.

52) لينش، مايكل، ندرة النفط والازمات النفطية ومصادر الطاقة البديلة، ترجمة مختار اللبابيدي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 25، العدد 88، الكويت، 1999.

53) مجلة البترول المصرية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الاول، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، 1986.

54) مجلة البترول المصرية، ايبك اهدافها ودورها، المجلد 22، العدد 4، القاهرة، 1996.

55) مجلة البترول المصرية، توقعات سوق البترول العالمي على ضوء مؤتمر الاوبك الاخير، العددان 11 و 12، ديسمبر، 2000.

56) مجلة البترول المصرية، المؤتمر الوزاري لأوبك رقم 112، المجلد السابع والثلاثين، العددان 11 و 12، ديسمبر، 2000.

57) مجلة البترول المصرية، لقاء لندن للمنتجين –دلالات واحتمالات، المجلد 26، العدد الثاني، القاهرة، 1989.

58) مجلة نفط العرب، العدد العاشر، مكتب عبد الله الطريقي للاستشارات النفطية، تموز، الكويت، 1978.

59) مجلة نفط العرب، العدد العاشر، مكتب عبد الله الطريقي للأستشارات النفطية، الكويت، 1979.

60) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، صندوق النقد الدولي، الائتمانات والدعم المالي، المجلد الثالث، العدد الاول، السنة الثالثة، عمان، 1995.

61) المعجل، عبد الله احمد، البتروكيمياويات العربية وتراجع العائدات النفطية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 5، منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، قطر، 1986.

62) مجلة الزراعة والتنمية في غربي اسيا، التطورات الرئيسية في القطاع الزراعي في منطقة غربي اسيا عام 1992، العدد 15، الامم المتحدة، نيويورك، 1993.

63) مظلوم، جمال، الحروب الاقتصادية – نظرة مستقبلية، السياسة الدولية، العدد 145، القاهرة، 2001.

64) منظمات في دائرة الضوء، مجلة البترول المصرية، عدد خاص آذار ونيسان، 2001.

65) الماضي، محمد بن حمد، الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك)، مجلة التنمية الصناعية في الوطن العربي، مطبعة امبريال، المغرب، 2000.

66) المختار، صلاح، مجلة شؤون سياسية، العدد 3، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1994.

67) المغربل، رأفت، دراسة حول قوى العمل بقطاع الصناعة في دولة الامارات، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 379، ابوظبي، 2001.

68) مقابلة مع وزير النفط والمعادن اليمني، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 370، ابوظبي، 2001.

69) منصور، محمد ياسر، القوة الفاعلة في السوق النفطية، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 374، تشرين الثاني، ابوظبي، 2001.

70) المنيف، ماجد، تقييم الاعانات الزراعية في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 52، الكويت، 1987.

71) المنيف، ماجد عبد الله، الطاقة والبيئة وضرائب الكاربون، النفط والتعاون العربي، العدد 64، اوابك، الكويت، 1993.

72) نادر، مصطفى، الوضع الحالي والمستقبلي لصناعة الالياف التركيبية في الاقطار العربية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 25، منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، قطر، 1986.

73) الهيتي، صبري فارس، النفط احد الضواغط الستراتيجية على الامن القومي، مجلة كلية الآداب بغداد، العدد 45، بغداد، 1999.

74) الهيتي، صبري فارس، مشكلات المياه في الوطن العربي، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 6، بيت الحكمة، بغداد، 2000.

3. الرسائل والاطاريح الجامعية:

1) حبيب، عبد العزيز محمد، الطاقة الكهربائية والتنمية في العراق – دراسة في الجغرافية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى قسم الجغرافية، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1980.

2) الخزعلي، سمير عبد الامير، اثر القروض الخارجية على التنمية الاقتصادية لبعض الاقطار العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1989.

3) العبادي، رشيد سعدون محمد حسن، الحدود العراقية الكويتية، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم الجغرافية، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2001.

4) علي، احمد حسين، ستراتيجية الاوبك واثرها في الاسواق العالمية للنفط الخام في مجال الانتاج والاسعار، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى قسم الاقتصاد، كلية الادراة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1985.

5) النجيدي، نصرر حمود مزنان، المديونية الخارجية للبلدان النفطية، دراسة تحليلية قياسية لبلدان نفطية مختارة – الجزائر وعمان والمكسيك، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 1999.

4. المؤتمرات والمقالات العلمية والانترنيت:

1) ابو يحيى، التخطيط الاقتصادي في عمان والفرص الضائعة، الانترنيت:

http://abuy ahya. Jeeran. com/77 htm April. 2001 /10/14.

2) ابو لاس، رشا محمد عزام، ترشيد استهلاك الطاقة في انظمة الكهرباء العربية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 11-13 آيار 1998، المجلد الثالث، الكويت، 1998.

3) آدم، محمد، النفط والاسعار ثم ماذا، مجلة النبأ، العدد 51، تشرين اول، 2000، الانترنيت:

http://www.alnabaa org/naba 51/naft. Htm 2000

4) امريكا تنفجر... والعرب يخسرون الاموال، الانترنيت:

Vdskiftfra www. Mult.danmark. dktorsdog d.4 Juli.2002

5) .اوابك، التعاون في انشاء شبكات تصدير النفط والغاز، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 11-13 آيار 1998، المجلد السابع، الكويت، 1998.

6) .اوابك، ادارة الشؤون الفنية، مصادر الطاقة في الوطن العربي، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 11–13 آيار 1998، المجلد السابع، الكويت، 1998.

7) .افرات بن يعقوب، البترودولار ازمة الديون العربية، الانترنيت، مجلة الصبار، العدد 139:

http:/ www//n:/Alsabar talking politics.htm, 2002.

8) .الامم المتحدة، استعراض النقل البحري سنة 2001، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، 2001.

9) الامم المتحدة، الاسكوا، ترشيد استهلاك الطاقة في الدول الاعضاء في الاسكوا، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 10–13 آيار 1998، المجلد الثالث، الكويت، 1998.

10) اوابك، الصناعات اللاحقة والبحث والتطوير، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 11–13 آيار 1998، المجلد الرابع، الكويت 1998.

11) اوابك، الادارة الاقتصادية، استهلاك وتجارة الطاقة في الاقطار العربية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 11–13 آيار 1998، الكويت، 1998.

12) .اوابك، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 11–13 آيار 1998، المجلد الخامس، الاوراق القطرية، الكويت، 1998.

13) اوابك، توقعات استهلاك الطاقة في الدول العربية، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11–14 آيار 2002، الكويت، 1998.

14) اوابك، توقعات استهلاك الطاقة في الدول العربية، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11–14 آيار 2002، الكويت، 2002.

15) ايجاد تناقش الدين والنفط والانفصال، الانترنيت:

http://www.Islam–onlin.../m Details.asp?h Magazin D:388.

16) بدوي، مرفت، افاق التعاون في قطاع الكهرباء – الخيارات والتحديات، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11–14 آيار 2002، المجلد الرابع، الكويت، 2002.

17) برادة، عبد الله، الهجرات الدولية في المغرب العربي، المؤتمر العربي للسكان عمان 4–8 نيسان 1993، جامعة الدول العربية والامم المتحدة، عمان، 1993.

18) بعاصيري، سحر، خطة بوش للطاقة، الانترنيت:

http://www.bint Jbeil.com./articles/ar/020331. bassiri. html. 2002/6/17.

19) تقرير التنمية البشرية الالليبي، تطور الناتج المحلي والتحول في هيكل الانتاج الانترنيت:

http: / www nidal ...org /tnmia /a5 b5–4 htm , 2001

20) التنين يتعطش الى النفط، اسلام اون لاين، الانترنيت:

http: //www.Islam onlin .../M Details. asp ...h magazineld

21) ثرو، لستر، تاثير ثورة المعلومات على الاقتصاد واسواق المال، ابحاث المؤتمر السنوي الثالث حول ثورة المعلومات والاتصالات وتاثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1997

22) ثلاث اسباب لارتفاع اسعار النفط، اسلام اون لاين، الانترنيت:

http:// www. Islam– onlin.../m Details. Asp? h magazin/D.3/5.2000/2/20.

23) جريدة البيان دبي 2001/7/18، ارتفاع مزيج برنت وتراجع سعر سلة اوبك، الانترنيت:

http//www.albayan. co. ae/ albayan, 2001 / 7/ 18 eqt / 6. htm.

24) جريدة البيان دبي 2000/11/28 حجم الاستثمارات الاماراتية في الصناعة الكيمياوية والبتروكيمياوية، الانترنيت:

http://www.albayan.co: ae /albayan. 2000/11/28.

25) جريدة الاخبار المصرية، بوش يؤكد ضرورة وجود خطة للطاقة، الانترنيت:

http://news–masrawy.com / masrawy news/.../80277 news. ht , 2001.

26) جريدة الشرق الاوسط، اوابك تعلن عن الية تثبيت اسعار النفط حتى اشعار اخر، لندن، 2001.

http://www asharg. alawasat. com / macdaily 30/12/2001.../l.htm.

27) حسين احمد، الاموال المهاجرة – خطر التجميد وحلم العودة، الانترنيت، اسلام اون لاين نت، موقع افكار، 2002/1/29.

28) حلبي، مأمون عيسى وآخرون، مستقبل صناعة تكرير النفط عربياً وعالمياً ودور البحث العلمي في تطويرها، مؤتمر الطاقة العربي السابع القاهرة 11–14 آيار 2002، المجلد الرابع، اوابك، الكويت 2002.

29) خان، ظفر الاسلام، الهند تسعى لعلاقات ستراتيجية مع الخليج الانترنيت:

http://www.Islam – online.../m details. Asp ? H.magazin D:79 , 11/5/1999.

30) الخطيب، هشام، الطاقة المتجددة في العالم العربي، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق 10–12 آيار 1988، اوابك، الكويت، 1998.

31) .الدار السعودية للخدمات الاستشارية، صناعة البتروكيمياويات في الدول العربية، مؤتمر الطاقة العربي السادس دمشق 10–13 آيار 1998، المجلد الرابع، اوابك، الكويت، 1998.

32) الديون العربية هموم وقيود، الانترنيت:

http://www.aljazeera. net / in – depht / arabic dep. 2002/4/430.

33) .رويتر، النرويج تعتزم انتاجها النفطي، الانترنيت:

http://www. Aljazeera , net / economics / 2001 /11/11. htm.

34) .الزعلول، اسامة ابراهيم، الطاقة الشمسية، الانترنيت:

http://www. Mafhaum. Com / syr / atlcles / mustafa, 2003.

35) . زهران، جمال علي، ومازال لسلاح البترول طلقاته الموجعة، الانترنيت:

http:/web I. abram. org. AlArab/Ahram /23/4/2002.

36) . الزيت يتسرب.... اوبك لاتتحكم في اسعار النفط ولا في السوق، الانترنيت:

http://www. Islam –online... /mDetails– asp ? h magazine D= 85, 9–7–2002.

37) .سويدان، طارق، النفط العربي، الجزيرة نت، الانترنيت:

www. Aljazeera. net / point – Views /2001/6/26.

38) .شركة شل الهولندية، ورقة مقدمة الى اوابك، ندوة الاستخلاص البترولي المدعم، 26/11/-1/12/1983، الدوحة، 1983.

39) .شبيب، نبيل، مستقبل النفط الخام تحت المجهر، الانترنيت:

http://www.Islam – online , net: iol – arabic / dowali.../ namaa / as.2002

40) .شبيب، نبيل، الثروة النفطية والموطن العربي بين الوهم والحقيقة، الانترنيت:

http:/www. Islam –online.../mDetails. asp?h magazine l D=1285. 9/17/2000.

41) .صادق، عبد الكريم، ترشيد استهلاك الطاقة في مجال تحلية المياه، مؤتمر الطاقة العربي السابع القاهرة 11–14 آيار 2002، المجلد الثالث، اوابك، الكويت، 2002.

42) .الطاقة الشمسية الضوئية ((الفولطاضوئية)) – الانترنيت:

http://www. ner. gov–eqls pv , htm. 2002.

43) .عبد العاطي، محمد ولد، الديون العربية هموم وقيود، الانترنيت:

http://www. aljazeera–net / in – depth / Arabic dep.../ 4–29–2001.

44) .عبد العاطي، محمد، الاستثمارات العربية في الخارج، الانترنيت:

http:/www.aljazeera. net /in / arabic – dep.2001.

45) .عبد المجيد، سعيد، خط البترول القزويني.... الاستراتيجية الامريكية والمصالح الاقليمية، الانترنيت

http://www. Islam –on line , net /iol–arabic / dowali.../ namaa 2.as.2002.

46) .العقيل، خالد بن منصور، اساسيات الطاقة في المملكة العربية السعودية، مؤتمر الطاقة العربي السادس دمشق 10–13 آيار 1998، اوابك، الكويت، 1998.

47) .فرجاني، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، مركز المشكاة للبحث، مصر، 1998.

48) .كونز هنري، فن تكنولوجيا المعلومات والتقليل الاعلامي، ابحاث المؤتمر السنوي الثالث حول ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابوظبي، والامم المتحدة، عمان 1993.

49) .اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ((الاسكوا))، هجرة العمالة العربية وقائع المؤتمر العربي للسكان عمان 4–8 نيسان 1993، جامعة الدول العربية والامم المتحدة، عمان، 1993.

50) .مابرو، روبرت، العوامل المؤثرة في الطلب المستقبلي للطاقة في الاقطار العربية، مؤتمر الطاقة العربي الثاني، الدوحة 6–11 آذار 1982، المجلد الرابع، اوابك، الكويت، 1983.

51) .مركز التخطيط الفلسطيني، النفط والجيوستراتيجيا المعاصرة، الانترنيت:

http://www.oppc.pna , net /sif / o. htm , 1999.

52) .المعراج، رشيد محمد، الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة لقطاعات النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية في المنطقة العربية، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11–14 آيار 2002، اوابك، الكويت، 2002.

53) .المغرب على ابواب مرحلة جديدة من الاكتشافات النفطية، الانترنيت:

http://www. morocco – today. com / economya. htm. 2002.

54) .منصور، احمد، برنامج بلا حدود مقابلة مع السيد عبد الله بن حمد العطية وزير الطاقة والصناعة القطري ((الرئيس الحالي للأوبك)) الجمعة 2000/12/8، الانترنيت:

55) .منصور، فارس، الازمة المالية في لبنان، الانترنيت، المجلة الاقتصادية، بيروت، 2001.

56) .الناصري، عبيد بن سيف وآخرون، مؤتمر النفط والغاز في السياسة الدولية، الانترنيت:

http:// www.Zccf. org. ae / LECTURES /A2 Lectures / 224. htm , 2001.

57) .ناصر، وهيب عيسى، مستقبل الطاقات المتجددة، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11–14 آيار 2002، المجلد الثالث، اوابك، الكويت، 2002.

58) .نصر الدين، محمود، استخدام الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11–14 آيار 2002، المجلد الثالث، اوابك، الكويت، 2002.

59) .نعوش، صباح، الديون العربية افاق المستقبل، الانترنيت:

http://www. Aljazeera. net / in – depth / arabic dep. 29/4/2002.

60) .النفط العربي يتزايد، الحدث السبت 26 آب، 2000، الانترنيت:

http:// www. islam – online. net / io 1 / arabic / dowalia... / alhadath , as. 2000.

61) الهواري، محمد امكانيات ترشيد استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في الدول العربية، مؤتمر الطاقة العربي السابع القاهرة 11–14 آيار 2002، المجلد الثالث، اوابك، الكويت، 2002.

62) .واشنطن وزير الطاقة الامريكي يحذر من الاعتماد المفرط على النفط الخارجي، جريدة الوطن، العدد 636 الخميس 27 /2002/6، الانترنيت:

www. alwatan. com Saldaily / 2002 – r.27 First.

63) الوتاري، عبد العزيز، السياسات الدولية للطاقة وأثرها في البلاد العربية، مؤتمر الطاقة العربي الاول 4–8 آذار 1979، الامارات العربية المتحدة، 1979.

64) .وفد هندي، يبحث تنفيذ مشاريع نفطية في العراق، الانترنيت:

http:// www. aljzeera , net / economics. / 27.6.2002.

5. المنشورات الحكومية والرسمية:

1) الاسكوا، المجموعة الاحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، العدد 20،

2) نيويورك، 2000.

3) ————، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان والمستوطنات البشرية، هجرة العمالة

4) العربية، صندوق الامم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية والاسكوا،

5) المؤتمر العربي للسكان عمان 4–8 نيسان 1993، عمان، 1993.

6) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1985.

7) ———، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1986.

8) ———، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1987.

9) ———، التقريرالاقتصادي العربي الموحد لسنة 1988.

10) ———، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1990.

11) ———، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1994.

12) ———، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1997.

13) ———، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1998

14) ———، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1999.

15) ———، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000.

16) ———، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001.

17) ———، التقرير الاقتصادي العربي الموحدلسنة 2002.

18) الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 1990، نيويورك، 1990.

19) ———، تقرير التنمية البشرية لسنة 1999، نيويورك، 1999.

20) ———، تقرير التنمية البشرية لسنة 2000، نيويورك، 2000.

21) ———، تقرير التنمية البشرية لسنة 2001، نيويورك، 2001.

22) ـــــــــــــ ، تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2002، نيويورك، 2002.

23) ـــــــــــــ ، تقريــر التنميــة البشــرية في العــراق لعــام 1995، جمعيــة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 1995.

24) ـــــــــــــ ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا في منطقة الاسكوا 1999-2000، بيروت، 2001.

25) ـــــــــــــ ، اللجنــة الاقتصــادية والاجتماعيــة لغربــي اسـيا ((الاســكوا))، الفقر والمأوى في منطقة غربي اسيا، نيويورك، 1997.

26) ـــــــــــــ ، اللجنةالاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا ((الاسكوا))، مســح للتطــورات الاقتصــادية والاجتماعيــة في منطقــة الاســكوا ســنة 1995، نيويورك، 1997.

27) ـــــــــــــ ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لـدول غربـي اسـيا (الاسـكوا)، كشوفات البيانات الديمغرافــية، بيروت، 1999.

28) ـــــــــــــ ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسـيا (الاسـكوا)، تخطيــط القوى العاملة في خطط التنمية المعتمدة في بلدان اللجنة، 1987.

29) ـــــــــــــ ، مركــز الامـم المتحـدة للمسـتوطنات البشـرية ((الموئـل)) اليـوم العالمي للموئل 1994، تعريف الاسكان الملائم، نيويورك، 1994.

30) اوابـــك، تقرير الامين العام السنوي السادس 1980، الكويت، 1981.

31) ـــــــــــــ ، تقرير الامين العام السنوي السابع 1981، الكويت، 1982.

32) ـــــــــــــ ، تقرير الامين السنوي الرابع عشر 1988، الكويت، 1989.

33) ـــــــــــــــ، تقرير الامين العام السنوي الحادي والعشرون 1995، الكويت، 1996.

34) ـــــــــــــــ، تقرير الامين العام السنوي الخامس والعشرون 1998، الكويت، 1999.

35) ـــــــــــــــ، تقرير الامين العام السنوي السابع والعشرون 2000، الكويت، 2001.

36) ـــــــــــــــ، افتتاحيات النشرة الشهرية من 1975-1985، الكويت، 1986.

37) ـــــــــــــــ، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد 4، الكويت، 1993.

38) ـــــــــــــــ، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد 1، الكويت، 1996.

39) ـــــــــــــــ، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد 2، الكويت، 1997.

40) ـــــــــــــــ، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد 3، الكويت 1998.

41) ـــــــــــــــ، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد 4، الكويت، 1998.

42) ـــــــــــــــ، نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربياً وعالمياً، العدد 2، الكويت، 1999.

43) ـــــــــــــــ، نشرة متابعة نشاطات الطاقة عربياً وعالمياً، العدد 3، الكويت، 1999.

44) ————، نشـرة متابعـة نشـاطات الطاقـة عربيـاً وعالميـاً، العـدد 1، الكويت، 2000.

45) ————، نشـرة متابعـة نشـاطات الطاقـة عربيـاً وعالميـاً، العـدد 2، الكويت، 2000.

46) ————، النشرة الشهرية، العدد 6، حزيران، الكويت، 2001.

47) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، دراسة اطار عام للنقل البري في الوطن العربي ، المجلد الاول، الكويت، 1982.

48) منشـورات الثـورة، التـأميم بدايـة سياسـية بتروليـة عربيـة صـائبة، ط1، بغـداد، 1974.

49) المؤسسـة العربيـة لضـمان الاسـتثمار، تقريـر منـاخ الاسـتثمار في الـدول العربيـة المنامة، 1995.

50) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اوضاع الامن الغذائي العربي 1995، الخرطوم، 1996.

51) ————، تأهيـل المـوارد البشـرية العربيـة لأدارة وتنميـة المـوارد المائيـة والتعاون العربي، القاهرة، 1997.

52) ————، التقنيـات الملائمـة لتنميـة المـوارد المائيـة للاسـتخدامات الزراعية ومكافحة الجفاف ، القاهرة، 1997.

53) ————، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي سنة 2000، الخرطوم، 2001.

54) ————، دراسة انشاء الصندوق العربي للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1990.

55) —————— ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المجلد 2، 2000.

56) وزارة النفط العراقية، دائرة العلاقات والاستثمارات الخارجية، السياسة النفطية لأقطار الخليج العربي، بغداد، 1977.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. الكتب:

1. Abujaber , Kamel The role of Germany in the formation of the new world order , Arab– Germany relations in the nineties , Amman , 1993.
2. Allan. J.A , Libya the experience of oil , croom Helm , London , 1981.
3. 3.Awais , Abrahim , Economic of petrodollars , from the economic Dimensions of middle Eastern History , the Durwin press Inc , 1990.
4. Berry. B. some relation of urbanization and Basic patterns of economic Development oregen, 1962.
5. Blanchord Roger , The Impact of Declining major north see oil fields upon Future north production , Northren kentucky university , 1999.
6. Childe. R.G. The urban Revoluthon planning Review. London , 1950.
7. Elmashat , Abdul– monem , order role and Impact on Japan and the Arab world , Arab – Japanese Dialoesre , Amman , 1993.
8. Emerson , the American House of SAUD , Franklin watts , New York , 1985.
9. Evans. p. and J. walsh , the EIU (economist Intelligence unit Guid to the New GATT , London , 1994.

10. Garcia, B. The economic Impact of oil prices on exploration and production , Graham and Trotman , Luxembourg , 1988.

11. Hahn. V , ALbert , the petrochmical industry , mcgraw Hill book company , New York , 1970.

12. Halbouty. T. Michel , world petroleum Reserves and Resources , printed in Great Britain by unwin brothers limited , united Nations , 1982.

13. .Hoskins , H. L The middle East problm Area world politics , NewYork , 1954.

14. .Hourani. Albert, and others , The modern middle East , Los Angeles , university of California press. 1993.

15. Knowies Ruth.S , Americane oil Famine , Conarad , Mccann , NewYork , 1075.

16. Lexicon universal Encyclopedia. librar of congress , NewYork , 1988.

17. Macky. p. I & G. A Makay , the political economy of north sea oil , Lodon , 1975.

18. Mcdonald Stephen L. , petroleum conservation in the united states An Economic analysis , The Johns Hopkins press , London , 1971.

19. Millich and others New technologies for the exploration of oil and gas resources , Graham and Trotman , Luxembourg m 1988.

20. Mery , Richard F. and Mary L. Fleming , survey of world shallow oil and gas proceedings , Gulf puplishing company , U.S.A 1986.

21. Paterson. J.H , Land work and resources introduct to Economic Geography , Edward Arnold publishers , great Britain , 1972.

22. perry. H.R and chilton C.H. chemical engineers , Fifth , Edition , MCGraw–Hill international Book , 1974.

23. Rashid yusef R. and Adnan Shihab–Eldin , the future of the petroleum–nuclear energy balance in the OAPEC countries , petrolum and Arab economic Development , Al Kuwait , 1978.

24. .Thurow , Lester. c. , Investing in Human capital, wadsworth publishing company , U.S.A. 1970.25.Tom , cutler the militory Demand for oil , petroleum Economist , London , 1989.

25. United nation , Ground water in the Eastern mediterranean and western Asia naturl Resources , water series no ,. New York , 1982.

26. Wykestra , Ronald. A. Education of Human capital the free press , New York , 1971.

2. الدوريات الأجنبية:

1. Abdalloh Hussein , The Impilcations of GaTT and the world trade organization for oil exporter, OPEC Bulletin , Januray , 2002.

2. Fadhi. J. AL Chalabi , the implication for OPEC of the oil price decline of 1986 , OPEC Review , vol xll , Nol , 1988.

3. Ghanem , Shokri , OPEC oil markets and prices OPEC Bulletin , January , Vienna , 1998.

4. Haider , Ghazi. M and Shamkhi H. Faraj , Iraqi oil , the potential , need and opportunties , OPEC Bulletin , April , 1998.
5. Oil and gas Journal , may 27 , U.S.A, 1996.
6. Oil and Gas Journal , October , U.S.A., 1998.
7. Pago. E and Brennond , Energy Indicutors. OPEC Review , Vol 14 , Nov. , winter , 1990.
8. Stauffer, Tomas , OPEC prices and nonOPEC oil production surviuors and casualties of the market share strategy , OPEC Bulletin: No4 , April , 1994.
9. World oil , vol 220. No 8 , August. 1999, Houston. U.S.A. 1999.

3. المؤتمرات والمقالات العلمية

1. BorchGrave. Arnaud , colossus of the oil Lanes

مجلة نفط العرب، العدد 10، مكتب عبد الله الطريفي للأستشارات النفطية، الكويت، 1973.

2. 2.Donaud , Andre The future of Alternativ fuels for transport well to wheel performance and economics , The seventh Arab Energy conference cairo 11–14 may , 2002 m vol 4 , Alkwait, 2002.
3. 3.Mabro , Robert , Globol energy Development and their Implication for the Arab world the seventh Arab energy conference , cairo 11–14 may , 2002 , vol. 4 ALKuwait , 2002.
4. OAPEC , Seminar on piplines for the transport of Hydrocarbons in the Arab countries , Cairo , November 13–16 , 1995.

5. Oil substitution , world out look to 2020 , world Energy conference , Report by the oil substitution task force , New Delhi , 1983.

6. Ounada , Tayeb , OAPEC seminar on New Technologies in Natual Gas processing. Liquefication and Transportation , Doha , Qatar. 1999.

4. المنشورات الحكومية والرسمية:

1. International Energy Agency ((IEA)) , Energy Balance of OECD countries 1990– 1991 , Paris , 1993

2. OAPEC , monthly Bulletin , No.3 , March , 1999.

3. ————————, ————————— , No.12 , December , 1993.

4. ————————,————————— , No.10 , October , 1999.

5. ————————,—————————, No.5 , May , 2001.

6. ————————,—————————, No.2 , February , 2001.

7. ————————,—————————, No.6 , June , 2002.

8. ————————,—————————, No.5May , 2002

9. ————————,————————— , No.11 , Norember , 2001.

10. ————————,—————————, No.I, January , 1995.

11. ————————, Secretary Generals Twenty –sixth Annual Report 1999, Alkuwait , 2000.

12. ———————— , secretary Generals Twenty – one Annual Report 1994 , Al Kuwait , 1994.

13. 13.——————, Transport of Arab oil , monthly Bulletin , No.10 , October , 1984

14. OPEC , Annual statistical Bulletin 1995 , Vienna , 1996.

15. ————, Annual statistical Bulletin 1983 , Vienna , 1983

16. .————, Annual statistical Bulletin 1988 , Vienna , 1986.

17. ———— , Annual statistical Bulletin 1990 , Vienna , 1990.

18. ———— , Bulletin , NoI , January , 2000.

19. ———— , Bulletin , No.3 , March , 1996.

20. ————, Bulletin , No.10 , November – December , 1996.

21. ———— , Bulletin , No.4 , April , 1998.

22. ———— , Bulletin , No.6 , June , 1997.

23. United Nation , Human Development Report 2001 , Newyork , 2001

24. ———— , Human Devdlopment Report 2000 , New york , 2000.

25. ————, Human Development Report 1990 , Oxford university press , New york , 1990.

26. ————, World population prosects as Assessed in 1980 , population studies , No.78 , New york , 1981.

27. ———— , United Nation population Fund , The state of world population 1999 , New york , 2000.

مستخلص الاطروحة

لاتوجد سلعة تحضى بأهمية ستراتيجية سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وجيوبولتيكية مثل النفط، فهو اهم مصادر الطاقة في العالم منذ اكثر من (50) سنة مضت، ويتوقع ان يبقى سيد مصادر الطاقة في القرن الحادي والعشرين. فضلاً عن كونه مادة اولية لعشرات الالاف من الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية، فهو يدخل في انتاج الادوية والمبيدات، والانسجة، والمطاط الصناعي، والاسمدة ومواد التجميل والاصباغ، والمنظفات، والعطور، والدهانات... الخ.

ومن المفروض ان يمتلك هذه السلعة يمتلك عناصر القوة والوزن الدولي وكذلك يمتلك اهم المقومات التنمية الشاملة. ولما كان الوطن العربي يمتلك اكثر من (62٪) من الأحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم، فأنه لم يستثمر هذه السلعة الستراتيجية نتيجة لاسباب سياسية واقتصادية وتكنولوجية.

ولهذا تهدف الاطروحة الى ابراز الاهمية الستراتيجية لهذه الثروة العربية، وتطور استثمارها، وتزايدها عربياً وعالمياً وكذلك للكشف عن المخططات الدولية الرامية الى اجهاض أي دور سياسي واقتصادي وتنموي لهذه الثروة الحيوية.

وقد تبين تزايد اهمية النفط عقداً بعد آخر، ولاسيما بعد فشل محاولات الدول الصناعية المستهلك الاكبر لهذه السلعة في ايجاد بدائل عن النفط في مجالي الطاقة والمواد الاولية التي يدخل النفط فيها. وقد نجحت هذه القوى من سلب الارادة السياسية للحكومات العربية في الاقطار النفطية، بحيث جعلتها تتخبط في سياسات تنموية اقتصادية واجتاعية، قاصرة ومجزأة وقطرية، سحبت هذه الاقطار الى مزيد من التبعية والعجز المالي والتردي الاقتصادي والتخلف الاجتماعي، والتبعية والسياسية والاقتصادية للقوى الغربية بحيث اصبحت معظم الاقطار النفطية الغنية مديونة وتعاني من العجز

المالي المزمن، كما انها فشلت في اجراء تنمية بشرية مما جعلها تعتمد على الايدي العاملة الاجنبية الماهرة وغير الماهرة.

وقد كشفت الاطروحة عن ظرورة الترابط العضوي العمودي والافقي في صناعة النفط العربية، اذا اريد لها النجاح، فمن غير الممكن ان يتمكن قطر عربي بمفرده من استثمار الاهمية الستراتيجية للنفط العربي، وكذلك من غير الممكن استثمار هذه الاهمية ما لم يحصل تطور تكنولوجي في الحلقات العمودية للصناعة النفطية من الانتاج الى التصنيع في مجالي الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية. فضلاً عن وجود ترابط عضوي بين اسعار النفط وحماية الصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية، لان ارتفاع اسعار النفط يرفع تكاليف انتاج هذه الصناعة في الدول غير النفطية مما يجعلها عاجزة عن منافسة صناعة البتروكيمياويات العربية. كما بينت الاطروحة الاهمية المالية للنفط العربي واكدت على ضرورة اعادة الاموال النفطية العربية المهجرة الى الغرب والتي تقدر بنحو (1500 – 2000) مليار دولار.

ولم يتحقق الباحث من هذه النتائج الا بعد دراسة جغرافية النفط العربي من حيث توزيع احتياطياته وانتاجه ونقله في الفصل الاول. ثم دراسة اهميته الاقتصادية المالية والتنموية واهميته في مجال الطاقة في الفصل الثاني. اما الفصل الثالث فقد تناول اهميته في مجال التنمية الاجتماعية، الخدمية وتنمية الموارد البشرية.

في حين تم تناول الاهمية السياسية للنفط العربي، وابعاد الصراع الدولي على النفط العربي طول القرن العشرين، فضلاً عن اهميته في مجال تنمية العلاقات الدولية، وذلك من خلال دراسة المنظمات النفطية العالمية وذلك في الفصل الرابع. اما الفصل الخامس، فقد تناول الاهمية الجيوبولوتيكية المستقبلية للنفط العربي، فضلاً عن مناقشة الاخفاق العالمي في ايجاد بدائل اقتصادية ناجحة بيئياً عن النفط.

Abstract

There is no article that has strategic , political , economical , social and geographical importance like oil. It is one of the most important source for the power in the world for more than fifty years ago. It is expected to remain so during the twentieth. First century.

Oil is raw material for ten thousands of chemical and petrochemical industries. It has been used for manufacturing medicine , secticide , tissues ,industrial rabbers , cosmetics , paintings , cleaners and oil.

It is supposed that any state owning this article having factors of strength , and the international weigh. It has also the most important factor for comprehensive development. Though the Arab homeland has more than 62% of proven reservs of oil in the world , yet it is never exploited this strategic material , as adirect consequence of many technological , political and economical reasons.

Therefore, this thesis aims at showing the strategic importance of this Arabian Fortune promating its exploitation and increasing its importance on the Arabian and international levels. It aims at revealing the international schemes that attempt to abort any developmental , economical and political role of this vital fortune.

The importance of the oil is increased decade after decade , specially after the failure attempts of the industrial states , the greatest consummers of

this material , in fineling alternatives for oil in the fields of power or any raw material that enters oil in manufac turing them.

The powers hinder Arabian government of it's political freedom and will in oil countries , to the extent that it makes them lost in the developmental , economical , and social policies – deficient , isolated regional. these countries begin to suffer more and more of financial deficiency , economieal deterioration , social bachwardess a slavery to the political and economical western forces to the degree that most of these countries become indebted , suffering of constant Finaancial defieiencies it also fails at making human development to the extent that it relies on a number of skilful or non–skilful fereisn workers.

This thesis reveals the necessity of finding organic connection whesher horizontal or vertical in Arabian oil mannufacture inorder to achieve its success. Thus it is impossible for Arabian countries alone in investing its strategic importance for oil.

It is also impossible in investing oil , unless there are technological developments on the vertical links of the oil industries from production to manufacture in the field of chemical and petrochemical industries. Besides there is an organic connection between the increase in oil price and the pritection of the chemical and petrochemical industries , since the rise in oil price increases the production cost this industry in the countries that don't hane any this makes them deficient in competing Arabian petrochemical and chemical industries.

The thesis also denotes the financial importance of the Arabian oil and necessity of recovering Arabian oil money that has been lended to the west– these sums were estimated by 1500–2000 Milliar of Dollars.

The research doesnot reach to this result only after studying the geography of Arabian oil in a number of chapters:

The first chapter shows the distributions of the oil its manufacture and its spore. Where as chapter two studies its economical , financial , and developmental importance and its importance as a source for power.

The third chapter deals with oil importance in the social and human development. The fourth chapter takes the political importance of the Arab oil , the dimensions of the international struggle on Arab oil in the twentieth century. In addition to its importance in developing iternational relations through studying international , Arabian oil organization and international oil companies.

Finaly , the fifth chapter shedl lisht on the importance of geopolitical future of Arab oil , besides discussing its international failure in finding its successful economical alternatives.

الأهمية الإستراتيجية
للنفط العربي

